

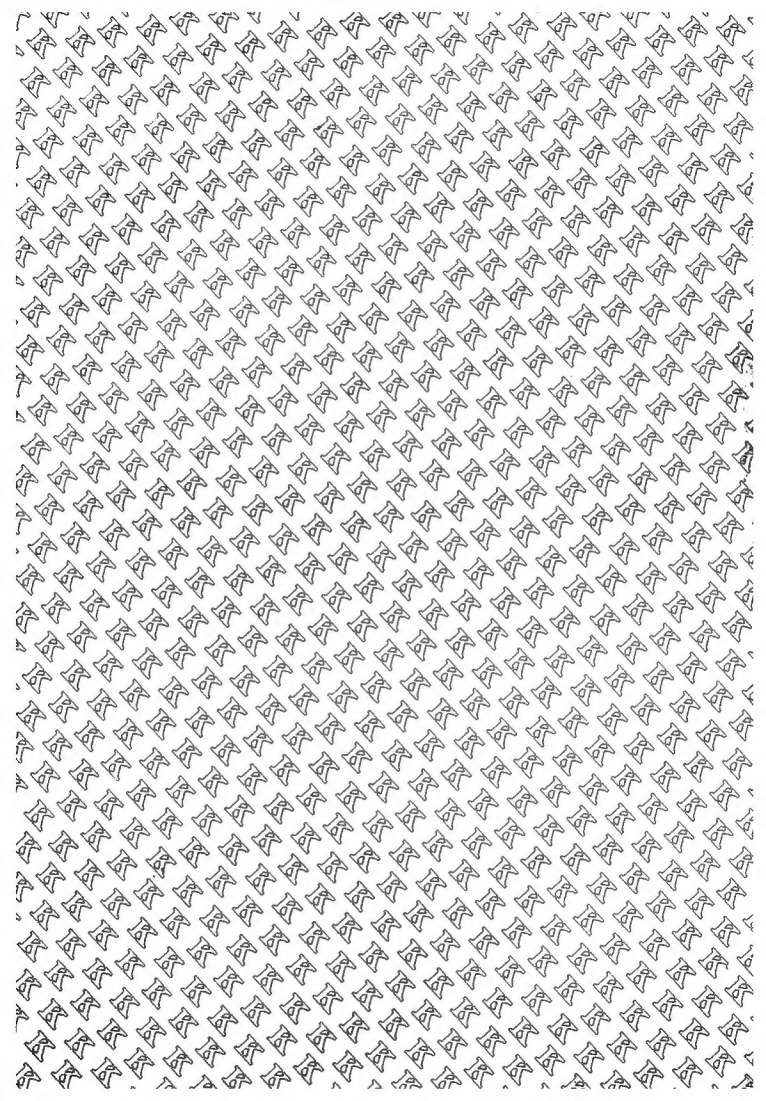


الذهبية للتجليد

عبد المنعم الكومى وشركاه

٧ ش مخلوف بالدقى

ت : ٢٦٠٧٩٦٤









# مَوْسُوعَةُ الْقَضَاءِ الْإِدَارِيِّ

دكتور

ضاحي السيد راسم

أستاذ القانون العام

والمحامي بالنقض والإدارية العليا

## دَعْوَى الْإِلْغَاءِ وَوَقْفُ تَنْفِذِ الْقَرَارِ الْإِدَارِيِّ

وقضاء التنفيذ وإشكالاته والصيغ القانونية

أمام مجالس الدولة مع المبادئ العامة للقضاء المستعمل

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

دار مجنون للنشر والتوزيع

٩ شارع سامي البارودي - باب الخلق

ت: ٣٩١٨٠٤٥ - ٣٩٣٨٦١٨



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« ان الله يمسركم ان تؤدوا الايمان الى اهله »  
« وانا حكيم بين الناس ان تحكوا بالعدل »  
« صدق الله العظيم »

\* « كل نسخة خلاف طبعة المؤلف المميزة بالشرائط معينة تعرض حقاها للملكية » .



تمهيد للموضوع مع تسليط الضوء على قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، وقانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، في ظل الملاءمات التي تتفق مع الدعوى الإدارية .

★ باديء ذي بدء فقد اهتم المرجع بعرض للقرار الإداري ولدعوى الإلغاء كمداخل ضروري في موضوع البحث المتعلق بالقضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالاته أمام القضاء الإداري على سند من أن سلطة وقف تنفيذ القرار الإداري النهائية مشتقة من سلطة إلغاء القرار وهي فرع منها مردها إلى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الإداري على القرار المطعون فيه على أساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه المشروعية والجدية (★) .

و غنى عن البيان أنه يلزم في طلب إيقاف القرار الإداري شروط الاستعجال والجدية والمشروعية ، وأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

وعني بمبدأ المشروعية والجدية أن يكون ادعاء الطالب قائما بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب تحمل في طياتها سندا لوقف القرار دون مسلسل أو غوص في الشك الموضوعي المتعلق بطلب الإلغاء الذي يبقى حتى يفصل فيه موضوعيا .

ولهذه الاعتبارات اتجه منهجنا إلى عرض للقرار الإداري ودعوى الإلغاء باعتبارهما مدخلا ضروريا لموضوع البحث .

ونظرا لأن القضاء العادي كان أسبق من القضاء الإداري في تشييد صرح القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالات فقد عني المرجع بعرض مسهب لما استقر عليه القضاء العادي في هذا الشأن ليهتدي به القضاء الإداري ويسير على منواله بعد اجراء الملاءمات التي تتفق مع طبيعة الدعوى الإدارية .

ونظرا لأن القضاء الإداري مازال يأخذ بقانون المرافعات والإثبات بما ينلاءم مع طبيعة الدعوى الإدارية ، فقد اهتم هذا المرجع بعرض بعض أحكام قانون المرافعات والإثبات مع الإشارة إلى تلك التي لا تتلاءم مع طبيعة الدعوى الإدارية ونذكر منها مايلي :

(١) عدم أخذ القضاء الإداري بنظام مهلة الدعوى المعمول به أمام القضاء العادي بموجب المادة ٨٢ ، من قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تنص على مايلي :

(★) من أهم مائلف النظر إليه أنه كثيرا ما يخل بين طلب وقف تنفيذ القرار الإداري النهائي ، وبين الحكم في الدعوى على سبيل الاستعجال ، وقد وقف القضاء الإداري في ذلك ، وعلى سبيل المثال حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى ٧٠٧ لسنة ٣٧ و حيث أطلقت على طلب وقف التنفيذ عبارة «الطلب المستعجل ، كما وقع لفته في ذلك حيث أطلقوا على مؤلفاتهم المتعلقة بوقف تنفيذ القرار الإداري ، قضاء الأمور الإدارية المستعجلة ، والبعض أطلق عليها «الأمور المستعجلة» ، والسبب في كل من طلب الإيقاف ونظر الدعوى على سبيل الاستعجال بطلب حالة الاستعجال - وقد تلافي لفته القترنسي ذلك باطلاته على إيقاف القرار الإداري التعبير التالي : «Le sursis à exécution des decision administratives»

«إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة فى الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها وإذا قررت شطبها فإذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوما ولم يطلب أحد الخصوم المير فيها أعتبرت كأن لم تكن .

وتحكم المحكمة فى الدعوى إذا غاب المدعى أو المدعون أو بعضهم فى الجلسة الأولى وحضر المدعى عليه» .

(٢) عدم الأخذ بقاعدة الأثر الواقف للطعن المعمول به أمام القضاء العادى :

• لا يأخذ القضاء الإدارى بقاعدة الأثر الواقف للطعن المعمول به أمام القضاء العادى وتأكيدا لذلك فقد نصت المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على مايلى :

«لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم انمطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك .

كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى فى الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية وقف تنفيذها إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك .

كما نصت المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة والمتعلقة بالتماس إعادة النظر على صس المبدأ .

وجدير بالملاحظة أنه يحق لمحكمة القضاء الإدارى أن توقف الفصل فى الدعوى المنظورة أمامها انتظارا لصدور حكم من المحكمة الإدارية العليا يحدد المركز القانونى للمدعى .

(المحكمة الإدارية العليا فى ٢٣/١١/١٩٦٨ س ١٤ رقم ١١ فى ٢٦ مايو سنة ١٩٧١) .

(٣) اعتبار المحكمة الإدارية العليا محكمة قانون وواقعات باعتبارها تجمع بين صفة النقض والاستئناف بعكس الوضع المتعلق بمحكمة النقض باعتبارها محكمة قانون :

★ ★ ★

• • أما بالنسبة للوسائل الجوهرية للاثبات أمام القضاء الإدارى فهى لا تختلف كثيرا عن المعمول به أمام القضاء العادى ، ومن أهمها مايلى :

(١) طلب الزام الخصم بتقديم مستند تحت يده فى المنازعات الادارية .

(٢) لا يجوز لأى طرف فى الدعوى الادارية أن يصطنع دليلا لنفسه .

(٣) يحق للقضاء الادارى الأمر بإجراء بعض التحقيقات الادارية فيأخذ القضاء

الادارى بوسائل أو طرق تحقيق الدعوى «les moyens verification» وجاء بحكم محكمة القضاء الادارى ،أنه ليس فى النصوص القانونية مايتناقض مع وجوب اتباع الاجراءات المنصوص عليها بقانون المرافعات والاثبات المنطقية بتحقيق الطعون الانتخابية من سماع شهادة الشهود وتنب خبير وغير ذلك من الطرق المتعددة ، وقد تأيد هذا الحكم من المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ٢٣ يناير ١٩٦٥ .

وجدير بالاحاطة أن الوضع القائم فى النظام الفرنسى يجيز للقاضى الادارى الاستعانة بالخبرة والمعانة والشهادة والاستجواب ، أما فى النظام المصرى فقد أشارت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة الى سلطة القاضى الادارى فى اتخاذ وسائل التحقيق المناسبة لاسيما عند تحضير الدعوى بهينة المفوضيين .

وقد نصت المادة (٢٧) من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على مايلى :

تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة ولمفوضى الدولة فى سبيل تهيئة الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق وأن يأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى يرى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث فى الدعوى أو بتكليف ذرى الشأن بتقديم منكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق فى الأجل الذى يحدده لذلك .

كما نصت المادة (٢٧) من ذات القانون على أنه :

«إذا رأت المحكمة ضرورة إجراء تحقيق باشرته بنفسها فى الجلسة أو قام بها من تنبئه لذلك من أعضائها أو من المفوضيين» .

كما نصت المادة (٣٦) من قانون المراس على مايلى :

«وللمحكمة استجواب العامل المقدم لمحكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم ويكون أداء الشهادة أمام المحكمة بعد حلف اليمين ويسرى على الشهود فيما يتعلق بالتخلف عن الحضور والامتناع عن أداء الشهادة أو شهادة الزور الأحكام المقررة لذلك قانونا وتحرر المحكمة محضرا بما يقع من الشاهد وتحيله الى النيابة العامة اذا رأت فى الأمر جريمة .

استيفائها على مفوضى الدولة ، حيث لهم الحق في سلطة التكليف بإيداع المستندات اللازمة للفصل في الدعوى كوسيلة رئيسية لاستيفائها وتحضيرها للمحكمة ؛ ويمارس المفوض هذه السلطة لصالح الفرد والادارة على حد سواء ، وإن كانت هذه السلطة توجه للادارة في أغلب الحالات العملية لأنها هي التي تحوز المستندات وتعلم بطروف إصدار القرارات الادارية وملازمات إصدارها .

وبناء على ماتقدم يتضح أن سلطة القاضي الاداري في التحضير تتمثل في استيفاء الدعوى ، وتعتبر سلطته في هذا المجال أوسع وأكثر مرونة وإيجابية مما تقرره الاجراءات المدنية للقاضي العادي الذي غالبا ما يلقي بعيب الاثبات على عاتق المدعين ، ويصبح عمله مقصورا على التحقق من صحة الأدالة المادية له ، أو عدم صحتها عند تداول موضوع الدعوى .

وخلاصة القول أننا سلطنا الضوء في هذا التمهيد على عرض متكامل للقرار الاداري ، ودعوى الالغاء باعتبارهما الصرح الكبير الذي شيدنا عليه كل مايتعلق بموضوع طلب وقف تنفيذ القرار الاداري ، وقضاء التنفيذ واشكالاته وما تعلق بذلك من صيغ قانونية مدعمة بأحكام حديثة من أحكام القضاة العادي والاداري وآراء الفقه المستقرة .

وأرسينا كل مراحل البحث على المستقر في قانون المرافعات والاثبات بما يتلاءم مع طبيعة الدعوى الادارية كدعوى استهلامية واستيفائية واجرائية - وكان رائدنا في ذلك أن المشرع لم يضع حتى الآن تشريعا مستقلا للمرافعات في المنازعات الادارية .

ونحب أن نشد الانتباه أن القضاء المستعجل أو قضاء وقف التنفيذ وإن كان يستلزم تدخل القضاء بوسيلة سريعة فإنه ينبغي ألا تأتي هذه المراجعة على حساب العدل والحق والا كانت سرعة في اغتيال الحق لا في نجته .

والله ندعو أن يلقي هذا المؤلف المتمسم بالطابع التطبيقي والعملية والمسائر لأحداث آراء الفقه وأحكام القضاء قبولا حسنا من الأخوة رجال القلن والمحاميين الذين كان لهم الفضل في تشجيعنا على وضعه في موضوع من أشق الموضوعات وأصعبها على الباحث والذي كلفنا جهودا مضنية زهاء ثلاث سنوات طوال ، ولكن ذلك في سبيل العلم والمعرفة ، أمر يهون .

وخير ما نختم به هذا التمهيد قوله سبحانه وتعالى :

«إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإنا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، (صدق الله العظيم) .



# الباب الاول

تعريف القرار الادارى موضع طلبى الايقاف والالغاء  
وتحليل أركانها ، والتمييز بين القرارات الصريحة ، والسلبية  
، والضمنية ، والمستمرة ، وعرض متكامل لدعوى الالغاء



# الباب الأول

تعريف القرار الإداري موضوع طلبى الإيقاف والإلغاء ، وتحليل أركانهما والتمييز بين القرارات الصريحة والسلبية والضمنية والمستمرة مع عرض متكامل لدعوى الإلغاء والإجراءات المتعلقة بإقامتها

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول وهى :

## الفصل الأول

تعريف القرار الإداري موضوع طلب الإيقاف والإلغاء وبيان أركانه والتمييز بين القرارات الإدارية الصريحة والسلبية والضمنية والمستمرة

## الفصل الثانى

التمييز بين القرارات المشوبة بالبطلان وحالات الانعدام

## الفصل الثالث

عرض متكامل لدعوى الإلغاء التى يشق منها طلب الإيقاف ويشتمل على المباحث التالية :

### المبحث الأول

تعريف دعوى الإلغاء ومناطق التمييز بين الإلغاء الكامل والإلغاء الجزئى مع أهم الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا .

## **المبحث الثانى**

الاجراءات المتعلقة بالتظلم والمواعيد وايداع العريضة واعلاتها

ويشتمل على المطالب التالية :

المطلب الأول : التظلم الاختيارى والوجوبى قبل رفع الدعوى .

المطلب للثانى : ميعاد رفع الدعوى .

المطلب الثالث : ايداع العريضة واعلاتها .

## **الفصل الرابع**

أهم الأحكام التى أصدرتها المحكمة الادارية العليا  
بشأن القواعد المتعلقة بالاعلان والتظلم والمواعيد

## الفصل الاول

تعريف القرار الإداري موضوع طلب الإيقاف والإلغاء وبيان أركانه والتمييز بين القرارات الإدارية الصريحة والسلبية والضمنية والمستمرة

تعريف القرار الإداري :

القرار الإداري حسبما عرفته أحكام المحكمة الادارية العليا هو :

«أفصح الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين ممكنًا وجائزًا قانونًا إبتغاء مصلحة عامة» .

ومما هو جدير بالملاحظة أن صدور القرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصفه (القرار الإداري)

• فلن صدور القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص ، أو تعلقه بإدارة شخص معنوي خاص يخرج من عداد القرارات الإدارية أيًا كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري .

وعلى سبيل المثال إذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص خرج من عداد القرارات الإدارية .

(أولاً) أركان انعقاد القرار الإداري :

نقول فيما يلي بليجاز أركان لا ينعقد القرار الإداري صحيحاً إلا بتوافرها وهي :

( أ ) صدور القرار الإداري من سلطة عامة :

يتعين أن يصدر القرار الإداري من جهة إدارية بصفتها سلطة عامة فإذا صدر منها بغير هذه الصفة أي إذا لم تكن مستندة في إصداره إلى ما تتسلح به من سلطة عامة فلا يعتبر القرار إدارياً .

(ب) صدور القرار الإداري بقصد إحداث أثر قانوني لا مادي :

يتعين لكي يعتبر القرار إدارياً أن يكون تصرفاً إدارياً بقصد إحداث أثر قانوني ،

وبمعنى آخر أن يكون له محل بمعنى أن يكون من شأنه انشاء مركز قانونى أو تغييره أو زواله أو الفاؤه .

### (ج) صدور القرار الإدارى فى المجال الإدارى :

وذلك بمعنى أن الهيئة الواحدة قد تختص باصدار قرارات فى أكثر من مجال ، أى تكون لها أكثر من صفة تصبح كل منها فى مجال معين ، فليس بضرورى تلازم الصفتين فى جميع الأحوال ، فللمرفق الإدارى قد يستعمل أساليب القانون العام ويتمتع بالسلطة العامة فتصبح قراراته إدارية ، أما فى تعامله بأساليب القانون الخاص فتتجرد قراراته من صفة القرار الإدارى<sup>(١)</sup> .

### (ثانيا) شروط صحة القرار الإدارى :

هذه الشروط لازمة لصحة القرار الإدارى لا لاتعقده ، ونتكلم عنها بإيجاز فيما يلى :

#### (١) شرط المحل :

يتعين ألا يكون محل القرار الإدارى فعلا ماديا ، بل أثرا قانونيا ، وأن هذا هو شرط لاتعقاد القرار الإدارى ويتعلق بكيانه ووجوده ، فكما سبق القول فمحل القرار الإدارى هو الأثر القانونى الذى يترتب حالا ومباشرة ، ويجب أن يكون تنفيذا لقاعدة قانونية سابقة ، وهذا شرط من شروط صحة القرار الإدارى .

فإذا كان الأثر القانونى الذى تقصده الإدارة ترتبه على القرار الإدارى أى محله ، مخالف لقاعدة قانونية فإنه يكون غير صحيح .

ونضرب لذلك مثلا بالقرار الذى يصدر بأبعاد شخص أو تحديد إقامته فى غير الحالات التى نص عليها القانون ، وكالقرار الذى يصدر برفض الترخيص رغم استيفاء الشروط التى يتطلبها القانون لمنح هذا الترخيص ، وكالقرار الذى يصدر بتعيين موظف أو تخطيه فى الترقية فى غير الحالات التى يجيز فيها القانون ذلك .

(١) مؤلفا : «المؤسسات العامة الاقتصادية فى مصر والنول العربية» س ١٩٨٨ ص ٣١ ومابعدا .

وتأسيسا على ذلك فإن القرار الإداري الذي ينطوي على مثل هذه العيوب يكون قرار معيب بعيب مخالفة القانون ، يستوى في هذا أن تكون مخالفة القانون متمثلة في تجاهل الإدارة للقاعدة القانونية ، أو خطئها في تفسيرها ، أو خطئها في تطبيقها على الواقعة المسلم بها .

والقانون هنا يؤخذ بمعناه الواسع فهو لا يقتصر على الدستور أو التشريع بل ينسحب أيضا على كل قاعدة قانونية يجب احترامها سواء أكانت مستمدة من لائحة واجبة الاحترام ، أو من المبادئ القانونية العامة التي لم يقرها نص وإنما جرى عليها القضاء ، أو من العرف الإداري الذي استقرت عليه سنة الإدارة واتخذته منوالا لها بشرط ألا يكون مخالف لقاعدة تنظيمية عامة<sup>(١)</sup> .

#### (٧) شرط السبب :

السبب هو الحالة الواقعية أو القانونية التي تدفع الإدارة إلى التدخل وتسوغ إصدار قرارها الإداري - ويجب أن يتفق السبب مع الواقع والقانون صدقا وحقا .

وفي هذا المعنى تقول المحكمة الإدارية العليا :

«إن رقابة القضاء الإداري لصحة الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب تجد حدها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار في هذا الشأن مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديًا أو قانونيًا . فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة ، أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها ، أو إذا كان تكييف الوقائع - على غير فرض وجودها ماديًا - لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون - كان القرار الإداري فاقدا لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون ، أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديًا وقانونيًا فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا للقانون» .

وجدير بالاحاطة أن السبب شرط واجب في القرار الإداري ولو لم يوجب القانون تسببه فإذا أوجب القانون تسبب القرار فيتحتم تسببه ، ويلاحظ

---

(١) المستشارين/ محمد علي راتب ومحمد نصر الدين كلل ومحمد فاروق راتب/ قضاء الأمور

المستعجلة، ط/ ٧ ص ١٩٨٥ ص ٢٣٩ .

أن الإدارة لا تلزم بتسبب قرارها إلا إذا ألزمها القانون بذلك صراحة كما هو الوضع في القرارات التأديبية<sup>(١)</sup> .

وقد استقرت محكمة القضاء الإداري على أنه :

«وان كانت الإدارة غير ملزمة ببيان أسباب قرارها إلا حيث يوجب القانون ذلك عليها ، إلا أنها إذا ما ذكرت أسبابا فإن هذه الأسباب ولو في غير الحالات التي يوجب القانون ذكر أسباب فيها تكون خاضعة لرعاية المحكمة لتعرف مدى صحتها من الوجهة الواقعية ، ومن جهة مطابقتها للقانون نصا وروحا<sup>(٢)</sup> .

### (٣) شرط الهدف أو الغاية :

إن غاية القرار هي الهدف النهائي الذي يسعى القرار الإداري إلى تحقيقه فإن الغاية من إصدار قرار إداري بترقية موظف تستهدف حسن سير المرفق العام - والغاية من اتخاذ قرار ضبط إداري هي كفالة النظام العام أي الأمن العام والصحة والسكينة العامة .

وجدير بالذكر أن السلطات المقررة للإدارة العامة ليست غايات في نفسها ، إنما هي وسائل لتحقيق غاية تتمثل في المصلحة العامة يختلف صورها وأوضاعها .

ونظرا إلى أن منلول عبارة «المصلحة العامة» ليس محددا ، فإن المشرع كثيرا ما يتدخل ويخصص لعمال الإدارة هدفا معينا داخل نطاق المصلحة العامة ، عليهم تحقيقه ، بحيث أنهم لو سعوا إلى تحقيق هدف آخر غير الذي حدده لهم القانون لشاب تصرفهم عيب إساءة استعمال السلطة حتى إذا كان هذا الهدف من شأنه تحقيق مصلحة عامة ولكنها غير تلك التي حددها المشرع .

وتعرف هذه القاعدة في الفقه الإداري بقاعدة «تخصيص الأهداف» .

وهو يضرب لذلك مثلا بأنه إذا سمح التشريع بالاستيلاء المؤقت على العقارات رعاية للصحة العامة - فإذا أصدرت الإدارة قرارها بالاستيلاء على عقار بقصد تخصيصه

---

(١) مؤلفنا : موسوعة المحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة مع الحديث في الفتاوى والاحكام وصيغ الدعاوى التأديبية مط/ ١ ص ١٩٨٨ ص ٧٥ ومابعدهما .

(٢) محكمة القضاء الإداري في ١٥ يونيو ١٩٤٨ مج ٧ - ص ٨٠٥ ، وفي ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢ ، وفي ٢٥ مارس ١٩٥٣ - مشار لهذه الاحكام بمؤلفنا - مرجع سابق - ص ٧٤ ومابعدهما .



كمعهد تعليمي كان قرارها باطلا . لانه يصبح معيبا بعيب الانحراف عن الهدف المخصص ، أى بعيب «إساءة استعمال السلطة» .

وهذا العيب يعيب صحة القرار الإداري دون أن يمتد إلى انعقاده .

وجدير بالذكر أن القضاء الإداري هو الذى يختص بالنظر في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية عندما يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيب الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو في حالة إساءة استعمال السلطة .

#### (٤) شرط الشكل :

يقصد بالشكل ،المظهر الخارجى، الذى يتخذه قرار الإدارة للافصاح عن إرادتها الملزمة .

والأصل أن القرارات الإدارية لاتخضع لأى شرط شكلى ، أى أن الإدارة غير مقيدة بشكل معين فى الإفصاح عن إرادتها الا اذا حتم القانون اتباع شكل خاص .

فقد يكون القرار الإداري صادرا فى شكل خطاب ، وقد يكون هذا القرار شفويا لا مكتوبا ، بل ان مجرد سكوت الإدارة أو امتناعها عن الرد أو الموافقة تعتبر فى حكم قرار إداري بالرفض ،قرارا سلبيا<sup>(١)</sup> .

وجدير بالاحاطة أن الشكليات التى تشترطها القوانين واللوائح فى صدق قرار إداري ليست دائما فى قوة واحدة ، فليست كلها من القوة بحيث يؤدى اغفالها الى بطلان القرار الإداري .

فاذا فرض قانون أو لائحة إجراء شكليا فى صدق قرار إداري وأشار إلى أن اغفال هذا الإجراء يؤدى الى البطلان فإن الحل يكون واضحا - أما اذا لم ينص على البطلان فإنه يتعين النظر الى الإجراء الذى تم اغفاله ، فإن كان جوهريا أعتبر اغفاله مبطلا للقرار ، وإن كان غير جوهرى فإغفاله لا يبطل القرار<sup>(٢)</sup> .

(١) دكتور / توفيق شحاته مبادئ القانون الإداري، ط / ١ - ص ٦٥٥ - ٦٥٦ .

(٢) المحكمة الادارية العليا فى ١٩٥٧/١١/٢٣ - المكتب القنى - ٧٤ / ٣ ، ومحكمة القضاء الإداري - المكتب القنى - ٣٩٠ / ١١ - مشار اليه بمؤلف المستشار / محمد على راتب وزميله - مرجع سابق - هامش ص ٢٤٦ .

وقد جاء بحكم المحكمة الادارية العليا أن :

«القرار الادارى لا يبطل - لعيب فى الشكل - الا اذا نص القانون على البطلان عند اغفال هذا الاجراء أو كان الاجراء جوهرى»<sup>(١)</sup>.

#### (٥) شرط الاختصاص :

يقصد بالاختصاص القدرة فلتونا على مباشرة عمل ادارى معين فى المجال المحدد وطبقا للاصول القانونية .

وجدير بالذكر أن عيب عدم الاختصاص كان أول الأسباب التى استند اليها مجلس الدولة الفرنسى فى إلغاء القرارات الادارية ، والقرارات التأديبية كحالة صدور القرار التأديبى من سلطة غير مختصة بإصداره .

ويختلف عدم الاختصاص من عدة زوايا ، فمن زاوية الجسامة أو البساطة ، فإنه اذا كان بسيطا وعاديا يمكن الطعن فيه بالالفاء ، أما ان كان جسيما فقد تصل به درجة الجسامة الى انعدام القرار المشوب بهذا العيب حسبما سنعود الى بيانه .

#### أولا : عناصر تحديد الاختصاص :

من زاوية أخرى فإن هذا العيب يتنوع تبعا لنوع الاختصاص اذ يمكن أن يكون مكانيا ، أو زمنيا ، أو موضوعيا ، وبصفة عامة فإن عناصر الاختصاص تنقسم الى العناصر التالية :

#### ( أ ) العنصر الشخصى فى تحديد الاختصاص :

يتمثل العنصر الشخصى فى الافراد الذين يحق لهم صنع القرارات الادارية ، ويمكن تفويض الغير فى مباشرة مهامهم اذا كان القانون يصرح بذلك ، ولتنظيم اجراءات التفويض فقد صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٤٢ لسنة ١٩٦٧ فى شأن التفويض فى الاختصاصات وألغت المادة الخامسة منه قانون التفويض السابق على القانون ٤٢ (وهو القانون ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦) .

---

(١) المحكمة الادارية العليا فى ١٥/٧/١٩٦٣ - المكتب الفنى - ٨ - ١٢٩٧ - مشار إليه بالمرجع السابق - ص ٢٤٦ .

#### (ب) العنصر الموضوعى فى تحديد الاختصاص :

ان المشرع لا يكتفى بتعيين الاشخاص الذين يحق لهم ممارسة الاختصاصات الادارية ، وانما يحدد لكل منهم الاعمال التى يجوز لهم ممارستها فاذا خرجوا عن هذه الدائرة كانت قراراتهم باطلة .

#### (ج) العنصر الزمنى فى تحديد الاختصاص :

ينظم المشرع فى كثير من الحالات كيفية ممارسة الاختصاص من حيث الزمن ، فالموظف ينتهى اختصاصه بانتهاء علاقته بالوظيفة ، كما ينتهى اختصاص المجلس المنتخبة بانتهاء منتها ، ومخالفة ذلك يؤدى الى بطلان القرارات الادارية .

#### (د) العنصر المكائى فى تحديد الاختصاص :

يحدد المشرع المجال المكائى لمباشرة الاختصاص فمجال رئيس الجمهورية مثلاً يشمل كل أرجاء الجمهورية ، أما رئيس الوزراء ، والوزراء فكل فيما يخصه ، والمحافظ يمارس اختصاصه فى محافظته دون غيرها ، والا أعتبرت أعماله منعقدة اذا تجاوز اختصاصه المكائى . ويلاحظ أن البعض يرى أنها تصبح باطلة فحسب ، ولا تقر هذا رأى لانقضاء قرار المحافظ فى هذه الحالة للسلطة الملزمة وللأثر القانونى . كما أن الفاعل فى هذه الحالة يكون غصباً للسلطة .

(ثانياً) : التمييز بين قواعد الاختصاص فى القانونين العام والخاص ، وتعلق عيب عدم الاختصاص بالنظام العام :

(أ) يشبه بعض الفقهاء قواعد الاختصاص فى القانون العام بقواعد الأهلية فى القانون الخاص ، ولكن يفصل بين الاثنين فارق جوهري مرجعه الى أن الغاية فى تحديد قواعد الاختصاص فى القانون العام هى المصلحة العامة ، بينما يراعى فى قواعد الأهلية تحديد مصلحة الفرد نفسه ، ويعتبر الأستاذ «فالين» من أوائل من قاموا بهذا التمييز فى مؤلفه «رقابة القضاء لأعمال الادارة» .

#### (ب) تعلق عيب عدم الاختصاص بالنظام العام :

ان عيب عدم الاختصاص مايزال العيب الوحيد المتعلق بالنظام العام بما يترتب على ذلك من نتائج وآثار هامة ، ويرجع السبب فى ذلك أن تحديد

الاختصاص هو عمل من أعمال المشرع ، فالغالب أن المشرع هو الذى يحدد قواعد الاختصاص .

وجدير بالملاحظة أن عيب عدم الاختصاص يزول اذا كان نتيجة ظروف استثنائية واجهتها الإدارة ، وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا هذا الاستثناء فى بعض أحكامها الهامة ، ونذكر على سبيل المثال حكمها الذى تقول فيه :

«ان هذا الاجراء الاستثنائى اجراء سليم باعتباره من التدابير الضرورية لصيانة الأمن ، فيكون على قدر الضرورة التى تكبر بقدرها والتصرف فى حدود السلطة التقديرية يعتبر مشروعاً»<sup>(١)</sup> .

وفى حكم آخر تقول :

«ان النصوص التشريعية انما وضعت لتحكم الظروف العادية ، فاذا طرأت أحوال استثنائية وأجبرت الإدارة على عدم تطبيق النصوص العادية ، فان ذلك يودى حتما الى نتائج غير مستساغة ، تتعارض حتى مع نية واضع تلك النصوص العادية ، فالقانونين تنص على الاجراءات التى تتخذ فى الأحوال العادية ، ومادام أنه لا يوجد فيها نص على ما يجب اجراؤه فى حالة الخطر العاجل ، تعين عندئذ تمكين السلطة الادارية من اتخاذ الاجراءات العاجلة التى يتطلبها الموقف ، ولو خولف فى ذلك القانون فى مدلوله اللفظى مادامت تنهى الصالح العام ، غير أن سلطة الحكومة فى هذا المجال ليست مطلقة من كل قيد ، بل تخضع لأصول وضوابط ، ولذلك تخضع مثل هذه التصرفات لرقابة القضاء غير أن المناطق فى هذه الحالة لا يقوم على أساس التحقق من مدى مشروعية القرار من حيث مطابقته أو عدم مطابقته للقانون ، وانما على أساس توافر الضوابط التى سلف ذكرها أو عدم توافرها ، فان لم يكن رائد الحكومة فى هذا التصرف الصالح العام ، فان القرار يقع باطلا»<sup>(٢)</sup> .

(ثالثا) : حتمية قواعد الاختصاص وارتباط الاختصاص بصفة الموظف :

يتجلى جدوى الاختصاص من ناحية الإدارة والأفراد على حد سواء ، فهى أحد الركائز الأساسية للتخصص الوظيفى ولابدأ الفصل بين السلطات ،

(١) المحكمة الإدارية العليا فى ١٣ مايو ١٩٦١ - ص ٦ - ص ٢٠ .

(٢) للمحكمة الإدارية العليا - ١٩٦٢/٤/١٤ - ص ٧ - ص ٦٠١ .

فكل ادارة تتخصص فى الاعمال المتصلة بأهدافها الاساسية التى تخصصت فيها واكتسبت مهارة فى أدائها .

#### صفة الموظف فى مباشرة اختصاصه :

ويثار هذا الموضوع بمناسبة حركة التأميمات والتحولات الكبرى التى كان من نتيجتها تحويل بعض المؤسسات العامة الى شركات القطاع العام وفقا للقانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، وفى هذه الحالة الأخيرة نزول صفة الموظف العام من موظف بالمؤسسة السابقة بعد تحويلها الى شركة قطاع عام ، ولكن ذلك لا ينفى صفة لموظف العام بالنسبة للقرارات الصادرة من موظفى المؤسسات العامة قبل نقلهم الى الشركات العامة ، فالصحيح هو النظر الى صفة واختصاص الموظف وقت اصدار القرار وليس بعد تغيير صفته فى وقت لاحق .

وقد عرضت على المحكمة الادارية العليا قضية هامة بعد تحويل بنك مصر من مؤسسة عامة الى شركة عامة وذلك فى شأن المنازعة حول صدور قرار بفصل أحد العاملين بالبنك قبل تحويله الى شركة عامة .

#### فتقول المحكمة :

تمتى ثبت على المتقدم أن بنك مصر كان مؤسسة عامة فى وقت صدور القرار موضوع هذه المنازعة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وكان المدعى آنذاك يعتبر من الموظفين العموميين فإن القرار الصادر من رئيس مجلس ادارة البنك بمجازاته بفصله يعتبر قرارا ربا له سمات ومقومات القرار الإدارى ، ويكون الطعن عليه بالالغاء من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره وذلك عملا بالفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى أقيم الطعن فى ظل أحكامه ، حيث ينعقد الاختصاص للمجلس بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ولما كانت دعوى الالغاء تعتبر خصومة عينية موجهة للقرار الإدارى ذاته بصرف النظر عن مصدره ويكون للحكم الصادر فيها حجية على الكافة ، فانه يتعين النظر الى طبيعة القرار وقت صدوره دون اعتداد بتغير مصدره اذا ما وقع هذا التغيير فى تاريخ لاحق على صدور القرار ، واذا كان ذلك كذلك فانه وقد ثبت أن القرار

المطعون فيه صدر من رئيس مجلس ادارة بنك مصر باعتباره سلطةً تاديبية في وقت كان البنك فيه مؤسسة عامة هاته لا يؤثر على هذا القرار ولا يقدر في كونه قرارا اداريا تحول بنك مصر بعد ذلك الى شركة مساهمة . بل يظل القرار الصادر بفصل المدعى محتفظا بصفته الادارية كما كان معمولا به عند صدوره دون غيره ، ويكون الطعن عليه قد انعقد الاختصاص بنظره لمجلس الدولة دون غيره اذ ليس للمحاكم العادية ولاية القاء القرارات الادارية وانما ناطت الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي اقيمت الدعوى في ظل أحكامه ، نظرا مثل هذه المنازعة لمحكمة القضاء الاداري على ما سلف البيان .

(رابعا) : التمييز بين عيب عدم الاختصاص من حيث البساطة والجسامة :

نكرنا في بداية التمهيد لعيب عدم الاختصاص أنه قد يكون عيبا بسيطا فيمكن الطعن عليه بالبطلان ، لأن القرار في هذه الحالة لا يكون منعما ولكنه يكون معيبا ، أما اذا كان الاعتداء على الاختصاص جسيما فيسمى «غصبا» أعني اغتصابا للوظيفة أو السلطة وهنا يكون القرار الاداري المزعوم منعما لأنه يفتر الى مبدأ وجوده القانوني على وجه يعتد به شرعا<sup>(٢)</sup> .

(خامسا) : حالة مخالفة القواعد المتعلقة بتشكيل اللجان والمجالس المنوط بها اصدار القرار :

نعرض هذا الموضوع على النحو التالي :

تبدو هذه المخالفة واضحة في حالة وجوب صدور القرار من لجنة أو مجلس ، وفي هذه الحالة لا يصبح القرار صحيحا الا اذا صدر من نفس اللجنة المختصة ، وينفك التشكيل الذي تتطلبه القوانين أو اللوائح ، طبقا للقواعد القانونية الصحيحة في هذا الشأن ومن أهمها مايلي :

---

(١) راجع الحكم ٢٥٦ - ١٤ (١٦ / ١٢ / ١٩٧٢) ١٨ / ١٥ / ٢٦ - منشور بالبند ٤١ من ١١٦ ، ١١٧ - بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة : ٦٥ - ١٩٨٠ - ج ١ .

(٢) مؤلفنا : موسوعة المحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة مع الحديث في الفتاوى والاحكام والفتاوى التأديبية - مرجع سبق ص ١٠٢ - ١٠٦ .

(أ) يجب تشكيل اللجنة أو المجلس من أعضاء منصوبين عليهم قانون ولا يصبح تعيين عضو بحر إلا إذا سمحت القوانين أو اللوائح بذلك .

(ب) لا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا بدعوة جميع الأعضاء للحضور (طبا لم تنص عليه القوانين واللوائح) فإذا كانت الدعوى مقصورة على عدد من الأعضاء دون لافين كان انعقادها باطلا ، هذا ويجب توافر النصاب القانونى للانعقاد كما حدده القانون ، وهو أكثر من النصف عادة ، فإذا سككت القانون عن ذلك كان من الضرورى أن يحضر جميع الأعضاء لصحة الانعقاد .

(ج) يجب أن يتولى رئاسة المجلس الرئيس الذى حدده القانون ، فإن غاب حل محله من عينه القانون أيضا ، ولا يصح أن يتولى الرئاسة شخص لم يعينه القانون ، فإذا نص القانون على رئاسة العميد مثلا لمجلس الكلية ، وقيل وكيل الكلية بالرئاسة فى حالة غيابه فلا يصح أن يتولى الرئاسة شخص آخر .

(د) يجب عد اجراء المداولة اتباع الاجراءات القانونية باتعقاد المجلس فى المقر الرسمى ، وأن تكون الجلسة علنية أو سرية بحسب ما يقرره القانون ، ويجب حضور أغلبية الأعضاء المطلقة ، اذا لم يشترط المشرع حضور الأعضاء جميعا .

(هـ) يجب ألا تصدر القرارات الا بعد مناقشة وتمحيص جدى ، ولذلك لا يقر القضاء الإدارى طريقة الموافقة بالامرار، وذلك لأن القضاء الإدارى يرى أن طريقة الامرار، تتنافى مع سرية المداولة التى نص عليها القانون ، ويرى القضاء الإدارى أيضا ، أنه وإن جاز اتباع هذه الطريقة فى حالات الضرورة والاستعجال بالنسبة الى بعض المجالس والهيئات التى لم ينص القانون بها على سرية المداولة ، فإن شرط هذا الجواز يتطلب الموافقة الإجماعية على القرار أو المشروع المقترح ، وأن مجرد اعتراض شخص واحد من الأعضاء يوجب عرض الأمر فى اجتماع قانونى صحيح ، إذ قد تكون حجة المعارض على درجة من الأهمية يعتقها كل ، أو بعض ذوى رأى المضا<sup>(١)</sup>د .

---

(١) حكم المجلس الصادر فى ١٧ مارس ١٩٥٢ - ج ٦ - ص ٦٦٢ - وبمس المعنى حكمه الصادر فى ١٩٥١/٦/٦ وجاء به :

«ان القرار الصادر بالامرار لا يتم قانونا الا بتوقيع جميع أعضاء المجلس عليه فى التاريخ الذى يتم فيه هذا التوقيع حتى ولو سبق استعراض موضوعه فى جلسة سابقة»

**(مفهوم كل من القرارات الادارية الصريحة ، والسلبية والضمنية والمستمرة) .**

يبيى التمييز بين القرارات الادارية الصريحة والقرارات الادارية السلبية ، والقرارات الادارية الضمنية والقرارات المستمرة ، فكل قرار من هذه القرارات يعتبر قرارا اداريا ، غاية ما هناك أن القرار الصريح يفصح عن رأى الادارة فى صراحة ووضوح عن الهدف ، أما القرار الضمنى فيمتشف منه اتجاه الادارة فى الانصاح عن رأيها ، أما القرار السلبى فيظهر عندما يطلب من الادارة القيام بفعل أو الامتناع عن فعل ولكنها تتصلب عن القيام بالعمل المطلوب فيعتبر ذلك بمثابة قرارا سلبيا بالرفض . أما القرارات المستمرة فهى التى لا يتوقف عليها إنغلاق مواعيد الطعن مادام استمرارها قائما - ونبين ذلك فيما يلى :

#### **(أ) القرار الإدارى الصريح :**

القرار الإدارى الصريح هو ذلك القرار الذى تفصح فيه الادارة صراحة فى الشكل الذى يطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانونى معين أو تعديله ، أو إنهائه متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا ، ومتى كان الباعث على ذلك ابتغاء مصلحة عامة .

ويتضح من ذلك وضوح القرار وصراحته فى تعيين المركز القانونى الذى يستهدفه القرار بطريق لا لبث فيه ولا غموض ، لأن الادارة تفصح فيه عن ارادتها الملزمة فى انشاء المركز القانونى أو تعديله أو الفائه .

#### **(ب) القرار السلبى :**

هناك حالات غير قليلة لا يصدر فيها القرار فى شكل الانصاح الصريح عن ارادة الجهة الادارية بانشاء المركز القانونى أو تعديله أو إنهائه ، بل تتخذ الادارة موقفا سلبيا من التصرف فى أمر يلزمها فيه القانون بهذا التصرف<sup>(١)</sup> .

---

- (هذه الأحكام مشار اليها مؤلفنا : موسوعة المحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة مع الحديث فى الغناوى والأحكام وصيغ الدعاوى التأديبية - الطبعة الأولى - من ١٩٨٨ - ص ٩٨ - ٩٩) .  
(١) اذا تنظم أحد العاملين للادارة بسبب بطلان أحد القرارات التى تضر بمركزه القانونى ونسبى الادارة من الرد عليه فى المدة القانونية ، فيفسر ذلك أن الادارة أصدرت قرارا سلبيا برفض نظلمه ، ويجوز الطعن فى هذا القرار السلبى أمام المحكمة المختصة بمجلس الدولة ، علما بأن النظام يفتح له ميحادا جديدا ستون يوما لرفع دعوى الالغاء



فمعد سكوت الإدارة عن الافصاح عن ارادتها بشكل صريح يعبر سكوتها بمثابة قرارا سلبيا بالرفض إذا كان اتحاد القرار واجبا عليها وفقا للقوانين واللوائح .  
وقد أوضحت محكمة القضاء الإداري ذلك في حكمها الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٨٠ حيث تقول :

... عدم استجابة رئيس الوزراء لاقتراح المدعية بتفسير القانون لا ينطوي على قرار سلبي لأن القرار السلبي هو الذي يتمثل في الامتناع عن اتخاذ إجراء كان من الواجب على جهة الإدارة اتخاذه طبقا للقوانين واللوائح<sup>(١)</sup> .

ومن هنا يمكننا تعريف القرار السلبي : «بأنه ذلك القرار الذي تمتنع الإدارة عن اتخاذه وكان عليها أن تتخذه طبقا للقوانين واللوائح» .

ويلاحظ أن مجلس الدولة الفرنسي ابتدع حيلة قانونية مفادها اعتبار سكوت الإدارة عن التصرف فيما يقدمه الشخص من تظلم هو بمثابة قرارا سلبيا برفض التظلم يجوز الطعن فيه أمام القضاء الإداري .

وقد أخذ مجلس الدولة المصري بهذا الاتجاه حيث نص في المادة (٢٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ذلك حيث نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على مايلي :

« ... ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه» .

كذلك نصت الفقرة الأخيرة من المادة (العاشرة) من القانون المذكور على مايلي :

«يعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح» .

ويلاحظ أن الطعن يكون على القرار السلبي ، وأن ميعاد الستين يوما التي تمثل

---

- أما إذا قررت الإدارة أن الموضوع قيد البحث فيظل الميعاد مفتوحا حتى يبلغ العامل بنتيجة البحث ، بشرط أن تكون ملتزمة بالرد . وتكون قد إتخذت موقفا إيجابيا في موضوع البحث .  
(١) محكمة القضاء الإداري في ١٨ أبريل سنة ١٩٨٠ - في الدعوى رقم ١٩٥٣ لسنة ٣٠

مدة الطعن في القرار الإداري تنقطع بالتظلم الذي يفتح مدة جديدة ، كما تنقطع مدة الطعن بطلب الاعفاء من الرسوم "قضائية" ، وذلك فضلا عن غير ذلك من أسباب الانقطاع .

وجدير بالاحاطة أن سكوت الإدارة عن اتخاذ قرار لا يوجب القانون عليها اتخاذه ، بل يجعله متروكا لمحض تقديرها ، لا يعتبر قرارا إداريا سلبيا مما يمكن الطعن فيه بالاعفاء .

فاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري في نظر الطعون في القرارات الإدارية السلبية منوط بأن يكون من الواجب على الجهة الإدارية قانونا اتخاذ القرار لضرورة معينة ، فإذا لم يكن ذلك واجبا وكان متروكا لمحض تقديرها ، فإن سكوت "الجهة الإدارية" عن اتخاذ مثل هذا القرار لا يشكل الامتناع المقصود ولا يكون ثمة قرار إداري يمكن الطعن فيه<sup>(١)</sup> .

كما ★ ★ وكما سبق القول فإن صدور القرار من جهة إدارية ، لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري بالمعنى المتقدم ، وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه ، فإذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص ، أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص ، خرج من عداد القرارات الإدارية أيما كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري .

وبناء على ذلك فالقرارات الإدارية الصادرة في شأن موظفي القطاع العام لا تعتبر قرارات إدارية بالمعنى الذي عرفته المحكمة الإدارية العليا ، لأنها لم تصدر عن سلطة عامة ، وإنما يوصف المصدر لها بأنه رب عمل مباشر بعض الاختصاصات المتعلقة بالعاملين في شركات القطاع العام بوصفها من أشخاص القانون الخاص ، ولذلك فإن المنازعات المتعلقة بهؤلاء العاملين يختص بها

---

(١) حكم المحكمة الإدارية العليا رقم ١٠٦٦ - ١٠ - ١٩٦٦/١٢/٢٣ (١٩٦٦/١٢/٢٣) - ٤٢/١٣ - ٢٢١ - مشار إليه بالمرجع السابق - ص ٧٧ .

★ يشترط في إمتناع الإدارة بالنسبة للقرار السلبى أن يكون الإمتناع مستمرا .  
(راجع في هذا الشأن محكمة القضاء الإداري في الدعوى ٩٩٣ لسنة ٨ ق - والتي حكم في الشق المستعمل منها لصالح موكلنا في ٨٦/٦/١٢) .

القضاء العادى حيث تعرض أمام الدوائر العمالية (أما القرارات التى تصدرها الهيئات العامة فهى قرارات إدارية يختص مجلس الدولة - بهيئة قضاء إدارى أو تأديبى - بالفصل فى المنازعات المتعلقة بها .

★ وقد أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكما هاما وعلى غاية كبيرة من الأهمية فى هذا الخصوص ، ولأهميته نوردته كاملا فيما يلى :

تقول المحكمة فى حكمها الصادر فى ٢٧ يناير سنة ١٩٧٩ ما يلى :

«من حيث أن القرار الإدارى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو إفصاح الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد إحداث مركز قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قنونا إبتغاء مصلحة عامة ، وغنى عن البيان أن مجرد صدور القرار من جهة إدارية لا يخلع عليه فى كل الأحوال ويحكم اللزوم وصف القرار الإدارى بالمعنى المتقدم وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه ، فإذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوى خاص خرج من عداد القرارات الإدارية أيا كان مصدره ومهما كان موقعه فى مدارج السلم الإدارى . وبناءً عليه فإنه ليس صحيحا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن قرار وزير الدولة لاستصلاح الأراضى - المطعون فيه الصادر بنقل الطاعن ، من القرارات الإدارية الصادرة فى شأن أحد الأفراد ، التى تختص محكمة القضاء الإدارى دون غيرها بالفصل فى طلبات الأفراد بالقائها ذلك أنه فضلا عن أن القرار المشار إليه صدر فى شأن الطاعن بوصفه عاملا فى القطاع العام وليس فردا من الأفراد بما من مقتضاه أن ينعقد الاختصاص بنظر منازعته للمحكمة التى ناط بها القانون نظر المنازعات الخاصة بالعاملين فى القطاع العام ، وهى كأصل عام محاكم القضاء العادى بوصفهم تابعين لشخص من أشخاص القانون الخاص مالم يقض القانون بغير ذلك على ما سلف بيانه ، فإن القرار المذكور صدر من وزير الدولة لاستصلاح الأراضى ليس بوصفه سلطة عامة وإنما بوصفه رب عمل منوط به وفقا لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر القيام بمباشرة بعض الاختصاصات المتعلقة بالعاملين فى شركات القطاع العام بوصفه من أشخاص القانون الخاص على ما تقدم ذكره ، شأنه فى ذلك شأن القاطنين بالعمل فى هذه

الشركات كرؤساء مجالس إدارتها بالنسبة للاختصاصات المخولة لهم في هذا القانون ، ولقد أيد المشرع صواب هذا النظر حين ناط في المادتين ١٢ ، ٥٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين في القطاع العام بالوزير المختص إجراء تعيينات أو تنقلات بعض العاملين في شركات القطاع العام ليس بوصفه وزيرا وإنما بوصفه رئيسا للجمعية العمومية للشركة على ما تقتضيه المادة (٥٥) مكررا (١) من القانون رقم (٦٠) لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات وشركات القطاع العام معدلا بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، وبهذه المثابة فإن القرار المذكور لا يتوافق له مقومات القرار الإداري الذي تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلب الغائه والقول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي دون مسوغ من منطق أو قانون إلى المضيق في طبيعة القرارات التي تصدر بنقل العاملين بالشركة الواحدة وبالتالي القواعد التي تحكمها تبعا لتغير السلطة التي باشرت نقلهم ، فيختلف الأمر في حالة ما إذا كان النقل بقرار من الوزير المختص عنه في حالة ما إذا تم بقرار من مجلس إدارة الشركة أو من رئيس مجلس إدارتها ، أو من أحد المفاوضين في ذلك .

ومن حيث أنه لا غناء فيما إثارة المدعى من أن القرار المطعون فيه تضمن جزاء تأديبيا ذلك أن الثابت أن محل القرار المذكور هو نقل المدعى من شركة مساهمة البحيرة إلى شركة وادي كوم أمبو ، كما أن المنازعة تكوّن أساسا على ما جاء بعريضة الدعوى وتقرير الطعن ومذكرات المدعى والمدعى عليهم حول شرعية القرار المذكور وما يقتضيه ذلك من البحث في صدوره وممن يملك إصداره مستهدفا الصالح العام غير متصف في استعمال سلطته ، وما إذا كان قد فوت على المدعى حقه في الترفعات التي تمت بالشركة عقب نقله منها ، ومن شأن ذلك كله أن يبعد المنازعة عن المجال التأديبي الذي ينعقد الاختصاص بالفصل فيه للمحكمة التأديبية وليس لمحكمة القضاء الإداري التي تصدرت للمنازعة وفصلت فيها .

ومن حيث أنه متى كان المدعى لا يعتبر موقفا عاما ، وإذا كانت المنازعة لا تنصب على قرار إداري ولا تتعلق بجزاء تأديبي ، فإن الفصل فيها يخرج عن دائرة اختصاص محاكم مجلس الدولة وينعقد الاختصاص بنظرها للقضاء العادي . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ في تطبيق

القانون وتأويله ويتعين لذلك الحكم بالغائه بالنسبة للطاعن والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وباختصاص محكمة القاهرة الابتدائية (الدائرة العمالية) بنظرها وحالتها اليها تطبيقاً لحكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات للفصل فيها والزام الطاعن مصروفات الطعن وإبقاء الفصل في مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع<sup>(١)</sup> .

#### (ج) القرار الضمني :

أوضحنا في الفقرة السابقة مفهوم القرار السلبي ، ويخلط البعض بينه وبين القرار الضمني بالرغم من استقلال مفهوم كل من القرارين ، فالقرار الضمني ينشأ في حالة ما يكون الإفصاح عن الإرادة ضمنياً وغير صريح ، وفي هذا النطاق يختلف عن القرار السلبي حسباً معناه بتعريفه ، والذي يتمثل في كونه سلبياً ، بينما يعد القرار الضمني قراراً إيجابياً ولكنه غير صريح وهو بهذه المثابة يخضع للقواعد العامة للقرارات الإدارية .

وقد أوضحت المحكمة الإدارية العليا أمثلة للقرارات الضمنية حيث تقول :

« ... يعتبر ضمنياً من القرارات .. ما ورد بأعمال محضر شئون الموظفين من حصر الوظائف الكتابية منطوياً على قرار بنقل من عداهم من أصحاب الدرجات الكتابية إلى الدرجات الإدارية المماثلة لها<sup>(٢)</sup> .

ومن القرارات الضمنية ما يعد قراراً غير مشروع ، ومن أمثلة ذلك القرارات التي تخفى في طياتها جزاءً مقتعاً<sup>(٣)</sup> فمثل هذا القرار يعامل معاملة القرار

---

(١) المحكمة الإدارية العليا - مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ عاماً من ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الأول - ٤٣٢ - ٢٣ (١٩٧٩/١/٢٧) ٥٥/٢٤ ص ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ .

تعليق :

نرى أن المحاكم التأديبية بمجلس الدولة هي المختصة بالمنازعات التأديبية المتعلقة بالعاملين بالقطاع العام وذلك بعد أن إمتد اختصاص النيابة الإدارية إلى التحقيق معهم - أما القرارات غير متعلقة بجزاء تأديبي فإن قضاء العادي هو المختص ولذا بنظرها..

(٢) المحكمة الإدارية تعني في ٢٢ مارس سنة ١٩٧٠ - س ١٥ ق - م ٤٠ - ص ٢٤٤ .

(٣) هناك الكثير من الأحكام القضائية بخصوص عدم مشروعية القرارات الإدارية المتضمنة -

التأديبي الصريح من حيث الاختصاص به ، ومن حيث رقابة مشروعيته ، لأن مثل هذا القرار يؤدي الى حرمان صاحب الشأن من الضمانات التأديبية . ومن أهم الضمانات التي يحققها القانون في مواجهة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه وسماع دفاعه وضرورة تناسب العقوبة مع الذنب الإداري .

ولذلك نرى بل ونرجح أن يكون الطعن في مثل هذه القرارات أمام المحاكم التأديبية .

### القرار المستمر :

يستقر رأى محكمة القضاء الإداري على أن هناك نوع من القرارات تعرف بالقرارات المستمرة ويتربط عليها عدم إنغلاق ميعاد الطعن . ويجوز الطعن فيها مابقي استمرارها قائماً ، وقد إعتبر القضاء عند نظر الدعوى ٣١٢٣ لسنة ٣٥ قضائية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ بشأن التحفظ على بعض الأشخاص من القرارات المستمرة وأنها كالقرارات السلبية يجوز الطعن عليها في أى وقت دون التقيد بالميعاد المحدد لرفع دعوى الإلغاء<sup>(١)</sup> .

---

### - جزاء تأديبي مقما نذكر منها :

حكم محكمة القضاء الإداري في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ من ٧ ص ٣٧١ بمناسبة النقل المكاني حيث تقول :

«... اذا خرج النقل عن هذا المحيط وتباعد عن هذا الهدف القويم «صالح المرفق» ودلت الظروف والملاسل على انه ينطوي على عقوبة تأديبية يصير في الواقع من الأمر جزاء لا ينص عليه القانون ، ويكون والحالة هذه معيباً غير قائم على سبب صحيح وواقعة مخالفة للقانون» . وفي حكم آخر اشترطت نفس المحكمة في حكمها في ١١ فبراير سنة ١٩٥٣ من ٧ ص ٤٦٩ في موضوع النقل النوعي مايلي :

«ألا يكون قرار النقل متضمناً جزاء تأديبي مقما ينضج بعدم الرضا والسخط عليه ويحمل في طبيعته تنزيلاً في الوظيفة أو في الدرجة أو أى جزاء آخر مما لايجوز توقيعه على الموظف الا لانتبأه ، وبعد اتباع الاجراءات التي قد يستوجبها القانون وظروف الحال وملابساته ...» .

(١) محكمة القضاء الإداري في القضية ٣١٢٣ لسنة ٣٥ ق - منشورة بمجلة المحاماة - المبدان الأول والثاني - ص ٦٢ - ص ٨٦ - ٩٦ .

## الفصل الثاني

التمييز بين القرارات المشوبة بالبطلان وبين حالات الانعدام

★ يقول فقهاء القانون الخاص أن هناك ثلاث مراحل في نظرية البطلان وهي :

1- الانعدام .

2- البطلان المطلق .

3- البطلان النسبي .

★ أما فقهاء القانون الإداري فيقسمون القرارات الإدارية الى قرارات صحيحة ، وقرارات مشوبة بالبطلان ، ويرجع سبب ذلك الى أن القرار الإداري يجب أن يصدر صحيحا ومطابقا للقانون .

ولذلك يفترض فيه قرينة الصحة ، فان صدر مخالفا للقانون لأى سبب من الأسباب أصبح باطلا . ويمكن أن تتركز عيوب القرار فى عيب الشكل والإجراءات ، وعيب مخالفة القانون ، وانعدام الباعث ، وإساءة استعمال السلطة ، ومخالفة الاختصاص فى صورته البسيطة .

★ أما القرار المعدوم فطبقا للرأى الراجح فى الفقه هو :

كل قرار بلغت المخالفة فيه حدا من الجسامه بحيث تقطع كل علاقة بين القانون بمعناه الواسع وبين القرار الإداري ، مما يؤدي الى فقد صفته الإدارية واعتباره عملا ماديا صرفا ، واعتبار تنفيذه عملا من أعمال الفصص والعنوان ، ومن صور ذلك حالة اغتصاب السلطة الإدارية ، كإصدار قرار من السلطة التشريعية مما تختص به السلطة القضائية ، أو إصدار قرار من فرد زالت عنه الصفة الإدارية ، أو بمعنى آخر الصفة العامة ، أو أن تشرع الإدارة فى تنفيذ قرار لم يصدر أصلا ، أو فى تنفيذ قرار سبق أن أُلغاه القضاء الإداري فيصبح التنفيذ المادى غير مستند الى أساس قانوني<sup>(١)</sup> .

فإذا ما أصبح القرار منعما فإن الاختصاص بنظر الدعوى المتعلقة

(١) المستشار / محمد عبد اللطيف : «القضاء المستعجل» ط / ١٩٧٧ من ٣٧ ، ٣٨ .

بهذا القرار المشوب بالاعتماد يتعقد لكل من القضاء الإداري ، والقضاء العادي على حد سواء .

فلمحاكم العادية إذا ما تبينت أن الإدارة تجاوزت السلطة المخولة لها قانونا وأصدرت قرارا بلغ من العيب حدا جسيما ، مما يعتبر مجرد فعلا مائيا ينزل به الى مرتبة الاعتماد ، ويكون تنفيذه عملا من أعمال الغصب والعدوان ، فمن واجب المحاكم التقرير بإعدامه وليس الحكم ببطلانه .

وبهذه المناسبة فقد حصر الأستاذ المعيد / عثمان خليل - رحمه الله - حالات الاعتماد ، أو بمعنى آخر حالات العيب الجسيم في ست حالات حيث يقول :<sup>(١)</sup> .

١ - يعتبر من قبل الغصب صدور القرار من شخص لم تخلع عليه الوظيفة سلطة اصداره ، أو أنها خلعت عليه بطريقة غير صحيحة .. ويقيد هذا الأصل بعض الاستثناءات التي ترجع الى نظرية الظاهر ، والتي تعتبر نظرية الموظفين الفعليين من أهم تطبيقاتها .

٢ - يعتبر غصبا كذلك صدور قرار من لجنة ليست لها سلطة اصدار قرارات أو لم تشكل تشكيلا صحيحا .

٣ - ومن الغصب كذلك أن يتناول القرار الإداري أمرا تختص به قانونا سلطة تشريعية أو سلطة قضائية .

٤ - يعتبر غصبا صدور قرار من وزير في أمر يختص به وزير آخر .

---

(١) دكتور / عثمان خليل عثمان - مجلس الدولة - دراسة مقارنة - القاهرة ١٩٥٦ ص ٣٥٢ وما بعدها .

(\*) مما تجدر الإشارة اليه أن الطعن في القرارات التتبئية العامة يجوز بأحد طريقين : الأول : طريق مباشر ويتمثل في طلب الغائها في الميعاد القانوني ويكون ذلك بقصد الغاء القرار كله ، ويشترط في الطعن أن يتم في ميعاد الستين يوما .

الثاني : طريق غير مباشر : ويكون في أي وقت ولو كان ميعاد الستين يوما قد انقضى وذلك بالطعن بالإنهاء في القرارات الفرعية بتطبيق القرار التنظيمي على الحالات المتعلقة به .

(أراجع مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري - السنة ٢٧ من أكتوبر ١٩٧٣ الى سبتمبر ١٩٧٣ ص ٦٣ - ٦٤ - ومشرع في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في هذا الشأن والمتعلق بالقضية رقم ١٠٥٨ لسنة ٢٣ قضائية - جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ م) .



٥ - يعتبر غصباً أن تباشر الحكومة أو عامل التنفيذ بالنسبة للمجالس اللامركزية اختصاصاً معهوداً به إلى المجالس المذكورة .. وكذلك الاعتداء العكسي وإن كان نادر الوقوع .

٦ - ومن الغصب بصفة عامة حالة المخالفة للقانون وهو أمر اعتباري تقرره المحكمة بالطبع في حالات تحديد الاختصاص .

توسع الفقه المصري في حالات الانعدام :

يقول الدكتور / مصطفى كمال وصفي في مقاله المطول عن (نظرية انعدام القرار الإداري)<sup>(١)</sup> أن أحدث النظريات في الانعدام هي «نظرية المظهر» التي أخذ بها الفقه الفرنسي الحديث وذلك عند الإخلال بالقرار بحيث يظهر بمظهر لا يعقل معه أن يكلف الأفراد الامتثال إليه على حد عبارة الأستاذ / «فالين» لأنه ينتزع من مظهره أنه عديم الأهمية .

ويرى المرحوم المستشار الدكتور / مصطفى كمال وصفي التوسع في فكرة الانعدام حيث يقرر أن للوضع الصحيح للنظرية هو أن الانعدام ينشأ من تهم أحد أركان القرار الإداري مثل : الإرادة ، أو المحل ، أو المهيئ ، وأن فكرة الانعدام تكلف في الحدود ما بين كل من الانعدام والبطلان ، وأن الانعدام هو درجة أشد عيباً من البطلان في القرار ، ولكنه لا يوصف بأنه بطلان مطلق ، على الرغم مما فيه من صفات الإطلاق ، وأن أهم تطبيقاته هي :

١ - أحوال الغصب والعنوان على الحريات والملكية الفردية .

٢ - الحالات التي يعجز فيها القرار عن ترتيب آثاره ويدخل في ذلك بصفة خاصة اغتصاب السلطات التأديبية واغتصاب السلطات الإدارية بعضها للبعض الآخر .

ويقول : «الواقع أن نظرية البطلان لا تختلط مع حالات الانعدام وأنه متى قامت كل منها على أساس من الفهم الصحيح كان لكل منها مجالها المستقل - فنظرية

---

(١) يراجع مقال الدكتور / مصطفى كمال وصفي بعنوان «القرارات الإدارية منشور بمجلة مجلس الدولة السنة السابعة - ص ٢٦١ وما بعدها .

البطلان خاصة بالتصرفات القانونية وهي تنطبق مادام العمل لم يخرج عن هذه الصفة برغم كونه معيباً .

★ ومن جانبنا نرى أن كل حالات الانعدام التي يقول بها الفقه لا تخرج عن كونها منسبة في انقراضات التي تنسم بعدم المشروعية الجسيمة ، سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع ، ولذلك فنحن لا نميل الى حصر حالات الانعدام ، بل نرى ترجيح المعيار العام والذي يتمثل في تخلف ركن أو أكثر من أركان القرار ، وقد أكدت محكمة القضاء الإداري ذلك في حكمها في الدعوى رقم ١١١٣ لسنة ٥ قضائية بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ حيث حاولت في هذا الحكم وضع قاعدة عامة لأحوال الانعدام ، وكان مما قررت في هذا الحكم أن العمل الإداري لا يفقد صفته الإدارية ولا يكون منعماً إلا إذا كان مشوباً بمخالفة جسيمة ومن صورها أن يصدر القرار من فرد عادي أو أن يصدر القرار من سلطة في شأن اختصاص سلطة أخرى كأن تتولى السلطة التنفيذية عملاً من أعمال السلطة القضائية أو السلطة التشريعية ، وفي مكان آخر من نفس الحكم قضت المحكمة بأن انعدام الاختصاص أما أن يكون جوهرياً أو في صورة مبسطة ، وفي هذه الحالات متى كان العيب يؤدي الى إلغاء القرار المشوب دون أن يبدل من صحته موضوعياً فإنه لا ينهض سبباً للحكم بالتعويض<sup>(١)</sup> .

ولهذا الحكم بعض الأهمية في فكرة الانعدام لأنه قد حاول وضع معياراً عاماً تتحدد على ضوئه هذه الفكرة ، ولقد صيغ هذا المعيار في الحكم بحيث يكون القرار مشوباً بمخالفة جسيمة وبحيث يكون العيب من الظهور بحيث يكون واضحاً بذاته في التصرف .

و- ١٠. فاللهذه القاعدة التي تقضى بانعدام القرار كلما تخلف ركناً جوهرياً مثل ركن الإرادة ، قررت محكمة القضاء الإداري أنه إذا كان حرمان المطعون ضده من مرتبه عن مدة الوقف لم يصدر من السلطة التأديبية ، وإنما صدر من مدير التحقيقات ، فإنه يكون قراراً منعماً لصدوره من سلطة غير مختصة ، إذ لا اختصاص لمدير التحقيقات في إصداره<sup>(٢)</sup> .

(١) محكمة القضاء الإداري - بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٥٣ - في الدعوى رقم ١١١٣ لسنة ٥ قضائية - مجموعة أحكام مجلس الدولة - السنة الثانية - ص ٢٥١ .

(٢) محكمة القضاء الإداري - بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٠ - في القضية رقم ٦٠٨٧ لسنة ٢ ق - مجموعة أحكام المجلس - السنة العاشرة عشر - ص ٤٧٦ .

ومن جانبنا نؤيد بحق هذا الحكم لأنه متى ثبت أن مدير التحقيقات لم تسند اليه وظيفة التأديب ، فانه يكون بمناسبة اصدار القرارات التأديبية في مركز الفرد العادي ، وأنه لا يمكن لهذا السبب أن يحمل القرار الصادر منه معنى افصاح جهة الادارة عن ارادتها الملزمة في توقيع الجزاء التأديبي مما يؤيد دون شك الى تقرير انعدام القرار .

### النتائج المترتبة على القرارات المنعومة :

يرى الفقه ترتيب النتائج التالية على تقرير انعدام القرارات وهي :

أولاً : العمل الإداري يفقد صفته الادارية اذا كان منعوما ومشوباً بمخالفة جسيمة<sup>(١)</sup> .

ثانياً : القرار اذا نزل الى حد غصب السلطة ، فانه ينحدر الى مجرد الفعل المعنوم الأثر قانوناً<sup>(٢)</sup> .

ثالثاً : والفعل المعنوم الأثر قانوناً لا تلحقه حصانة ولا يزيل عيبه فوات ميعاد الطعن فيه<sup>(٣)</sup> .

رابعاً : أن العمل المعنوم الأثر قانوناً ، لا يكون قابلاً للتنفيذ المباشر ، ومن ثم فإن الأفراد المخاطبين به لا يكونون ملزمين باحترامه ، ويكون لهم تخطيه كلما كان في وسعهم ذلك ، لأن هذا القرار لا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية في سبيل استعمال نوى الشأن لمراكزهم القانونية المشروعة ، فيكون من حقهم التخلص من هذه العقبة المادية بوسائلهم الخاصة والا لجأوا الى القضاء<sup>(٤)</sup> .

خامساً : ان القرار المعنوم ، اذ لا تلحقه اجازة ولا حصانة مهما تقادم الزمن ، فانه يجوز سحبه اداريا دون التقيد بالمواعيد المقررة للطعن بالالغاء .

---

(١) محكمة القضاء الاداري - بتاريخ ١٦ ديس بر سنة ١٩٥٣ - في الدعوى رقم ١١١٣ لسنة ٥ ق - سبقت الاشارة اليه .

(٢) محكمة القضاء الاداري بتاريخ ١٩٥٤/١/٥ في الدعوى رقم ٧١٨ لسنة ٥ ق - سبقت الاشارة اليه :

(٣) محكمة القضاء الاداري - بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢١ - في الدعوى رقم ١٤٢٢ لسنة ٣ ق .

(٤) المحكمة الادارية العليا - بتاريخ ١٩٥٤/١/٥ - في الطعن ٣٦ / ٣٥ لسنة ٢ ق .

سائما : ان القرار المعدوم يكون معدوم الأثر القانوني . فلا يلزم الأفراد احترامه ولا يكون قابلا للتنفيذ المباشر ، ومعنى ذلك أنه لا يصلح سندا صحيحا يمكن للإدارة أن تعتمد عليه في اتخاذ إجراءات التنفيذ العادية قهرا في مواجهة الأفراد ، وإن هي فعلت ذلك فإنها ترتكب عملا من أعمال الاعتداء المدي ، وهو الذي يفرع لقرار من الوجود القانوني ، واستنادا الى ذلك قررت محكمة القضاء الإداري أنه لا يعد عملا ماديا الا أفعال الاعتداء المادي التي تقع من موظف غير مختص أو الأفعال التنفيذية الجبرية التي لا تستند الى وجود قرار إداري سابق<sup>(١)</sup> .

(تعليق) :

★ بالرغم من وضوح الرؤية فإننا نلاحظ أن بعض الحالات التي قرر فيها مجلس الدولة المصري أن القرار الإداري المبطون فيه مشوب بعيب الإغتصاب الجسيم للسلطة إلا أنه طبق عليها الأحكام الخاصة بالقرارات القابلة للإلغاء ، وقيل في شأنها طعون الإلغاء ، وكثيرا ما قضى بالغائها في نفس الظروف وطبقا لنفس الشروط والأسباب التي يلغى فيها القرارات غير المشروعة . ونكرر هنا معارضتنا لهذا الاتجاه المجحف بحقوق ذوي المصلحة في انعدام القرارات المعدومة وذلك نظرا لاختلاف النتائج والآثار التي تترتب على القرارات الباطلة عن تلك التي تترتب على القرارات المعدومة حسبما سبق بيانه .

كما نلاحظ أن بعض الأحكام عندما تسلم بفكرة الانعدام في المنازعات المعروضة عليها نقول بطلان القرار لإنعدامه، والصحيح هو بتقرير حالة الإنعدام .

---

(١) محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٥٠ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق - مجموعة أحكام مجلس الدولة - السنة الرابعة - ص ٧٣٧ .

## الفصل الثالث

### عرض لدعوى الالفاء التى يشق منها طلب وقف تنفيذ القرار الادارى المبحث الأول

التعريف :

★ التكيف القانونى لدعوى الالفاء : «Cont. de L'annulation» :

إن دعوى الالفاء هى الدعوى القضائية التى يرفعها أصحاب الشأن من الموظفين العموميين أو الأفراد أمام المحكمة المختصة بمجلس الدولة بطلب الفاء القرارات الادارية النهائية بسبب مخالفتها للقانون ، أو تجاوز السلطة ، أو غير ذلك ، وتوجه الى القرار الادارى حيث يثير الطاعن عدم مشروعيته<sup>(١)</sup> .

وتعتبر دعوى الالفاء بمثابة دعوى القاتون العام أو الدعوى الأضل فى الفاء القرارات الادارية المشوبة بعيب يوصمها بالبطلان .

وترى الأغلبية أن دعوى الالفاء هى من دعاوى القضاء العيى لأنها تحمى المراكز القانونية العامة ، وتبنى أساسا على التصدى للقرارات المخالفة للمشروعية ، فمبنى الطعن بالالفاء هو النعى على مشروعية القرار التأديبى أو الادارى المطعون فيه ، ولذلك ترى الأغلبية أنها لا تثير خصومة تتعلق بحقوق شخصية ، ولا تثير منازعة بين خصمين أحدهما دائن والآخر مدين ، إذ لاتعدو أن تكون مخاصمة للقرار الادارى غير المشروع بقصد رده الى حكم القانون الصحيح حملة لمبدأ المشروعية سواء تعلقت المخالفة بالشكل أو الموضوع .

---

(١) يعرف «بلويانغره» دعوى تجاوز السلطة بقوله أنها : «دعوى يمكن بواسطتها لكل ذى مصلحة الانتجاع الى القاضى الادارى لالفاء القرار غير المشروع» .

ويقول :

«إنه فى طعن الالفاء يثير المدعى مسألة المروعية وتكون الدعوى موجهة ضد القرار (أى عينية) وأما فى دعاوى الولاية الكاملة فالإدعاء يذهب على مطالبة - الفرد بحق ذاتى فهى منازعة بين الطرفين (المطول طبعة ١٩٥٣ بند ٥٨٢ ص ٣٤١) كما يقرر بونار» أنه إذا كتفت الدعوى متعلقة بقرار أنشأ للمدعى مركزاً قانونياً فإن الدعوى تكون متعلقة بعدم المشروعية وبالتالي تكون من دعاوى الالفاء .

★ وجدير بالإحاطة أن طلبات المدعى فى القضاء الكامل تتمثل فى طلب الفاء القرار المطعون فيه والتعويض عنه إذا كان كذلك مقتضى ، ويمكن إقامة دعوى التعويض مستقلة عن دعوى الالفاء .

★ وبالرغم من رأى الأغلبية من دعوى الالغاء من قبيل دعاوى القضاء العيبى على النحو سالف الذكر ، إلا أن هناك رأياً آخر ، ومن نزيده يذهب الى أن طعون الالغاء تدخل فى نطاق موضع مختلط بين القضاء الشخصى والقضاء العيبى ، لأنها وإن كانت تقوم بحسب سنناتها لحماية المشروعية الادارية ، إلا أنها تدخل كذلك فى نطاق القضاء الشخصى بحكم ما توفره كدعوى قضائية من حماية جدية للمراكز الداتية والحقوق المكتسبة لأصحاب الشأن .

★ ★ وفى المجال التأديبى ، تستهدف حماية العاملين من توقيع الجزاءات التأديبية غير المشروعة .

★ ★ ولذلك فأننا سنق مع الاتجاه الذى يضعى على دعوى الالغاء وصفا يجعل لها طبيعة مختلطة لأنها لا تخرج عن كونها دعوى قضائية يمكن النظر اليها من زاويتين مختلفتين فهى تختصم القرار الادارى من زاوية ، ثم هى تدور ككل دعوى قضائية حول مصالح خاصة ومراكز ذاتية ، بل وحقوق شخصية للأفراد بهدف تقرير وحماية هذه المراكز والحقوق عن طريق رد الاعتداء الواقع عليهم ، وذلك بالحكم الذى يصدر بالغاء القرارات الادارية غير المشروعة .

★ ★ ودعوى الالغاء تقوم على الطعن بتجاوز السلطة وعيب عدم الاختصاص أو مخالفة الشكل والاجراءات ، أو مخالفة القانون ، أو التصف «الاحراف» .

وقد قيل أن ولاية مجلس الدولة فيها ناقصة ، لأنها كانت فى أوائل عهد القضاء الادارى فى فرنسا تفحص القرار خارجيا ثم اتسعت هذه الولاية تدريجيا بتقلقه فى مضمون القرار وموضوعه ، فبعد أن كان البحث مقصورا على اعتبارات خارجية كالاشتصاص ، والشكل ، ونص القانون ، أصبح البحث يتناول أمورا داخلية تتمثل فى اعتداء القرار على الحقوق المكتسبة ، أو بحث المناسبة والباعث الذى قام عليه القرار والهدف من إصداره ، وذلك مما يجعل القضاء الادارى قاضى مشروعية وقاضى مرافعات ، بل ويتعمق وراء نوايا مصدر القرار فى نظره للطعن للاحراف فى السلطة .

★ ★ وعلى الرغم من ذلك فما زالت ولاية القضاء الادارى فى هذا النوع من الدعاوى ناقصة لأنه يتقيد بأن يكون الطعن لأحد الأوجه السابقة دون غيرها ،

ولا يحكم فيها بسوى الالغاء أو التعويض اذا شملت العريضة هذا الطلب ، لأن طلب التعويض يمكن أن يرد مع طلب الالغاء ، كما يمكن أن يتم مستقلا عنه .

(رابعا) : مناهض التمييز بين الالغاء الكامل والالغاء الجزئى :

عرفت احدى الفتاوى الهامة الفرق بين الالغاء الكامل والالغاء الجزئى للقرار الادارى ، ويمكن تلخيص هذه الفتوى فى أنه : ان كان السبب الذى استندت اليه المحكمة فى قضائها بالغاء قرار ادارى لمخالفته للقانون لم يرق على خصوصية معينة اختص بها الطاعن ، ولا تقوم بالنسبة لغيره ممن شملهم هذا القرار بل ان جميعهم تشابهت حالاتهم فانه لايسوغ القول بأن القرار الذى أعدم لهذا السبب ما كان قائما بالنسبة لمن شملهم ولم يطعنوا عليه ، إلا أن الغاء القرار فى هذه الحالة هو فى حقيقته «الغاء كامل» وليس «الغاء جزئيا» ومقتضى ذلك انه يستفيد منه كل من وجد فى ظروف مماثلة لظروف الطاعن ولو لم يختصم هذا القرار أمام القضاء بوصفه من الكافة .

ولأهمية هذه الفتوى فى التمييز بين الالغاء الكامل ، والجزئى وفى أسباب الالغاء نشير اليها كاملة على النحو التالى :

«ان الحكم الصادر فى القضية رقم ٣٧٢ لسنة ١٠ ق المشار اليه يقوم على أن القرار رقم ٨٧٧ لسنة ٦١ بتعيين السيدة / ..... فى وظيفة عاملة تليفون بالدرجة الثامنة بمرتب قدره تسعة جنيهاً قد صدر من غير مختص باصداره حسبما يبين من أحكام لائحة نظام عمال وموظفى المؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وهذا العيب الذى شاب قرار تعيين السيدة المذكورة لا يبلغ حدا من الجسامه يؤثر على كيان القرار .. وينحصر به الى درجة الانعدام ، ومن ثم فهو اكتسب الحصانة ، بقوات مواعيد الطعن فيه تجعله غير قابل للالغاء أو السحب فاذا قام المدير العام بسحبه بعد مضي أكثر من أحد عشر شهرا على اصداره ، فان قرار السحب وهو القرار المطعون فيه يكون قد صدر على غير أساس سليم من القانون متعين الالغاء .

كما يبين من الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى القضية رقم ٣٦٩ لسنة ٢ ق أنه قد أقر الحكم المشار اليه من حيث الأسباب التى قام عليها والنتيجة التى انتهى اليها .

ومن حيث أن المسلم به أن حجية الأحكام الصادرة بالالغاء هي حجية عينية كنتيجة طبيعية لاعداد القرار الإداري في دعوى هي اختصاص له في ذاته ، الا أن مدى الالغاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار وهذا هو الالغاء الكامل وقد يقتصر الالغاء على جزء منه دون باقيه وهذا هو الالغاء الجزئي وغنى عن البيان أن مدى الالغاء أمر يحدد بطلبات الخصوم وما تنتهي اليه المحكمة في قضائها فإذا صدر الحكم بالالغاء كلياً كان أو جزئياً فإنه يكون حجة على الكافة ذلك أن الخصومة الحقيقية في الطعن بالالغاء تنصب على القرار الإداري في ذاته وتستند على أوجه عامة كعدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، وكل وجه منها له من العموم في حالة قبول الطعن ما يجعل القرار المطعون فيه باطلاً لا بالنسبة للطاعن وحده بل بالنسبة للكافة فهو بطلان مطلق .

ومن حيث أن الثابت في الحالة المعروضة أن الحكم الصادر لصالح السيدة / ..... قد قضى بالغاء القرار المشار اليه لمخالفته القانون حيث تضمن سحب قرار تعيين هذه السيدة في وقت لا يجوز السحب فيه قانوناً وذلك على التفصيل السابق بيانه - وهذا السبب الذي استندت اليه المحكمة في الغاء هذا القرار هو في حقيقته مما يعتبر سبباً شاملاً عاماً يمس في أساسه ولم يبق على خصوصية معينة اختصت بها السيدة المذكورة ولا تقوم بالنسبة لغيرها ممن شملهم هذا القرار إذ أن جميعهم تشابهت حالتهم بها وسحبت قرارات تعيينهم بهذا القرار في وقت كان لايجوز السحب فيه قانوناً ومن ثم فلا يسوغ القول بأن هذا القرار الذي أعدم لهذا السبب بالحكم المشار اليه يعتبر ما يزال قائماً للعاملين المعروضة حالتهم .

ومن حيث أنه تأسيماً على ما تقدم فإنه ولئن كان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لرياسة الجمهورية السالف الإشارة قد صدر بعبارة .... الغاء القرار المطعون فيه رقم ٥٢٧ .. فيما تضمنه من سحب قرار تعيين المدعية .... فإن هذا الالغاء في حقيقة الأمر هو الغاء كامل للقرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وليس الغاء جزئياً - فمستفيد منه كل من وجد في ظروف مماثلة لظروف السيدة التي صدر لصالحها هذا الحكم ولو لم يختصم هذا القرار أمام القضاء بوصفه من الكافة .



ولذلك انتهى رأى اللجنة الى أحقية كل من السيد / .... والسيدة / ... وغيرهم ممن شملهم القرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فى الاستفادة من الحكم الصادر لصالح السيدة / .... المنوه عنه سلفا واعادة تسوية حالتهم على هذا الأساس<sup>(١)</sup> .

## المبحث الثانى

### الاجراءات المتعلقة

بالتظلم والمواعيد وايداع العريضة واعلتها

### المطلب الأول

التظلم الاختيارى ، والوجوبى قبل رفع الدعوى

ان حكمة التظلم قبل رفع الدعوى يتمشى مع اعتبارات الثقة فى الادارة باعطائها الفرصة لاصلاح أخطائها بنفسها ، فيقوم المتظلم بتقديم تظلمه الى الجهة الادارية عسى أن تتراجع ونصح موقفا مما يغنى عن السير فى المنازعة الادارية ، وضياح الوقت فى مباشرة الدعوى .

ومن هنا فالتظلم يعد إجراء لصالح كل طرف سواء كانت الادارة أو المتنازعين معها ، وقد يكون التظلم تظلما اختياريًا أو تظلما وجوبيا ، ويلاحظ أن أغلب قواعد التظلم الاختيارى تنطبق على التظلم الوجوبى ونبين ذلك فيما يلى :

### (أولا) : التظلم الاختيارى

يتمثل التظلم الاختيارى فى عرض الفرد حالته على الادارة طالبا منها انصافه ، ويؤدى هذا التظلم بدوره الى قطع التقادم بشأن مدة الستين يوما التى ترفع الدعوى خلالها اذا تطلب القانون ذلك ، ويلاحظ أن أغلب قواعد هذا التظلم الاختيارى تنطبق على التظلم الوجوبى .

---

(١) مشار لهذه الفتوى بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة - للسنوات : الثامنة والعشرين ، والتاسعة والعشرين ، والثلاثين - من أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٦ - اللجنة الثالثة - ادارة الفتوى لوزارات المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والتنمية والتأمينات (فتوى رقم ١٩٨٤ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٣) .

ولا يشترط في التظلم شكل خاص ، فلا تشترط فيه الكتابة بل ، يكفي فيه القنرة على اثباته حتى بتأشير الرئيس المختص على الأوراق بأن المدعى قدم اليه نظلما في تاريخ معين وفي موضوع معين ، كما يمكن أن يتم التظلم بعريضة عادية أو بانذار على يد محضر<sup>(١)</sup> .

وقد استقر رأي القضاء على اعتبار طلب الإعفاء من الرسوم القضائية الذي يقدم للجنة المساعدات القضائية (المفوض في مجلس الدولة) كالتظلم في أثره ، فلا يطلب من المدعى أن يتظلم قبل طلب المعافاة ، ولا أن يقدم نظلما مع تقديمه طلبا للمعافاة ، بل يقوم طلب المعافاة قايما كاملا مقام التظلم في جميع آثاره<sup>(٢)</sup> .

وسوف نعود الى شرح ذلك الموضوع مع عرض نموذجا لطلب الاعفاء ، بالموضع المناسب من هذا المؤلف . «ان شاء الله» .

«وقد اشترطت محكمة القضاء الإداري في التظلم شرطين وهما : (٣) .

أ - أن ينصب على قرار معين .

ب - ألا يكون مجهلا .

وقد توسعت المحكمة الإدارية العليا في معنى التظلم ليشمل كل ما يقدمه المتظلم للتمسك بحقه أو المطالبة به<sup>(٤)</sup> .

والواقع أنه يكفي في التظلم أن يكون قائما على سبب معين يدل ماورد فيه على موضوعه ، دون اشتراط وسيلة خاصة أو وجه معين للشكوى ، ويكفي فيه ان يقوم على الاستعطاف وطلب الانصاف ما دام ذلك يحمل الى علم الادارة سببا معيناً للشكوى .

ويجب في التظلم أن يمكن الادارة من أن تستقي منه عناصر المنازعة على نحو

---

(١) محكمة قضاء الإداري في ١٧/١١/١٩٤٨ - مجموعة الخمس عشرة سنة . (رقم ٥٢٥ - دعوى) .

(٢) دكتور مصطفى كمال وصفي - المرجع السابق - ص ١٧٢ .

(٣) محكمة القضاء الإداري في ١٤/١/١٩٥٣ - مجموعة الخمس عشرة سنة (رقم ٥٥ دعوى) .

(٤) المحكمة الإدارية العليا في ٢٧/٦/١٩٦٥ - مجموعة العشر سنوات - دعوى رقم ١٦٢ .

يمكنها من بحثها ، فإن لم يكن كذلك كان للمحكمة - في كل حالة على حدة أن تقرر  
أثر ما شاب البيانات من خطأ أو نقص أو تجهيل <sup>(١)</sup> .

وجدير بالذكر أن التظلم يقدم الى الجهة مصدرة القرار أو الجهة الرئاسية لها ،  
التي لها الحق في التعقيب رئاسيا على الجهة المصدرة للقرار ، وبالرغم من ان قانون  
مجلس الدولة قد نص على ذلك الامر بشأن التظلم الوجوبي ، إلا أن ذلك يعد بمثابة  
قاعدة عامة تسرى على التظلم الاختياري والتظلم الوجوبي على حد سواء .

وتأييدا لذلك قضت المحكمة الادارية العليا بأن التظلم يقدم للوزير اذا كان هو  
مصدر القرار ، أو كانت له سلطة التعقيب على مصدره ، كما يمكن تقديمه الى  
مصدر القرار اذا كان صانعا من غير الوزير ولم يكن للوزير سلطة التعقيب عليه  
باعتباره سلطة رئاسية <sup>(٢)</sup> .

وتجدر الإشارة الى أنه اذا أخطأ المتظلم فأرسل التظلم الى موظف مختص  
ولكنه أدنى من مصدر القرار ، فإن ذلك لا يؤثر في الإحالة الى الجهة المختصة  
صحيحا بنتائج لاثرة <sup>(٣)</sup> .

وتسرى نفس القاعدة على التظلم المرسى الى مدير شئون العاملين بدلا من مصدر  
القرار <sup>(٤)</sup> ، وذلك لاختصاصه بشئون العاملين ، وعلمه بحالة المتظلم .

ويلاحظ أن تقديم التظلم لجهة غير مختصة من شأنه أن يفسد الدعوى ، وقد  
قضت بذلك المحكمة الادارية العليا ، وأصدرت حكما شافيا أنه كان يجب على  
الجهة التي تظلم اليها وهي غير مختصة أن تحيل التظلم الى الجهة المختصة  
بنظره <sup>(٥)</sup> .

---

(١) المحكمة الادارية العليا - في ١٤ من أبريل ١٩٦٨ - نسخة ١٣ ق - رقم (٨٧) صفحة  
٦٦٤ .

(٢) المحكمة الادارية العليا - مارس ١٩٥٨ - مجموعة العشر سنوات .

(٣) المحكمة الادارية العليا في ١٥ أبريل ١٩٦٢ - مجموعة العشر سنوات (رقم ١٦٨ دعوى) .

(٤) محكمة القضاء الاداري - في ١٩٦١/١/٤ - مجموعة القصة عشرة سنة - (رقم ٥٢٩ -  
دعوى) .

(٥) المحكمة الادارية العليا (القرة دمشق) في ١٥ سبتمبر ١٩٦٠ - س ٥ - رقم ١٢٩ -  
ص ١٢٣٣ - وبمعلق الموضوع بشرط تقديم تظلمه الى وزارة الداخلية .

ويعلق الأستاذ الدكتور مصطفى كمال وصفى - رحمه الله - على هذا الحكم بقوله :

«ان هذا النظر يتقبله القانون الإدارى بسهولة لأنه قانون تنظيمى يحتمل الالتزامات الإيجابية ، لان الأوضاع التنظيمية تقوم على التكليف والمسئولية بطبيعتها ، الامر الذى لا تحتمله الأوضاع المدنية اساندة فى مصر لابتداء القانون المدنى على فكرة فردية محضة . وفى هذا النوع من التفكير تنفرد المسئولية على أساس سلبى هو عدم الاضرار ، لا على أساس ايجابى الا بنص صريح<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن القضاء الإدارى قضى بأن التقدم بالتظلم الى وكيل النيابة الإدارية لا يعتبر تظلماً من القرار الإدارى المطعون فيه ، طالما لم يصل الى علم الجهة الإدارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، أما اذا وصل اليها فإنه ينتج أثره كتظلم قبل رفع الدعوى<sup>(٢)</sup> ، كما قضى بأن مفوض الدولة الملحق بإدارة الفتوى المختصة بشئون الوزارة أو المصلحة لا يعد من قبيل الهيئات الإدارية أو الرئاسية التى يقدم لها التظلم الوجوبى طبقاً للقانون<sup>(٣)</sup> . وذلك على سند من اعتبار المفوض فى هذا الموقع من الاجهزة الاستشارية للوزارة .

ويعلق الدكتور مصطفى كمال وصفى على هذين الحكمين أيضاً بقوله :

«ان هذا القضاء شديد التضييق لان عمل النيابة الإدارية أو مفوض الدولة الملحق بالوزارة يجعلهما مختصين بالشكاوى والتظلمات ، مما يجعل الفرق يبق فى نظر الفرد العادى ويجعله معزولاً اذا أرسل التظلم اليهما وكاتا مختصين بشئون الوزارة أو الجهة الإدارية مصدرة القرار<sup>(٤)</sup> .

واننا نقر الاستاذ الكبير على وجهة نظره المدعمة بأسباب اتسائية مردها الاعتقاد باختصاص الجهتين المذكورتين بتلقى الشكاوى والتظلمات ، وبالاعتقاد بأن لهما اختصاص قانونى ، وبأنهما من أجهزة المشورة التى تبدى رأى

(١) دكتور مصطفى كمال وصفى - المرجع السابق ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) المحكمة الادارية العليا فى ١٦/١١/١٩٦٦ - ص ١٢ - ق - رقم ٢٨ - ص ١٩٥ .

(٣) محكمة القضاء الادارى فى ١١ نوفمبر ١٩٧١ - المجموعة رقم / ١٠ - ص ١٢٧ .

(٤) دكتور مصطفى كمال وصفى - مرجع سابق - ص ١٨٠ - ١٨١ .

للاجهزة الرئيسية الملحقة بها ، وتنفق أيضا مع الدكتور وصفى فى أنه وان كان التظلم الى السلطة التى تباشر الوصاية الادارية على الاجهزة اللامركزية لا يخرج عن كونه تظلما بالمعنى الفنى ، لان الفرد يعتبر معنويا ، الا أننا ننصح بأن يكون التظلم مرفوعا الى الجهة صاحبة الاختصاص الاصيل حتى يكون منتجا لآثاره القانونية الصحيحة ، ولكى لا يخضع لتقدير السلطة الرئاسية فى أعمال أثره القانونى من عدمه..

ولكى ينتج التظلم أثره القانونى الصحيح يشترط توافر شرطين أساسيين وهما :

١ - أن يقدم التظلم فى الميعاد ، وان يكون تقديم التظلم بعد صدور القرار الادارى .

٢ - أن يكون القرار المطعون فيه مما يجدى التظلم منه .

ونوضح ذلك على النحو الآتى :

#### ١ - ميعاد تقديم التظلم .

يجب أن يكون التظلم لاحقا لصدور القرار المطعون فيه ، لان التظلم قبل صدور القرار لا يجدى مما يجعل المحكمة تحكم بعدم قبول الدعوى لعدم التظلم قبل رفعها وذلك ان كان التظلم وجوبيا .

ويعتبر التظلم مقدما فى الميعاد اذا وصل الى الجهة المقصودة بالتظلم فى الميعاد القانونى ، ويلاحظ أن المنازعة فى عدم وصول التظلم فى الميعاد اذا كان راجعا الى اهمال هيئة البريد أو تراخى الادارة فى تسجيل التظلم وعرضه على المسؤولين هو من الامور التى تخضع لتقدير المحكمة<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن تكرار التظلم لا يجدى اذ العبرة بالتظلم الاول ، وبناء على ذلك ففى حالة تكرار التظلمات يعتبر التظلم الاول هو التظلم الذى يعتد به فى دعوى الالغاء .

---

(١) المحكمة الادارية العليا - فى ٢١ مارس ١٩٦٥ - مجموعة العشر سنوات (رقم ١٧١ دعوى) .

أما في دعاوى الاحقية كطلبات التسوية ، فإن التظلم بعيد وذلك نظرا لأن تقادم الحق ينقطع كلما تكرر التظلم ، فإذا قدم الشخص تظلما قبل انقضاء الحق بالتقادم ، انقطع الميعاد وبدأ ميعاد جديد ، فإذا قدم تظلما آخر قبل انقضاء الميعاد الجديد انقطع ذلك الميعاد أيضا وبدأ موعدا جديدا وهكذا . لأن الدعوى لا تسقط إلا بسقوط ذات الحق المتنازع في أمره حسبما سنعود الى شرحه تفصيلا ، ولأن التظلم يعد قرينة على المطالبة الجدية .

## (٢) جدوى تقديم التظلم :

يشترط لانتاج التظلم لاثره أن يكون مجديا ، ففي أحوال التظلم الوجوبى يجب أن يقدم التظلم قبل رفع الدعوى وفي الموعد القانونى لذلك والا كان عديم الفائدة .

ومن الحالات التي لا يكون التظلم فيها مجديا اعلان الادارة سلفا عدم موافقتها على ما طلبه المدعى من تعديل أقدميته مثلا ، فإذا تظلم المدعى بعد ذلك من قرار تخطيه فإن ذلك لا يكون مجديا بعد أن أعلنت الجهة الادارية عدم الاستجابة الى طلب تعديل الاقضية الذى يبنى عليه المدعى تخطيه<sup>(١)</sup> .

## الاثار القانونى للتظلم :

يترتب على التظلم قبل رفع الدعوى الآثار الآتية :

(أولا) : قطع ميعاد رفع دعوى الإلغاء ، وقطع ميعاد التقادم .

(ثانيا) : استيفاء اشتراط التظلم لقبول الدعوى اذا كان وجوبيا .

(ثالثا) : اثبات علم المدعى بالقرار المطعون فيه أو بالوقائع التي تقوم عليها الدعوى كإثبات الضار الموجب للمسئولية وفاعله .

(رابعا) : اثبات تعدى الادارة ومسلكها حيال المتظلم .

فبالنسبة الى قطع الميعاد ، فطبقا لقانون مجلس الدولة ينقطع سريان ميعاد رفع الدعوى بالتظلم الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب البت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه ، وإذا صدر القرار بالرفض

---

(١) محكمة القضاء الإدارى فى ٨ مايو ١٩٥٨ - مجموعة الخمسة عشرة سنة - (رقم ٥٣٠ -

دعوى) .

وجب أن يكون مسببا . ويعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب السلطات المختصة عليه بمثابة قرار ضمنى بالرفض .

ويكون ميعاد رفع الدعوى ينقطع فى القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

### ثانيا : التظلم الوجوبى

ان أغلب المبادئ والقواعد التى أشرنا اليها فى معرض الكلام عن التظلم الاختيارى تنطبق على التظلم الوجوبى ، ويلزم تقديم التظلم الوجوبى طبقا لنص المادة الثانية عشر من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويكون ذلك قبل رفع الدعوى - وبناء على ذلك فان الطلبات المقدمة رأسا بالظعن فى القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) لا تقبل قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم . وتبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار-من رئيس مجلس الدولة .

ويلاحظ أن البنود «الثالث» و «رابع» و «تاسع» من المادة العاشرة المذكورة تتناول الطلبات التى يقدمها ذوى الشأن بالظعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتميين فى الوظائف العامة أو فى القرارات الصادرة بالترقية أو بمنح العلاوات ، والطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون وهى :- الخاصة بالغاء القرارات الصادرة بالاحالة الى المعاش أو الاستيداع ، أو بالفصل بغير الطريق التأديبى ، والطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون الخاصة بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية<sup>(١)</sup> .

ومن أهم ما تجدر الاشارة اليه ، حتما كبير الأهمية للمحكمة الادارية العليا استحدثت مبدأ هاما يتمثل فى جواز رفع الدعوى قبل مضى الستين يوما المنصوص عليها فى القانون . فتقول المحكمة :

«انه اذا رفعت الدعوى قبل مضى الستين يوما المنصوص عليها فى القانون فان التظلم يكون مقبولا ، لان المشرع لم يخرج فى عدد المواعيد عما هو مقرر

---

(١) نراجع المادة (١٢) والبنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

فى شأن التظلم الإدارى ، لان انتظار المواعيد مقصود به افساح المجال أمام الإدارة لاعادة النظر فى قرارها فيتحقق ذلك سواء انتظر صاحب الشأن انقضاء المواعيد أو بكر برفع دعواه أثناء الميعاد وانقضى الميعاد أثناء سير الدعوى دون أن تجيبه الإدارة الى طلباته<sup>(١)</sup> .

فإذا رفع المتنازع مع الإدارة دعواه قبل انتظار البت فى تظلمه ثم استجابت له الإدارة أثناء نظر الدعوى تحمل المدعى المصروفات لرفعه الدعوى قبل الأوان<sup>(٢)</sup> .

وجدير بالملاحظة أيضا أنه محاولة للتيسير على أصحاب الشأن فقد جرت محكمة القضاء الإدارى على أن قاعدة الرفض المستفادة من فوات ميعاد المستين يوما بعد التظلم دون أن ترد الإدارة ردا صريحا على التظلم ، لا يمكن أن تستقيم متى ثبت أن الإدارة قد أخذت فى بحث التظلم وأن فوات الميعاد دون رد صريح لم يكن الا بسبب بطء إجراءات الروتين الإدارى ، ومن ثم وجب أن يبقى ميعاد الدعوى ممتدا حتى يبت فى التظلم قبولا أو رفضا ، دون التقليد بالميعاد المقرر لقيام قرينة الرفض الضمنى .

ومن جانبها نمتدح هذا الاتجاه المبني على قواعد العدل والانصاف ، لان القول بغير ذلك القضاء معناه حمل المتظلم على مخاصمة الإدارة فى وقت تكون هى فيه جادة فى بحث التظلم ، ولا يخفى ما فى ذلك من مفاجأة لقصد المشرع حين أراد بالتظلم محاولة انتهاء المنازعات فى مراحلها الاولى .

ويلاحظ أن قوانين مجلس الدولة المتعاقبة ، وأحكام القضاء الإدارى قد إطنرت على أن ميعاد الطعن بالالغاء يمكن أن ينقطع وأن يوقف مما يسمح باستدائه لموعد تتجاوز المستين يوما المقررة وذلك لاسباب خاصة وفى ظروف وتحت شروط معينة حسبما سنفصله فى الموضوع المناسب من هذا المؤلف .

---

(١) المحكمة الإدارية العليا فى ١٦ يناير ١٩٦٠ - وكذلك فى ٧ يونية ١٩٦٤ - مجموعة الشر سنوات (رقم ١٧٥ - ١٧٦ دعوى) ، وكذلك حكمها فى ٨ مارس ١٩٦٩ - مجموعة السنة ١٤ - رقم ٥٧ - ص ٤٤ ، وكذلك حكم محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ٢٢ السنة الأولى القضائية .

(٢) المحكمة الإدارية العليا فى ١٧ مايو ١٩٥٨ - مجموعة السنة الثالثة - رقم ١٣٢ .



## الدفع المتعلقة بشرط الميعاد :

من أهم ما تجدر الإشارة اليه بالنسبة للدفع المتعلقة بوقف الميعاد أن شرط الميعاد ، لا يسرى على الدفع بعدم شرعية قرار ادارى أو لائحة يراد تطبيقها على أحد الخصوم فى دعوى تنظر أمام القضاء ، ويقصد بالدفع استبعاد تطبيق هذا القرار أو هذه اللائحة غير المشروعة ، فهذا الدفع غير مقيد بميعاد الستين يوما المقررة لرفع دعوى الالغاء ، بل يجوز تقديمه ولو كان ميعاد الطعن فى القرار أو اللائحة المذكورة قد انقضى<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن الدفع بعدم قبول الدعوى لغوات الميعاد هو من الدفع المتعلقة بالنظام العام ، والعلة فى ذلك أن المشرع راعى فى تحديد هذا الميعاد ضرورة استقرار المراكز القانونية ، ولذلك يجوز تقديم هذا الدفع فى أية حالة تكون عليها الدعوى ، كما يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها<sup>(٢)</sup> .

وسوف نمود الى ذكر كل ما يتعلق بالدفع فى مكانها المناسب بالكثير من التفصيل والاسهاب .

## ( المطلب الثانى )

### ميعاد رفع الدعوى

تضمن قانون مجلس الدولة النص على ميعاد رفع الدعوى فى المادة (٢٤) وتنص على مايلى :

ان ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به .

وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب أن يبت فى التظلم قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه . وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ، ويعتبر مضى

(١) للمحكمة الادارية العليا فى ١٢/٤/١٩٦٩ - مجموعة م ١٤ - رقم ٧٩ ص ٥٩٧ .

(٢) محكمة القضاء الادارى فى ٢٦/٢/١٩٥١ - قضية ٤٥٨ - ص ٤ ق - ص ٥٦٥ .

ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمطالبة رفضه  
ويكون ميعاد رفع الدعوى بالعلن في انتظار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ  
انقضاء الستين يوما المذكورة .

وطبقا لهذا النص يجب على طالب الغاء القرار الإداري المطعون عليه أن يرفع  
دعواه إلى المحكمة المختصة سواء أكانت المحكمة الإدارية ، أو محكمة القضاء  
الإداري (طبقا للمستوى الوظيفي المعين) في ميعاد لا يتجاوز ستين يوما وهي المدة  
التي تبدأ من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه ، ما كان من القرارات التنظيمية  
كالتوابع .

فإذا كان القرار المطلوب الغاؤه من قرارات الخيرية كقرار تخطي الموظف  
في الرقبة ، أو قرارا برفض منح ترخيص معين فتعصب مدة الستين يوما من إعلان  
القرار إلى المعنى به ، أو من تاريخ علمه بالرفض بنشره .

ويلاحظ أن قوات الميعاد لا يمنع من تأجيل العلم به بالغاء القرارات الإدارية  
اللاحقة للقرار الذي طالت ميعاد الطعن فيه طالما أن القرارات اللاحقة تنشأ  
مراكز قانونية جديدة ويكون الدخول فيها في خلال المدة القانونية ، ولا يقدح في  
ذلك أن يكون الطعن متضمنا في ذات الوقت السعن في قرارات إدارية سابقة<sup>(١)</sup> .

أما فيما يختص بحساب الميعاد ، فإن مجلس الدولة يأخذ بالأحكام الواردة بقانون  
المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض مع نظام مجلس الدولة وطبيعة  
لمنازعات الإدارية .

وبالرجوع إلى قانون المرافعات المدنية الجديد رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ نجد أنه  
قد نص على أنواع في المواد من الخامسة عشر إلى الثامنة عشر وقد ذهبت محكمة  
انقضاء الإداري على أنه : معنى كان الميعاد مقدرا بالأيام لزم حساب الأيام الكاملة  
وعدم دون كسور الأيام ، والا لانتهى الأمر إلى أن يكون حسابا بالساعات . فإذا  
كان من غير الممكن اعتبار اليوم الذي حصل فيه الإعلان أو النشر أي العلم بالقبض  
كاملا ، لزم أن يبدأ الميعاد من اليوم التالي مباشرة<sup>(٢)</sup> .

(١) دكتور مصطفى كامل - مجلس الدولة - مرجع سابق - ويشير إلى حكم محكمة القضاء  
الإداري الصادر في هذا الشأن بتاريخ ١٩٥١/٥/٢ قضية ١٧٢ - ب - ٤ ق - ص ٩٢٤ .

(٢) محكمة انقضاء الإداري - حكم بتاريخ ١٩٤٨/١/٦ - في الدعوى رقم ١٧٠ لسنة ١ ق -

ومن ناحية أخرى فإنه طبقا لنصوص قانون المرافعات سالفه الذكر فإنه اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعده .

وحكمة ذلك ان الميعاد وقد تحدد بالايام ، فإنه يلزم ان يكون جميعه ملكا لصاحبه

---

- مجموعة احكام المجلس - السنة الثانية - ص ١١٦ .

وتنص المادة الخامسة عشر على مايلي :

« اذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالايام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الاعلان أو حدوث الامر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، أما اذا كان الميعاد مما يجب انتضاؤه قبل الاجراء فلا يجوز حصول الاجراء الا بعد انتضاء اليوم الاخير من الميعاد . وينتضى الميعاد بانتضاء اليوم الاخير منه اذا كان ظرفا يجب ان يحصل فيه الاجراء . واذا كان الميعاد مقدرا بالساعات كان حسب الساعة التي يبدأ منها والساعة التي ينتضى بها على الوجه المتقدم .

وتحسب المواعيد المقيمة بالشهر أو السنة بالتقويم الشمسي ما لم ينص القانون على غير ذلك .

وتنص المادة السادسة عشر على مايلي :

« اذا كان الميعاد معينا في القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه ، زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا بين المكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال اليه ، وما تزيد من الكسور على الثلاثين كيلو متر يزداد له يوم على الميعاد ، ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام ، وتكون ميعاد المسافة خمسة عشر يوما بالنسبة لمن يقع موطنه في مناطق الحدود .

وتنص المادة السابعة عشر على مايلي :

« بميعاد المسافة لمن يكون موطنه في الخارج ستون يوما . ويجوز بأمر من حسي الامور الوقتية تقلص هذا الميعاد تبعا لمسهولة المواصلات وظروف الاستعجال ويعان هذا الامر مع الورقة ولا يعمل بهذا الميعاد في حق من يعلن لشخصه في الجمهورية اثناء وجوده بها ، انما يجوز لقاضي الاجور الوقتية أو للمحكمة عند نظر الدعوى أن تأمر بمدد المواعيد العادية أو باعتبارها ممتدة على الا يجاوز في الحالين الميعاد الذي كان يستحقه لو اعلن في موطنه في الخارج .

وتنص المادة الثامنة عشر على مايلي :

« اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعده . وطبقا للمعمول به في مجلس الدولة بالنسبة لطعون الالغاء فإن الميعاد يبدأ من تاريخ النشر أو الاعلان أو العلم اليقيني حسبما سبق بيانه مع ملاحظة الا يدخل في حساب الميعاد اليوم الذي حصل فيه النشر أو الاعلان ، أو الذي يثبت حصول العلم اليقيني فيه ، بل يبدأ الميعاد من اليوم التالي مباشرة لحصول أحد هذه الاجراءات .

وحين يكون آخر يوم فى الميعاد عطلة رسمية ، لزم امتداد الميعاد حتى أول يوم عمل بعد هذه العطلة ، لأنه لو قيل بغير ذلك لوقع الميعاد ناقصا ، مما يهدد مصالح أصحاب الشأن بالخطر<sup>(١)</sup> .

وقد استقرت أحكام مجلس الدولة على الاخذ بذلك فى هذا الخصوص بحيث انه اذا صادف اليوم الاخير من الميعاد عطلة رسمية فان الميعاد يمتد الى اليوم التالى<sup>(٢)</sup> .

وقد أينت المحكمة الادارية العليا ذلك فيما قرره من أنه اذا كان الثابت ان آخر ميعاد للطعن هو يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٥٥ يصادف يوم جمعة ، وكان الطعن قد رفع بإيداع صحيفته سكرتارية المحكمة يوم ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٥ - فانه يكون مرفوعا فى الميعاد القانونى .

### ( المطلب الثالث )

#### إيداع العريضة وإعلانها

يتم رفع الدعوى الادارية بإيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة المختصة كما يتم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا بإيداع تقرير الطعن قلم كتاب هذه المحكمة .

وعلى كل فلكى تتعقد الدعوى يجب توافر نية المدعى فى رفع الدعوى بتكليم صحيفتها الى المحكمة وقبدها فى جنولها وبذلك يتحقق وجود الدعوى ، وتتعدد الخصومة وفى ذلك تقول المحكمة الادارية العليا :

«ان القانون قد حدد اجراءات التكليم بالإدعاء الذى يبنى عليه انعقاد الخصومة وهى التى تقوم على اتصال المدعى بالمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى ، وتكليف المدعى عليه بالتمثل أمامها لكونها علاقة بين طرفيها من جهة ، وعلاقة بين هذين الطرفين وبين القضاء من جهة أخرى . فان لم تكن ثمة دعوى

---

(١) دكتور طعيمة الجرف : مرقبة القضاء لاعمال الادارة العامة - مرجع سابق - ص ٢٨٥ وما بعدها .

(٢) محكمة القضاء الادارى - فى الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٣ ق - فى ١٨/٤/١٩٥٠ - مجموعة أحكام المجلس - السنة الرابعة .

من أحد الخصمين للخصم الآخر الى التلاقى أمام القضاء ، أو لم يكن لاحتدامهما أو كليهما وجود فلا تنشأ الخصومة القضائية ولا تتعقد ، ويلزم لصحة هذه الدعوى ان تكون موجهة من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب الصفة فى تمثيله والنيابة عنه قانونا أو اتفاقا ، فاذا لم تقم الدعوى صحيحة سقط ركن من اركان الخصومة ، ومتى انعدمت هذه الاساسيات وفقدت كيانها كان الحكم صادرا فى غير خصومة ، وبالتالي باطلا ينحدر به الى حد الانعدام<sup>(١)</sup> .

وقد صدر هذا الحكم الكبير الاهمية بمناسبة أن أحد المحامين قدم طلبا بالمعافاة بدون الرجوع الى صاحب الشأن وبدون الحصول على توكيل منه ، وأكثر من هذا أن ذلك قد حدث دون ارادة الموكل . ومرجع ذلك ان رفع هذه الدعوى قد جاء بناء على نصب المحامى بدون الحصول على موافقة صاحب الشأن على ذلك ، مما ادى بالمحكمة الادارية العليا الى تقرير الانعدام فى هذه الحالة للأسباب سالفة الذكر .

وبعد تقديم عريضة الدعوى الى سكرتارية المحكمة طبقا للشروط والاولاوضاع الصحيحة أى باستيفاء العريضة للبيانات الجوهرية ، يتم اعلان الصحيفة الى الجهة الادارية بمعرفة قلم محضرى المجلس ، وليس بمعرفة المدعى كما هو الوضع المتبع بالنسبة للقضاء العادى ، ويلاحظ ان اعلان العريضة (ومرفقاتها) ان وجدت الى الجهة الادارية أو الى نوى الشأن ليس ركنا من أركان المنازعة الادارية وليس شرطا لصحتها ، وأما هو اجراء لاحق مستقل المقصود منه ابلاغ الطرف الآخر بام المنازعة الادارية ودعوة نوى الشأن لتقديم مفكراتهم ومستنداتهم .

وتعلن صحيفة الدعوى الى آخر موطن معلوم للمدعى عليه ، ويجب عدم اعلانه عن طريق النيابة العامة الا بعد اجراء التحريات اللازمة للتقصى عن محل اقامته ، لان اعلان الاوراق القضائية للنسبة العامة بدلا من اعلانه الى شخص المعلن اليه فى موطنه انما أجازاه القانون على سبيل الاستثناء فلا يجوز الالتجاء اليه الا بعد اجراء التحريات الكافية للوصول الى محل اقامة المطلوب اعلانه ، والا كان الاعلان باطلا ، أما اذا تم الاعلان للنسبة بعد أن اسفرت التحريات عن

---

(١) المحكمة الادارية العليا - فى ١ ديسمبر ١٩٦٨ - من ١٤ ق - من ١٢٧ .

عدم الاستدلال على المدعى عليه فى آخر موطن معلوم فيكون اعلانه بصحيفة الدعوى بتسليم صورتها الى النيابة العامة قد تم صحيحا ومطابقا لحكم قانون المرافعات<sup>(١)</sup> .

ومن ناحية أخرى فان خطأ هيئة قضايا الدولة (فى حالة كون الحكومة مدعية) عند كتابة عنوان المدعى عليه فى صحيفة الدعوى ثم فى مواجهة النيابة العامة ، يترتب عليه بطلان الاجراءات التالية له بما فى ذلك الحكم الصادر فى الدعوى<sup>(٢)</sup> .

وجدير بالذكر أن بطلان اعلان عريضة الدعوى ليس مبطلا لاقامة الدعوى فى ذاتها مادامت قد تمت صحيفة فى الميعاد القانونى باجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة ، اذ تقوم المنازعة الادارية وتتعقد بايداع عريضتها سكرتارية المحكمة ، أما اعلان نوى الشأن بها ويمرفقاتها فهو اجراء آخر مستقل بذاته ، وهو اعلان نوى الشأن بقيام المنازعة الادارية واعلامهم بافتتاح المواعيد القانونية لتقديم منكراتهم ومستداتهم ، فاذا كان هذا الاعلان قد وقع باطلا فاته لا ينتج اثره فيما اتخذ قبله من اجراءات مما يقتضى معه الامر باعادة الدعوى الى المحكمة للفصل فى موضوعها من جديد بعد تصحيح الاعلان .

ومما تجدر الاشارة اليه أن ادارة هيئة قضايا الدولة تتوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات الاخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا ، ، وذلك طبقا لنص الفقرة الاولى والثانية من المادة السادسة من القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة ، .

وبناء على ذلك تسلم الى هيئة قضايا الدولة صور الاعلانات الخاصة بصحف الدعاوى ، وصحف الطعون ، والاحكام المتعلقة بتلك الجهات ، سواء ما اتصل منها بجهة القضاء العادى أو بجهة القضاء الادارى .

وقد لكتت الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة عشر من قانون المرافعات المعنية والتجارية هذا النص بقولها :

---

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكم الادارية فى ١٥ سنة - (٦٥ - ١٩٨٠) ج٢ - ٩/بذ - ص ٩٦٣ .  
(٢) المرجع السابق - بند ٦٤ - ص ٩٦٧ .

فيما عدا ما نص عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الاعلان على الوجه الاتي :

١ - ما يتعلق بالدولة يسلم للوزراء ، ومديرى المصالح المختصة ، والمحافظين أو لمن يقوم مقامهم ، فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والاحكام فتسلم الصورة الى ادارة قضايا الحكومة أو فروعها بالاقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها .

٢ - ما يتعلق بالاشخاص العامة ، يسلم للنائب عنها قانونير أو لمن يقوم مقامه فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والاحكام فتسلم الصورة الى ادارة قضايا الحكومة أو فروعها بالاقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها .

وشرحا لما تقدم فان البند الاول من المادة الثالثة عشر سالفه الذكر يفرق بين صحف الدعاوى والطعون والاحكام ، وبين غيرها كالاذونات ومحاضر الحجز ، فالاولى فقط هي التى تسلم صورها الى ادارة قضايا الحكومة ، فاذا خولف ذلك وسلمت الى مقر الشخص الاعتبارى كان الاعلان باطلا ، أما الثانية فتسلم الى ممثل الشخص الاعتبارى فى مقره .

والمقصود بالاشخاص العامة الواردة بالبند الثانى من المادة سالفه الفكر هو الاشخاص الاعتبارية العامة التى تتوب عنها ادارة قضايا الحكومة طبقا لقانونها ، وهى الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية ، والهيئات العامة ، ولايسرى هذا البند على المؤسسات العلمية (وقد ألغيت) كما لايسرى على شركات القطاع العام ، فلا يجوز اعلاتها لدى ادارة قضايا الحكومة<sup>(١)</sup> .

وبالرجوع لاحكام محكمة النقض نجد أنها تناولت فى أحكامها تلك الاوضاع ، وفى حكمها الصادر فى ١٩٦٦/٢/١٧ نقول :

تسلم صورة الدعاوى والطعون والاحكام بالنسبة للدولة لادارة قضايا الحكومة .. وعدم ضرورة تسليمها فى المقر الرئيسى لهذه الادارة ، وجواز تسليمها فى أى مقر تتخذة ولو تعددت هذه المقرات .....<sup>(٢)</sup> .

(١) الامتازين : الدناصورى وحامد عكاز - التعلق على تقوى المرافعات - مرجع سابق - ص ٦١ .

(٢) نقض فى ١٩٦٦/٢/١٧ - مجموعة المكتب القى - السنة السابعة عشر - العدد الاول -

كذلك جاء بحكم نفس المحكمة «ان اعلان الوزراء بوصفهم ممثلين للدولة يكون صحيحا سواء سلمت لمسورة للمركز الرئيسى لادارة قضايا الحكومة أو فى المأمورية التى تختص بالدعوى محليا»<sup>(١)</sup> .

ومما تقدم يتضح ان اعلان عرائض الدعاوى يتم باعلان الوزارات صاحبة الشأن رأسا وعليها تبليغ الفروع التابعة لها بالعريضة لاستجماع البيانات والأوراق والملاحظات اللازمة لتحضير الدعوى وبعد استيفائها تودعها الوزارة ملف الدعوى بالمحكمة المختصة فى الميعاد القانونى ، وتعتبر رئاسة مجلس الوزراء بما يتبعها من هيئات منضمة اليها وزارة، فيما يتعلق بالاعلان .

وجدير بالذكر أن مجلس الدولة يختص بنظر المنازعات الادارية المتعلقة بالهيئات العامة كهيئة سكك حديد مصر وغيرها من الهيئات الأخرى .

ويلاحظ أن الاعلان الموجه للهيئات العامة والوحدات التابعة لها يتم فى مركز ادارتها ولرئيس مجلس الإدارة ، فلا يجوز اعلاتها لدى ادارة قضايا الحكومة ، وذلك طبقا للمادة الثالثة من قانون الادارات القانونية .

ولذلك فمن المفيد أن نلمح مريعة بوضع الادارات القانونية المنشأة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

**(وضع الادارات القانونية المنشأة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى مباشرة الدعوى نيابة عن الهيئات والمؤسسات العامة) .**

تم إنشاء الادارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة بموجب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وأعطيت حق مباشرة الدعاوى التى ترفع من هذه الجهات أو عليها ، وهذا القانون لم يحجب اختصاص ادارة قضايا الحكومة فى مباشرة هذه الدعاوى نيابة عن تلك الجهات اذا ما قرر مجلس ادارة الهيئة أو المؤسسة (الملفأة)<sup>(٢)</sup> ذلك بناء على اقتراح الادارة القانونية بها تأسيسا على المادة الثالثة من هذا القانون .

---

(١) المادة ١/٦ ، ٢ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة تنص على أنه : تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا . .

(٢) راجع المادة ٨٢ مكرر من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ والمتعلق ببعض الاحكام الخاصة -



ومفاد ذلك أن الإدارات القانونية لها اختصاص مباشرة الدعاوى التي ترفع من الهيئات والمؤسسات العامة (قبل الغائها) أو التي ترفع عليها ، كما أن للهيئة أو المؤسسة أن توكل مباشرة بعض الدعاوى إلى إدارة قضايا الحكومة أو بعض مكاتب المحامين الخاصة .

وبناء على ما تقدم فقد قالت المحكمة الإدارية العليا بمناسبة دعوى تتلخص وقائعها في الطعن المتعلق بمنازعة تدور حول شرعية تفويض مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إدارة قضايا الحكومة في مباشرة بعض الدعاوى ، أن هذا التفويض هو في حقيقة الأمر يقوم على أساس قانوني من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وفي هذا تقول المحكمة :

وعلى ذلك فإذا قامت إدارة قضايا الحكومة بإيداع عريضة الطعن لقم ككتب المحكمة الإدارية العليا ، وقامت بمباشرة الطعن فاتها تكون قد مارست حقها في ذلك بموجب الإجابة القانونية المستندة إليها ، ويكون الدافع بعدم قبول الطعن غير مستند إلى سبب سليم من القانون<sup>(١)</sup> .

---

- بشركت القطاع العام والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣٨ الصادر في ١٨ سبتمبر ١٩٧٥ - وقد أُنْهت كل المناقشات التي دارت حول هذا القانون بمضبطة مجلس الشعب (الفصل التشريعي الأول - المضبطة الثانية والسبعين) .

مشار إلى ذلك بمؤلفنا - المؤسسات الاقتصادية في الدول العربية - مرجع سابق - ص ٢٤٤ وملحقها .

(١) راجع في هذا الشأن - مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في خمسة عشر علما - ج/٢ - ١٩٨٣ المرجع السابق - ص ٩٧٨ - ٩٧٩ - بند ٣١ .

## الفصل الرابع

أهم الأحكام التى أصدرتها المحكمة الادارية العليا  
بشأن القواعد المتعلقة بإعلان الدعوى الادارية  
والتظلم والمواعيد

الحكم الأول :

ضرورة التحرى الدقيق عن محل إقامة المطعون ضده قبل اعلانه عن طريق  
النيابة :

وتقول المحكمة : ان محكمة القضاء الادارى قد أقامت قضاها ببطلان صحيفة  
الدعوى .

على أن جهة الادارة المدعية أعلنت المدعى عليهما بصحيفة الدعوى على  
عنوانهما المعروف لديهما ، ولما لم تجدهما أعلنتهما مباشرة للنيابة دون أن تجرى أية  
تحريات للتقصى عن محل اقامتهما وأنه لما كان اعلان الأوراق القضائية للنيابة بدلا  
من اعلاتها الى شخص المعلن اليه فى موطنه انما أجازره القانون على سبيل الاستثناء  
فلا يجوز الالتجاء اليه الا بعد اجراء التحريات الكافية للوصول الى محل اقامة  
المطلوب اعلانه والا كان الاعلان باطلا وأنه لما كان اعلان المدعى عليهما الى النيابة  
قد وقع باطلا لعدم سبقه بالتحريات الكافية لذلك تعين الحكم ببطلان صحيفة الدعوى .

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم قد خالف القانون ذلك أن الخصومة  
الادارية تتعقد بليداع صحيفة الدعوى فلم كتاب المحكمة مستوفية للبيانات التى يتطلبها  
القانون أما اعلاتها فاجراء لاحق مستقل تتولاه المحكمة ومن ثم لايجوز قانونا الحكم  
ببطلان الصحيفة بسبب عيب فى اجراء الاعلان كذلك فانه كان يتعين على المحكمة  
وقد رأت أن الاعلان باطل أن تقرر تأجيل نظر الدعوى طبقا لحكم المادة (٨٥)  
مرافعات ، لاعادة اعلان المدعى عليهما ، فضلا عن ذلك ، فانه ليس للمحكمة أن  
تقضى من تلقاء نفسها ببطلان اجراء الاعلان طالما لم يدفع به صاحب المصلحة .

ومن حيث أنه يبين من الاوراق أن المدعى عليهما أثبتا فى التعمد المقدم الى دار  
المعلمين أن محل اقامتهما هو بلدة فارسكور محافظة نسيات وتؤكد صحة هذا البيان  
من التحريات التى أجرتها الجهة الادارية قبل رفع الدعوى وأنه عند اعلانهما

صحيفتها في هذا الموطن أجاب رجل الإدارة المختص بالتحري والمصاحب للمحضر بأبهما «غير مقيمين بفازنكور وليس لهما بها ممكن شرعى ولا محل إقامة فانه يخلص من ذلك أن الموطن المشار اليه هو آخر موطن معلوم للمدعى عليهما . ولما كانت المادة (١٣/٢٠) مرافعات ، تقضى بأنه اذا كان الموطن المدعى عليه غير معلوم وجب أن تشمل الورقة على آخر موطن معلوم له من الجمهورية أو في الخارج وتسلم صورتها تنديابه وكانت التحريات قد أسفرت عن عدم الاستدلال على المدعى عليهما في آخر موطن معلوم لهما لذلك يكون اعلاتهما بصحيفة الدعوى بتسليم صورتها الى المحكمة قد تم صحيحا مطبقا لحكم قانون المرافعات . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما ذهب اليه من بطلان اعلان صحيفة الدعوى . كما أنه أخطأ فيما قضى به من أن بطلان الاعلان - على فرض وقوعه - يؤدي الى بطلان صحيفة الدعوى ذاتها ذلك أن الاعلان اجراء لاحق على ابداع صحيفة الدعوى فلم كتاب المحكمة ومستقل عنه فاذا أصاب اجراء الاعلان بطلان فانه لا يؤثر في صحة صحيفة الدعوى ذاتها بل يقتصر أثره على ما ترتب عليه من اجراءات<sup>(١)</sup> .

### الحكم الثاني :

اعلان الاوراق القضائية في النيابة العامة بدلا من الاعلان للشخص المراد اعلانه أو في موطنه انما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ولايصح الالتجاء اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتقضى عن موطن المراد اعلانه فلا يكفى أن ترد الورقة بغير اعلان ليمسك المعلن هذا الطريق الاستثنائي بل يجب أن يكون هذا الاعلان مسبوقا بالتحريات المشار اليها والا كان باطلا<sup>(٢)</sup> .

### الحكم الثالث :

والاصل في الاعلان وفقا للاحكام العامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تطبق أمام القضاء الادارى أن تسلم الأوراق المطلوب اعلاتها الى الشخص نفسه أو في موطنه أو في الموطن المختار في الاحوال التي بينها القانون - اذا كان

(١) المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ١١٧ / ١٧ ق - ٧٤ / ١١ / ٣٠ - (٢٠ - ٨ - ٢٤) .

(٢) المحكمة الادارية العليا - (١٦٢ - ١١ - ١٩٦٧ / ١٢ / ٩، ١٣ / ٣٤ / ٢٥١) .

موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم نه في مصر أو في الخارج وتسلم صورتها الى النيابة العامة وفي الحالة الاخيرة لا يقع الاعلان صحيحا الا اذا كان مسبوقا بالتحريات الكافية للاستدلال على موطن المراد اعلانه والا كان الاعلان باطلا - قيام المدعى بأثبات محل اقامته بعريضة دعواه - صدور حكم لصالحه وقيام الجهة الادارية بالطعن فيه وايداع تقرير طعنها بناية محل اقامة المطعون ضده المبين بعريضة دعواه - قيام المحضر بالتأشير على تقرير الطعن بعدم اعلان المطعون ضده نظرا لما قرره بواب المنزل المبين بعريضة الدعوى من عدم معرفته بشخص المطعون ضده وعدم اقامته في هذا المنزل - قيام المحضر باعلانه في مواجهة النيابة العامة - عدم الاعلان في الحالة المعروضة ظلما أنه لم يستدل من الأوراق على أنه لو بذل جهدا آخر في التحري لثم الامتداء الى موطن المطعون ضده ومن ثم يعتبر الاعلان الذي تم في مواجهة النيابة العامة في ضوء تلك الظروف صحيحا .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة تؤسس الطعن على أن الحكم المطعون فيه قد خالف ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية فعليا من ضرورة اجراء التحريات الدقيقة عن محل اقامة المطعون ضده قبل اعلانه في النيابة العامة من ثم يكون قد شاب عيب في الاجراءات - ترتب عليه بطلانه .

ومن حيث أنه تبين من الأوراق حصتها سلف أن المحضر حاول اعلان المدعى بتقرير الطعن في موطنه المبين في عريضة دعواه فلم يجده في ذلك المحل بل أخبره البواب بأنه لا يقيم فيه ولا يعرف عنه شيئا فأعلنه بالتقرير في النيابة وقد أخطرت محكمة القضاء الادارى المدعى للحضور بجلسة ١٩٧٤/٢/١١ على ذات العنوان فارتد الاخطار لعدم استلامه وقد تأثر عليه بعد البحث بعدم معرفة محله واذ خلت الأوراق مما يستدل منه ، على أنه لو بذل جهدا آخر لأهتدى لموطن المدعى فان الاعلان الذى تم في النيابة العامة في الظروف سالفة الذكر يكون صحيحا وبالتالي يكون الطعن في غير محله مما يتعين الحكم بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا<sup>(١)</sup> .

الحكم الرابع :

ان الاصل في الاعلان وفقا للاحكام العلمية في قانون المرافعات المدنية والتجارية

(١) المحكمة الادارية العليا - (٦٢٣ - ٢٠) ١٩٧٩/١/٢١ (٢٤/٤٨) .

والتي تطبق أصل القضاء الإداري - أن تصلح الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها للقانون فإذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم وجب أن تشمل الورقة على آخر موطن معلوم له في جمهورية مصر العربية أو في الخارج وتسلم صورتها إلى النيابة العامة وفي الحالة الأخيرة لا يقع الاعلان صحيحا إلا اذا كان مسبوقا بالتحريات الكافية للاستدلال على موطن المراد اعلانه .

ومن حيث أنه وان كان الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما ذهب إليه من بطلان اعلان صحيفة الدعوى لعدم اجراء التحريات الكافية عن موطن المدعى عليه على ما سلف بيانه الا أنه أخطأ في تطبيق القانون اذ قضى ببطلان صحيفة الدعوى دون أن يدفع المدعى عليه بذلك بينما توجب المادة (٨٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على المحكمة اذا تبين بطلان اعلان المدعى عليه المنغيب أن تؤجل القضية إلى جلسة تالية يعاد اعلانه إليها اعلانا صحيحا ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها على ما كان عليه الشأن في ظل قانون المرافعات الملغى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ (المادة ٩٤ / ٣) وانما يتعين أن تؤجل الدعوى إلى جلسة تالية كذلك فقد أخطأ الحكم اذا رتب على بطلان اعلان صحيفة الدعوى بطلان الصحيفة ذاتها في حين أن الاعلان مستقل عن الصحيفة ولا حق لها اذ يتم رفع الدعوى بناء على طلب المدعى بإيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة مستوفية ببياناتها وتتولى المحكمة اعلانها فلذا شاب اجراء الاعلان أي بطلان فلا يستتبع ذلك بطلان صحيفة الدعوى المستوفاة للبيانات ويقصر أثره على ما ترتب عليه من اجراءات .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكانت المحكمة المطعون في حكمها قد قضت من تلقاء نفسها ببطلان صحيفة الدعوى نتيجة بطلان اعلانها دون أن تؤجل الدعوى إلى جلسة تالية يعلن إليها المدعى عليه اعلانا صحيحا فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله ويكون حكمها غير قائم على أساس سليم من القانون خلیفا بالانقضاء ويتعين احالة الدعوى إلى المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم مع ابقاء الفصل في مصروفات الطعن إلى ان يفصل في الدعوى نهائيا<sup>(١)</sup> .

#### الحكم الخامس :

أنه ولئن كان عنوان المدعى عليه معلوما لجهة الإدارة عندما رأت رفع الدعوى

(١) المحكمة الادارية العليا : ١٣٩ / ١٧ / ١٩٧٥ / ٢٠ - ٥٣ - ١٥٩ .

لمطالبته بتلك المبالغ وضمنته كتابها المرسل الى ادارة قضايا الحكومة الا أن هذه الادارة أخطأت عند كتابته في صحيفة الدعوى وقد أدى هذا الخطأ الى عدم الاستدلال على المدعى عليه في ذلك العنوان وينبني على ذلك عدم صحة الاعلان الذى تم فى مواجهة النيابة العامة ، وبطلان جميع الاجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه لصنوده ضد المدعى عليه مع أنه لم يعلن بالدعوى اعلانا صحيحا<sup>(١)</sup> .

#### الحكم السادس :

★ ان بطلان اعلان العريضة ومرفقاتها الى أى من نوى الشأن ليس مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها - أسس ذلك - اقتصار البطلان على الاعلان وحده ان كان لذلك وجه - البطلان فى هذه الحالة يتحدد أثره بالقدر الذى استهدفه الشارع - العيب الذى يشوب ابلاغ المطعون ضده بتاريخ الجلسة المعنية لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون - ليس من شأنه أن يخل بحقوقه فى حالة الطعن أمام المحكمة الادارية العليا - أسس ذلك .

★ ان بطلان اعلان عريضة الدعوى ومرفقاتها الى أى من نوى الشأن ليس مبطلا لاقامة الدعوى خلالها ، مادامت قمت صحيحة فى الميعاد القانونى باجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة وانما البطلان لا ينصب الا على الاعلان وحده ان كان لذلك وجه ولا يترتب على البطلان أثر الا فى الحدود وبالتدرج الذى استهدفه الشارع وعلى مقتضى ما تقدم فلان العيب الذى يشوب ابلاغ المطعون عليه بتاريخ الجلسة المعنية لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون ليس من شأنه أن يخل بحقوقه التى كفلها له القانون اذا ما انتهت الدائرة المذكورة - دون أن تطلب مزيدا من الايضاحات الى احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا . ذلك أن الدعوى كان قد تم تحضيرها قبل احالتها الى دائرة فحص الطعون وكان فى مقدور المحكمة - اذا رأت موجبا لذلك - أن تطلب مائتراه لازما من ايضاحات فيها سواء حضر ذو الشأن أو لم يحضرها فاذا هى لم تطلب ذلك فإنه لا يكون من حق المطعون عليه أن يصر على طلب المرافعة الشفوية أمامها<sup>(٢)</sup> .

(١) المحكمة الادارية العليا : ٧٢٥ / ٩ / ١٩٦٧ / ١٢ - ١٠٩ - ١٠٠٦ .

(٢) المحكمة الادارية العليا : ٣٤٨ - ٩ / ١١ / ١٩٦٨ ، ١٤ - ٢ - ٧ .

## الحكم الصامع :

«ان المادة (١٧٢) من قانون المرافعات لا تتطلب عند فتح باب المرافعة اعلان طرفي النزاع وكل ما تطلبه هو أن يكون فتح باب المرافعة لاسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر. وهذا ما حرصت المحكمة على اثباته في محضر الجلسة اذ قررت أن اعادة الدعوى للمرافعة كان بسبب تغير الهيئة ويضاف الى ذلك أنه من المبادئ الاساسية في فقه المرافعات أنه اذا حضر المدعى عليه في أية جلسة أو أودع مذكرة بدفاعه اعتبرت الخصومة حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك وليس من حق نوى الشأن أن يضروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفهية وإن كان للمحكمة أن تطلب الى الخصوم أو الى المفوض ما تراه لازما من ايضاحات ومتى كان الامر كذلك وكان الثابت أن الطاعن قد قدم العديد من المذكرات المشتملة على دفاعه فإنه لا يكون هناك ثمة اخلال بحقه في الدفاع ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لا يستند على أسس من القانون»<sup>(١)</sup>.

## الحكم الثامن :

جاء بحقيقات وأسباب الحكم الصادر في الطعن رقم ١٥٥٥ / ٢٢ القضائية ، في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بأسبوط بجلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨٦ في الدعوى رقم ٤٢٤ / ١٢ القضائية المقامة من النيابة الادارية ضد الطاعن مايلي :

« .... ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن موطننا بالخارج وأن هذا الموطن معلوم لجهة الادارة بدليل أنها سبق أن أتتته بتاريخ ١٩٨٤/٩/١ بتقهاء أجازته بدون مرتب ، على الموطن المذكور ، ولذلك فقد كان يتعين اعلانه فيه بالطريق الدبلوماسي واذ خلت الأوراق مما يفيد اعلان المذكور على هذا النحو ، ومن ثم يكون اعلانه في مواجهة النيابة العامة على النحو الذي تم به قد وقع باطلا ويكون الحكم المطعون فيه وقد اعتد بهذا الاعلان قد شاب عيب في الاجراءات ترتب عليه

(١) المحكمة الادارية العليا : ١١٨٥ / ٩٤ / ٤ / ١٩٧٢ ، ١٧ - ٦٢ - ١١٢ .

الاخلال بحق المحال الى المحكمة التأديبية في الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه...<sup>(١)</sup> .

الحكم للتسع :

جاء بحوثات أحد الاحكام الهامة الصادرة من الفقرة الرابعة بالمحكمة الادارية العليا مايلي :

«.... ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وإن أجاز في الفقرة العاشرة من المادة (١٣) اعلان الأوراق القضائية في النيلية العامة ، الا أن مناط صحة هذا الاجراء أن يكون موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل والخارج ، وهو ما لا يتأتى الا بعد استفاد كل جهد في سبيل التحري عن موطن المراد اعلانه ، أما اذا كان للمعلن اليه موطن معلوم في الداخل فيجب تسليم الاعلان الى شخصه أو في موطنه على الوجه الذى أوضحته المادة (١٠) من هذا القانون ، واذ كان له موطن معلوم في الخارج فيسلم الاعلان للنيلية العامة لارساله الى وزارة الخارجية لتوصيله بالطريق الدبلوماسية حسبما نصت عليه الفقرة التسعة من المادة (١٣) من ذات القانون ، ومن ثم فانه لا يكفي أن ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ، بل يجب أن يثبت أنه سعى جاهدا للتعرف على محل اقامة المراد اعلانه دون جدوى ، والا كان الاعلان باطلا طبقا لحكم المادة (١٩) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ..» .

الحكم العاشر :

حكمت المحكمة الادارية العليا في ١٤ من ابريل ١٩٦٢ - مجموعة المسئلة المسئلة رقم ٦١ ، ص ٦٠١ بأن : «الاعلان بالقرار الادارى هو الأصل ، أما النشر فهو استثناء ، ولا يكفي النشر اذا كان الاعلان ممكنا» .

الحكم الحادي عشر :

حكمت المحكمة الادارية العليا في ٢٠ من يناير ١٩٦٣ في القضية رقم ١٤١٤ لسنة ٦ في بقته : «اذا تطلب رفع الدعوى اجراء اعلان ورثة المطعون ضده

---

(١) المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ١٥٥٥ / ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٧ .



وجرى ايداع صحيفة الطعن ضد ورثة المطعون ضده جملة ، دون ذكر لاسمائهم وصفاتهم في الميعاد المحدد للطعن ، فان هذا الايداع يكون صحيحا تنعقد به الخصومة الادارية ، والقضاء ببطلان صحيفة الطعن لعدم ذكر أسماء الورثة بعد أن طلبت الطاعنة فتح باب المرافعة لاعلان الورثة اعلنا صحيحا هو حكم غير سليم .

أحكام متعلقة بإمتداد الميعاد وافتتاحه :

الحكم الأول : حكمت محكمة القضاء الإداري في ١٧ من نوفمبر ١٩٥٩ - "سنة الرابعة عشر رقم ٨٧ - ص ١٣٦ في دعوى وقائعها أن : الطاعن علم بالقرار المطعون فيه والصادر بابعاده ، وأبعد قورا على أثر علمه بالقرار ، ولو أنه قد علم به وهو في البلاد الا أن المحكمة ترى عدم حرمانه من مواعيد المسافة المقررة قانونا لمن هم خارج البلاد . ذلك لأن القانون يعتبر هذا الميعاد ممثلا - من باب أولى - لمن غادر البلاد كرها عنه تنفيذا للقرار المطعون فيه الصادر بإبعاده فور علمه به دون أن تترك له الفرصة لتحديد موقفه من هذا القرار .

الحكم الثاني : حكمت المحكمة الادارية العليا في ١٨ من يناير ١٩٦٤ في القضية ٦٢٥ لسنة ٧ ق بأن : «دعوى الجنسية الاسلية - وهي التي ترفع في شأن قرار اداري نهائي صادر في شأن الجنسية - لا تخضع للمواعيد المقررة قانونا للطعن بالالغاء» .

الحكم الثالث : حكمت المحكمة الادارية العليا في ٢١ من يناير ١٩٦١ - السنة السادسة رقم ٧٨ - ص ٦٠٥ بأن : «ميعاد الطعن بالالغاء يستمر مفتوحا بالنسبة لمن صدر له حكم قضائي لاحق حدد مركزه القانوني . ويبدأ سريان الميعاد بالنسبة له من تاريخ صدور الحكم القضائي» .

الحكم الرابع : حكمت محكمة القضاء الإداري في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ - مجموعة السنة الرابعة عشرة رقم (٦٤) - ص ١٠٦ - بأن : رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يقطع سريان الميعاد . وأن هذا الأثر يبقى نهائيا حتى يصبح الحكم بعدم الاختصاص نهائيا بعد إستنفاد طرق الطعن» .

الحكم الخامس : حكمت المحكمة الادارية العليا في ٢٠ من أيار (مايو) سنة ١٩٦١ - مجموعة السنة السادسة رقم ١٤٣ - ص ١١٤٩ - بأن : «ميعاد الغاء

القرار السلبي بالامتناع ، لانتقيد فيه دعوى الغائه بالميعاد المقرر طالما أن الامتناع مستمر .

الحكم الخامس : حكمت محكمة القضاء الإدارى فى ٨ من ديسمبر ١٩٥٩ - السنة الرابعة عشر رقم ٨٨ - ص ١٥٤ بأن : «ميعاد رفع الدعوى فى القرار السلبي بالامتناع عن اصدار قرار معين - وهو قرار مستمر - هو ميعاد مفتوح فيبقى ميعاد طلب الالفاء مفتوحا ، وذلك فى حالة امتناع مأمور الشهر العقارى عن التأشير على الحكم بصلاحيته للشهر» .

الحكم السابع : حكمت المحكمة الإدارية العليا فى ١٢ من نوفمبر ١٩٦٠ - مجموعة السنة السادسة رقم ١٦ - ص ٩٨ بأن : «دعوى التعويض لا يسرى فى شأنها ميعاد المستين يوما بل يجوز رفعها مالم يسقط الحق فى اقامتها» .

الحكم الثامن : حكمت المحكمة الإدارية العليا فى ١١ من فبراير ١٩٦١ - السنة السادسة رقم ٩٣ - ص ٧١٦ بأن : «المواعيد التى يجب انقضاؤها قبل رفع الدعوى والمنصوص عليها فى القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ لا تسرى الا فى شأن الطلبات الموضوعية دون طلبات الاعفاء من الرسوم» .

الحكم التاسع : حكمت المحكمة الإدارية العليا فى ١٢ من يناير ١٩٦٢ - السنة السابعة رقم ٢٧ - ص ٢٣٧ - بأنه : «يضاف الى ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ميعاد مضافة . وكان الطعن متعلق بصيدلية فى كفر الشيخ وذلك بغض النظر عن اقامة المدعى المعتادة بالجيزة وأن له صيدلية أخرى فى القاهرة وينبى أن الحاضر عن المدعى هو أحد محامى القاهرة . وذلك أخذا بفكرة موطن الحرفة» .

أحكام متعلقة بالعلم بالقرار المطعون فيه :

الحكم الأول : حكمت المحكمة الإدارية العليا فى ١٩ من يناير سنة ١٩٦٣ فى القضية رقم ٩١٨ لسنة ٧ ق فى واقعة تتحصل فى :

«أن المدعى كان متطوعا فى القوات المسلحة ثم صدر قرار بتجديد تطوعه الى تاريخ معين . فلما انتهت هذه المدة صدر قرار بانتهاء تطوعه . وتقدم المذكور طاعنا فى قرار انتهاء تطوعه . فرأت المحكمة التى تقدم لها بهذا الطلب أن قرار الانتهاء انما صدر تنفيذا لقرار التجديد وأن المدعى اذ لم يطعن فى قرار التجديد فيما تضمنه

من تحديد مدة التطوع ، لا يجوز له أن يطعن في قرار الانتهاء . وفي ذلك قررت المحكمة الادارية العليا أنه ليس للمدعى أن يطعن قبل الأوان في قرار لم يصدر ، وفي الآثار غير المنظورة التي يمكن أن تترتب على القرار الأول . لأنه ليس بوسعه وقت صدور القرار أن يعلم بما سيكون عليه مركزه عند نهاية مدة التجديد من حيث توافر شروط الاعادة أو تخلفها .

الحكم الثاني : حكمت المحكمة الادارية العليا في ١٦ من مارس ١٩٦٢ - في القضية رقم ١٠١٨ لسنة ٨ القضائية :

وأن اغلاق أحد مكاتب تحفيظ القرآن وقيام الجهة الادارية باغلاقه في غيبة صاحب الشأن لا يدل على علمه علما يقينيا بالقرار وبكافة عناصره ومشمولاته لعدم نشره أو اعلانه به ، مادام لم يثبت من الأوراق مايدل على علم صاحب الشأن علما يقينيا بذلك وأن واقعة اغلاق المكتب على الوجه المتقدم لانكفى لقيام ركن العلم قانونا .

الحكم الثالث : حكمت المحكمة الادارية العليا في ٢٣ من مارس ١٩٦٣ - في القضية رقم ١٧٢٠ لسنة ٦ القضائية :

وأن اعتقال أحد الافراد لا يكفي في اثبات علمه بقرار اعتقاله عند خلو الأوراق من دليل ابلague به أو علمه علما يقينيا .

★ أحكام متعلقة بعدم تقييد دعوى التسوية بالمواعيد المتعلقة بدعوى الالغاء ومناطق التمييز بين الدعويين .

الحكم الأول : حكمت المحكمة الادارية العليا في ٣١ من ديسمبر ١٩٦٠ بأن :  
الدعوى التي يرفعها الموظف المفصول الذي أعيد تعيينه في نفس الوظيفة السابقة بمرتبة أقل ، وطلب في صحيفة دعواه الغاء قرار فصله ولم يترتب على ذلك من آثار ، هذه الدعوى في حقيقتها هي منازعة في راتب لا تنقيد بميعاد رفع دعوى الالغاء ، لأنه في الحقيقة ينازع في مقدار الراتب الذي حدد له عند اعادته تعيينه ، ولا يقصد طعنا بالالغاء .

الحكم الثاني : حكمت محكمة القضاء لاداري في ٢٩ من مايو ١٩٥٣ - السنة السادسة رقم ٤٥٠ - ص ١١١٢ بأنه : ولا يجوز للحكومة التحدي بالقرارات الباطلة استنادا الى عدم الغائها في الموعت القلوني المعين لطلب الغاء القرارات الادارية أو لصدورها قبل انشاء مجلس الدولة ، ذلك أن المحكمة تملك وهي تقضى في الدعوى بولايتها الكاملة باعتبارها منازعة في مرتبة .



## الباب الثاني

شروط قبول الدعوى وتحضيرها



# الكتاب الثاني

شروط قبول الدعوى وتحضيرها

ويشتمل على فصلين وهما :

## الفصل الأول

شروط قبول الدعوى

وينقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وهى :

المبحث الأول

شروط المصلحة

المبحث الثانى

شرط الصفة

المبحث الثالث

شرط الأهلية

## الفصل الثانى

تحضير الدعوى بمعرفة هيئة المفوضين

## الفصل الأول

### شروط قبول الدعوى (\*)

مقدمة فى الأهمية الكبيرة لشروط قبول الدعوى :

لشروط قبول الدعوى أهمية كبيرة جدا ، وذلك حتى لا يترك أمر التقاضى فوضى دون تقييده بشروط معينة وذلك لضمان الجدية ، وحتى لا تتراكم المنازعات أمام سلطة القضاء دون مبرر .

لذلك يقتضى الأمر التأكد من توافر الشروط اللازمة لقبول الدعوى قبل الدخول فى موضوعها .

وهذه للشروط قائمة أمام المحاكم المادية ، وأمام القضاء الإدارى غير أنها تتميز فى المنازعات الإدارية ببعض الفروق والضوابط القانونية التى تقتضيها طبيعة الدعوى الإدارية ، ففى دعوى الالغاء مثلا تختلف الشروط اللازمة لقبول دعوى الالغاء عن دعوى القضاء الكامل حسبما سيأتى بيانه .

ويلاحظ أن بعض الكتاب يقصر شروط قبول الدعوى على شرط المصلحة ويرى أنه الشرط العام الوحيد لقبول الدعوى ، ويعتقد أن الصفة ليست الا وصفا من أوصاف المصلحة ، كما يرى أن الأهلية ليست شرطا لقبول الدعوى ، ولكنها شرط لصحة الخصومة<sup>(١)</sup> .

غير أننا لا نتفق مع هذا رأى على إطلاقه ، وبناء على ذلك نرى أنه يحسن تناول الشروط الآتية :

أولاً : شرط المصلحة .

ثانياً : شرط الصفة .

ثالثاً : شرط الأهلية .

---

★ راجع الموضوع فى :

Debash: «Procédure administrative contentieuse et procédure civile» (1962)

(١) دكتور رمزى سيف - مرجع سابق - ص ١١٨ - ويعتبر من مؤيدى هذا رأى .



## المبحث الأول

### شرط المصلحة

المصلحة هي الفائدة التي يسعى المدعى الى تحقيقها في الدعوى التي يقيمها ، وقد تتمثل المصلحة في حماية حقه أو في الحصول على تعويض مادي أو أدبي اذا توافرت الأسباب القانونية .

وتختلف شروط المصلحة في القضاء الإداري بعض الشيء عنها في القضاء العادي ، وحتى في مجال القضاء الإداري تختلف الشروط في دعوى الإلغاء عنها في دعوى القضاء الكامل .

ففي دعوى الإلغاء يجب أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه ، من شأنها أن تجعله مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية له ، والا كانت الدعوى غير مقبولة وذلك عملا بنص المادة الثانية عشرة من قانون مجلس الدولة<sup>(١)</sup> .

أما في الدعاوى التي تقوم على الاستحقاق ، فيشترط أن يطالب المدعى بحق ذاتي كما هو الوضع في حالة القضاء الكامل (الذي يتناول المطالبة بالتعويض) .

وقد أخذت المحكمة الإدارية العليا بذلك حيث تقول :

«ان الدعوى التي يرفعها المواطن الذي يقيم في القرية بطلب إلغاء قرار عدم الموافقة على إنشاء وحدة مجمعة بالقرية . انما يؤثر في مصالح الاهالي تأثيرا مباشرا ، ويكفي لمخاصمة هذا القرار أن يثبت أن المدعى يقيم في تلك القرية حتى تتحقق له مصلحة شخصية في كل قرار يتعلق بمصلحة تلك القرية والمقيمين فيها»<sup>(٢)</sup> .

---

(١) راجع حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة - ج/٢ - مرجع سابق - منشور بالصفحة

٩٧٠ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا في ٩ ديسمبر ١٩٦١ - مجموعة العشر سنوات - مشار إليها الحكم بمرجع الدكتور مصطفى كمال وصفى - مرجع سابق - ص ١٤٤ .

وجدير بالملاحظة أن شرط المصلحة ليس شرطاً لقبول الدعوى فحسب وإنما هو شرط لقبول أى طلب أو دفع أو طعن فى حكم .

وبناء على ذلك فليس شرط المصلحة لازماً لقبول ما يتمسك به المدعى فحسب ، وإنما لقبول ما يتمسك به المدعى عليه من دفع أو ايا كان نوعها .  
ومصلحة المدعى عليه تتمثل فى نقادى الحكم عليه بطلبات المدعى كلها أو بعضها .

لذلك فإن كل دفع شكلى أو موضوعى أو دفع بعدم القبول ، وكل وسيلة دفاع يهدها المدعى عليه ولا يكون من شأنها نقادى الحكم عليه بطلبات المدعى كلها أو بعضها لا تقبل لانتفاء المصلحة<sup>(١)</sup> .

وقد تأيد ذلك الوضع فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وأخذت به احكام المحكمة الادارية العليا .

فقد نصت المادة الثالثة من قانون المرافعات على مايلى :

« لا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة بقرها القانون ، ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة اذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه » .

كذلك قضت المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر بجلسته ١٩٧٥/٢/٢٢ فى الدعوى ١٠٦١ لسنة ٢٠ قضائية بتأييد هذا الاتجاه حيث قضت برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وقالت : « لا دفع بلا مصلحة » .

وجدير بالذكر أنه لا يؤثر فى الدفع المتعلق بالمصلحة التأخير فى ابدائه الى ما بعد مواجهة الموضوع .

وفى ذلك نقول المحكمة الادارية العليا :

« من الامور المسلمة أن شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى يتعين أن يتوفر من وقت رفع الدعوى وأن يستمر قيامه حتى يفصل فيها نهائياً ولا يؤثر فى

---

(١) دكتور رمزى سيف - مرجع سابق - ص ٩٧ - ٩٨ .

هذا الدفع التأخر في ابدائه الى ما بعد مواجهة الموضوع لانه من الدفوع التي لا تسقط بالتكلم في الموضوع ، ويجوز ابدؤها في أية حالة كانت عليها الدعوى . ولم كانت دعوى الافاء هي دعوى تستهدف اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المطلوب الغاؤه ، فانه اذا ما حال دون ذلك مانع قانوني فلا يكون هناك وجه للاستمرار في الدعوى ويتعين الحكم بعدم قبولها لانقضاء المصلحة فيها<sup>(١)</sup> .

### امكان قبول المصلحة الادبية أو المادية :

يمكن الاعتماد بالفائدة القانونية التي تعود على المدعى من رفع دعواه سواء كانت هذه الفائدة مادية أو أدبية ، وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :  
« أن المصلحة كما تكون مادية تكون أدبية ، فكلتاها تجزى في قيام الدعوى وتصلح لها دعامة وسندا »<sup>(٢)</sup> .

وقد أيدت المحكمة الادارية العليا هذا الوضع بقولها :

« لا يلزم لقبول دعوى الافاء أن يكون المدعى ذا حق مسه القرار المطعون فيه ، بل يكفي أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة ، مادية كانت أو أدبية في طلب الافاء »<sup>(٣)</sup> .

واذا أسس المدعى دعواه على مصلحة مادية ثم زالت هذه المصلحة أثناء نظر الدعوى ، وتخلف عن هذه المصلحة المادية مصلحة أخرى أدبية ، فإن دعواه لا تنتقض حتى لو أخذ بوجهة النظر التي تستلزم استمرار المصلحة حتى تاريخ الفصل في الدعوى<sup>(٤)</sup> .

وهناك أحكام إدارية تشترط بقاء المصلحة حتى نهاية الفصل في الدعوى وهناك أحكام أخرى لا تشترط ذلك<sup>(٥)</sup> .

---

(١) المبادئ القانونية لاحكام المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة - ج/٢ - بند (٢٠) ١٣١ - ٩ (١٩٦٦/١٢/٢٤) ٤٥٩/٤٤/١٢ .

(٢) محكمة القضاء الإداري - حكمها في ١٩٥١/١١/٢٩ - في الدعوى ٤٤٥ - س ٤ ق .

(٣) المحكمة الادارية العليا - حكمها في ١٩٦٨/٣/٢٣ - في الدعوى ١٢١ - س ٢ ق .

(٤) المستشار هاني الرديري - الدليل العملي - مرجع سابق - ص ٢١٠ وما بعدها .

(٥) الدكتور مصطفى كمال وصفي : « اصول اجراءات القضاء الإداري - مرجع سابق -

## المصلحة في الدعوى المتعلقة بالأشخاص الاعتبارية :

إن الدعوى الجماعية التي ترفع من جهة لها شخصية معنوية تختلف عن الدعوى الفردية التي يملكها العضو دفاعا عن حقوقه الفردية .

فالدعوى الجماعية التي تملكها المنظمة أو الهيئة أو النقابة هي التي ترفع دفاعا عن مصلحة جماعية ينص القانون النظامي بها على حمايتها أو يقتضى نظامها هذه العملية كطلب عزل مجلس الإدارة ، أو مسئوليته عن أخطاء ارتكبها<sup>(١)</sup> .

والمصلحة إما أن تكون دفاعا عن الشخص الاعتباري ذاته أو دفاعا عن الوضع القانوني للطائفة التي تنتمي إليه لسبب مباشرتها للمهنة التي ما وجد الشخص الاعتباري إلا للدفاع عن مصالحها<sup>(٢)</sup> .

فالمصلحة الجماعية المقصودة هنا هي المصلحة التي تكون لعدة أفراد ينتمون إلى شخص قانوني مستقلا عن مجموع الأفراد المكونين له كالأعضاء في رابطة أو منظمة أو نقابة أو اتحاد .

ففي هذه الحالة أجاز القضاء الإداري الحق في رفع الدعوى بناء على المصلحة الجماعية المشتركة للأفراد .

وفي هذا تقول المحكمة الإدارية العليا :

« من المسلم أن للنقابات المنشأة وفقا للقانون أن ترفع الدعاوى المتعلقة بحقوقها بصفتها شخصا معنويا عاديا كالحقوق التي عساها أن تكون في نمة أعضائها أو قبل الغير الذين يتعامل معهم ، كذلك استقر الرأي فقها وقضاء على أن للنقابات أن ترفع

---

« ويقول : «يشترط أن تظل المصلحة قائمة حتى نهاية الفصل في الدعوى غير أن هناك احكاما لم تشترط ذلك » .

ويستند إلى حكم المحكمة الإدارية في ٢٤ مارس ١٩٦٣ - مجموعة المشر سنوات دعوى ٣٣ - ، وبحكمها المنشور في السنة ١٢ ق - رقم (٤٤) من ٤٥٩ وذلك في دعوى أقامها أجنبي في قرار يتعلق بحرمانه من التملك ، ثم صدر قانون يحذر التملك على الاجانب أثناء نظر الدعوى .  
(١) دكتور خميس السيد اسماعيل - «المؤسسات الاقتصادية في الدول العربية» - دار النهضة المصرية - القاهرة - ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) دكتور مصطفى كمال وصفي - مرجع سابق - ص ١٤٧ - ١٤٩ .

الدعوى المتعلقة بالمصلحة الجماعية أو المشتركة للدفاع عن مصالح المهنة ، وجرى القضاء في فرنسا على اعتبار أن النقابة مصلحة جماعية اذا كان ثمة ضرر أصاب أعضائها بصفتهم أعضاء في النقابة وبسبب مباشرتهم للمهنة التي وجدت النقابة للدفاع عنهم ، غير أنه يجب التفرقة بين هذه المصالح الجماعية والمصالح الفردية لهؤلاء الاعضاء ، فهذه المصالح الفردية هي ملك لاصحابها ، وهم أصحاب الحق في المطالبة بها ، ورفع الدعوى عنها ، ولا تقبل الدعوى بشأنها من النقابة<sup>(١)</sup> .

أما بالنسبة للدعوى التي تستهدف استحقاقا فرديا ل احد الاعضاء وخاصة اذا كان استحقاقا له قبل النقابة مثلا أو المنظمة ذاتها ، فيكون في هذه الحالة في مركز الدائن ، كطلب استرداد اشتراكاته ، أو مسؤوليتها قبله كعدم تمكنه من مزية علاجه المجاني ، فان هذه الدعوى تكون فردية وليست جماعية ، ولو تعدد الطالبون وشملت الاعضاء كلهم وتساوى الجميع فيما يطالبون به .

فالنقابة في المجال السابق ليست وكلاء عن كل فرد من أعضائها في تحصيل حقوقهم الذاتية الخاصة أو غير ذلك ، ولو تساوى الاعضاء جميعا في الضرر المالى الذى وقع على ذمة كل منهم ، لان ذمم الاعضاء مستقلة عن ذمة الهيئة النظامية .

ومقدار هذا الضرر يقبل بطبيعته التفاوت من ذمة لآخرى ، بخلاف الوضع التنظيمى فجميع الاعضاء فيه متساوون .

يفهم مما تقدم أن المنظمة أو الهيئة أو النقابة المتمتعة بالشخصية المعنوية يحق لها أن ترفع الدعوى المتعلقة بمصلحتها أو بالمصلحة الجماعية الرامية الى الدفاع عن مصالح المهنة التي وجدت للدفاع عنها ، أما المصالح الفردية فهي ملك لاصحابها وهم دون المنظمة الذين يحق لهم المطالبة بها ورفع الدعوى عنها .

وقد أوضحت محكمة القضاء الادارى ذلك فى حكم من الاحكام كبيرة الأهمية حيث نقول :

« أنه اذا كان للاتحاد الذى كونه التجار أن يدافع عن مصالحهم المشتركة وصدر قرار يقيد استيراد سلعة تقوم عليها تجارتهم ، فإنه يكون للاتحاد أن يطلب

---

(١) المحكمة الادارية العليا فى ١٢/١١/١٩٦٠ - فى الدعوى ٣٧٨ من ٥ ق .

تعويض أعضائه عما لحقهم من ضرر بسبب هذا القرار فالمصلحة في هذا الطلب للأعضاء بصفاتهم الفردية ، ويدخل في ذمتهم الخاصة ويقبل التفاوت من عضو لآخر حسب حجم تجارته<sup>(١)</sup> .

### أثر تخلف شرط المصلحة :

إذا تخلف شرط المصلحة بأنواعها (سابقة البيان) ترتب على ذلك عدم قبول الدعوى ، أو الطلب ، أو الدفع على التفصيل السابق إيضاحه ، والذي نلخصه في أن القضاء الإداري في مصر يشترط أن تظل المصلحة قائمة حتى نهاية الفصل في الدعوى - وإن كانت هناك بعض الأحكام القليلة لم تشترط ذلك - كما يجب أن تتوفر المصلحة في الدفوع ، وفي الطلبات التي تقدم للمحكمة (\*) .

كذلك يجب حسبما سبق بيانه توافر المصلحة في الدعوى الجماعية التي تملكها المنظمة أو الشخص الاعتباري وهي تلك التي ينص قانونها النظامي على حمايتها ، أو يقتضي نظامها حمايتها ، كطلب عزل مجلس الإدارة لمسئوليته عن أخطاء منسوبة إليه ، كذلك يمكن أن تكون المصلحة دفاعا عن الشخص الاعتباري ذاته مثل الدعوى التي ترفعها نقابة العمال بطلب إلغاء قرار إيقافها عن العمل ، أو كما لو كانت الدعوى مرفوعة تنفيذاً لغرض المنظمة كما لو رفعت دفاعا عن الوضع القانوني للطائفة في مجموعها حسبما سبق ذكره .

وبخلاصة القول انه إذا تخلف شرط المصلحة ترتب على ذلك عدم قبول الدعوى سواء كانت مرفوعة من شخص طبيعي أو شخص معنوي .

### دعوى الحسبة التي لا تنقيد فيها دعوى الإلغاء بشرط المصلحة :

خرج المشرع الدستوري في مصر على تحديد القضاء الإداري لشرط المصلحة في دعوى الإلغاء في حالة واحدة فقط قرب فيها دعوى الإلغاء من دعوى الحسبة المعروفة في التشريعة الإسلامية وذلك بنصه في المادة ٧١ من الدستور على أن (يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو إعتقاله فوراً ويكون له حق

(١) محكمة القضاء الإداري - حكما في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٣ - س ٧ ق - رقم ٨٧٦ .

(\*) حكم محكمة القضاء الإداري في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ - س ١١ ص ١١٩ .

الإنصال يمر يرى إبلاغه بما وقع أو الإستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون ويجب إعلانته على وجه السرعة نالتهم الموجهة اليه وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الإجراء الذى قيد حريته الشخصية وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة وإلا وجب الإفراج حتماً) فهذه المادة أعطت كل مواطن صفة وبالتالي مصلحة فى الإلتجاء إلى القضاء متظلماً من أى إجراء يقيد الحرية الشخصية لأى مواطن آخر لا تربطه به أية صلة أخرى وحكم هذه الفادة منطقي وتقمى فالحرية الشخصية للمواطنين فى مجتمع حر لا تقبل التجزئة<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثانى

### شرط الصفة

#### التعريف العام بالصفة :

شرط الصفة شرط متميز عن شرط المصلحة ، وسبب ذلك هو أن المصلحة تحمى المدعى من المساس بمركزه القانونى فى الدعوى الموضوعية ، كما تحمى الاعتداء على حقه الذاتى فى الدعوى الذاتية<sup>(٢)</sup> .

أما الصفة فى الدعوى فهى قدرة الشخص على المثل أمام القضاء فى الدعوى كمدع أو كمدع عليه ، فهى بالنسبة للفرد تتمثل فى كونه أصيلاً ، أو وكيلًا ، أو ممثلاً قانونياً أو وصياً<sup>(٣)</sup> وهى بالنسبة للجهة الادارية تتمثل فى كونها صاحبة الاختصاص فى التعبير عن الجهاز أو الشخص الاعتبارى إلعام المدعى أو المدعى عليه فى الدعوى والمتصل بها موضوعاً ، والذى تكون له القدرة الواقعية على مواجهة الدعوى قانوناً ، بالرد أو بتقديم المستندات ومالياً بالتنفيذ .

---

(١) محكمة القضاء الإدارى فى القضية ٣١٢٢ لسنة ٢٥ - منشور بمجلة المحاماة - العددان الأول والثانى س ٦٢ من ٨٦ - ٩٦ .

(٢) دكتور مصطفى كمال وصفى - مرجع سابق - ص ١٥٢ وما بعدها .

(٣) من أهم ما نحب التنبيه اليه ضرورة عدم الخلط بين الصفة فى الدعوى ، وبين التمثيل القانونى ، فقد يكون هذا التمثيل حتماً كما فى حالة تمثيل الولي لمن هو فى ولايته . وللفرقة بين الحالتين أهمية كبيرة ، لان الصفة فى الدعوى تتعلق بالحق فيها ، أما التمثيل القانونى أو الصفة الاجرائية فانه يتعلق باجراءات الخصومة فحصب ، ولهذا فان صحة التمثيل القانونى ليست من شروط الدعوى وانما شرط لصحة العمل الاجرائى .

ومن ناحية أخرى فالصفة مسألة شكلية تتضح تماما قبل الدخول في الدعوى وبمجرد تقديم صحتها ، أما المصلحة فهي ذات طبيعة موضوعية اذ هي لا تتضح ولا تبين الا بفحص موضوع الدعوى .

ومفاد ما تقدم أن التعرض للمصلحة يكون نالیا للتعرض للصفة سواء في أثناء نظر الدعوى أو في الحكم الصادر فيها .

ويذهب فقه المرافعات المدنية والتجارية الى امكان اعتبار الصفة شرطا قائما بذاته مستقلا عن شرط المصلحة ، ويقصد بذلك التمييز بين الحالات التي يكون رافع الدعوى فيها هو صاحب الحق أو المركز القانوني محل النزاع حيث تختلط الصفة بالمصلحة ، وبين الحالات التي يكون رافع الدعوى فيها هو النائب قانونا أو اتفاقا عن صاحب الحق . فتميز الصفة بوضوح عن المصلحة ، وذلك نظرا لانه اذا كانت المصلحة تتحقق في شخص الاصيل صاحب الحق المتنازع عليه ، فإن رافع الدعوى والذي لا مصلحة له فيها يجب أن تتوافر فيه الصفة باعتباره ممثلا لصاحب الحق ونائبها عنه في الدعوى<sup>(١)</sup> .

غير أن هذا الرأي لا يقره فريق آخر من فقه المرافعات المدنية والتجارية حيث يرى أن الصفة لا تمثل شرطا قائما بذاته وانما هي وصف من أوصاف المصلحة لكي تكون شخصية ومباشرة<sup>(٢)</sup> .

### شرط الصفة في المنازعات الإماراتية :

يتطلب القضاء الإداري عند نظر المنازعات الادارية رفع الدعوى من ذي صفة ، وعلى ذي صفة ، غير أنه قام بتطوير هذا الشرط على الوقائع التي تعرض عليه بما يتواءم مع طبيعة الدعوى الادارية ومع روابط القانون العام فأضاف اجتهادات تتناسب مع هذا المقام ، وانتهى الى انتماج شرط الصفة في المصلحة بالنسبة لدعوى

---

(١) دكتور طعيمة الجرف : رقبة القضاء لاعمال الادارة - القاهرة ١٩٦٠ - ١٩٦١

ص ٣٠١ .

ويشير الى رأى الدكتور عبد المنعم الشرقاوي للثلاث في كتاب نظرية المصلحة في الدعوى ص ٤٠ وما بعدها .

(٢) دكتور طعيمة الجرف - مرجع سابق - بذات الصفحة - ويشير الى رأى دكتور رمزي سيف في هذا الشأن .



الالغاء ، حيث قضى بأن الصفة فى دعاوى الالغاء تنمى فى المصلحة فتتوافر الصفة كلما كانت هناك مصلحة شخصية مباشرة مادية أو أدبية لرافع الدعوى فى طلب الغاء القرارات الادارية<sup>(١)</sup> .

ويؤسس القضاء الادارى حجتة على الطبيعة المتعلقة بطعون الالغاء باعتبارها دعاوى عامة وموضوعية ، القصد منها تصحيح الحالات القانونية لازالة كل أثر قانونى للقرارات غير المشروعة والمخالفة للقانون ، وهذا ما دفع بعض الفقه بالقول بآن مشكلة التمييز بين المصلحة والصفة تعود الى الظهور عندما يكون القرار المعيب المطلوب الغاؤه يمس فى نفس الوقت حقا مكتسبا فحينئذ يجوز لكل ذى مصلحة تستند الى هذا الحق الذى يمس القرار أن يطلب الغاءه ، وهنا تنمى الصفة فى المصلحة ، ولكن ليس لغير صاحب الحق أن يطلب الغاء القرار الادارى استنادا الى أنه يمس هذا الحق<sup>(٢)</sup> .

غير أن البعض لا يرى تبريرا لاندماج الصفة فى المصلحة فى طعون الالغاء واستقلالها فى دعاوى القضاء الكامل (التعويض) اذ يرى أنه فى جميع الحالات لا يكون لغير صاحب المركز القانونى المعتبرى عليه أو لائبه صفة فى رفع طلب الالغاء لانه وحده صاحب المصلحة الشخصية والمباشرة فى هذا الالغاء<sup>(٣)</sup> .

ومن ناحيتنا نرى الاخذ بالاتجاه الذى انتهجه مجلس الدولة وهو استقلال الصفة عن المصلحة فى الدعوى الحقوقية واندماجها فى دعاوى الالغاء ، لان هذا الاتجاه يفيد فى الممارسة العملية التى يحققها هذا المؤلف للمشتغلين بالقضاء الادارى ، وذلك فضلا عن أن قضاء الالغاء قضاء عيني أو موضوعى على الرأى الراجح يتضمن مخاصمة القرار الادارى نفسه الذى وقع مخالفا للقانون<sup>(٤)</sup> .

---

(١) محكمة القضاء الادارى - حكما فى ١٥/١٢/١٩٤٨ - فى الدعوى رقم ٣١٩ لسنة ١ ق - مجموعة الاحكام - السنة الثالثة - ص ١١٣ - وكذلك حكم آخر فى ١٠/٣/١٩٤٩ فى الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ١ ق - مجموعة الأحكام - السنة الثالثة - ص ٤٦٤ .

(٢) دكتور سليمان الطماوى «القضاء الادارى» - ص ٢١٢ - مشار له بمرجع الدكتور طعيمة الجرف السابق الاشارة اليه - ص ٣٠٢ .

(٣) دكتور طعيمة الجرف - نفس المرجع - ص ٣٠٠ .

(٤) دكتور خميس السيد اسماعيل : محاضرات لطلبة كلية الحقوق بجامعة الجزائر (منكرات استقبل) سنة ١٩٧٢ فى موضوع «المنزعات الادارية» ص ٢١٩ وما بعدها ..

## صور الصفة فى بعض الحالات الهامة

نعرض تطبيقات عملية بشأن حالات هامة متعلقة بالمنازعات الادارية التى كثيرا ما تثار أمام القضاء الادارى .

وذلك على النحو التالى :-

أولا : الصفة بالنسبة للأشخاص الاعتبارية ، ودور ادارة قضايا الحكومة فى مباشرة الدعوى باسم صاحب الصفة :-

صاحب الصفة عن الشخص الاعتبارى هو من يختص قانونا بتمثيله والتحدث باسمه ، فالصفة على سبيل المثال فى المؤسسة العامة تثبت لمجلس الادارة ، وقد يفوض عنه طبقا للقانون النظامى رئيس المجلس<sup>(١)</sup> .

ومفهوم ما تقدم أن صاحب الصفة هو من يختص وفقا لاحكام القانون بتمثيل الشخص الاعتبارى والتحدث باسمه .

ومما تجدر الاشارة اليه أن الصفة فى تمثيل الجهة الادارية أمر مستقل عن الشخص الذى تسلم اليه صور الاعلانات وفقا لحكم المادة (١٤) من قانون المرافعات ، ومستقلة أيضا عن نيابة ادارة قضايا الحكومة عن الجهات الادارية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا وطعون .

كذلك لا يكفى لصحة الاجراء أن تباشره ادارة القضايا بل يتعين لصحته أن تكون مباشرته باسم صاحب الصفة ، فبالنسبة للأشخاص الاعتبارية العامة تكون الصفة فى تمثيلها طبقا لما ينص عليه نظامها الاناسى ، أما دور قضايا الحكومة فى مباشرة الدعوى فلا يخرج عن كونها نائبة قانونية عن الممثل الشرعى وهذه النيابة مصدرها القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة وليس فى قوانين المحاماة المتعاقبة ما يعطل هذه الانابة القانونية .

---

(١) راجع فى هذا الشأن :

دكتور خميس السيد اسماعيل : المؤسسات العامة الاقتصادية فى الدول العربية - مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة - ص ٣٨ وما بعدها .

وبلاحظ أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أنشأ الإدارات القانونية بالهيئات وأعطاها حق مباشرة الدعاوى التي ترفع من هذه الجهات أو عليها ، لم يحجب عن إدارة قضايا الحكومة مباشرة مثل هذه الدعاوى .

وبالرجوع لهذا القانون نجد أن المادة الأولى منه تنص على أن تتولى الإدارة القانونية في الجهة المنشأة بها ممارسة الاختصاصات التالية :-

المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ولدى الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي ومتابعة تنفيذ الأحكام .

وتنص المادة (٣) من ذات القانون على أن الرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة والمؤسسة تكليف إدارتها القانونية بأى عمل مما تخصص به الإدارات القانونية للوحدات التابعة بسبب أهميته أو ظروفه . كما يجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها ، وبناء على اقتراح إدارتها القانونية ، منة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفاً فيها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها أو التعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها .

ومفاد ذلك أن الإدارات القانونية لها اختصاص مباشرة الدعاوى التي ترفع من الهيئات والمؤسسات العامة أو التي ترفع عليها ، كما أن للهيئة أو المؤسسة أن توكل مباشرة بعض الدعاوى إلى إدارة قضايا الحكومة أو بعض مكاتب المحامين الخاصة<sup>(١)</sup> .

ثانياً : الصفة في دعاوى النقابات وغيرها :

إذا كانت الدعوى مملوكة للشخص الاعتباري ذاته كالنقابة أو الاتحاد أو نحوها ، فإن الذى يمثلها هو من ينص قانونها النظمى على صفته فى التمثيل فليس لم يكن ثمة نص فهو مجلس الإدارة مجتمعاً ، أو من ينييه مجلس الإدارة فى ذلك ، ويجوز أن يكون ذلك الممثل هو وكيل تقيمه الجمعية العمومية لمباشرة الخصومة بقرار يصدر بأغلبيتها<sup>(٢)</sup> .

(١) المحكمة الإدارية العليا - ٩٩٧ - ١٩ (١٩٨٠/٤/٦) ٩٢/٢٥ - منشور فى أحكام العليا عن ١٥ سنة - ج٢ - ص ٩٧٨ - ٩٨٠ ..

(٢) دكتور مصطفى كمال وصفى - مرجع سابق - ص ١٥٩ .

(\*) نذكر الإشارة إلى إلغاء نظم المؤسسات العامة .

ثالثا : الصفة بالنسبة لدعاوى هيئة تشترك في اصدار قرارها عدة وزارات مختلفة :

اذا ساهمت وزارة معينة في اصدار قرار مع غيرها من الوزارات فيجوز احتسابها ولا يحق قبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ، وقد عرض هذا الموضوع على محكمة القضاء الادارى ، وتقول في احدى الدعاوى الهامة مايلي :-

« ان هيئات التحكيم طبقا لقانون تشكيلها تتكون من احدى دوائر محكمة الاستئناف وهي تابعة لوزارة العدل ، كما يدخل في تشكيلها عضو من وزارة الشئون الاجتماعية هو مدير مصلحة العمل أو من ينوبه لذلك من كبار موظفي المصلحة ، وعضو آخر من وزارة التجارة والصناعة هو مدير مصلحة الصناعة أو من ينوبه لذلك من كبار موظفي المصلحة ، ومفاد ذلك أن هيئة التحكيم اذ تصدر قرارها انما تصدره من هيئة مشكلة من عناصر تابعة لوزارة العدل ، ولوزارة الشئون الاجتماعية ، ولوزارة التجارة والصناعة ، أى أن هذه الوزارات ساهمت في اصدار قرار الهيئة. ..

ومن ثم فان دفع الحكومة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة لوزارات الشئون الاجتماعية ، والعدل ، والتجارة والصناعة ، على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضه<sup>(١)</sup> ..

رابعا : الصفة في حالة تغيير اسم الوزارة المقامة الدعوى عليها لا يمنع من توافر الصفة لها :-

لا يقبل الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة في حالة تغيير اسم الوزارة أو تعديله .

وفي هذا تقول محكمة القضاء الادارى :-

أن المدعى عليها دعت بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة اذ أن الدعوى رفعت ضد وزير الاشغال بينما وزارة الاشغال أصبحت (وزارة الري) ويمثلها وزير الري .

(١) محكمة القضاء الادارى في ١٩٥٥/٢/٢٢ - قى الدعوى ٤٢٢١ - س ٨ ق .

ومن حيث أن تغيير اسم وزارة الأشغال الى وزارة الري ، فإن رفع الدعوى ضد وزير الأشغال لا تعتبر معه أنها رفعت على غير ذى صفة<sup>(١)</sup> .

خامسا : الصفة فى حالة اختصاص الوزير المختص أو اختصاص رئيس الجمهورية وحده اذا كان القانون اختصاصه باصدار القرار :-  
وفى هذا تقول المحكمة الادارية العليا مايلى :-

الاصل أن الاختصاص فى الدعوى الادارية هو أن توجه الدعوى ضد الجهة الادارية التى أصدرت القرار ، ولئن ساع فى القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية اختصاص الوزير المختص الذى صدر القرار بناء على اقتراح منه ، فإن ذلك لا يبطل الدعوى أو يقدح قانونا فى سلامتها اذا ما اختصم رئيس الجمهورية وحده فى قرارات مما عهد اليه قانونا الاختصاص باصدارها ..

سادسا : الصفة فى تمثيل الوزارات :-

الأصل أن الوزارات ليست لها شخصية اعتبارية عامة ، وانما هذه الشخصية تثبت للدولة ، غير أن القانون أعتبر أن كل وزير فى وزارته يمثل الدولة فى القضايا المتعلقة بوزارته ، وللاشخاص الاعتبارية العامة الصفة فى التقاضى ، ويكون لها نائبا يمثلها حسبما سبق بيانه ، أما فروع الجهاز الادارى غير المتمتعة بالشخصية المعنوية فليس لها صفة التقاضى .

وفى هذا تقول المحكمة الادارية العليا :-

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن تمثيل الدولة فى التقاضى هو فرع من التمثيل عنها ، وهى نيابة قانونية المرد فى تعيينها وبيان حدودها بالرجوع الى مصدرها وهو القانون ، وأن الدولة هى من الاشخاص الاعتبارية العامة ، وقد يكون من فروعها ماله شخصية اعتبارية كالمديريات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون ، وكذا الادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية ويكون لها نائب يمثلها عند التقاضى ، ويكون من فروع الدولة ماليس له شخصية اعتبارية كالوزارات والمصالح التى لا يمنحها القانون تلك الشخصية .

---

(١) محكمة القضاء الادارى فى ١٧/٢/١٩٦٩ فى الدعوى ٦٦٢ - س ١٦ ق .

و لأص عندئذ يمكن لدولة كل وزير في لتسوى لمصلحة بوربريه ، وذلك بالتصديق  
 لأصول العامة باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزيره والمسنون عنه ، وذلك  
 يقوم بتنفيذ السياسة نعمة بالحكومة فيها ، إلا إذا اسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق  
 شئون الجهة أو أمة حدة الادارية الى رئيسها ، فيكون لهذا الاحير عندئذ هذه الصفة  
 في الحدود التي يبيها القانون ، ثم بنت المحكمة على ذلك أنه من حيث أن مصلحة  
 الطرق والكبارى ليست شخصا من الاشخاص الاعتبارية العامة ، بل هي في  
 تقسيمات الدولة مصلحة تابعة لوزارة المواصلات وفرع منها لا استقلال لها ،  
 ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تخول رئيسها النيابة عنها قانونا أو تمثيلها  
 أمام القضاء ، وإنما يمثل ذلك وزير المواصلات باعتباره المتولى الاشراف على  
 شئون وزارته وفروعه والهيئات التابعة لها .. لذلك حكمت المحكمة بعدم قبول  
 الدعوى <sup>(١)</sup> .

#### تعليق ووجهات نظر :

يعلق المجتهدون على نهج تماهل القضاء الادارى أحيانا في شرط الصفة عند  
 ادفع بعدم وجودها بالنسبة لبعض الجهات الادارية ، فينخفف في ذلك الشرط  
 ويجاوز عن الحكم بعدم قبول الدعوى اذا لم ترفع الدعوى من الجهة الادارية ذات  
 الصفة . وبعضها الآخر لا يولى هذه الاعتبارات رعاية خاصة وذلك بالنسبة للدعوى  
 التي ترفع على جهات ادارية ليست لها الشخصية الاعتبارية ، ويؤيد المجتهدون  
 وجهة نظرهم المؤيدة للتساهل بما يلي :-

أن الدعوى ترفع ضد الوزارات وهي كلها لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية ،  
 لأن الشخصية الاعتبارية مقصورة على الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة  
 وليس في الدستور نص بولايتها صفة تمثيل الحكومة ، كما يستندون الى أن  
 المادة رقم (٢٧) من قانون مجلس الدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن :  
 تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتبنيها للمرافعة ولمفوضى  
 الدولة في سبيل تهينة الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول  
 على ما يكون لازما من بيانات واوراق ..

(١) حكم المحكمة الادارية العليا في ٢ من يناير ١٩٥٨ - السنة الثالثة - رقم ٥٥ - و ١٤  
 من فبراير ١٩٥٩ - والدعوى رقم ٤/١٢٨ .

ومن هنا يدلون على أن القانون يخاطب الجهات ذات الشأن ولم ينكر (المتممة بالشخصية الاعتبارية)<sup>(١)</sup> .

ومن ناحيتنا نرى أن هناك أحكاما تتشدد بالفعل في عدم قبول الدعوى من الأشخاص التي ليست لها شخصية اعتبارية ، نذكر منها حكم محكمة القضاء الإداري الذي رفض قبول الدعوى لعدم توافر الصفة فيها للنائب العام باعتبار أن النيابة العامة، ليست لها شخصية اعتبارية .

وفي هذا تقول محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ١٤/٣/١٩٩٧ في الدعوى رقم ٦٠٧ لسنة القضائية ٢١ مايلى :-

من حيث أن النيابة العامة ليست شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل هي في تقسيمات الدولة تابعة لوزارة العدل ..... طالما أنه ليس لها نمة مالية مستقلة ، فضلا عن تبعية أعضائها ورئيسها لوزير العدل ، ولم يخول القانون رئيسها حق تمثيلها في التقاضي أو النيابة عنها في صلاتها بالغير ، ومن ثم فإن وزير العدل هو الذي يمثلها باعتباره المتولى الاشراف صلاته بالغير ، ومن ثم فإن وزير العدل هو الذي يمثلها باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته وفروعها ، والقول بأن النائب العام اذ يمثل الهيئة الاجتماعية في سلطتها فإنه لا يعجز عن تمثيل نفسه عند مقاضاته ، هذا القول لا يصدق في شأن الحالة المعروضة . نظرا لان المدعى يختصم النائب العام لا بصفته ممثلا للهيئة الاجتماعية وأمينا على الدعوى العمومية بصدد قرار قضائي ، وإنما يختصمه بصفته مجرد سلطة ادارية طعنا في قرار اداري فيتحدد مركزه باعتباره مجرد رئيس لمصلحة ادارية ليس لها من الشخصية الاعتبارية ولا من النصوص القانونية ما يجعله صاحب أهلية أو صفة في تمثيل النيابة العامة في التقاضي . وطالما أن الوزير صاحب الصفة لم يختصم في هذه الدعوى فتكون الدعوى غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة ..

---

(١) المنشار/ الدكتور مصطفى كمال وصفي «أصول اجراءات القضاء الاداري» - مرجع سابق - ص ١٥٥ ومابعدها .

والمنشار الدكتور مصطفى كمال وصفي رحمه الله كان من أوائل الرواد المتحمسين لهذا الاتجاه الذي أفاض في شرحه بمرجعه السابق ، حيث فرق بين الشخصية القانونية والشخصية الاعتبارية واكتفى بنوافر الشخصية القانونية في رفع الدعوى ، ومع احترامنا لرأى هذا الفقيه الكبير الا أننا لا نؤيد وجهة نظره في هذا الشأن لانه ليس من المعتمد أن كل شخصية قانونية لها شخصية اعتبارية .

وهناك احكام تسامحت فى ذلك على أساس أن الاتجاه الحديث هو أن العبرة بالشخصية القانونية ولو لم تكن للجهة شخصية اعتبارية ، ويؤيد بعض اصحاب هذا الاتجاه أن الوحدات الحسابية مثلا لها الشخصية القانونية ، وليست لها الشخصية الاعتبارية ، ومع ذلك فلها حرية التعبير عن ارادتها دون حاجة لتعقيدات نظرية الشخصية الاعتبارية<sup>(١)</sup> .

ومن الاحكام التى تسامحت فى رفع الدعوى على أشخاص عامة ليست لها الشخصية الاعتبارية حالة دعوى وجهت الى عميد كلية الطب بالاسكندرية بدلا من توجيهها الى جامعة الاسكندرية ، أى أنها طبقا للقواعد العامة تكون قد رفعت على غير ذى صفة لان الشخصية الاعتبارية تثبت للجامعة وليست للكليات التابعة لها ، ومع ذلك لم يقبل الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ، واستندت المحكمة فى حكمها الى أن الدفاع كان يمثل الجامعة ، وأن ما قدمه من دفاع وبيانات وأوراق منسوب الى هذا الاخير سواء كانت موقعة منه أو من الموظف المختص<sup>(٢)</sup> .

ومثل هذا التسامح أو التشدد فى صفة أشخاص القانون العام قائم أيضا فى أحكام مجلس الدولة بالنسبة لدعاوى الافراد<sup>(٣)</sup> .

فمن الاحكام التى تساهلت فى شرط الصفة حكم محكمة القضاء الادارى الصادر فى ١٩٥٩/٦/٩ فى الدعوى ٥٠٨ لسنة ١٢ ق حيث تقول :-

اذا دفعت الحكومة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، استنادا الى أن المدعى رفعها بصفته ولها طبيعيا على ابنه المجند ، فى حين أن الاخير كان بالغا من الرشد وقت رفع الدعوى ، فإن هذا الدفع يكون فى غير محله ، إذ أنه وإن صح أن ابن المدعى قد بلغ سن الرشد وقت رفع الدعوى ، الا أن للوالد مصلحة فى أن تطبق القوانين على ابنه تطبيقا صحيحا ، وهذه المصلحة تكفى لجعله صاحب صفة فى طلب الغاء قرار التجنيد ، ومن ثم يتعين الحكم برفض الدفع .

---

(١) دكتور مصطفى كمال وصفى - مرجع سابق - ص ١٥٧ ، وكذلك مقاله فى مجلة مجلس الدولة عن نظرية النظام وتطبيقها مشار اليه بها .

(٢) المحكمة الادارية العليا - حكمها فى ١٩٦٧/٤/٢٠ - فى الدعوى ٩٧٥ لسنة ٨ ق .

(٣) المستشار هانىء التريدى - مرجع سابق - ص ٢١٨ ومابعدها .



ومن الأحكام التي تتشدد في ضرورة توافر الصفة حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في ١٩٦٤/١١/٢٩ في الدعوى رقم ٩٤ لسنة ١٦ ق - حيث قضت بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وكانت مرفوعة من مقاول من الباطن تنازل له المقاول الأصلي على عقد أبرم مع إحدى المحافظات .

### وفي ذلك تقول المحكمة :

إن المستفاد من كل ما تقدم أن موافقة المحافظة في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦١ على قيام الشركة باستكمال العمليتين لا تعتبر موافقة على عقد وكالة من الباطن وإنما كانت دعوة للتعاقد مع المحافظة بعد تكون فيه الشركة مقاولا أصليا . كما أنه عملا بأحكام المادة ٨٣ من لائحة المناقصات والمزايدات لا يجوز للمتعهد أو المقاول النزول عن العقد أو عن المبالغ المستحقة له إلا بعد موافقة جهة الإدارة على تنازل مصدق على التوقيعات الواردة به أمام مكتب التوثيق العقاري والا كان التنازل باطلا ومن ثم فإن التنازل أو التعاقد من الباطن بغير استيفاء هذين الشرطين لا يحتج به في مواجهة جهة الإدارة ولا تكون ثمة علاقة بينها وبين المتنازل إليه ..

ومن حيث أنه على مقتضى ما تكلم وما دام أن العقد المحرر بين المقاول الأصلي والشركة لم يستهدف الإجراءات الشكلية المتصوص عليها في المادة ٨٣ سالفة الذكر فإن الدعوى قد رفعت من شخص لا صفة له في الرجوع على جهة الإدارة باعتباره مقاولا من الباطن وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة ..

سابعا : رفع الدعوى في الميعاد على غير ذي صفة ومثول صاحب الصفة من تلقاء نفسه أمام المحكمة لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ولو تم ذلك بعد الميعاد :-

أن رفع الدعوى في الميعاد على غير ذي صفة ، ومثول صاحب الصفة من تلقاء نفسه أمام المحكمة لا يقبل منه الدفع بعد ذلك بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ولو تم هذا الاجراء بعد الميعاد .

## وفى ذلك تقول المحكمة :-

من حيث أنه بناء على ما تقدم فإن المدعى اذا ما نشط فى الميعاد القانونى الى اختصاص القرار الادارى أمام القضاء الادارى ولكنه تنكب السبيل فوجهها الى جهة ادارية غير ذات صفة فى التداعى قانونا فإن اقامة الدعوى على هذا النحو تقطع ميعاد رفعها بالنسبة لصاحب الصفة فيها الى أن يتم الفصل فيها وذلك طالما كانت الجهة الادارية المختصة ، لها ثمة اتصال بموضوع الدعوى . ويحق للمدعى والامر كذلك تصحيح شكل دعواه باختصاص صاحب الصفة قانونا الى ما قبل الحكم فيها من محكمة الموضوع حيث لا يسوغ قانونا التمسك بإجراء هذا التصحيح ابتداء أمام محكمة الطعن .

ومن حيث أن المدعى أقام دعواه أمام محكمة القضاء الادارى فى الميعاد القانونى موجها طلباته فيها الى وزارة التربية والتعليم ومديرية التربية والتعليم بالاسكندرية وصلتها بموضوع المنازعة لا شبهة فيه فانه وقد صحح شكل دعواه قبل صدور الحكم المطعون فيه باختصاص صاحب الصفة فى التداعى وهو محافظ الاسكندرية فإن دعواه تكون بهذه المثابة مقبولة شكلا واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى بعدم قبول الدعوى بدعوى توجيهها الى صاحب الصفة فيها بعد الميعاد القانونى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون حريا بالإلغاء<sup>(١)</sup> .

ثامنا - اثر الدفع باتعدام الصفة فى صورته المختلفة :

نوجز ذلك فيما يلى :

أولا : الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة من النظام العام اذا دفعت به الادارة لفائتها وتجوز اثارته لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ثانيا : الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة غير متعلق بالنظام العام بالنسبة للأفراد الا اذا ترتب عليه انعدام الحكم أو تعلقت به مصلحة عامة فيجب عندئذ ابدائه قبل الخول فى الموضوع<sup>(٢)</sup> .

ثالثا : توافر الصفة بعد رفع الدعوى يكفى لقبولها وسبقت لنا الاشارة الى ذلك .

(١) لأحكام الادارية العليا فى ١٥ سنة - ج/ ٢ - مرجع سابق - ص ١٣٦٦ - ١٤ (٧٣/١١/١٩) - ٦/٢/١٩ - مشار للحكم بالصفحة ٩٩٥ .

(٢) نكتور مصطفى كمال وصفى - مرجع سابق - ١٦١ .

## المبحث الثالث

### شرط الأهلية

«la capacite»

نتناول الكلام عن الأهلية بصفة عامة ، سواء اعتبرنا شرط الأهلية شرطا لقبول الدعوى أو شرطا لصحة إجراءات الخصومة ، ثم نتناول الأحكام المتعلقة بها في المنازعات الادارية ، وهى لا تختلف كثيرا عن الاحكام الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية وعن المنع أمام القضاء العادى ، الا بما تقتضيه طبيعة الدعوى الادارية حسبما سبق بيانه .

( أولا ) الاحكام العامة لشرط الاهلية :

نعرض الموضوعات التالية :

- ١ - رأى فيما اذا كانت الاهلية شرطا لقبول الدعوى ، أو لصحة اجراءات الخصومة ..
- ٢ - أهلية الاختصاص ، والأهلية الاجرائية .
- ٣ - التمييز بين الوكالة بالخصومة والحلول الاجرائى فيها .
- ٤ - الدفع المتعلق بالأهلية .

ونبين ذلك فيما يلى :

١ - رأى فيما اذا كانت الاهلية شرطا لقبول الدعوى أو لصحة اجراءات الخصومة :

يرى بعض الشراح أنه يشترط لقبول الدعوى أن يكون رافعها أهلا لمباشرتها طبقا لقانون الأحوال الشخصية الذى يطبق عليه والا كانت الدعوى غير مقبولة . ويرى فريق آخر أن الاهلية ليست شرطا لقبول الدعوى ، واتما هى شرط لصحة اجراءاتها ، بمعنى أنه اذا باشر الدعوى من ليس أهلا لمباشرتها كانت دعواه مقبولة ولكن اجراءات الخصومة تكون باطلة ..

وينتج عن اختلاف الرأيين أنه بناء على رأى الأول الذى يشترط لقبول الدعوى أن يكون رافعها أهلا لمباشرتها فانه اذا لم يكن أهلا لذلك يكون الدفع الذى تدفع به الدعوى دفعا بعدم القبول ، بينما يكون الدفع بناء على رأى الثانى دفعا بالبطلان .

ويعتبر الدكتور رمزي سيف من المتحمسين للرأى الثانى ، والذي يقرر أن الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى وإنما هى شرط لصحة اجراءاتها<sup>(١)</sup> ، وقد أخذت برأيه محكمة النقض فى أحكامها الأخيرة ، إذ اعتبرت الأهلية شرطاً لصحة الخصومة ، ومن ثم يجوز تصحيح الاجراءات الباطلة ، أو إجازتها ممن يملك الحق فى ذلك ، وتأسيساً على ذلك قضت بأنه .. إذا أقام القاصر الدعوى ثم بلغ سن الرشد أثناء مباشرتها صححت الاجراءات السابقة عليها ، وأنه إذا رفع القاصر الدعوى ثم حضر الوصى أو الولي بالجلسة وبلشر الاجراءات صححت الخصومة .

كما قضت المحكمة بأن الدفع ببطلان الاجراءات لنقص الأهلية دفع شكلى يسقط بعدم التمسك به فى صحيفة الاستئناف .

والمرجع فى تحديد أهلية التقاضى هو قانون الاحوال الشخصية الذى يتبع له الشخص حسبما سبق بيانه ، فمتى كان الشخص أهلاً لتصرف معين كان له أن يرفع الدعوى دفاعاً عن حقه الممتد من هذا التصرف ، أو ترفع عليه الدعوى بالحقوق الناشئة عن هذا التصرف ، لأن الدعوى بالنسبة للأهلية تتبع الحق المراد حمايته ، فإذا كان القاصر مأذوناً له فى إدارة أمواله كان له الحق فى رفع الدعاوى الخاصة بذلك ، كما ترفع عليه الدعاوى المتعلقة بنفس الطلب ، كما أجازت قوانين العمل المتعاقبة للقاصر الذى بلغ للرابعة عشر من عمره أن يتقاضى أجره بنفسه ، ونتيجة لذلك يجوز له أن يرفع الدعوى مطالبا أجره قبل رب العمل ، كما يجوز لرب العمل أن يرفع عليه الدعوى فى هذا الخصوص<sup>(٢)</sup> .

وطبقاً لرأى الفقه والقضاء فى مصر فإنه لا يشترط توافر الأهلية أمام القضاء المستعجل<sup>(٣)</sup> .

(١) دكتور رمزي سيف - مرجع سابق - ص ١١٨ .

(٢) المستشار عز الدين النصارى والاستاذ/ حلمد عكاز .. التطبيق على قانون المرافعات - مرجع سابق - ص ١٦ ، ١٧ .

(٣) راتب ونصر الدين كامل - ج١ - ص ١٦٢ - وما بعدها - والدكتور عبد الباسط جمعى - ص ٢٧٨ - مشار اليهما بمرجع الدكتور فتحى والى - ص ٣٥٨ وما بعدها . وكذلك حكم مصر الكلية مستعجل - فى ١٩٣٧/١٢/١٤ - منشور بالمحكمة - ١٨ - ٥١٥ - ٢٦٤ .

وسبب عدم اشتراط الاهلية أمام القضاء المستعجل هو أن الحكم المطلوب يكون حكما وقتيا يستظهره القاضي من أوراق الدعوى دون الخوض فى أصل الحق المتنازع عليه ، ومن ناحية أخرى فإن شرط الاستعجال يتناقض مع ما يحتاجه الحرص على صحة التمثيل القانونى .

ولكن هذا الاستثناء مقصور على الاهلية الاجرائية دون أهلية الاختصاص ، فهذه يجب توافرها أيضا فى الخصومة المستعجلة<sup>(١)</sup> .

ولذلك فالتنا لا تنطبق مع الاستاذ المستشار مجدى هرجه فى قوله المطلق حيث يقول :-

لكل ذى مصلحة الحق فى طلب خصمه أمام القضاء المستعجل وطلب الحكم بالاجراء المؤقت الذى يراه حافظا لحقوقه ولو كان هذا المدعى غير أهلا للتقاضى أمام القضاء العادى ، بل يكفى تحقق المصلحة فى الدعوى دون أى شرط آخر فالقاصر والمحجور عليه لفسه ، لهم هذا الحق الا اذا كان نفس الأهلية كاملا كالمعتوه<sup>(٢)</sup> .

وأنا نختلف معه لان هذا الاستثناء مقصور على الأهلية الاجرائية دون أهلية الاختصاص فهذه حسبما سبق بيانه ضرورية أيضا فى الخصومة المقامة أمام القضاء المستعجل ، ونعتقد أن سيادته بنى رأيه على ما تقتضيه الدعوى المستعجلة من سرعة لدرو الخطر العاجل فإكتفى بتحقيق المصلحة فى الدعوى المستعجلة بالنسبة للقاصر دون أى شرط آخر ، ومع ذلك فالتنا ترى أن يقصر الاستثناء فى موضعه فحسب فوقصر على الاهلية الاجرائية دون أهلية الاختصاص<sup>(٣)</sup> .

(١) دكتور قضى والى - مرجع سابق - ص ٢٥٨ وما بعدها .

(٢) المستشار/ مصطفى مجدى هرجه - «الجديد فى القضاء المستعجل» (القاهرة ١٩٨١) - ٤٦٦ - ٤٦٧ .

(٣) وتأييدا لرأينا نقول : أن الشخص الذى تتوافر لديه أهلية الاختصاص هو الذى يصبح طرفا فى الخصومة ، والذى تتوافر له أهلية الوجوب ، أما الاهلية الاجرائية فالمقصود بها أهلية التقاضى وهى تتوافر لمن توافرت له أهلية الاداء بالنسبة للحق المطلوب حمايته ..

## ( ٢ ) أهلية الاختصاص والأهلية الاجرائية

يجب لكي يكون الشخص طرفا في خصومة أن تتوافر فيه أهلية الاختصاص ، وهذه الأهلية تتوافر لدى كل شخص تتوافر فيه أهلية الوجوب ، وبالمثل الأشخاص المعنوية ذات الشخصية القانونية التي يمثلها شخص طبيعى على قيد الحياة .

فإذا رفعت الدعوى نيابة عن شخص توفي قبل رفعها أو ضد هذا الشخص فإن الخصومة لا تبدأ ويكون رفع الدعوى باطلا ، والحكم الذى يصدر فيها يعتبر باطلا كذلك . قبل التصحيح لا يحوز حجية الامر المقضى ويمكن رفع دعوى أصلية ببطلته .

ولأن حكم الشخص الطبيعى المتوفى الشخص المعنوى الذى تزول شخصيته قبل رفع الدعوى كالشركة التى تندمج فى غيرها ، اذ يترتب على الدمج انقضاء الشركة المنتمجة ، ويجب عندئذ اختصاص الشركة الدامجة دون الشركة المنتمجة<sup>(١)</sup> .

على أن أهلية الاختصاص ليست كافية للقيام بالاعمال الاجرائية وتسمى أحيانا أهلية التقاضى ويقصد بها صلاحية الخصم للقيام بعمل اجرائى سواء باسمه أو فى مصلحة الآخرين ، وتتوافر الأهلية الاجرائية لدى كل من تتوافر لديه أهلية الأداء بالنسبة للحق المطلوب حمايته ، وفى ظل القانون المصرى تتوافر الأهلية الاجرائية كقاعدة عامة لمن بلغ سنه واحدا وعشرين عاما ، وسواء كانت الأهلية للاختصاص أو للقيام بالاعمال الاجرائية يجب أن تستمر طوال الخصومة<sup>(٢)</sup> .

ومن البديهي أنه فى حالة الشخص الذى لديه أهلية الاختصاص دون الأهلية الاجرائية ، فمن الضرورى أن يقوم من ينوب عنه قانونا كالولى أو الوصى أو القيم فى تمثيله فى الخصومة .

ويلاحظ أنه ليس لهذا الممثل صفة فى الدعوى كأصيل فصفتة مقصورة على الخصومة باعتباره ممثلا للخصم .

---

(١) نقض مننى ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ - مجموعة النقض ٢٤ - ١٢٨٠ - ٢٢٢ .

(٢) نقض مننى - ١٩ يونيو ١٩٦٣ - مجموعة النقض ١٤ - ٨٢٣ - ١١٦ .

### ٣ - التمييز بين الوكالة بالخصومة وبين الحلول الاجرائى فيها

#### ( أ ) الوكالة بالخصومة :

من المقرر طبقا للمادتين ٦٩٩ ، ١/٧٠٤ من القانون المبنى ، وكالة هي عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل ، وأن يوكيل مرم بتنفيذ الوكالة فى حدودها المرسومة فليس له أن يجاوزها ، فإذا جاوزها فإن العمل الذى يقوم به لا ينفذ فى حق الموكل ، الا أن للموكل فى هذه الحالة أن يقر هذا "عمل" ، فإن أقره أصبح كأنه قد تم فى حدود الوكالة من وقت اجراء العمل ، لا وقت الاقرار ، مما مفاده أن الموكل هو الذى يملك التمسك بتجاوز الوكيل لحدود الوكالة<sup>(١)</sup> .

وتختلف سعة الوكالة باختلاف الصيغة التى يفرغ فيها التوكيل ومؤدى نص المادة (٧٠٢) من القانون المبنى أن الوكالة الخاصة تعدد بعمل أو أعمال قانونية معينة وترد على أعمال التصرف واعمال الادارة على السواء وهى وأن اقتضرت على عمل معين فهى تشمل كذلك توابعه ولوازمه الضرورية وفقا لطبيعة الاشياء والعرف السارى ، وتحديد مدى الوكالة مسألة واقع يبت فيها قاضى الموضوع بما له من السلطة فى تعرف حقيقة ما أراده الماقدان مستعينا بمباراة التوكيل وبظروف الدعوى وملابساتها طالما كان الاستخلاص سائغا<sup>(٢)</sup> .

وللغير الذى يتعاقد مع الوكيل أن يثبت من قيام الوكالة ومن حدودها ، وله فى سبيل ذلك أن يطلب من الوكيل ما يثبت وكالته فإن قصر فعله تقصيره وأن جاوز الوكيل حدود وكالته فلا ينصرف أثر تصرفه الى الأصل ، ويمتوى فى ذلك أن يكون الوكيل حسن النية أو سيىء النية قاصدا الإضرار بالموكل أو بغيره .

وإذا لم تثبت الوكالة بالخصومة ، أو كانت غير صحيحة لان الوكيل ليس ممن

---

(١) نقض ٢٠٧ - لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٢ - سنة ٣٠ ع ٣ من ٣٦١ .

(٢) نقض ٥٩٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢١ - من ٢٩ - من ١٥١٠ .

ومشار لهذين الحكمين الاخيرين الاستاذ المستشار/ السيد خلف محمد بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض - الدائرة المدنية ودائرة الاحوال الشخصية والهيئة العامة فى خمس سنوات من يناير ١٩٧٥ حتى ١٩٨٠ من ٨٥٤ - ٨٥٥ .

تجوز لهم النيابة عن الخصوم فى الدعوى ولم يكن الخصم حاضرا فانه يعتبر متخلفا عن الحضور ، ويطبق عليه أحكام الغياب ، ولكن لا يؤثر ذلك فى قبول الدعوى ما دامت شروط قبولها متوافره ، فليس من شروط قبول الدعوى أن ينوب عن الخصم فى الحضور وكيل .

وقد نظمت الوكالة بالخصومة بكل من القانون المدنى ، وقانون المرافعات .

### (ب) الحلول الاجرائى فى الخصومة :

يحدث أن يعتبر المائل فى الخصومة طرفا فيها دون أن يكون طالبا حماية حق لنفسه ، أو ممثلا عن الطالب ، ولذا يحل محله كطرف فى الخصومة ، وأساس فكرة الحلول هنا يستند الى مايلى :

#### ١ - تنص المادة (٧٠٨ مدنى) على :

( أ ) اذا أُناب الوكيل عنه غيره فى تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصا له فى ذلك ، كان مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ، ويكون الوكيل ونائبه فى هذه الحالة متضامنين فى المسئولية .

(ب) أما اذا رخص للوكيل فى إقامة نائب عنه دون أن يعين شخص النائب ، فإن الوكيل لا يكون مسئولاً الا عن خطئه فى اختيار نائبه ، أو عن خطئه فيما أصدره له من تعليمات .

(ج) ويجوز فى الحالتين السابقتين للموكل ولنائب الوكيل أن يرجع كل منهما مباشرة على الآخر .

#### وتنص المادة (٨٨ مرافعات) على مايلى :

فيما عدا الدعوى المستعجلة يجب على النيابة العامة أن تتدخل فى الحالات الآتية والا كان الحكم باطلا .

( أ ) الدعوى التى يجوز لها أن ترفعها بنفسها .

(ب) الطعون والطلبات أمام محكمة النقض ومحكمة تنازع الاختصاص .

(ج) كل حالة أخرى ينص القانون على وجوب تدخلها فيها .



وتتص المادة (٧٧ مرافعات) على مايلي :

« اذا تعدد الوكلاء جاز لاحدهم الانفراد بالعمل في القضية ما لم يكن ممنوعا من ذلك بنص في التوكيل » .

واذا كان الاصل هو أن صاحب الحق في الدعوى يكون صاحب الحق الموضوعي ، فقد توجد حالات يعطى الحق في الدعوى لشخص غير صاحب هذا الحق الموضوعي ، وعندما يظهر في الخصومة لا يعتبر نائبا أو ممثلا لصاحب الحق الموضوعي ، لان النائب يعمل باسم غيره بينما الشخص المعنى هنا يعمل باسمه .

فالنائب لا يعتبر طرفا في الخصومة بعكس الشخص المعنى حيث يعتبر طرفا فيها .

ونظرا لان من يقوم بالحلول هو طرف في الخصومة فهو الذي يجب أن تتوافر فيه الاهلية وهو الذي يتحمل مصاريف الخصومة ، وبصفة عامة له كافة سلطات الخصم وعليه التزاماته ، وتترتب كافة الآثار الاجرائية في مواجهته ، وليس له أن يقوم في الخصومة بأى عمل من شأنه التصرف بطريق مباشر أو غير مباشر في شأن ذلك الحق ، فليس له أن يوجه يمينا أو يردم ، وليس له أن يقوم بأى اقرار بشأن الحق أو بشأن مطالب خصمه ، كما ليس له أن يقوم بالصلح<sup>(١)</sup> .

وجدير بالذكر أن الحلول الاجرائي لا يكون الا في الحالات التي يقررها القانون ونذكر أهم هذه الحالات فيما يلي :

( أ ) اذا حدث أثناء الخصومة خلافة بين الاحياء تتعلق بالحق المطلوب حمايته ، بقي المتصرف طرفا في الخصومة باسمه ، ولكن دفاعا عن حق لغيره (الخلف الخاص) فيعتبر المتصرف كطرف في الخصومة حل محل الخلف الخاص .

غير أن البعض يرى أن المتصرف يفقد صفته في الدعوى مما يجعل دعواه غير

---

(١) دكتور فتحي والي - « الوسيط في قانون القضاء المعني » - مرجع سابق - ص ٣٦٤ - ٣٦٦ .

مقبولة وعلى المحكمة أن تأمر بإخراجه وإدخال المتصرف اليه باعتباره ذي الصفة<sup>(١)</sup>.

(ب) اذا أدخل الضامن في الخصومة وخرج صاحب الضمان منها فهذا يكون الضامن طرفا في الخصومة باسمه دفاعا عن حق لصاحب الضمان ، ولهذا يعتبر حل محله حلولا إجرائيا ..

(ج) اذا رفع الدائن دعوى غير مباشرة فهو يرفع الدعوى باسمه دفاعا عن حق لمدينه وبالتالي يعتبر أنه قد حل محله وليس نائبا عنه ، وذلك طبقا لاحكام المادة ٢٣٦ مدنى التى تقول : «يعتبر الدائن فى استعمال حقوق مدينه نائبا عن هذا المدين ، وكل فائدة تنتج من استعمال هذه الحقوق تدخل فى أموال المدين وتكون ضمانا لجميع دائتيه .

#### (٤) الدفع المتعلق بالأهلية

أن الدفع المتعلق بالأهلية فى حالة عدم توافرها هو دفع بعدم القبول ، وذلك طبقا للرأى الذى يشترط لقبول الدعوى أن يكون رافقها أهلا لمباشرتها طبقا لقانون الأحوال الشخصية الذى يطبق عليه ، والا كانت الدعوى غير مقبولة ، فالمقصود بالدفع بعدم القبول هنا هو الدفع الذى يرمى الى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى استقلالا عن الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره ، ومن أمثلة ذلك مايلى :

أ - انعدام الحق فى الدعوى .

ب - سقوط الحق فى الدعوى لسبق الفصل فيها .

ج - انقضاء المدة المحددة فى القانون لرفع الدعوى .

فالمقصود هنا هو عدم القبول الموضوعى ، فلا تنطبق القاعدة الواردة بالمادة (١٤٢) من قانون المرافعات «السابق» على الدفع الشكلى الذى يتخذ اسم عدم القبول، مثل الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها الى المحكمة مباشرة للمطالبة بدين

---

(١) يراجع رأى الأستاذ/ وجدى راغب ب مكتب المبادئ المشار اليه بهلمش ص ٣٦٦ من مؤلف الدكتور فتحى والى سلف الذكر .

تتوافر فيه شروط استصدار أمر الاداء ، لأن العبرة بحقيقة الدفع وصحة تكييفه القانونى الصحيح حسبما تراه المحكمة وليس بالنسبة لما يطلقه عليه الخصوم من مسميات غير صحيحة .



### (ثانيا) اتجاهات المحكمة الادارية العليا فى شرط الاهلية :

حدث فى القضاء الادارى نص الخلاف الذى حدث فى الفقه وفى القضاء العادى على النحو الذى أسلفنا الاشارة اليه ، فمن قلل أن شرط الأهلية شرط لقبول الدعوى ، بينما فريق آخر يقول انها شرط لاتمقاد الخصومة .

وفى بادىء الامر كانت المحكمة الادارية العليا تتجه إلى أن أهلية المخاصمة تعتبر شرطا من شروط قبول الدعوى .

وفى هذا تقول المحكمة الادارية العليا مايلى :

«انه ولئن كان الأصل أنه لا يكفى لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يباشرها ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة فى التقاضى ، بل يجب أن تتوافر له أهلية المخاصمة لدى القضاء ، وهو أصل عام ينطبق على الدعاوى الادارية كما ينطبق على غيرها ، الا أنه لما كانت المصلحة هى مناط الدفع كما هى مناط الدعوى فإنه لا يجوز لاحد الخصوم الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى أهلية - الا اذا كانت له مصلحة فى هذا الدفع - والاصل فى التصرفات الدائرة بين النفع والضرر وكذلك الاجراءات القضائية المتعلقة بها التى يباشرها ناقص الاهلية الاصل فيها هو الصحة مالم يقض بإبطالها لمصلحته - ولكن لما كان الطرف الآخر فى الدعوى يخضع للاجراءات القضائية على غير ارادته فإن من مصلحته الا يتحمل اجراءات مثوبة غير حاسمة للخصومة - ومن ثم وفى سبيل غاية هذه المصلحة يجوز له أن يدفع بعدم قبول الدعوى - على أنه متى كان العيب الذى شاب تمثيل ناقص الاهلية قد زال فإنه يزاوله تصبح اجراءات التقاضى صحيحة ومنتجة لآثارها فى حق الخصمين على السواء ، وفى المسير فيها بعد زوال العيب المذكور اجازة لما سبق منها ، وبذلك تعتبر صحيحة منذ بدايتها ، ومن ثم تنتفى كل مصلحة للمدعى عليه فى الطعن عليها ، ومتى كان

الواقع في الدعوى الماثلة أن الوصية على المدعى قد تدخلت في الدعوى واستمرت في مباشرتها فاته لا يكون للجهة الادارية مصلحة في الدفع بعدم قبولها لرفعها من ناقص أهلية ، ولا تكون المحكمة الادارية قد أخطأت إذ تضمن حكمها رفض هذا الدفع ، وإذا كان الأثر المترتب على تدخل الوصية هو أن تعتبر اجراءات التقاضي صحيحة منذ بدايتها فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المحدد لاقامة دعاوى الالغاء يكون غير قائم على أساس سليم متى كان الثابت أن صحيفتها قد أودعت قلم كتاب المحكمة الادارية دون تجاوز الميعاد المذكور ، ومن ثم لا يكون هناك وجه للنعي على الحكم المطعون فيه بأنه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ قضى بقبول الدعوى<sup>(١)</sup> .

غير أن الوضع لم يستقر على هذا المنوال بالتفات المحكمة الادارية العليا عن قضائها السابق والاخذ بالرأى الآخر القائل بأن شرط الأهلية ليس شرطاً لقبول الدعوى وإنما هو شرط لصحة اجراءات الخصومة .

وتقول المحكمة :

«ان الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى ، وإنما هي شرط لصحة اجراءات الخصومة ، فإذا باشر الدعوى من ليس أهلاً لمباشرتها كانت دعواه مقبولة ولكن اجراءات الخصومة فيها هي التي يمكن أن يلحقها البطلان»<sup>(٢)</sup> .

وتتقربا على هذا الاتجاه الجديد للمحكمة الادارية العليا ، فقد أصبحت المحكمة تأخذ بالرأى الذي استقر عليه القضاء العادي ، والغالب في فقه القانون الخاص والذي يقرر أن الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى ، وإنما هي شرط لصحة اجراءاتها ، بمعنى أنه إذا باشر الدعوى من ليس أهلاً لمباشرتها كانت دعواه مقبولة ولكن اجراءات الخصومة هي التي يمكن أن يلحقها البطلان .

والفرق بين الاتجاهين حسبما سبق بيانه أن الدفع الذي تدفع به الدعوى يكون دفعا بعدم القبول إذا أخذنا بالاتجاه الأول ، ودفعاً بالبطلان إذا أخذنا بالاتجاه الثاني ، وهذا ماأخذت به المحكمة في حكمها السابق .

(١) المحكمة الادارية العليا - ١١١٩ - ١٠ (١٩٦٦/١٢/٢٤) ٤٦٧/٤٥/١٢ .

(٢) المحكمة الادارية - في ١٩٧٣/٤/٣١ - في الدعوى ٥٩١ و ٦١٣ - ١٥ - (٧٣/٤/٢١)

٤٦/١٨ - ٨٠ .

ومشار للحكمين في مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة - ج/٢ - مرجع سابق - الأول من ٩٧٦ - ٩٧٧ ، والثاني من ١٠١٤ - ١٠١٤ .

## الفصل الثاني

### تحضير الدعوى بمعرفة هيئة المفوضين

( أولا ) : تنص المادة (٢٧) من قانون مجلس الدولة على مايلي :

تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتهبنتها للمرافعة ولمفوضى الدولة في سبيل تهينة الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق وأن تأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التي ترى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث في الدعوى أو بتكليف ذوى الشأن بتقديم منكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق في الأجل الذي تحدده لذلك .

ولا يجوز في سبيل تهينة الدعوى تكرار التأجيل لسبب واحد .

ومع ذلك يجوز للمفوض اذا رأى منح أجل جديد أن يحكم على طالب التأجيل بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات يجوز منحها للطرف الآخر .

ويودع المفوض - بعد اتمام تهينة الدعوى - تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً ، ويجوز لذوى الشأن أن يطلعوا على تقرير المفوض بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم .

ويفصل المفوض في طلبات الاعفاء من الرسوم .

★ ★ وتنص المادة (٢٨) من قانون مجلس الدولة على مايلي :

لمفوض الدولة أن يعرض على الطرفين تسوية النزاع على أساس المبادئ القانونية التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا ، خلال أجل يحدده فإن تمت التسوية أثبتت في محضر يوقعه الخصوم أو وكلائهم ، وتكون للمحضر في هذه الحالة قوة السند التنفيذي ، وتعطى صورته وفقاً للقواعد المقررة لاعطاء صور الأحكام ، وتستبعد القضية من الجدول لانتهااء النزاع فيها . وإن لم تتم التسوية جاز للمحكمة عند الفصل في الدعوى أن تحكم على المعارض على التسوية بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً ويجوز منحها للطرف الآخر .

(ثانيا) تحضير الدعوى فى الشق الموضوعى اجراء جوهرى بعد الحكم فى الشق المستعجل :

★ إن الدعوى الادارية لا يسوغ الحكم فيها الا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهينتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأى القانونى مسببا فيها - والاخلاق بهذا الاجراء الجوهرى يترتب عليه بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى ولا سبيل الى الخلط بين الحكم الصادر فى دعوى الالفاء والذى لا غنى فيه عن وجوب تحضيرها وتهينتها للمرافعة وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضى الدولة ، وبين الأمر الصادر من المحكمة بوقف تنفيذ القرار المطلوب الفاءه أو رفض هذا الطلب .. والحكم الصادر بوقف تنفيذ هذا القرار أو رفض طلب وقف التنفيذ مؤقت بطبيعته يدعو غير ذى موضوع بصدر الحكم فى الدعوى الأصلية - فإجراءات تحضير الدعوى من قبل هيئة مفوضى الدولة والمنصوص عليها قانونا لا تصرف الى طلب وقف التنفيذ الذى يلزمها - اطراد صحيح لأحكام محكمة القضاء الادارى فى الفصل فى طلب وقف التنفيذ دون استلزام اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة .

وقد جاء بحكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٥ قضائية مايلى :

«اُترد قضاء محكمة القضاء الادارى فى هذا الشأن على الفصل فى طلب وقف التنفيذ دون استلزام اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة اذراكا لطبيعة هذا الطلب وصحيح النظر فى شأنه بيد أن هذا الأمر لا ينبغي أن يتعدى الى الفصل فى دعوى الالفاء ذاتها بالتجاوز عن تحضيرها من قبل هيئة المفوضين والا انطوى هذا الفصل على اهدار لكل الاجراءات المنصوص عليها قانونا فى شأن تحضير الدعوى من قبل الهيئة ، وهى اجراءات جوهرية لا غنى عن أن تصادفها الدعوى الأصلية قبل الفصل فيها والا وقع هذا الحكم الصادر فى هذا الشأن مشوبا بالبطلان .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الحكم الطعن صدر فى الدعوى الأصلية قبل أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتهينتها للمرافعة ووضع تقريرها فيها ومن ثم شبهه بطلان جوهرى على وجه يقتضى القضاء بالقائه واعادة الدعوى للفصل فيها

مجددا من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإداري بعد أن تقدم هيئة مفوضي الدولة تقريرها فيها مع إلزام الجهة الإدارية بمصروفات الطعن .

وانتهت المحكمة إلى الحكم التالي :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وألزمت الجهة الإدارية بالمصروفات،<sup>(١)</sup> .

(ثالثا) : عدم جواز إعادة تقرير هيئة المفوضين إليها بعد إرساله إلى المحكمة المختصة :

وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٣ مايلي :

«أن هيئة مفوضي الدولة قد ناط بها المشرع تحضير الدعوى وتهنيئتها للمرافعة وإيداع تقرير فيها يحدد المفوض فيه وقائعها والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسببا .. فإذا قامت بما نيط بها واتصلت الدعوى بالمحكمة أصبحت المحكمة هي المهيمنة على الدعوى ، وهي وحدها صاحبة الشأن في تهينة الدعوى للحكم ، ولها في سبيل ذلك أن تطلب من نوى الشأن أو من المفوض ماتراه لازما من الإيضاحات وأن تباشر ما ترى ضرورة اجراءه من تحقيقات بنفسها أو تتكبد لها أحد أعضائها أو أحد المفوضين - وبهذه المثابة فليس ثمة إلزام على المحكمة وقد أصبحت الدعوى في حوزتها وهي المهيمنة عليها أن تلجأ إلى هيئة مفوضي الدولة لتهنيئتها لها الدعوى للحكم فيها بإعادة تحضيرها أو باستكمال أوجه النقص أو القصور الذي يكون قد شاب تقريرها .

(المحكمة الإدارية العليا - حكم ٦٨٨ - ١٤ (١٩٧٣/١١/٢٤) ٢٠/٨/١٩ - منشور بمجموعة الد ١٥ سنة - الجزء الثاني (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ص ١٠٧١ - ١٠٧٢) .

---

(١) المحكمة الإدارية العليا - مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا - السنة السادسة والعشرون من أول أكتوبر ١٩٨٠ إلى آخر فبراير ١٩٨١ - ص ٣٧٩ ومابعدھا .

### ★ ★ ★ تعقيب على الوضع القائم بهيئة مفوضى الدولة :

نلاحظ أن الهيئة فى كثير من الحالات تحرر تقريرها نون عقد جلسات لاسيما فى الحالات التى يحكم فيها فى الطلب المستعجل ، وانما يكتب التقرير بالهيئة من واقع أوراق الدعوى .

ونأخذ على هذا الأسلوب الذى لا نرتضيه أنه فى حالات كثيرة تتغير المراكز القانونية بعد الحكم فى الشق المستعجل ، وهنا يصبح لزاما على الهيئة أن تحضر الدعوى بجلسات حتى يتحقق مبدأ المواجهة بين الخصوم وحتى تتبين جدوى تغيير المراكز القانونية المؤثرة فى الدعوى لاسيما وأن الحكم الصادر فى الشق المستعجل تظل حجيته قائمة الى أن يحكم فى الشق الموضوعى على أساس المراكز القانونية الجديدة .

ونرى أن هذا الوضع يسمىء الى الخصم الذى تغيرت المراكز القانونية لصالحه وقد حدث ذلك فعلا عند تحضير الشق الموضوعى فى الدعوى رقم ٢٥٣١ لسنة ٤١ ق حيث تغيرت المراكز القانونية لصالح المدعى عليه وجاء التقرير الذى أجرى مكتباً دون جلسات غير ملم بالمراكز القانونية المعللة .

ومما يزيد الأمر تعقيدا أن الهيئة لا تستطيع استرداد التقرير اذا ما أثار صاحب الشأن هذه المشكلة ادعاء بأن التقرير خرج من حوزة الهيئة وأصبح فى ولاية المحكمة ولم يعد لها الحق فى استعادته .

ومما يزيد مخاوفنا فى هذا الشأن أن للمحكمة السلطة التقديرية فى اعادة التقرير لهيئة المفوضين لاعادة تحضير الدعوى من جديد .



## الباب الثالث

إجراءات سير الخصومة أمام القضاة العاديين والإداريين



# الباب الثالث

اجراءات سير الخصومة أمام القضاة العادى والادارى  
ويشتمل على أربعة فصول وهى :-

## الفصل الأول

الطلبات

## الفصل الثانى

التدخل واختصاص الغير فى الدعوى  
وتطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الادارية العليا  
بشأن الطلبات المختلفة

## الفصل الثالث

الدفع  
وتطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الادارية العليا  
بشأن الدفع المختلفة

## الفصل الرابع

حالات سقوط الخصومة  
وحالات وقف الدعوى التأديبية وسقوطها وانقضاؤها

## الباب الثالث

### ( إجراءات سير الخصومة أمام القضاء العادى والادارى )

الاحكام العامة للطلبات ، والتكفل ، والاختصاص ، والدفع :

#### مقدمة فى أهمية الطلبات والدفع :

تعتبر الطلبات والدفع من أهم وسائل مباشرة الدعوى وذلك باعتبارها قطب الرحى الذى تدور الدعوى حوله ، واذا شبهنا الدعوى بمعركة كانت الطلبات هى وسائل الهجوم وكانت الدفع وسائل دفاع بحتة .

وقبل التعرض لتفصيلات هذا الموضوع الكبير الاهمية بالنسبة للمشتغلين بالشئون القضائية ، تجدر الاشارة الى ملاحظتين هامتين وهما :

#### الملاحظة الأولى :

أنه مادامت الطلبات والدفع وسائل لمباشرة الدعوى فانه يشترط لقبولها ما يشترط لقبول الدعوى من شروط قانونية ، فيشترط لقبولها شرط المصلحة بخصائصه التى أشرنا اليها من قبل ، كما يجب توافر الشروط الخاصة بالدعوى إن كان لها مثل هذه الشروط ، كما اذا كان القانون يشترط التمسك بحق من الحقوق أن يجعل التمسك به فى ظرف معين ، فلا يقبل التمسك بهذا الحق سواء تم ذلك فى صورة طلب أو دفع الا اذا روعى هذا الظرف المعين .

#### الملاحظة الثانية :

يرى البعض أن الطلب اجراء يغمه المدعى ، والدفع اجراء يرد به المدعى عليه ، وذلك هو الغالب والاعم حيث يصبح المدعى هو المهاجم فى الدعوى والمدعى عليه هو المدافع فيها ، غير أن ظروف الدعوى ومسارها قد يجعل المهاجم أحيانا فى موقف الدفاع ، كما أن المدافع قد يلجأ الى وسائل الهجوم أحيانا أخرى ، لذلك فليس بلازم جعل الطلبات مقصورة على المدعى ، والدفع مقصورة على المدعى عليه وذلك طبقا لتغير ظروف الدعوى ومسارها أمام المحكمة<sup>(١)</sup> .

(١) دكتور رمزي سيف الوجيز فى قانون المرافعات المدنية والتجارية، ط١/ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .  
وكذلك : دكتور مصطفى كمال وصفي : مرجع سابق ص ٣٩٩ وما بعدها .

# الفصل الأول

## الطلبات

### التعريف العام للطلب :

الطلب هو الاجراء الذى يمرض به المتقاضى على القضاء ادعاءه طالبا منه الحكم له بما يدعيه على خصمه ، فالطلب اذا أجيب أدى الى الحكم لمقدمه بشيء على خصمه .

### أنواع الطلبات :

تنقسم الطلبات الى قسمين رئيسيين وهما :

#### ١ - طلبات اصلية أو مفتوحة للخصومة .

«Demandes introductives»

وهي الطلبات التى تنشأ عنها قضية لم تكن موجودة قبل ابدائها ، والطلبات الاصلية هي أول ما يتخذ فى الخصومة من اجراءات ولذلك تسمى طلبات مفتوحة للخصومة .

«Demandes incidentes»

#### ٢ - طلبات عارضة :

هي الطلبات التى تبدى فى أثناء خصومة قائمة فالطلب العارض يتطلب وجود خصومة قائمة قبل ابدائه نشأت عن ابداء طلب أصلى ، ثم يبدى فى أثناء تداولها طلب آخر يعبر فى نطاق هذه الخصومة ، وهذا الطلب الآخر هو الذى يعتبر طلبا عارضا .

ونصل ذلك على النحو التالى :

#### أولا : الأحكام العامة للطلبات الأصلية :

هذه الطلبات تتمثل فى ركن الدعوى الذى تنعقد به الخصومة وهي التى تذكر فى

عريضة الدعوى وتحدد نطاقها<sup>(١)</sup> حسبما حدده رافع الدعوى ، لانه صاحب الحق فى تحديد طلباته التى ينتغى تحقيقها ، ويجب على القاضى أن يتقيد بهذه الطلبات المقدمة اليه ولا يخرج عن اطارها فليس له أن يقضى بما لم يطلبه الخصوم<sup>(٢)</sup> ، فاذا قضى بغير ما يطلبه الخصوم يكون متجاوزا حدود سلطانه ، ويحق الغاء حكمه<sup>(٣)</sup> .

ولا خلاف فى مراعاة هذه القواعد بالنسبة للقضاء العادى والقضاء الادارى ، فبالنسبة للقضاء الادارى فى مجال دعوى الالغاء مثلا ، تنظر المحكمة هذه المنازعة الادارية ، متعيده بطلب رفع الدعوى ولا تملك التصدى للطعن بالالغاء الا اذا كانت هناك ارادة صحيحة من رافع الدعوى بالنسبة لهذا الطلب .

### وفى ذلك تقول المحكمة الادارية العليا :

«إن الدعوى بطلب الغاء القرارات الادارية المعيبة لا يمكن أن تتم الا بارادة صريحة جلية من الطاعن ، ولا يغنى عنها ارادة ضمنية أو مفترضة ، اذ أنه ليس فى القوانين ما يلزم صاحب الحق بأن يحرك الدعوى لحماية حقه اذا ما اعتدى عليه»<sup>(٤)</sup> .

---

(١) يقول الدكتور مصطفى كمال وصفى «أن ركن الدعوى الذى تتعد به الخصومة يتوقف على ارادة المدعى ونيته وسلطانه فى رفع الدعوى ، وعلى ولاية القاضى الذى ينظرها فى هذا الاطار» (مرجعه السابق ص ٧٠ - ٧١) .

أما بالنسبة لنطاق الدعوى فانه يتفق أيضا مع ركنها الاساسى الذى تتعد به الخصومة ويتحقق به وجود الدعوى (راجع المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى أول ديسمبر ١٩٦٨ - س ١٤ ق رقم (١٦) ص ١٢٧) .

وبناء على ما تقدم فان ركن للدعوى أو نطاقها يلزم الخصوم والتقاضى على حد سواء . فمن ناحية ليس لاي من الخصوم أن يخرج عن نطاق الطلب الاصلى فى أى عنصر من عناصره الا فى الحدود التى يجوز له فيها تقديم طلبات عارضة ، ويمتد هذا المنع ليس فقط بالنسبة للطلبات وانما أيضا بما يتعلق بأوجه الدفاع أو الدفوع أو تقديم أدلة الاثبات ، فهذه يجب أن تكون متعلقة بما قدم من طلبات أصلية وعارضة ، ويسئوى فى الطلب أن يكون صريحا أو ضمنيا ، والطلب الصريح يطرح أيضا على القاضى للفصل فيما ينطوى عليه من طلب ضمنى (راجع الوسيط فى قانون القضاء المبنى للدكتور فتحى والى) - مرجع سابق - ص ٥٢٣ - وكذلك - نفس مدنى فى ١٥/٢/١٩٦٨ - ٧٤٠/٢٤ - ١٣٢ - هامش - نفس الصفحة بنفس المرجع) .

(٢) المحكمة الادارية العليا - جلسة ١٩٦٥/٤/٣ فى الدعوى رقم ٥٩٤ - س ٧ ق .

(٣) المحكمة الادارية العليا - جلسة ١٩٦٨/٣/٢ فى الدعوى رقم ١٥٦٢ - س ٧ ق .

(٤) المحكمة الادارية العليا - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٢ - الدعوى ٨٥٣ س ١٠ ق .

وجدير بالذكر انه يحق للمدعى أن يقدم طلبا احتياطيا ضمن طلباته الواردة بصحيفة الدعوى .

★ ومن أهم ما يجب الاشارة اليه أن تنقيح المحكمة بنطاق الدعوى وطلبات المدعى لا يصادر على حريتها في التصدي للقرارات التي ترتبط بالقرار المطعون فيه ارتباطا لا يقبل التجزئة<sup>(١)</sup> .

### وتقول محكمة القضاء الإداري في هذا الشأن مايلي :

« انه وإن كان المدعى لم يطلب صراحة بصحيفة دعواه الغاء قرار النقل ، غير أن مادام أن طلب الغاء قرار الترقية لا يمكن أن يقدم الا على أساس بطلان قرار النقل المشار اليه واعتباره عديم الاثر ، وإن هذا الطلب يستفاد ضمنا من طلب الغاء قرار الترقية المطعون فيه باعتبار أن الطلبين مرتبطان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ومن ثم يجب البت في طلب الغاء قرار النقل أولا<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ أنه يمكن التقدم بطلب الغاء عدة قرارات ادارية يقوم بينها ارتباط وثيق في عريضة واحدة مادام هناك اتحاد في السبب أو يوجد بينهم ثمة ارتباط عضوي وثيق .

ويمكن كذلك التقدم بطلب التعويض مع طلب الالغاء في صحيفة دعوى واحدة مادام هناك ارتباط يقوم على وحدة السبب ، أو لأن الدعوتين تدوران في مسار وطلب واحد وكل منهما تشد أزر الأخرى<sup>(٣)</sup> .

كذلك يمكن قبول الطلبات الجماعية التي يجمعها وحدة المصلحة . وفي هذا تقول المحكمة الإدارية العليا .

---

(★) يحق للمدعى أن يقدم طلبا احتياطيا ضمن طلباته الواردة في صحيفة دعواه ، ويراعى في الطلب الاحتياطي شروط الطلبات الأصلية .

وتسرى هذه القاعدة أمام القضاء العادي ، والقضاء الإداري مع ملاحظة أنه لا يجوز في المنازعات الإدارية أن يقدم المدعى بإبداء الطلب الاحتياطي أمام مفوض الدولة وذلك طبقا لما قضت به محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٧٣ من ٢٧ ق رقم ٤٧ .

وفي رأينا أنه يجوز ذلك بشرط أن يقدم الطلب الاحتياطي بالإجراءات المعتادة طبقا للمادة ١٢٣ ، مرافعات ، والمنع مقصور على إثبات الطلب في المواجهة بمحضر الجلسة ، لأننا نرى أن الدعوى أحيلت بنطاقها للهيئة فلا يحق تقديم الطلب الاحتياطي إلا بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى .

(١) المنشار/ هـ.هـ. الدريبي - مرجع سابق - ص ٣٤٥ وما بعدها .

(٢) محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٥٣/٤/١٦ - رقم ٦٧٧ - ص (٥) ق .

(٣) محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٤٧/١/١٠ - دعوى ٣٩ من (١) ق .

«إن الجمع بين مدعين متعددين حتى لو تعينت طلباتهم في عريضة واحدة ، يكون سائغا ، اذا كلن يربطهم جميعا أمرا واحدا ، والمناط هنا في تحقق المصلحة يتمثل في توجيه الخصومة على هذه الصورة ، ومرده الى تقدير المحكمة وفقا لما تراه من ظروف الدعوى» .

#### ثانيا : الطلبات العارضة :

الطلبات العارضة كما سبق القول ببدى فى اثناء قيام الخصومة فاذا كانت موجهة من المدعى للمدعى عليه سميت طلبات اضافية ، وإن كانت موجهة من المدعى عليه الى المدعى سميت طلبات عارضة من المدعى عليه أو دعاوى المدعى عليه (\*) .

وجدير بالملاحظة وجود طلبات يوجهها شخص خارج عن الخصومة الى الخصوم الاصليين فيتدخل بها فى الخصومة تدخل انضماميا ، أو هجوميا (المادة ١٢٦ مرافعات) .

ومن أهم ما تجدر الاشارة اليه أن احكام التدخل الهجومى مقصورة على الدعوى أمام محكمة أول درجة وتجرى على الدعوى أمام محكمة الدرجة الثانية قواعد روعى فيها أن ابداء طلب التدخل الهجومى يخل بدرجات التقاضى ، ويفوت بعض درجاته على الخصوم . وسنعود إلى ذكر ذلك تفصيلا .

وهناك طلبات عارضة أو اضافية توجه من المدعى وطلبات أخرى عارضة توجه من المدعى عليه وتعرف بدعاوى المدعى عليه وذلك طبقا لما تقضى به المادتين ١٢٣ ، ١٢٤ من قانون المرافعات ونفصل ذلك على النحو التالى :

#### ( أ ) الطلبات العارضة من المدعى - أو الطلبات الاضافية :

تقدم هذه الطلبات بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهة فى الجلسة فى حضور الخصم ويثبت فى محضرها ولا تقبل الطلبات العارضة

---

(\*) يرى لوبى ودراجوه أنه يشترط فى الطلبات الاضافية «demandes additionnelles» التى يوجهها المدعى ليعمل بها طلباته زيادة أو تغييرا ، أن تكون مختلفة سببا وموضوعا عن الطلب الاصلى وتتقيد بميعاد الطلب الاصلى .  
بند ٧٠٩ ج ب . ص ١٧٨ بمرجه .



بعد اقبال باب المرافعة وتسرى هذه الاحكام على الطلبات العارضة من المدعى عليه ايضا كما تسرى فى حالة التدخل طبقا للمادة (١٢٣) مرافعات .

### الطلبات العارضة من المدعى الجائز طلبها قانونا :

نصت المادة (١٢٤) مرافعات على هذه الطلبات حيث تقول :

«المدعى أن يقدم من الطلبات العارضة :

١ - ما يتضمن تصحيح الطلب الاصلى أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى .

٢ - ما يكون مكملا للطلب الاصلى أو مترتبا عليه أو متصلا به اتصالا لا يقبل التجزئة .

٣ - ما يتضمن اضافة أو تغييرا فى سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله .

٤ - طلب الامر باجراء تحفظى أو وفتى .

٥ - ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالطلب الاصلى .

### (ب) الطلبات العارضة من المدعى عليه أو دعاوى المدعى عليه :

هذه الطلبات هى الطلبات التى يتقدم بها المدعى عليه ردا على دعوى المدعى . وتشبه دعوى المدعى عليه الدفع الموضوعى ، وتندق التفرقة بينهما فى الحالات التى يترتب عن اجابة المدعى فيها الى طلبه العارض الا يحكم للمدعى بطلبته ، لاتها فى هذه الحالات تؤدى الى نفس النتيجة التى يؤدى اليها الدفع .

ولكن هذا الشبه لا ينفى وجود الفارق بينهما ففى دعوى المدعى عليه يزعم المدعى عليه ، حقا يعرضه على القضاء ويطلب الحكم به على المدعى وقد يترتب على الحكم الا يحكم للمدعى بطلبه .

أما فى الدفع الموضوعى فإن المدعى عليه يقصر دفعه على انكار حق المدعى فهو وسيلة دفاع بحتة ، أما دعوى المدعى عليه فوسيلة هجوم .

ويبدو هذا الفرق جليا من المقارنة بين التمسك بالمقاصة القانونية و التمسك بالمقاصة القضائية ، فالتمسك بالمقاصة القانونية تقع موضوعي لأن المدعى عليه يدفع بانتفاء دين المدعى بحكم القانون بغير حكم من القضاء اذا توافرت شروطها التي تنص عليها المادة ١/٣٦٢ مدني، والتي تقول :

«للمدين حق المقاصة بين ما هو مستحق عليه لدائنه وما هو مستحق له قبل هذا الدائن ولو اختلف سبب الدينين اذا كان موضوع كل منهما نقودا أو مثلثات متحدة في النوع والجودة وكان كل منهما خاليا من النزاع مستحق الاداء صالح للمطالبة به قضاء» .

أما التمسك بالمقاصة القضائية فهو طلب عارض من المدعى عليه ، اذ الفرض فيها أن شروط المقاصة القانونية غير متوافرة كما لو كان دين المدعى عليه ليس خاليا من النزاع بأن كان متنازعا في وجوده أو في مقداره ، فالمدعى عليه يطلب من المحكمة أن تحكم له بدينه بعد حسم النزاع على وجوده أو مقداره ليصبح صالحا لاجراء المقاصة بينه وبين دين المدعى<sup>(١)</sup> .

#### الطلبات العارضة من المدعى عليه الجائز طلبها قانونا :

نص قانون المرافعات على هذه الدعاوى بالمادة (١٢٥) والتي تقول : «للمدعى عليه أن يقدم من الطلبات العارضة مايلي» :

١ - طلب المقاصة القضائية وطلب الحكم له بالتعويضات عن ضرر لحقه من الدعوى الأصلية أو من اجراء فيها .

٢ - أي طلب يترتب على اجابته الا يحكم للمدعى بطلانه كلها أو بعضها أو أن يحكم له بها مقيدة بقيد لمصلحة المدعى عليه .

٣ - أي طلب يكون متصلا بالدعوى الأصلية اتصالا لا يقبل التجزئة .

٤ - ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالدعوى الأصلية .

#### (ج) التمييز بين الطلبات الأصلية والعارضة :

للتمييز بين الطلبات الأصلية ، والطلبات العارضة أهمية كبيرة تظهر من الناحية العملية في عدة مسائل ومواقف قانونية نذكر أهمها فيما يلي :

(١) دكتور رمزي سيف - مرجع سبق من ٢٨٥ - ٢٩٠ .

**أولا :** أن الطلب الأصلي يبدى بالاجراءات العاتية لرفع الدعوى أى بورقة تكليف بالحضور تحرر وتعلن للمدعى عليه ، أما الطلبات العارضة فلا يشترط ابدائها بورقة تكليف بالحضور ، وانما يجوز ابدائها شفويا بالجلسة فى مواجهة الخصم الآخر ، واثباتها فى محضر الجلسة ، واذا لم يكن الخصم الآخر ، حاضرا فلا يحق ابداء الطلب العارض شفويا فى الجلسة وانما يجب تقديمه باعلان على يد محضر .

**ثانيا :** يجب أن تراعى فى الطلب الأصلي قواعد الاختصاص بجميع أنواعه والا كانت المحكمة غير مختصة وفى هذه الحالة يحق الدفع بعدم اختصاصها .

أما بالنسبة للطلب العارض فيرفع الى المحكمة المرفوع اليها الطلب الاصلى ، ولو لم تكن مختصة بالطلب العارض إختصاصا محليا اذا رفع اليها كطلب اصلى ، كما يجوز رفع الطلب العارض الى محكمة غير مختصة به نوعيا اذا كان الطلب الاصلى مرفوعا الى المحكمة الابتدائية ، فابداء الطلب فى صورة طلب عارض يجيز مخالفة قواعد الاختصاص المحلى ، ومخالفة الاختصاص النوعى أحيانا وذلك نظرا لان المحاكم الابتدائية تختص بالطلبات العارضة التى ترفع اليها تابعة لدعوى اصلية تدخل فى اختصاصها ولو كانت الطلبات العارضة تدخل بحسب الاصل فى اختصاص المحاكم الجزئية .

وساس هذا لاستثناء من القواعد العامة فى الاختصاص النوعى ، أنه يرمى الى حسن سير العدالة وما يقتضيه ذلك من الجمع بين الطلبات الاصلية والطلبات العارضة أمام محكمة واحدة .

وكما سبق ذكره فان الطلبات العارضة هى الطلبات التى تبدى فى أثناء نظر الدعوى ويكون من شأنها أن تغير فى نطاق الخصومة سواء من حيث موضوعها أو من حيث الخصومة فيها ، وهى تبدى من المدعى أو من المدعى عليه حسبما سبق بيانه .

ومع ذلك فان الاستثناء سالف البيان الذى يتضمن مخالفة القاعدة العامة فى الاختصاص لا يمنع المدعى عليه فى طلب الضمان ، من التمسك بعدم اختصاص محكمة الدعوى الاصلية اذا اثبت ان الدعوى الاصلية لم تقم الا بقصد جلبه أمام محكمة غير محكمته .

ثالثاً الاصل أن المدعى حر في ابداء ما يشاء من الطلبات الاصلية في صحيفه دعواه ولذلك يحدد نطاق الدعوى سواء من حيث موضوعها ، أو سببها ، أو الخصوم بالطلبات الاصلية الواردة في صحيفة الدعوى ، غير أن الخصوم ليسوا أحراراً في ابداء ما يشاؤون من الطلبات العارضة التي تعدل من نطاق الدعوى حتى لا تتضاءل الفائدة التي يرمى اليها المشرع من الزام المدعى بأن يبين في صحيفة دعواه موضوع الدعوى وأسمئدها ، بياناً وافياً لأن العبرة بنطاق الدعوى وبما تحتويه من الطلبات الاصلية التي يحدد بها المدعى الخطوط الرئيسية لدعواه ، ولذلك فقد حدد المشرع ما يجوز ابدائه من الطلبات العارضة حتى لا يفاجأ الخصوم بها وحتى لا يحرّموا من الضمانات التي تكفلها اجراءات رفع الدعوى ، وذلك فضلاً عن أن تعديل مسار الدعوى الفرض منه عدم تعطيل الفصل في الدعوى أو اساءة استعمال الحق المباح في التقاضي ، حتى لا تصبح الدعوى مصراعاً قائماً يطول أجله ولا يسهل فضه ، لأن الاصل في الدعوى هو التقيد بنطاقها ، وجواز ابداء طلبات عارضة جاء خروجاً على هذا الاصل العام ، ولذلك قيدها المشرع بالنص على ما يجوز ابدائه منها بواسطة المدعى أو بواسطة المدعى عليه حسبما سبق بيانه .

#### (د) آثار الطلب أو المطالبة القضائية ، :

يترتب على رفع الدعوى الى القضاء بالطلب الاصلى الوارد في عريضتها أو بالطلب العارض المبدى أثناء سير الخصومة آثاراً متعددة منها ما يتصل بالمحكمة ومنها ما يتصل بالعلاقة بين الخصوم ونبين ذلك فيما يلى :

#### ١ - الآثار بالنسبة للمحكمة .

يلتزم القاضى بتحقيق الطلب الاصلى حسبما جاء بعريضة الدعوى المحددة لنطاقها ، وإذا امتنع عن الفصل في الطلب كان مرتكباً لفعل انكار العدالة ، أو السكوت عن الحق وليس للقاضى اغفال الفصل في طلب مقدم له ، أما اذا اتجه لاعتبارات قانونية الى رفض الطلب ، فعليه أن يبين أسباب ذلك الرفض ، فلا يستطيع أن يكتفى بتجاهله له ، ويجب عليه أن ينظر في كل ما يقدمه الخصم من طلبات في الخصومة ،

منه يعدل عن طلب ما<sup>(١)</sup> ولا يعتبر مجرد انغفال خصم في متكرره تخديه نكبت  
قدم قبل ذلك في الخصومة عدول عن هذا الطلب<sup>(٢)</sup> .

وليس للقاضي استحداث طلبات جديدة لم يطرحها عليه الخصوم<sup>(٣)</sup> ولهذا  
فليس للقاضي أن يغير في السبب الذي أقيمت عليه الدعوى<sup>(٤)</sup> أو محلها أو أن  
يفصل في الدعوى في مواجهة شخص لم يختصم فيها<sup>(٥)</sup> عملا بقاعدة "تقييد  
القاضي بنطاق الدعوى" .

مع ملاحظة أن المحكمة وإن التزمت بالطلبات المطروحة عليها من الخصوم  
وبالتالي بما تتضمنه من وقائع يقوم عليها الطلب ، إلا أنها طبقا للقواعد العامة لا تتلزم  
بتكييف الخصوم لهذه الوقائع أو الطلبات أو الوقوف عند حد الظاهر من عباراتهم ،  
إذ عليها إعطاؤها التكييف القانوني المتفق مع صحيح القانون ومع الأصول الفقهية  
السليمة حسبما تتبينه من الوقائع المعروضة عليها<sup>(٦)</sup> .

وجدير بالملاحظة أيضا أنه إذا قضت المحكمة بأمر لم يطلبه الخصوم أو  
جاوزت فيه ما طلبوه كان حكمها خاطئا وجدير بالطعن فيه .

ويلاحظ كذلك أنه يترتب على رفع الطلب الى المحكمة المختصة نزاع الاختصاص  
للفصل في هذا الطلب من جميع المحاكم الأخرى ، ولو كانت في الأصل مختصة  
به ، بحيث إذا رفع الطلب نفسه بين نفس الخصوم أمام محكمة أخرى مختصة به  
أيضا ، وتحققت حالة قيام نفس النزاع أمام محكمتين مختلفتين جاز إحالة الطلب من  
المحكمة التي رفع إليها النزاع أولا الى المحكمة التي رفع إليها أخيرا بإجراء يسمى  
"الدفع بالإحالة" لإتمام نفس النزاع أمام محكمتين مختلفتين ، والدفع بالإحالة في هذه  
الخصوصية هو صورة خاصة من صور الدفع بعدم الاختصاص<sup>(٧)</sup> .

(١) نقض مننى ١٥ أبريل ١٩٤٣ - المحاماة - ٢٥٠ - ١٧١ - ٦٢ .

(٢) نقض مننى ٢٧ مارس ١٩٥٨ - مجموعة النقض ٩ - ص ٢٥١ ، ونقض مننى ٨ ديسمبر  
١٩٤٩ - المحاماة ٣٠ - ٧٣٨ .

(٣) نقض مننى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٤ - مجموعة النقض ٢٥ - ١٢٧٤ .

(٤) نقض مننى ٢٧ يونيو ١٩٧٧ في الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٤ ق .

(٥) نقض مننى في ١٥ مايو ١٩٥٨ - مجموعة النقض ٩ - ص ٤٨٢ .

(٦) دكتور قحى والى - الوسيط في قانون القضاء المدني - مرجع سابق - ص ٥٢٢  
ومابعدا .

(٧) دكتور رمزي سيف "قانون المرافعات المدنية والتجارية" - مرجع سابق - ص ٢٨٢  
ومابعدا .

## ٢ - الآثار بالنسبة للخصوم :

يترتب على المطالبة القضائية فيما بين الخصوم عدة آثار تجمعها كلها فكرة واحدة وهي أن الخصم لا يجب أن يتأثر بسبب ما يثيره خصمه من نزاع وما يقتضيه من تحقيق الدعوى والفصل فيها من وقت يتأخر بسببه صدور الحكم فيها ، ولذلك يجب أن تنظم حقوق الخصوم المحكوم فيها على اعتبار أن الحكم قد صدر وقت رفع الدعوى ، فرفع الدعوى من شخص للمطالبة بحقوقه التي يحكم بها فيما بعد ، يعتبر من هذه الناحية بمثابة عمل تحفظي «acte conservatoire» .

وينبنى على هذه الفكرة الآثار الآتية :

° ( أ ) قطع التقادم : فيبقى التقادم مقطوعا ما بقيت الخصومة قائمة الى أن يفصل فيها .

(ب) سريان الفوائد التأخيرية : فتسرى الفوائد التأخيرية من يوم رفع الدعوى ما لم تكن سارية من وقت آخر بحكم القانون أو العرف التجارى أو الاتفاق وذلك طبقا لما نقضى به المادة (٢٢٦) من التقنين المدني .

(ج) يعتبر رفع الدعوى متضمنا اعذارا للمدعى عليه : وذلك طبقا للمادة (٢١٩) من التقنين المدني .

(د) إن رفع الدعوى لا يترتب عليه بذاته اعتبار المدعى عليه سييء النية : فنلتزمه النتائج التي يربتها القانون على ذلك ، إلا أنه اذا كان موضوع الدعوى المطالبة بملكية عين وحكم على حائزها بردها فانه يلزم بثمراتها من يوم رفع الدعوى .

(هـ) على المحكمة أن تتظر الدعوى وتفصل فيها من حيث قبولها وسلامة مبناها بالحالة التي كانت عليها يوم رفعها ، أى طبقا للمراكز القانونية القائمة وقت رفع الدعوى ، ومفاد ذلك أن تفصل المحكمة فى الدعوى على النحو الذى كانت تفصل فيه لو أنها حكمت فى الدعوى وقت رفعها وذلك حتى لا يضار الخصوم بسبب تأخير الفصل فيها أيا كان سبب هذا التأخير .

وعلى سبيل المثال فإذا غير المدعى عليه موطنه وأصبح تابعا لمحكمة أخرى فلا يقبل منه الدفع بعدم الاختصاص .

غير أن القضاء يميل الى استثناء حالة ما اذا كان من شأن التغيير الذى طرأ على الدعوى تصحيح وضع خاطيء كما اذا كان من شأنه أن تصبح المحكمة مختصة .

ونضرب لذلك مثلا بأنه إذا أقام أحد الموظفين العموميين دعوى إلغاء أمام محكمة القضاء الإدارى وكانت غير مختصة نوعيا بنظرها لان رافع الدعوى كان دون المستوى الوظيفى الذى تختص به هذه المحكمة ، ثم رقى أثناء تداول الدعوى الى المستوى الذى يسمح باختصاص محكمة القضاء الإدارى فلان الدعوى تصبح مقبولة بعد أن كانت غير مقبولة طبقا لقاعدة توزيع الاختصاص النوعى بين المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الإدارى .

## الفصل الثاني

### التدخل واختصاص الغير فى الدعوى (\*)

#### فى ظل القضاة العادى والإدارى

المفهوم العام للتدخل واختصاص الغير فى الدعوى :

من الطلبات العارضة ما يتسع به نطق الخصومة من حيث اشخاصها بدخول شخص ثالث فيها من تلقاء نفسه وهو ما يعرف بالتدخل ، أو بتكليف شخص ثالث بالتدخل فيها ، وهو ما يعرف باختصاص الغير .

ويخضع التدخل واختصاص الغير للقواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية بالنسبة للمنازعات الادارية التى تعرض على القسم القضائى بمجلس الدولة<sup>(١)</sup> وذلك لحكم ورود نص خاص بقانون مجلس الدولة بتنظيم هذا الموضوع ، الا فيما يتعلق بسلطة مفوضى الدولة فى الامر بدخول شخص ثالث فى الدعوى .

وعلى ذلك تنص المادة (٢٧) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على مايلى :

« تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة ولموفض الدولة فى سبيل تهيئة الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق وأن يأمر باستدعاء نوى الشأن اموالهم عن الوقائع التى

---

(\*) يخضع التدخل فى الدعوى الادارية بصفة عامة لذات القواعد والتبويد التى يخضع لها فى الدعوى القضائية طبقا لقانون المرافعات وكذا الانخال فانه لا يختلف فى الدعوى المذكورة اختلافا كبيرا ، والتدخل هو الذى يعنى به انضمام غير من الاغيار الى دعوى مرفوعة فعلا . وللتدخل أهمية كبيرة فى دعوى الالغاء لان الاحكام الصادرة فيها عامة الاثر فى مواجهة كافة ، ولكونها تمس المعطون فيه الذى يكون له مصالح جدية فى الدعوى ولكن قد لا يعلن بها ولا يمثل فيها الا مصادفة ، وذلك نقص فى الاجراءات الادارية يعالجه نظام التدخل .

(١) فى هذا المعنى تقول المحكمة الادارية العليا فى حكمها بجلسة ١٩٦٦/٣/٢٧ فى القضية رقم ٨٠١ من ٨ ق ما يلى :

« الأصل أن اجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية أو احكامه لا تطبق أمام القضاء الادارى الا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالتقدير الذى لا يتعارض مع الاصول العامة والاجراءات الادارية ولأوضاعها الخاصة .



يرى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث في الدعوى أو بتكليف نوى الشأن بتقديم منكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق في الاجل الذى يحسنه لذلك .

ونوضح فيما يلى الاحكام العامة لكل من التدخل واختصاص الغير فى الدعوى .

## المطلب الأول

### التدخل Intervention

التدخل فى الخصومة نوع من الطلبات العارضة حسبما سبق بيانه يتدخل به شخص غريب عن الخصومة فيها للدفاع وينقسم بحسب الغرض منه الى تدخل اختصاصى أو أصلى أو هجومى «principale ou agressive» وتدخل انضمامى أو تبعى أو تحفظى «accessoire ou conservatoire» ونبين كلا منهما فيما يلى :

أولاً : التدخل الاختصاصى :(\*)

فالتدخل الاختصاصى هو الذى يدعى فيه المتدخل بحق نأتى يطلب الحكم به لنفسه كما اذا كان هناك نزاع بين شخصين على التعيين فى وظيفة معينة فتدخل شخص ثالث طالبا الحكم لنفسه التعيين فى هذه الوظيفة فى مواجهة الخصمين الاصليين ، وذلك بالنسبة للمنزعات الادارية ، ونضرب مثلاً آخر فى مجال القضاء العادى ، بنزاع على ملكية عين بين شخصين فيتدخل شخص ثالث طالبا الملكية فى مواجهة الخصمين الاصليين ، أو كما فى حالة تدخل شخص فى دعوى بين اثنين مطالبا التعويض عما أصابه من ضرر بسبب ما تضمنته أقوال الخصوم الاصليين أو ما جاء بمذكراتهم من تشهير به أو مساس بسمعته .

(\*) إشتراط القضاء الادارى فى التدخل الاختصاصى الذى يطلب فيه للمتدخل طلبا لنفسه شرطين اساسيين وهما :

الشرط الأول : أن يدعى المتدخل لنفسه حقا ، ومن ثم فيشترط فى المصلحة التى تبرر حقا ذاتيا ، قبول التدخل فى هذه الحالة كل الشروط اللازمة لقبول الدعوى وهى أن تكون له مصلحة ، وقائمة ، وشخصية ، ومباشرة .

الشرط الثانى : أن يقوم الارتباط بين الطلب الذى يسعى المتدخل الحكم لنفسه بشيء معين ، وبين الدعوى الاصلية ، وتقدير هذا الارتباط متروك لسلطة المحكمة التقديرية .

(راجع حكم المحكمة الادارية العليا فى ٢٧ مارس ١٩٦٦ )

ومفاد ذلك أن المتدخل تدخل اختصاميا أو هجوميا هو خصم حقيقى للخصوم الاصليين .

وفى التدخل الاختصامى يعتبر المتدخل مدعيا بالمعنى الصحيح فهو يرفع دعوى بحق ذاتي ، وهو يطالب به فى صورة طلب عارض لا يلزم أن يرفع بصحيفة دعوى ، كما أنه يجوز تقديم طلبه أمام محكمة غير مختصة شأن سائر الطلبات العارضة .

**والقضاء المصرى (وخصوصا ما كان يتجه اليه القضاء المختلط) يتجه الى التساهل فى اثاره هذا الطلب العارض بمجرد قيام صلة الارتباط بين طلب المتدخل والدعوى الاصلية ، وعلى هذا الاساس قضى بقبول تدخل سمسار تمت الصفة على يديه بطلب الحكم لنفسه بتعابه فى دعوى نزاع على عقد بدل بين طرفى العقد على اعتبار أن أتعاب السمسار متفق عليها فى صلب العقد محل النزاع فالمطالبة بها تتصل بصلة ارتباط بالدعوى الاصلية لاستنادهما الى أساس واحد وهو عقد البذل<sup>(١)</sup> .**

وجدير بالملاحظة أنه يشترط للتدخل بنوعيه توافر شروط الدعوى من أهلية وصفة ومصلحة<sup>(٢)</sup> ، وألا يكون طالب التدخل ممثلا فى الدعوى الاصلية ، وبناء على ذلك فلا يجوز لاحد الخصوم فى الدعوى الأصلية التدخل فيها بصفة أخرى ، كما لا يجوز ذلك لخلفه العام أو الخاص .

## ٢ - التدخل الاتضمامى .

يقصد بالتدخل الاتضمامى تأييد أحد الخصوم فى طلباته فالتدخل يهدف من تدخله المحافظة على حقوقه عن طريق الاتضمام لاحد الخصوم دفاعا عن حقه فى الدعوى ، ومن صور التدخل الاتضمامى فى المنازعات الادارية التى ترفع أمام

---

(١) راجع حكم محكمة الاستئناف المختلط فى ٢٦ ابريل ١٩٢١ منشور بمجلة التشريع والقضاء سنة ٣٣ - ص ٢٧٦ ومشار اليه بمؤلف الدكتور رمزى سيف - مرجع سابق - ص ٢٩٧ .

(٢) يرى بعض الشراح أنه يشترط لقبول الدعوى أن يكون رافعها أهلا لمباشرتها طبقا لقانون الاحوال الشخصية الذى يطبق عليه ، والا كانت الدعوى غير مقبولة ، ويرى البعض الآخر ان الاهلية ليست شرطا لقبول الدعوى وإنما هى شرط لصحة اجراءاتها بمعنى أنه اذا باشر الدعوى كانت دعواه مقبولة ، ولكن اجراءات الخصومة تكون باطلة .

مجلس الدولة في نطاق دعاوى الإلغاء تدخل المطعون في ترقبته خصما ثالثا منضمّا للحكومة في طلب رفضها الدعوى ومعنى ذلك أن المتدخل هنا يتدخل في الخصومة لا ليطالب بحق ذاتي له كما هو الوضع بالنسبة للمتدخل الهجومي بل ينضم لاحد الخصمين الأصليين ومن أمثلته في القضاء العادي تدخل الدائن في نزاع بين مدينه مع الغير لمساعدة مدينه حتى يحكم له فيزيد الضمان العام الذي للدائن على أموال مدينه .

### آثار التدخل :

يترتب على تدخل الغير في الخصومة أن يصبح طرفا فيها فيصير الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه ، بحيث لا يستطيع أن ينكر حججه بعد ذلك ، ويترتب على اعتبار المتدخل طرفا في الدعوى أن يكون له الطعن في الحكم بالطرق الجائزة لمناظر الخصوم الأصليين .

وفيما عدا ذلك تختلف الآثار الأخرى تبعا لما اذا كان التدخل اختصاصيا أو انضماميا ونعرض لذلك على النحو التالي :

( أ ) في التدخل الاختصاصي يكون المتدخل مدعيا لنفسه بحق ذاتي في مواجهة طرفي الخصومة ولذا يعتبر طرفا فيها ويترتب على ذلك انه يجوز له ان يبدى ما يشاء من الطلبات والدفع كأي طرف أصلي في الدعوى .

(ب) أما المتدخل تدخلًا انضماميا فيختلف مركزه باختلاف مركز من تدخل منضمّا اليه ويتحمل مصاريف تدخله أيا كان الحكم في الدعوى ولو صدر لصالح من تدخل منضمّا اليه واذا زالت الخصومة في الدعوى الأصلية لاي سبب سواء كان سببا اراديا أو غير ذلك سقط تبعا لذلك طلب المتدخل تدخلًا انضماميا .

(جـ) التدخل الانضمامي يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام المحكمة الأعلى درجة سواء كان أمام القضاء العادي أو الإداري ، وتدخل على ذلك بحكم صادر من محكمة النقض وآخر صادر من المحكمة الإدارية العليا .

### أولا : حكم محكمة النقض :

تقول المحكمة : « مفاد قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض

انه اذا قصرت طلبات المتدخل على ابداء أوجه دفاع لتأييد طلبات الخصم الذى حصل الاتضمام اليه ، ولم يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتى يذعيه فى مواجهة طرفى الخصومة فان التدخل على هذا النحو أيا كانت مصلحة المتدخل فيه لا يعد تدخلا هجوميا وانما هو تدخل اتضمامى مما يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف<sup>(١)</sup> .

### ثانيا : حكم المحكمة الإدارية العليا :

تقول المحكمة :

« اذا كان المطعون فى ترقوته بالرغم من أنه لم يختصم ولم يتدخل أمام محكمة القضاء الإدارى فيجوز له التدخل فى درجات التقاضى الأعلى بطلب الاتضمام الى أحد الخصام أو من يعتبر الحكم الصادر فى الدعوى حجة عليه ولم يكن قد ادخل أو تدخل فيها وليس من شك فى أن الحكم انذى سيصدر فى هذه المنازعة سيتعدى أثره الى طالب التدخل ويعتبر حجة عليه ، ومن ثم ترى المحكمة قبوله خصما منضمنا الى الحكومة فى طلب رفض الدعوى »<sup>(٢)</sup> .

ونملق على هذين الحكمين بما سبق أن ذكرناه من مريان احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية على موضوع التدخل فى الدعوى مع مراعاة ما سبق الاشارة اليه .

كما أن المستفاد من هذه الاحكام أن التدخل الاتضمامى يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بمكس التدخل الهجومى .

(١) نقض ١٩٦٨/١١/٢٩ من ١٩ ق - ص ١٤٠٧ .

(٢) حكم المحكمة الادارية العليا فى ١٩٦٠/١/٣٠ فى القضية رقم ٧٦ - من ٤ ق ، وحكمها فى ١٩٦٦/٣/١٧ .

## المطلب الثانى اختصاص الغير فى الدعوى

«Mise en cause»

التعريف العام باختصاص الغير فى الدعوى :

هذا الاختصاص أو بمعنى آخر ادخال الغير فى الدعوى هو نوع من الطلبات العارضة يترتب عليه اتساع نطاق الخصومة من حيث الخصوم فيها ، وذلك بادخال شخص خارج عن الخصومة لم يكن طرفا ، وهذا الإدخال يتعين أن يكون بناءً على طلب احد أطراف الخصومة أو أن تأمر به المحكمة دون طلب ، ويرعى اختصاص الغير بصفة علمة الى تحقيق الأغراض الآتية :

( أ ) الحكم على الشخص المختص بطلبات معينة هي نفس الطلبات الأصلية أو طلبات أخرى .

(ب) جعل الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية حجة على المختص فلا يمكن بعد ذلك أن ينازع فى الاحتجاج عليه بهذا الحكم (★) .

(ج) إلزام الشخص المدخل فى الدعوى بأن يقدم ورقة تحت يده منتجة فى الدعوى الأصلية .

صور اختصاص الغير :

لاختصاص الغير صورتان ، الأولى بناء على أمر المحكمة ، والثانية بناء على طلب الخصوم الأصليين ، ونتناول تفصيل ذلك فيما يلى :

أولا : الاختصاص بناء على أمر المحكمة :

يكون هذا الإدخال أو الاختصاص رغما عن إرادة طرفى الخصومة ويتم بأمر من المحكمة ، وقد استحدث المشرع المصرى هذا النظام الذى اختلفت فى شأنه بعض

---

(★) قد تكون العلة ملزمة الى الإدخال حتى يسرى الحكم فى مواجهة المراد دخاله - غير أن هذا الأمر غير لازم فى دعوى الإفناء لأنها ذات أثر علم ، وحجة فى مواجهة الكفاة .  
(يراجع فى هذا حكم محكمة القضاء الأدنى فى ٧ مايو من ١٢ ق رقم ١٠١)

التشريعات الأجنبية ، ولم يكن متاحا في القانون المصري من قبل فضلا عن كونه محل جدل في الفقه .

وأهم نقد يوجه إليه أن اختصاص شخص في دعوى قائمة عبارة عن ادعاء ، ومن غير المستساغ أن يكون القاضي مدعيا ، كما أن هذا الاجراء فيه مخالفة لمبدأ اساسي من مبادئ المرافعات وهو المبدأ القائل : «أن الخصومة ملك الخصوم ويمسرونها كيفما شلوا» .

والمبدأ السابق هو من المبادئ المقررة في المنازعات المدنية والتجارية حيث من المقرر أن دور القاضي فيها دورا سلبيا الى حد ما بعكس دور القاضي الاداري ، فهو الذي يدير اجراءات الخصومة لان اجراءاتها استيفائية وإستفهامية ، ومعنى كونها استيفائية أن جهاز القضاء الاداري يوجهها دون التقيد بطلب الخصوم ، حيث يقوم جهاز مفوضي الدولة باستيفاء الدعوى فله أن يطلب ملف خدمة الموظف المتقاضى أو ملف القضية ، ويتابع رد الادارة بشأنها ، كما أن الدعوى الادارية تتمثل في منازعة موضوعية تثور يفاعا عن المركز الموضوعي ، والقلّة منها منازعات ذاتية شخصية ، ولذلك فن دور القاضي الاداري ايجابي الى حد كبير حسبما سنعود الى بيانه تفصيلا .

وعلى كل حال فقد أعطى قانون المرافعات الجديد للقاضي بالقضاء العادى سلطة معينة في تسيير الدعاوى المدنية والتجارية ، ومن مظاهر هذه السلطة حقه في الامر بادخال شخص خارج عن الخصومة في الدعوى .

ويستهدف هذا النظام تحقيق اهداف متعددة نوجزها فيما يلي<sup>(١)</sup> .

#### ١ - اظهار الحقيقة :

ويقصد بذلك الوصول الى الحقيقة في القضية المعروضة ، كما لو ادخل الغير لالزامه بتقديم ورقة منتجة تحت يده ، أو ادخل بفرض مساعدة أحد الاطراف في الدعوى اذا وجد القاضي الحاجة الى ذلك توصلنا الى الحقيقة .

---

(١) نكتور رمزي سيف - مرجع سابق - ص ٣٠٢ ومابعدها .

## ٢ - تحقيق مصلحة العدالة :

وهذا الهدف يخول للمحكمة الأمر بادخال الغير فى الحالات الآتية :

( أ ) حالة الشخص الذى له أن يتدخل اختصاصا ، كما لو أدخل من يظهر من سير الدعوى انه صاحب الحق المدعى به بين الاطراف .

(ب) حالة الغير الذى له أن يتدخل انضماما لاحد الخصوم كاختصاص الدائن والمدين اذا كانت الدعوى بين المدين والغير .

(ج) حالة الغير الذى له أن يتدخل تدخل انضماميا مستقلا وهو ما يحدث فى حالة ادخال من كان يجوز اختصاصه عند رفع الدعوى أى فى حالة التعمد الاختيارى ، وهذا ما يسمح للقاضى بأن يأمر بادخال من كان مختصا فى الدعوى فى مرحلة سابقة مثلا قبل الحكم ببطلان صحيفتها وتجديدها .

(د) حالة من تربطه بأحد الخصوم رابطة تضامن أو حق أو التزام لا يقل التجزئة .

(هـ) حالة اختصاص الوارث مع المدعى أو المدعى عليه أو الشريك على الشيوع لاى منهما اذا كانت الدعوى متعلقة بالتركة قبل قسمتها ، أو اذا كانت الدعوى متعلقة بالشيوع .

ويلاحظ أنه فى حالة الاخلال بناء على أمر المحكمة تصبح المسألة تقديرية لها ، فاذا قدرت وجوب ادخال شخصا من الغير فانها تأمر أحد أطراف الخصومة باختصاصه وعلى المحكمة أن تأجل نظر الدعوى على نحو يمكن من كلفته من الخصوم بالقيام بالاختصاص .

### ويجب ملاحظة ما يلى :

أولا : المقصود بحالة اختصاص من كان مختصا فى الدعوى فى مرحلة سابقة هو نفس درجة التقاضى ، كمن كان مختصا فى دعوى حكم فيها بعدم الاختصاص ، أو ببطلان صحيفة الدعوى ثم جدها المدعى دون أن يختصم فيها بعض من كانوا مختصمين فيها من قبل أن يحكم بعدم الاختصاص أو ببطلان صحيفة الدعوى ، وليس المقصود أن تأمر المحكمة باختصاص شخص أمام محكمة الدرجة الثانية لأنه كان مختصمأ أمام المحكمة الابتدائية فربما أصبح حكم المحكمة الابتدائية نهائيا فلا يجوز للمحكمة أن تأمر باختصاصه أمام محكمة الدرجة الثانية فتخل بحجية الحكم بالنسبة له .

ثانيا : يجوز للمحكمة أن تدخل من ترى أنه قد يضار من قيام الدعوى أو من الحكم فيها إذا بنت المحكمة دلائل جديّة على التواطؤ أو الغش أو التقصير من جانب الخصوم ، وسلطة المحكمة بالأمر بالاختصاص فى هذه الحالة مشروطة بشرطين وهما :

( أ ) أن يكون الغير الذى تأمر المحكمة باختصاصه ممن قد يضار من قيام الدعوى أو الحكم فيها ولا يجديه لدفع الضرر الفعلى التمسك بنسبية أثر الحكم ، وانما الذى يجديه هو تدخله بنفسه ، كحالة الضرر الذى يصيب المالك الحقيقى للمنقول فى دعوى لم يختصم فيها ، وقد لا يكون عالما بقيامها .

(ب) أن تثبت المحكمة مما يقدم فى الدعوى أن هناك دلائل جديّة على أى تواطؤ أو غش أو تقصير من جانب الخصوم قد يترتب عليه ضررا بالغير اذا ظل خارجا عن الخصومة ، واستكشاف هذا الامر مسألة وقائع مزكوك تقديرها للمحكمة وتختلف الدلائل فيها باختلاف كل حالة على حده .

#### اجراءات الاختصاص بناء على أمر المحكمة :

يتم هذا الاجراء بتكليف المحكمة لأحد الخصومة الأصليين باعلان من يراد اختصاصه ، وتوَجَّل الدعوى الى أجل يسمح باعلان الشخص المراد اختصاصه على أن تعين ميعادا لحضوره .

ثالثا : اختصاص الغير بناء على طلب الخصوم .

ينظم القانون المصرى هذا الاندخال بالمادة ( ١١٧ مرافعات ) والتى تقول :

« للخصم أن يدخل فى الدعوى من كان يصح اختصاصه فيها عند رفعها ويكون ذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المادة ٦٦ مرافعات . »

وطبقا للمادة السابقة فانه لا يجوز لاحد اطراف الخصومة أن يدخل فيها الا من كان يمكن اختصاصه عند بنائها ، وذلك الى جانب حالة اختصاص الغير لتقديم ورقة تحت يده طبقا لحكم المادة ( ٢٦ ) من قانون الاتبات .

ويفترض هذا الاندخال وجود ارتباط بين القضية المعروضة وبين شخص من الغير مما كان يجيز تعدد فى الخصوم عند رفع الدعوى لاختصاص الغير فيها فى هذا الوقت ،



ولكى تكون الدعوى قد رفعت من أحد الخصوم على أحدهم دون اختصاص الغير ، فعندئذ يمكن لأحد طرفي الخصومة ادخال من كان يمكن أن يكون مدعياً أو مدعى عليه في الخصومة منذ بنائها .

ويلاحظ أن المقصود بمن يجوز اختصاصه عند بدء الخصومة هو من كان يجوز اختصاصه الى جانب اطرافها وليس من كان يجوز أو يجب اختصاصه بدلا من أحد طرفيها . فالقرض أننا بصدد خصومة متعددة الاطراف<sup>(١)</sup> .

ويعتبر الغير باختصاصه طرفا في الخصومة ، لان الاختصاص في ذاته يعني توجيه طلب الى الغير ، أو اشراكه في طلب مقدم في الخصومة ، وفيه يأخذ الغير صفة الطرف في الخصومة ، ولو لم يبد أى طلب أو دفاع ، ويكون له سلطات الطرف في الخصومة وعليه اعبائها ، فله أن يتمسك بالدفع الموضوعية والاجرائية ، ويمكنه انكار توقيع معين ، أو الادعاء بالتزوير ، وله الحضور ومتابعة سير الخصومة ، كما يحق له الطعن بالطرق المتاحة لطرفي الخصومة الاصليين ، ويستفيد من المستندات المقدمة في الدعوى التي تساعد موقفه فيها ، وانا مصدر لصالحه حكم فلطرفي الخصومة الطعن فيه ، ويختصمونه في هذا الطعن<sup>(٢)</sup> .

وجدير بالذكر أن ادخال الضامن ، أو بمعنى آخر دعوى الضامن الفرعية يعتبر من أهم صور اختصاص الغير بناء على طلب الخصوم .

والضامن في فقه المرافعات يشمل فضلا عن الحالات المعروفة في القانون المدني والتجاري كل حالة يمكن فيها للشخص أن يرجع على آخر لسبب منازعة الغير له ، كرجوع الكفيل على المدين الأصلي اذا طالب الدائن الكفيل ، ورجوع المدين المتضامن على المدينين الآخرين بالزام كلا منهم بنصيبه في الدين الذي قام بوفائه للدائن ، ورجوع المسئول مدنيا عن فعل الغير على مرتكب الفعل الضار ، ورجوع

---

(١) من الجدير بالذكر أنه بالنسبة للمنازعات الادارية يحق لمفوض الدولة في سبيل تهينة الدعوى أن يأمر بدخول شخص ثالث ، ويستند هذه السلطة من المادة (٢٧) من قانون المجلس ، وبموجب هذه المادة يحق له الاتصال بالجهات الحكومية للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق ، ويمكن تفسير ذلك في رأى البعض بأن هذا يشمل الجهات الأخرى غير الجهة المدعى عليها .

(٢) نقض مدني في ٧ مارس ١٩٥٧ - مجموعة النقض (٨) - ص ٢١٤ .

أحد الخصوم بالتعويض على المحضر المتسبب في بطلان ورقة كان أعلنها ، اذا تمسك الخصم الأصلي ببطلانها ، ورجوع بائع ثان على البائع له بطلب فسخ البيع الحاصل له لعدم تسليم العين المببوعة اذا رفعت على هذا البائع دعوى من مشتر منه بطلب فسخ البيع الثانى لعدم تسليم العين المببوعة .

ويسمى صاحب الحق في الرجوع بالضمان بصاحب الضمان أو المضمون . ويسمى الملتزم بالضمان ضامنا ، وتسمى الدعوى التى يرجع بها صاحب الضمان على الضامن بدعوى الضمان<sup>(١)</sup> .

ولصاحب الضمان أن يرجع على الضامن اما بدعوى ضمان أصلية أو بدعوى ضمان فرعية<sup>(٢)</sup> ، والدعوى الأصلية هى التى يرفعها المضمون على الضامن بعد انتهاء النزاع فى الدعوى الأصلية مع الغير ، أما الدعوى الفرعية فهى التى يدخل بها المضمون ضامنه فى الخصومة القائمة بين المضمون وبين الغير ويطلب فيها من الضامن القيام بالتزامه بالضمان .

ويحكم فى طلب الضمان وفى الدعوى الأصلية بحكم واحد اذا كان ذلك ممكنا ، بأن كان طلب الضمان صالحا للحكم فيه وقت الحكم فى الدعوى الأصلية ، فاذا كانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها وكان الحكم فى طلب الضمان بحاجة الى تحقيق فليس ثمة ما يمنع المحكمة من الحكم فى الدعوى الأصلية أولا ، وارجاء الحكم فى طلب الضمان حتى يتم التحقيق .

### الوضع بالنسبة لدعوى الضمان الخاضعة للتحكيم :

من أهم ما تجدر الاشارة اليه أن دعوى الضمان المقامة من هيئة عامة ضد إحدى شركات القطاع العام ، فإن هيئات التحكيم تختص بنظرها ، وللمحكمة المعروض

---

(١) دكتور رمزى سيف - مرجع سابق - ص ٣٠٩ ومابعدها .

(٢) يتم الانخال بالطرق القانونية التى ينص عليها قانون المرافعات فلذا تم الانخال بدون ايداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب ، كما اذا قمت لقم المحضرين مباشرة لاعتلائها ، فانه يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى بعدم قبول الدعوى لرفضها بغير الطريق الذى رسمه القانون لان اجراءات التقاضى من النظام العام

(يراجع فى هذا الشأن - المستشار عز الدين الناصورى والاستاذ حلمد عكاز - مرجع سابق - ص ٢٢٣) .

عليها النزاع أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها<sup>(١)</sup> - كذلك فإن كانت الدعوى الأصلية مرفوعة من شخص عادي ضد إحدى شركات القطاع العام ، واقامت هذه الشركة دعوى ضمان ضد شركة قطاع عام أخرى ، فإن المحكمة لا تخصص بنظر دعوى الضمان لانها من اختصاص هيئات التحكيم والمنصوص عليها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ويتمين على المحكمة في هذه الحالة أن تقضى في الدعوى الأصلية بعدم اختصاصها بنظر دعوى الضمان واحالتها الى هيئات التحكيم .

**ثالثا : الاختلال في المنازعات الادارية التي تعرض على القضاء الإداري :**

يأخذ القضاء الإداري في الاختلال بنص النظام والاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وبناء على ذلك فيجوز الاختلال بناء على أمر المحكمة أو بناء على طلب الخصوم ، فللخصوم أن يدخلوا في الدعوى من كان يصح اختصاصه عند رفعها ويكون ذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى حسبما سبق بيانه مع مراعاة المبادئ المنصوص عليها في المادة (٦٦ من قانون المرافعات) والتي احالت اليها المادة (١١٧) من هذا القانون حسبما سبق بيانه .

وطبقا لحكم المادة (٢٧) من قانون المجلس فإنه يجوز للخصوم التقدم بطلبات الاختلال أمام هيئة مفوضي الدولة<sup>(٢)</sup> ، فمفوض الدولة سلطة الأمر باختلال شخص ثالث في الدعوى ، كما يجوز للمحكمة أثناء سير الدعوى أن تأذن باختلال الغير بالزامه بتقديم ورقة منتجة في الدعوى تحت يده ، وذلك وفقا لحكم المادة (٢٦) من قانون الإثبات) في المواد التجارية والمدنية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ والتي تقول :

يجوز للمحكمة أثناء سير الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف أن تأذن في اختلال الغير لزامه بتقديم محرر تحت يده وذلك في الاحوال ومع مراعاة الاحكام

(١) نقض في ١٩٧٩/٣/٢٤ - طعن رقم ٦٠٤ - من ٤٥ ق .

(٢) نص المادة ٢٧، من قانون المجلس على مايلي :

متولى هيئة مفوضي الدولة تحضير الدعوى وتبليغها للمرافعة ولمفوضي الدولة في سبيل تهيئة الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق وأن يأمر باستدعاء ذوي الشأن لسؤالهم عن الوقائع التي يرى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث في الدعوى أو بتكليف ذوي الشأن بتقديم منكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق في الاجل الذي يحدده لذلك ....

والأوضاع المنصوص عليها في المواد السابقة ، والمواد السابقة ، والمعنية بالنص هي المواد (٢٠ - ٢٦) من قانون الإثبات<sup>(١)</sup> .

(١) لأهمية التكليف بتقديم المستندات أمام القضاء الإداري نشير إلى المواد السابقة للمادة ٢٦ من قانون الإثبات فيما يلي :

تنص المادة (٢٠) على مايلي :

«يجوز للخصم في الحالات الآتية أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أي محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده .

(أ) إذا كان القانون يجزى مطالبته بتقديمه أو تسليمه .

(ب) إذا كان مشتركا بينه وبين خصمه ، ويعتبر المحرر مشتركا على الاخص إذا كان المحرر لمصلحة الخصمين أو كان مثبنا لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة .

(ج) إذا استند إليه خصمه في أي مرحلة من مراحل الدعوى .

تنص المادة (٢١) على مايلي :

«يجب أن يبين في هذا الطلب :

(أ) أوصاف المحرر الذي يمتنع .

(ب) فحوى المحرر بقدر ما يمكن من التفصيل .

(ج) الواقعة التي يستند به عليها .

(د) الدلائل والظروف التي تؤيد أنه تحت يد الخصم .

(هـ) وجه إلزام الخصم بتقديمه .

وتنص المادة (٢٢) على ما يلي :

« لا يقبل الطلب إذا لم تراعى فيه أحكام المادتين السابقتين » .

وتنص المادة (٢٣) على مايلي :

«إذا ثبت الطلب طلبه وافر الخصم بأن المحرر في حيازته أو سكت أمرت المحكمة بتقديم المحرر في الحال أو في أقرب موعد تحدده » .

وإذا أنكر الخصم ولم يقدم للطلب إثباتا كافيا لصحة الطلب وجب أن يحلف المنكر بمينا «بأن المحرر لا وجود له أو أنه لا يعلم وجوده ولا مكانه وأنه لم يخفه أو لم يهمل البحث عنه ليحرم خصمه من الاستدلال به » .

وتنص المادة (٢٤) على مايلي

« إذا لم يقدم الخصم بتقديم المحرر في الموعد الذي حددته المحكمة أو امتنع عن حلف اليمين المذكورة اعتبرت صورة المحرر التي قدمها خصمه صحيحة مطابقة لأصلها ، فإن لم يكن خصمه قد قدم صورة من المحرر جاز الأخذ بقوله فيما يتعلق بشكله وموضوعه » .

وتنص المادة (٢٥) على مايلي :

«إذا قدم الخصم محررا للاستدلال به في الدعوى فلا يجوز له سحبه بغير رضا خصمه الا باذن كتابي من القاضي أو رئيس الدائرة بعد أن تحفظ منه صورة في ملف الدعوى يؤثر عليها فلم الكتاب بمطابقتها للأصل » .

ويقدم طلب الانخال فى هذه الحالة من الخصم الذى يستفيد من الورقة ، ومنى ادخل الغير فى الدعوى أصبح خصما فيها طبقا للقواعد العامة وأصبح للمحكمة قبله سلطة الحكم عليه بالغرامة اذا امتنع عن الامتثال لامرها ، فضلا عن حق الخصوم فى الرجوع عليه بالتعويض اذا اضر بهم عدم تقديم الورقة .

ولتقديم الأوراق والمستندات المنتجة فى الدعوى الادارية أهمية كبيرة لان الكثير من المنازعات الادارية يتمثل فى دعوى استلهامية يتطلب الامر فيها الاطلاع على المستندات والمكاتبات التى تحتفظ بها الإدارة ، ولا يعلم المتنازعون عنها شيئا فى غالب الاحيان وذلك فضلا عن اجراءات المنازعة الادارية هى اجراءات استيفائية واستلهامية وللمستندات فيها أهمية كبرى ، فكثيرا ما تكلف هيئة المفوضين الجهات الادارية بتقديم المستندات المنتجة والتى تحتفظ بها الإدارة ، واذا ما تكاسعت الإدارة عن تقديم المستندات المطلوبة فان تقاعسها يعتبر قرينة لصالح المدعى وقرينه ضد جهة الإدارة .

وجدير بالذكر أنه ولئن أجازت المادة (٢٥٣) من قانون المرافعات القديم رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - والمقابلة للمادة (٢٠) من قانون الاثبات - للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة فى الدعوى تكون تحت يده اذا توافرت احدى الاحوال الثلاثة الواردة فيها ، الا أن الفصل فى هذا الطلب باعتباره متعلقا بأوجه الاثبات مندرج لتقدير قاضى الموضوع فله أن يلتفت عنه اذا كون عقيدته فى الدعوى من الأدلة التى اطمان اليها .

والانلة فى القضاء الادارى كثيرة ومتشعبة ومن أهمها : ملفات المتنازعين مع الإدارة سواء كانوا من الموظفين أو الافراد ، وغالبا ما يطلبها القاضى الادارى للاطلاع عليها .

ويأخذ القضاء الادارى كذلك بالاحكام والقواعد المتعلقة بدعوى الضمان طبقا

---

#### - وتنص المادة (٢٦) على مايلى :

« يجوز للمحكمة أثناء سير الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف أن تأذن فى ادخال الغير لالتزامه بتقديم محرر تحت يده وذلك فى الاحوال ومع مراعاة الاحكام والأوضاع المنصوص عليها فى المواد السابقة . »

لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية والسابق الاشارة اليها ، مع التحفظ المتعلق بطبيعة الدعوى الاداري .

والاجراءات المعتادة فى الانخال أمام القضاء الادارى هي ورقة التكليف ، ويجوز التعم بطلب الانخال الى هيئة المحكمة .

وفى ذلك تقول محكمة القضاء الادارى :

«ان الاجراءات المعتادة هنا هي ورقة التكليف بالحضور وان كان يجوز للخصوم أيضا أن يتقدموا بطلب الانخال الى هيئة المحكمة التى لها بناء على هذا الطلب أو من تلقاء نفسها أن تأمر بانخال من ترى انخاله لمصلحة العدالة ، أو لاطهار الحقيقة»<sup>(١)</sup> ، وتعين المحكمة ميعادا لا يجاوز ثلاثة أسابيع لحضور من تأمر بانخاله ، ومن يقوم من الخصوم بانخاله ويكون ذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى .

يتضح مما تقدم أن القضاء الادارى يأخذ بالاجراءات المتبعة أمام القضاء العادى فى اختصام الغير ، والتى ينظمها قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ويستهدف نفس الاهداف التى يستهدفها من حيث اظهار الحقيقة أمام القضاء ، أو من حيث تحقيق مصلحة العدالة بما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية .

---

(١) محكمة القضاء الادارى - حكمها فى القضية رقم ٤٢٣ من ٨ ق .

### المطلب الثالث

## تطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الادارية العليا بشأن الطلبات المختلفة

١ - أحكام تتعلق بنطاق الدعوى الذى يتحدد بطلبات المدعى :

#### قاعدة :

الأصل أن يحدد المدعى نطاق دعواه وطلباته أمام القضاء ولا تملك المحكمة من تلقاء نفسها أن تتعداها ، فإذا هي قضت بغير ما يطلبه الخصوم ، فإنها تكون قد تجاوزت حدود سلطتها وحق الغاء ما قضت به .

#### الحكم :

الأصل أن المدعى هو الذى يحدد نطاق دعواه وطلباته أمام القضاء ولا تملك المحكمة من تلقاء نفسها أن تتعداها ، فإذا هي قضت بغير ما يطلبه الخصوم فإنها تكون بذلك قد تجاوزت حدود سلطتها وحق الغاء ما قضت به .

(دعوى ١٠٦٢ - ١٩٦٨/٣/٧ ، ٦١٢/٨٢/١٣ - مشار اليها بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة - ١٩٨٠/١٩٦٥ - الجزء الثانى - طبعة ١٩٨٣ - ص ١٠٣٩) .

#### القاعدة :

نطاق الطعن يتحدد بطلبات الطاعن فى تقرير طعنه - طلب الطاعن الغاء قرار الفصل مع ما يترتب على ذلك من آثار لا يشمل صرف مرتبه عن مدة الفصل - أساس ذلك أن صرف مرتب العامل عن مدة الفصل ليس أثرا لازما لالغاء قرار الفصل - بيان ذلك .

#### الحكم :

الأصل أن نطاق الطعن يتحدد بطلبات الطاعن فى تقرير طعنه ، وإذا لم يضمن الطاعن تقرير طعنه ما سبق أن طالب به فى دعواه أمام المحكمة التأديبية من طلب صرف مرتبه عن مدة الفصل فإن هذا الطلب يكون والامر كذلك غير معروض على هذه المحكمة بما لا محل للنظر فيه . وإذا كان الطاعن قد طلب فى تقرير الطعن

الحكم بالغاء قرار فصله من الخدمة ، مع ما يترتب على ذلك من آثار الا أن صرف مرتب العامل عن مدة الفصل ليس أثرا لازما لالغاء قرار الفصل لان الاصل اعمالا لقاعدة أن الاجر مقابل العمل أى حق العامل فى مرتبه لا يعود تلقائيا بمجرد الغاء قرار الفصل بل يتحول الى تعويض لا يقضى فيه الا بطلب صريح بعد التحقق من توافر شروط المسؤولية الموجبة للتعويض .

(دعوى ٦٢٤ - ١٤ ١٩٧٢/١٢/٢٥ ، ١٢/٧/١٨ - مرجع سابق) .

★ ★ ★ .

(٢) حكم متعلق بالجمع بين مدعين متعددين فى عريضة واحدة يربطهم أمر واحد .

القاعدة :

الجمع بين مدعين متعددين فى عريضة دعوى واحدة - شرط صحته لو تعددت طلباتهم ، أن يربطهم جميعا أمر واحد - المنط فى ذلك أن تتحقق المصلحة فى توجيه الخصومة على هذه الصورة مرد تقدير هذا الى المحكمة وفق ما تراه من ظروف الدعوى ..

الحكم :

• ان الجمع بين مدعين متعددين ، حتى ولو تعددت طلباتهم فى عريضة دعوى واحدة ، يكون سائقا ، اذا كان يربطهم جميعا أمر واحد والمناط فى ذلك تحقق المصلحة فى توجيه الخصومة على هذه الصورة ومردة الى تقدير المحكمة وفقا لما تراه من ظروف الدعوى فاذا كان الثابت أن أساس الدعوى الزائنة ، هو احالة المدعين الى المحكمة التأديبية وأن المتكورين كانا قد أحيلوا الى المحاكمة التأديبية معا ، بقرار احالة واحدا وضمتهما دعوى تأديبية واحدة ، صدر فيها ضدهما حكم واحد ، هذا الى جانب أنهما ، قبل احالتهما الى المحاكمة التأديبية كانا قد رقا باعتبارهما منسبين الى الدرجة السادسة فى تاريخ واحد ، فان هذه الظروف مجتمعة تبين بوضوح قيام رابطة بينهما ، تسوغ تقدير تحقق المصلحة فى الجمع بين طلبتهما فى عريضة دعوى واحدة .

(دعوى ٥٠٦ - ٩ ١٩٦٨/٥/١٩ ، ١٣/١٢/١٩٥٨ - مرجع سابق) .



(٣) حكم يفيد بأن الطلب الاحتياطي لا تقوم الحاجة اليه متى أجيب الطلب الأصلي :

#### القاعدة :

الطلب الاحتياطي لا تقوم الحاجة اليه متى أجيب الطلب الأصلي ، المحكمة المختصة بالطلب الاحتياطي لا تتعرض له الا اذا رفض الطلب الأصلي - اذا كان الطلب الأصلي هو الفاء قرار الفصل من القوات المسلحة مما يدخل في اختصاص اللجان القضائية للقوات المسلحة وكان الطلب الاحتياطي نسوية حالة المدعى الوظيفية بعد تعيينه ببيئة عامة - يتعين على محكمة القضاء الاداري المختصة بالطلب الاحتياطي الا تتعرض له وتفصل فيه الا بعد الفصل في الطلب الأصلي من اللجان القضائية للقوات المسلحة - اعتبار الطلب الاحتياطي معلق على شرط واقف هو انتهاء الفصل في الطلب الأصلي - يتعين الحكم بوقف الدعوى في الطلب الاحتياطي لحين الفصل في الطلب الأصلي .

★ ونكتفي بالقاعدة دون الحكم نظرا لوضوحها ...

(٤) حكم يفيد باحالة الطلب الأصلي للجهة المختصة :

#### القاعدة :

اذا كان الطلب الأصلي مما تختص به اللجان القضائية للقوات المسلحة والطلب الاحتياطي مما تختص به محكمة القضاء الاداري يتعين على الاخيرة احالة الطلب الأصلي الى اللجان القضائية للقوات المسلحة المختصة بنظره - أساس ذلك : اللجنة القضائية للقوات المسلحة جهة قضائية في تطبيق المادة ١١٠ مرافعات ...

#### الحكم :

ولئن كان الطعن قد قُصر على ما قضى به الحكم المطعون فيه في شأن الطلب الاحتياطي من عدم اختصاص المحكمة بنظره ، وهو ما سبق بيان صحة الطعن في خصوصه في الحدود المتقدمة - الا أن ذلك الطعن وبحكم ما جرى عليه قضاء هذه

المحكمة يفتح الباب أمامها لتتناول بالنظر والتعقيب الحكم المطعون فيه في كل ما قضى به في المنازعة برمتها مما يرتبط بالطلب فيها أصلا واحتياطيا وهو ما يجعل لها أن تبثّر من تلقاء ذاتها موضوع ما قضى به الحكم من رفض الإحالة في خصوص الطلب الأصلي للجنة القضائية المشار إليها إذ أن ما قضى به الحكم في ذلك مما رتبته على أساس عدم اعتبارها جهة قضائية فلا يجوز إحالة الدعوى إليها طبقا للمادة ١١٠ - مرافعات - غير صحيح وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة ومن ثم يتعين إلغاء الحكم في هذا الخصوص أيضا والأمر بإحالة الدعوى بالنسبة الى الطلب الأصلي الى اللجنة المختصة بنظره في القوات المسلحة .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه قضاؤه بالنسبة الى الطلب الاحتياطي وفيما تضمنه بالنسبة الى الطلب الأصلي من عدم جواز الإحالة الى الجهة المختصة به .

وقد حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الطلب الأصلي وإحالته الى اللجنة القضائية المختصة طبقا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ ويوقف الدعوى في الطلب الاحتياطي لحين الفصل في الطلب الأصلي .

(٤٤٥ - ٢١ / ١٤١ / ١٩٧٩ / ٤٣ / ٢٤ - مرجع سابق) ...

## الفصل الثالث

### الدفع وتطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الادارية العليا بشأن الدفع المختلفة

#### المطلب الأول

المبادئ والأحكام العامة ، للدفع فى ظل قانون المرافعات المدنية والتجارية :

#### التعريف العام للدفع :

الدفع هو ما يجب به الخصم على دعوى خصمه ، وإن الدفع بهذا المعنى العام كثيرة ومختلفة فهي تختلف باختلاف الغرض منها ، والاثـر الذى يترتب على قبولها .

فقد يتمثل الدفع فى انكار نشوء الحق فى ذمة الخصم صحيحا كإنكار واقعة شراء شيء معين ، أو انقضاء الحق الذى تـرتب فى ذمته بسبب من الأسباب التى تنتهى بها الحقوق بعد نشوئها كالوفاء ، أو المقاصة ، أو التقادم .

غير أن المدعى قد يدفع الدعوى دون أن ينازع فى الحق المدعى به ولكنه يدفعها بدفع يطمـن به فى صحة الخصومة كما هو الشأن فى الحالات التالية :

- الدفع بأن الدعوى رفعت الى محكمة غير مختصة .
- الدفع بأن اجراءات رفع الدعوى باطلة .

وقد يدفع المدعى عليه الدعوى بدفع لا يتعرض فيه للحق المدعى به من حيث نشوئه أو من حيث صحته ، أو من حيث بقاءه قائما حتى رفع الدعوى ، فهو لا يطمـن على صحة الخصومة ، وإنما يدفعها بدفع ينازع به فى حق المدعى فى رفع الدعوى كأن يزعم المدعى عليه بالأا مصلحة للمدعى فى الدعوى أى لا حق له فى رفعها ، أو أن يزعم بأن الدعوى ترفض لفوات الميعاد كما هو الشأن فى الطعن أمام مجلس الدولة فى القرارات الادارية بعد فوات الستين يوما التى يتحصن بها القرار المطلوب الغاؤه فى دعوى الإلغاء مع مراعاة التحفظات سالفة البيان أو لفوات ميعاد السنة التى يجب أن ترفع عنها دعوى الحيـازة ، أو لفوات الميعاد الذى يجب أن يرفع فيه الطعن فى الحكم .

ويلاحظ أن الدفوع أمام القضاء الإداري ليست على درجة من الانبساط كما هو الوضع أمام القضاء العادي بسبب انحصار ولاية القاضي الإداري في إصدار الأحكام المتعلقة بالإنهاء والتسويات والتعويض .

#### تقسيم الدفوع :

يفهم لنا من العرض السابق أن الدفوع تنقسم إلى ثلاثة أصناف رئيسية وهي :

أولاً - دفوع شكلية : «Exceptions préliminaires»

وهي التي يطعن بها في صحة الخصومة أو شكلها .

ثانياً - دفوع بعدم القبول : «Non Recevoir»

وهي التي ينزاع بها في حق رافع الدعوى في رفعها أي ينزاع في قبولها .

ثالثاً - دفوع في الحق المدعى به في الدعوى :

أي في موضوع الدعوى . «Defenses au Fond»

ونوضح ذلك فيما يلي :

#### أولاً - الدفوع الشكلية

الدفوع الشكلية هي الدفوع الجائز ابدؤها قبل التعرض لموضوع الدعوى ، وقد نصت المادة (١٠٨) من قانون المرافعات على هذه الدفوع وعدتها في : الدفع بعدم الاختصاص المحلي ، والدفع بحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها ، أو للارتباط ، والدفع بالبطلان .

وينص القانون على أن سائر الدفوع المتعلقة بالإجراءات يجب ابدؤها معاً قبل إبداء أي طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول والا سقط الحق فيما لم يبد منها ، ويسقط حق الطاعن في هذه الدفوع إذا لم يبدّها في صحيفة الطعن . ويحكم في هذه الدفوع على استقلال ما لم تأمر المحكمة بضمها إلى الموضوع ، وعندئذ تبين المحكمة ما حكمت به في كل منها على حدة .

ويجب إبداء جميع الوجوه التي يبنى عليها الدفع المتعلق بالإجراءات معاً والا سقط الحق فيما لم يبد منها .

والدفع بعدم اختصاص المحكمة لاتقاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، ويجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى (مادة ١٠٩، مرافعات) .

وعلى المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ، حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها (مادة ١١٠، مرافعات) .

وكذلك اذا رأت محاكم مجلس الدولة أن النزاع يدخل فى اختصاص القضاء العادى حالته الى المحكمة المختصة به ، والعكس صحيح .

واذا اتفق الخصوم على التقاضى أمام محكمة غير المحكمة المرفوع اليها النزاع جاز للمحكمة أن تأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة التى اتفقوا عليها . (مادة ١١١، مرافعات) مع احترام قاعدة الاختصاص المتعلق بالولاية ، فلا يجوز الاتفاق على عرض منازعة ادارية تختص بها محاكم مجلس الدولة مثلا على القضاء العادى .

واذا رفع النزاع ذاته الى محكمتين وجب ابداء الدفع بالإحالة أمام المحكمة التى رفع اليها النزاع أخيرا للحكم فيه .

واذا دفع بالإحالة للارتباط جاز ابداء الدفع أمام أى من المحكمتين وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها (مادة ١١٢، مرافعات) .

وبعد عرض النصوص القانونية السابقة يجدر بنا الإشارة الى الملاحظات الهامة التالية :

١ - هناك اتجاهاً فى الفقه يقرر الأول منهما عدم وجود دفع شكلي خارج نطاق النص الوارد بقانون المرافعات ، ويبرر هذا الاتجاه تجنب مشقة البحث عن معيار معين لتمييز الدفع الشكلى .

★ أما الاتجاه الثانى فيقول بأن الدفع الشكلى لم ترد فى القانون على سبيل الحصر . واننا نتفق مع الدكتور دقنى والى، فى ترجيح هذا الاتجاه<sup>(١)</sup> على سند من أنه

---

(١) دكتور دقنى والى : «الوسيط فى قانون القضاء المدنى» . ط ١٩٨١ - ص ٥٤٨ ومبعدها .

منى وجدت وسيلة معينة يمكن التوصل بها على تحديد صفات وخصائص الدفع الشكلى فمن غير المقبول عدم اعتباره كذلك .

★ ومما هو جدير بالذكر أن الدفع الشكلى لا يسقط الحق فى التمسك به لمجرد طلب تأجيل الدعوى للاستعداد ، وذلك على تقدير أن الخصم انما يطلب التأجيل ليتمكن هو أو محضيه من الالام بكل ما يتعلق بالخصومة سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع ، كما أنه يجوز التمسك بدفع شكلى بعد التمسك بتأجيل الدعوى لتقديم سند معين أو الاطلاع عليه اذا كان الفرض من ذلك اثبات صحة الدفع الشكلى .

أما التمسك بالتأجيل الذى يسقط الحق فى التمسك بالدفع الشكلى فهو ذلك الذى يقصد به الاستعداد لمواجهة اجراء معين بادره الخصم أو ذلك الذى يقصد به الاستعداد لمواجهة موضوع الدعوى .

وعلى ذلك لا يسقط الحق فى الدفع الشكلى لمجرد طلب التأجيل لتقديم شهادة ببيان تقديم صحيفة الاستئناف لقلم المحضرين لمعرفة ما اذا كان قد رفع فى الميعاد اذ أن ذلك لا يعبر دفعا بعدم القبول ، أو اعلان تحديد جلسة دون مناقشة الموضوع ، أو طلب الاطلاع على الأوراق التى تتعلق بالدفع المراد ابدائه ، أو الطعن بالتزوير فى العمل الاجرائى بقصد اثبات تعييبه توصلنا الى التمسك ببطلانه ، أو التكلم فى الموضوع على سبيل الاحتياط بعد التمسك بالدفع على نحو واضح أو طلب رد القاضى ، أو المنازعة فى صفة الوكيل فى الحضور عن الخصوم<sup>(١)</sup> .

### مدى حجية الحكم فى الدفع الشكلى

ان الحكم فى الدفع الشكلى لا يعتبر فصلا فى الدعوى ولا يحوز حجية الأمر المقضى ، فلذا قررت المحكمة قبول دفع شكلى كما لو حكمت بعدم الاختصاص ، أو ببطلان صحيفة الدعوى أو قررت رفضه ، فان قرارها فى الدفع الشكلى لا يعتبر فصلا فى الدعوى ولا يحوز هذا الحكم حجية الامر المقضى .

وبناء على ذلك يمكن ترتيب النتائج الآتية :

( أ ) للمدعى أن يبدأ خصومة جديدة برفع نفس الدعوى ، وذلك ما لم تكن دعواه قد انتقضت بالتقادم أو لئى سبب آخر .

(١) المستشار/ عز الدين الناصورى والاستاذ حامد عكاز - «التعليق على قانون المرافعات» -

(ب) إذا طعن في الحكم المتعلق بالدفع أمام محكمة الاستئناف ، وألفت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم ، فإنها لا تنتظر موضوع الدعوى وإنما تعيد الموضوع الى محكمة أول درجة لنظرها لان محكمة أول درجة لم تكن قد فصلت في الموضوع ، فضلا عن أن محكمة الاستئناف لا يمكنها الفصل في الموضوع حتى لا تخالف مبدأ «التقاضى على درجتين»<sup>(١)</sup> .

ونورد فيما يلي قاعدتين هامتين بشأن الدفوع الشكلية :

#### القاعدة الأولى :

قضت محكمة النقض بمايلي :

« الدفع ببطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى به دفع شكلي يجب ابدائه قبل التعرض للموضوع والا سقط الحق في التمسك به والبطلان الذي يلحق الصحيفة بسبب هذا التجهيل بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام » .

(نقض في ٢٩/٣/١٩٦٢ - المكتب الفني - السنة ١٣ - ص ٣٢٩)

#### القاعدة الثانية :

قضت محكمة النقض بما يلي :

«الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بصحيفة واحدة من متعددين لا تربطهم رابطة هو في حقيقته دفع شكلي يتضمن الاعتراض على شكل اجراءات الخصومة وكيفية توجيهها ولا يعد دفعا بعدم القبول » .

البطلان في هذه الحالة - على الرأي الذي نرجحه - نسبي غير متعلق بالنظام العام ، وان هذا الدفع يسقط الحق في التمسك به بعدم ابدائه قبل التحدث في موضوع الدعوى ، وقبول محكمة أول درجة الدفع لا يستنفد به ولاينها في الموضوع ، والفاء الحكم بقبول الدفع من محكمة الاستئناف يوجب اعادة القضية الى محكمة أول درجة

---

(١) نكتور فتوى والى - مرجع سبق - ص ٥٥٥ .

ومخالفة ذلك الأمر بترتب عليه البطلان ولا يزيل هذا البطلان عدم تمسك الطاعنين أمامها بطلب إعادة القضية الى محكمة أول درجة - (حكم نقض في ١٩٦٢/٣/٢٩ - المكتب القضي - السنة ١٣ - ص ٣٩) .

### ثانيا - الدفع بعدم القبول

عندما صدر قانون المرافعات الجديد ، ونعني به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ نص بالمادة (١١٥) منه على الدفع بعدم القبول حيث يقول :

« الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداءه في أية حالة تكون عليها .

وإذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لا تنفأ صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لإعلان ذي الصفة ، ويجوز لها في هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات ، .

كما نصت المادة (١١٦) على أن «الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لمسبق الفصل فيها تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها» .

وتجدر الإشارة الى الملاحظات الهامة التالية :

١ - من أهم المسائل التي يدور البحث حولها والتي اختلف الرأي عليها هي البحث فيما اذا كان يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى ؟.

للإجابة على ذلك نقول أن مدار البحث في هذه المسألة هو مدى تعلق الدفع بالنظام العام أو عدم تعلقه به ، ومرجع ذلك الى الاعتبارات التي يبنى عليها الدفع أي اعتبارات متعلقة بالمصالح العام أم هي اعتبارات تقوم على مصالح خاصة .

وإثباتا لهذا الخلاف فقد قضت محكمة النقض في الطعنين الحدين رقم ٤٢٤ ، ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق بأن : «الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لمسبق الفصل فيها من النظام العام ، فلا يلزم تمسك الطاعن به في صحيفة الاستئناف ، ذلك أن المحكمة عليها أن تقضي به من تلقاء نفسها»<sup>(١)</sup> .

بينما قضت نفس المحكمة في الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٤٢ ق بما يلي :

---

(١) الطعن رقم ٤٢٤ ، ٤٢٦ ص ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - ١١ - ٥٣ .



• الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى غير متعلق بالنظام العام ويتعين التمسك به من صاحب المصلحة<sup>(١)</sup> .

يخلص لنا أن الدفوع المتعلقة بالنظام العام يجوز ابدؤها في أية مرحلة تكون عليها الدعوى ، ولا يجوز التراضى على عدم ابدائها<sup>(\*)</sup> .

٢ - يخلط البعض بين الدفع بعدم قبول الدعوى وبين الدفوع الشكلية ومن أمثلة ذلك أنه اذا دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها الى المحكمة مباشرة للمطالبة بدین تتوافر فيه شروط استصدار أمر الاداء فان تكيف هذا الدفع هو في حقيقة دفع بطلان الاجراءات لعدم مراعاة الدائن القواعد التي فرضها القانون لاقتضاء دينه ، وبالتالي يكون هذا الدفع موجهاً لإجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها ، وبهذه المثابة يكون من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول . .

(نقض ١٩٧٢/٥/٢٣ - من ٢٣ ق - من ٩٨١) .

٣ - من الجدير بالذكر أن الدفع ببطلان أوراق التكليف بالحضور يوجب ابدؤه قبل الدفع بعدم قبول الدعوى أو أى طلب أو دفاع فيها .

(نقض ٧٨/٤/٢٧ - طعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٢ ق) .

٤ - أن الدفع بعدم القبول لا يقطع بالكلام في الموضوع كما أنه لا يخضع لما تخضع له الدفوع الشكلية من وجوب ابدؤها مع الا مقط الحق فيما لم يبد فيها . وهو بهذه المثابة كالدفع الموجه الى الموضوع تماماً فيجوز ابدؤه في أية حالة كانت عليها الدعوى .

---

(١) الطعن رقم ٤٥٣ من ٤٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩ - ٢٤ - ١٧٦ .

مشار لهذه الاحكام الحديثة بالموسوعة الشاملة للاحكام محكمة النقض للمستشار عبد المنعم الشربيني - الجزء التاسع - عام ١٩٨١ - من ٥٧٧ .

(\*) بالنسبة للمنازعات الإدارية التي تثار أمام القضاء الإداري يكون للمفوض اثره الدفوع المتعلقة بالنظام العام ، ولو لم تثار من أحد الخصوم ، كما تحكم بها المحكمة من تلقاء نفسها أما غير المتعلقة بالنظام العام فيجوز للطرفين اتفاقاً - صراحة أو ضمناً - أن يتجاوزا عنها في الدعوى .

والبعض يرى من وجهة نظره الخاصة أنه من الناحية المنطقية يجب ابداء هذا الدفع قبل الكلام في الموضوع<sup>(١)</sup>.

ولكن المشرع المصري قدر أن هناك اعتباراً آخر أهم من وظيفة الدفع بعدم القبول وهو حق الدفاع الذي يوجب تمكين الخصم من إثارة كل ما يتعلق بوجود الحق في الدعوى في أية حالة كانت عليها الخصومة ، ولهذا نص المشرع في المادة (١١٥) من قانون المرافعات بأن ، الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداءه في أية حالة تكون عليها .

لذلك فإن الدفع بعدم القبول لا يسقط بعد الكلام في الموضوع .

٥ - يفصل في الدفع بعدم القبول وحده أو مع الموضوع إذ لا ينطبق على الدفع بعدم قبول ما تنص به المادة (٢/١٠٨) من أن يحكم في الدفوع المتعلقة بالإجراءات على استقلال مالم تأمر المحكمة بضمها إلى الموضوع ، وعندئذ تبين المحكمة ما حكمت به في كل منها على حده ، فلمحكمة أن تحكم في الدفع بعدم القبول على استقلال ، كما أن لها أن تفصل فيه وفي موضوع الدعوى معا دون أن تقرر ضمه للموضوع<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ أن أسباب عدم قبول الدعوى تختلف باختلاف إعلانات الرغبة ولكنها بصفة عامة ترجع إلى أحد نوعين من الأسباب وهما :

أولاً : وجود عيب في إعلان الرغبة كعمل إجرائي سواء تعلق هذا العيب بالشكل كما هو الوضع بالنسبة لصحيفة استئناف مقدمة بعد الميعاد الذي حدد القانون<sup>(\*)</sup> أو رفع دعوى الفاء أمام القضاء الإداري بعد تحصن القرار الإداري موضوع الدعوى بغوات المستين يوماً المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، أي في حالة رفع الدعوى قبل اتخاذ إجراء يجب أن يسبق رفعها كالتظلم الوجوبي بالنسبة لدعوى الائفاء المقامة من الموظفين العموميين ، كذلك يمكن أن يرجع سبب عدم القبول إلى عدم صلاحية القائم بالعمل مثل رفع الدعوى من قاصر لا يمثلته وليه أو وصية ، وذلك نظراً لأنه لكي ينظر القاضي إعلان الرغبة يجب أن يحترم مقتضيات التي يفرضها القانون لصحته .

ثانياً : عدم توافر المصلحة في الإجراء لأنه من العبث إضاعة الوقت في النظر لأجابة الخصم إلى طلبه .

(١) سوابق ويبرو مجزه أوله بند ٣١٤ - ص ٢٩١ .

(٢) نقض مدني ٢٨ نوفمبر ١٩٥٧ - مجموعة النقض / ٨ - ص ٨٣٤ .

(\*) راجع المادة (٢٤) من الفصل الثالث بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

فإذا كان اعلان الرغبة طلبا قضائيا يتضمن رفع دعوى الى المحكمة فانه فضلا عن خضوعه لتكثيف عدم القبول باعتباره عملا قضائيا لسبب من الاسباب القانونية فقد رؤى استعمال فكرة عدم القبول التي من مقتضاها عدم النظر في حق الطالب فيما يطلب في الحالات التي يكون فيها تغلف الحق في الدعوى ظاهرا بحيث لا يحتاج الامر للنظر في موضوع الدعوى ، وهذه الحالات يتعلق بعضها بشروط نشأة الحق في الدعوى وبعضها بانتقضائه<sup>(١)</sup> .

ووجيز القول أن عدم القبول هو تكثيف قانوني لاعلان رغبة مقدم الى المحكمة يترتب عليه امتناعها عن النظر في هذا الاعلان ، وبهذا تؤدي فكرة عدم القبول الى الاقتصاد في الخصومة اذ تؤدي الى عدم تعرض القاضي للخصومة اذا توافرت لديه شروط عدم قبولها فلا يصح وقته في بحث الناحية الموضوعية .

وبناء على ذلك فاذا انتضى الحق في الدعوى دون انتضاء الحق الموضوعي كان الطلب غير مقبول ، ومن أمثلة انتضاء الحق في الدعوى ، تحقق الحماية التي ترمى اليها الدعوى بصور حكم حائز لحجية الامر المقضى ، أو حالة انتضاء الدعوى بالتقادم المسقط ، أو بنزول صاحبها عنها ، ففي هذه الحالات وما يشابهها لا تلتف المحكمة الى بحث موضوع الحق المدعى به والدفع بعدم القبول كما سبق أن ذكرنا يجوز ابدؤه في أي حالة كانت عليها الدعوى تحقيقا لنفس الهدف الذي يرمى اليه هذا الدفع من تحويل القاضي سلطة تجنب مناقشة موضوع القضية اذا اغلقت أمامه أسباب قبولها .

وجدير بالذكر أنه يترتب على الدفع بتعليق الحكم على مسألة أولية فانه يكون للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى لكي يستصدر صاحب الشأن حكما في المسألة الأولية(\*) .

---

(١) دكتور فتحى والى - الوسيط في قانون القضاء المدني - مرجع سابق - ص ٥٥ ومبمدها .

(\*) اذا دفع صاحب الشأن أمام محكمة الموضوع بأمر يخرج عن اختصاصها ويوقف حكمها في الدعوى عليه ، يكون للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى لكي يستصدر صاحب الشأن حكما في هذه المسألة من المحكمة المختصة وذلك طبقا لمصباح المادة (١٢٩) من قانون المرافعات . وبالنسبة للمنازعات الادارية التي يختص بها القضاء الاداري فانه يحق لمحكمة القضاء الاداري أن توقف الفصل في الدعوى المنظورة أمامها إنتظارا لصور حكم من المحكمة الادارية العليا يحدد المركز القانوني المدعى .

(يراجع : في ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في ١١/٢٣/١٩٦٨ م ١٤ ق ورقم ١١ في ١٦ من ١٩٧١ م ١٦ ق رقم ٤٤) .

## مدى حجية الحكم فى الدفع بعدم القبول :

يحوز الحكم بالدفع حجية الامر المقضى أو لا يحوز حسب الاحوال فاذا حكم برفض الدفع فان هذا الحكم لا يمنح أية حماية قضائية ، ولا يحوز حجية .

أما اذا حكم بقبول الدفع أى صدر حكم بعدم قبول نظر الدعوى فان حجية هذا الحكم تختلف طبقا لما اذا كان مؤداه الفصل فى الدعوى أم لا ، فاذا لم يكن فاصلا فى الدعوى كما هو الوضع فى الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان فلا حجية للحكم وليس ثمة ما يمنع من أن يعود المدعى فيرفع نفس الدعوى بعد ذلك عند حلول اجل الدين ، وعلى العكس من ذلك اذا حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى أو لانقضائها بمضى المدة فان الحكم يحوز الحجية فلا يستطيع المدعى أن يرفع الدعوى من جديد<sup>(١)</sup> ذلك أن هذا الحكم يعتبر فاصلا فى الدعوى وإن تم الفصل دون بحث موضوعها بسبب وضوح عدم توافر أحد شروطها أو انقضائها .

ومن ناحية أخرى فان للدفع بعدم القبول الذى تستند به محكمة أول درجة ولايتها بخصوصه ، فانه ينعين معه على المحكمة الاستئنافية اذا قضت بالغائه أن تتصدى لنظر الموضوع والا تعيد الدعوى لمحكمة أول درجة .

وقد صدر عن محكمة النقض حكما يبلور هذا الاتجاه ، ولاهميته فى هذا الشأن ، وفى التمييز بين الحق فى رفع الدعوى واستقلاله عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره نشير اليه كاملا - فتقول المحكمة :

« الدفع بعدم القبول الذى تعنيه المادة ١١٥ من قانون المرافعات هو كما صرحت المذكرة التفسيرية به - الدفع الذى يؤدي الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى ، باعتباره حقا مستقلا عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره ، كاتعدام الحق فى الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لانقضاء المدة المحددة فى القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الاجراءات من جهة ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق من جهة أخرى فالمقصود إنن هو عدم القبول الموضوعى .

(١) نقض مننى فى ٢٠ يناير ١٩٦٥ - مجموعة النقض - ١٣ - ١٠٨ - ١٧ .  
مشار لهذا الحكم فى الوسيط فى قانون القضاء المنقى - ص ٥٦٦ - مرجع سابق .

ولما كان البين من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى أن الدفع الذي اثارته الهيئة الطاعنة بعدم القبول والمؤسس على أنه لا تقبل دعوى المطالبة بمستحققات المؤمن أو المستحقين عنه الا اذا طولبت الهيئة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي تصبح فيه هذه المستحققات واجبة الاناء اعمالا للمادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو دفع بعدم سماع الدعوى لرفعها قبل اتخاذ اجراء متعلق بالحق في اقامتها هو وجوب مطالبة هيئة التأمينات كتابية بمستحققات المؤمن ، ومن ثم فهو في حقيقته دفع بعدم القبول كما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات وكان من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن محكمة أول درجة تستند عند الحكم بقول هذا الدفع ولايتها وطرح الاستئناف المقام عن هذا الحكم الدعوى برمتها أمام محكمة الاستئناف فاذا ألغت هذه المحكمة ذلك الحكم وقبلت الدعوى فانه لا يجوز لها أن تعيدها الى محكمة أول درجة بل عليها أن تفصل في موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها تصدياً<sup>(١)</sup> .

تعليق على الحكم بشأن ما تضمنه من التمييز بين حالة عدم القبول الاجرائي والموضوعي :

يميز الحكم بين حالتين وهما :

حالة عدم القبول الاجرائي .

إن الدفع بعدم القبول الاجرائي له سمة أساسية تميزه عن الدفع الموضوعي وهو كما سبق القول يرمى الى تجنب بحث الموضوع ، ومفاد ذلك أن محكمة أول درجة عندما تحكم بعدم قبول الدعوى فانها تقرر أنها لم تنتظر موضوعها ، فاذا ألغى حكمها من المحكمة الاستئنافية فلا يحق لها نظر الموضوع لانه لم ينظر أمام محكمة أول درجة فان هي فعلت ذلك تكون قد خالفت مبدأ التقاضي على درجتين .

حالة عدم القبول الموضوعي

اذا قبلت المحكمة الدفع بعدم القبول الموضوعي فانها تستند ولايتها في

(١) الطعن بالنقض رقم ٢٢٤ س ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢١ .

مشار اليه بالموسوعة الشاملة للمستشار الشريني - ج/ ٦ - س - ١٩٧٩ - ص ٧٦٣ - ٧٦٤ .

الفصل فى موضوع الدعوى ، ويطرح الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما احتوتها من طلبات وأوجه دفاع على المحكمة الاستئنافية .

فلا يجوز لها فى حالة القاء الحكم أن تعيد الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى لنظرها من جديد ، وتعليقا على ذلك نقول : «أن الأحكام الموضوعية تكون احكاما قطعية ، أى احكاما تخرج من ولاية المحكمة فور صدورها وتحوز حجية تمنعها من العودة لنظرها ويقبل الطعن فيها بالطرق المقررة .

وقد طبق القضاء هذا المبدأ على الدفوع التالية :

- ١ - الدفع بالتقادم .
- ٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان .
- ٣ - الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة بأصل الحق من المدعى عليه فى دعوى الحيازة .

ويرى الشراح أن القضاء استند فى تلك الاحكام الى أن الدفع المتعلق بها هو دفع موضوعى والحكم فيه هو حكم فى الموضوع وأن هذا القضاء لا يمكن تبريره الا على هذا الاساس<sup>(١)</sup> .

### ثالثا - الدفوع الموضوعية (\*)

التعريف العام بالدفوع الموضوعية :

يمكن تعريف الدفوع الموضوعية بأنها كل وسيلة من وسائل الدفاع التى يرمى بها الخصم الى الحكم برفض دعوى خصمه ، وهى تختلف فى كل دعوى باختلاف ظروفها ، فمنها ما ينكر به الخصم وجود الحق على الاطلاق ومنها ما يطعن به فى نشأته صحيحا ، ومنها ما ينكر به الخصم بقاء حق خصمه حتى رفع الدعوى دون

---

(١) دكتور قحى والى - مرجع سابق - ص ٥٦٤ ، ٥٦٥ .

(\*) نجد الإشارة الى أن منط التفرقة بين الدفع الشكلى ، والدفع الموضوعى أن أولهما يوجه الى صحة الخصومة والاجراءات المكونة لها بغية انتهاء الخصومة دون الفصل فى موضوع الحق المطالب به ، أو تأخير الفصل فيه - أما الدفع الموضوعى فهو الذى يوجه الى الحق موضوع الدعوى بهدف الحصول على حكم برفضها كليا أو جزئيا .

التعرض للاقرار بأصل الحق ونشأته صحيحا أو انكار أصله كالدفع بسقوط الحق بالتقادم ، أو بالإبراء الصحيح ، فمن يدفع بالتقادم مثلا فإنه لا يقر بأصل الحق ولا ينكره وإنما ينكر بقاء الحق حتى رفع الدعوى على فرض صحة نشأته وسبق قيامه .

### جواز اثاره الدفع الموضوعية في أية حالة تكون عليها الدعوى :

يجوز ابداء الدفع الموضوعية في أية حالة تكون عليها الدعوى فابداء دفع موضوعي لا يسقط الحق في ابداء دفع موضوعي آخر مالم يفرز عنه صاحب الحق ، ولذلك فلا يشترط في ابدائها ترتيب معين ، ملائمت القاعدة تتمش في جواز ابدائها في أية مرحلة من مراحل الدعوى ، فهي لا تتعلق بالنظام العام ، فيجوز لصاحبها أن يفرز عنها صراحة فيسقط الحق فيها ، ونتيجة لذلك فإنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها ، ما لم يتمسك بها صاحب الحق فيها ، ولكن الدفع المتعلق بالنظام العام لا يجوز النزول عنه لا صراحة ولا دلالة ، كما تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك به الخصوم ، إذ يعتبر له معروض على المحكمة سواء تمسك به الخصوم أو لم يتمسكوا به<sup>(١)</sup> .

### الحكم بقبول الدفع الموضوعي يعتبر حكما في موضوع الدعوى :

إن الحكم بقبول الدفع الموضوعي يعتبر حكما في موضوع الدعوى منهيًا للنزاع على أصل الحق الذي رفعت به الدعوى ، ولذلك يحوز هذا الحكم حجته من حيث موضوع الدعوى ، إذ يترتب على ذلك منع تجديد النزاع أمام القضاء ، فإذا رفع دائن دعوى مطالبا بدينه ، ثم دفعها المدعى عليه بالتقضاء الدين بالتقادم ، وحكمت المحكمة بقبول الدفع ، فلا يجوز للدائن أن يعيد تجديد النزاع أمام القضاء ، وأن ذلك عكس الحكم بقبول الدفع الشكلي فلا يعتبر حكما في موضوع الدعوى ، ولهذا فليس ثمة ما يمنع من تجديد النزاع أمام القضاء بإجراءات صحيحة ، فإذا رفع دائن دعوى بدينه فدفعها المدعى عليه بدفع شكلي بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وحكمت المحكمة بقبول الدفع فإن هذا الحكم لا يمنع من تجديد المطالبة بالدين أمام القضاء بدعوى ترفع أمام المحكمة المختصة بإجراءات جديدة .

(١) الدكتور رمزي سيف : المرجع السابق - ص ٣٢٤ ومليحما

غير أنه قد يتمتع بعد الحكم بقبول دفع شكلى جديد بالمطالبة بالحق المدعى به أمام القضاء ، كما لو صدر حكم غيايى فطعن فيه المحكوم عليه غياييا بمعارضة بصحيفة دفعها المعارض ضده بدفع شكلى ببطلان صحيفتها وحكم بالبطلان ، فالاصل هنا أن هذا الحكم لا يمنع من تجديد المعارضة بصحيفة صحيحة ، غير أنه قد يتمتع تجديد المعارضة اذا كان ميعادها قد انقضى عند تجديد الطعن .

وجدير بالملاحظة أيضا أنه نتيجة لكون الحكم فى الدفع الموضوعى يعتبر حكما فى موضوع الدعوى فإن الطعن فيه بالاستئناف يطرح الموضوع برمته على المحكمة الاستئنافية ، ولذلك فإن سلطتها لا تصبح مقصورة على الحكم فى الدفع الموضوعى ، وإنما تمتد الى بحث الموضوع برمته سواء ما ابدى من دفع موضوعية أمام محكمة الدرجة الأولى أو ما يبدى منها لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية .

وذلك بعكس الوضع بالنسبة للدفع الشكلى فاذا حكمت محكمة أول درجة بقبوله ولم تضمه للموضوع واستؤنف حكمها فإن سلطة المحكمة الاستئنافية تصبح مقصورة على الحكم فى الدفع ولا يجوز لها أن تتصدى للموضوع ، لان موضوع الدعوى ليس مطروحا عليها لانه لم يحكم فيه من محكمة أول درجة ، اذ أن الحكم فى الدفع الشكلى لا يعتبر حكما فى الموضوع .

أما اذا حكمت محكمة أول درجة برفض الدفع الشكلى قبل الحكم فى الموضوع فلا يجوز الطعن فى حكمها الصادر قبل الفصل فى الموضوع الا بعد الفصل فيه ، لان الحكم الصادر قبل الفصل فى الموضوع لا ينهى الخصومة فى هذه الحالة .

## المطلب الثانى

الوضع المتعلق بالدفع أمام القضاء الإدارى وتطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الإدارية العليا :

أولا - الوضع المتعلق بالدفع أمام القضاء الإدارى :

سبق أن ذكرنا أن الاجراءات الواردة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية تنطبق على المنازعات الادارية مع اجراء الملاحظات التى تقتضيها طبيعة الدعوى الادارية<sup>(١)</sup> .

(١) المحكمة الادارية العليا - حكما فى ٧ يونيو ١٩٥٨ - مجموعة الشتر سنوات دعوى رقم ١٥٠١ .



وانطلاقاً مما تقدم فإنه بالنسبة للدفع التي تثار أمام القضاء الإداري فإن أغلب هذه الدفع تتعلق بالنظام العام لاستنادها الى القنون انعام في غالب الأحوال .

ولذلك فإن الدفع الشككية - كالدفع بعدم الاختصاص أو بعدم الصفة - أو بعدم المصلحة ، هي دائما دفع من النظام العام في القضاء الإداري وليست كمثيلتها في القضاء العادي متعلقة بصالح الخصوم ، وكذا الدفع الموضوعية كالدفع بالتقادم ، فهو أيضا دفع من النظام العام يجريه القاضي من تلقاء نفسه وعلى أية حالة تكون عليها الدعوى<sup>(١)</sup> . وبناء على ذلك فالقضاء الإداري يتميز عن القضاء العادي بأنه يبتنى الدعوى الإدارية ، ولا يتركها لمواقف الخصوم ، ولا يتقيد الا بنطاقها .

---

(١) دكتور مصطفى كمال وصفي - مرجع سابق - ص ٢٨ .

## تطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الادارية العليا

بشأن الدفع المختلفة :

نتناول فيما يلى أهم المبادئ والأحكام المتعلقة بأهم الدفع التى غالبا ما تثار أمام القضاء الادارى وأغلبها يثار فى دعوى الإلغاء وهى :

- ١ - الدفع بعدم الاختصاص .
- ٢ - الدفع بعدم القبول .
- ٣ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لمسبق الفصل فيها .
- ٤ - الدفع بعدم دستورية القوانين .
- ٥ - الدفع بالتقادم المستقط .
- ٦ - الدفع بعدم مشروعية القرار .

الدفع بعدم الاختصاص :

( أ ) القاعدة :

ينبغى أن يكون الفصل فيه سابقا على البحث فى موضوع الدعوى - على المحكمة استثناء نظر الموضوع اذا كان الفصل فى الدفع متوقفا على البحث فى الموضوع ، وذلك بالقدر اللازم للفصل فى الاختصاص .

الحكم :

إنه ولئن كان الأصل أن البحث فى الاختصاص والفصل فيه ينبغى أن يكون سابقا على البحث فى موضوع الدعوى الا أنه متى كان الفصل فى الدفع بعدم الاختصاص متوقفا على بحث الموضوع فإنه يتعين على المحكمة نظر الموضوع بالقدر اللازم للفصل فى الاختصاص باعتباره من المسائل الأولية التى يلزم بحثها أولا وقبل الفصل فى مسألة الاختصاص .

( مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى خمسة عشر عاما - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الثانى - طبعة ١٩٨٣ - مشار للحكم بالمجموعة ص ١٠١٠ ) .

( ب ) القاعدة :

لا يجوز للمحكمة بعد قبولها الدفع بعدم الاختصاص الخوض فى موضوع الدعوى .

## الحكم :

إنه ما كان يجوز للمحكمة وقد انتهت الى الحكم بقبول هذا الدفع أن تستطرد في أسباب حكمها الى تقرير مشروعية القرار المطعون فيه من حيث قيامه على أسباب سليمة وعدم الانحراف بالسلطة في اصداره ، اذ أن ذلك يعد خوضا في صميم موضوع الدعوى بما يقتضيه الفصل في الدفع بعدم الاختصاص ، فضلا عن كونه مجافيا لما انتهت اليه من الحكم بقبول هذا الدفع .

(القضية ٨٠٧ - ١٠٠١٠/١٢/١٩٦٦، ٣٧/١٢/٣٦٥ - مشار للحكم بالمجموعة جـ ٢ ص ١٠١٠ ، ١٠١١) مرجع سابق .

وتجدر الإشارة الى أنه يستتبي من هذه الحالة الوضع الذي يصبح فيه الفصل في الدفع متوقفا على بحث الموضوع (\*) .

## (ج) القاعدة :

حجية الأمر المقضى فيه - طلب التعويض المنفرع من الطلب الاصلى الذى كيفه المحكمة بأنه طلب الغاء - رفض المحكمة الطلب الاصلى بالالغاء - لا تجوز العودة الى اثاره مسألة الاختصاص بصدد طلب التعويض - الحكم الصادر فى الطلب الاصلى بعدم القبول يكون قد قضى ضمنا باختصاص المحكمة بنظر طلب التعويض - هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى فى هذه الخصوصية .

## الحكم .:

ان طلب التعويض فى الخصوصية المعروضة يعتبر فرعا للطلب الاصلى الذى قضت المحكمة بأنه فى حقيقته طلب الغاء اذ أن المدعى بعد أن اخفق فى طلبه الاصلى الخاص بالحكم بتسوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ لم يجد مئاصا من اللجوء الى ذات المحكمة بطلب الحكم له بالتعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة امتناع الجهة الادارية عن تطبيق القانون المذكور عليه - وهو ذات الطلب الذى سبق أن تقدم به على سبيل الاحتياط أثناء نظر دعواه ولم تفصل فيه المحكمة بسبب عدم

---

(\*) فى هذه الحالة يتعين على المحكمة نظر الموضوع بالتقدير اللازم للفصل فى الدفع (راجع حكم المحكمة الادارية العليا سالف الذكر) .

سداد الرسم الممنوع عنه والذي تبين فيما بعد للقلم المختص بمجلس الدولة انه لا يستحق عنه رسم وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه «لا تجوز العودة لاثارة مسألة الاختصاص بصدد طلب التعويض لأن الحكم الصادر في الطلب الأصلي اذ قضى بعدم قبول الطلب شكلا لرفعه بعد الميعاد يكون قد قضى ضمنا باختصاص المحكمة. بنظر التعويض باعتباره فرعاً من الطلب الأصلي . ومن ثم يكون الحكم المذكور قد حاز في مسألة الاختصاص قوة الامر المقضى وهو ما يقيد المحكمة في هذه المسألة عند نظر طلب التعويض ، ذلك أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادلرى بالفصل في طلبات التعويض متفرع عن اختصاصه بالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية ، والقاعدة في حجية الامر المقضى هي أن الحكم في شيء هو حكم فيما يتفرع عنه .

(مشار للحكم بالصفحة ١٠١١ - المرجع السابق) .

★ ★ ★

٢ - الدفع بعدم القبول .

(أ) القاعدة :

الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد - وجوب الفصل فيه قبل الفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه - عدم جواز رفض طلب وقف التنفيذ استنادا الى احتمال عدم قبول دعوى الالغاء شكلا .

الحكم :

أن الحكم المطعون فيه لم يناقش الدفع الذى ابداه المدعى عليهم بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد ولم يبحث دفاع المدعى فيه بل اكتفى باستظهار الاوراق فيما يتعلق بميعاد رفع الدعوى واستخلص من ذلك أن المرجح أن تكون الدعوى قد رفعت بعد الميعاد ، ثم اتخذ من هذا الاستخلاص سبباً للقول بعدم توفر ركن الجدية فى موضوع طلب وقف التنفيذ وقضى برفضه - فإن الحكم يكون والحالة هذه قد خالف القانون بعدم فصله فى الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا ، مع أن الفصل فيه أمر لازم قبل التمرض لموضوع الطلب كما أن الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب ،

اذ أقام قضاؤه برفض الطلب موضوعا على سبب مستند من مسألة شكلية متعلقة بميعاد رفع الدعوى مع أن الفصل فى موضوع طلب وقف التنفيذ يقوم على بحث ركن الاستعجال وركن المشروعية ، وهذا الأخير انما يستمد من مدى جدية المطاعن الموجهة الى القرار ذاته حسب ظاهـر الاوراق وكذلك ما كان يجوز الاستناد فى رفض الطلب موضوعا الى رجحان احتمال عدم قبول دعوى الالفاء شكلا لرفعها بعد الميعاد بل كان يتعين الفصل فى هذا الدفع ابتداء وقبل التصدى لموضوع الطلب .

(القضية ١٨/٨٥١ ، ١٦٥/١١/١٩٧٤ - ٢٠ - ٥ - ١٤ مشار للحكم بالمجموعة السابقة من ١٠١٢) .

#### (ب) القاعدة :

تمثيل صاحب الصفة تمثيلا فعليا فى الدعوى كما لو كان مختصا حقيقة لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى .

#### الحكم :

أن تمثيل صاحب الصفة تمثيلا فعليا فى الدعوى وإبداءه الدفاع فيها كما لو كان مختصا حقيقة لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى ، ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس سليم من القانون متعيना رفضه وقبول الدعوى .

(القضية ٩٧٥ - ٨ ، ٣٠٥/٤/١٩٦٧ - ١٢/١٠٧/٩٨٥ - مشار للحكم بالمجموعة السابقة من ١٠١٢) .

#### (ج) القاعدة :

اكتساب القرار المطعون فيه النهائية اثناء سير الدعوى - يترتب عليه قبول الدعوى .

#### الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على قبول الدعوى اذا اكتسب القرار المطعون فيه صفة النهائية اثناء سير الدعوى واذا كان الثابت أن المدعى تظلم من قرار لجنة شئون الافراد بتقدير درجة كفايته بدرجة ضعيف ثم أقام دعواه بالطعن فى هذا القرار قبل

انبت فى التظلم من مجلس ادارة المؤسسة ، وقد انتهى بحث التظلم الى رفضه بعد رفع الدعوى وقبل الفصل فيها ، لذلك فان الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسّر على عدم نهائية التقرير السرى يكون فى غير محله ويتعين رفضه .

(القضية ١٢٧٠ - ١٤ / ١٠٠ / ٦ / ١٩٧٣ - ١٨ / ٧٣ / ١٣٤ - مشار للحكم بالمجموعة السابقة ص ١٠١٣) .

#### (د) القاعدة :

لا يكفى لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يباشرها ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة فى التقاضى بل يجب أن تتوافر له اهلية المخاصمة لدى القضاء - زوال العيب الذى شاب تمثيل ناقص الاهلية - يترتب عليه أن تصبح الاجراءات صحيحة ومنتجة لآثارها فى حق الخصمين على السواء - تنتفى بذلك كل مصلحة للمدعى عليه فى الطعن عليها .

#### الحكم :

إنه ولئن كان الأصل أنه لا يكفى لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يباشرها ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة فى التقاضى بل يجب أن تتوافر له اهلية المخاصمة لدى القضاء وهو أصل عام ينطبق على الدعاوى الادارية كما ينطبق على غيرها - الا انه لما كانت المصلحة هى مناط الدفع كما هى مناط الدعوى فانه لا يجوز لاحد الخصوم الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى اهلية - الا اذا كانت له مصلحة فى هذا الدفع - والأصل فى التصرفات الدائرة بين النفع والضرر ، وكذلك الاجراءات القضائية المتعلقة بها التى يباشرها ناقصى الاهلية - الاصل فيها هو الصحة مالم يقض بإبطالها لمصلحته - ولكن لما كان الطرف الآخر فى الدعوى يخضع للاجراءات القضائية على غير ارادته فان مصلحته الا يتحمل اجراءات مشوبة غير حاسمة للخصومة - ومن ثم وفى سبيل غاية هذه المصلحة يجوز له أن يدفع بعدم قبول الدعوى - على أنه متى كان العيب الذى شاب تمثيل ناقص الاهلية قد زال فانه بزواله تصبح اجراءات التقاضى صحيحة ومنتجة لآثارها فى حق الخصمين على السواء - وفى السير فيها بعد زوال العيب المذكور اجازته لما سبق منها - وبذلك تعتبر صحيحة منذ بدايتها - ومن ثم تنتفى كل مصلحة للمدعى عليه فى الطعن

عليها - ومتى كان الواقع في الدعوى الماثلة أن الوصية على المدعى قد تدخلت في الدعوى واستمرت في مباشرتها فإنه لا يكون للجهة الادارية مصلحة في الدفع بعدم قبولها لرفعها من ناقصر أهلية - ولا تكون المحكمة الادارية قد أخطأت اذ تضمن حكمها رفض هذا الدفع - فاذا كان الاثر المترتب على تدخل الوصية هو أن تعتبر اجراءات التقاضي صحيحة منذ بدايتها فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المحدد لاقامة دعاوى الالتقاء يكون غير قائم على أسس سليم متى كان الثابت أن صحيفتها قد أودعت قلم كتاب المحكمة دون تجاوز الميعاد المذكور - ومن ثم لا يكون هناك وجه للنعي على الحكم المطعون فيه بأنه خطأ في تطبيق القانون وتأويله اذ قضى بقبول الدعوى .

(القضية ١١١٩ - ١٠ ١٩٦٦/١٢/٢٤٠ - ٤٦٧/٤٥/١٢ - مرجع سابق ص ١٠١٣ - ١٠١٤) .

### ٣ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها :

#### ( أ ) القاعدة :

وجوب أن يكون ثمة حكم حائز لقوة الشيء المقضى فيه واتحاد الدعويين سببا وموضوعا وخصوما .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لمابقة الفصل فيها - اتحاد الخصوم كون الحكم السابق صادرا في دعوى مقامة من وزارة الحربية ضد المدعى بينما الدعوى الماثلة المطعون في الحكم الصادر فيها مقامة من المذكور ضد الجامع الازهر - الدعويان تتحدان خصوما باعتبار أن الحكومة هي الخصم في الدعويين وما الجهتان المذكورتان سوى فروع لها .

#### الحكم :

إنه ولو أن الدعوى رقم ٦٤٤٠ لسنة ٨ القضائية كانت مقامة من وزارة الحربية ضد المدعى طعنا في القرار الصادر لصالحه من اللجنة القضائية لوزارتي الاشغال والحربية في التظلم المقدم منه ضدها بينما الدعوى الماثلة المطعون في الحكم الصادر فيها مقامة من المذكور ذاته ضد الجامع الازهر ، الذي نقل الى ميزانيته اعتبارا من

أول يولية سنة ١٩٥٤ فإن كلا من ممثلى وزارة الحرية والجامع الأزهر وأن احتفت  
هاتان الجهتان فى الظاهر انما يمثل الحكومة وينوب عنها فى التقاضى ، فالحكومة  
وهى الشخص الادارى العام هى الخصم فى الدعويين وما الجهتان المذكورتان سوى  
فروع لها تكملان بعضهما فى اتصال النزاع بهما وتنفيذ الحكم قبلهما وعلى هذ  
الاساس تتحد الدعويان خصوصا .

(القضية ٨/٥٨٣ ١٩٦٧/٥/٧٠ - ١٠٢٣/١١١/٦٣ - مرجع سابق  
ص ١٠١٤) .

#### (ب) القاعدة :

مفاد نص المادة (١٠١) من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن ثمة شروطا  
يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضى به - شروط الدفع - اذا اختص  
المشرع جهة ادارية باختصاص قضائى كاللجان القضائية للاصلاح الزراعى فان ما  
تصدره هذه اللجان من قرارات يكون لها حجية الامر المقضى به اذا توافرت  
شروطه - اذا كان القرار الصادر من اللجنة انقضائية لم يفصل فى موضوع النزاع  
أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما منها له أو لو لم يناقش حجج  
الطرفين وأسانيدهما فلا يحوز حجية الأمر المقضى .

#### الحكم :

ان المادة ١٠١ من قانون الاثبات فى المواد المنية والتجارية الصادر بالقانون  
رقم ٢٥ لسنة ٦٨ تنص على أن (الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة  
فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون  
لذلك الاحكام هذه الحجية الا فى نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم  
وتتعلق بذات الحق محلا وسببا . وتنقض المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها) .

ومفاد هذا النص أن ثمة شروطا يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الامر  
المقضى وهذه الشروط كما يبين من المقارنة بين صدر النص وعجزه تنقسم الى  
قسمين : قسم يتعلق بالحكم ، وهو أن يكون حكما قضائيا وأن يكون حكما قطعيا .  
وأن يكون التمسك بالحجية فى منطوق الحكم لا فى أسبابه الا اذا أرتبطت الأسباب  
ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب وقسم يتعلق



بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم واتحاد في المحل واتحاد في السبب ، وفيما يتعلق بالقسم الاول من الشروط الخاصة بالحكم فيه ونس كان الاصل أن يصدر الحكم من جهة قضائية لها الولاية في الحكم انذى أصدرته وبموجب سلطتها أو وظيفتها القضائية لا سلطتها أو وظيفتها الولائية الا انه اذ اختصر المشرع جهة ادارية باختصاص قضائي كاللجان القضائية للاصلاح الزراعي فان ما تصدره هذه اللجان من قرارات في المنازعات التي تختص بنظرها يكون لها حجية الامر المقضي وذلك بشرط توافر باقى شروط التمسك بهذا الدفع واهمها في خصوص الطعن المائل : أن يكون قرار اللجنة قطعيا أى قد فصل في موضوع النزاع سواء في جملته أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما لا رجوع فيه من جانب اللجنة التي أصدرته وذلك بعد أن تكون اللجنة قد تناولت بها صريح النزاع أو النقطة أو المسألة التي أصدرت فيها قرارها بالموازنة بين حجج الخصوم وأوجه دفاعهم ورجحت كفة أحد طرفي الخصوم على الآخر بحيث يمكن القول أن قرار اللجنة قد فصل في موضوع النزاع أو حسمه حسمًا بلقا لا رجوع لها فيه وذلك دون اخلال بحق الخصوم بطبيعة الحال - في الطعن على القرار بالطرق المقررة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى قرار اللجنة القضائية والثلاثية الصادر في الاعتراض رقم ٩٧٨ لسنة ٦٨ وهو القرار الذي استند اليه القرار المطعون عليه فيما قضى به من عدم جواز نظر الاعتراض السابق الفصل فيه فإنه يبين أن اللجنة القضائية - في قرارها الصادر في الاعتراض رقم ٩٧٨ لسنة ٦٨ - قد قضت برفضه بحالته استنادا الى ما ذكرته في أسباب قرارها من عدم قيام المعارضين بدفع أمانة الخبر مما يسقط حقهم في التمسك بقرارها التمهيدى بتعيين الخبير ومن أن الاعتراض بحالته قد جاء خلوا من أى دليل يصلح سندًا تطمئن اليه اللجنة في بيان حقيقة الاطيان موضوع الاعتراض هي من قبيل اراضى البناء وبالتالي تخرج عن نطاق احكام القانون ١٥ لسنة ٦٣ ، أم هي من قبيل الاطيان الزراعية مما تخضع لاحكام قوانين الاصلاح الزراعى الامر الذى يتعين معه رفض الاعتراض بحالته ، ويبين من ذلك أن هذا القرار لم يفصل في موضوع النزاع أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما منها لى له ، أو لم يناقش حجج الطرفين وأسائيهما وبالتالي لم يرجح أحدهما على الاخرى ، ومن ثم لا يجوز هذا القرار أية حجة الامر الذى يبين منه أن القرار المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب حين قضى بعدم جواز نظر

الاعتراض رقم ٩٠٢ لسنة ٧٣ سابقة الفصل فيه بالقرار الصادر في الاعتراض رقم ٩٧٨ لسنة ٦٨ الذي لم يحز حجية الامر المقضى فانه يكون قد خالف التفسير الصحيح لنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات مما يجعله حريا بالالغاء ، ويكون لهذه المحكمة أن تنص على موضوع المنازعة لتتزل عليها الحكم الصحيح للقانون .

(٢٤٦/٢٦٠/٢٣، ٢٩٠/٥/١٩٧٩، ١١٤/٢٤ - مشار للحكم بالمجموعة السابقة من ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦) .

#### (ج) القاعدة :

قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعي تحوز حجية الامر المقضى به مادامت قد صدرت في حدود اختصاصها -- شرط اتحاد الخصوم والمحل والسبب - المقصود بشرط اتحاد السبب هو المصدر القانوني للحق المدعى به - وجوب التمييز بين السبب والدليل - تعدد الائمة لا يحول دون حجية الامر المقضى به مادام السبب متحدا - النعي على قرار اللجنة القضائية وقد قضى برفض الاعتراض بحالته بأنه قرار مؤقت لا يحوز الحجية ولا يحول دون اقامة اعتراض جديد - غير سليم - أساس ذلك : أن اللجنة القضائية قد فصلت في موضوع الاعتراض على هدى ما ابدته المعارضة في صحيفة الاعتراض وما قعته من مستندات وبالتالي استفتت ولايتها بالنسبة لهذا النزاع - لا يجوز العودة الى طرح النزاع عليها للفصل فيه من جديد .

#### الحكم :

المستفاد من نص البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي معلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٧١ بحسبانه القانون الواجب التطبيق أن الشارع قد ناط باللجنة القضائية للاصلاح الزراعي - دون غيرها - الفصل فيما يعترض الاستيلاء من منازعات في شأن ملكية الأرض المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء وفقا للقرارات المقدمة من الملاك الخاضعين لقانون الاصلاح الزراعي وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون ، واذا خص الشارع اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي

بالفصل دون سواها في منازعات بعينها على الوجه المتقدم فلا ريب أن ذلك يعتبر من قبيل الاختصاص الوظيفي إذ تعتبر اللجنة القضائية جهة قضاء مستقلة في شأن ما خصها الشارع بنظره من تلك المنازعات ، ولئن كان صحيحا أن اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي هي بحكم تشكيلها وبحسب اختصاصها لجنة ادارية ذات اختصاص قضائي فليس من شك في أن القرارات التي تصدرها فصلا فيما يثار أعلامها من منازعات مما يدخل في اختصاصها بإدائ الذكر وان كانت لا تعد في التكليف السليم أحكاما فانها تنزل منزلة الاحكام وتندرج مدارها في هذا الخصوص .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرارات اللجان القضائية المشار اليها وتلك طبيعتها تحوز قوة الامر المقضى مادامت قد صدرت في حدود اختصاصها على الوجه المبين في القانون .

ومن حيث أن المستفاد من سياق نص المادة ١٠١ من قانون الاثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا ، ومتى ثبتت هذه الحجية فلا يجوز قبول دليل ينقضها وللمحكمة أن تقضي بها من تلقاء نفسها ، ومن ذلك يبين أنه يشترط لقيام حجة الامر المقضى فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك اتحاد في الخصوم والمحل والسبب . ولا يحول دون قيام حجة الامر المقضى طالما توافرت شرائطها بالمفهوم سالف البيان .

ومن حيث أن البادئ من استقراء كل من أوراق الطعن المائل والطعن رقم ٥٦٨ لسنة ١٨ ق . المقام من ذات المطعون ضدهم عن المنازعة عينها والذي قضى فيه بجلسة اليوم أن المرحومة/ ..... مورثة المطعون ضدهم قد أقامت الاعتراض رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٨١ المنوه عنه ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي طالبة فيه الاعتداد بالتصرف الصادر منها الى السيد/ ..... ببيع مساحة ١٥ س ٢٣ ط بناحية كرداسة مركز امبابة محافظة الجيزة الذي تضمنه عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١١ من ابريل سنة ١٩٦٧ وذلك في تطبيق احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي

خضعت له استنادا الى هذا التصرف ثابت التاريخ قبل العمل بأحكام هذا القانون نورد مضمونه في طلب الشهر العقارى رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٧ فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٦٧ وبجلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٢ قررت اللجنة القضائية المسابعة للاصلاح الزراعى قبول الاعتراض شكلا وفى الموضوع رفضه بحالته ، واقامت هذا القرار على انه بالاطلاع على عقد البيع الرسمى المشهر برقم ٤٧ فى العاشر من يناير سنة ١٩٦٨ المحرر بين المعارضة والسيد/ ..... تبين أنه اقتصر على مساحة ٤ س ٢٠ ط ٩ ف بثمن قدره ٢٠٠٠ر ١٦٨٤٠ جنيه وتأثر على أعلى العقد بعبرة طلب رقم ٧٠٣ فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٦٧ وطلب رقم ٨٠٦ فى ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٧ ، ولما كانت الاوراق قد خلت مما يفيد سبب تجزئة الصفقة بين ما هو ثابت فى العقد الابتدائى المؤرخ فى ١١ من ابريل سنة ١٩٦٧ المتضمن بيع ٨ س ١٨ ط ١٠ ف وبين ما هو ثابت فى العقد الرسمى المتقدم ، الامر الذى ترى معه اللجنة أن المتعاقبين قد يكونان قد قصرا التعامل على المساحة الواردة فى العقد الرسمى وعدلا عما هو وارد فى العقد الابتدائى واذ كانت المعارضة لم تقدم ما يبرر تجزئة المساحة وقصرها فى العقد للرسمى على ٤ س ٢٠ ط ٩ ف فمن ثم ترى اللجنة رفض الاعتراض بحالته ، وازاء ما تقدم فقد عادت ذات المعارضة فأقامت الاعتراض رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٧٢ بمحل الطعن المائل مبدية فيه ذات الطلبات ومرتكبة فى ذلك على الاملايد عينها دون أن تضيف اليها جديدا ولم تقف عند هذا الحد بل بادرت فى الوقت ذاته الى الطعن فى القرار الصادر فى الاعتراض رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حيث أقامت الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ١٨ ق . الذى قضى فيه بجلسة اليوم طالبة فيه الغاء هذا القرار ، والقضاء لها بذات الطلبات تأسيسا على الاسباب عينها .

ومن حيث أنه لا مراء فى ضوء ما سلف ابراده من واقعات فى أن الاعتراضين رقمى ٩٠٥ لسنة ١٩٧١ ، ٤٨٥ لسنة ١٩٧٢ محل الطعن المائل اتما يتحدان فى الخصوم بمراعاة أن كلا منهما قد أقيم أصلا من المرحومة/ ..... مورثة المطعون ضدهم ضد الهيئة العامة للاصلاح الزراعى كما يتحدان فى المحل والسبب اذ تستهدف المعارضة فى كل منهما الاعتداد بالتصرف الصادر منها الى السيد/ ..... ببيع مساحة ١٥ س ٢٣ ط بزملا ناحية كرداسة مركز امبابة محافظة الجيزة إلا أن هذا التصرف الصادر به العقد الابتدائى المؤرخ فى ١١ من ابريل سنة ١٩٦٧ ثابت

التاريخ قبل العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ لورود مضمونه في طلب الشهر العقاري رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٧ امبابة المقدم في ١٢ من ابريل سنة ١٩٦٧ ومنى كان الامر على ما تقدم فمن ثم فان القرار الصادر في الاعتراض رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧١ م يحوز حجية الامر المقضى بما لا يجوز معه اثارة النزاع من جديد أمام اللجنة القضائية . وبناء على ذلك يكون الدفع بعدم جواز الاعتراض رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٧٢ المبدى من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي «الطاعة» قائما على سند من صحيح القانون خليقا بالقبول . ولا ينال من ذلك ما حاج به المطعون ضدهم من أن القرار الصادر في الاعتراض رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه قد قضى برفض الاعتراض بحالته لعدم استكمال المستندات وبالتالي فهو قرار مؤقت لا يحوز الحجية ولا يحول دون اقامة اعتراض جديد - لا ينال من ذلك ما سلف اذ البادى من استقراء أسباب القرار الصادر في الاعتراض رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧١ أنف الذكر أن اللجنة القضائية قد استعرضت المستندات التي تقدمتها المعارضة وهي ذاتها التي تقدمتها في الاعتراض رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٧٢ وتصدت للفصل في طلباتها على ضوء تلك المستندات واذا استبان لها ما قام من خلاف في المساحات المبيعة بين العقد الابتدائي المؤرخ في ١١ من ابريل سنة ١٩٦٧ والعقد المسجل برقم ٤٧ في العاشر من يناير سنة ١٩٦٨ إذ كانت في الأول ٨ س - ١٨ ط - ١٠ ف بينما اقتصرت في الثاني على ٤ س - ٢٠ ط - ٩ ف الامر الذي رأت معه أن المتعاقدين قد يكونان قد قصرا التعامل على المساحة الواردة بالعقد المسجل وعدلا عما هو وارد في العقد الابتدائي ولما كانت المعارضة لم تقدم ما يبرر تجزئة المساحة على هذا الوجه فقد انتهت اللجنة الى رفض الاعتراض بحالته والبيان بجلاء من هذا السياق أن اللجنة القضائية قد فصلت في موضوع الاعتراض على مدى ما أبنته المعارضة في صحيفة الاعتراض وما تقدمته من مستندات وبذلك تكون اللجنة قد استيفت ولايتها بالنسبة الى هذا النزاع وبالتالي لا يجوز العودة الى طرحه عليها للفصل فيه من جديد .

(راجع ١١٠٣ - ٢٠ ، ١٩٧٨/١/٣ ، ٣٢/٢٣ - مشر للحكم بالمجموعة السابقة ص ١٠٢١ ، ص ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ )

## ٤ - الدفع بعدم دستورية القوانين :

### ( أ ) القاعدة :

استعراض تاريخ الرقابة على دستورية القوانين في مصر قبل انشاء المحكمة العليا - القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا - اختصاصها - اجراءات الطعن بعدم دستورية القوانين - يتمتع على المحاكم الفصل في الدفع بعدم دستورية القوانين ولو كان ذلك بطريق الامتناع عن تطبيق القوانين الدخول عليها دستوريا - الامتناع يتضمن في حقيقته قضاء بعدم الدستورية مما يخالف أحكام الدستور (القانونين الذين عهدا بالرقابة على دستورية القوانين للمحكمة العليا) .

### الحكم :

ان الطاعن يؤسس طلبه الاصلى في قبول الطعن شكلا على أن كلا من القانونين رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما اذا أغلق باب الطعن قضائيا في قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والتي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ يكون كل من هذين القانونين قد جاء مخالفا لأحكام الدستور لما ينطوى عليه اسناد الفصل في تلك المنازعات الى اللجنة القضائية . وحظر الطعن القضائي في قراراتها من غصب لجزء من ولاية القضاء واسناده الى لجنة ادارية ذات اختصاص قضائي ومصادرة لحق التقاضي في قرارات اللجنة المذكورة مما يخالف أحكام الدستور الذي ناط ولاية الفصل في المنازعات كاملة لجهات القضاء وفيما نص عليه من حظر النص على منع التقاضي في قرارات الجهات الادارية الامر الذي يوجب على القضاء حين الفصل في المنازعات التي تطرح عليه أن يمتنع عن تطبيق هذه النصوص المانعة من التقاضي ، وأن يقضى باختصاصه بنظر هذه المنازعات والا يعتبر متخليا عن وظيفته الاساسية التي تستمد أساسها من الدستور .

ومن حيث أنه يبين من استقصاء تاريخ رقابة دستورية القوانين في مصر أنه رغم خلو الدستور والقوانين - فيما مضى - من أى نص يخول المحاكم سلطة رقابة دستورية القوانين فانها قد أقرت حق القضاء في التصدي لبحث دستورية القوانين اذا دفع أمامها بعدم دستورية قانون أو أى تشريع فردى أو فى مرتبته بطلب أحد

الحصوم تطبيقه في الدعوى المطروحة عليها واستندت في تقرير اختصاصها في ذلك الى أن الفصل في المسئلة الدستورية المنازعة أمامها يعتبر من صميم طبيعتها لقضائية ذلك أن الدستور اذ عهد الى المحاكم ولاية القضاء يكون قد ناط بها تفصيل القوانين وتطبيقها فيما يعرض عليها - من المنازعات وانها تملك بهذه المثابة - عند تعارض القوانين - الفصل فيما يكون منها أولى بالتطبيق باعتبار أن هذا التعارض لا يدعو أن يكون صعوبة قانونية مما يتولد عن المنازعة فتشملها سلطة المحكمة في التقرير وفي الفصل عملاً بقاعدة أن قاضي الاصل هو قاضي الفرع فاذا تعارض - لدى الفصل في المنازعة - قانون عادي مع الدستور وجب عليها أن تطرح القانون العادي وتعمله وتغلب عليه الدستور وتطبقه اعمالاً لمبدأ سيادة الدستور وسموه على كافة القوانين والتشريعات الأخرى الأدنى مرتبة بيد أن ولاية المحاكم في رقابتها لدستورية القوانين كانت مقصورة على الامتناع عن تطبيق القانون المخالف للدستور ولم يكن فضاءها في موضوع دستورية القوانين ملزماً لها ولا لغيرها من المحاكم وكان لها ولغيرها أن تعدل عن رأيها السابق في مدى دستورية القانون محل الطعن فكان القانون يعتبر في آن واحد دستورياً تطبيقه بعض المحاكم ، وغير دستوري فتمتنع عن تطبيقه محاكم أخرى ونظراً لما يترتب على اختلاف وجهات النظر بين المحاكم في هذا الموضوع الخطير من اضطراب وعدم استقرار في المعاملات والحقوق والمراكز القانونية فقد رأى الشارع تركيز رقابة دستورية القوانين في محكمة عليا واحدة يكون لها دون غيرها سلطة الفصل فيها بأحكام ملزمة لجميع الجهات القضائية فصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء محكمة عليا ناط بها دون غيرها سلطة الفصل في دستورية القوانين اذ ما دفع بعدم دستورية قانون أمام احدى المحاكم فاذا رأت المحكمة التي أثير أمامها الدفع جديته ولزوم الفصل فيه لحسم المنازعة الأصلية حددت للخصم الذي أيدى الدفع ميعاداً لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا وأوقفت الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع فاذا لم ترفع الدعوى الدستورية في الميعاد اعتبر الدفع كان لم يكن وأوجب القانون نشر منطوق الاحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وقضى بأن هذه الاحكام تكون ملزمة لجميع جهات القضاء والفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون انشاء المحكمة العليا المشار اليه والمادة ١ والمادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ - وبذلك يكون الشارع قد قصر

مع الفصل في دستورية القوانين على المحكمة العليا وناط بها دون غيرها ولاية  
لبت فيها بأحكام ملزمة لجميع الجهات القضائية الأخرى وذلك حتى لا يترك أمر  
البت في مسألة على هذا القدر من الخطورة للمحاكم على مختلف مستوياتها حسبما  
جرى عليه العرف القضائي من قبل وحتى لا تتباين وجوه الرأي فيه .

• المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه ،

وقد رأى الممارع الدستوري أقرار هذا النظام التشريعي لرقابة دستورية القوانين  
واسناد الرقابة الدستورية إلى جهة قضائية عليا تتولى الفصل فيها دون غيرها فنص  
في دستور سنة ١٩٧١ - على إنشاء محكمة دستورية عليا كهيئة قضائية مستقلة قائمة  
بذاتها وناط بها دون غيرها سلطة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح  
ونص على أن تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر  
بانشائها - ومنها اختصاصها دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين - وذلك حتى  
يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا «المواد ١٧٤ و ١٧٥ و ١٩٢ من الدستور» وبناء  
على ما تقدم تكون المحكمة العليا ، ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا عند انشائها  
هي الجهة القضائية المختصة دون غيرها بالفصل فيما يثار أمام الجهات القضائية  
من دفعوع بعدم دستورية القوانين ويكون ممتنعا على المحاكم الأخرى التصدي للفصل  
في هذه الدفعوع الدستورية ولو كان ذلك بطريق الامتناع عن تطبيق القوانين المطعون  
عليها دستوريا لان هذا الامتناع يتضمن في حقيقته قضاء بعدم الدستورية مما يخالف  
أحكام الدستور والقانون اللذين عهدا بالرقابة الدستورية على القوانين للمحكمة العليا  
وقصر عليها هذا الاختصاص لتتولى سلطة الفصل فيه دون غيرها .

(راجع حكم العليا - ٥٢٨ - ١٨ / ٥ / ١٩٧٨ ، ١٤٠ / ٢٣ - مشار للحكم  
بالمجموعة السابقة ص ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨) (\*) .

(ب) القاعدة :

المستفاد من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون  
رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن الدفع بعدم الدستورية إنما يبدى من أحد الخصوم في  
الدعوى كما أن هيئة مفوضي الدولة طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة لا تعتبر  
خصما في المنازعة لانها ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فيها - يترتب على

(\*) يلاحظ أن المحكمة الدستورية العليا قامت بعد هذا الحكم .



ذلك أنه إذا كان الثابت أن الطاعن لم يدفع في أى مرحلة بعدم دستورية أى نص فى قانون تنظيم الجامعات فإنه لا محل لأن تتصدى المحكمة بالتعقيب على ما ورد بتقرير هيئة مفوضى الدولة بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون تنظيم الجامعات .

#### الحكم :

إن قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ينص فى المادة الرابعة منه على أن تختص المحكمة العليا بالفصل دون غيرها فى دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم وتحدد المحكمة التى أثير أمامها الدفع ميعاد للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا وبوقف الفصل فى الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن ، ويتبين من ذلك أن الفصل فى دستورية القوانين أصبح من اختصاص المحكمة العليا دون غيرها وقد رسم القانون طريق إقامة الدعوى بذلك أمامها بأن يدفع الخصوم فى دعوى منظورة أمام إحدى المحاكم بعدم دستورية قانون معين فتحدد المحكمة التى أثير أمامها الدفع - بعد التحقق من جدية - ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا<sup>(١)</sup> ولما كان قانون مجلس الدولة قد حدد مهمة هيئة مفوضى الدولة فى الدعاوى والطعون بأن تتولى تحضيرها وتهينتها للمرافعة ثم تودع تقريرها بالرأى القانونى مسببا تتمثل فيه العيدة لصالح القانون وحده فإنها بهذه المثابة لا تعتبر خصما فى المنازعة لأنها ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فيها ولما كان الواضح من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا سالف الذكر أن الدفع بعدم الدستورية إنما يبدى من أحد الخصوم فى الدعوى وكان الثابت فى المنازعة الماثلة أن الطاعن لم يدفع فى أية مرحلة بعدم دستورية أى نص فى قانون تنظيم الجامعات بل أن الاستفادة من مفكرتى دفاعه اللاحقتين على ايداع تقرير هيئة مفوضى الدولة أن الثابت عن الاشارة الى مسألة عدم الدستورية المشار اليه فى التقرير وتمسك الطاعن فى مفكرته الختامية باختصاص هذه المحكمة بنظر المنازعة وطلب الحكم فى موضوعها بإلغاء القرارين المطعون فيهما على أساس من أحكام قانون تنظيم

(١) يلاحظ أن هذه القواعد التى أُنبتت أمام المحكمة العليا هى ذاتها المعمول بها أمام المحكمة الدستورية العليا .

الجامعات ذاته - لما كان ذلك فانه لا محل لان تتصدى المحكمة للتعليق على ماورد بتقرير هيئة مفوضى الدولة بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون تنظيم الجامعات .

(راجع الدعوى - ١٠٦٧ ، ١١٨٥ - ١٩٧٥/٦/٢٨ ، ٣٠ - ١٣٩/٢٠ - ٤٦٩ - مشار للحكم بالمجموعة من ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ) .

### (ج) القاعدة :

اختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في الدفع بعدم الدستورية - المحكمة التي أثير أمامها الدفع تحدد ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا - وقف الفصل في الدعوى الاصلية لحين فصل المحكمة العليا في الدفع .

### الحكم :

ان قانون المحكمة العليا الصادر به القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ قد خص في المادة الرابعة منه المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام احدى المحاكم وفي هذه الحالة تحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا وتوقف الفصل في الدعوى الاصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع .

(راجع المحكمة الاتلرية العليا - ١٥/٦٧٥ ، ١٥/١٠ ، ١٩٧٠/١٥ - ١١٩/١٩ - مشار للحكم بالمجموعة السابقة من ١٠٢٩ ، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة في ١٥ عام - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ ج ٢ ) .

### ٥ - الدفع بالتقادم المسقط :

### القاعدة :

ضمان المقاول والمهندس لما يحدث خلال عشر سنوات من تهدم فيما شيده من مباني ومنشآت - سقوط دعوى الضمان بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حصول التهدم أو اكتشاف العيب - هذه المدة هي مدة تقادم مسقط لا تسقط به الدعوى تلقائيا ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

## الحكم :

ان مدة لسنوات الثلاث المحدثه بالمادة ٦٥٤ من القانون احدثى هي مدة خمس  
مسقط لا تقصى به المحكمة من نفاذ نفسها ولا يسقط بانحساب الدعوى ضدني وانما  
يسوغ أن تثار كدفع من جانب المدين أو أحد دائنيه أو كل ذي شأن اساسه المصلحة  
في اثاره هذا الدفع ويغير أن يدفع به لا تكون المحكمة في حل من القضاء بعدم قبول  
الدعوى ويكون تصديها لاسقاط الدعوى بالقضاء - بعدم قبولها من نفاذ نفسها مخالفا  
لل قانون طالما لم يقدم لها دفع من ذي شأن ممن عينتم المادة ٦٥٤ من القانون المدني  
المشار اليها ويؤكد هذا التفسير نص المادة وما ورد من تعليقات بالمذكورة الايضاحية  
للمشروع التمهيدي للقانون المدني حيث يقول «وقد ترتب على عدم وجود نص في  
التقنين الحالي (تقصد التقنين المدني السابق) ... أن محكمة الاستئناف المختلطة  
قررت أن دعوى المسؤولية قبل المداول بناء على المادة ٥٠٠ من التقنين المختلط  
يجوز رفعها بعد مضي عشر سنوات المقررة بالنص ولا يسقط الحق في اقامتها الا  
بمضي عشر سنوات من يوم وقوع الحادث ويترتب على ذلك أنه لو حدث الخل  
في السنة العاشرة فإن الدعوى تبقى جائزة حتى تمر ٢٤ سنة من تاريخ تسلم  
العمل ... على أن هذه النتيجة تتعارض تماما مع ما رأيناه من ميل التقنيات الحديثة  
الى تقصير المدة التي يكون فيها كل من المداول والمهندس مسؤولا ، لذلك يكتفى  
المشرع بتحديد مدة ... وحاصل ذلك ومفهومه أن الاتجاه عند استحداث هذا النص  
لم يكن يهدف الى تغيير طبيعة التقادم والخروج به الى السقوط وانما كان القصد هو  
جعل التقادم قصيرا في مدته فحسب .

(العليا - ١٤/٥٤٤ ، ١٩٧١/١٢/٢٥ ، ١٢١/٢١/١٧ - مشار للحكم  
بالمجموعة - مرجع سابق ص ١٠٣٦) .

## ٦ - الدفع بعدم مشروعية القرار .

يكون ذلك في الاحوال التي يثير فيها المدعى الدفع بعدم مشروعية  
القرار الإداري بعد انقلاق مواعيد الطعن ، فان كان ذلك أمام  
المحاكم القضائية فإن القاضي يوقف سير الدعوى ويحيلها الى القاضي الإداري  
المختص ، وان كان ذلك أمام القاضي الإداري فإنه بالنسبة للطعن في القرارات  
التنظيمية يجوز فتح باب الطعن فيها بعد الميعاد بطريق غير مباشر بمناسبة

الطعن في قرار فردى صادر على أساسها . وبالنسبة لقرار الفردى فإن فحص  
القاضي الإداري لعناصر المشروع في هذه الحالة لا يجوز أن يصل إلى حد  
إيقاف تنفيذ القرار المذكور ولذلك يقتصر فحصه على التعويض عنها فقط ، ومن  
أشهر الأحكام التي صدرت في ذلك في فرنسا أحكام مجلس الدولة الفرنسي في  
٣١ مايو ١٩٩١<sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع لوري ودراجو بند ٧٢٨ - الجزء الثاني - ص ٢٢١ .

## الفصل الرابع

### حالات سقوط الخصومة وحالات وقف الدعوى

#### التأديبية وسقوطها وانتضاؤها

نتناول هذا الموضوع على النحو التالي :

(أولاً) : حالات سقوط الخصومة في الأحوال العادية ، وفي حالة الدعوى المستعجلة :

تنص المادة (١٣٤) من قانون المرافعات على أن لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي .

وعلى ذلك فسقوط الخصومة هو جزاء يوقعه القانون على المدعى نتيجة لإهماله في مباشرة نشاطه في الخصومة وهو يصرى على كل خصومة أمام القضاء سواء كانت موضوعية أو مستعجلة وسواء كانت أمام أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف كما يصرى في مواجهة جميع الأشخاص ولو كانوا عديمي الأهلية أو ناقصيها . وذلك لمعمومية النص سالف الذكر .

وفي نطاق الدعوى المستعجلة نظراً لطبيعتها الوقتية المتغيرة والتي يخشى عليها من فوات الوقت . فلن إهمال المدعى أو امتناعه عن السير في الدعوى لمدة سنة ما يفقدها صفة الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل<sup>(١)</sup> .

(ثانياً) : حالات وقف الدعوى التأديبية وسقوطها وانتضاؤها :

ونبين ذلك على النحو التالي :

( أ ) وقف الدعوى التأديبية :

قد أوجب القانون وقف الدعوى إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في

---

(١) المنشار/ مصطفى مجدى هرجه ، الجديد في القضاء المستعجل ط ١٩٨١ - ص ٤٩٦ - ٤٩٧ - بند ٢٤٦ .

-عوى حنيه ، حيث يجب وقف الاولى حتى يتم الفصل فى الثانية فى هذه  
لحظة<sup>(١)</sup> .

ولا يمنع وقف الدعوى من استمرار وقف العامل<sup>(٢)</sup> ، كما أن المحكمة الادارية  
العليا قضت بأن مقتضى ايقاف الدعوى على النحو السابق ، أن يودى الى ايقاف  
سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية مهما طالت مدة الايقاف ، تاسيسا على أن النيابة  
الادارية كون فى هذه الحالة مشلولة اليد عن تحريك الدعوى التأديبية<sup>(٣)</sup> .

وعلى النيابة الادارية تمجيل نظر الدعوى بمجرد زوال سبب الوقف<sup>(٤)</sup> . ويتم  
ذلك بطئ يتم الى سكرتير المحكمة عملا بالقواعد العامة فى قانون المرافعات .

### (ب) سقوط الدعوى التأديبية :

يخضع للاحكام التالية :

(أ) بالنسبة للعامل الموجود فى الخدمة . ونفرق بالنسبة لهذا العامل بين  
وضعين :

الأول : أن يكون الفعل غير مكون لجريمة جنائية . وفى هذه الحالة تسقط الدعوى  
التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة ، أو ثلاث سنوات  
من تاريخ ارتكابها أى المحدثين أقرب<sup>(٥)</sup> .

ويشترط فى الرئيس المباشر الذى تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ  
علمه ، ألا يكون شريكا فى المخالفة المرتكبة ؛ لأن سكوتة فى هذه الحالة يكون من  
قبيل التستر على نفسه ، وعلى المخالفة التى اشترك فيها . ولهذا فانه يجب أن يكون  
هذا الرئيس فى موقف الرقيب بالنسبة للمخالف ، وليس فى موقف الشريك<sup>(٦)</sup> .

---

(١) المادة رقم ٣٩ فقرة ثانية من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ م .

(٢) المادة رقم ٣٩ فقرة ثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ م .

(٣) المحكمة الادارية العليا - فى القضية رقم ١٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨ .

(٤) المادة رقم ٣٩ فقرة رابعة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

(٥) المادة ٩١ فقرة أولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالمعلمين بالدولة ، والمادة

٩٣ فقرة أولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالمعلمين بالقطاع العام .

(٦) المحكمة الادارية العليا - فى القضية رقم ٨٣١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١١ م .

الثاني : أن يكون الفعل مكوناً لجريمة جنائية ، وفي هذه الحالة لا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية<sup>(١)</sup> .

وفي الحالتين ، فإن هذه المدة تنقطع بأي إجراء من إجراءات التحقيق ، أو الاتهام ، أو المحاكمة ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء<sup>(٢)</sup> .

وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ، حتى ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة<sup>(٣)</sup> .

وقد أوضحت المحكمة الإدارية العليا في حكمها بجلسة ١٧/٢/١٩٧٩ - في الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ١٩ ق - أن عبارة «أي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة، من الشمول والامتصاع بحيث تتسع لكافة الإجراءات التي يكون من شأنها بعث الاتهام وتحريكه» - بل إن المحكمة المذكورة رأَتْ في هذا الحكم أن الطعن بالالغاء في قرار الجزاء يدخل في عموم معنى الإجراءات المتعلقة بالتحقيق أو الاتهام أو المحاكمة والتي يترتب عليها انقطاع ميعاد السقوط .

وتطبيقاً لذلك قالت المحكمة الإدارية العليا في حكم آخر لها<sup>(٤)</sup> ملخصه : إن صدور قرار بفصل العامل من السلطة التأديبية الرئاسية عام ١٩٧٠ ، وطعن العامل فيه ، وصدور حكم من المحكمة التأديبية المختصة بالفائه عام ١٩٧٥ ، لا يترتب عليه سقوط جميع الإجراءات السابقة على صدوره كما يزعم المدعى ، فإن ملاحظة الذكرة - بعد صدور حكم الغاء - إلى إحالة الأوراق إلى النيابة الإدارية لتتخذ إجراءات إحالة المدعى إلى المحكمة التأديبية ، وتقيام النيابة الإدارية بذلك بالفعل ، يؤدي إلى عدم سقوط الدعوى التأديبية<sup>(٥)</sup> .

---

(١) المادة ٩١ فقرة رابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ، والمادة ١٣ فقرة رابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين بالقطاع العام .

(٢) المادة ٩١ فقرة ثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ، والمادة ٩٣ فقرة ثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين بالقطاع العام .

(٣) المادة ٩١ فقرة ثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ، والمادة ٩٣ فقرة ثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين بالقطاع العام .

(٤) المحكمة الإدارية العليا - حكمها بجلسة ١٩٧٨/٤/٢٩ في الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٣ ق .

(٥) المحكمة الإدارية العليا - حكمها بجلسة ١٩٧٨/٢/٤ في الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٢٣ ق .

ويجدر التنبيه ، من ناحية أخرى ، إلى أن هناك ضوابط من توضيفين نعمه مبين  
تنتظمهم لوائح خاصة لا تنص على سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة لهم بمضي المدة ،  
وفي هذه الحالة لا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة لهم مهما طاللت المدة .

وتطبيقا لذلك ، أوضحت المحكمة الإدارية العليا ،<sup>(١)</sup> برغم اعتبار المتونين من  
الموظفين العموميين ، فإن هؤلاء المأذونين لا يسرى عليهم قانون العاملين المدنيين  
بالدولة والذي تسمى أحكامه على الجهات التي حددت حصرا فيه ، ومن ثم ، فإن  
المخالفات التأديبية التي يرتكبها المأذون أثناء عمله ؛ لا تسقط عنها الدعوى التأديبية  
مما لم تكن لاحقة المأذونين لم تتضمن نصا بقر سقوط لدعوى لتأديبية عن المخالفات  
التأديبية التي يرتكبها المأذون أثناء عمله .

(ب) بالنسبة للعامل الذي انتهت خدمته وفي هذه الحالة نفرق بين هاتين  
أيضا :

الأولى : أن تكون المخالفة إدارية ، وفي هذه الحالة تسقط الدعوى التأديبية بانتهاء  
خدمة العامل<sup>(١)</sup> ، إلا إذا كان قد بدىء فى التحقيق معه عن هذه المخالفة قبل انتهاء  
مدة خدمته<sup>(٢)</sup> .

الثانية : أن تكون المخالفة مما يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزائنة نعمة ،  
وفي هذه الحالة تسقط الدعوى التأديبية بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء  
الخدمة ، حيث يجوز فى هذه المدة إقامة الدعوى التأديبية ، ولو لم يكن قد بدىء  
فى التحقيق قبل انتهاء الخدمة<sup>(٣)</sup> .

(ج) انقضاء الدعوى التأديبية :

يكون لوفاء المخالف ، حيث تحكم المحكمة بانقضاء الدعوى التأديبية لوفاته .

---

(١) إذا كنا بصدد تحقيق ، لا دعوى مقامة بالفعل ، فإن القرار يكون هو الحفظ القطعى لعدم  
جواز إقامة الدعوى التأديبية لترك العامل الخدمة .

(٢) راجع المادة ٨٨ فقرة أولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين  
بالدولة ، والمادة رقم ٩١ فقرة أولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين بالقطاع  
العام .

(٣) راجع المادة ٨٨ فقرة ثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين  
بالدولة ، والمادة ٩١ فقرة ثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين بالقطاع العام ،  
راجع أيضا المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ م .



ولا يكون هذا - بالطبع - إلا بالنسبة إليه دون باقي المتقدمين معه إلى المحاكمة التأديبية .

وكنك تنقضي الدعوى بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص الذين تسرى عليهم ولاية المحاكم التأديبية إذا ما استقال هؤلاء العاملون ، حيث لا يمكن تتبعهم تأديبياً بعد انتهاء خدمتهم ، لعدم وجود نص يقضى بذلك . وأما العاملون المدنيون بالدولة ، وبالقطاع العام ، فقد حظرت قوانين توظيفهم قبول استقالاتهم انا ما أحيلوا للمحاكمة التأديبية الا بعد الحكم في الدعوى ، وبغير جزاء الفصل أو الإحالة الى المعاش<sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع المادة ٩٧ فقرة رابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخلس بالعاملين المدنيين بالدولة ، والمادة ٩٩ فقرة ثلاثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخلس بالعاملين بالقطاع العام .



## الباب الرابع

ضرورة القضاء المستعجل ، وطلب وقف تنفيذ القرار الإداري  
وفائدتها ومجالات كل منهما



# الباب الرابع

ضرورة القضاء المستعجل ، وطلب وقف تنفيذ القرار الإداري وفائدة مجالات كل منهما

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول وهي :

## الفصل الأول

ضرورة القضاء المستعجل ومجالات تطبيقه  
وشروطه بصفة عامة

## الفصل الثاني

الشروط المتعلقة بطلب وقف تنفيذ القرار الإداري النهائي  
المشتق من طلب الإلغاء

## الفصل الثالث

أهم أحكام القضاء الإداري بشأن القواعد القانونية  
المتعلقة بوقف تنفيذ القرار الإداري النهائي

## الفصل الأول

ضرورة القضاء المستعجل ، وفوائده ، ومجالات تطبيقه  
وشروطه التى يمكن إستلهاها أمام القضاء الإدارى

أولا : ضرورة القضاء المستعجل :

أثبتت جميع النظم القضائية سواء كانت متعلقة بالقضاء العادى ، أو القضاء الإدارى أن الحاجة ملحة الى قضاء يختص بالمنازعات القضائية التى تتسم بطابع الاستعجال ، ويرجع ذلك إلى أن الدعوى الموضوعية التى تنظر بالطرق العادية تحتاج الى وقت غير قصير لتحقيق أهدافها والفصل فيها بحكم جائز النفاذ جبرا على المحكوم عليه ، وقد يضار المتقاضين بسبب ما يستغرقه نظر الدعوى بالطرق العادية .

ولذلك ففوقيا بين التمهل فى تحقيق الدعوى ، والحكم فيها ، وبين ما قد يلحق الخصوم من ضرر بسبب تأخير الفصل فى الدعوى لا سيما بعد الزيادة المستمرة للمنازعات القضائية وتراكمها أمام المحاكم العادية ومحاكم مجلس الدولة ، فقد أنشأ المشرع القضاء المستعجل بجانب القضاء العادى لمساعدة المتقاضين واسعافهم بإجراءات وقتية عاجلة ، وذلك إذا ما توافرت شروط الدعوى المستعجلة ، والتى سنعود الى ذكرها تفصيلا ، بكل من القضاء العادى والقضاء الإدارى . وبصفة عامة فإن القاضى المستعجل يفصل فى الدعوى المستعجلة بما يستظهره من أوراقها دون أن يغوص فى أصل الحق المتنازع عليه ، بل يترك الفصل فى هذا الحق للقضاء العادى ، الذى غالبا ما لا يتأثر بما يصدر من القضاء للمستعجل من أحكام لا سيما إذا تغيرت المراكز القانونية والظروف والأسباب التى نظرت أمام القضاء المستعجل .

وفضلا عما تقدم فإن القضاء المستعجل يمكن الالتجاء اليه فى حالات غير قليلة ، حيث قد ينقضى وقت غير قليل قبل أن يتمكن المدعى من إقامة دعواه الموضوعية ، أو خشية موت المدعى عليه ، أو أحد الشهود الذين يمكن أن يستفاد بهم فى إثبات الدعوى ، أو بهدف حصول المدعى على حمية وقية لازمة لجعل الحماية الموضوعية أكثر فاعلية .

وبصفة عامة يمكن القول بأن القضاء المستعجل يضمن تحقيق القضاء الموضوعي لوظيفته القضائية ، وبالتالي يضمن تحقيق الحماية القضائية من الناحية الموضوعية على أحسن وجه ممكن .

#### ثانيا : فوائد القضاء المستعجل :

انطلاقا مما سبق بيانه فللقضاء المستعجل فوائد كثيرة نوجز منها مايلي :

(١) من أهم فوائد هذا القضاء أنه يسمع الأفراد بأحكام عاجلة تصدر بعد إجراءات مختصرة ، ومواعيد قصيرة ، وتكون جائزة النفاذ جبرا بمجرد صدورهما ، الأمر الذي يعجز القضاء العادي عن تحقيقه .

(٢) كثيرا ما يسهم القضاء المستعجل في إنهاء النزاع ، فقد يرشد حكم القاضى المتقاضين إلى وجه الصواب فى النزاع فيكتفون بحكمه لتجنب مشقة الدعوى الموضوعية ، وحتى لا يضيعون وقتهم عبثا أمام القضاء الموضوعى .

(٣) تتميز الدعوى المستعجلة بأنها دعوى مجردة ، ومجرد وسيلة للحفاظ والاحتياط ، ولهذا فإنه يسهل الحكم فى موضوعها نتيجة لبساطة شروطها عن شروط الدعوى الموضوعية التى تفترض ثبوت وجود الحق الموضوعى المتنازع عليه . وكذلك الوضع بالنسبة للطلب المستعجل أمام القضاء الإدارى .

(٤) وإذا ما انتقلنا إلى فوائد القضاء المستعجل بالنسبة للدعوى الإدارية التى تقام أمام محاكم مجلس الدولة يتضح أن له فوائد متعددة من حيث إيقاف القرارات الإدارية المشوبة بعيب يجعلها قابلة للبطلان كعيب الشكل والإجراءات ، والانتهاك بالسلطة ، أو إساءة استعمالها ، أو الالتواء فى تطبيقها ، أو افتقار القرار الى ركن من أركانه الجوهرية مما يجعله قابلا للبطلان ، أو تهدم أركانه ، مما ينزل به الى درجة الاعتماد .

● ولهذا فإن إيقاف القرار المشوب بأحد العيوب سالفة البيان أو بغيرها يجنب الأفراد الضرر الذى ينتج عن تنفيذ القرار المشوب بالبطلان أو الاعتماد حتى يحكم القضاء الموضوعى فى طلب الفائه .

● كذلك يتحقق هذا الهدف بطلب إيقاف الاحكام الادارية على التفصيل الذى سيأتى بيانه فى الموضع المناسب من هذا المؤلف .

ثالثا : مجال تطبيق القضاء المستعجل .

لم يَقم المشرع بتعريف الاستعجال وتحديد نطاقه تحديدا معينا ، بل اكتفى بالقول بأن القاضي المستعجل يحكم في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ، وقد نص بالمادة (٤٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ على مايلي :

ينبذ في مقر المحكمة الابتدائية قاض من قضاتها ليحكم بصفة مؤقتة مع عدم المماس بالحق في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت .  
أما في خارج دائرة المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية فيكون هذا الاختصاص لمحكمة المواد الجزئية . على أن هذا لا يمنع من اختصاص محكمة الموضوع أيضا بهذه المسائل إذا رفعت لها بطريق التبعية<sup>(١)</sup> .

ومن هنا فقد ترك المشرع للقضاء سلطة التقدير في المسائل التي يتوافر فيها عنصر الاستعجال باستثناء حالات معينة أعتبرت مستعجلة بنص القانون .

وإزاء قصور التشريع فقد قامت محكمة النقض بتعريف حالة الاستعجال حيث تقول : « أن حالة الاستعجال هي الحالة التي يخشى معها طول الوقت الذي تستلزمه إجراءات التقاضي لدى محكمة الموضوع »<sup>(٢)</sup> .

ومن جانبنا نرى أن تعريف محكمة النقض لحالة الاستعجال مشوب بالقصور وعدم الدقة لكونه غير جامع وغير مانع ، ونلج على ذلك بأن حالة الاستعجال غير مقصورة فقط على الحالة التي يخشى معها طول الوقت الذي تستلزمه إجراءات التقاضي ، فقد تكون نتيجة لأسباب أخرى كحالة طلب الاستماع إلى شاهد يخشى على حياته بالوفاة ، أو بالنسبة لاثبات حالة يخشى ضياع معالمها .

---

(١) النص المتعلق بنبذ قاضي في مقر المحكمة الابتدائية ليحكم في المسائل المستعجلة غير منطبق على الوضع القائم بالقضاء الإداري لأن القاضي الإداري إذا نظر دعوى موضوعية ورأى رافعها تضمينها شق مستعجل يتعلق بوقف تنفيذ القرار ، فالقاعدة أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء وهي فرع منها مردها إلى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الإداري على القرار على أساس وزنه وميزان القانون فالمناط هو المشروعية فلا يوقف تنفيذ القرار إلا إذا توافر ركنان : الأول ، ركن الاستعجال و ، الثاني ، نالاج يتعذر تأخيرها حسبما سنعود إلى ذكره تفصيلاً .

(٢) محكمة النقض في ١٩٥٠/١١/٢٣ .



وازاء تخويل القاضى سلطة تقدير حالة الاستعجال فى غير الحالات التى حددت بنص القانون ، فإن سلطة التقدير تسمح للقاضى بالتعرف عليها من ظاهر الأوراق ومن طبيعة الحق ذاته ، ومن الظروف المحيطة بالدعوى ، غير متقيد باتفاق الخصوم على عرض الموضوع على سلطة القضاء المستعجل ، وغير متقيد كذلك بالتكييف القانونى الوارد بصحيفة الدعوى ، فمن حقه أن يعطى الدعوى تكييفها الصحيح حتى يقرر ما إذا كانت الحالة المعروضة تدخل فى نطاق حالات الاستعجال من عدمه . فتقدير حالة الاستعجال إن من مسألة تتعلق بوقائع الدعوى ، ويترك للتقدير المحكمة التى تنتظر الدعوى المستعجلة ، ولا رقابة عليها من محكمة النقض ، وفى ذلك تقول محكمة النقض مايلى :

« إن تقدير توافر شروط الاستعجال هو مما يستقل به قاضى الأمور المستعجلة » (١) .

ويجب أن تستمر حالة الاستعجال من وقت رفع الدعوى حتى صدور الحكم فيها ، وبناءً على ذلك فإذا رفعت الدعوى أمام القضاء المستعجل بتكييف صحيح لحالة الاستعجال ، ثم اختلفت هذه الحالة قبل الفصل فى الدعوى لأى سبب من الأسباب وجب على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظرها على سند من أن القضاء المستعجل قضاء إستثنائى قصد به دفع الخطر المحقق بالمدعى عند توافر حالة الاستعجال ، فإذا انقضت أسباب الاستعجال أثناء نظر الدعوى لا يصبح مختصاً بنظرها ، وتطبق هذه القاعدة سواء كانت الدعوى فى مرحلتها الأولى أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية إذا ما طعن فى حكم أول درجة ، وبناءً على ذلك فإذا استؤنف الحكم بعد زوال حالة الاستعجال فإن محكمة استئناف الأمور المستعجلة عليها أن تتحقق من بقاء حالة الاستعجال .

غير أن الفقه قد اختلف فى هذا الشأن ، فالبعض يرى أن العبارة فيه تحقق ركن الاستعجال هو بتوافره وقت رفع الدعوى وليس وقت إصدار الحكم (٢) .

بينما يتجه رأى آخر إلى القول بوجوب استمرار حالة الاستعجال (٣) .

(١) نقض فى ١٩٥٢/٣/٢٢ ، وكذلك نقض فى ١٩٥١/١١/٢٩ .

(٢) الاستاذين/ محمد العشماوى ، وعبد الوهاب العشماوى : قواعد المرافعات والتشريع المصرى والمقارن - ط ١٩٥٧ - ص ٢٥٦ .

(٣) الاستاذ/ محمد على راتب ، والاستاذ/ محمد نصر الدين كامل ، والاستاذ/ سعد فلروق راتب : قضاء الأمور المستعجلة - ط ٧ / ١٩٨٥ - ص ٢٩ وما بعدها .

ونحن نؤيد الرأي الأخير حرصا على عدم ضياع وقت القضاء المستعجل في حالات أصبحت مفتقرة الى الظروف والملابسات الحقيقية المكونة لحالة الاستعجال التي من أجلها جاء القضاء المستعجل .

ومما ينبغي الإشارة اليه ضرورة التفرقة بين الطلب المستعجل ، والطلب الوقتي ، فالقضاء المستعجل ملزم بالتحقق من توافر شروط الاستعجال من ظاهر الأوراق ، أما الطلب الوقتي فقد يكون وقتيا ولكنه غير مستعجل فيخرج عن اختصاص القضاء المستعجل على مسند من أن الاجراء قد يكون وقتيا ولكن الفصل فيه يقتضى بحثا موضوعيا لا يستطيع القاضى أن يستظهره من ظاهر الأوراق فيخرج عن اختصاصه ، وتلك مسألة دقيقة ينبغي تقديرها وتقييمها بشيء من الحذر .

وفى ظل قانون المرافعات السابق كان القضاء المستعجل يختص بالمنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية .

أما الآن فإن منازعات التنفيذ التي كانت مسنده الى القضاء المستعجل بنص خاص أصبحت من اختصاص قاضى التنفيذ ، فقد ألغى قانون المرافعات الحالي اختصاص القضاء المستعجل المتعلق بمنازعات التنفيذ التي أسندت الى قاضى التنفيذ ، وجدير بالذكر أن هذا الإلغاء غير مقصور على منازعات التنفيذ التي كان يختص بها القضاء المستعجل وفقا لولايته العامة «المادة ٤٩ مرافعات ماغى» ، بل كذلك يمتد الى منازعات التنفيذ التي كانت تمسند اليه بنص خاص فى القانون ، والامتناع لا ينصرف الى قاضى الأمور المستعجلة فحسب بل الى القاضى الجزئى بصفته قاضيا للأمور المستعجلة .

« وجدير بالذكر أن القضاء الإدارى مازال مفتقرا الى وجود قاضيا للتنفيذ .  
فالقاعدة التي يتبعها هي أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء متى توافرت الشروط القانونية .

### شروط الاستعجال أمام القضاء العادى والتي يمكن استلهاها أمام القضاء الإدارى فى طلب وقف تنفيذ القرار الإدارى

تمهيد :-

إن شروط القضاء المستعجل فى نظر الدعوى الوقتية هي حسبما تقتضيه ظروف كل دعوى سواء كانت من اختصاص القضاء المستعجل بنص القانون ، أو كانت واردة بقوانين مختلفة ، ويمكن الأخذ بها أمام القضاء الإدارى مع إجراء الملاءمات التي تتوافق مع طبيعة الدعوى الإدارية .

وهذه الشروط تقضى مريضا من الشرح والتفصيل نظرا لأهميتها فى تحديد اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى المستعجلة ، وقد أصبح قاضى تنفيذ نوصيه قاضيا للأمور المستعجلة نون غيره مختصا ببعض المنازعات مبد نص للمدة ٢٧٥٤ من قانون المرافعات الجديد رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ م .

الشروط العامة لاختصاص القضاء المستعجل بالدعوى المستعجلة :

يشترط لى ينعقد الاختصاص للقضاء المستعجل بنظر الدعوى ذات الصبغة المستعجلة الشروط الآتية وهى :

- ١ - شرط الجنية وجنية الدعوى .
- ٢ - شرط الاستعجال .
- ٣ - أن يكون المطلوب اجراء وقتيا .
- ٤ - لا يمس أصل الحق .

★ وبالنسبة للقضاء الإدارى يضاف شرط المشروعية حسبما سيأتى بيانه تفصيلا فى مجال بحث الشق المستعجل الذى يطلب فى عريضه واحدة مع الشق الموضوعى المتعلق بالإلغاء ويسند عنهما الرسم المستحق .

ونتناول بحث هذه الشروط فيما يلى :

أولا : شرط الجدية من حيث احتمال وجود الحق :

يتبين من العرض السابق أن الدعوى المستعجلة دعوى مجردة إذ لا تفترض وجود حق أو مركز قانونى إذ يكفى لنشأة هذه الدعوى أن يكون هناك احتمال لوجود هذا الحق ، فإذا لم يوجد هذا الاحتمال وجب على القاضى المستعجل رفض الدعوى المستعجلة .

وهذا الاحتمال يتوافر فيه شرطان وهما :

( أ ) وجود قاعدة قانونية تحمى حقا مما يطلب المدعى حمايته بالدعوى الموضوعية التى غالبا ما ترفع الدعوى الوقتية لخدمتها ، وتأييدا لذلك نسوق مايلى :

إذا طالب الدائن القضاء المستعجل بأن يقضى له بنفقة وقتية من مدينه ، فيجب أن يكون حق الدائن من النوع الذى يحميه القانون ، فإذا كان - بصرف النظر عن الوقائع - لا يتمتع بحماية القانون وجب عدم قبول الدعوى الوقتية .

ونأسياسا على ذلك فإن من يرفع دعوى بنين غير مشروع ليس له الحق في إقامه الدعوى .

(ب) يجب أن تعطى وقائع القضية احتمالا بوجود الحق محل الحماية الموضوعية من الناحية الفعلية لأن المدعى لا يحتج عليه بإثبات الواقعة القانونية سبب الحق ، بل يكفي أن يبين من الوقائع ما من شأنه أن يعطى احتمالا لوجود هذا الحق<sup>(١)</sup> .

ثانيا : شرط الاستعجال :

سبق أن ذكرنا ضرورة توافر شرط الاستعجال في الدعوى الوقتية بحيث تبرر هذه الضرورة اتخاذ اجراء وقتي لا يجدى فيه الاجتهاء الى القضاء الموضوعي ، وحالة الاستعجال تعتبر من أهم الدوافع الى نشأة القضاء المستعجل لأن هذه الحالات بترتب على التأخير فيها وقوع ضرر لا يمكن ازالته إن وقع . ولذلك فقد عبر عنها المشرع بتعبير يخشى عليها من فوات الوقت .

ويلاحظ أن شرط الاستعجال شرط لازم ومسلم به في المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت ويتعذر تداركها .

وللمحكمة الحق في تقدير توافر شرط الاستعجال أو عدم توافره ببصيرتها وبما تستظهره من واقع الأوراق في حالة الضرورة المفيدة للتعرف على الاستعجال فهي مسألة متعلقة بالوقائع ولذلك فلا يخضع القاضي في تقديرها لرقابة محكمة النقض<sup>(٢)</sup> .

فحقبة الأمر أن حالة الاستعجال تنشأ من طبيعة الحق المطلوب حمايته من الظروف والملازمات المحيطة به فلا يتقيد القاضي المستعجل بتكليف حالة الاستعجال من وجهة نظر الخصوم ، فلا تتوافر هذه الحالة لمجرد رغبة رافع الدعوى في الحصول على حكم مستعجل ، كذلك يلاحظ أنه إذا تأخر رافع الدعوى زمنا طويلا عن رفعها فمفاد ذلك عدم توافر الاستعجال لأن تأخره يزيل عن الدعوى صفة الاستعجال فيها وينعين على القاضي المستعجل أن يحكم بعدم اختصاصه بنظرها .

(١) د . فتحي والي : قانون القضاء المعني - مرجع سابق - ص ١٥٦ .

(٢) د . رمزي سيف - مرجع سابق - ص ٢٠٧ .

و تتأخير في رفع الدعوى أو الخطأ في تكيفها كدعوى مستعجلة بمعرفة الخصوم لا يمنع رفعها أمام القضاء الموضوعي . فحالة الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل هي استخلاص موضوعي يستغنى قاضي الموضوع من الوقف .

وجدير بالملاحظة أنه لا ينفي حالة الاستعجال مضي مدة طالت أو قصرت على ظهور بوادر الخلاف بين أعضاء جمعية عمومية ومجلس الإدارة متى ثبت أن هذه البوادر ظلت مستمرة ، بل وتفاقت تفاقما خطيرا ، لأن مناط الاستعجال يتمثل في هذا التفاقم ، وقد يكون سبب السكوت فيما مضى هو محاولة التفاهم وإزالة سبب النزاع فلا يعيب رافع الدعوى المستعجلة التريث قبل إقامة الدعوى المستعجلة<sup>(١)</sup> .

وقد أقر القضاء المستعجل هذا الاتجاه حيث يقول :-

« لا ينفي الاستعجال كون الحالة المطلوب اثباتها قد طالت عليها الزمن ، ما دامت قابلة للزوال ويخشى من تغيير معالمها من وقت لآخر ، ولا ينفي هذا الاستعجال بقاء الحال بلا تغير حتى تاريخ رفع الدعوى إذا لم يكن ثمة ما يضمن عدم تغييرها قبل أن تتمكن محكمة الموضوع من الفصل في النزاع<sup>(٢)</sup> .

وتختلف طبيعة الاستعجال باختلاف الحالة المنظورة أمام المحكمة والحق المطالب به ، فتكون في بعض دعاوى اثبات الحالة بسبب الخوف من تغير المعالم المطلوب اثباتها مع مضي الزمن ، وفي دعوى طرد المستأجر المتأخر عن سداد الإيجار وضع حد لضياع حقوق المالك وإتاحة الفرصة له لتأجير العين إلى آخر ، وفي قضايا النفقة الوقتية تتمثل حالة الاستعجال في العمل على صيانة حق طالب النفقة وكفالة حالته المعيشية ، وفي حالة قضايا الحراسة على الأموال المشاعة بسبب خلافات حول الإدارة أو استئثار أحد الشركاء بالأموال ، فلن حالة الاستعجال تتمثل في العمل على صيانة حقوق جميع الشركاء في الربيع الذي يستحقه كل منهم وتمكينهم من الحصول على حقه فيه بتوحيد الإدارة في يد شخص يرضونه يمثل الجميع .

تعلق :

يتعين استمرار حالة الاستعجال من وقت رفع الدعوى حتى صدور الحكم

(١) راجع حكم مستعجل صدر في ١٩٤٠/٣/٢٠ - المجلد - ٢٠ - ١٢٣٢ .

(٢) إسكندرية للأموال المستعجلة - ١٩٣٩/١٢/٤ - المجلد - ٢٠ - ١٩٧٤ .

طبقاً للرأى الراجح ، فإذا افتقدت حالة الاستعجال قبل الفصل فى الدعوى لئلا سبب من الأسباب كان على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها طالما أصبحت الدعوى مفتقرة لركن الاستعجال وسبب ذلك يرجع الى أن القضاء المستعجل قضاء استثنائى قصد به رفع الخطر الداهم عند توافر حالة الاستعجال الذى يلزم درؤه بسرعة ، وذلك هو الأمر الذى قد لا يحققه القضاء الموضوعى .

وتجرى هذه القاعدة على الدعوى المستعجلة سواء كانت فى مراحلها الأولى أمام محكمة أول درجة أو أمام الاستئناف المستعجل حسبما سبق بيانه ، فعند بحث موضوع الاستئناف على المحكمة الاستئنافية أن تقدر حالة الاستعجال أثناء نظر الاستئناف أمامها وليس وقت صدور الحكم المطعون فيه ، وتأكيذاً لذلك فقد قضى بعدم وجود وجه للاستعجال إذا رفع شخص استئنافاً على حكم مستعجل صدر ضده ثم ترك الاستئناف للشطب وجده بعد مدة طويلة من حكم الشطب مما استنفت منه المحكمة عدم وجود أى خطر على حقوقه .

وكما سبق القول تجدر الإشارة إلى أن الفقه اختلف حول هذا الاتجاه فمعه من يؤيد كفاية توافر حالة الاستعجال وقت رفع الدعوى لا وقت اصدار الحكم . ومن المؤيدين لهذا الاتجاه الأستاذان/ محمد العشماوى ، وعبد الوهاب العشماوى<sup>(١)</sup> - غير أن أغلبية الفقه تتجه الى استمرار حالة الاستعجال حتى وقت اصدار الحكم<sup>(٢)</sup> - ومن المؤيدين لهذا الاتجاه أيضاً الأستاذ/ محمد على راتب، وزميله الأستاذان/ محمد نصر الدين، و محمد فاروق راتب، فيرون أن هذا الاتجاه هو الذى يجرى القضاء على تطبيقه<sup>(٣)</sup> .

ومن جانبنا نؤيد رأى الأغلبية لالتسامه بالصيغة الواقعية والعملية على سند من أن القضاء المستعجل قضاء استثنائى اتسمت نشأته بالتدخل فى حسم نزاع يصطبغ بحالة الاستعجال المحيطة والحالة به ، فإذا زالت هذه الحالة فإن العلة

---

(١) الأستاذان/ محمد العشماوى ، وعبد الوهاب العشماوى : «قواعد المرافعات بالتشريع المصرى المقارن» - ١٩٥٧ م - ص ٢٥٦ .

(٢) الأستاذ/ محمد على رشدى : «قضايا الأمور المستعجلة» - ط/٢ - بند ٣٩ .  
وكذلك المستشار/ محمد عبد اللطيف «القضاء المستعجل» - مرجع سابق - ص ٢٣ .  
(٣) الأستاذ/ محمد على راتب وزميله : «قضاء الأمور المستعجلة» - مرجع سابق - ص ٢٦ ،

تكون قد انقضت ولا يبقى لرافع الدعوى غير الالتجاء الى نقضاء الموضوعى إذا رأى وجه لذلك .

ومن ناحية أخرى فقد يحضر تواضع العكسى فترافع الدعوى الى القاضى المستعجل ولا تتوافر فيها حالة الاستعجال ثم تتوافر هذه الحالة ثناء نظر الدعوى وقبل الحكم فيها ، ففي هذه الحالة يضاف القضاء حالة الاستعجال على الدعوى إذا طرأت عليها حالة الاستعجال بعد رفعها وتم تكن قائمة وقت رفعها . ويستند القضاء فى ذلك الى أن التقدير قاضى الأمور المستعجلة لأسباب حالة الاستعجال التى تسوغ اختصاصه بنظر الدعوى يجب ألا يظر إليها وقت رفع الدعوى ، بل بما قام منها وقت الفصل فيها<sup>(١)</sup> .

ثالثا : أن يكون المطلوب إجراء وقتها لا يمس أصل الحق :

جدير بالذكر أن الفقه التقليدى يدخل الاحكام الوقفية أو بمعنى آخر المستعجلة الصادرة عن القضاء المستعجل فى عداد الأحكام الفرعية ، لأنها تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى الأصلية ، غير أن بعض الفقه الحديث يجعل هذا الانخال محل نظر لأن الحكم الفرعى لا بد أن يصدر بعد نشأة خصومه أمام قضاء الموضوع قبل الفصل فى موضوعها ، ولذلك يكون فرعيا لأنه يكون متفرع عن خصومة موضوعية مرفوعة ، فقد لا تكون هناك هذه الخصومة حتى يتفرع عنها أحكام معينة ، فللدعوى المستعجلة ترفع استقلالا عن الدعوى الموضوعية التى قد تكون أو لا تكون ، ورفع أمام قضاء الأمور المستعجلة بالقضاء العادى وهو قضاء متخصص ومستقل عن القضاء الموضوعى من حيث اختصاصه بالدعوى المستعجلة ، ومن هنا فإن أحكام القضاء المستعجل تصدر فى الغالب الأعم من الأمور ، من غير قاضى الموضوع ومن ثم يكون لها استقلالها وذاتيتها وإجراءاتها المتميزة وأحكامها الخاصة ، ومن ثم فلا يمكن وصفها وصفا مطلقا بأنها أحكام فرعية<sup>(٢)</sup> .

(١) حكم محكمة الأمور المستعجلة - محكمة مصر - فى ١٩٣٣/٦/٢٢ - المحاماة - ١٣ - ٩١٤ وقد أشار الحكم فى أسبابه الى حكم لمحكمة الاستئناف صادر فى ١٩١٩/٢/٢٦ .

(٢) دكتور/ محمود هاشم بامتناد ولاية القاضى المنفى - مقال منشور بمجلة المحاماة - العددان الخامس ، والسادس - السنة الحادية والستون - ص ٩٧ وما بعدها .

فالقضاء المستعجل والقضاء الإداري يتدخل لاتخاذ تدابير وقائية أو تحفظية لا تمس أصل الحق المتنازع عليه ، غير أن أحكامه تعد أحكاما قضائية بالمعنى الدقيق لذاتيتها واستقلالها ولهذا فهي تتمتع بما تتمتع به الأحكام الموضوعية من حصانة وأهمية حجية الأمر المقضى بالمعنى الفني لأنها صورة من صور العملية القضائية ولا يحول دون ذلك القول بأنها حجية مؤقتة لأن تأقيت الحماية لا يمنع من كونها حماية قضائية إذ أن الأحكام الموضوعية ذاتها تحوز حجية مؤقتة قلقلة ما دام الطعن فيها جائزا .

ويلاحظ أن الحكم الوقتي لا يقيد محكمة الموضوع فليس له أثر في ثبوت الحق أو نفيه لأن القاضى يصدره بما يستظهره من ظاهـر الأوراق ولا يفوص في أصل الحق المتنازع عليه .

فيكفى في الدعوى المستعجلة احتمال وجود الحق ، فعمل القاضى المستعجل مقصور على بحث الأمر الظاهر ، فيقوم ببحث المستندات والأدلة المقدمة من الخصوم غير أن بحثه في هذا المجال لا يكون بحثا واقيا للتوصل الى وجود الحق الموضوعى ، أو عدم وجوده ، وإنما يكون بحثا سطحيا يدل على احتمال وجود هذا الحق أو عدم وجوده ، وفي هذا تقول محكمة النقض :

يكون بحثه عرضيا يتحسس به ما يحتمل لأول وهلة أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المعروض<sup>(١)</sup> .

فلذا تبين للقاضى أن ما قدم له من أدلة ومستندات لا يكفى في ظاهره للدلالة على احتمال وجود الحق الموضوعى ، وأن هذا الوجود محل نظر جدى يجعل احتمال وجود الحق غير ظاهر فلن عليه أن يعتبر شرط احتمال الحق غير قائم ويرفض الدعوى الوقتية لعدم توافر شروطها<sup>(٢)</sup> .

ولكى يصل القاضى المستعجل إلى ما يدل على احتمال وجود الحق فعليه أن يتأكد من وجود قاعدة قانونية تحمى من الناحية المجردة حقا مما يطلب حمايته بالدعوى

(١) نقض مننى ١٩/١٢/١٩٣٥ ، وفي ١٣ مارس ١٩٥٨ - مشار لهذا بالوسط في قانون القضاء المننى للكتور/ قحى والى - مرجع سابق - ص ١٥٩ .

(٢) نقض مننى ١٤/٣/١٩٦٢ - مجموعة النقض، ١٣ - ٣٠٣ - ٤٨ .



الموضوعية ، ولهذا فإنه ينحل في سلطة القاضي المستعجل وهو يفصل في الدعوى المستعجلة أن يحدث وجود هذه القاعدة ولو كانت محل نزاع بين الخصوم<sup>(١)</sup> .

مفاد ما تقدم أنه يمتنع على القضاء المستعجل المناس بأصل الحق المتنازع عليه ويتفرع على هذا أن القضاء المستعجل يمتنع عليه أن يفصل في موضوع الحقوق المتنازع عليها ، فإذا طلب منه ذلك حكم بعدم الاختصاص ، غير أنه إذا كان الطلب مرفوعا إلى القاضي الجزئي باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة كان له أن يفصل في النزاع الموضوعي المرفوع اليه باعتباره قاضيا للموضوع ، وذلك إذا كان الموضوع يدخل في اختصاصه على أن يكون فصله فيه بالإجراءات العادية التي تتبع في سائر الدعاوى<sup>(٢)</sup> .

ويترتب على قاعدة عدم المساس بأصل الحق مراعاة القيود التالية :

( أ ) يرى الفقه أن عدم المساس بالحق المتنازع عليه يقيد القاضي المستعجل بأن يمتنع عليه ألا يحكم في أصل الحق .

● وبناء على ذلك يخطئ قاضي الأمور المستعجلة إذا حكم في دعوى حراسة بتعيين المدعي حارسا بناء على ما ثبت له من أنه مالك للعين المتنازع على ملكيتها .

● وكذلك يخطئ قاضي الأمور المستعجلة إذا حكم في دعوى الزام المؤجر بتحرير عقد إيجار طبقا لنص المادة (٢/٢٤) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لأن ذلك يفرج عن اختصاصه النوعي لأن إثبات واقعة التأجير وجميع شروط التعاقد يحتاج إلى بحث موضوعي متعمق يمس أصل الحق ويخرج بالتالي عن الاختصاص النوعي للقضاء المستعجل<sup>(٣)</sup> .

● ويخطئ كذلك قاضي الأمور المستعجلة إذا حكم بتنفيذ قرار اللجنة المشار إليها بالمادة (٥٧) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ خصما من مستحقات المالك وفقا .

---

(١) دكتور/ فتحي والي - مرجع سابق - ص ١٥٩ - ويشير إلى حكم محكمة القاهرة الابتدائية «ستأنف مستعجلة في ١٩٦٢/١٠/٨ م - المجموعة الرسمية ٦٦ - ٤٣٤ - ٥٩ .

(٢) دكتور/ رمزي سيف : «الوجيز في قانون المرافعات المدنية والتجارية - ط١ - مرجع سابق - ص ٢٠٨ وما بعدها .

(٣) للدعوى رقم ٦٩٨ سنة ١٩٨٠ - محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة في ١٩٨٠/٣/١٨ .

للمادة (٦٠) من القانون المذكور قبل الفصل في الطعن المقام عليه ، لأن ذلك يمس أصل الحق ويخرج بالتالي عن اختصاصه<sup>(١)</sup> .

● وكذلك يخطئ قاضي الأمور المستعجلة إذا قضى بوقف التنفيذ بناء على أنه ثبت لديه أن المدعى قد وفى بالدين الحاصل للتنفيذ وفاء له لأن ذلك يقتضى التعرض لأصل الموضوع .

---

(١) الدعوى رقم ٩٨٠ سنة ١٩٨٠ - محكمة مستعجل القاهرة جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨ .  
ولامية هذا الحكم نشر الى المواد الصنفية به والواردة بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وهى :  
م (٥٧) تشكل فى كل وحدة من وحدات الحكم المحلى لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص تضم اثنين من المهندسين المعماريين أو المدنيين المقيدين بنقابة المهندسين تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فى شأن المباني المشار اليها فى المادة .  
م (٥٥) وإجراء المعاينات على الطبيعة وإصدار قرارات فى شأنها على وجه السرعة .  
ويبين القرار الذى يصدره وزير الاسكان والتعمير كيفية تشكيل تلك اللجان والقواعد والاجراءات التى تتبع فى مزاولة أعمالها .

م (٥٨) يعلن قرار اللجنة بالطريق الادارى الى ذوى الشأن من الملاك وشاغلى العقار وأصحاب الحقوق وتماد صورة منه الى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ، فإذا لم يتمس اعلانهم بسبب غيبتهم غيبة منقطعة أو لعدم الاستدلال على محال اقامتهم أو لامتناعهم عن تسليم الاعلان تلتحق نسخة من القرار فى مكان ظاهر بواجهة العقار وفى لوحة الاعلانات فى مقر نقطة الشرطة الواقع فى دائرتها العقار وفى مقر عمدة الناحية ولوحة الاعلانات فى مقر المجلس المحلى المختص بحسب الأحوال .

وتتبع الطريقة ذاتها فى اعلان القرارات الخاصة بالمنشآت التى لم يستدل على ذوى الشأن فيها .  
م (٥٩) لكل من ذوى الشأن أن يطعن فى القرار المشار اليه بالمادة السابقة فى موعد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بالقرار أمام المحكمة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من هذا القانون .

وعلى قلم كتاب المحكمة اعلان الجهة الادارية القائمة على شئون التنظيم وذوى الشأن من ملاك المقارات وأصحاب الحقوق بالطعن فى قرار اللجنة وبالجلسة المحددة لنظر هذا الطعن .  
وتفصل المحكمة على وجه السرعة اما برفض الطعن أو بقبوله وإعادة النظر فى القرار المطعون عليه ، وعليها فى حالة الحكم بالهدم الكلى أو الجزئى أو الترميم أو الصيانة أن تحدد أجلا لتنفيذ حكمها .

م (٦٠) مع عجم الاخلال بالاحكام الخاصة بتوجيه وتنظيم أعمال البناء ، يجب على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ قرار اللجنة النهائى أو حكم المحكمة الصادر فى شأن المنشأة الآيلة للفسوق والترميم والصيانة وفقا لاحكام هذا القانون ، وذلك فى المدة المحددة لتنفيذه .  
واللجنة الادارية المختصة بشئون التنظيم فى حالة امتناع ذوى الشأن عن تنفيذ قرار اللجنة -

ويلاحظ أن حظر البحث في أصل الحق على قاضي الأمور المستعجلة حظرا مطلقا من شأنه شل يد القضاء المستعجل إذ لا يتصور أن يتمكن قاضي الأمور المستعجلة من الحكم في الإجراء الوقتي على وجه آخر بإجابة طالب الإجراء الوقتي إلى طلبه أو رفض إجابته إليه إذا كان ممنوعا من كل بحث في أصل الحق وفي المستندات المتعلقة به بحثا تاما ومطلقا .

وتأسيسا على ذلك جرى القضاء على أنه يجوز لقاضي الأمور المستعجلة أن يبحث موضوع النزاع ، وأن يطلع على المستندات المتعلقة به ، لا ليكون في شأنه رأيا قاطعا يبنى عليه حكمه في الإجراء الوقتي المطلوب منه ، وإنما يبحثه بحثا سطحيا للاستشارة بهذا البحث في إجابة طالب الإجراء الوقتي إلى طلبه أو عدم إجابته إليه . وفي ذلك نقول محكمة النقض :

«..... على أن يكون بحث قاضي الأمور الوقتية بحثا عرضيا يتخصص به ما يحتمل لأول نظرة أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المعروض عليه»<sup>(١)</sup> .

وقد جاء بحكم القضاء المستعجل مايلي :

«إن قاضي الأمور المستعجلة لا يختص بالفصل في صحة العقود بشكل قطعي أو التفاضل بينها لعماس ذلك بأصل الحق إلا أن ذلك لا يمنعه من تقدير مبلغ الجد في النزاع من ظاهر المستندات توصلا لاختصاصه بنظر الطلب الوقتي المعروض عليه»<sup>(٢)</sup> .

وقد أكدت محكمة النقض ذلك الاتجاه في حكمها الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ حيث تقول : «أن المراد بنص المادة (٢٨) من قانون المرافعات - قديم - هو :

أولا : أن مأمورية قاضي الأمور المستعجلة ليست هي تفسير الاحكام والعقود

---

= النهائي أو حكم المحكمة بحسب الأحوال في المادة المحددة لذلك ، أن تقوم بتنفيذه على نفقة صاحب الشأن وتحصل قيمة التكاليف وجميع النفقات بدريق الحجز الإداري .

ويجوز للمستأجر إذا تأخر كل من ذوى الشأن : الجهة الإدارية المذكورة عن القيام بتنفيذ ما نص عليه القرار النهائي أو قضى به حكم المحكمة بحسب الأحوال ، أن يحصل على إذن من القضاء المستعجل في أن يجرى الأعمال المقررة دون حاجة إلى الحصول على موافقة المالك ، وأن يمتنfy ما أنفقه خصما من مستحقات المالك لديه .

(١) نقض ١٩٣٥/١٢/١٩ - منشور بملحق مجلة القانون والاقتصاد من ٦ - من ٨٥ .

(٢) الدعوى رقم ٤٦١٩ لسنة ١٩٧٩ - مستعجل القاهرة - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٠ م .

الواجبة التنفيذ ولا الانفصل في أصل الحق ، بل إن مأموريته هي إصدار حكم وقتي بحث يرد به عدولاً بلدي للوهلة الأولى أنه بغير حق ، أو يتخذ إجراء عاجلاً يصون به موضوع الحق أو دليلاً من أدلة الحق .

ثانياً: أنه إذا كان هذا القاضي في بعض الصور لا يستطيع أداء مهمته إلا إذا تعرف على معنى الحكم أو المقادير الواجب التنفيذ أو تناول موضوع الحق لتفسير قيمته فلا مانع يمنعه من هذا ، ولكن تفسيره أو بحثه في موضوع الحق وحكمه بعد هذا التفسير أو للبحث لا يحسم للنزاع بين الخصمين لا في التفسير ولا في موضوع الحق بل لا يكون إلا تصرياً يتحسس به ما يحتمل لأول نظرة أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المعروض عليه ، ويبقى التفسير أو الموضوع محفوظاً يتنازل فيه نوى الشأن لدى جهة الاختصاص<sup>(١)</sup> .

يتضح مما تقدم أن المماس بالحق الممنوع على قاضي الأمور المستعجلة صورتين يختلف حكم كل منهما عن الأخرى<sup>(٢)</sup> .

**الصورة الأولى :** ألا يكون المطلوب من القضاء المستعجل إجراءً وقتياً وإنما يكون المطلوب منه الحكم في الحق المتنازع عليه ، وفي هذه الصورة يكون القضاء المستعجل غير مختص ، فإن فصل في الطلب كان مخالفاً لقاعدة الاختصاص النوعي .

كذلك ألا يكون المطلوب من القضاء المستعجل بالمحاكم العادية إجراءً وقتياً يتصل بالفصل في دعوى تتعلق بعقد إداري أو بقرار إداري لأنه محظور على القضاء العادي التصدي للقرارات الإدارية بالتأويل أو التفسير أو الإلغاء أو التصدي للدعوى بحكم وقتي كإيقاف القرار الإداري حتى الفصل في الغائه لأنه إذا خالف ذلك يكون مخالفاً لقاعدة الاختصاص الولائي التي تحدد لكل من القضاء العادي والقضاء الإداري مجال اختصاصه الولائي - مع ملاحظة القرارات الإدارية التي يختص بها القضاء العادي طبقاً لنصوص خاصة واردة على سبيل الحصر ببعض القوانين . كما أن كلا من القضاءين العادي والإداري يختص بتقرير حالة الانعدام للقرارات المنعقدة

(١) الطعن رقم ٣٢ سنة ٥ ق - جلسة ١٩٣٥/١٢/١٩ - مشار إليه بمرجع مجموعة القواعد

القانونية التي قررتها محكمة النقض في ٥٠ سنة للمنتشار/ محمد إبراهيم خليل وزملاؤه ص ٩٩٧ .

(٢) د . رمزي سيف الوجيز في قانون المرافعات المدنية والتجارية - مرجع سابق - ص ٢٠٩

وملاحظهما .

**الصورة الثانية :** أن يكون المطلوب من قاضى الأمور المستعجلة إجراءً وقتياً ولكنه عند الفصل فيه تعرض لأصل الحق لبحثه بحثاً يخدم الدعوى المستعجلة ، ففي هذه الصورة لا يكون حكماً بما يخرج عن اختصاصه مادام الاجراء المطلوب منه والذي قضى فيه إجراءً وقتياً .

ويلاحظ على هذه الصورة أنه إذا اتضح أن فى حكمه مخالفة للقانون فهي ليست مخالفة لقاعدة من قواعد الاختصاص ، وإنما هي مخالفة لقاعدة أخرى من قواعد القانون ، هي مخالفة القاعدة التي تمنع القضاء المستعجل من المساس بالحق وبقاء حكمه مقصوراً على الاجراء الوقتى على ما كونه من رأى قاطع فى موضوع النزاع<sup>(١)</sup> .

وتظهر أهمية التفرقة بين صورتين حيث يكون للتفرقة بين قواعد الاختصاص وغيرها من قواعد القانون أهمية ، كما هي الحال بالنسبة للطعن بالنقض فى أحكام المحاكم الابتدائية الصادر منها بصفة استئنافية ، فإن هذا الطعن لا يجوز الا لمخالفة قواعد معينة من قواعد القانون منها قواعد الاختصاص النوعى<sup>(٢)</sup> .

**ويلاحظ مايلى :**

(أ) أن حكم القاضى المستعجل لا يمنع الخصوم من الالتجاء لمحكمة الموضوع لتفصل فى أصل الحق المتنازع عليه ، ولا يقيد محكمة الموضوع عندما يعرض عليها النزاع الموضوعى فى الحق . كذلك فالقاضى الإدارى لا يتكبد بالحكم فى الشق المستعجل عند الحكم فى طلب الإلغاء<sup>(\*)</sup> .

(ب) أن الدعاوى المستعجلة التي يختص بها قاضى الأمور المستعجلة تختلف عن الدعاوى التي نص القانون على الحكم فيها على وجه السرعة ، فذلك الأخيرة منازعات موضوعية تختص بها محكمة الموضوع وتقضى فيها بأحكام قطعية حاسمة للنزاع تفصل فى موضوع الحق المتنازع عليه ولكن لاعتبارات خاصة أوجب القانون الامراع فى الحكم فيها .

---

(١) نقض ١٩٣٥/١٢/١٩ السابق الإشارة اليه - والمنشور بمجلة القانون والاقتصاد - ص ٦  
ص ٨٥ مشار اليه بمرجع الدكتور - رمزي سيف - مرجع سابق - ص ٢١٠ مع تطبيقه على  
الصورتين بالصفتين ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٢) نكتور رمزي سيف - المرجع السابق - ص ٢١٠ .

(\*) ويبدو ذلك واضحاً إذا ما تغيرت الظروف والملاسل والمراكز القانونية .

(ج) أن التصدى لمالة محل خلاف قانونى فى الفقه لا يعتبر ماسة بأصل الحق الجدل الفقهي حول تفسير بصوص القانون ليس بذاته سببا لعدم اختصاص القضاء المستعجل أو لاعتباره ماسا بأصل الحق بل أن القضاء المستعجل فى هذا الشأن ككل قضاء له أن يجتهد فى تفهم المعنى الذى يقصده الشارع فيما نص عليه ثم انزال حكم القانون على عناصر النزاع المطروح عليه وإنما الممنوع عليه - والذى يؤثر ماسا بأصل الحق - هو تفسير العقود أو الأحكام أو التصدى لأمر يحتاج الى تقدير أو تحقيق موضوعى محل خلاف بين الطرفين<sup>(١)</sup> .

## مناطق عدم المساس بأصل الحق المتنازع عليه أمام القضاء العادى والإدارى

### Préjudice au Fond

يختص قاضى الأمور المستعجلة وكذلك القاضى الإدارى بالفصل فى الإجراءات الوقفية التى يخشى عليها من فوات الوقت والتى يراود منها درء خطر محقق الوقوع أو المحافظة على حالة فعلية مشروعة أو صيانة مركز قانونى قائم ، وهذه المهمة تحتم عليه عدم التعرض لمصميم الحق أو أصل النزاع فيمنع عليه المساس بأصل الحق - ويتفرع على هذا أن القضاء المستعجل والقضاء الإدارى ممنوع عليه أن يفصل فى موضوع الحقوق المتنازع عليها فإذا ما طلب الفصل فى الحق المتنازع عليه كان غير مختص<sup>(٢)</sup> .

(١) حكم قضاء الأمور المستعجلة بمحكمة مصر - ١٩٤١/١/١ - للمحاماة ٢٢ - ٢٢٨ ، وحكمه فى ١٩٤٨/٩/١٨ - التشريع والقضاء - ١ - ٥٣ ، ومستعمل امكندرية - ١٩٤٠/٢/٢٠ - للمحاماة ٢٠ - ١٩٢٥ - ومشار إليها بمرجع قضاء الأمور المستعجلة للإستاذ محمد على راتب - ص ٤٢ .

(٢) لا يمتنع على قاضى الأمور المستعجلة وكذلك القاضى الإدارى المساس بالموضوع فى حكمه التقصى فحسب ، بل يمتنع عليه ذلك أيضا فى أى إجراء تمهيدى قبل ذلك كالأحالة الى التحقيق أو ندب خبير وما اليه - وتفرعا على ذلك إذا كان حق المدعى الذى يطلب حمايته بالإجراء الوقفى هو الملكية سواء كان ملكية كاملة أو ملكية حق ارتفاق أو انتفاع - ولكن سببها واقعة مادية غير معترف بها - كوضع اليد المدة للتولية أو القسوة ، فلن تحقق هذه الواقعة هو تدليل على أصل الحق وتبطل به أى مرجع لمرکز أى الطرفين على الآخر ، وهو عمل يخرج عن اختصاص القضاء المستعجل بطبيعته . (مستعمل مصر فى ١٩٢٠/٧/١٢ - مع ٤٣ ص ٣٣١) .

وغيره يصل لنق الممنوع على القاضي المستعجل والقضاء الإداري المسنر .  
 به هو السبب القانوني الذي يحدد حقوق والتزامات كل من الطرفين قبل الآخر ،  
 فلا يجوز له أن يتناول هذه الحقوق والتزامات بالتضيير أو التأويل الذي من شأنه  
 المساس بموضوع النزاع القانوني بينهما ، كما ليس له أن يغير أو يعدل من مركز  
 أحد الطرفين القانوني أو أن يعرض في أسباب حكمه إلى الفصل في موضوع النزاع  
 أو أن يؤسس قضاءه في الطلب الوقتي المطروح أمامه على أسباب تهم أصل الحق  
 أو أن يعرض إلى قيمة المستندات المقدمة من أحد الطرفين ويقضى فيها بالصحة  
 أو البطلان أو يأمر باتخاذ إجراء تمهيدى كالأحالة إلى التحقيق أو ندب خبير أو ما  
 إليها لاثبات أصل الحق ، بل يتعين عليه أن يترك جوهر النزاع سليما ليفصل فيه  
 قاضي الموضوع لأنه هو المختص وحده بالحكم فيه .

ونئن كانت مهمة القاضي المستعجل والقضاء الإداري توجب عليه عدم التعرض  
 لأصل الحق أو صميم النزاع ، كما نحتم عليه أن يتحرز عند القطع في ترجيح جانب  
 على جانب حتى لا يسبق في فضائه حكم محكمة الموضوع ، إلا أن هذا لا يمنعه  
 من اتخاذ كافة الإجراءات ~~الضمنية~~ <sup>المستعجلة</sup> حقوق الطرفين ووضع الحلول التي  
 تستقر معها العلاقة القانونية مؤقتا إلى أن يقول القضاء الموضوعي كلمته ، وله في  
 سبيل أداء مأموريته هذه أن يتناول موضوع الحق وأن يبحث ظاهر الأوراق  
 والمستندات المقدمة من الطرفين ، ولكن بحثه في موضوع الحق ، وتقديره ، له ،  
 لا يحسم النزاع ~~بين الخصم~~ <sup>فهو لا يدعو أن يكون بحثا عرضيا عاجلا</sup> ، لمعرفة  
 أي من الطرفين أجدر بالحماية الوقتية واتخاذ الاجراء التحفظي الذي يكفل هذه  
 الحماية ، كما له أن يتعرف حكم القانون في طبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين  
 والتفاضل بين الآراء الفقهية المختلفة - في نطاق الدعوى المستعجلة - لتفاضل  
 المفروض فيه ألا يقيد قاضي الموضوع ، ولا يحوز حجية قبله وإنما يتحسس  
 به القاضي المستعجل والقاضي الإداري ، مبلغ الجد في النزاع ، فإن استبان له  
 أن المنازعة غير جدية فلا يقيم لها وزنا لأنها تعتبر بمثابة عقبة مادية تعترض  
 السبيل إلى حق صريح .

وإذا استبان للقاضي المستعجل أو القاضي الإداري أن المنازعة القائمة بين الطرفين منازعة موضوعية بحيث لم يعد أصل الحق واضحا أمامه وضوحا يستأهل الحماية المؤقتة ، أو تبين له عند بحث دفاع الخصوم وحججهم أنه لا يستطيع أن يصدر حكمه دون المماس بالموضوع أو كان الخلاف القائم بين الطرفين يستلزم تفسير الاتفاقات المبرمة بينهما ، فإنه يتعين على القاضي في هذه الحالات أن يتخلى عن الفصل في الطلب المطروح أمامه ويقضى فيه بعدم الاختصاص لمماس الفصل فيه بأصل الحق ، فليس لقاضي الأمور المستعجلة ولا للقاضي الإداري القضاء بصحة العقود أو بطلانها أو صوريته لمماسه بالموضوع ، إلا أنه حر في فحص كل ما يقدمه الخصوم له من مستندات وأوجه دفاع لتحقيقها وتقدير قيمتها القانونية لا ليحكم بها في أصل الحق وإنما ليستقصى منها ما يكون دليلاً لحكمه المستعجل وله في ذلك بحث المستندات لمعرفة صوريته إذا كانت ظاهرة جلية .

وليس من اختصاص القضاء المستعجل أو القاضي الإداري أن يبحث في صحة الأوراق المقدمة إليه أو بطلانها لمماس ذلك بالموضوع مساساً كبيراً ولكن له أن يبحث مستندات الخصوم وأساليبهم لمعرفة أن كانت منازعاتهم في الدعوى أو في الاشكال تقوم على أسس جدى أم أن القصد منها تعطيل قضائه أو عرقلة التنفيذ ، وهو في بحثه يتناول مستندات الخصوم ومبلغ الجدية في المنازعات ولا يتجاوز ظاهر الأمر ولا يتعرض للفصل في قيمة هذه المستندات أو صحتها أو بطلانها ، وإنما يكتفى باستعراضها واستقراء الوقائع والاقوال ليصدر حكمه في الدعوى أو الاشكال ، فإذا رأى أن النزاع جدى بين الخصوم وأنه لا يمكنه أن يرجع قول أحدهما على الآخر إلا إذا مس الموضوع حكم بعدم الاختصاص .

ونلك لأن القضاء المستعجل يتدخل باتخاذ تدابير وقائية أو تحفظية لا تمس أصل الحق المتنازع عليه غير أن أحكامه تعد أحكاماً قضائية بالمعنى الدقيق لذاتيتها واستقلالها ولهذا فهي تتمتع بما تتمتع به الأحكام الموضوعية من حصانة وأهمها حجية الأمر المقضى بالمعنى الغنى لأنها صورة من صور الحماية القضائية ولا يحول دون ذلك القول بأنها حجية مؤقتة لأن تأقيت الحماية لا يمنع من كونها حماية قضائية إذ أن الأحكام الموضوعية ذاتها تحوز حجية مؤقتة قلقة مادام الطعن فيها جائزاً .

ويلاحظ أن الحكم المؤقت لا يفقد محكمة الموضوع ولا أثر له في ثبوت الحق



أو عيه لأن القاضى يصدره بما يستظهره من ظاهر الأوراق ولا يفحص في أصل  
لحق المتنازع عليه .

فيكفى في الدعوى المستعجلة احتمال وجود الحق فعمل القاضى المستعجل  
مفصور على بحث الأمر الظاهر ، فيقوم ببحث المستندات والأدلة المقدمة من  
الخصوم غير أن بحثه في هذا المجال لا يكون بحثاً وافياً للتوصل الى وجود الحق  
الموضوعى ، أو عدم وجوده ، وإنما يكون بحثاً سطحياً يدل على احتمال وجود هذا  
الحق أو عدم وجوده .

وفي هذا تقول محكمة النقض :

يكون بحثه عرضياً يتحسس به ما يحتمل لأول وهلة أن يكون هو وجه الصواب  
في الطلب المعروض<sup>(١)</sup> .

إذا تبين للقاضى أن ما قدم له من أدلة ومستندات لا يكفى في ظاهره للدلالة على  
احتمال وجود الحق الموضوعى ، وأن هذا الوجود محل نظر جدى يجعل احتمال  
وجود الحق غير ظاهر فإن عليه أن يعتبر شرط احتمال الحق غير قائم ويرفض  
الدعوى الوقتية لعدم توافر شروطها<sup>(٢)</sup> .

ولكى يصل القاضى المستعجل الى ما يدل على احتمال وجود الحق فعليه أن يتأكد  
من وجود قاعدة قانونية تحمى من الناحية المجردة حقاً مما يطلب حمايته بالدعوى  
الموضوعية ، ولهذا فإنه يدخل في سلطة القاضى المستعجل وهو يفصل في الدعوى  
الوقتية أن يبحث وجود هذه القاعدة ولو كانت محل نزاع بين الخصوم<sup>(٣)</sup> .

مفاد ما تقدم أنه يتمتع على القضاء المستعجل والقضاء الإدارى المساس  
بأصل الحق المتنازع عليه ويتفرع على هذا أن القضاء المستعجل يتمتع عليه  
أن يفصل في موضوع الحقوق المتنازع عليها ، فإذا طلب منه ذلك حكم بعدم  
الاختصاص ، غير أنه إذا كان الطلب مرفوعاً الى القاضى الجزئى باعتباره قاضياً

(١) نقض مدنى ١٩٣٥/١٢/١٩ ، وفى ١٣ مارس ١٩٥٨ - مشار لهذا بالوسيط فى قانون  
القضاء المدنى للدكتور/ فتحي والى - مرجع سابق - ص ١٥٩ .

(٢) نقض مدنى ١٩٦٢/٣/١٤ - مجموعة النقض - ١٣ - ٣٠٣ - ٤٨ .

(٣) دكتور/ فتحي والى - مرجع سابق - ص ١٥٩ - ويشير إلى حكم محكمة القاهرة الابتدائية  
مستأنف مستعجل ، فى ١٩٦٢/١٠/٨ - المجموعة الرسمية ٦١ - ٤٣٤ - ٥٩ .

للأمر المستعجلة كان له أن يفصل في النزاع الموضوعي المرفوع اليه باعتباره قاضيا للموضوع وذلك اذا كان الموضوع يدخل في اختصاصه على أن يكون فصله فيه بالاجراءات العادية التي تتبع في سائر الدعاوى<sup>(١)</sup>.

★ ★ احالة طلب وقف التنفيذ من القضاء العادي الى القضاء الاداري لعدم الاختصاص الولاى ، يقتضى قيام المدعى بتعديل طلباته بحيث يطلب الإيقاف والالغاء ولا يقصرها على طلب القرار المطعون فيه(★).

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الادارى مايلى :

«أنه يبين بوضوح من مطالعة القرار موضوع الدعوى أنه من القرارات الادارية النهائية التي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى الطلبات المقدمة من الأفراد والهيئات لالغائها وتبعا لذلك وقف تنفيذها ، وكان يتعين على المدعى - والحالة هذه - أن يلجأ فى شأنها الى محكمة القضاء الادارى ، بيد أنه أخطأ الطريق الصحيح فطلب وقف تنفيذه على استقلال أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة دماط الابتدائية واذا كانت دعواه بهذا الوضع قد أحيلت الى محكمة القضاء الادارى الا أن هذه الاحالة ليس من مقتضاها الالتزام باجازه ذلك الوضع الذى ترتب على خطأ التجائه الى قاضى الامور المستعجلة والذي يتمثل فى طلبه أمامه وقف التنفيذ على استقلال ، وهو ما يوجب عدم قبول هذا الطلب أمام محكمة القضاء الادارى بالتطبيق للمادة ٢١ من قانون مجلس الدولة التي تشترط أن يطلب وقف التنفيذ فى صحيفة دعوى الالغاء ، والمستفاد من تحرى مقصود الشارع فى ضوء الأعمال التحضيرية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ الذى استحدث هذا الشرط لأول مرة أنه يعتبر شرطا جوهريا لقبول طلب وقف التنفيذ ومن ثم فان تقديم طلب وقف التنفيذ على استقلال - مثملا فعل المدعى - موجب لعدم قبوله<sup>(٢)</sup> .

(★) سبق أن تصدينا إلى عرض مسبب لهذا الموضوع فى معرض الكلام عن الإختصاص المحلى والنوعى والولاى . (راجع المواد من ٤٢ حتى ٦٢ من قانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٧٨).

(١) نكتور/ رمزى سيف : الوجيز فى قانون المرافعات المدنية والتجارية - ط١ - مرجع سابق - ص ٢٠٨ ومابحها .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الادارى - السنة السادسة والعشرون من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ - القضية رقم ١٣٦٠ لسنة ٢٤ القضائية - جلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٧٢ - ص ٤٨ .

## الفصل الثاني

### الشروط المتعلقة بطلب وقف تنفيذ القرار الإداري النهائي المشتق من طلب الإلغاء أمام القضاء الإداري

( ١ ) تهرير طلب إيقاف تنفيذ القرار الإداري :

الأصل أن رفع دعوى الإلغاء لا يترتب عليه وقف تنفيذ القرار الإداري النهائي المطعون فيه .

وقد تقرر هذا الأصل بموجب الأمر الصادر في ٣١ يوليو سنة ١٩٤٥ في النظام الفرنسي بشأن تنظيم مجلس الدولة ، حيث قررت المادة (٤٨) من هذا الأمر مايلي :-  
فيما عدا الحالات المنصوص عليها بنصوص تشريعية خاصة لا يترتب على رفع دعوى الإلغاء الى مجلس الدولة أثرا موقفا الا اذا أمر بذلك القسم القضائي أو الجمعية العامة .

وحكمة هذه القاعدة واضحة ، اذ لو كان الطعن في القرارات الادارية بالالغاء يترتب عليه وقف تنفيذها ، لترتب على ذلك اتاحة الفرصة أمام الأفراد للاسراف في رفع دعاوى الإلغاء بسبب وبغير سبب ، ولأدى ذلك الى عرقلة نشاط الادارة العامة ، وشل حركتها ، وعدم تحقيق الصالح الذي تستهدفه غالبية القرارات الادارية ، ولأدى ذلك أيضا الى عدم سير المرافق العامة للدولة سيرا منتظما مطردا .

لذلك قيد طلب وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه بشروط معينة أخذ بها كل من القضاء الإداري في النظمين المصري والفرنسي .

ففي النظام الفرنسي تتمثل الشروط المتعلقة بطلب وقف تنفيذ القرار الإداري في ثلاثة شروط وهي :-

- ( ١ ) أن يطلبه رافع دعوى الإلغاء صراحة .
- ( ٢ ) أن يكون من شأن تنفيذ القرار الإداري احداث أضرار لا يمكن تلافيها ويتعذر تداركها .
- ( ٣ ) أن يكون الطعن بسبب تجاوز السلطة مبني على أسباب جدية .

ويكفى فى طلب وقف التنفيذ ان يكون الخطر مما قد يتعذر تداركه . ويجب فوق ذلك أن تبين المحكمة جدية اسباب وقف التنفيذ ومشروعيتها<sup>(١)</sup> وبناء على ذلك يشترط فى طلب وقف التنفيذ عدم القضاء الإدارى بثلاثة شروط وهى .  
التجديّة - والمشروعية - وأمر يتعذر تداركه

وقد أوضحت محكمة القضاء الإدارى المقصود باشتراط أن تكون دعوى الإلغاء مبنية على أسباب جدية . بأن يكون هناك احتمال أحقية المدعى لما يطلبه من حيث الموضوع ، وذلك بصرف النظر عما إذا كان هذا الاحتمال متحققا أم غير متحقق ، فيكفى وجود هذا الاحتمال حتى يجلب طلب وقف التنفيذ . وفى ذلك نقول محكمة القضاء الإدارى مايلى :

إذا تبين من المستندات المقدمة أن المدعين قد حصلوا على حكم نهائى تم تنفيذه بإعادة أرضهم اليهم بما عليها من المنشآت التى أعدت لاقامة سوق عليها ....، فمن ثم يقوم احتمال فى ألا يكون للإدارة الحق فى اصدار قرار ادارى يمنع المدعين من ادارة السوق ... ولهذا يبين أن هناك وجهها لاجابة طلب المدعين وقف تنفيذ القرار المطعون فيه<sup>(٢)</sup> .

★ وجدير بالاحاطة أن الحكم الصادر فى ايقاف تنفيذ القرار الإدارى ، وإن كان حكما مؤقتا بمعنى أنه لا يقيّد المحكمة عند نظر أصل طلب الإلغاء الا أنه حكم قطعى ، وله مقومات الاحكام وخصائصها ، ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه فى الخصوص الذى صدر فيه طلبه . لم تتغير الظروف ، والقول بلزوم انتظار الحكم فى دعوى الإلغاء أو تعليق تنفيذه على الحكم الذى يصدر فى شأنها هو لزوم بما لا يلزم ، فضلا عما ينطوى عليه من مخالفة لطبائع الأشياء فى أمر المفروض فيه أنه مستعمل بطبيعته ، تتعرض فيه مصالح نوى الشأن للخطر ويخشى عليها من فوات الوقت .

★ وجدير بالملاحظة أيضا أن الحكم بوقف التنفيذ منبث الصلة بالموضوع الأصلى للدعوى ، فهو لا يمس أصل النزاع ، ولا يتعرض لموضوعه ، وليس معنى

---

(١) محكمة القضاء الإدارى فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٠ - دعوى رقم ٤٨١ - س ٤ ق - مج س/ ٤ ص ٩٦٩ .

(٢) محكمة القضاء الإدارى فى ١٩٥١/١/٢٤ - فى الدعوى ٢٩٦ - س ٥ ق - مج س/ ٥ - ص ١١٤٦ .

أجده طلب وقف التنفيذ أن محكمة حين تعرض للموضوع سوف تقضى حتما بإلغاء لقرار المطعون فيه ، وليس رخص وقف تنفيذ دليلا على أن المحكمة ستحكم بعد ذلك في الموضوع برفض دعوى الإلغاء .

★ وبناء على ماتقدم فمسألة وقف التنفيذ هي مسألة مستقلة تماما عن موضوع الدعوى ، والفصل فيها يتوقف فقط على شروط وقف التنفيذ ، بصرف النظر عن موضوع الدعوى ، ونطاقها ، وأحقية المدعى فيما قدمه من طلبات موضوعية ، إذ أن محكمة الموضوع هي التي تفصل في ذلك .

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :

« يجب أن تثبت محكمة وقف التنفيذ أن طلبات المدعين أمام محكمة الموضوع تقوم على أسباب جديّة من غير أن تعرض في أية حال لأحقية المدعين في هذه الطلبات ، إذ أن محكمة الموضوع هي التي تفصل في ذلك »<sup>(١)</sup>.

( ٢ ) ماهية الاستعجال والقيود التي ترد عليه :

★ نرى أن الدعوى الإدارية تعتبر مستعجلة بطبيعتها ، وذلك بسبب ما يحيط بها من ظروف تجعل المنازعة الإدارية في أمس الحاجة لحسمها ، وذلك نظرا لأن الإدارة خصم قوى يتسلح بامتيازات التنفيذ المباشر ، ولذا فإن الطرف الآخر في الخصومة الإدارية طرف ضعيف يواجه طرفا قويا يتمثل في الإدارة التي تستطيع بمفردها صنع القرارات الإدارية وتنفيذها على العاملين بها والمتعاملين معها . ( طالما لم تكن هذه القرارات معنومة ) .

★ ولذلك نرى أن المنازعة الإدارية سواء أكانت موضوعية تستهدف إلغاء قرار إداري نهائي معين ، أو مستعجلة فلها تحتاج إلى سرعة البت في شأن موضوعها .

★ غير أن هناك أمور تحتاج إلى سرعة أكثر ، وهي تلك التي يخشى عليها من فوات الوقت وهي تلك التي تتمثل في الطلبات المستعجلة ( إيقاف التنفيذ ) .

★ ولذلك فعالية الاستعجال هي تلك الحالة التي تتطلب سرعة البت في الشق المستعجل من الدعوى قبل الحكم في الشق الموضوعي المتعلق بالإلغاء ،

---

(١) محكمة القضاء الإداري في ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٠ - مج ٤/ س - ٩٦٩ .

وتحقيقاً لهذه الغاية فالطلب المستعجل اذا توافرت شروطه ، تفصل فيه المحكمة دون تحضيره بهيئة مفوضى الدولة .

★ ويجب أن يقرن الطلب المستعجل بالطلب الموضوعي في صحيفة الدعوى ، أى يجب أن تشتمل الصحيفة على طلبى الايقاف والالغاء . (الا اذا تبين للمحكمة أن المدعى سدد الرسم عن الطلبين) .

★ وهناك شروط أخرى ترد على الطلبات الوقتية نذكر منها مايلي :

- ( ١ ) يجب أن يدخل الطلب الوقتي ضمن ولاية القضاء الادارى .
- ( ٢ ) يجب التقيد بطريقة رفع الدعوى .
- ( ٣ ) يحظر على القاضى الادارى اصدار أوامر للإدارة .
- ( ٤ ) يشترط فى الطلب الوقتي ألا يمس فى الحكم فيه الاجراءات المتعلقة بالنظام العام .

ونبين ذلك على النحو التالى :

( ١ ) يجب أن يدخل الطلب الوقتي ضمن ولاية القضاء الادارى :

اذا لا يمكن أن يفصل القضاء الادارى فى شق مستعجل فى دعوى منظورة أمام القضاء العادى ، وانما يفصل فى الطلب الوقتي المتعلق بقرار ادارى نهائى فى منازعة ينعقد له الاختصاص بنظرها . وكذلك الوضع بالنسبة للمعقد الادارى .

ولهذا فإذا كانت المنازعة منبثقة عن قرار ادارى مما تخرج المنازعة فى شأنه بنص القانون - مثل قرارات الضرائب - أو لاعتبارات خاصة ، أو لأن الاختصاص فى شأنه ينعقد للجان ذات ولاية قضائية حسبما منعود اليه تفصيلا ، فلا يتصدى القضاء الادارى لتلك المنازعات .

وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة الادارية العليا برفض اثبات حالة القوى العقلية لشخص حجز فى مستشفى الأمراض العقلية نتيجة لان ولاية القضاء الادارى المقيدة فى ذلك الوقت لم تكن تشمل الغاء القرارات الصادرة بالحجز فى هذه المستشفيات<sup>(١)</sup> .

---

(١) المحكمة الادارية العليا فى ٢٧ يوليو ١٩٥٩ - س / ق - رقم ١٣٦ .

## ( ٢ ) يجب التقيد بطريقة رفع الدعوى :

ونذكر نظرا لانه لما كانت دعوى المستعجلة المتعلقة بإيقاف القرار لا ترفع استقلالا وإنما يجب أن يفتقر الطلب المستعجل بالطلب الموضوعي في صحيفة دعوى حبسها سبق بيته ، فيجب أن يبنى طلب الإلغاء على أسباب جدية يحتمل معها إلغاء القرار المطعون فيه ، فيلزم أن يستظهر القاضي الإداري عيب من العيوب التي تشوب القرار كعيب الاختصاص ، والشكل ، ومخالفة القانون ، أو التعسف في استعمال السلطة .

وجدير بالاحاطة أن القضاء الفرنسي لا يأخذ بهذا القيد ، فقد أجاز رفع الطلبات المستعجلة لاثبات وقائع تتعلق بأشكالات ينتظر أن تكون محلا لدعوى إلغاء محتملة<sup>(١)</sup> .

غير أن القضاء الإداري عندنا لم يأخذ بهذا الاتجاه تجنباً لما قد ينشأ عن ذلك من كثرة المنازعات التي تتعلق بإيقاف القرارات الإدارية الأمر الذي يشل حركة الإدارة العاملة .

## ( ٣ ) يحظر على القاضي الإداري إصدار أوامر للإدارة :

ونلك احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات .

وتطبيقاً لذلك فلا يحق له على سبيل المثال أن يحكم على الإدارة بعمل شيء أو بالامتناع عن عمل شيء مثل إيقاف الأعمال الجديدة أو رد الحيازة<sup>(٢)</sup> .

كذلك لا يجوز للقضاء الإداري الحكم بترقية موظف معين وإنما كل ما يملكه في هذا الشأن الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من تخطي الموظف في الترقية ، أو إلغاء القرار إلغاء نسبياً أو مجرداً إذا توافرت الشروط التي تقضى بذلك .

---

(١) مجلس الدولة الفرنسي في ٧ أكتوبر ١٩٥٩ - في قضية شركة : ش . ت . س - منشور بمجلة القانون العام ١٩٦٠ - ص ١٦٨ - ومشار للحكم بمرجع الدكتور / مصطفى كمال وصفي بأصول إجراءات القضاء الإداري - ط ٢ - ص ٣٧٠ .

(٢) حكم مجلس الدولة الفرنسي في ٣٠ مايو سنة ١٩٣١ ، ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ ، منشور بالمرجع السابق - ص ٣٧١ .

(٤) يشترط في الطلب الوقتى ألا يمس الحكم فيه الاجراءات المتعلقة بالنظام العام :

ان الحكم في الطلب الوقتى يجب ألا يمس بالاجراءات المتعلقة بالنظام العام بمفهومه القانونى الذى يتمثل في المحافظة على الأمن العام ، والسكينة العامة ، والصحة العامة .

وقد أخذ مجلس الدولة الفرنسى بهذا القيد فيما عرض عليه من طلبات مستعجلة<sup>(١)</sup> .

وجدير بالذكر أن القاضى الادارى كزميله القاضى بالمحاكم العادية يستظهر حكمه فى الأمر المستعجل من ظاهر الأوراق ولايفوض فى أصل الحق المتنازع عليه ، أى يمتنع عليه المماس بالموضوع ، ومع ذلك فالحكم الوقتى يحوز حجية الشيء المحكوم فيه طالما لم يتغير الوضع القانونى أو الواقعى لصاحب الشأن ، وذلك حسبما سنعود اليه تفصيلا .

**الشروط الشكلية والموضوعية لطلب وقف تنفيذ القرارات الادارية :**  
**تمهيد :**

سبق أن ذكرنا أن وقف تنفيذ القرارات الادارية النهائية لا يقبل الا اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى واقرنت الدعوى بطلب الغاء القرار الادارى المطلوب ايقافه ، أى يجب طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ، ويشترط أن ترى المحكمة أن نتائج وقف التنفيذ قد ينمّر تداركها ، وأن يكون هناك احتمال بالغاء القرار .

لما بالنسبة للاحكام فغاه لا يترتب على الطعن عليها أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ، كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الادارى فى الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية وقف تنفيذها الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك<sup>(٢)</sup> .

والسبب فى اتاحة وسيلة ايقاف القرارات الادارية ، وعدم تقييدها بالتقيد المشددة

---

(١) مجلس الدولة الفرنسى حكمه فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ - مشار اليه بالمرجع السابق - ص ٣٧١ .

(٢) تراجع المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .



بالنسبة لايقاف الاحكام يتمثل في منع القرارات الادارية بخصيصه النفاذ . وم  
تتمنع به الادارة من امتياز التنفيذ المباشر . حسبما سبق بيانه . وهو امير شديد  
الحظوة على مصالح الأفراد .

أما التقييد الشديد فيما يتعلق بايقاف الاحكام الادارية فلأنه يبنى على ترجيح فريضة  
الصحة في هذه الاحكام ، بحيث لا يوقف تنفيذها الا استثناء .

وقد كيفت محكمة القضاء الادارى الحكم بوقف تنفيذ القرارات الادارية بأنه بمثابة  
الغاء مؤقتا للقرار المطعون فيه<sup>(١)</sup> .

وبعد هذا التمهيد نعرض بالتفصيل شروط وقف التنفيذ ، ونرى نصيحتها الى قسمين  
رئيسيين وهما :

(أولاً) : شرط شكلى .

(ثانياً) : شرط موضوعى .

ونتناول ذلك على النحو التالى :

(اولاً) الشرط الشكلى :

يتمثل الشرط الشكلى فى ضرورة ابداء الطلب فى صحيفة الطعن بالالغاء ، أى  
أن يقرن طلب الايقاف بطلب الالغاء فى ذات الصحيفة ، اعمالاً لنص المادة (٤٩)  
من قانون مجلس الدولة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) محكمة القضاء الادارى فى ١٢ ديسمبر ١٩٥١ - مجموعة الفصحة عشرة علما - دعوى  
رقم ٧٧١ .

(٢) تنص المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على مايلى :

«لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة  
أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتضرر  
تداركها .

وبالنسبة الى القرارات التى لايتبل طلب الغائها قبل التظلم منها ادارياً لايجوز طلب وقف تنفيذها ،  
على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم ان تحكم مؤقتاً باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه  
اذا كان القرار صادراً بالقمصل ، فإذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الالغاء  
فى الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

ومن أهم ما تجدر الإشارة إليه أنه لا يجوز طلب وقف التنفيذ تعريضة ، بل يجب تقديمه بطريقة رفع الدعوى باعلانا قانونيا طبقا للاوضاع المعتادة<sup>(١)</sup> .

كذلك لا يجوز طلب وقف التنفيذ لأول مرة أثناء نظر دعوى الالغاء أو بتعديل الطلبات بإضافة طلب وقف التنفيذ الى الطلبات المقدمة في صحيفة الدعوى .

وتطبقا لذلك قضت محكمة القضاء الادارى بعدم قبول طلب وقف التنفيذ الذى أبداه المدعى أملمها لأول مرة لانه لم يكن مقترنا بالطلب الأسنى فى صحيفة دعواه<sup>(٢)</sup> .

ويقضى الشرط الشكلى أن طلب وقف التنفيذ لا يقبل بالنسبة للقرارات الادارية الا ضد قرار يمكن أن توجه اليه دعوى الالغاء .

وجدير بالذكر أن سبب اقتران الايقاف بالالغاء يرجع الى أن سلطة وقف تنفيذ القرارات الادارية مشتقة من سلطة الالغاء وهى فرع منها ، مردها الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الادارى على القرار الادارى على أساس وزنه بميزان القانون ، وزنا مناطه مبدأ المشروعية من حيث مطابقة القرار الادارى أو عدم مطابقته للقانون نصا وروحا ، فالقضاء الادارى لا يلغى قرارا الا اذا استبان أن القرار به عيب من العيوب سالفة البيان ، اذ يستظهر من ظاهر الأوراق هذا العيب بجانب ما يستظهره من وضوح حالة الاستعجال التى تبرر وقف التنفيذ مؤقتا لحين الفصل فى طلب الالغاء واضعا فى الاعتبار أنه يترتب على التنفيذ نتائج يتعذر تداركها .

ونلك فضلا عن أن طلب وقف التنفيذ هو اجراء وقفى يتخذ لفترة محددة حتى يقضى موضوعا فى الدعوى ، لذلك أوجب المشرع أن يكون متصلا بدعوى مرفوعة بالفعل بطلب الغاء القرار الادارى محل الطعن<sup>(٣)</sup> بحسبما سبق بيانه .

وتعقبا على الشرط الشكلى نهدي الملاحظات التالية :

(١) يشترط لقبول دعوى الالغاء التى يقترن بها طلب الايقاف أن يكون القرار

---

(١) محكمة القضاء الادارى فى ٣ مارس سنة ١٩٤٨ - مجموعة الخمسة عشر سنة - دعوى رقم ٧٦٦ .

(٢) محكمة القضاء الادارى فى ٢٩ فبراير سنة ١٩٧٢ - س ٢٦ ق - رقم ٢٣ .

(٣) راجع المحكمة الادارية العليا فى ١٢ يوليو سنة ١٩٥٨ - المكتب القى - بند ١٧٩ . وكذلك : الأعمال التصورية للقانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ .

الادارى المطلوب الغاؤه نهائيا وقت رفع الدعوى ، غير أن القضاء الادارى نه يلتزم حرفية النصوص اذ تقضى فى بعض أحكامه بقبول الدعوى متى أصبح القرار نهائيا فى أى وقت قبل اصدار الحكم .

(٢) اذا ثبت أن المدعى قام بدفع الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والالغاء عند اقامة الدعوى فإن ذلك يعتبر دليلا على قصده تضمين صحيفة دعواه طلبى وقف تنفيذ القرار والفائه ، وقد أقرت المحكمة الادارية العليا ذلك الرأى فى حكمها الصادر فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٨<sup>(١)</sup> .

وفى ذلك تقول المحكمة الادارية العليا مايلى :

« ان تكليف الدعوى انما يخضع لرقابة القضاء باعتباره تعبيرا للنية الحقيقية التى قصدها المدعى وأنه لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على صحيفة الدعوى أن المدعى انتهى فيها الى طلبين :

**الأول :** الحكم بصفة مستعجلة بالغاء القرار المطعون فيه باعتباره كأن لم يكن .

**الثانى :** فى الموضوع الاحالة الى الدائرة المختصة بحسب النزاع .

---

(١) جدير بالذكر أنه مما تجدر الاشارة اليه أن هناك بعض المنازعات الادارية التى يختص بها القضاء المادى مليتبع له فرصة وقف تنفيذ القرارات المتعلقة بها ، كالقرارات الصادرة من اللجان الجمركية (المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية) والقرارات المتعلقة بالتقايث (مادة ١٦٧ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩) والقرارات الصادرة من لجان الفصل فى معارضات نزع الملكية ( القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ) وقرارات لجان الاستيلاء على العقارات للأغراض التنظيمية وغير ذلك .

وكذلك فمن المقرر أنه يجوز للقضاء المادى التعرض للقرارات المنعومة واحداها ، ويكون لقاضى الأمور المستعجلة بالمحاكم المدنية الولاية الكاملة فى المنازعات التى تنشأ عنها ووقف تنفيذها وطرد الادارة المنعوبة وهم أعمالها الجديدة وازالة اعتدائها للمدية .

وأورد المدعى فى صحيفة الدعوى ان القرار المطعون فيه أضر به ضررا بليغا يتفاقم كل يوم بسبب منعه من مزاولة عمله المشروع الذى يعتبر مصدر رزقه وأن ركن الاستعجال متوافر فى الدعوى ، وقد قام المدعى بأداء الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والالغاء عند اقامة الدعوى . فتضمنين المدعى صحيفة دعواه الطلبين المشار اليهما وأحدهما الحكم بصفة مستعجلة بالغاء القرار المطعون فيه والآخر طلب الحكم فى موضوعها الذى ينحصر فى طلب الالغاء وتبريره ، فى صحيفة الدعوى ، طلب الحكم فى الطلب المستعجل بتوافر ركن الاستعجال ، وأداته عند اقامة الدعوى الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والالغاء ، واضح الدلالة فى أن المدعى قصد الى تضمنين صحيفة دعواه طلبى وقف تنفيذ القرار والغائه ، لذلك يكون الحكم المطعون فيه وقد تصدى للفحص فى طلب وقف التنفيذ فاته يكون قد كيف الدعوى تكريفا سليما ويكون النعى عليه بمخالفة القانون لقضائه بما لم يطلبه المدعى غير سديده<sup>(١)</sup> .

(ثانيا) : الشرط الموضوعى :

ينبثق من الشرط الموضوعى عدة شروط متفرعة منه ، نبينها فيما يلى :

وجوب توافر حالة الاستعجال :

الى جانب الشرط الشكلى سالف البيان توجد شروط متفرعة عن الشرط الموضوعى من أهمها وجوب توافر حالة الاستعجال ، فالقضاء الإدارى كالقضاء العادى يعتد بهذا الشرط الجوهرى .

وقد أشارت الى هذا الشرط المحكمة الإدارية العليا فى أحكام عديدة ننكر منها حكمها الصادر فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٥ حيث تقول :

---

(١) المحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ٨٨٢ لسنة ١٣ ق فى ١٩٦٨/١١/٩ - مشار اليه بمجلة المحاماة - العدد الثانى - لسنة ٥٠ - فبراير ١٩٧٠ - ص ١٤١ - ١٤٢ .

، ان رقابة القضاء الإداري للقرارات الإدارية - سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال إبطالها - هي رقابة قانونية نسلطها المحكمة في الحالين على هذه القرارات لتتعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصا وروحا ، فينبغي ألا تلغى قرارا إداريا إلا اذا شابه عيب من هذا القبيل ، وألا توقف قرارا إلا اذا كان على حسب الظاهر من الأوراق - ومع عدم المصاس بأصل طلب الإلغاء عند الفصل فيه - متسما بمثل هذا العيب .

واستطردت المحكمة الإدارية العليا تقول في توافر حالة الاستعجال مايلي : ↘

وقامت الى جانب ذلك حالة الاستعجال بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ، ومن المسلمات أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء وهي فرع منها ، مرددا الى رقابة المشروعية التي هي وزن القرار الإداري بميزان القانون ، ومن ثم يتعين على القضاء الإداري ألا يوقف تنفيذ قرار إداري إلا عند قيام ركن الاستعجال ، بمعنى أن يترتب على تنفيذ القرار الإداري المطعون فيه بالإلغاء نتائج لا يمكن تداركها ، كأن يكون من شأن تنفيذ القرار حرمان الطالب من فرصة أداء الامتحان لو كان له حق فيه مما يتعذر معه تدارك النتيجة التي تترتب على ذلك ، وكما لو صدر قرار بهدم منزل أثري ، أو يمنع مريض من السفر الى الخارج للعلاج ، ففي مثل هذه الحالات يكون ركن الاستعجال قائما فلذا نفذ القرار المطعون فيه إستنفذ أغراضه .. على أن قيام ركن الاستعجال وحده لا يكفي للحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري وإنما لابد من توافر ركن ثان ، هو أن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر - على أسباب جدية تحمل على ترجيح إلغاء القرار .

وهذا الركن متصل بمبدأ المشروعية وتقدير جدية الأسباب متروك لقاضي الموضوع ، وكل من ركن قيام الاستعجال وركن قيام الأسباب الجدية هو من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري ، وتخضع بالتالي لرقابة المحكمة الإدارية العليا<sup>(١)</sup> .

---

(١) المحكمة الإدارية العليا في ١٥ ديسمبر ١٩٦٢ - ص ٨ - ص ٢٨٩ .

ومن هنا ينصح أن المحكمة الادارية العليا أجمعت الشروط المنبثقة عن لشرط الموضوعي وألقت الضوء على حالة الاستعجال .

ويتضح لنا من المبادئ التي استقرت عليها أحكام المحكمة الادارية العليا في شأن وجوب توافر الاستعجال ضرورة أن يترتب على تنفيذ القرار الإداري نتائج يتعذر تداركها .

وقد نصت على ذلك الشرط المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ حيث جاء بالشق الأول منها مايلي :

ولا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .

ويتضح من ذلك أن توافر الاستعجال من أبرز الشروط الموضوعية التي تستوجب الالتجاء الى القضاء الإداري لتفادى خطر محقق بالمدعى قبل فوات الأوان<sup>(١)</sup> .

ومحاكم مجلس الدولة مثلها مثل محاكم القضاء العادي تستظهر حالة الاستعجال من ظاهرات الأوراق دون أن تفوص في أصل الحق المتنازع عليه أو بمعنى آخر نون مساس بأصل طلب اللغاء ، وسبق أن أورد حكم المحكمة الادارية العليا سالف البيان بعض الأمثلة لحالة الاستعجال ، والأمثلة على ذلك عديدة ولا تدخل تحت حصر .

وقد قضت المحكمة الادارية العليا بأن تقدير جدية أسباب الاستعجال المبررة لوقف التنفيذ بترك لقاضي الموضوع ، وأن ركن الاستعجال هو من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري ، وتخضع بالتالي للرقابة القانونية التي تملكها المحكمة الادارية العليا على أحكام محكمة القضاء الإداري التي يطعن فيها أمامها<sup>(٢)</sup> .

---

(١) المحكمة الادارية العليا في ١٠/١٢/١٩٥٥ - المكتب الفني - السنة الأولى - ص ٢٩٤ .

(٢) المحكمة الادارية العليا في ١٥/١٢/١٩٦٢ - المكتب الفني - ٨ - ٢٨٩ .

وجدير بالذكر أن الحكم الصادر في الطلب المستعجل يجوز الطعن فيه استقلا لا . وفي هذا تقول المحكمة الادارية العليا :

ان الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري وإن كان حكما مؤقتا بمعنى انه لا يقيد المحكمة عند نظر طلب اللغاء ، الا أنه حكم قطعي ، وله مقومات الاحكام وخصائصها ، ويجوز قوة الشيء المحكوم =

ويستعاد مما تقدم أن ركن الاستعجال شرط لازم وضروري لتقضاء بوقف التنفيذ ،  
فإذا تخلف هذا الشرط فلا يحوز لحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري .

ومن أهم الأمثلة على ذلك حكم صادر من محكمة قضاء الإداري في ١٧ مايو ١٩٧٢ والذي قضت فيه لي عدم توافر حالة الاستعجال في دعوى الاستمرار في  
صرف راتب إذا كان للمدعي مورد رزق غير راتبه ، ولأنظمة هذا الحكم تشير  
إليه حيث تقول المحكمة :

إن المدعي أنقأ هذه الدعوى طمأن في الشق المستعجل فيها الحكم باستمرار  
صرف راتبه مع الزام الجهة الإدارية المدعي عليها بالمصروفات .

ومن حيث أن طلب استمرار صرف المرتب يجب أن يقوم على ركنين (أولهما)  
قيام حالة الاستعجال بالألا يكون للطلب مورد رزق سوى راتبه الموقوف صرفه  
إليه (وثانيهما) أن يكون ادعاؤه قاتما بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب  
جدية مشروعة .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن انتهاء خدمة المدعي بالقرار المضعون فيه  
اتما حدث بسبب تعاقد مع إحدى شركات التصدير والاستيراد بأسبانيا للعمل معها  
لمدة أربع سنوات ، ورفضه العودة إلى العمل بالوزارة ، اصرار منه على أن  
توافق الوزارة على اعارته إلى هذه الشركة الأمر الذي يفيد أنه اتما يتقاضى راتباً  
من عمله بالخارج ، ومن ثم فإن ركن الاستعجال المشار إليه اتما يكون منتفياً  
في شأن هذا الطلب ، وبالتالي فلا جدوى من بحث مدى توافر الركن الثاني ،  
ويتعين والحالة هذه الحكم برفض طلب المدعي باستمرار صرف راتبه<sup>(١)</sup> .

- فيه في الخصوص الذي صدر فيه . مثلاً لم تقف الظروف وبهذه المثابة يجوز الطعن فيه أمام  
المحكمة الإدارية العليا استقلاً (أو أمام الدائرة الاستئنافية إذا كان صادراً من المحكمة الإدارية) .  
شأنه في ذلك شأن أي حكم انتهائى . ونقول بلزوم انتظار الحكم في دعوى الإلغاء ، هو لزوم بما  
لا يلزم ، فضلاً عما ينطوى عليه من مجافاة لطبيع الأشياء ، في أمر المفروض فيه أنه مستعجل  
بظيمته وتعرض فيه مصالح نوى لنش للخطر ويخشى عليه من فوت الوقت .  
يراجع في هذا الشأن حكم المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٥٥/١١/٥ - في القضية  
رقم ٢٠ .

(١) محكمة القضاء الإداري في ١٧ مايو ١٩٧٢ - القضية رقم ١٧٤٥ - س ٢٥ ق - منشور  
بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة للقضاء الإداري - س ٢٦ من أكتوبر ١٩٧١ إلى  
آخر سبتمبر سنة ١٩٧٢ - س ١٢٥ .

ويلاحظ أن حالة الاستعجال تنتفي إذا مضت فترة طويلة من تاريخ صدور

القرار المطعون فيه حتى تاريخ نظر الدعوى .

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :

أنه إذا مضت فترة طويلة من تاريخ صدور القرار المطعون فيه حتى الآن مما يتعذر معه القول باستمرار توافر ركن الاستعجال ، ومن حيث أنه مادام قد فقد اطلب العاجل أحد أركانه ، فلا موجب لبحث الركن الثاني وهو الجدية ، حيث يكفى عدم توافر أحد الركنين للانتهاء إلى رفض الطلب<sup>(١)</sup> .

ومن أهم ما تجدر الإشارة إليه أيضا أنه لا يشترط الاستعجال أو تعذر تدارك للتنتائج المترتبة على التنفيذ إذا كان القرار المطلوب وقف تنفيذه هو قرار منعهم ، إذ أن الاعتداء المادى تجب إزالته فورا ، والقرار المنعهم كما سبق القول يعتبر فعلا ماديا ويعتبر تنفيذه عملا من أعمال الغصب والعنوان ، فهو يخرج عن دائرة القرارات الإدارية الصحيحة<sup>(٢)</sup> .

ويعتدل الشرط الموضوعي في جدية المطاعن، وجدية المطاعن تتمثل في قيام القاضى ببحث عرضى عاجل لجدية الطلب المستعجل فيتحمس في بحثه أن يكون أساس الطلب جدى بحيث يكون من المرجح إلغاء القرار المطعون فيه عند نظر الشق الموضوعي (الإلغاء) فيقوم قرار وقف التنفيذ على قيام هذا الترجيح المحتمل .

وقد جاء في أحد الأحكام تأكيدا لهذا الاتجاه مايلي :

«إذا تبين من المستندات المقدمة أن المدعين قد حصلوا على حكم نهائى تم تنفيذه بأعادة أرضهم اليهم بما عليها من منشآت ومن ثم يقوم احتمال فى ألا يكون للإدارة الحق فى منع المدعين من ادارة السوق الا بمقتضى حكم قضائى وفقا لاحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ ، وسواء أكان هذا الاحتمال متحققا أم غير متحقق فإن النظر فى ذلك هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها

---

(١) محكمة القضاء الإداري في ١٣/١٢/١٩٧٠ - فى القضية رقم ٦ لسنة ٢٣ ق - مشار للحكم بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الإداري فى السنة ٢٥ للوائح العادية من أكتوبر ٧٠ إلى آخر سبتمبر ١٩٧١ - مرجع سابق - ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٢) محكمة القضاء الإداري فى نوفمبر سنة ١٩٦٥ - مجموعة الخمس منوات رقم ٣١٨ - ص ٦١٩ .



ولا شأن لمحكمة وقف التنفيذ به ، ويتبين مما تقدم أن هناك وجها لاجابة طلب المدعين ووقف تنفيذ القرار المطعون فيه<sup>(١)</sup> .  
وفي قضية أخرى تقول المحكمة :

ولما كانت هذه المحكمة تقف من كل ذلك عند دعوى المدعين بأن القرار الوزاري المطعون فيه مخالف للقانون اذا اشتمل على نص يجعل له أثرا رجعيًا بالنسبة الى العقود التي أبرمت قبل العمل به .. فترى المحكمة ، دون أن يكون في ذلك أي مساس بما لمحكمة الموضوع من كامل حقها في أن تثبت في هذه المسألة أن هذا السبب الذي يتقدم به المدعون في الطعن على القرار الوزاري يمكن اعتباره من الاسباب الجنية التي تسوغ وقف التنفيذ ، وازافت المحكمة أنه لما كانت المحكمة لا ترى بعد ذلك محلا للوقوف عندما ذهب اليه المدعون من أن القرار الوزاري ينطوي على تصسف في استعمال السلطة ، وأنه صدر لمصلحة فريق من التجار .. فهذه دعاوى تتولى محكمة الموضوع الفصل فيها اذا رأت محلا لذلك<sup>(٢)</sup> .

وجدير بالاحاطة أن لنصر النظام العام دخل كبير في الحكم بوقف التنفيذ ، اذ يجوز للمحكمة أن ترفض الحكم به - مهما توافرت شروطه - حفاظا للنظام العام وهذا مقرر في فرنسا بنص<sup>(٣)</sup> .

كما أن مجلس الدولة الفرنسي يسمح بأن تعرض عليه مباشرة طلبات وقف التنفيذ متى كان تنفيذ القرار المطعون فيه يمس النظام العام ، ولو كانت الدعوى معروضة على المحاكم الادارية ما لم يكن ثمة قيد قانوني يحول دون ذلك<sup>(٤)</sup> .

وكذلك فإنه يجدر بالمحكمة أن تقارن بين الضرر الذي يتحمله الفرد عن التنفيذ والمصلحة التي تبديها الحكومة للتنفيذ وأن يجري الترجيح بناء على ذلك<sup>(٥)</sup> .

---

(١) دائرة وقف التنفيذ - الدعوى رقم ٢٩٦ لسنة ٥ ق - جلسة ٥١/١/٢٤ - مج ٥ ص (٥) مبدأ (٣٦٨) ص (١١٤٦) .

(٢) دائرة وقف التنفيذ بجملة ١٩٥٠/٦/٢٩ . (مشار لهذين الحكمين بمرجع دكتور / محمد كمال الدين منير رفضا الامور الادارية الممتنعلة ص ١٩٨٨ - ص ٣٠٣ - ٣٠٤) .

(٣) جابولد: السلطات الجديدة للقاضي الاداري في وقف التنفيذ - دالوز ص ١٨٩ - ١٩٥٣ .

(٤) حكم مجلس الدولة الفرنسي في ٢٣ يوليو ١٩٧٤ - أورتيجا - مجلة القانون العام ١٩٧٥ ص ٢٧٨ وتعليق دراجو .

(٥) الدكتور / مصطفى كمال وصفي ، أصول اجراءات القضاء الاداري طبقا للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ط٢ ص ٢٨٢ - ٣٨٣ .

## الفصل الثالث

أهم أحكام القضاء الإدارى بشأن القواعد القانونية المتعلقة بطلب وقف تنفيذ القرار الإدارى النهائى .

نذكر بعض هذه القواعد المستقاة من أحكام القضاء الإدارى على النحو التالى :

### ١ - القاعدة الأولى :

قضت المحكمة الإدارية العليا بتوافر ركن الاستعجال فى القرار الصادر من وزارة التربية والتعليم بخلق مكتب لحفظ القرآن الكريم مملوك للمدعى لما يؤدى إليه غلق المكتب من تعطيل رسالته الدينية ، وحرمان المدعى من نشاطه المشروع<sup>(١)</sup> .

### ٢ - القاعدة الثانية :

قضت محكمة القضاء الإدارى بتوافر حالة الاستعجال فى دعوى متصلة بصدر قرار من وزير المالية فى ١٠/٦/١٩٥٠ بإضافة مادة جديدة الى اللائحة الداخلية لقسم الأقطان بهورصة مينا البصل ، ونص القرار على سريته بأثر رجعى على عقود الأقطان التى أبرمت قبل صدوره ، فتقدم بعض أصحاب القطارات، التى تصفى فى أغسطس سنة ١٩٥٠ بدعوى إلغاء هذا القرار فى شقه المتضمن للأثر الرجعى ، ويطلب وقف تنفيذه . فقضت المحكمة بأن الاستعجال يتوافر فى الدعوى اذ يتمكن المدعون عن طريق وقف التنفيذ من تقديم مقادير من القطن لا يجوز تقديمها لو بقى القرار الوزارى نافذا مما قد يؤدى الى اشهار افلاس المدعين .

وانتهت المحكمة الى وقف تنفيذ القرار فى شقه المستعجل والمتعلق بالايكاف ، بعد أن استظهرت من ظاهر الأوراق توافر ركن الاستعجال وجدية المطاعن الموجهة للقرار الإدارى فى حدود أثره الرجعى<sup>(٢)</sup> .

(١) المحكمة الادارية العليا فى ١٦/٣/١٩٦٣ - المكتب الفنى - ٨ - ٨٣٧ .

(٢) محكمة القضاء الادارى فى ٢٩/٦/١٩٥٠ - المكتب الفنى - ٤ - ٩٦٩ .

### ، القاعدة الثالثة :

قضت المحكمة الادارية العليا بأن القرار الصادر بحرمان بعض الطلبة من الفرصة في أداء الامتحان متى كان من شأن تنفيذ القرار المطعون فيه حرمان المطعون عليهم من أداء الامتحان لو كان لهم حق فيه . مما يتعذر معه تدارك النتيجة التي تترتب على ذلك ، فإن ركن الاستعجال والحالة هذه يكون قائما<sup>(١)</sup> .

### ، القاعدة الرابعة :

قضت المحكمة الادارية العليا بتوافر ركن الاستعجال في بعض الحالات التي تتعلق بالحراسة حيث تقول :

«ان الحراسة مقصورة في حكم الأمر العسكري رقم (٥) لسنة ١٩٥٦ على أموال نهرطانيين والفرنسيين كما حددتهم المادة الأولى منه . ومقصورة في حكم الأمر العسكري رقم (٤) لسنة ١٩٥٦ على أموال المعتقلين والمراقبين ومن ثم يخرج من نطاق فرض الحراسة من ليس بريطانيا أو فرنسيا ومن ليس معتقلا أو مراقبا ، فإذا صدر قرار من الحراسة العامة على أموال الرعايا الفرنسيين بوضع أملاك المدعى تحت الحراسة ، واستبان للمحكمة من تظاهر الأوراق ما يؤيد ادعائه من أنه لا ينتمى الى حكومة الجمهورية الفرنسية . كما أنه ليس من ضمن الأشخاص المعتقلين أو المراقبين الذين ينطبق عليهم أحكام الأمر العسكري رقم (٤) لسنة ١٩٥٦ ، فإن طلبه وقف تنفيذ ذلك القرار يكون قائما بحسب الظاهر على أسباب جنية تبرره ، ويتعين القضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه»<sup>(٢)</sup> .

### ، القاعدة الخامسة :

قضت المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بتوافر ركن الاستعجال في القرار الصادر بالغاء ترخيص مقصف حيث تقول :

«وجه الاستعجال المبرر لوقف التنفيذ ليس مجرد حرمان المدعى من الاستغلال ، ولكنه يتمثل .... في ارتباك التزاماته المالية ، فضلا عن تشريد عدد

(١) المحكمة الادارية العليا في ١٤ يناير سنة ١٩٥٦ - ص ١ - ص ٣٨٢ .

(٢) مشار لهذا الحكم بمؤلف دكتور / سليمان محمد الطماوى «القضاء الادارى - الكتاب الأول -

فضليا الانفاء - ص ١٩٦٧ - ص ١٠٥٠ .

غير قليل من المستخدمين والعمال الذين يعملون في هذا المقصف ، وكلهم يعملون أسرا متعددة الأفراد،<sup>(١)</sup> .

القاعدة السادسة :

قضت الدوائر المجتمعة لمحكمة القضاء الإداري في ٢١/٦/١٩٥٢ بالآتي :  
«ان الشكوى من تقييد الحرية أمر مستحيل في ذاته وخطر من حيث هو ، سواء جاء التنفيذ في صورة اعتقال ، أو اقتصر على تحديد مكان الإقامة»<sup>(٢)</sup> .

القاعدة السابعة :

قضت محكمة القضاء الإداري بما يلي :

«ان تعطيل الحقوق الأساسية والحريات العامة التي كفلها الدستور هي في ذاتها أمر خطير ينجم عنه من النتائج ما يتعذر تداركه ، ويجوز في هذه الحالة طلب وقف التنفيذ دون الانتجاع الى طلب تقصير المواعيد»<sup>(٣)</sup> .

القاعدة الثامنة :

قضت المحكمة الإدارية العليا في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بأن :

«سحب الترخيص بحمل السلاح من أحد الأفراد متى ثبت أن هذا الأمر لا يتضمن خطرا عليه ... بل شأته في ذلك شأن أي شخص لم يرخص له من الأصل في حمل السلاح ، فإنه لا يكون هناك نتائج يتعذر تداركها من حمل السلاح»<sup>(٤)</sup> .

القاعدة التاسعة :

قضت المحكمة الإدارية العليا في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بأن :

«القرار الصادر بمنزح ملكية أرض لإقامة مستشفى عليها متى استبان للمحكمة أن الاستيلاء .. تم بمعرفة الإدارة ، وشرع فعلا في إقامة المستشفى عليها ، فإن

(١) المحكمة الإدارية العليا في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ - من ٨ ص ٢٨٩ .

(٢) الدوائر المجتمعة لمحكمة القضاء الإداري - ٢١/٦/١٩٥٢ - المكتب الفني ٦ - ١٣٠٤ .

(٣) محكمة القضاء الإداري في ١١/٤/١٩٥١ - المكتب الفني ٦ - ١٣٢٣ .

(٤) المحكمة الإدارية العليا في ١٣ ديسمبر ١٩٥٨ - من ٤ ق - ص ٣٧٨ .

طلب وقف التنفيذ يصبح غير ذي موضوع ، بل أن تنفيذ الحكم بوقف تنفيذ القرار إذا كان مقصودا به إعادة يد المطعون عليه على الأرض ودون أن يؤخذ في الاعتبار ما تم من أعمال في سبيل إقامة المستشفى ، مما غير الأرض من أرض فضاء إلى أرض مشيد عليها جزء من مبنى المستشفى هو الذي يترتب عليه نتائج خطيرة أقلها تعطيل مشروع ذي نفع عام ، ولا يغير من ذلك الادعاء بأن الأرض كانت عند تقديم طلب وقف التنفيذ خالية ، لأنه مهما يكن من أمر في قيمة هذا الادعاء ، عند النظر في أصل الموضوع فإن المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازن . وإنما تتحول المصلحة الفردية إلى تعويض ، إذا كان لذلك أساس من القانون<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة العشرة :

قضت المحكمة الإدارية العليا في ٢٤ يونيو سنة ١٩٦١ بأنه :

«إذا طلب المدعى وقف تنفيذ قرار لجنة الطعون فيما تضمنه من رفض إدراج اسمه بكشف من تتوافر فيه شروط العمدة فإن الحكم الصادر بإجابة المدعى إلى طلبه يكون قد جانب الصواب إذ لا يستلزم الحكم بوقف التنفيذ : إلا حيث يصاحب القرار الظروف والملازمات ما يتعذر تداركه من النتائج ، وحيث يكون مقصورا على تجني واضح من الإدارة أو افتتات يستلزم حماية المدعى مؤقتا حتى يقضى بإلغاء القرار إن كشف عن واقع الحال ما يدعو إلى ذلك وما دام أن اسم المدعى يمكن أن يعاد عرضه وإدراجه فيما لو قضى موضوعا في الدعوى الأصلية بإلغاء القرار الصادر من لجنة الطعون فإنه ينتفى بالتالي - في الحالة المعروضة - وجود النتائج التي يتعذر تداركها والتي هي قوام وقف التنفيذ»<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة الحادية عشر :

قضت المحكمة الإدارية العليا بأن :

«القرار الصادر برفض الترخيص بإقامة كنيسة لأن البرقر المطعون فيه، لم

(١) المحكمة الإدارية العليا في ١٩٥٥/١١/٥ - ص ١١٥٢ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا في ١٩٦١/٦/٢٤ - المكتب قضى - ٦ - ١٢٩٦ .

يقيد بل لم يمس الحرية الشخصية لأى فرد من أفراد الطائفة فى مباشرة الشعائر الدينية ومن ثم فانه مهما يكن من أمر أوجه الطعن الموضوعية فى القرار فانه لا يظهر للمحكمة أن نتائج تنفيذه يتعذر تداركها ولا حجة فيما تنزع به المدعى فى مفكرته الختامية لإقامة الدليل على توافر الاستعجال من أن هناك من الطقوس الدينية ما يستلزم أن يتم فى مبنى الكنيسة كالزواج الدينى أو الصلاة على الموتى ، وأن أقرب كنيسة إقليمية أخرى لدشنا هى كنيسة قنا وهى تبعد ٣٥ كم عن دشنا والانتقال إليها بسبب مشقة ، لا حجة فى ذلك لأن مسافة البعد بين دشنا وقنا إنما تجعل اتمام هذه الطقوس أقل يسرا ، ولكنها لا تلغ حائلا بكون إتمامها ، فالخطر الذى يتعذر تداركه غير مائل<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الثانية عشر :

##### قضت المحكمة الإدارية العليا بأن :

«القرار الصادر بتكليف أحد المهندسين بالعمل فى احدى الوزارات لأنه .. ان صح ما يذهب اليه المدعى من أن قرار التكليف سيلحق به أضرارا ، فإن حقه أن وجد مكفول بالرجوع على جهة الادارة بالتعويض عن الاضرار التى تلحقه ان كان هناك وجه حق فى هذا التعويض ، فلا يترتب على تنفيذ قرار التكليف بهذه المثابة نتائج يتعذر تداركها»<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة الثالثة عشر :

ركن الاستعجال شرط من شروط وقف تنفيذ القرار الإدارى - القرار الإدارى برفض الترخيص بتقديم الخمر لنزلاء الفندق - عدم توافر شرط الاستعجال - رفض طلب وقف التنفيذ .

ان المشرع اذ خول القضاء الإدارى صلاحية وقف تنفيذ القرارات الإدارية المطلعون فيها بالالكفاء ، إنما استهدف تلافى النتائج الخطيرة التى قد تترتب على

(١) المحكمة الإدارية العليا فى ١٩٦٤/٥/٢٢ - ص ١١٥٣ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا فى ١٩٦٤/٤/١٨ ، وفى ١٩٦٥/٣/٦ - ص ١١٥٤ - مجموعة

أبو شادى :

تنفيذها مع الحرص في الوقت نفسه على مبدأ افتراض سلامة القرارات الإدارية وقابليتها للتنفيذ فنص في المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه ، لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغائه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورايت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ، على أنه يلزم لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه . بالاضافة الى ركن الاستعجال - أن يكون ادعاء الطالب قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية يرجح معها الغاء القرار ، وكل من ركن الاستعجال وجبة الأسباب هو من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري وتخضع بالتالي لرقابة المحكمة الإدارية العليا<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الرابعة عشر :

«ان الحكم بوقف التنفيذ قد يرد على جميع آثار القرار المطلوب الغاؤه ، وقد يقتصر على أثر بعينه من آثاره شأنه في ذلك شأن الحكم بالغاء القرار المطعون فيه الغاء نسبيا ، أو الغاء مجردا أى كاملا .

#### القاعدة الخامسة عشر :

«أن التنازل عن الخصومة أمام محكمة القضاء الإداري ينسحب أثره الى طلب وقف التنفيذ ويؤدي الى الحكم بالغاء الحكم بوقف التنفيذ السابق صدوره قبل التنفيذ<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة السادسة عشر :

«ان الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ يجوز الطعن فيه مستقلا أمام المحكمة الإدارية العليا .

#### القاعدة السابعة عشر ، - قاعدة هامة :

★ يتعين أن يكون طلب وقف التنفيذ واردا في صحيفة دعوى الالغاء باعتباره

(١) المحكمة الإدارية العليا - القضية ٧٨٦ من ١٨ ق - منشورة بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا - السنة العشرون - من أول أكتوبر ١٩٧٤ الى آخر سبتمبر ١٩٧٥ - ص ٨٢ - ٨٥ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا في ١١ مارس سنة ١٩٦١ من ٦ - ص ٧٩٢ .

شرطاً شكلها جوهرياً يترتب على عدم اتباعه عدم قبول الطلب المستعجل ، وهذا الشرط الشكلى يستوى فى المرتبة مع الشرط الموضوعى وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ، من حيث وجوب توافرها معاً - وذلك لأن الشارع يقدر الخطورة التى تنتج عن وقف تنفيذ القرار الإدارى ، فأراد أن يحيطه بضمانة توافر الشرطين الشكلى والموضوعى معاً .

وبهذه المناسبة فإذا أقام المدعى دعواه أمام القضاء العادى بطلب وقف تنفيذ قرار إدارى معين على سند من نتائج يتعذر تداركها وكانت دعواه مقصورة على طلب وقف التنفيذ ثم قام القضاء العادى بإحالة الدعوى إلى القضاء الإدارى لعدم اختصاصه بنظرها استناداً إلى المادة (١١٠) من قانون المرافعات ، ولم يقم المدعى بعد إحالة الدعوى من القضاء العادى إلى القضاء الإدارى بتعديل طلباته بما يسمح بالنظر فيها على أساس هذا التعديل ، فإذا كانت الدعوى مقصورة على طلب وقف التنفيذ غير المقترن بطلب موضوعى ينصب على إلغاء القرار المطعون فيه . فإنه يتعين والحالة هذه الحكم بعدم قبول الدعوى<sup>(١)</sup> .

#### ★ تطبيق هام :

يخلص لنا مما تقدم ضرورة اشتغال صحيفة الدعوى التى يطلب وقف تنفيذ القرار الإدارى أن تشتمل الصحيفة أيضاً على طلب الإلغاء ، لأن الطلب الأول مشتق كما سبق للقول من الطلب الثانى منى كان طلب الإيقاف ينصب على قرار من القرارات الإدارية النهائية التى يختص بها مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره ، فإنه يتعين على المدعى فى هذه الحالة إقليمية دعواه أمام القضاء الإدارى وليس أمام القضاء العادى ، فلذا ضل الطريق والتجأ إلى قاضى الأمور المستعجلة بطلب وقف التنفيذ على استقلال فإنه يجب عليه تعديل طلباته عند نظر الدعوى أمام القضاء الإدارى ويتحتم عليه سداد الرسم المستحق عن الطلبين .

وجدير بالملاحظة أن تكليف صحيفة الدعوى إذا استشفت منه المحكمة أن المدعى

---

(١) محكمة القضاء الإدارى دةيلة منازعات الأفراد القضية رقم ٨١٥ من ٢٤ - جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٧١ .



دعواه تضمنينها طلبها مستعجلا وأخرا موضوعيا يتمثل في طلب الالغاء وفطنت الى ذلك من خلال التأكد من أن نية المدعى انصرفت الى الطلبين بدليل سداد المدعى الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والالغاء فلا جناح على المحكمة ان أخذت بنية المدعى التى انصرفت الى الطلبين معا ، وذلك رغما عن عدم دقته فى ايضاح كلا من الطلبين مستقلا عن الآخر .

★ ونضرب لذلك مثلا بالحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى ١٩٦٨/١١/٩ فى دعوى أخطأ المدعى فى نكر طلباته على النحو المصوب به فى صحف الدعاوى المتضمنة طلبى الايقاف والالغاء حيث ضمن الصحيفة الطلبين التاليين :

(أولا) : الحكم بصفة مستعجلة بالغاء القرار المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن .

(ثانيا) : فى الموضوع الاحالة الى الدائرة المختصة للفصل فى النزاع .

★ وأورد المدعى فى صحيفة الدعوى أن القرار المطعون فيه أضرب به ضررا بليفا ، يتفاقم كل يوم بسبب منعه من مزاوله عمله المشروع الذى يعتبر مصدر رزقه وأن ركن الاستعجال متوافر فى الدعوى وقد قام المدعى بإداء الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والالغاء عند اقامة الدعوى .

★ فتضمن المدعى صحيفة دعواه الطلبين المشار اليهما وأحدهما الحكم بصفة مستعجلة بالغاء القرار المطعون فيه والآخر طلب الحكم فى موضوعها الذى ينحصر فى طلب الالغاء وتبريره فى صحيفة الدعوى ، طلب الحكم فى الطلب المستعجل بتوافر ركن الاستعجال وأداه عند اقامة الدعوى للرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والالغاء واضح الدلالة فى أن المدعى قصد الى تضمنين صحيفة دعواه طلبى وقف تنفيذ القرار والفعله لذلك يكون الحكم المطعون فيه ، وقد تصدى للفصل فى طلب وقف التنفيذ فاته يكون قد كلف الدعوى تكديفا سليما ويكون النعى عليه بمخالفة القانون لفضله بما لم يطلبه المدعى غير سديد،<sup>(١)</sup>

(١) المحكمة الادارية العليا ٨٨٢ - ١٣ (١٩٦٨/١١/٩) ٢٨/٤/١٤

## القاعدة الثامنة عشر :

الأثر المترتب على قطع التقادم في كل من القانون الخاص والقانون العام بالنسبة للدعوى المستعجلة :

ان القواعد في صدد قطع التقادم اما يجرى اعمالها في مجال القانون الخاص ، أما في مجال القانون العام فان القضاء الإداري ليس ملزما باتباع هذه القواعد المرسومة في القانون المدني الا اذا وجد نص خاص يقتضي بذلك . وقد درج الفقه والقضاء الإداري على تقرير قواعد أكثر تيسيرا في هذا المجال وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« ان روابط القانون الخاص تختلف في طبيعتها عن روابط القانون العام . وان قواعد القانون المدني قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص ، ولا تطبق وجوبا على روابط القانون العام الا اذا وجد نص خاص يقضي بذلك ، فان لم يوجد فلا يلتزم القضاء الإداري بتطبيق القواعد المدنية حتما وكما هي ، وانما تكون له حريته واستقلاله في ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بين الادارة في قيامها على المرافق العامة وبين الأفراد .

فله أن يطبق من القواعد المدنية ما يتلاءم معها ، وله أن يطرحها ان كانت غير متلائمة معها ، وله أن يطورها بما يحقق هذا التلاؤم فاذا كان مفاد النصوص المدنية (مادة ٢٨٢) أن المطالبة التي تقطع التقادم هي المطالبة القضائية دون غيرها ، الا أن مقتضيات النظام الإداري قد مالت بفقه القضاء الإداري الى تقرير قاعدة أكثر تيسيرا في علاقة الحكومة بموظفيها ، فقررروا أنه تقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم ، الطلب أو التظلم الذي يوجهه الموظف الى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه وطالبا أداءه<sup>(١)</sup> فاذا كان مجرد الطلب أو التظلم قاطعا للتقادم في ذلك المجال فان الدعوى المتصلة بهذا الشأن تكون قاطعة له من باب أولى<sup>(٢)</sup> . وتطبيقا لهذه الاعتبارات قضت محكمة

(١) المحكمة الإدارية العليا في ١٩٥٦/٦/٢ - مجموعة المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة الأولى - بند ٩٨ - ص ٨٠٧ .

(٢) كما أن طلب المساعدة القضائية الذي يقدم للاعفاء من الرسوم وان كان لا يرقى الى مرتبة الاجراء القاطع للتقادم في مجال القانون الخاص حسب الرأي الراجح ، الا أنه - في مجال القانون -

القضاء الإداري بأن اعلان صحيفة دعوى اثبات الحالة الى الوزارة يتضمن التنظيم من القرار الإداري المطعون فيه ويحدث أثره في شأن موعد المستين يوما المقررة قانونا لرفع دعوى الالغاء<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة التاسعة عشر :

لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الإداري وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج وقف التنفيذ قد يتعذر تداركها .

أما بالنسبة للاحكام الصادرة من المحاكم الإدارية فإنه لا يترتب على الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية الا اذا صدر حكم بالايكاف في الحكم المستأنف .

كما لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه والصادر من المحاكم التأديبية ،العابية والتأديبية العليا الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بذلك .

وفي ذلك تقول المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ مابلى :

«لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك» .

كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإداري في الاحكام الصادرة من المحاكم الإدارية وقف تنفيذها الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك .

---

- العام - يعتبر قاطعا له ، ذلك أنه كما تقول المحكمة الإدارية العليا - أقوى في معنى الاستمساك بالحق والمطالبة بأدائه وأمعن في طلب الاتصاف من مجرد الطلب أو التنظيم الذي يقدمه الموظف الى الجهة الإدارية ، والأثر المترتب على طلب مساعدة القضائية من حيث قطع التقادم أو ميعاد دعوى الالغاء يظل قائما ويقطع مريان التقادم أو انعدام لحين صدور القرار في الطلب سواء بالتقوى أو الرضى .

(المحكمة الإدارية العليا - ١٩٥٧/٤/١٣ - مجموعة المكتب الفني بمجلس الدولة - ٢ - ١٩٢٤) .  
(١) محكمة القضاء الإداري - ١٩٥٠/٥/٢ - مجموعة المكتب الفني بمجلس الدولة - ٤ - ٦٧٣ .

★ وشرحا لما تكلم نقول أن مجرد رفع الطعن لا يوقف التنفيذ إلا إذا أمرت محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية ، أو دائرة فحص الطعون بغير ذلك ، أى إذا قبلت الشق المستعجل المتعلق بوقف التنفيذ والوارد بعرضه الطعن .

#### القاعدة العشرية :

إن الحكم بوقف تنفيذ القرارات الإدارية يعتبر بمثابة الغاء مؤقت للقرار المطعون فيه . غير أننا لا نتلق مع التكييف القانوني لهذا القضاء إذ أن آثار الغاء تتمثل فى هدم القرار المحكوم بإلغائه وإعادة بناء الوضع من جديد ، وكأن القرار لم يصدر ، وهذا يختلف تماما عن آثار الحكم الصادر بوقف التنفيذ لأنه كما سبق القول لا يخرج عن كونه إيقافا مؤقتا للقرار المطعون فيه إذا توافرت شروط الإيقاف من حيث الجدية ، والمشروعية ، وتغزر أمر لا يمكن تداركه - ويظل الوضع للإيقاف قائما حتى يصدر الحكم فى الشق الموضوعى حسبما سبق بيانه<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الواحدة والعشرون :

إن الاختصاص بطلب وقف تنفيذ القرار الإداري مقصور على محاكم مجلس الدولة ، فقد نصت المادة ١٧، من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه لا يجوز للمحاكم القضائية أى القضاء العادى أن تؤل الأمر الإداري أو توقف تنفيذه ، ومع ذلك فإن لقاضى الأمور المستعجلة ، وللقاضى العادى أن يتعرض للمنازعة لمعرفة ما إذا كانت تتعلق بقرار إداري أو يعقد إداري لتحديد اختصاصه وهناك بعض الاستثناءات على هذه القاعدة حيث يتاح للقضاء العادى فرصة وقف تنفيذ بعض القرارات كالقرارات الصادرة من اللجان الجمركية (مادة ٣٣) من اللائحة الجمركية ، والقرارات المتعلقة بالنقابات (مادة ١٦٧ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩) ، والقرارات الصادرة من لجان الفصل فى معارضات نزع الملكية (للقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤) . مع ملاحظة أن المنازعات التى يختص بها القضاء العادى هى تلك المتعلقة بالتعويض ، أما ما يتعلق بمشروعية القرار

(١) محكمة القضاء الإداري فى ١٢ من ديسمبر ١٩٥١ - مجموعة الخمس عشرة سنة - دعوى رقم ٧٧١ .

فيدخل في اختصاص القضاء الإداري<sup>(١)</sup> . وبناء على ذلك فإن القضاء العادي يختص بدعوى التعويض دون دعوى الإلغاء<sup>(٢)</sup> في الحالات سالفه البيان .

كذلك يجوز لكل من القضاء العادي والإداري نظر المنازعات المتعلقة بالقرارات المنعقدة وهي السابق لنا تعريفها .

كذلك فإن الأعمال المادية المترتبة على القرارات الإدارية متى شكلت اعتداء على الحريات والحياة الخاصة للأفراد ، كأعمال التعذيب فإنه يجوز عرضها على القضاء العادي لعدم كونها متعلقة بمنازعات إدارية ، فهي تشكل عادة جرائم جنائية وخطأ شخصيا على مرتكبيها .

#### « القاعدة الثانية والعشرون » :

لمست كل القرارات الإدارية ما يقابل وقف التنفيذ ، فطبقا لقانون مجلس الدولة فإن القرارات التي لا يقبل طلب إبطالها قبل التظلم الوجوبي منها لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، وذلك على التفصيل الوارد بالمادة (٤٩) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ «قانون المجلس» .

#### « القاعدة الثالثة والعشرون » :

بالنسبة لطلب وقف تنفيذ الأحكام فإنه يشترط أن يكون الحكم المطعون فيه مما يؤدي تنفيذه إلى نتائج تسوغ طلب وقف التنفيذ . ويلاحظ أن طلب وقف تنفيذ الحكم يتناول الحكم والقرار المطلوب إيقافه ويكون طلب وقف التنفيذ لأسباب لاحقة للحكم وليست نعيًا عليه حسبما سيأتي بيانه .

#### « القاعدة الرابعة والعشرون » :

لا يجوز للقاضي الإداري ولا للقاضي التابع للقضاء العادي أن يقضى على التعرض إلى الوقائع إذ أنه يصدر حكما وقتيا ، فلا يجوز أن يكون له تأثير على الموضوع بأن يقضى في أصل الحقوق والالتزامات والاتفاقات التي تقوم عليها المنازعة ، بل يتركها للقاضي الموضوع .

(١) راجع حكم محكمة النقض رقم ٢٤٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٧ - ص ١٧ - ص ١٦٩٧ .

(٢) حكم محكمة القضاء الإداري في ١٩٤٨/٣/٢ .

★ ونرى مع ذلك أنه يمكنه أن يستشف من الأوراق ما يساعده في تكوين عقيدته للحكم في الطلب المستعجل أي أنه يستظهره من ظاهر الأوراق ما يفيد دون أن يغوص في أصل الحق المتنازع عليه .

★ ومعنى (أصل الحق) الذي لا يتعرض له الاستعجال ، هو ما تعلق به الحق وجودا وعدما فيدخل في تلك صحة الالتزامات وما يؤثر في وجودها من بطلان وفسخ ونحوه ، كذلك لا يحق له أن يغير منها ما يتعلق بأوصاف الالتزام وتجديده ، وتبديله وتحويله ونحو ذلك . أو الآثار القانونية التي رتبها القانون أو التي قصد اليها العاقدان ، استئناف مختلط ٢٩ مارس ١٩١٢ .

#### ، القاعدة الخامسة والضرون :

يختص القضاء الإداري بنظر الطلب المستعجل المتفرع من عقد إداري :

★ أن الفصل في موضوع الطلب المستعجل بحسبائه نزاعا متفرعا عن عقد إداري يدخل في اختصاص القضاء الإداري الكامل باعتبار أن ذلك القضاء أصبح وحده صاحب الولاية في الخصومات الخاصة بالعقود الإدارية وهذا الاختصاص هو اختصاص شامل لأصل تلك المنازعات وما يتفرع عنها ، سواء اتخذت صورة القرار الإداري وما لم يتخذ منها هذه الصورة طالما توافرت في المنازعة حقيقة التعاقد الإداري . وعلى ذلك فإن القضاء الإداري يفصل في الطلبات العاجلة لا باعتبارها طلبات وقف تنفيذ متفرعة عن طلبات الإلغاء . ولكن باعتبارها من الطلبات الفرعية المستعجلة التي تعرض على قاضي العقد لاتخاذ إجراءات وقتية أو تحفظية لا تحتمل التأخير وتدعو إليها الضرورة لدفع خطر أو تدارك نتائج يتعذر أرجاؤها إلى حين الفصل في موضوعها .

والقضاء الإداري حين يفصل في تلك الطلبات العاجلة إنما يلتزم بالطلبات المقررة في طلبات الاستعجال - والسابق إيضاها - وهي :

(أولا) : توافر ركن الاستعجال عندما تستظهر المحكمة الأمور التي يخشى عليها من فوات الوقت ، أو للنتائج التي يتعذر تداركها ، أو الضرر المحقق بالحق المطلوب المحافظة عليه .

(ثانيا) : جدية الأسباب وعنده تقف المحكمة عند حكم الظاهر من الأمور بما

يمكن أن يؤدي إلى الافتناع بأرجحية اهدار القرار المطلوب وقفه دون التوغل في أصل الموضوع بحيث يترك سليما يتجادل نواو الشأن أمام الهيئة التي تفصل في الموضوع .

ولابد أن يتوافر ركّتان - الاستعجال والجدية - لكي يقضى بوقف تنفيذ القرار أو اتخاذ الاجراء الوقفي - بحيث اذا تخلف أحدهما وجب وقف الدعوى<sup>(١)</sup> .

، القاعدة السامعة والمشرعون ، :

زوال حالة الاستعجال أثناء نظر الدعوى أو الطعن :

★ يتعين أن يستمر الاستعجال من وقت رفع الدعوى حتى صدور الحكم ، فلذا رفعت القضية أمام القضاء المستعجل متوافرة على ركن الاستعجال ثم افتتحت قبل الفصل فيها لأي سبب وجب على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظرها ، طالما أن الدعوى وقت الفصل فيها أصبحت مفتقرة الى ركن الاستعجال ، ذلك أن القضاء المستعجل قضاء استثنائي قصد به دفع الخطر الداهم عند توافر الاستعجال الذي يلزم درؤه بمرعة لا تتوفر في التقاضي العادي ، فحيث يتفق هذا الاستعجال سواء وقت رفع الدعوى أو أثناء نظرها لا يكون لتدخله محل .

ويجري اعمال هذه القاعدة على الدعوى المستعجلة سواء أكانت في مرحلتها الأولى أمام محكمة أول درجة أو في مرحلة الطعن .

ومن ثم اذا طعن في الحكم الصادر من القضاء المستعجل على محكمة ثاني درجة تعين على المحكمة الأخيرة عند بحث الاستعجال أن تقر ذلك أثناء نظر الاستئناف أمامها لا وقت صدور الحكم المطعون فيه ، ولذلك قضى بعدم وجود وجه للاستعجال اذا رفع شخص استئنافا على حكم مستعجل صدر ضده ثم ترك الاستئناف للشطب وجده بعد مدة طويلة من حكم الشطب مما استشفّت منه المحكمة عدم وجود أي خطر على حقوقه<sup>(٢)</sup> .

(١) محكمة القضاء الإداري ، هيئة العقود الادارية والتعويضات - القضية رقم ٦ لسنة ٢٣ قضائية - جلسة ١٣ ديسمبر ١٩٧٠ - مشار الى الحكم بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري من أول أكتوبر ١٩٧٠ حتى آخر سبتمبر ١٩٧١ - من ١٩٤ - ١٩٤ .  
(٢) المستشار / محمد علي راتب وزميله - مرجع سابق - من ٢٩ - ٣٠ .

وهناك رأى يذهب الى القول بأن العبارة فى تحقق ركن الاستعجال هى بتوافره وقت رفع الدعوى لا وقت اصدار الحكم<sup>(١)</sup> .

تعليق :

★ ومن جانبنا نؤيد رأى غالبية الفقه التى ترى أن الرأى السابق محل نظر ، والراجح هو أن الرأى الآخر وهو الذى يأخذ به معظم الشراح وتطبيقه المحاكم<sup>(٢)</sup> .

★ وجدير بالاحاطة أنه وإن كانت القواعد والآراء سالفة البيان أثبتت بالنسبة لما يتعلق بالقضاء العادى الا أننا نرى الأخذ بمضمونها أمام القضاء الادارى مع اعمال الملازمة للالتزام فى هذا الشأن ، لاسيما وأن القضاء الادارى يأخذ بقانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد بشأنه نص بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - كذلك يمكن الأخذ بفقه القانون الخاص فى هذا المجال فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية . لاسيما وأن القضاء العادى وفقه انقانون الخاص كان أسبق من القضاء الادارى فى صياغة الأسس والمبادئ القانونية المتعلقة بالدعوى المستعجلة وذلك منذ وجود القضاء المختلط .

القاعدة السابعة والضرون :

التمييز بين الطلب المستعجل والطلب الوقتى :

إن اختصاص القضاء المستعجل منوط بتوافر شرطى الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق ، والطلب المستعجل أمام القضاء الاتارى يستلزم الاستعجال والجدية والمشروعية حسبما سبق اوضحاه .

ويلاحظ أن عدم للمساس بأصل الحق يستلزم أن يكون الاجراء المطلوب وقتيا ولكن وقتية الاجراء شيء والاستعجال شيء آخر ، فقد يكون الاجراء وقتيا ولكنه غير مستعجل فيخرج من اختصاص القضاء المستعجل ، وقد يكون الاجراء وقتيا ولكن الفصل فيه يقتضى بحثا موضوعيا غير باد من قاهر المستندات فيخرج من اختصاص القضاء المستعجل .

---

(١) الامتنان / محمد المشاوى وعبد الوهاب المشاوى - قواعد المرافعات فى التشريع المصرى المقرن، ص ٦٩٥٧ - ص ٢٥٦ .

(٢) الأستاذ / محمد على رشدى يقتضى الأمور المستعجلة ط/ ٢ - بند ٣٩ - وكذلك المستشار / محمد عبد اللطيف .



ولذلك يجب أن يلتزم القاضى الحذر عند التمييز بين الأمرين .

فالدعوى المستعجلة تستوجب أن يكون هناك صورة حادة مستعجلة ، إذ أن الاستعجال شرط لازم للقضاء المستعجل ، أما القاضى الموضوعى فينظر الطلب الوقتى، ولو لم يكن هناك استعجال .

فعلى سبيل المثال إذا أثبتت منازعة حول الحيابة فإن القاضى الموضوعى يملك توصلا للقضاء فى الدعوى أن يحيلها الى التحقيق أو يندب الخبراء أو يوجه اليمين الحاسمة ، أو يتخذ غير ذلك من الوسائل التى يتوصل بها الى اثبات هذه المنازعة حول الحيابة أو يتخذ غير ذلك من الوسائل التى يتوصل بها الى اثبات هذه المنازعة حول الحيابة اذا كان ظاهر المستندات غير كاف فى الكشف عنها .

أما القاضى المستعجل فإنه يتبين توافر شروط الدعوى بفحص المنازعات التى تثار أمامه فى صنددها أخذاً من ظاهر المستندات<sup>(١)</sup> .

، القاعدة الثامنة والعشرون ، :

التمييز بين الاستعجال وبين نظر الدعوى على وجه السرعة :

★ مما تجدر الإشارة اليه التمييز بين الاستعجال وبين نظر الدعوى على وجه السرعة - فالدعوى المستعجلة أمام القضاء العادى ، وأمام القضاء الاخرى تستلزم الشروط سالفة البيان .

أما نظر الدعوى على وجه السرعة فتتمثل فى الحالات التى يتطلب المشرع فيها نظر بعض المنازعات والبت فيها على وجه السرعة .

فلوس من شأن ذلك أن تصبح الدعاوى التى يتطلب فيها المشرع نظرها على وجه السرعة من قبيل المنازعات التى تصطبغ بطابع المسائل المستعجلة أمام القضاء العادى ، أو بطابع الطلب المستعجل أمام القضاء الاخرى ، وعادة ما تنص القوانين على الحالات التى يجب على القضاء أن يبت فيها على وجه السرعة .

---

(١) المستشار / محمد على راتب وزميله - مرجع سابق - ص ٢١ - ٢٢ .

## ، القاعدة التاسعة والعشرون :

المقصود بأصل الحق الذى لا يفوض فيه القاضى عند نظر الدعوى المستعجلة أمام القضاء العادى أو عند نظر طلب الايقاف، الطلب المستعجل، أمام القضاء الإدارى هو ما يتعلق بأصل الحقوق وجودا أو عدما فيدخل فى ذلك ما يمس صحتها أو يؤثر فى كيانها ، أو يغير فيها ، أو فى الآثار القانونية التى رتبها لها القانون أو التى قصدتها العقائد<sup>(١)</sup> .

## ، القاعدة الثلاثون :

أخذ كل من قضاء المحاكم العادية وقضاء مجلس الدولة بأن فوات مدة كبيرة على رفع الدعوى يعتبر قرينة على عدم توافر ركن الاستعجال وهكذا .

ويمارس القضاء سلطته التقديرية فى تكليف حالة الاستعجال فى ظل معايير موضوعية - تتصل بحالة الاستعجال ، بما يستشفه القاضى ويستظهره من ملف الدعوى نون اضرار بالمدعى .

ويرى الفقه أن الاستعجال يعد أمرا غير محدد وبذلك يسمح للقاضى أن يقدر فى وصفه للواقعة ظروف كل دعوى على حده ، ولأن تقدير حالة الاستعجال مسألة نسبية وليست مطلقة فهى تتغير بتغير ظروف الزمان والمكان ، وتتلازم مع التطور الاجتماعى والأنوساط والأزمنة المختلفة .

ويرى البعض أن حالة الاستعجال هى حالة ملجئة لوضع حد مؤقت لما يخشاه صاحب المصلحة من ضياع حقه لو مضى عليه زمن معين أو لو ترك الموضوع للقضاء الموضوعى ، والبعض يرى أن حالة الاستعجال تتمثل فى الخطر الداهم الذى يتهدد حق من الحقوق يتعذر تداركه .

---

(١) قضت محكمة النقض بأن مأمورية قاضى الأمور المستعجلة ليست هى الفصل فى أصل الحق بل هى إصدار حكم وقتى يحد يره عنوان بادىء للوهلة الأولى من أحد الخصمين على الآخر ، أو يوقف مقاومة من أحدهما للآخر بادىء للوهلة الأولى قها بغير حق ، أو يتخذ اجراء عاجلا يصون به موضوع الحق أو دليلا من أدلة الحق .

(يراجع فى هذا تقضى ١٩/١٢/١٩٣٥ - مجموعة عمر - الجزء الأول - ص ١٩٩) .

وعلى كل فإن القضاء يقدر حالة الاستعجال بما يستظهره من ملف الدعوى  
فهى مسألة موضوعية يستقل القاضى بتقديرها ويقدرها بقدرها بشرط أن يأسس  
حكمه على أسباب سائفة وتتفق بذاتها على قرينة الصحة التى يجب أن تتوافر  
بوضوح وبما يقبله المنطق والعقل الصليم<sup>(١)</sup> .

انقاعدة الواحدة والثلاثون :

### استناد طلب الالغاء الى أسباب جدية

إن حالة الاستعجال تستخلص من طبيعة النزاع أو الظروف المحيطة به .  
وليس من وصف الطالب لطلبه وتكييفه الأسباب التى يستند إليها بأنها أسباب  
جدية ، إذ للمحكمة الحق فى تكييف هذه الأسباب والاقتناع بأنها جدية فعلاً  
وتبين ذلك على النحو التالى :

★ بادية ذى بناء يجب التمييز بين ركن الاستعجال وشرط جدية المطاعن .

★ وبهذه المناسبة فقد حاولت محكمة القضاء الإدارى التمييز بين ركن الاستعجال  
وجدية المطاعن فى حكمها الصادر فى ٢٩ يونيو ١٩٥٠ ورأت أن جدية المطاعن  
يجب أن تحمل على أنها الإثبات اللازم للضرر الموجب لوقف التنفيذ ، وإلا أنت  
الى تغفل القاضى فى الموضوع<sup>(٢)</sup> .

★ ويعبر عن ركن الاستعجال بأنه الذى يؤدى الى نتائج يتعذر تداركها .

★ بينما الأسباب الجدية هى التى تعنى أن هناك احتمال لالغاء القرار المطنوب  
إيقافه وذلك لأن وقف التنفيذ هو من قبيل الأمور المستعجلة التى تبرر بأن هناك  
احتمال للاستجابة الى طلب الالغاء ، ويبنى هذا التقدير على أسباب جدية يترك لقاضى  
الموضوع تقديرها ، والقاضى الإدارى بحكم تخصصه فى المنازعات الإدارية أقدر  
من غيره على الاحساس بهذا الاحتمال .

★ والارتباط الوثيق بين ركن الاستعجال وبين استناد طلب الالغاء الى أسباب  
جدية راجع الى أن سلطة وقف التنفيذ - كما سبق أن بينا - مشتقة من سلطة

(١) المحكمة الإدارية العليا فى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٠ - بر ١ - ص ٥٧ -

(٢) محكمة القضاء الإدارى فى ٢٩ يونيو ١٩٥٠ - مجموعة خمسة عشرة سنة - دعوى

الالغاء وفزع منها ، مردها الى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الادارى على القرار على أسس وزنه بميزان القانون والمشروعية .

★ والمشروعية هنا تعنى أن يكون طلب الايقاف مبنيا بحسب الظاهر على أسباب جدية .

★ وتخضع أسباب الاستعجال والجدية لرقابة المحكمة الأعلى درجة فإذا لم تستظهر كلا من الركنين فإن الحكم يصبح منطويا على قصور مغل ينحدر به الى درجة عدم التسيب مما يبطله .

★ وفى تلك تقول المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ملهى :

« .. اذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف تنفيذ قرار ادارى، دون أن يستظهر أى من الركنين اللذين يقوم عليهما طلب وقف التنفيذ ، واقتصر على أنه : يبين من ظاهر الأوراق أن طلب وقف تنفيذ قرار نقل الطالب الى وزارة التربية والتعليم إنما يستند الى ما يبرره فان هذا ينطوى على قصور مغل ينحدر الى درجة عدم التسيب وخلو الحكم من الأسباب وقصورها أو تناقضها وتهاورها مما يعيبه ويبطله خصوصا بعد انشاء المحكمة الادارية العليا حتى تتمكن من رقابتها لأحكام القضاء الادارى»<sup>(١)</sup> .

★ ويجدر بنا الاحاطة بالضوابط التالية :

(أ) يجب على القاضى أن يتحسس من ظاهر المستندات والأوراق ما اذا كان القرار الادارى المطلوب ايقافه والقائه مستوفيا شرائطه وأركانه أى يكون قرارا اداريا نهائيا وقائما على أساس وقائع جدية .

فإذا استبان للقاضى غير ذلك قضى برفض طلب وقف التنفيذ استنادا الى عدم جدية المطاعن الموجهة الى القرار الادارى .

(ب) لذا استبان للقاضى الادارى بأن القرار الادارى مخالف للقانون فى نصه أو روحه وأن المطاعن الموجهة اليه بحسب الظاهر مبنية على سند من الجدية

---

(١) المحكمة الادارية العليا فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٥ - س ١ ق - ص ٢٩٤ .

فانه لا يقضى ببطلان القرار أو بمخالفته للقانون أو الفائه وإنما يقضى بوقف التنفيذ .

ويترك لقضاء الالفاء أى للقاضى الذى يتولى الفصل فى الشق الموضوعى تقدير هذه العيوب فى الوقت المناسب أى عند البت فى الطلب الموضوعى المتعلق بالفاء القرار الإدارى .

(ج) ينبئنى على ما تقدم أن القاضى الإدارى يستظهر من ظاهر الأوراق ودون تعمق فى الموضوع شرط الاستعجال والسبب للبت فى الاجراء الوقتى المطلوب فيه إيقاف التنفيذ ويترك لمحكمة الموضوع التصق فى ذلك<sup>(١)</sup> .

(د) الحكم الوقتى الذى يحكم به فى طلب الايقاف لا يقيد قاضى الموضوع الذى يدقق فى تكفى أسباب النزاع ثم يقضى بالالفاء أو بالرفض استنادا الى ما يتبينه من صحة القرار أو بطلانه .

(هـ) ينبئنى على ما تقدم أن حكم القاضى فى الشق المستعجل ينبئنى على بحث عرضى من ظاهر المستندات ، وقضائه لا يلزم القضاء الموضوعى الذى يتغلغل فى فحص معق لموضوع النزاع برمته ، وبناء على ذلك فإن الحكم بإيقاف التنفيذ : يعنى بطلان القرار المطلوب إيقاف تنفيذه ، لأنه حكم وقتى لا يقيد محكمة الموضوع فى نظر طلب الالفاء ولها أن تعطل عنه<sup>(٢)</sup> .

(و) ان الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ يعتبر حكما قطعيا يحوز حجية الأحكام ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف ، كما يحوز الحجية لما فصلت فيه المحكمة من مسائل فرعية كالبت فى الدفعوع بعدم الاختصاص ، أو بعدم القبول ، أو لعدم نهائية القرار ، فلا يجوز عند نظر طلب الالفاء الفصل فى هذه الدفعوع من جديد .

---

(١) الدوائر المجتمعة لمحكمة القضاء الإدارى فى ١٩٥٢/٦/٣٠ - المكتب لطفى - ٦ - ١٣١٨ .

(٢) المحكمة الادلرية العليا فى ١٩٥٦/١/٢١ - المكتب لطفى - ١ - ١٩٤ .



## الباب الخامس

أهم حالات وقف تنفيذ القرار الإداري  
مع أهم القواعد القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا  
في أحكامها الحديثة

# الباب الخامس

أهم حالات وقف تنفيذ القرار الإداري  
مع أهم الأحكام الحديثة

ويشتمل هذا الباب على الفصلين التاليين :

## الفصل الأول

أهم حالات وقف تنفيذ القرار الإداري.

## الفصل الثاني

أهم القواعد القانونية التي قررت المحكمة الإدارية العليا  
في أحكامها الحديثة بشأن الطلب المتعلق بوقف  
تنفيذ القرار الإداري النهائي



## الفصل الأول

### أهم حالات وقف تنفيذ القرار الإداري

ونشير إليها فيما يلي :

- أولاً : المنازعات المتعلقة بشئون الوظيفة العامة .
- ثانياً : المنازعات المتعلقة بطلب استمرار صرف الراتب .
- ثالثاً : المنازعات المتعلقة بكفالة الحريات العامة ، وبترخيص الصحف .
- رابعاً : المنازعات المتعلقة بالعملية الانتخابية .
- خامساً : المنازعات المتعلقة بشئون الطلبة .
- سادساً : المنازعات المتعلقة بقرارات نزع الملكية للمنفعة العامة .
- سابعاً : المنازعات المتعلقة بعدم مشروعية قرارات استيلاء المحافظين على العقارات في غير الحالات المستعجلة أو الطارئة .
- ثامناً : المنازعات المتعلقة بالقرارات الصادرة من النيابة العامة والمتصلة بالمصابين بأمراض عقلية .
- تاسعاً : المنازعات المتعلقة بترخيص المحال العامة .
- عاشراً : المنازعات المتعلقة بالمعقود الإداري .
- الحادى عشر : الطلبات المستعجلة المتعلقة باثبات الحالة .

## الحالة الأولى

### المنازعات المتعلقة بشؤون الوظيفة العامة

استقر القضاء الإداري على حقه في رقابة المشروعية وبسط رقابته من هذه الناحية على القرارات الإدارية سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال إلغائها . فهي رقابة قانونية يسلطها القضاء في الحالتين للتعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصا وروحا .

قد يلغى القاضى قرارا إداريا إذا شابه عيب من هذا القبيل وألا يؤقف القرار إلا إذا كان على حسب الظاهر من الأوراق - ومع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء عند الفصل فيه - متسايا بمثل هذا العيب وتحقق إلى جانب ذلك من حالة الاستعجار والجدية ويتحقق من أن تنفيذ القرار المطلوب إيقافه يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها ، وسبق أن بينا أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء وهي فرع منها مرددها إلى رقابة المشروعية التي تتمثل في وزن القرار الإداري بميزان القانون ومن ثم يتعين على القضاء الإداري ألا يقف تنفيذ القرار الإداري إلا إذا كان غير مشروع من الناحيتين الشكلية والموضوعية .

وبناء على ما تقدم فإن هذه المبادئ القانونية تنطبق على حالة المنازعات المتعلقة بشأن الوظيفة العامة .

ومن أهمها المنازعات المتعلقة بطلب إيقاف تنفيذ القرارات المتصلة بشؤون الوظيفة العامة وهي :

- ( أ ) المنازعات المتعلقة برفض قبول الاستقالة .
- ( ب ) المنازعات المتعلقة بإيقاف وإلغاء قرار الفصل من الخدمة .
- ( ج ) المنازعات المتعلقة باستمرار صرف الراتب .
- ( د ) المنازعات المتعلقة بالقضاء الكامل (الإلغاء والتعويض) . وذلك بالنسبة لطلب الإلغاء .

ويلاحظ مايلي :

لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغوه شر أن يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى وراة المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ، .

وبالنسبة الى القرارات التي لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل ، فإذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الالغاء في الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

## الحالة الثانية

### ما يتعلق بطلب استمرار صرف الراتب

والأهمية هذه الحالة وكثرة شيوعها في الحياة العملية ، فتركز في شأنها على الأحكام القضائية لأن في ذلك المنهج ما يساعد على فهمها وهي :

### ( الحكم الأول )

القاعدة :

إن موقف الموظف تحت الاختبار هو موقف وظيفي معلق لا يستقر وضعه انتقائوني الا بعد انقضاء هذه الفترة ، وانحسام الموقف بقرار من جهة الإدارة من حيث ، الصلاحية في الوظيفة من عدمه .

وتقول المحكمة :

وأنه عن الشق المستعمل الخاص بطلب استمرار صرف الراتب مؤقتا لحين الفصل في موضوع الدعوى فإن المادة (٢١) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة تقضى بأنه لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطاوب الفاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ يتعثر تداركها .

وبالنسبة للقرارات التي لا تقبل طلب الغائها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل أو بالوقف

فإذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الالغاء فى الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

ومن حيث أن القضاء الإدارى قد استقر على أن الطلب المستعجل بصرف الراتب يجب أن يقوم على ركنين (الأول) قيام حالة الاستعجال وما يترتب على تنفيذ القرار من نتائج يتعذر تداركها (والثانى) متصل بمبدأ المشروعية بأن يكون ادعاء الطلب فى هذا الشأن قائما بحسب الظاهر - على أسباب جدية .

ومن حيث أنه عن الركن الأول وهو قيام حالة الاستعجال فإن الثابت أن قرار إنهاء خدمة المدعى المطعون فيه وقد تسبب عنه انقطاع مورد رزق المدعى وهو راتبه الذى كان يتقاضاه ومن ثم فاته اذ يبين من الأوراق أن المدعى ليس له مورد رزق آخر غير مرتبه اذ أن الجهة الإدارية لم تقدم الدليل على أن المدعى يعمل بصيدلية شكرى كما أن المدعى قد نفى فى مذكرته ذلك الادعاء ومن ثم فإن شرط الاستعجال يكون متحققا .

ومن حيث أنه لا وجه للقول أن القرار المطعون فيه انما قرر إنهاء خدمة المدعى لعدم الصلاحية خلال فترة الاختبار ومن ثم فإن المادة (٢١) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ المشار اليها لا تنطبق اذ أنها نصت على حالة الفصل والوقف دون انتهاء الخدمة لا وجه لذلك ، اذ أنه من الواضح أن الحكمة فى الحالتين واحدة فالفصل يتساوى مع انتهاء الخدمة لعدم الصلاحية أثناء فترة الاختبار فى أنها يترتب على تنفيذها نتائج يتعذر تداركها وينقطع بسببها مورد رزق العامل الذى يقم أوده .

ومن حيث أنه عن الشرط الثانى وهو قيام الدعوى - بحسب الظاهر - على أسباب جدية فإن عناصر الموضوع تخلص فى أنه بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٥ صدر القرار رقم ٥٦٢ / ١٩٦٩ بتعيين المدعى فى وظيفة صيدلى تحت الاختبار لمدة ستة أشهر بإدارة الشئون الإدارية - الشئون الصحية بمرتب أساسى سنوى ٣٢٤ جنبها اعتبارا من ١٩٦٩/١٠/٣٠ وبتاريخ ١٩٧١/٣/١٠ صدر قرار عضو مجلس الإدارة المنتخب رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بالاستقضاء عن خدمة المدعى بصفته صيدلى تحت الاختبار لعدم صلاحيته للعمل فى فترة الاختبار وذلك اعتبارا من ١٩٧١/٣/١٠ .

ومن حيث أن المادة التاسعة من لائحة موظفي هيئة قناة السويس الصادرة سنة ١٩٥٦ والمعدلة بقرار عضو مجلس الإدارة المنتخب رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٩ تنص في فقرتها الأولى على أن التعيين لأول مرة في أرقى الوظائف يكون تحت الاختبار لمدة ستة أشهر على الأقل وثلاث سنوات على الأكثر ويجوز للهيئة في أي وقت خلال مدة الاختبار فصل الموظف إذا لم يحرز رضاها .

ومن حيث أن المبدأ المستقر عليه أن الموظف المعين تحت الاختبار هو في موقف وظيفي معلق أثناء فترة الاختبار لا يستقر وضعه القانوني في الوظيفة إلا بعد قضاء فترة التطبيق وإتمام المدة بقرار من الجهة الإدارية من حيث الصلاحية فيها أو عديمها ومن ثم فإن قضاء هذه الفترة على ما يرام هو شرط الصلاحية للبقاء في الوظيفة وهو شرط مقرر للمصلحة العامة ويجرى أصالة طوال فترة الاختبار ومن ثم فإن مصير الموظف رهين بتحقيق هذا الشرط فإذا اتضح عدم لياقته قبل انقضاء هذه الفترة كان للإدارة أن تنتهي خدمته لتحقيق شرط عدم الصلاحية وذلك بعد أن تزن الأمور بميزاتها الصحيح دون أي انحراف أو إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن الجهة الإدارية قد أفصحت في مذكرة دفاعها عن السبب الذي من أجله قررت عدم صلاحيته للعمل أثناء فترة الاختبار ومن ثم الاستقفاء عن خدمته اعتباراً من ١٩٧١/٣/١٠ وهو ارتكابه خلال الفترة من ١٩٦٩/١٢/٢١ إلى ١٩٧٠/٨/٥ أي أثناء فترة الاختبار اختلاس أموال مملوكة للهيئة من صيدليتها بمدينة نصر وهي عبارة عن أنوية قيمتها ٦٤,٦٦٥ جنيه حالة كون هذه الأنوية مسلمة إليه بسبب وظيفته بصيدلي في الهيئة ومجازاته عنها بخمسة عشرة أيام من راتبه وتخمينه جزء من ثمن الأنوية للمختصة قدره ٥٠,٠٠٠ جنيه بمقتضى القرار الصادر بتاريخ ١٩٧١/٣/١٠ وهو ما ثبت من ملف الخدمة .

ومن حيث أن ما أتاه المدعى على النحو المتقدم يعتبر خروجاً على مقتضيات الوظيفة العامة ، ومن ثم فإن اقتناع الجهة الإدارية بهذا السبب وتكوين رأيها بشأنه وتقرير عدم صلاحيته للمدعى للعمل من أجل ذلك - تكون قد أصدرت قرارها في هذا الشأن مستخلصاً استخلاصاً سلفاً من أصول مثبتة بالأوراق تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها وجاء متلفاً وحكم القانون بلا منقح عليها في ذلك

ما دام أن قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة أو الاحراف بها وهو ما لم يتحقق في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه لا وجه لما يقرره المدعى من أنه بمجرد انتهاء مدة الاختبار يصبح موظفا دائما وأنه لا يستلزم لذلك أن تصدر الجهة الإدارية قرارا بصلاحيته أثناء فترة الاختبار وتثبت أنه أن المبدأ المستقر هو أن الموظف المعين تحت الاختبار هو في موقف وظيفي معلق ولا يستقر وضعه القانوني الا بعد قضاء هذه الفترة وإتصاف الموظف بقرار من الجهة الإدارية من حيث الصلاحية في الوظيفة من عدمه ومن ثم فإن وضع الموظف المعين تحت الاختبار - لا يستقر بمجرد انتهاء فترة الاختبار بل يستلزم لذلك صدور قرار من الجهة الإدارية بقرار صلاحيته للعمل أثناء هذه الفترة ومن ثم استمراره في الخدمة أو عدم صلاحيته وبالتالي الاستغناء عن خدماته .

ومن حيث أنه لا حجة كذلك فيما ذهب اليه المدعى من أن قرار الجزاء بخصم عشرة أيام من راتبه قد جاء معدوما لصدوره بعد انتهاء خدمته بمقتضى القرار المطعون فيه فضلا عن كونه باطلا لابتثانه على تحقيق غير مستوف لاركانه القانونية ، لا وجه لذلك لأن الاستغناء لعدم الصلاحية للعمل أثناء فترة الاختبار لا يعد من قبيل الفصل التأديبي أو أسباب انتهاء الخدمة وبالتالي لا يستلزم أن يكون الموظف قد ارتكب ذنبا تأديبيا بالفعل بل يكفي في شأنه أن تكون جهة الإدارة قد استندت الى وقائع قد اطمأنت الى صدقها وهو ما تم في الحالة المعروضة .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم جميعه أن القرار المطعون فيه قد صدر متفقا وحكم القانون ولا محل للطعن عليه بالانقضاء ومن ثم فإن الشرط الثاني اللازم توافره في الطلب المستعجل وهو مبدأ المشروعية يكون غير متوافر وبالتالي يتعين رفضه (١) .

---

(١) - حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ٩١ لسنة ٢٦ ق - في ٢٩/٦/١٩٧٣ - منشور بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري - السنة السادسة والعشرون من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ - المكتب الفني - مجلس الدولة - ص ١٦٢ ، ١٦٥ .

## ( الحكم الثانى )

القاعدة :

عاملون منبئون بالدولة :

صرف المرتب يقوم على ركنين : الأول : قيام حالة الاستعجال بألا يكون للطالب مورد رزق سوى راتبه الموقوف صرفه .

والثانى : أن يكون ادعاؤه قائم بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب جدية مشروعة .

فاذا ثبت أن الطالب يعمل لدى احدى الشركات خلال مدة وقف مرتبه فلا يكون ركن الاستعجال متحققا .

وتقول المحكمة :

ان المدعى أقام هذه الدعوى طالبا فى الشق المستعجل فيها الحكم باستمرار صرف راتبه مع الزام الجهة الادارية المدعى عليها بالمصروفات .

ومن حيث أن طلب استمرار صرف المرتب يجب أن يقوم على ركنين أولهما قيام حالة الاستعجال بألا يكون للطالب مورد رزق سوى راتبه الموقوف صرفه اليه ، وثانيهما : أن يكون ادعاؤه قائما بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب جدية مشروعة .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن انتهاء خدمة المدعى بالقرار المطعون فيه انما حدث بسبب تعاقده مع احدى شركات التصدير والاستيراد بأسمانيا للعمل معها لمدة أربع سنوات ، ورفضه العودة الى العمل بالوزارة ، اصرارا منه على أن توافق الوزارة على اعارته الى هذه الشركة الأمر الذى يفيد أنه انما يتقاضى راتبه من عمله بالخارج ، ومن ثم فان ركن الاستعجال المشار اليه انما يكون منتفيا فى شأن هذا الطلب ، وبالتالي فلا جدوى من بحث مدى توافر الركن الثانى ، ويتعين والحالة هذه الحكم برفض طلب المدعى باستمرار صرف راتبه والزامه بالمصروفات وقد خسره (١) .

(١) حكم محكمة القضاء الادارى فى القضية رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٥ ق - فى ١٧/٥/١٩٧٢ - منشور بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى فى أول أكتوبر سنة ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ - السنة السادسة والعشرون - ص ١٢٥ - المكتب القنى - مجلس الدولة .

## ( الحكم الثالث )

### الوقائع :

أقام المدعى هذه الدعوى ابتداء امام محكمة القضاء الادارى بصحيفة أودعها سكرتيريتها بتاريخ ١٩٨٣/١١/١ طالبا منها فى ختامها الحكم بمايلى :

أولا : بصفة مستعجلة باستمرار صرف راتبه من وزارة الداخلية اعتبارا من تاريخ فصله عن ان يكون ذلك بمسودة الحكم الاصلية .

ثانيا : الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالفاء القرار المطعون فيه وهو قرار وزير الداخلية رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٨٣ بانهاء خدمة الملازم أول / ..... من وزارة الداخلية اعتبارا من ١٩٨٣/٧/٢٨ مع مايترتب على ذلك من آثار .

وقال المدعى بينا لدعواه انه بتاريخ ١٩٨١/١/١٥ صاحب السيد / ..... عضو المجلس المحلى - بمحافضة الفيوم كلا من ..... و ..... الى حيث ابلغ اللواء مدير امن الفيوم بأن الملازم اول / ..... - المدعى وكان يعمل رئيسا لنقطة ..... بالفيوم قد استوقف المذكورين فى الساعة ١١ م اليوم السابق وكانوا فى طريقهم الى عزبة ..... واقتادهم الى النقطة حيث احتجزهم لمدة نصف ساعة ثم صرفهم بعد أن جردهم من سبعة صقور مملوكة لهم واستولى عليها ، وانه وقام فى قنطرة السائقين ..... ، ..... ، ..... ، والشرطى ..... بالتوجه الى مركز الحسنية محافظة الشرقية بسيارة يقدما الثالث حيث تم بيع الصقور المستولى عليها .

وقد اصدر مدير الامن على الفور قراره بوقف الضابط - المدعى - عن العمل احتياطيا على نمة التحقيق وحرر مساعدته محضرا بضبط الواقعة واخطرت النيابة العامة التى تولت التحقيق - التى انتهت من تحقيقاتها على ماورد بمنكرة النيابة الكلية .. رأى محررها ان جنابة الاختلاس متوافرة واستطرد قوله وحيث ان المتهم بحكم كونه موظفا فالنيابة نظرا لطبيعة عمل الهيئة التى ينتمى اليها المتهم وهى هيئة الشرطة ، ترى لسباغ الوصف الادارى على الأوراق واحالة المتهم الى الجهة الادارية للتبع لها لمجازاته اداريا عما نعتب اليه .



وتم اجراء تحقيق ادارى بمعرفة الادارة العامة للتفتيش وانتهت الى تقديم الضابط المدعى للمحاكمة امام مجلس تأنيب ضباط الشرطة الابتدائى .

واستطرد المدعى قائلا انه بتاريخ ١٧/١١/١٩٨١ صدر قرار بإحالة الى الاحتياط وتحدد يوم ١٩/١٢/١٩٨٢ موعدا للمحاكمة التأديبية حيث صدر بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٣ قرار مجلس التأنيب الابتدائى بمجازاة الملازم اول بالاحتياط ..... - المدعى بالوقف عن العمل مع صرف نصف مرتبه لمدة سنة شهور مع حرمانه من نصف مرتبه الذى اوقف صرفه مدة وقته لمصلحة التحقيق - وقد طعن فى هذا القرار امام المجلس التأديبى الاستئنافى من كل من المدعى ووزارة الداخلية حيث اصدر مجلس التأنيب الاستئنافى قراره فى الاستئناف بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٣ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد القرار المستأنف ، الا أن وزارة الداخلية لم ترفض هذا القرار - فلصدر وزير الداخلية قراره رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٨٣ بانتهاء خدمة الضابط المدعى اعتبارا من ٢٨/٧/١٩٨٣ تطبيقا لحكم المادة ٦٧ / ٢ من قانون هيئة الشرطة حيث اعلن به المدعى بتاريخ ١٩٨٣/٩/٤ .

ويذهب المدعى الى ان القرار المذكور قد صدر استنادا الى المادة المذكورة فانه يكون غير مشروع ومخالفا للقانون مما يجعله باطلا ذلك ان الاحالة الى الاحتياط للصالح العام يكون بغير اخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة، إلا اذ ثبتت ضرورة ذلك لأسباب تتعلق بالصالح العام التى يجب ان يتوافر قيامها بوجه قاطع يستند الى اليقين وليس الى الظن والتخمين وارتكاب الضابط لجريمة جنائية أو ذنبا ملاميا لايمس النظام الاقتصادى والسياسى للدولة لايجوز احالة الضابط للاحتياط بسببها وانما طبقا لقسم المادة (٥٣) من قانون هيئة الشرطة بوقفه عن العمل احتياطيا لصالح التحقيق طبقا للإجراءات والاضاع التى قررها القانون .. واذا انتهى التحقيق الى احالة الضابط الى المحكمة الجنائية او الى المحكمة التأديبية تعلق مصيره بما تسفر عنه هذه المحاكمة .. ويكون موقوفه مجلس التأنيب من جزاء يكون هو الواجب التنفيذ - ولايجوز بعد ذلك للجهة الادارية انتهاء خدمة الضابط استنادا الى ادقته ومجازاته بجزاء أقل من العزل من الخدمة لما نسب اليه وقدم بشقته الى مجلس التأنيب ولو كان مخلا بالشرف بمقولة ان هذه الإدانة تستوجب عزله للصالح العام .

وخلص المدعى من كل مانع من أن أقرور الصادر بإحالة الضابط المدعى الى الاحتياط للصالح العام قد جاء مخالفا للقانون ، ومن ثم يكون قرار إنهاء خدمته الصادر من وزير الداخلية قد جاء مخالفا للقانون .

وانتهى المدعى الى طلب الحكم بما سلف بيانه .

تحدد لنظر الشق المستعجل امام محكمة القضاء الادارى جلسة ١٩٨٣/٢/١ وفى جلسة ٨٣/١٢/٢٩ قضت فى الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها وبإحالتها بحالتها الى المحكمة الادارية لوزارة الداخلية .

وبإحالة الدعوى الى هذه المحكمة قيدت فى السجل العمومى برقم ٨١ لسنة ٣١ وتحدد لنظر الشق المستعجل فيها جلسة ١٩٨٤/٤/٨ وتداول نظره فى الجلسات حيث قرر الحاضر عن الجهة الادارية بجلسة ١٩٨٤/٤/٢٩ ان المدعى نظم فى الميعاد ورفض نظلمه وادع حافظه مستندات وفى جلسة ١٩٨٤/٦/٣ اودع حافظه مستندات احتوت على ملف التظلم ومذكرة دفاع انتهى فيها لما ورد بها من أسباب الى طلب الحكم :-

أولا : برفض طلب استمرار صرف الراتب كله أو بعضه .

ثانيا : برفض طلب إلغاء القرار المطعون فيه .

وبجلسة ١٩٨٤/١٠/٢١ اودع الحاضر عن الحكومة حافظه مستندات كما اودع الحاضر عن المدعى مذكرة انتهى فيها الى طلب الحكم بصفة مسعجلة باستمرار صرف مرتبه اعتبارا من تاريخ فصله .

وقد قررت المحكمة اصدار الحكم - فى الشق المستعجل بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداولة قانونا .

ومن حيث ان المدعى يستهدف من دعواه الحكم :-

أولا : بصفة مستعجلة باستمرار صرف راتبه من وزارة الداخلية اعتبارا من تاريخ فصله .

ثانيا : قبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار الصادر من وزير الداخلية

رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٨٣ بانهاء خدمته اعتبارا من ١٩٨٣/٧/٢٨ فيما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث انه ايا كان القول فى اختصاص هذه المحكمة بظفر الدعوى بشقيها انه وقد أحييت الدعوى الى هذه المحكمة بحكم من محكمة القضاء الادارى فانه يكون أعمالا لاحكام المادة ١١٠ من قانون المرافعات وما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا فى شأن تفسير هذه المادة تتصدى للدعوى دون أن تتعرض لمسألة الاختصاص .

ومن حيث أنه عن الشق المستعجل من الدعوى الخاص بطلب الاستمرار فى صرف المرتب ، فان المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه على انه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى رأت المحكمة ان نتائج التنفيذ يتعذر تداركها .

وبالنسبة الى القرارات التى لايقبل طلب الغائها قبل التظلم منها اداريا لايجوز طلب وقف تنفيذها على انه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم انه تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادر بالفصل فاذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الالغاء فى الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

ومن حيث انه يبين ان المشرع بعد ان قرر عدم قبول طلبات وقف القرارات التى لايقبل طلب الغائها قبل التظلم منه اداريا على افتراض انعدام الاستعمال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات عالج حالة الاستعجال بالنسبة لقرار الفصل من الخدمة أنه لا يوقف تنفيذ القرار ، ولكن يجوز القضاء باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه لضرورة قدرها وهى حتى لاينقطع عن الموظف مورد الرزق الذى يقيم أوده ان كان المرتب هو هذا المورد .

ومن حيث ان الطلب المستعجل بصرف المرتب يجب ان يقوم على ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا على ركنين :-

الاول : قيام الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

والثاني : يتصل بمبدأ المشروعيه ، كأن يكون ادعاء المدعى قائما على حسب الظاهر على اسباب جدية .

ومن حيث أن المدعى نكر في ختام منكرة دفاعه في جلمة ١٠/٣٠/١٩٨٤ انه لايمتلك سوى مرتبه وليس له مورد رزق سواء - ولم تنحصر ذلك الجهة الادارية - ومن ثم فإن ركن الاستعجال يكون متوافرا .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالركن الثاني فإنه يبين من الاطلاع على الأوراق ان وزير الداخلية كان قد اصدر بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٤ قراره رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ بحالة المدعى الى مجلس تأديب ضباط الشرطة لمحاكمته تأديبيا عن الوقائع التي نسبت اليه واثبتتها في حقه تحقيقات النيابة العامة حيث اصدر مجلس التأديب بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٣ قرارا بمجازاته بالوقف عن العمل مع صرف نصف مرتبه لمدة ستة اشهر مع حرمانه من مرتبه الذي اوقف صرفه خلال مدة وقته لمصلحة التحقيق .

ولما لم يقل كل من المدعى ووزير الداخلية هذا القرار فقد استئنافا امام مجلس التأديب الاستئنافي حيث اصدر قراره بجلمة ١٩٨٣/٦/٩ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما - وتأييد القرار المستأنف . وتقدم المدعى بالتماس للعودة الى الخدمة العامة فقامت الادارة العامة للتنفيذ والرقابة بفحص وتقييم حالته ، وعرض الامر على المجلس الاعلى للشرطة بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٥ فقرر الموافقة على انتهاء خدمة المدعى بالاحالة الى المعاش تطبيقا لحكم المادة ٦٧ / ٢ من قانون هيئة الشرطة وصدر بذلك القرار رقم ٧٤٦ لسنة ١٩٨٣ على انتهاء خدمة المدعى اعتبارا من ١٩٨٣/٧/٢٨ تطبيقا لحكم المادة ٦٧/٢ من قانون هيئة الشرطة . وقد كان المدعى محالا الى الاحتياط منذ ١٩٨١/١١/٢٩ .

ومن حيث انه يبين من إستقراء القانون رقم ١٠٩ / ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة انه تضمن في الفصل السابع منه تأديب ضباط الشرطة حيث حددت المادة ٤٩ السلطات التأديبية وهي : الوزير ، مساعد الوزير المختص ، رئيس المصلحة ومن في حكمه مجلس التأديب .

وتناولت المادة (٦١) احكام الطعن على قرار مجلس التأديب فاوضحت ان ذلك لا يكون الا بطريق الاستئناف من الضباط والوزير . وتضمن القانون المذكور في

الفصل الثامن من اجراءات وأحكام احالة ضابط الشرطة الى الاحتياط فلجازت المادة ٢/٦٧ لوزير الداخلية - بعد اخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة ان نحيل الضابط الى الاحتياط اذا ثبت ضرورة ذلك لاسباب جدية تتعلق بالصالح العام . ولم تجز للمادة المذكورة ان تزيد مدة الاحتياط على سنتين وأوجبت عرض امر الضابط قبل انتهاء المدة على المجلس الاعلى للشرطة لتقرير احالته الى المعاش او إعلائته الى الخدمة .

ومن حيث انه ولئن كان يبين مما تقدم ان المشرع اعطى لوزير الداخلية سلطة احالة ضابط الشرطة الى مجلس التأديب لمجازاته عما يكون قد صدر منه ، كما اعطاه سلطة احالته الى الاحتياط لاسباب تتعلق بالصالح العام فيما يترتب عليه من اثبات احالته بعد ذلك الى المعاش وانتهاء خدمته الا انه لايجوز للوزير المقتضى ان يستخدم السلطة فى ذات الوقت عن ذات الواقعة او الوقائع فلذا ملك الطريق الاول واستعمل سلطته فى احالة الضابط الى المحاكمة التأديبية فانه يتقيد بذلك ويلتزم بما ينتهى ليه مجلس التأديب من قرارات فى شأن ما ينسب الى الضابط بحيث لا يكون للوزير ان يعود ويستخدم السلطة المخولة له فى المادة ٢/٦٧ المذكورة فيما تقدم عن ذات الوقائع التى كانت محل محاكمة الضابط امام مجلس التأديب والقول بغير ذلك من شأنه سلب السلطة التأديبية الاختصاص الذى عقده لها المشرع فى القانون رقم ١٠٩ / ١٩٨١ المشار اليه حسبما يترأى لوزير الداخلية فى هذا الصدد دون أن يكون لذلك سندا من القانون فكل ما اعطاه المشرع للوزير فى شأن قرارات مجلس التأديب هو الطعن عليها بالاستئناف أمام مجلس التأديب الاستئنافى .

ومن حيث انه متى كان ماتقدم وكان يبين ان وزير الداخلية بعد ان ملكه طريق محاكمة الضابط المدعى تأديبيا واحالته الى مجلس التأديب واصدر مجلس التأديب قراره فيما نسب الى المدعى من وقائع واصدار مجلس التأديب الاستئنافى قراره فى الاستئناف المرفوع من كل من الوزير والضابط ، غدا واصدر قراره بحاله المدعى الى المعاش وانتهاء خدمته مستندا الى ذات الاسباب التى بنى عليها قرار مجلس التأديب الامر الذى تستظهر معه المحكمة ان ادعاء المدعى قائم بحسب الظاهر على اسباب جدية يرجع معها الفاء القرار المطعون عليه مما يتوافر معه الركن الثانى .

ومن حيث انه بالنظر على ماتقدم فان الركنين اللذين يقوم عليهما الطلب المستعمل بصرف المرتب يكونا متوافرين معه طلب المدعى المستعمل بصرف راتبه قائم على سند سليم من القانون جدير بالقبول دون ان يمس ذلك اصل حق المطالبة به .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يتحمل بمصروفاتها عملاً بأحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

### فهذه الأسباب

حكمت المحكمة في الشق المستعمل باستمرار صرف مرتب المدعى مؤقلاً من تاريخ انتهاء خدمته والزمته الجهة المدعى عليها بمصروفات هذا الطلب وعشرة جنيهات مقابل اتعاب المحاماة - وأمرت بالحالة الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيرها واعداد تقرير في موضوعها<sup>(١)</sup> .

### الحالة الثالثة

مايتعلق بالقرارات المتعلقة بالحريات العامة والغاء تراخيص الصحف

القاعدة :

تضمنت المادة (٢٣) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان بياناً شاملاً عن حق العمل وما يتفرع عنه من حقوق وحريات ومايلزم الحماية من ضمانات .

ومن أهم المبادئ المتعلقة بالحقوق والحريات العامة مبدأ المساواة بين الافراد في الحقوق والحريات العامة دون تمييز بينهم بسبب الجنس والأصل أو اللغة أو العقيدة .

فالجميع متساوون أمام القانون وأمام القضاء ، وأمام وظائف الدولة ، وفي التكاليف ، وفي الأعباء العامة ، وفي أداء الخدمة العسكرية ، وذلك في الحدود التي يقضى بها القانون وطبقاً لمبدأ تكافؤ الفرص .

ونعرض النصوص القانونية المتعلقة بهذا الموضوع فيما يلي :

الحريات العامة في الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية :

نص الدستور الدائم على الحريات والحقوق والواجبات العامة للمواطنين في

---

(١) حكم المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية ووزارات الخارجية والداخلية في الدعوى رقم ٨١ لسنة ٣١ قضائية وصدر الحكم فيها بجلسة ١٩٨٤/١١/٢٥ .

بابه الثالث من دستور ١٩٧١ ، فقد تناولت المواد (٤١ ، ٤٢ ، ٤٣) الضمانات التي تكفل الحرية الشخصية

كما تناولت المادة (٤٤) :الصمات المتعلقة بحرمة المساكن .

كما تناولت المادة (٤٥) حرمة الحياة الخاصة للمواطنين التي يحميها القانون بما في ذلك حرية المراسلات والاتصالات التليفونية .

كما نصت المادة (٤٧) على حرية الرأي لكل انسان .

---

وتنص المادة (٤١) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

«الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون .

ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي» .

وتنص المادة (٤٢) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد توجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولايجوز اйнازه بدنياً أو معنويا ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم المسجون .

وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولايعول عليه .

وتنص المادة (٤٣) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

لا يجوز اجراء أى تجربة طبية أو علمية على أى انسان بخير رضائه الحر .

وتنص المادة (٤٤) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون .

وتنص المادة (٤٥) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون .

وللمراسلات البريدية والبرقية والمعاملات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، وسريتها مكفولة ، ولايجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقبتها الا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة وفقا لاحكام القانون .

وتنص المادة (٤٧) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

حرية الرأي مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون ، والنقد الذاتى ، والنقد البناء ضمنيا لسلامة البناء الوطنى.

كما نصت المادة (٤٨) على حرية الصحافة والطباعة والنشر.

كما نصت المواد من المادة (٥٠) حتى المادة (٥٦) على ضمانات أخرى للمواطنين تتمثل في عدم ابعادهم عن البلاد وضمان حقهم في الهجرة ومنح حق الانتخاب السياسي للأجانب ، وتقرير حق الاجتماع بما لا يخالف النظام العام ، وحق تكوين الجمعيات على النحو المبين في القانون ، وحق إنشاء النقابات والاتحادات على أسس ديمقراطية .

وبعد أن جاء النص على هذه الحقوق والضمنات المتعلقة بها نص الدستور على جزاء مخالفتها بالمادة (٥٧) والتي تقول :

وتنص المادة (٤٨) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة ، والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور ويجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام رقابة محددة في الامور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي ، وذلك كله وفقا للقانون .

وتنص المادة (٥٠) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

لا يجوز أن تحظر على أي مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين الا في الاحوال المبينة في القانون .

وتنص المادة (٥١) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

لا يجوز ابعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة اليها .

وتنص المادة (٥٢) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

للمواطنين حق الهجرة الداخلية أو الموقوفة الى الخارج ، وينظم القانون هذا الحق واجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد .

وتنص المادة (٥٣) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

تتمتع الدولة حق الانتداب السياسي لكل أجنبي اضطرر بسبب الدفاع عن مصالح الشعب أو حقوق الانسان أو السلام أو العدالة . وتسليم اللاجئين السياسيين محظور .

وتنص المادة (٥٤) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

للمواطنين حق الاجتماع الخاص في هدوء غير حائلين سلاحا ودون حاجة الى إخطار سابق ، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة .

والاجتماعات العامة والمواليف والتجمعات مباحة في حدود القانون .

وتنص المادة (٥٥) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون ، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو مرييا أو ذا طابع عسكري .



كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء<sup>(١)</sup> .

سلطة الإدارة في تقييد الحريات الفردية في ظروف استثنائية معينة :

صاغ القضاء الفرنسي نظرية الظروف الاستثنائية وتابعه في ذلك قضاء مجلس الدولة المصري .

وبناء على ذلك فلم تصبح نظرية الظروف الاستثنائية مقصورة على سلطات الضبط الإداري ، بل أصبح للدولة الحق في وضع بعض القيود على الحريات العامة في الظروف الاستثنائية ومن أمثلة ذلك : قانون الأحكام العرفية بفرنسا والتي أخذ عنها المشرع المصري ، بل وأصبحت تؤدي دورها حتى في حالة عدم إعلان الأحكام العرفية .

وجدير بالذكر أن المحكمة الإدارية العليا أكدت العمل بنظرية الظروف الاستثنائية ومن أهم أحكامها في تفصيل هذا الموضوع حكمها الصادر في ١٤ إبريل سنة ١٩٦٢ .

ولأهمية هذا الحكم نشير إلى أهم المبادئ التي استقرت عليها المحكمة حيث تقول :

أولا - ... تقتضي بعض الظروف توسعا في سلطات الإدارة ، وتقييدا في الحريات الفردية . ومن ذلك حالة تهديد سلامة البلاد على أثر وقوع حرب أو

---

= تنص المادة (٥٦) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية .

وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية ، وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها وحماية أموالها .

وهي ملزمة بمساهمة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق موانيق شرف اخلاقية ، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لأعضائها .

(١) راجع المادة (٥٧) من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١ .

التهديد بخطر الحرب أو اضطراب الأمن أو حدوث فيضان أو وباء أو كوارث .  
ففى مثل هذه الحالات تعلن الدولة بلا تردد الاحكام العرفية .

ثانيا : .. ان النصوص التشريعية اتما وضعت لتحكم الظروف العادية . فاذا طرأت ظروف استثنائية ثم أجبرت الادارة على تطبيق النصوص العادية ، فإن ذلك يؤدى حتما الى نتائج غير مستساغة تتعارض حتى ونية واضعى تلك النصوص العادية . فالقوانين تنص على الاجراءات التى تتخذ فى الاحوال العادية . ومادام أنه لا يوجد فيما نص على ما يجب اجراؤه فى حالة الخطر العاجل ، تعين عندئذ تمكين السلطة الادارية من اتخاذ الاجراءات العاجلة التى لم تعمل لغاية سوى المصلحة العامة دون غيرها .

وغنى عن البيان فى هذا المجال أن هناك قاعدة تنظم القوانين جميعا وتفوقها ومحصلها وجوب الابقاء على الدولة ، فغاية مبدأ المشروعية يتطلب أولا وقبل كل شيء العمل على بناء الدولة ، الأمر الذى يستتبع تخويل الحكومة استثناء ، وفى حالة الضرورة ، من السلطات ما يسمح لها باتخاذ الاجراءات التى يتطلبها الموقف ، ولو خالفت فى ذلك القانون فى مدلوله اللفظى مادامت تبغى الصالح العام .

ثالثا : ... ان سلطة الحكومة فى هذا المجال ليست ولاشك طليقة من كل قيد ، بل تخضع لأصول وضوابط ، فيجب أن تقوم حالة واقعية أو قانونية تدعو الى التدخل ، وأن يكون تصرف الحكومة لازما لمواجهة هذه الحالة بوصفه الوسيلة الوحيدة لمواجهة الموقف ، وأن يكون رائد الحكومة فى هذا التصرف ابتغاء مصلحة عامة . وبذلك تخضع مثل هذه التصرفات لرقابة القضاء . غير أن المناط فى هذه الحالة لا يقوم على أساس التحقق من مدى مشروعية القرار من حيث مطابقته أو عدم مطابقته للقانون ، واتما على أساس توافر الضوابط التى سلف ذكرها أو عدم توافرها فاذا لم يكن رائد الحكومة فى هذا التصرف الصالح العام ، بل اتجهت الى تحقيق مصلحة خاصة مثلا ، فإن القرار يقع فى هذه الحالة باطلا،<sup>(١)</sup> .

---

(١) المحكمة الادارية العليا فى ١٤/٤/١٩٦٦ - ص ٧ ق - ص ٦٠١ .

وواضح أن المحكمة قد أوردت معظم أحكام نظرية الظروف الاستثنائية ، لولا أنها أرجعت أصلها الى نظرية الضرورة وسلامة الدولة ، في حين أن مجلس الدولة الفرنسي - كما رأينا - يكتفى في هذا المقام بمجرد قاعدة سير المرافق العامة ، وهي أيسر من النظريات التي تشير اليها المحكمة الادارية العليا .

#### الخلاصة والتعليق :

يخلص مما تقدم أنه إذا صدر عن الإدارة قرارا اداريا يتعلق بتقييد الحريات العامة أو بالاستيلاء المؤقت على العقارات أو إلغاء تراخيص الصحف أو يتصل بأي إجراء من الإجراءات التي تقيّد من الحرية العامة على النحو سالف البيان ، وكان هذا التصرف بغير مقتضى ، أو كان القرار مشوب بأساءة استعمال السلطة ، أو مخالفا للقانون ، أو لا يرجى منه تحقيق المصلحة العامة طبقا للهدف الذي يتوخاه المشرع ، أو كان القرار معيبا بعدم المشروعية لمخالفة الضوابط الموضوعية والشكلية التي يقرها القانون ، فإن القرار يقع في هذه الحالة باطلا ، ويحق للأفراد أو لغيرهم من المتضررين من القرار أن يطلبوا إيقافه وإلغائه بالدعوى التي يفصل فيها مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري متى توافرت الأسباب والشروط القانونية اللازمة لذلك .

### الحالة الرابعة

#### المنازعات المتعلقة بالعملية الانتخابية :

★ يختص مجلس الدولة بالطعون المتعلقة بانتخابات الهيئات عموما كانتخابات الغرف التجارية ، والنقابات ونحوها ، لا على أنها من قبيل الهيئات المحلية بالمعنى المذكور في المادة ١٠٥ ، وانتخابات العند والمشيخ تعتبر أيضا من الناحية النظرية من الطعون المتعلقة بالتعيين في وظيفة عامة ، غير أنها لا تختلف في طبيعتها القانونية عن الطعون الخاصة بانتخابات هيئات المحلية ، وكل هذه الطعون تتعلق أصلا بمشاكل قيد الناخبين في كشوف لانتخاب ، وقيد المرشحين في الكشوف الخاصة بهم ، وكذلك عملية الانتخاب واعتماد النتيجة<sup>(١)</sup> .

(١) يرجع في هذا الموضوع الى المراجع والاحكام التالية :

(أ) نكتور / مصطفى كمال وصفي : مرجع سابق .

وتعتبر هذه الطعون من الناحية المادية - ذات طبيعة موضوعية ، ولذلك فإن القاضى يفصل فى جميع الاحوال فى مدى مطابقة العملية المعروضة عليه للقانون ، ولذا فإن هذه الطعون تعتبر من قبيل طعون الالفاء بسبب تجاوز السلطة .

★ ويلاحظ أنه بالنسبة لاعلان نتيجة الانتخاب فقد روى أنه ليس قرارا اداريا ، لأنه ليس انفصاحا عن الارادة الذاتية للإدارة ، بل هو كشف عن أمر واقع هو ارادة الناخبين .

★ غير أنه يمكن أن يرد على ذلك أن ارادة الناخبين هي السبب الذى استند اليه قرار اعلان النتيجة فإن كان السبب غير صحيح كان القرار غير صحيح للخطأ فى الوقائع ، وقد أخذت بهذا<sup>(١)</sup> المحكمة الادارية العليا .

وجدير بالذكر أنه ليس فى النصوص القانونية ما يتناقض مع وجوب اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات فيما يتعلق بتحقيق الطعون الانتخابية من سماع شهادة الشهود وندب خبير ، أو غير ذلك من طرق التحقيق المتعددة<sup>(٢)</sup> .

★ عرض حالة الحكم المتعلق بتوافر ركن الاستعجال فى طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بحل مجلس نقابة المحامين<sup>(٣)</sup> :

- (ب) دكتور / سليمان الطمولى والقضاء الادارى - الكتاب الأول - قضاء الالفاء - سنة ١٩٦٧ .

(ج) حكم محكمة القضاء الادارى فى ١٢/١١/١٩٤٦ وأول يناير سنة ١٩٤٧ .

(د) بحث دكتور / عثمان خليل المنشور بمجلة القانون والاقتصاد .

(تعليل على قضاء مجلس الدولة فى الطعون الانتخابية)

(★) كذلك يرجع فى هذا الشأن الى القرار بقانون (٤٣) لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون الحكم المعلن ومآجاء عليه من تعديلات ، وقانون العد والمشيخ رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ ومآجاء عليه من تعديلات .  
(١) حكم محكمة القضاء الادارى فى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧ - ص ٧١ - ص ١٧٥ ، ويلاحظ أن المحكمة سلرت على هذا المنوال فى مناسبات متعددة ، وقد تأيبت هذه القاعدة من قبل المحكمة الادارية العليا ، مثال ذلك حكمها فى ٢٣ يناير سنة ١٩٦٥ ص ١٠ - ص ٤٦٣ .

(٢) محكمة القضاء الادارى - الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٧/٥ - منشور بمجلة المحاماة - ص ٦٣ - العددان الخامس والسادس - مايو ويونيه ١٩٨٣ .  
وقالت المحكمة :

وحيث أنه عن ركن الاستعجال فلا جدال فى توافره ، ذلك أن إضفاء مجلس النقابة المنتخب -

فصت المحكمة الادارية العليا بتأييد حكم محكمة القضاء الادارى منى نوافر ركن الاستعجال فى طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بحل مجلس نقابة المحامين . وتشكيل لجنة مؤقتة للإشراف على انتخابات النقابة ، وذلك على أساس أن الذى انتهى اليه الحكم المطعون فيه صحيح وقائم على سببه المبرر له ، فلجنة المؤقتة الصادر بتشكيلها القرار المطعون فيه .. اختصاص شامل .. لكل اختصاصات مجلس النقابة العامة واختصاصات النقيب ولجان قيد المحامين وغيرها من اللجان الأخرى ، وهى اختصاصات جد خطيرة ، تبأثرها لجنة مؤقتة وليدة نصوص ظاهرها أنها غير دستورية ويحرم من ممارستها مجلس النقابة العامة المنتخب ونتائج مباشرة للجنة لهذه الاختصاصات يتعذر تداركها اذا ما قضى بعدم دستورية النصوص التى استندت اليها ، ومن ثم بإلغاء القرار المطعون فيه والصادر بتشكيل هذه اللجنة . واستطردت المحكمة الادارية العليا فى تنليلها على نوافر ركن الاستعجال فى الطلب وقالت :

وتعيين لجنة مؤقتة تحل محل مجلس النقابة لمزاولة اختصاصاته ، ليس فى أى حال من الأحوال اعادة الحياة الى نقابة المحامين بالطريق الديمقراطي كما يذهب الى ذلك الطعن ، بل هو امعان فى اقصاء مجلس النقابة المنتخب بطريقة ديمقراطية من قبل الجمعية العمومية للمحامين عن تولى ومزاولة اختصاصاته ، وبطريقة تبدو بحسب الظاهر مجافية لما تنص به المادة ٥٦ من الدستور ، الأمر الذى يكون معه الحكم المطعون فيه اذا قضى بوقف تنفيذ القرار المذكور ، اذا ما قضى بإلغائه قد قام على أسباب صحيحة وجاء سليما مطابقا للقانون<sup>(١)</sup> .

### الحالة الخامسة

المنازعات المتعلقة بشئون الطلبة :

ونورد فيما يلى الحكم الصادر من دائرة منازعات الأفراد والهيئات بمحكمة القضاء الادارى فى ٦ يناير سنة ٩٨٧ فى الدعوى رقم ٢٩٢٠ لسنة ٤٠ ق فى

- عن ممارسة الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة عليها فى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - وخاصة الاشراف على انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة فى أول انتخاب يتم طبقا لأحكام هذا القانون فى موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام القانون المذكور من شأنه ترتيب أثر يتعذر تداركها فيما لو حكم بعدم دستورية النصوص المشار اليها آنفا وبالتالى إلغاء القرار المطعون فيه . (١) المحكمة الادارية العليا . الطعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق - جملة ١٩٨٣/٩/٥ - منشور بمجلة المحاماة

الدعوى المقامة من الطالب / صلاح مصطفى أحمد عاشور الطالب بالسنة الثالثة بكلية التجارة جامعة عين شمس ضد مدير جامعة عين شمس وعميد كلية التجارة بها ، طالبا الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وما يترتب عليه من آثار أخصها السماح له بدخول الامتحان وتنفيذ الحكم بموجب مسودته وفي الموضوع الغاء القرار المطعون فيه .

★ ★ وقد اشتمل هذا الحكم على مبادئ قانونية على درجة كبيرة من الأهمية من أهمها اعتبار مجلس تأديب الطلاب لا يدعو عن كونه لجنة إدارية على سند من أنه مشكل من عناصر غير قضائية وأن مجلس التأديب الأعلى الذي استحدثه القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١ وناط به استئناف قرارات مجلس تأديب الطلاب لا تخرج طبيعة قراراته التي يصدرها عن كونها قرارات إدارية وليست أحكاما إدارية ، وأنه بهذه المثابة ينبغي الاختصاص لمحكمة القضاء الإداري بطلب الغائها دون المحكمة الإدارية العليا .

★ ★ ولأهمية هذا الحكم ، الذي لم ينشر، نسجل ما جاء بحكم المحكمة كاملا على النحو التالي :

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

من حيث أن المدعى يهدف بدعواه الى طلب الحكم بقبول الدعوى شكلا وبوقف تنفيذ قرار مجلس تأديب الطلاب بكلية التجارة جامعة عين شمس الصادر بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٢ فيما تضمنه من فصل المدعى نهائيا من الكلية وما يترتب على ذلك من آثار أخصها السماح للمدعى بدخول الامتحان مع تنفيذ الحكم بموجب مسودته وفي الموضوع بالغاء هذا القرار وما يترتب عليه من آثار مع إلزام الجهة الإدارية المصروفات والأتعاب .

ومن حيث أن الجهة الإدارية قد ربت على الدعوى حسبما سلف بيانه طالبة الحكم برفض الدعوى بشقيها مع إلزام المدعى المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة قد أعدت تقريرها بالرأى القانوني في

الدعوى انتهت فيه لأسبابه الى طلب الحكم اصليا : بعدم قبول الدعوى لعدم استفاد طريق الطعن بالاستئناف مع الزام المدعى المصروفات ، واحتياطيا : بالغاء القرار المطعون فيه والزام الجامعة المصروفات .

ومن حيث أنه عن شكل الدعوى فالثابت من الأوراق أن القرار المطعون عليه صدر بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٢ وأقام المدعى دعواه المائلة بالطعن على هذا القرار وذلك بصحيفة الدعوى التى أودعها قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٩ أى فى خلال الموعد الذى حدده قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ للطعن بالالغاء أمام القضاء فى القرارات الادارية فمن ثم تكون دعوى المدعى والحالة هذه مقبولة من ناحية الشكل .

ومن حيث أنه عما انتهت اليه هيئة مفوضى الدولة فى تقريرها من طلب الحكم أصليا : بعدم قبول الدعوى لعدم استفاد طريق الطعن الاستئنافى للأسباب التى قام عليها التقرير من هذه الناحية ، فإن المادة (١٨٠) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن يخضع الطلاب للنظام التأديبى وتبين اللاحة التنفيذية هذا النظام وتحدد العقوبات التأديبية .

وتنص المادة (١٨٣) على أن يشكل مجلس تأديب الطلاب على النحو التالى - عميد الكلية أو المعهد الذى يتبعه الطالب ، وكيل الكلية أو المعهد المختص ، أقدم أعضاء مجلس الكلية أو المعهد المختص وتنص المادة (١٨٤) على أنه لا يجوز الطعن فى القرار الصادر من مجلس تأديب الطلاب الا بطريق الاستئناف ويرفع الاستئناف بطلب كتابى يقدم من الطالب الى رئيس الجامعة ... وعليه ابلاغ هذا الطلب الى مجلس التأديب الأعلى خلال خمسة عشر يوما . ويشكل مجلس التأديب الأعلى على الوجه التالى - نائب رئيس الجامعة المختص ، عميد كلية الحقوق أو أحد الأساتذة بها ، أستاذ من الكلية أو المعهد الذى يتبعه الطالب ... وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ قرارات مجلس تأديب الطلاب أو مجلس التأديب الأعلى قبل الفصل فى الموضوع .

ومن حيث أنه فى تفسير هذه التصوص قضت المحكمة الادارية العليا بأن مجلس تأديب الطلاب المشكل من عناصر غير قضائية لا يخرج عن كونه لجنة ادارية وأن مجلس التأديب الاعلى الذى استحدثه القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١

وناط به استئناف قرارات مجلس تأديب الطلاب لا تخرج طبيعة قراراته التي يصدرها عن كونها قرارات ادارية وليست أحكاما تأديبية وبهذه المثابة ينعقد الاختصاص لمحكمة القضاء الإداري بطلب الغائها دون المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أنه باستعراض نظام التأديب الذي أورثته اللاحة التنفيذية لقانون الجامعات يبين أن المادة (١٢٤) من اللاحة قد عرفت المخالفة التأديبية وأوردت بعض الأمثلة لها وحددت المادة (١٢٦) العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على الطالب وهي تتدرج من التنبيه شفاهة أو كتابة حتى الفصل النهائي من الجامعة وعينت المادة (١٢٧) من اللاحة الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية والنصاب المقرر لكل منها ، ومن بين تلك الهيئات مجلس التأديب وقد خولته اللاحة سلطة توقيع جميع العقوبات . وأخيرا نصت المادة (١٢٩) من ذات اللاحة على أن القرارات التي تصدر من الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية وفقا للمادة (١٢٧) تكون نهائية .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم جميعه فقله متى كانت قرارات مجلس تأديب الطلاب لا تعدو أن تكون قرارات ادارية وهي طبقا لصريح نص المادة (١٢٩) من اللاحة ، قرارات نهائية وكان الأصل المقرر في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية حسبما تقتضى به المادة (١٠) بند خامسا من هذا القانون وأن القانون في توزيعه للاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية على النحو المبين بالمواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ منه ناط بمحكمة القضاء الإداري اختصاص الفصل في الطلبات المشار إليها . فمن ثم ينعقد لهذه المحكمة الاختصاص بالفصل في طلبات إلغاء قرارات مجالس تأديب طلاب الجامعات الصادرة بتوقيع العقوبات التأديبية على هؤلاء الطلاب ولو كان مطعوناً على تلك القرارات بالاستئناف أمام مجلس التأديب الأعلى على ما ورد بالمادة (١٨٤) من قانون الجامعات سالف الإشارة إليها .

ولا يقدح في ذلك ما يقضى به نص تلك المادة من أنه لايجوز الطعن في القرار الصادر من مجلس تأديب الطلاب الا بطريق الاستئناف أمام مجلس التأديب الأعلى ، ذلك أن مجالس تأديب الطلاب ومن بينها المجلس الأعلى بتشكيلها من



عناصر غير قضائية لا تخرج عن كونها لجنة ادارية اقتضى نظام تأديب طلاب الجامعات أن يعهد اليها بتأديب طلابها وبهذه المثابة كان الطعن أمام مجلس التأديب الأعلى في قرارات المجالس التأديبية بالجامعة لا يعتبر طريق طعن مقابل ويباشر للطعن بالالغاء أمام هذه المحكمة اذ الأصل في قبول الطعن بالالغاء أمام القضاء الإداري الا بوجود طريق طعن مقابل ومباشر بنص القانون على اختصاص جهة قضائية أخرى به بشرط أن تتوافر للطاعن أزمها مزايا قضاء الالغاء وضماناته ويشرط ألا تكون هذه الجهة قضاء ولاها لا يجد فيه صاحب الشأن مؤنلا حصينا تمحص لديه أوجه دفاعه . ومن الطبيعي أن بعض هذه الشروط التي يتوقف عليها عدم قبول دعوى الغاء قرار مجلس التأديب الابتدائي لطلاب كلية التجارة جامعة عين شمس المطعون عليه حتى يتم الفصل في الطعن المرفوع بشأنه أمام مجلس التأديب الأعلى للجامعة . غير متوافرة في طريق الطعن أمام المجلس المذكور الذي رسمته المادة (١٨٤) من قانون تنظيم الجامعات . باعتبار أن ذلك المجلس لا يعتبر بتشكيله على ما سلف بيانه - جهة قضائية ولا تتوافر للطاعن بالتالي أمامه مزايا قضاء الالغاء وضماناته وحصاناته . وأن سلوك طريق ذلك الطعن طبقا لما يقضى به القانون لايعود أن يكون من قبيل التظلم الإداري الذي عهد به نظام التأديب في الجامعة الى جهة معينة داخل التنظيم الإداري للجامعة دون غيرها من الجهات الإدارية الأخرى خارج هذا التنظيم على اعتبار أن الجامعة بتنظيماتها الإدارية - وقد تولت تأديب طلابها - تكون هي الأقدر في المجال الإداري على نظر تنظلماتهم بما يصدر في حقهم من قرارات تأديبية . ولا مراء في أن سلوك صاحب الشأن طريق التظلم ادريا الى الجامعة تضروا من القرار الإداري الصادر ضده من الهيئة التأديبية المختصة داخل الجامعة لا يحول دون استعمال حقه الذي كلفه القانون في استعاء ولاية جهة القضاء الإداري التي أناط بها القانون كأصل عام الفصل في طعون الغاء مثل تلك القرارات شأنها في ذلك شأن غيرها من القرارات الإدارية التي لا تنحصر عنها ولاية هذا القضاء .

ومن حيث أنه متى كان قرار مجلس التأديب الابتدائي المنصوص عليه في قانون تنظيم الجامعات هو قرار اداري نهائي قابل للتنفيذ بمجرد صدوره مما تختص هذه المحكمة بالفصل في دعوى الطعن بطلب الغائه وكان الطعن عليه

بطريق الاستئناف أمام مجلس التأديب الأعلى طبقا للقانون هو فى صحيح معناه ومبناه لا يعطو أن يكون من قبيل التظلم الإدارى منه ولم يوجب القانون على وجه الالتزام التظلم منه قبل رفع الدعوى بطلب الغائه . فمن ثم لا تكون دعوى المدعى بطلب الغاء قرار مجلس تأديب الطلاب المطعون عليه - والحالة هذه - قد رفعت قبل الأوان بسبب عدم الفصل فى الاستئناف المقام طعنا فيه أمام مجلس التأديب الأعلى للجامعة بل رفعت عن قرار ادارى نهائى قابل للطعن عليه بالالغاء استقلالاً أمام القضاء قبل البت فى ذلك الاستئناف على ما سلف بيانه جميعه وبالتالي تكون هذه الدعوى مقبولة من هذه الناحية أيضا . واذهب تقرير هيئة مفوضى الدولة ضمن ما ذهب الى طلب الحكم أصليا : بعدم قبول الدعوى لعدم استفاد طريق الطعن الاستئنافى للأسباب التى قام عليها تقرير الهيئة فى هذا الصدد فانه لا يكون قد أصاب صحيح حكم القانون من هذه الوجهة .

ومن حيث أنه عن الموضوع فمن المقرر فى الفقه والقضاء الإداريين أن التصدى للبحث فى الشق الموضوعى من دعوى وقف تنفيذ والغاء القرار الإدارى تمهيدا لاصدار حكم فيها - كما هو الحال فى خصوص الدعوى الماثلة - يغنى عن البحث فى شقها العاجل بطلب وقف تنفيذ القرار المطعون الى أن يقضى بالغائه ومن ثم كان حريا بالمحكمة وقد أحالت الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لاعداد تقرير بالرأى القلتنوى فى شقيها وأعدت الهيئة تقريرها فى الموضوع - أن تتصدى لموضوع الدعوى وتصدر حكمها فيه دون النظر فى الشق العاجل منها الذى يجبه حكم المحكمة فى الموضوع .

ومن حيث أن المدعى ينعى على قرار مجلس تأديب طلاب كلية التجارة جامعة عين شمس المطعون عليه بالبطلان استنادا منه الى أنه لم يرتكب المخالفة التأديبية المنسوبة اليه بالقرار الطعين كما أن العقوبة التى أوقعها ذلك القرار على المدعى لا تتناسب وجسامة الفعل المنسوب .

ومن حيث أنه ولئن كان للسلطات التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها فى ذلك الا أن مناط مشروعية هذه السلطة - شأنها كشأن أية سلطة تقديرية أخرى - ألا يشوب استعمالها غلو . ومن صور هذا الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإدارى وبين نوع الجزاء ومقداره . ففى هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملائمة

الظاهرة مع الهدف الذى تغياه القانون من التأديب . وهذا الهدف هو بوجه عام تأمين نظام سير المرافق العامة . فركوب متن الشطط فى القسوة والافراط المسرف فى اللين كل من طرفى النقيض لا يؤمن انتظام سير المرافق العامة . وبالتالي يتعارض مع الهدف الذى رعى اليه القانون من التأديب . وعلى هذا الأساس يعتبر استعمال سلطة تقدير الجزاء فى هذه الصورة مشوبا بالظلم فيخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة . ومعيار عدم المشروعية فى هذه الصورة ليس معيارا شخصيا وانما هو معيار موضوعى قوامه أن درجة خطورة الذنب الإدارى لا تتناسب البتة مع نوع الجزاء ومقداره وأن تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية فى هذه الصورة مما يخضع لرقابة هذه المحكمة .

ومن حيث أن المادة (١٢٤) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات تنص على أن يعتبر مخالفة تأديبية كل اخلال بالقوانين واللوائح والتقاليد بالجامعة وعلى الأخص (١) .... (٣) كل فعل يتنافى مع الشرف والكرامة أو مخل بحسن السير والسلوك داخل للجامعة أو خارجها ... وقد حددت المادة (١٢٦) من اللائحة العقوبات التى يجوز توقيعها على الطالب ومن بينها الفصل النهائى من الجامعة وعينت المادة (١٢٧) الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات كل بحسب النصاب المقرر لها منها مجلس التأديب الذى خول صلاحية توقيع جميع العقوبات وقضت المادة (١٢٨) من ذات اللائحة ألا توقع عقوبة من العقوبات الواردة فى البند الخامس وما بعده من المادة (١٢٦) - ويخل فيها عقوبة الفصل النهائى من الجامعة الا بعد التحقيق مع الطالب كتابة وسماع أقواله فيما هو منسوب اليه .

والثابت من الأوراق أنه قد أجرى تحقيق مع المدعى بشأن واقعة اعتكائه بالضرب على وجه الطالبين فىلى سعيد ومنال أحمد - سمعت فيه أقوال المدعى . وبسؤال شهود الواقعة قرروا فى التحقيق أنهم شاهدوا المدعى وهو يصفع الطالبين المذكورتين على وجهيهما وقد انتهت المنكرة التى أعدت بنتيجة هذا التحقيق الى ثبوت تلك الواقعة فى حق المدعى والى أنها تشكل مخالفة للقوانين واللوائح والتقاليد الجامعية . ويعرض تلك المنكرة على رئيس الجامعة قرر فى ١٩٨٦/١/٤ إحالة المدعى الى مجلس التأديب الذى تولى محاكمته تأديبيا

وأصدار قراره بجلسته المنعقدة في ١٩٨٦/٣/٢٢ بفصل المدعى فصلا نهائيا من كلية التجارة .

ومن حيث أنه وإن كانت الواقعة التي عوقب المدعى عليها تأديبيا - كطالب في الجامعة - بسببها ثابتة في حقه وهي تستأهل المؤاخذة التأديبية وتستحق العقاب عليها . فإن نظام تأديب طلاب الجامعة المنصوص عليه باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات إذ تدرج في قائمة العقوبات التأديبية التي يحق للجامعة توقيعها على الطالب بها لما يرتكبه من مخالفات تأديبية على ما ورد بذلك النظام فجعلها تتراوح ما بين التنبيه شفاهة أو كتابة والفصل النهائي من الجامعة - أما يكون قد هدف من هذا التدرج في انزال العقاب الى وجوب الملاءمة بينه وبين الجرم التأديبي الذي ثبت في حق الطالب .

ولما كان الثابت أن المدعى قد تدرج في الدراسة بكلية التجارة حتى وصل الى الفرقة الثالثة ولا يبين من الأوراق أن ثمة جزاء تأديبي آخر قد وقع عليه طوال مدة دراسته بالكلية فإن أخذه بهذه الشدة المتناهية في القسوة وتوقيع أقصى العقوبات المقررة بنظام تأديب طلاب الجامعة عليه دون أن تحتوي الأوراق أو ملاحظات الواقعة ما يدعو الى هذه الشدة الممعة في القسوة - أمر يجعل العقوبة التأديبية الموقعة على المدعى بعيدة عن التلازم مع الذنب التأديبي الذي ارتكبه ومنطوية على غلو لا يتناسب مع خطورة هذا الذنب بما يخرج تلك العقوبة عن حد المشروعية وبالتالي مخالفتها لروح النظام التأديبي المقرر - وهو ما يبرر تقدير المحكمة واقتناعها - في رقابتها لمدى مشروعية القرار المطعون - بأن القرار الطعن وما تضمنه من توقيع تلك العقوبة على المدعى قد صدر مشوبا بعيب عدم المشروعية على نحو يبطله جزاء عدم مشروعيته لما انطوى عليه من مفارقة ظاهرة بين الجريمة والجزاء مما يعتبر اساءة استعمال سلطة في تقدير الجزاء بما يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ويات حريا بهذه المحكمة وقد رأت وجه عدم المشروعية فيه حسبما سلف بيانه أن تكفي بالغائه .

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب المدعى تنفيذ الحكم بموجب مسودته فإن المحكمة ترى من ظروف الدعوى وملاحظات أن الاستمرار في تنفيذ القرار المطعون أمر يترتب عليه بالنسبة للمدعى نتائج يتعذر تداركها بالنظر الى قرب بداية امتحانات

نصف العام الدراسي ٨٦ / ١٩٨٧ وإلى أن استمرار هذا الوضع إلى أن يتم طبع هذا الحكم وتوقيع نسخته الأصلية واتخاذ اجراءات اعلانه الى الجامعة مما يستغرق وقتا قد يمتد الى ما بعد حلول موعد اجراء الامتحانات المشار اليها وبالتالي يغوت على المدعى فرصة دخول تلك الامتحانات . كل ذلك يعتبر من أبرز صور الاستعجال التي تبرز تنفيذ الحكم بموجب مسودته وبدون اعلانه طبقا لحكم المادة (٢٨٦) من قانون المرافعات .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات وقد خسرت الجامعة المدعى عليها الدعوى فمن ثم يتعين إلزامها بالمصروفات .

فهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون عليه وما يترتب على ذلك من آثار وألزمت الجامعة المدعى عليها بالمصروفات وأمرت بتنفيذ الحكم بموجب مسودته وبدون اعلان .

تعليق :

ان ايقاف القرارات المتعلقة بشئون الطلبة هي من أهم حالات الطلبات المستعجلة التي عني بها القضاء الإداري حرصا على مستقبلهم الدراسي .

ويشترط في قبول تلك الطلبات ما يشترط في الطلب المستعجل بصفة عامة من حيث توافر الجدية والمشروعية وتعذر أمر لا يمكن تداركه ، ومن أهم الحالات التي يتعذر تداركها فوات مواعيد الامتحانات على الطلبة المتضررين من القرارات المطلوب ايقافها ولاهمية هذه الحالة نذكر الاحكام القضائية التالية :

الأحكام :

(١) حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في الدعوى ١٤٢٥ للمنة الخامسة القضائية جلسة ١٢ ديسمبر ١٩٥١ وجاء بحثيات هذا الحكم مليلي :

إذا كان يترتب على عدم وقف تنفيذ قرار البعثة أن تعود المدعية الى مصر وأن تنقطع دراستها الى أمد يطول حتى يبيت في موضوع الدعوى وأنه يتعذر

عليها بعد ذلك اذا قضى بإلغاء القرار أن ترجع الى البعثة . فتكون بذلك قد خسرت ما بذلته من جهد علمي ظلت تواصله أكثر من تسعة أشهر ، ولم يبق أمامها للانتهاء من عملها الا مدة تقل عن ثلاثة أشهر ، وقدمت شهادة من الأستاذ المختص بأنها اذا رجعت من البعثة قبل اتمامها فسيضيع عليها ما بذلته من جهود ، وهذه الشهادة كافية للدلالة على أن نتائج تنفيذ القرار المطعون فيه يتعذر تداركها .

(٢) وفي قضية ثانية نتحصل واقعاها في احدى الطالبات اجتازت امتحان الثانوية العامة وتقدمت الى مكتب تنسيق القبول بالجامعات مبدية رغبتها في الالتحاق باحدى كليات الطب البشرى أو طب الأمتنان أو الصيدلة وهى الكليات التى تتناسب مع مجموع درجاتها . لكنها فوجئت بترشيحها للقبول بكلية الطب البيطرى جامعة أسبوط ، ونما الى علمها أن سبب عدم قبولها باحدى الكليات الثلاثة المشار اليها يرجع الى قبول الفئات المستثناءة بالمرحلة الثانية للتنسيق مما أغلق الباب أمامها وضيع عليها فرصة الالتحاق بأى من الكليات الثلاثة سالفة الذكر ، فى حين أنها حاصلة على مجموع كلى فى درجات الثانوية العامة يفوق المجاميع التى قبلت فى الكليات الثلاثة المذكورة من الفئات المستثناءة .

★ وقد قضت المحكمة بتوافر ركن الاستعجال فى طلب وقف التنفيذ الذى تقدمت به المدعية وذلك بالنظر الى ما ينتجه هذا القرار من آثار مستمرة ومتجددة تتعلق بمستقبل المدعية وهى نتائج لا يمكن تداركها فيما لو قضى بإلغاء القرار المطعون فيه<sup>(١)</sup> .

(٣) وفي قضية ثالثة وهى المتعلقة بالدعوى رقم ٣٠٢٩ لسنة ٤١ قضائية التى لم تشر والمقامة من الطالب .... ضد رئيس جامعة القاهرة بصفته وحكم فيها بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٨ بقبول الدعوى شكلا وبإلغاء القرار المطعون فيه وتلخيص واقعات القضية فى أن عميد كلية الحقوق بفرع بنى سويف أحال الطالب الى مجلس التأديب ولم يكن مختصا بذلك إذ أن هذا الاختصاص ينمقد لرئيس الجامعة ، وتأسيسا على ذلك حكم بإلغاء قرار الاحالة . (وقد بوشرت هذه الدعوى بمعرفة المؤلف) .

(١) محكمة القضاء الادارى - الدعوى رقم ٢٣٩٨ - من ٣٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢ .  
★ وكذلك الدعوى التى بوشرت بمعرفة المؤلف رقم ٨٥٤ من ٣٩ ق (لم تشر) وحكم فيها لصالح موكلتنا (شهرين محمد أحمد) .

## الحالة السادسة

القرارات المتعلقة بعدم مشروعية قرارات نزع الملكية  
للمنفعة العامة أو التحسينات

ان اختصاص المحافظ بالنسبة لاصدار قرارات الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لأعمال الترميم أو الوقاية وغيرها وهى أحوال معينة مثل حالة الغرق ، أو قطع جسر ، أو تفشى وباء وفى غير ذلك من الأحوال الطارئة والمستعجلة .  
ولأهمية هذه الحالة فقد أشرنا إليها ضمن المبحث المتعلق بالتطبيقات القضائية .

## الحالة السابعة

المنازعات المتعلقة بعدم مشروعية قرارات إستيلاء المحافظين على العقارات  
فى غير الحالات المستعجلة أو الطارئة .

★ ان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة كان يجيز للمحافظ الاستيلاء على العقارات للمنفعة العامة والحالات الطارئة أو المستعجلة أو لغتمة مشروع ذى نفع عام .

غير أن القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض الاحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة ضيق سلطة المحافظ فى الاستيلاء وجعلها مقصورة على الأحوال الطارئة والمستعجلة .

ولأهمية هذه الحالة فقد أشرنا إلى الأحكام الصادرة بشأنها ضمن المبحث المتعلق بالتطبيقات القضائية .

## الحالة الثامنة

المنازعات المتعلقة بالقرارات الصادرة من النيابة العامة والمتصلة بحالة المصابين بأمراض عقلية :

استقر القضاء على أن الافراج عن المصابين بأمراض عقلية أصبح من اختصاص

النيابة العامة طبقا للمادة (٣٤٢) من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم (١٠٧) لسنة ١٩٦٢<sup>(١)</sup> .

أما قرارات النيابة العامة بعدم الافراج فان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى، يختص بطلب وقف تنفيذ قرار عدم الافراج والفائه متى كان غير مشروع .

## الحالة التاسعة

### المنازعات المتعلقة بتراخيص المحال العامة

ان المادة (٢) من القانون (٤٥٣) لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ م تحظر اقامة اى محل يخضع لاحكامه أو إدارته الا بترخيص ، وتقضى المادة (٧) من ذات القانون بأن الاشتراطات الواجبة نوعان : اشتراطات علمية يجب توافرها فى كل المحال أو فى نوع منها أو فى مواقعها ، ويصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق ، واشتراطات خاصة هى التى ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها فى المحل المطلوب ترخيصه أو ترى اضافتها الى شروط المحل المرخص به ، كما تقضى المادة (١٦) معلة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ تحدد الأحوال التى تلقى فيها رخصة المحل ومنها الحالة السادسة واذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل أو أصبح فى استمرار ادارته خطر داهم على الصحة العامة أو الأمن العام يتعذر تداركه .

أما المادة (١٢) فتقول الجهة الادارية سلطة ايقاف المحل كليا أو جزئيا بقرار مسبب ينفذ بالطريق الادارى اذا رأت أنه يترتب على ادارته خطر داهم على الصحة العامة أو الأمن العام .

---

(١) تنص المادة (٣٤٢) من قانون الاجراءات الجنائية والمعلقة بالقانون رقم (١٠٧) لسنة ١٩٦٢ على مايلى :

اذا صدر أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو حكم ببراءة المتهم ، وكان ذلك بسبب عاهة فى عقله تأمر الجهة التى أصدرت الأمر أو الحكم اذا كانت الواقعة جنسية أو جنحة عقوبتها الحبس بحوز المتهم فى أحد المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن تأمر الجهة التى أصدرت الأمر أو الحكم بالافراج عنه وذلك بعد الاطلاع على تقرير مدير المحل وسماع أقوال النيابة العامة واجراء ما تراه لازما للتثبت من أن المتهم قد عاد الى رشده .



ويظهر من المغايرة بين عبارة المادة (١٢) ، و (١٦) أن الخطر الداهم الذي يتعذر تداركه - أما إذا لم تتوافر هذه الصفة الجوهرية فإنه يؤدي فقط الى إيقاف ادارة المحل مؤقتا بالطريق الإداري الى أن تزول أسبابه فينتهي مبرر الايقاف أو أن يتحقق سبب من أسباب الغاء الرخصة فيصبح الإلغاء دائما نتيجة لإلغاء الرخصة .

وفي القضية رقم ٥٨٤ لسنة ٢٢ ق والتي عرضت على محكمة القضاء الإداري بجلسة ١٩ من يناير ١٩٧١ ذكرت المحكمة بحجتها في هذا الموضوع مايلي :

«إن المدعية أبدت استعجالها لاستكمال الاشتراطات المطلوبة حتى تستعيد مورد رزقها هي وعمال المحل ، لذلك فإن استمرار وقف تنفيذ القرار يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها ومن ثم يتعين وقف تنفيذه بالقدر وفي الحدود التي تسمح فقط بتمكين المدعية من تنفيذ الاشتراطات المطلوبة ....» .

تعليق :

يخلص لنا مما تقدم أن للقواعد العامة لإيقاف تنفيذ القرار الإداري المطعون فيه قضائيا هي القواعد العامة التي تستوجب أن تكون هناك نتائج لا يمكن تداركها مع توافر الجدية والمشروعية حسبما سبق بيانه .

وقد طبق القضاء ذلك على حالة إيقاف وإلغاء التراخيص .

ومن التطبيقات التي عرضت على المحكمة الإدارية العليا والتي قضت فيها بتوافر وجه الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ القرار الصادر بإلغاء ترخيص مقصف أن وجه الاستعجال المبرر لوقف التنفيذ ليس مجرد حرمان المدعي من الاستغلال ، ولكنه يتمثل في ارتباك التزاماته المالية ، فضلا عن تشريد عدد غير قليل من المستخدمين والعمال الذين يعملون في هذا المقصف وكلهم يعملون أسرا متعددة الأفراد ..<sup>(١)</sup> .

## الحالة العاشرة

المنازعات المتعلقة بالشخص المستعجل والموضوعي بشأن العقود الإدارية  
إن القرارات التي تصدرها الجهة الإدارية في شأن العقود الإدارية نوعان نوردهما وهما :

---

(١) المحكمة الإدارية العليا في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ - ص ٢٨٩ - مشار اليه بمؤلف الدكتور /  
مليهم محمد الطماوي ، القضاء الإداري ، مكتب الأول ، قضاء الإلغاء ص ١٩٦٧ - ص ١٠٥٠ .

## النوع الأول :

يتمثل هذا النوع في القرارات (المنفصلة المستقلة) وهي قرارات اداريه نهائيه تخضع لما تخضع له القرارات الادارية النهائية من احكام فى شأن طلب وقف تنفيذها والغاءها .

## النوع الثانى :

ويتمثل فى القرارات التى تصدرها الجهة الادارية تنفيذا لعقد من العقود الادارية وامستادا الى نص من النصوص التى تصدرها الجهة الادارية تنفيذا لعقد من العقود الادارية .

وتختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الناشئة عنها ، والطلبات المستعجلة سواء كانت مطروحة عليها بصفة اصلية ، أم باعتبارها فرعا من المنازعات الاصلية المعروضة عليها وذلك باعتبار أن القضاء الادارى هو وحده دون غيره صاحب الولاية الكاملة بنظر المنازعات الناشئة عن العقود الادارية<sup>(١)</sup> .

وجدير بالذكر انه لما كان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يختص دون غيره بالفصل فى المنازعات الخاصة بالعقود الادارية طبقا للفقرة العادية عشر من المادة العاشرة من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإنه يختص تبعا للفصل فيما يتفرع عن هذه المنازعات من أمور مستعجلة حسبما سبق بيانه ومن ثم يدخل فى اختصاصه النظر فى طلب ندم خبير فى شأن النزاع الذى يثور بخصوص العقد الادارى المبرم بين المدعى وبين الادارة<sup>(٢)</sup> .

ومما تجدر الاشارة اليه أيضا ان اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالعقود الادارية هو اختصاص شامل مطلق لاصل تلك المنازعات حسبما سبق بيانه ، ولذلك فهو يختص بما يتفرع عنها فى شأن الطلبات المستعجلة حيث يخفى للمحكمة أن تفصل فى الطلب المستعجل المتفرع عن العقد الادارى فى الحدود وبالصواب المقررة للفصل فى هذه الطلبات المستعجلة .

---

(١) راجع مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ عام من ١٩٦٥ - ١٩٨٠ ص ١٧٨ .

(٢) للمرجع السابق ص ١٨١ .

ومما يجدر التنبيه اليه أنه لا يجوز الخلط بين الطلب المستعجل وبين طلب وقف التنفيذ لأنه لا يتعلق بقرار إداري وإنما ينبثق عن رابطة عقبية وينحل في منطقة العقد وتستنهض له ولاية القضاء الكامل دون ولاية الإلغاء<sup>(١)</sup>.

ولا يغيب عن الذكر اعتبار عقد المهادمة في مشروع ذي نفع علم عقدا إداريا وثيق الصلة بعقد الأشغال العامة يأخذ حكمه ويعتبر من قبيلة فينمقد اختصاص الفصل في المنازعات المتعلقة به لمحكمة مجلس الدولة باعتبارها صاحبة الولاية في هذا الشأن دون المحاكم المدنية . وكذلك يعتبر التعهد بخدمة الحكومة عقدا إداريا تتوافر فيه خصائص ومميزات العقد الإداري .

وتأسيسا على ذلك فالمنازعة المتعلقة به تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري باعتباره الجهة صاحبة الاختصاص الكامل في منازعات العقود الإدارية . كذلك فإن صدور العقد من جهة نائبة عن الدولة واتصاله بنشاط مرفق من ائمرافق العامة وتضمنه شروطا غير مألوفة في نطاق القانون الخاص تتوافر فيه مقومات العقد الإداري ، ويختص بالفصل في المنازعات التي تثور بشأنه مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .

### المبحث الثالث

تطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الإدارية العليا في شأن بعض المنازعات الهامة المتعلقة بالعقود الإدارية .

موضوع الحكم الأول : اختصاص القضاء الإداري دون غيره بالفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية والطلبات المستعجلة وشروط إيقاف التنفيذ:

---

(١) نفس المرجع السابق ص ١٨١ . وتقول المحكمة :

«إن المحكمة تفصل في الطلب المستعجل المتفرع عن العقد الإداري في الحدود والضوابط المقررة للفصل في الطلبات المستعجلة ... ثم تستظهر بعد ذلك جدية الأسباب أو عدم جديتها .. بيد أن الطلب المستعجل في هذه الحالة لا يخلط بينه وبين طلب وقف التنفيذ لأنه لايتعلق بقرار إداري وإنما ينبثق عن رابطة عقبية ويدخل في منطقة العقد وتستنهض له ولاية القضاء الكامل دون ولاية الإلغاء» .

(راجع الحكم المبين بالقضعت رقم ٢٨٠ ، ٢٨١ زيادة في الإيضاح) .

## ★ نقول المحكمة الادارية العليا في حكمها في ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٧ مايلى

ومن حيث انه ينبغي في ضوء هذا التنظيم لعملية العقد الادارى المركبة التفرقة بين نوعين من القرارات التى تصدرها الجهة الادارية في شأن العقود الادارية وهما : (النوع الأول) ، وهو القرارات التى تصدرها أثناء المراحل التمهيدية للتعاقد وقبل ابرام العقد وهذه تسمى القرارات المنفصلة المستقلة ومن هذا القبيل القرار الصادر بطرح العمل في مناقصة والقرار الصادر باستبعاد أحد المتنافسين والقرار الصادر بالغاء المناقصة أو بإرسالها على شخص معين ، فهذه القرارات هي قرارات ادارية نهائية شأنها شأن أى قرار ادارى نهائى وتنطبق عليها جميع الاحكام الخاصة بالقرارات الادارية النهائية . (والنوع الثانى) : ينتظم فيه القرارات التى تصدرها الجهة الادارية تنفيذاً لعقد من العقود الادارية واستناداً الى نص من نصوصه كالقرار الصادر بسحب العمل ممن تعاقد معها والقرار الصادر بمصادرة التأمين أو بالغاء العقد ذاته ، فهذه القرارات يختص القضاء الادارى بنظر المنازعات التى تنشأ بشأنها لا على اساس اختصاصه بنظر القرارات الادارية النهائية وانما على أساس اعتباره المحكمة ذات الولاية الكاملة بنظر المنازعات الناشئة عن العقود الادارية بالتطبيق للبند الحادى عشر من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والذى يقضى باختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الخاصة بعقود الالتزام أو الاشغال العامة أو التوريد أو بأى عقد ادارى آخر ، وغنى عن البيان ان اختصاص القضاء الادارى بالنسبة الى هذا النوع الثانى من القرارات هو اختصاص مطلق لاصل المنازعات وما يتفرع عنها اذ ليست هناك جهة قضائية أخرى لها ولاية الفصل فى شيء من هذه المنازعات ، وهذا التنظيم القضائى يجعل القضاء الادارى مختصاً بالفصل فى الطلبات المستعجلة التى تتلوى على نتائج يتعذر تداركها أو طلبات يخشى عليها من فوات الوقت أو اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير أو اجراءات وقائية أو تحفظية حماية للحق الى أن يفصل فى موضوعه ، والقضاء الادارى اذ يفصل فى هذه الطلبات انما يفصل فيها سواء أكانت مطروحة عليه بصفة أصلية أم باعتبارها فرعاً من المنازعة الاصلية المعروضة عليه وذلك على اعتبار أن القضاء الادارى هو وحده دون غيره قاضى العقد .

ومن حيث أنه وقد ثبت مما تقدم ان الجهة الادارية لم تبرم أى عقد مع الشركة الطاعنة وان كل ما سلكته بخصوص هذا النزاع - على ما سبق ايضاحه - لايمدو

ان يكون من قبيل الاجراءات التمهيدية والتحضيرية السابقة على التعاقد وهي اجراءات تشكل في طبيعتها القانونية قرارات ادارية مستقلة ومن ثم فانها تخضع لما تخضع له القرارات الادارية النهائية من احكام فى شأن طلب وقف تنفيذها أو العائنها . ومن حيث ان المادة ٧٣٠ من القانون المدنى تقضى بأنه يجوز للقضاء ان يأمر بالحراسة .

١ - فى الاحوال المشار اليها فى المادة السابقة اذا لم يتفق ذوو الشأن على الحراسة .

٢ - اذا كان صاحب المصلحة فى منقول أو عقار قد تجمع لديه من الاسباب المعقولة ما يخشى معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزة .

٣ - فى الاحوال الاخرى المنصوص عليها فى القانون .

ولما كانت الحراسة القضائية وهى نيابة قانونية وقضائية لان القانون هو الذى يحدد نطاقها والقضاء هو الذى يسبغ على الحارس صفته تاركا تحديد نطاق مهمته للقانون ، لما كانت الحراسة القضائية من الاجراءات الوقتية التى تقتضيها ضرورة المحافظة على حقوق اصحاب الشأن ومصالحهم ودفع الخطر عنها شأنها فى ذلك شأن الطلب الوقتى بوقف تنفيذ القرار الادارى .

ومن حيث ان المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأنه لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ، وقد جرت احكام القضاء الادارى على أن مفاد هذا النص أن المشرع قصد كشرط جوهرى لقبول طلب وقف التنفيذ ان يكون واردا فى صحيفة دعوى الالتقاء ذاتها ، وهذا الشرط الشكلى يستوى فى المرتبة مع الشرط الموضوعى وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج قد يتعذر تداركها اذ وردت صياغة المادة بالنسبة الى الشرطتين على حد سواء وذلك للاهمية والخطورة التى تنتج فى نظر المشرع عن وقف تنفيذ القرار الادارى فأراد أن يحيطه بضمانه توافر الشرطتين الشكلى والموضوعى معا .

ومن حيث أن الشركة الطاعنة اقامت دعواها مقتصرة اياها على طلب وقضى حاصله تعيين رئيس مجلس ادارتها حارما قضائيا على أرض النزاع دون أن يقتصر

هذا الطلب بطلب موضوعي يتناول الغاء القرار الإداري بالامتناع عن ارساء  
الممارسة عليها فان الدعوى تغدو - والحالة تلك - غير مقبولة عملا بحكم العادة  
٤٩ / ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ السالف ذكره .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد قضى بهذا النظر المتقدم فانه يكون قد  
اصاب القانون في صحيحه ويكون التعي عليه غير قائم على سند من القانون يؤيده  
مما يقتضى معه الحكم بقبول الطعن شكلا ويرفضه موضوعا والزام الشركة الطاعنة  
بالمصروفات<sup>(١)</sup> .



موضوع الحكم الثانی : اختصاص جهة القضاء الإداري بالفصل في  
المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية هو اختصاص شامل مطلق لاصل تلك  
المنازعات وما يتفرع عنها ، للمحكمة أن تفصل في الطلب المستعجل المتفرع  
عن العقد الإداري في الحدود وبالصواب المقررة للفصل في الطلبات المستعجلة  
مع عدم جواز الخلط بين الطلب المستعجل وبين طلب وقف التنفيذ :

تقول المحكمة الإدارية العليا في حكمها في ٢٦ يناير سنة ١٩٨٥ مايلي :

ومن حيث أن طلب الالغاء ، وبالتالي طلب وقف التنفيذ لا يردان الا على القرار  
الإداري الذي تصدره جهة الإدارة مفصحة عن ارادتها الملزمة استنادا الى السلطة  
التي خولتها لياها القوانين واللوائح - أما اذا كان الاجراء صادرا من جهة الإدارة  
استنادا الى نصوص العقد الإداري وتنفيذا له فان هذا الاجراء لا يعد قرارا إداريا  
وبالتالي لا يرد عليه طلب الالغاء أو طلب وقف التنفيذ وانما يعد من قبيل المنازعات  
الحقوقية التي تعرض على قاضي العقد وتكون محلا للطعن باستعداء ولاية القضاء  
الكامل وغنى عن البيان ان اختصاص جهة القضاء الإداري بالفصل في المنازعات  
المتعلقة بالعقود الإدارية اختصاص شامل مطلق لاصل تلك المنازعات وما يتفرع  
عنها شأن الطلبات المستعجلة ، فما دامت مختصة بنظر الاصل فهي مختصة بنظر  
الفرع أي الطلب المستعجل ، كل ما في الأمر ان المحكمة تفصل في الطلب

---

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة - ١٩٦٥ -  
١٩٨٠ - الجزء الأول - ٦٦٦ - ٢٤٠ (١٩٧٩/٤/١٤) ٢٤ / ١٠٠ . (بند ١٠١ ص ١٧٨ -  
١٨٠) .

المستعجل المنفرد عن العقد الإداري في الحدود وبالضوابط المقررة للفصل في الطلبات المستعجلة بأن تستظهر الأمور التي يخشى عليها من فوات الوقت أو النتائج التي يتعذر تداركها أو الضرر المحدث بالحق المطلوب المحافظة عليه ثم تستظهر بعد ذلك جدية الأسباب أو عدم جديتها بالنسبة إليها في ظاهرها - بيد أن الطلب المستعجل في هذه الحالة لا يخلط بينه وبين طلب وقف التنفيذ لأنه لا يتعلق بقرار إداري وإنما ينبثق عن رابطة عقدية ويدخل في منطقة العقد وتستنهض له ولاية القضاء الكامل نون ولاية الإلغاء .

ومن حيث أن مدار المنازعة في الدعوى الماثلة رهين في جوهره بمدى حقوق طرفيها عند نهاية مدة الالتزام سواء بالنسبة إلى عقد الالتزام الأصلي أو التكميلي المبرمين بين الجهة الإدارية وشركة أسمدة الشرق في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٥ بخصوص تحويل قسامة القاهرة وضواحيها ومخلفات المذابح العمومية والفرعية بها إلى أسمدة عضوية وغيرها وما ترنو إليه الشركة المدعية بطلبها المستعجل من الحفاظ على ما تدعيه من حقوق يخشى عليها من فوات الوقت - ومثل هذه المنازعات جميعا لا تجاوز حقيقة العقد الإداري ولا تنبثق عن دائرته ومن ثم تكفل في ولاية القضاء الكامل نون ولاية الإلغاء ولا يرد عليها وقف التنفيذ المتعلق بالقرارات الإدارية<sup>(١)</sup> .



موضوع الحكم الثالث : اعتبار التمهيد بخدمة الحكومة عقدا إداريا تتوافر فيه خصائص ومميزات العقد الإداري :

نقول المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في ١٩٧٩/٦/٣٠ مايلي :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فإن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ومن قبله القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ وأن كان يستفاد من ظاهر ديباجته التي أشار فيها إلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة ومن المنكرة الإيضاحية له أنه هدف إلى إبعاد مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري عن نظر المنازعات الإدارية .

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الأول - ٦٥٠ - ٢٣ (١٩٨٠/١/٢٦) ٤٩/٢٥ (بند ١٠٣ ص ١٨١ - ١٨٢) .

الخاصة بضباط القوات المسلحة وجاء نص المادة الأولى من العموم والشمول في هذا الشأن إلا أن الدعوى المائلة وإن كان المدعى فيها ضابطاً بالقوات المسلحة - تتصل بمنازعة ثارت بخصوص عقد إداري ومتفرعة عنه ، وقد استقرت أحكام القضاء الإداري على اعتبار التمتع بخدمة الحكومة عقداً إدارياً تتوافر فيه خصائص ومميزات العقد الإداري ، وبهذه المثابة فإن المنازعة بشأنه تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري باعتباره الجهة صاحبة ولاية القضاء الكامل في منازعات العقود الإدارية فهو وحده دون غيره المختص بالفصل فيما يثور بصنددها من منازعات أو إشكالات - وعلى هذا وإذا كانت المنازعة المطروحة لا تتصل بوظيفة المدعى باعتباره من ضباط القوات المسلحة بل تتصل بعقد إداري أبرم بينه وبين الجهة الإدارية متضمناً التزامه بخدمتها مدة معينة وقد نكل عن هذا الالتزام ومن ثم فإن هذه المنازعة بذلك الوصف تدخل في اختصاص مجلس الدولة وفقاً للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ويكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله ولوجب الرفض<sup>(١)</sup> .



**موضوع الحكم الرابع :** صدور العقد من جهة نائبة عن الدولة واتصاله بنشاط مرفق من المرافق العامة وتضمنه شروطاً غير مألوفة في نطاق القانون الخاص تتوافر فيه مقومات العقد الإداري ويختص المجلس بهيئة قضاء إداري بالنظر في المنازعة المتعلقة به :

**وتقول المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في ١٩٨٠/٦/٢١ مايلي :**

« من حيث إن القانون رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٥٤ ينص في مادته الأولى على أنه: يخول وزير الشؤون البلدية والقروية سلطة التعاقد نيابة عن الحكومة المصرية وإدارة تصفية الأموال المصادرة والهيئة العليا للإصلاح الزراعي مع الشركة المصرية للأراضي والمباني في شأن استغلال منطقة قصر المنتزه وبيع الأراضي الزراعية المجاورة لهذا القصر في ناحيتي المنتزه والمعمورة والترخيص في إنشاء منطقة سكنية ممتازة في هذه الأراضي واستصلاح منطقة جبل المقطم وتعميرها وذلك وفقاً للأحكام

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة - ١٩٦٥ -  
١٩٨٠ - الجزء الأول - ٨٦٤ - ١٩ (١٩٧٩/٦/٣٠) ١٢٧/٢٤ . (بند ١٠٦ ص ١٨٤ - ١٨٥) .



والشروط المرافقة واستنادا الى هذا القانون ابرم عقد بتاريخ ١٩٥٤/١١/٩ بين وزير الشؤون البلدية والقروية بصفته نائبا عن الجهات المحددة في النص المذكور وبين الشركة المصرية للاراضى والمباني ، ونص هذا العقد فى البند ٢٥ على أن يبيع الوزير الى شركة الاراضى الزراعية المجاورة لقصر المنزهة بالاسكندرية التابعة لزملم ناحيتى المنزهة والمعمورة مركز كفر الدوار والبالغ مسطحها .. ونص البند ٢٨ على انه تلزم الشركة بتقسيم الأرض جميعها طبقا لقانون تقسيم الأراضى . ونص البند ٣٠ على أنه «للشركة الحق بموافقة الحكومة فى اقامة كباين أنيقة فى المنطقة الواقعة على الشاطئ» وهى التى ستعتبر فى مشروع التقسيم من المنافع العامة على ان تستوفى الحكومة خمسة جنيهات عن كل كابينة . من المتفق عليه انه لايجوز للحكومة اعطاء اى تصريح لاي شخص أو أية هيئة لاستغلال مرفق الشاطئ أو لاقامة أى كباين أو مظلات دائمة أو مؤقتة خلاف الشركة المشترية . وقد صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بتصفية هذه الشركة . وبانشاء المؤسسة المصرية للتمعيم والانشاءات السياحية ونص فى مادته الخامسة على أن «تؤول الى هذه المؤسسة جميع أموال وحقوق وموجودات الشركة المشار اليها والتزاماتها ويتولى المؤسسة ادارة مرفق التعميم والانشاءات السياحية الذى كانت تقوم عليه الشركة المصفاة ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٩ لسنة ١٩٦٤ بتحويل المؤسسة المذكورة الى شركة مساهمة عربية تسمى (الشركة العامة للتمعيم السياحي) وتتبع المؤسسة المصرية العامة للسكان والتعميم ونصت المادة الخامسة على أن تؤول الى هذه الشركة جميع أصول وموجودات وحقوق المؤسسة المصرية للتمعيم والانشاءات السياحية ، وتعد الشركة خلفا عاما للمؤسسة المذكورة وبذلك آلت الى الشركة الاخيرة التى صار اسمها شركة المعمورة للسكان والتعميم جميع حقوق والتزامات الجهات التى تولت شئون المرفق المشار اليه منذ اسناده الى الشركة المصرية للاراضى والمباني فى ١٩٥٤/١١/٩ .

ومن حيث انه بالاطلاع على المستندات والخرائط المودعة من طرفى الخصومة للكباين وهى المنطقة التى عرفها العقد المؤرخ ١٩٥٤/١١/٩ فى الخصومة ، تبين ان الكازينو موضوع النزاع ، مقام فى منطقة الشاطئ (البند ٣٠ سالف البيان) بأنها من المنافع العامة وكما تبين أن الترخيص الصادر من الشركة الطاعنة الى المطعون ضده بالانتفاع بالكازينو المذكور والمؤرخ ١٩٦٩/٤/٣٠ ينص على ان محته ثلاث

سنوات تنتهي في ١٩٧٢/٤/٣٠ وإن الشروط الخاصة بترخيص شغل الكازينوهات والمحلات التجارية بشاطيء المعمورة والموقع عليها من الطرفين تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الترخيص وقد نص البند ٢٢ من هذه الشروط على أنه إذا انتهت مدة الترخيص أو انقضى لاي سبب وجب على المرخص له تسليم العين فوراً للشركة والا كان ملزماً بمصاد خمسة جنيهات عن كل يوم من ايام التأخير حتى تاريخ التسليم مع الاعتراف بحق الشركة في إخلاتها بالطريق الإداري، كما نص البند ٢٤ من الشروط المذكورة على أنه ملزم، مجلس ادارة الشركة الحق في سحب الترخيص ومصادرة التأمين دون حاجة الى ائذنى أو تنبيه أو اتخاذ أى اجراء قضائى آخر وذلك فى الحالات التالية :

(أ) إذا طرأت اسباب تستوجبها دواجى الصالح العام وفى هذه الحالة يرد للمرخص له مقابل المدة الباقية من فترة الترخيص .

(ب) ..... ومن حيث أنه يبين من العرض المتقدم ان الكازينو مثار المنازعة مقام فى منطقة الشاطيء المعتبرة من المنافع العامة والمقصود حق استغلالها على الشركة الطاعنة استنادا الى البند ٣٠ من العقد المؤرخ ١٩٥٤/١١/٩ السالف ذكره ، ومن ثم يكون التصريح للمطعون ضده بالانتفاع بالكازينو المذكور قد تم من الشركة الطاعنة بوصفها نائبة عن الدولة فى ادارة واستغلال مرفق الشاطيء ، بالتحديد الوارد فى البند ٣٠ المشار اليه ، وبالتالي توافر فى هذا التصريح مقومات العقد الإدارى باعتباره صادرا من جهة نائبة عن الدولة ، ولكونه متصلا بنشاط مرفق الشاطيء ، ولأنه كما سبق البيان قد تضمن شروطا غير مألوفة فى نطاق القانون الخاص لعل أبرزها ما تضمنه البندان ٢٢ و ٢٤ من لائحة شروط ترخيص شغل الكازينوهات والمحلات التجارية بشاطيء المعمورة والتي أعتبرت أحكامها جزءا لا يتجزأ من العقد الإدارى للمكور .

ومن حيث أنه ترتباً على ما تقدم فإن محاكم مجلس الدولة تكون هى المختصة دون غيرها بنظر المنازعة الماثلة وذلك استنادا الى المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى حددت المسائل التى تختص بها تلك المحاكم دون غيرها وجاء فى البند ١١ منها «المنازعات الخاصة بمقود الالتزام أو الاشغال العامة أو التوريدات أو أى عقد ادارى آخر» ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون فى قضائه سالف البيان ، ويقعن الحكم بالغائه ، وباختصاص محكمة القضاء

الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى وبإعادتها اليها للفصل فيها ، مع الزام الميطعون  
ضده مصروفات هذا الطعن<sup>(١)</sup> .



موضوع الحكم الخامس : اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة التى تنشور  
بمناسبة ابرام جهة الادارة (المناجم والمحاجر) بتأجير أرض خارج مناط البحث  
والاستقلال باعتبار تكييف المنازعة بأنها عقدا اداريا تبعا متفرعا من العقد  
الادارى الاصلى .

تقول المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ١٩٧٢/٢/٢٦ مايلى :

يمثل موضوع المنازعة فى ان مصلحة المناجم والمحاجر قامت بتأجير أراض  
خارج مناطق البحث والاستقلال ، لاقامة مبان أو منشآت أو مد خطوط ديكوفيل أو  
لتكون (أحواش تشوين) ، تبعا لترخيص بالبحث أو عقد استغلال منجم أو محجر  
فمثل هذه العقود تعتبر عقودا تبعية كترخيص البحث وعقود الاستغلال ومتفرعة  
منها ، ومن المبادئ المقررة ان العقد التبعية أو المتفرع عن عقد أصلى يسرى عليه  
ما يسرى على العقد الاصلى ، ومن ثم تأخذ عقود تأجير هذه الأراضى حكم تراخيص  
البحث وعقود استغلال المناجم والمحاجر ، ولا خلاف فى ان هذه التراخيص تعتبر  
قرارات ادارية كما تعتبر عقود الاستغلال المترتبة عليها عقودا ادارية وبهذا جرى  
قضاء هذه المحكمة ، ومن ثم يكون نظر هذه المنازعة ، بحسبانها متعلقة بعقد  
ادارى - على التفصيل المتقدم - من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى -  
ويكون الدفع بعدم اختصاص هذا القضاء بنظرها فى غير محله خليقا بالرفض<sup>(٢)</sup> .

---

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة - ١٩٦٥ -  
١٩٨٠ - الجزء الأول - ٨٥١ - ٢٠ (١٩٨٠/٦/٢١) ١٢١/٢٥ .

(يند ١٠٨ ص ١٨٥ - ١٨٧) .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة - ١٩٦٥ -  
١٩٨٠ - الجزء الأول - ١٤٠١ - ١٢ (١٩٧٢/٢/٢٦) ٢٦٣/٤٢/١٧ .

(يند ١٠٧ ص ١٨٥) .

## الحالة الحادية عشر

### الطلبات المستعجلة المتعلقة بإثبات الحالة

القاعدة :

اتجاه الاحكام الحديثة لمحكمة القضاء الادارى ، وللمحكمة الادارية العليا الى ضرورة أن يكون طلب اثبات الحالة مشتقا من سلطة الالغاء ، واشترط اثبات الطلبين بعريضة الدعوى :

★ التفتت الاحكام الحديثة لمحكمة القضاء الادارى وأحكام الادارية العليا ، عن الاتجاه السابق الذى يتمثل فى امكان استقلال طلب اثبات الحالة عن طلب الالغاء ، ويرجع ذلك الى أن سلطة القضاء الادارى باعتباره قضاء مشروعية يستلزم أن تكون سلطات البت فى إيقاف تنفيذ القرار مشتقة من سلطة الالغاء باعتبارها فرع منها ، مرددا الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الادارى على القرار على أسس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه المشروعية ، فلا يوقف تنفيذ قرار الا اذا توافر ركنان يتعلق الأول بركن الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار المطعون فيه نتائج ينعذر تداركها ، والثانى يتصل بمبدأ المشروعية ، أى أن يكون ادعاء الطالب قائما بحسب الظاهر على أسباب تحمل فى طياتها سنداً لالغاء القرار ، وذلك دون مساس بطلب الالغاء ذاته الذى يبقى حتى يفصل فيه موضوعيا .

تعليق :

وان كنا نسلم بذلك فى طلب إيقاف القرارات الادارية تريبا بالحكم فى دعوى الالغاء اذا ما كانت محتملة الكسب فلننا لا نسلم بذلك فى دعوى اثبات الحالة ، لانها تستهدف اثبات حالة مستقلة بذاتها عن طلب الالغاء ، وهذا الأمر هو الغالب الأعم من حالات طلب اثبات الحالة .

ولذلك فلا يمكننا للتسليم المطلق بما ذهبت اليه المحكمة الادارية العليا فى تقرير اتجاهها حيث تقول :

وان اختصاص مجلس الدولة لايمتد الى دعاوى تهينة الدليل التى أجازت استثناء فى مجال القانون الخاص ، ولا تجوز الا فى مجال القضاء الكامل فى مجال القضاء الادارى<sup>(١)</sup> .

(١) المحكمة الادارية العليا - فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٩ - فى الدعوى رقم ٤٧٦ - س ٥ ق - مشار اليه بمراجع المستشار / هنى الدرديرى - مرجع سابق - ص ٧٨ ، ٧٩ .

ويسانندا في قبول استقلال دعوى اثبات الحالة الاحكام الأولى لمحكمة القضاء الادارى حيث تقول :

«ان دعوى اثبات الحالة ليست أكثر من اجراء من الاجراءات التحفظية التى تتم على نفقة رافع الدعوى وتهدف الى اثبات حالة معينة اذا لم تثبت مباشرة استقلال بعد ذلك استنباط الدليل»<sup>(١)</sup> .

ونسوق حجة أخرى تتمثل فى أنه قد يكون الحق المطلوب المحافظة عليه بدعوى اثبات الحالة حقا قائما فعلا ، كما قد يكون محتملا ، ويكون الغرض من الدعوى دفع خطر محقق يتعذر تلافيه مستقبلا ، أو الاستيثاق من حق يخشى ضياع دليله ، اذا تغيرت المعالم أو استطال الزمن .

وبالاضافة الى ما تنجم فان القانون الادارى يأخذ بقانون المرافعات المدنية والتجارية ، ويقانون الاثبات المعمول بهما أمام المحاكم العادية فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية .

وبناء على ذلك لا نرى ما يمنع القضاء الادارى من تطبيق المادة (١٣٣) من قانون الاثبات فى مجال دعوى اثبات الحالة التى ينظرها القضاء الادارى<sup>(٢)</sup> .

ومما يدعم رأينا أن قانون المرافعات والاثبات يعتبران الشريعة العمة للاجراءات أمام القضاء الادارى ، ولا نجد تعارضا فى تطبيق أحكامه بالنسبة لدعوى اثبات الحالة .

وكذلك فان الفقه يتجه الى تأكيد رأينا ، ونستشهد على ذلك برأى المرحوم / المستشار الدكتور / مصطفى كمال وصفى حيث يقول :

« ... قد يرفع طلب اثبات الحالة مستقلا قائما بذاته غير مرتبط بدعوى موضوعية خلافا لما رأيناه فى طلب وقف التنفيذ الذى يشترط أن يرفع مقترنا بطلب الافاء»<sup>(٣)</sup> .

---

(١) حكم محكمة القضاء الادارى فى ٣١ مارس ١٩٥٧ فى الدعوى رقم ١٠٧٨ لسنة ١ ق .

(٢) تنص المادة ١٣٣، من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على مايلى :  
«يجوز لمن يخشى ضياع معلوم واقعة يحتمل أن تصبح محل نزاع أمام القضاء أن يطلب فى مواجهة ذوى الشأن وبالطرق المعتادة من قاضى الامور المستعجلة الانتقال للمعينة وتراعى فى هذه الحالة الاحكام المبينة فى المواد المطبقة» .

(٣) د . مصطفى كمال وصفى - مرجع سابق - ص ٣٩٠ - بند ٢٢٧ .

وجدير بالاحاطة أن الاثبات كما يكون بالاحالة الى التحقيق أو باجراء معاينة بمعرفة المحكمة فانه يتم كذلك بנדب الخبراء ، وهنا تراعى القواعد الواردة بقانون الاثبات فى شأن الحكم التمهيدى بندب خبير لإثبات الحالة ، فى ذلك الشأن ضمن الحالات التطبيقية .

(رابعا) حدود اختصاص القضاء المستعجل التابع للمحاكم العادية بنظر دعاوى اثبات الحالة :

نعرض هذا الموضوع على النحو التالى :

★ يشترط لاختصاص القضاء المستعجل بدعاوى اثبات الحالة أن تكون الحالة المراد اثباتها مما يصح أن تكون محل نزاع أمام القضاء المدنى ، ومعنى هذا أن القاضى المستعجل لا يختص بالفصل فى دعاوى اثبات الحالة الا اذا كان أصل النزاع مما يدخل فى اختصاص المحكمة المدنية ، وينبنى على ذلك النتائج الآتية :

(أولاً) : لا يختص قاضى الأمور المستعجلة باثبات الحالة اذا كان يترتب على الحكم فيها المساس بأمر ادارى أصدرته السلطة التنفيذية فى حدود الأوضاع المقررة قانونا ، وتطبيقا لهذا لا يختص بالحدود (١) : يجب سبب لفحص القوى العقلية لشخص أودع بمستشفى الامراض العقلية لخلل فى هذه القوى نفاذا لأمر ادارى أصدرته الهيئة المختصة المشكلة بمقتضى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ .

★ وكذلك (٢) لا يختص بتعيين خبير لإثبات الحالة الصحية لموظف قرر القومسيون الطبى المشكل طبقا للقانون عدم لياقته طبيا ، ذلك أن الحكم الصادر بذلك يتضمن طعنا وتأويلا لقرار القومسيون الطبى ، وهو قرار ادارى لا يجوز لجهة القضاء المدنى التعرض له .

★ ولا يختص (٣) أيضا بندب خبير لمعاينة محل للتحقق من توافر الاشتراطات الصحية اللازمة لادارته كمحل عمومى اذا كانت الادارة رفضت الترخيص بفتح هذا المحل لعدم توافر هذه الاشتراطات .

---

(١) مستعجل مصر ٢٨ مايو سنة ١٩٤٩ المحيط فى القضاء المستعجل لمحمود عاصم ص ٤٤٩ رقم ١٣٠ .

(٢) مستعجل مصر ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ - المحاماة - المنة ١٥ - القسم الثانى ص ١٣١ رقم ٥٨ .

(٣) مصر الابتدائية ١٣ يناير سنة ١٩٢١ - المحاماة - المنة الرابعة - ص ٥٧٢ رقم ١٧٢ .

★ ولا يختص<sup>(١)</sup> أيضا بالفصل في طلب تعيين خبير ليبحث فيما اذا كانت هناك ضرورة تلزم الادارة عمل فتحة في جسر من جسور النيل لمنع ضغيان المياه على الجهات المجاورة ، ولو كان ذلك أدى الى غرق أرض المدعى .

★ وكذلك قضى<sup>(٢)</sup> بأنه لا يختص بالحكم باثبات الحالة الخاصة بعدم قيد الادارة بعض الناخبين فى جداول الانتخاب وعدم توزيع التذاكر الانتخابية عليهم لتحويل دونهم ودون التمكن من الحضور واعطاء أصواتهم أمام لجان الانتخاب ، لمسئس ذلك بسياسة الحكومة العامة باعتبارها سلطة عليا لا تخضع لرقابة القضاء العادى .

★ وقد يحدث أن يلحق الفرد ضررا من تنفيذ أمر ادارى لا يمكن تعرف جديـة ودرجة انطباقه على القوانين واللوائح ، ففي هذه الحالة يجوز للمدعى الانتجاع لقاضى الأمور المستعجلة بطلب اثبات الحالة لمعرفة سبب الضرر وما اذا كان هذا الضرر نتيجة مباشرة لتنفيذ أمر ادارى أم بسبب خطأ الادارة وخروجها على القوانين واللوائح ، مما يعد عملا عدوانيا يصح أن يكون محل دعوى تعويض أمام محكمة الموضوع .

★ اذا كان طلب اثبات الحالة لا يمس صميم الأوامر الادارية أو أعمال الميـلدة ، وقصد منه الوصول الى اثبات الضرر الناشئ عن الخطأ الذى ارتكبه رجال الحكومة حال تأدية أعمالهم أو بسببها توطئة لمطالبتها بالتعويض باعتبارها مسنولة عن أفعال موظفيها ، فيجوز للقضاء المستعجل الحكم باثباتها .

★ وتبعاً لذلك يختص قاضى الأمور المستعجلة بندب خبير لاثبات حالة التلف الذى أصاب العقار بسبب الأعمال التى تجريها البلدية فى الطريق العام .

★ ويختص أيضا بالحكم بندب خبير لاثبات حالة الزراعة التالفة وتقدير التعويض اللازم بسبب الخطأ الناشئ عن عمال وزارة الزراعة عند قيامهم بعملية التبخير .

★ ويختص<sup>(٣)</sup> بالحكم باثبات حالة اعمال التخريب والتدمير التى أصابت المحال

---

(١) استئناف القاهرة ٣٠ يناير سنة ١٩١٩ - المجموعة الرسمية - السنة العشرون - ص ٩٣ رقم ٧ .

(٢) مستعجل اسكندرية ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ - المحاماة - السنة ٢٧ - ص ٦٠٢ .

(٣) مستعجل مصر ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢ فى القضية رقم ١٠٦٤ سنة ١٩٥٢ مستعجل مصر (لم ينشر) .

التجارية ودور الصناعة بفعل المتظاهرين أو من أندس بينهم من الغوغاء ، وتقدير قيمة الضرر المترتب على هذه الأفعال تمهيدا لمطالبة الحكومة بالتعويضات بسبب تقصير رجال الحفظ عن اتخاذ التدابير الكفيلة بمطاردة المتظاهرين محافظة على الأمن .

★ وقد منع الشارع المحاكم من الحكم في الدعاوى المتعلقة بملكية الأموال العامة ، وحكمة هذا المنع ترجع إلى أن تدخل القضاء للبحث في شأن ملكيتها واحتمال الحكم بها للأفراد بعد ثبوت صفة تخصيصها للمنفعة العامة يتعارض مع نصوص القانون ، ويحول من جهة أخرى من تمكن الحكومة من الانتفاع بها لتقوم بوظيفتها العامة . أما إذا كانت العين المدعى بأنها من المنافع العامة محل نزاع فإن المحاكم تملك البحث في ثبوت هذه الصفة أو عدم ثبوتها ثم تبني حكمها على نتيجة هذا البحث ، فإذا ظهر لها أن هذه الأملاك تدخل فعلا ضمن الأملاك العامة امتنعت عن سماع الدعوى بخصوص الملكية .

★ وتبعاً لذلك يختص قاضي الأمور المستعجلة بنسب خبير للتحقق فيما إذا كانت العين موضوع النزاع مازالت مخصصة فعلاً للمنفعة العامة أم زالت عنها صفة العمومية بسبب انتشار معالمها بحيث أصبحت هذه الصفة فاقدة فقلنا تماماً بطريقة مستمرة لا انقطاع فيها .



## الفصل الثاني

أهم القواعد القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا  
في أحكامها الحديثة بشأن الطلب المتعلق  
بوقف تنفيذ القرار الإداري

### ( الحكم الاول )

★ حكم حديث للمحكمة الإدارية العليا يقر بمبدأ جديد يتمثل في اطراح شرط حدوث نتائج يتعذر تداركها بالنسبة للمنازعات التي تدور حول حقوق مالية ، ويطلب فيها الايقاف والالغاء .

★ ونتيجة لما تقدم انتهت المحكمة بحكمها في الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٣٠ قضائية الى مايلي : «يشترط لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بالالغاء أن يكون من شأن تنفيذه حدوث نتائج يتعذر تداركها ، غير أنه بالنسبة للمنازعات التي تدور حول حقوق مالية ينفي فيها تصور وقوع هذه النتائج ، وقد أسست المحكمة حكمها على أنه يعد حسم موضوع النزاع سوف يسترد كل صاحب حق حقه .

★ ولأهمية هذا الحكم الجديد نشير اليه كاملا فيما يلي :

« اجراءات الطعن ،

★ في يوم الأربعاء الموافق ٤ من يوليو سنة ١٩٨٤ أودع الأستاذ / ..... المحامي بصفته وكلا عن جمعية العاشر من رمضان قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا تقرير طعن قيد بجدولها برقم ٢٥١٢ لسنة ٣٠ قى عليا في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسة ١٩٨٤/٥/٨ في الدعوى رقم ٤٨٧٠ لسنة ٣٧ قى والقاضى بقبول الدعوى شكلا ورفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام المدعى بمصروفاته . وطلب الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وبالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

وقدمت هيئة مفوضى الدولة تقريرا بالرأى القتوني في الطعن ارتأت فيه الغاء الحكم المطعون فيه ووقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه مع الزام جهة الإدارية بالمصروفات .

وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٨٦/٥/١٩ وتداول بالجلسات على الوجه الثابت بالمحاضر حتى قررت بجلسة ١٩٨٦/١٢/١ احالته الى المحكمة الادارية العليا دائرة منازعات الأفراد والهيئات والعقود الادارية والتعويضات لنظره بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠ ، وبهذه الجلسة نظرت المحكمة الطعن على الوجه المبين بالمحضر وحجزته للحكم بجلسة اليوم ، وفيها صدر الحكم الآتي وأودعت مسودته المشتملة على أسيلبه عند النطق به .

### المحكمة

★ بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

ومن حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر المنازعة تخلص في أن الطاعة كانت قد أقامت الدعوى رقم ٤٨٧٠ لسنة ٣٧ في بعريضة أودعت قلم كتاب محكمة القضاء الادارى فى ١٩٨٣/٨/١ طالبة الحكم بوقف تنفيذ والغاء قرار وزير المالية بتطبيق أحكام قرار وزير الدولة للاسكان والتعمير رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٢ على البضائع التى استوردتها من الخارج الشركة العربية للمساعد (شندلر مصر) لحساب جمعية العاشر من رمضان مع ما يترتب على ذلك من آثار خاصة وقف صرف قيمة خطابي الضمان رقمى ٨٣/٨٢/٧٩٠ و ٨٣/٨٢/٧٩١ . وجاء بعريضة الدعوى شرحا لوقائعها أنه صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ الخاص بالجمعيات التعاونية للاسكان ونصت المادة (٦٦) منه على إعفاء جميع المواد اللازمة لمشروعات الجمعيات التعاونية من الضرائب والرسوم الجمركية وذلك طبقا لقوائم يضعها الوزير المختص وتخطر بها وزلة المالية ، وتنفيذا لهذا النص أصدر وزير التعمير والدولة للاسكان القرار الوزارى رقم (١٨٧) لسنة ١٩٨٢ أوضح فيه المواد المتمتعة بالاعفاء ومن بينها المساعد وسويتشات التليفونات . وقد تعاقدت الجمعية المدعية مع الشركة المصرية للمساعد (شندلر مصر) على أن تستورد لحسابها مساعد وسويتشات تليفون من سويسرا . ووصلت هذه المواد بالفعل فى ظل العمل بالقرار الوزارى رقم (١٧٨) لسنة ١٩٨٢ . الا أن مصلحة الجمارك رفضت الافراج عنها الا بعد تقديم خطابي ضمان بقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها ، وقامت الجمعية الخطابين

المطلوبين ، وأفرج عن البضاعة أفرأجا مؤقتا . ثم صدر القرار الوزارى رقم ١٩٧٤ لسنة ٦٩٨٣ فى ١٩٨٣/٣/٣١ تم بمقتضاه تعديل القرار (١٧٨) لسنة ١٩٨٢ برفع المصاعد وسويتشات التليفون من جدول البضائع المعفاة . وبتاريخ ١٩٨٣/٦/٧ أخطر وزير المالية الجمعية بموجب الكتاب رقم ٢٧٩٥ بتطبيق التعديلات التى اشتمل عليها القرار الوزارى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ على البضائع التى استوريتها ، وشرعت مصلحة الجمارك بالفعل فى صرف قيمة خطبى الضمان المتقدمين من الجمعية . ونعت الجمعية على قرار مطالبتها بسداد الضريبة والرسوم الجمركية على هذه البضائع مخالفته للقانون لأنها معفاة أصلا من هذه الضرائب طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ والقرار الوزارى رقم (١٧٨) لسنة ١٩٨٢ . ولا يجوز الاحتجاج قبلها بنص المادة (١٠) من قانون الجمارك التى تنص على سريان القرارات الجمهورية الصادرة بتعديل التعريفات الجمركية من وقت نفاذها على البضائع التى لم تكن قد أدبت عنها الضرائب الجمركية ، لأن مجال تطبيق هذا النص هو البضائع الخاضعة أصلا للضريبة الجمركية وتم تعديل التعريفات الخاصة بها . فيخرج عن نطاق تطبيقه البضائع المعفاة أصلا من هذه الضريبة . خصوصا وأن التراخى فى الإفراج عن البضائع التى استوريتها الجمعية لا يرجع الى خطأ فى جانبها وإنما تتحمل مسئوليتها مصلحة الجمارك ، إذ هى التى رفضت الإفراج عنها رغم تمتعها بالاعفاء الجمركى الا بعد سداد الرسوم الجمركية ، الأمر الذى اضطر الجمعية الى تقديم خطاب ضمان بهذه الرسوم الى حين الفصل فى هذا الخلاف .

وبجلسة ١٩٨٤/٥/٨ حكمت المحكمة برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وأقامت قضاءها على أن مفاد نص المادتين ٥ و ١٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باسقاط قانون الجمارك أن المشرع ولئن جعل من واقعة دخول البضائع الواردة الى أراضي مصر الى المنشأ لاستحقاق ضريبة الواردات المقررة فى التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة إلا أن المادة العاشرة شرعت تحفظاً لصالح الخزنة مقتضاه أنه إذا وصلت البضائع الواردة الى أراضي جمهورية مصر وتوقفت على ذلك استحقاق الضريبة الجمركية عليها فإن ما بطراً من تعديلات على التعريفات الجمركية يسرى بأثر مباشر على البضائع التى لم تكن قد استكملت بشأنها الاجراءات الجمركية وأدبت عنها الضريبة .

وَاستطردت المحكمة أن مؤدى ذلك أن المصاعد وسويتشات التليفون التي استوردت لصالح وحدات التعاون الاسكائى ولم تكن قد استكملت بالنسبة اليها الاجراءات الجمركية فى تاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ (١٥/٤/١٩٨٣) لا تتمتع بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وفقا لما كان يقضى به القرار الوزارى رقم (١٧٨) لسنة ١٩٨٢ . ولا سند فى القول بعدم انطباق حكم المادة ١٠ من قانون الجمارك على الحالة المعروضة بدعوى أنها لا تنطبق الا بصدد القرارات التى تصدر بتعديل التعريفه الجمركية ، ذلك أن صدور قرار بزوال الاعفاء الجمركى عن بضاعة كانت تتمتع به لايعدو أن يكون تعديلا فى التعريفه بالنسبة الى تلك البضائع يسرى بأثر مباشر وفقا لحكم المادة المذكورة وترتبيا على ذلك فان المصاعد وسويتشات التليفون التى تم استيرادها لحساب الجمعية المدعية فى ظل العمل بقرار وزير الاسكان والتعمير رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٢ ولم تكن قد استكملت بشأنها الاجراءات الجمركية حتى ١٥/٤/١٩٨٣ أصبحت تخضع للضرائب والرسوم الجمركية كأثر لزوال الاعفاء المقرر لها بموجب القرار المشار اليه ، ومن ثم يكون طلب الجمعية المدعية الغاء قرار وزير المالية بتطبيق أحكام القرار الوزارى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ على هذه البضائع والمعدات - غير قائم بحسب ظاهر أوراق الدعوى على سند صحيح من القانون الأمر الذى يفتقد معه طلب وقف القرار لركن الجدية ويتعين القضاء برفض هذا الطلب دون حاجة الى بحث ركن الاستعجال لعدم جدواه .

ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه بعد أن حدد السبب المنشئ لاستحقاق الضريبة الجمركية على الواردات بأنه هو واقعة دخول البضائع الواردة الى الأراضى المصرية استنادا الى حكم الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون الجمارك ، وكان مقتضى ذلك الحكم باعفاء البضائع الواردة للجمعية محل المنازعة من الضريبة والرسوم الجمركية لدخولها البلاد فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ الذى رفع الاعفاء الجمركى عنها ، الا أن الحكم عاد فتناقض مع المبدأ الذى أرساه فقضى بعكس ذلك استنادا الى حكم المادة العاشرة من قانون الجمارك رغم أن القياس فى هذه الحالة هو قياس مع الفارق ، لأن البضائع محل النزاع كانت معفاة أصلا من الضرائب الجمركية وقد تعاقدت الجمعية الطاعنة على استيرادها على هذا

الأساس ووصلت البضاعة فعلا وهي معفاة ، ومن ثم لا يمكن اعتبار صدور القرار الوزاري رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ برفع الاعفاء عن هذه البضائع تعديلا في التعريفية الجمركية .

ومن حيث أن المستفاد من الأوراق أن حقيقة النزاع في الدعوى الماثلة يدور حول مدى أحقية مصلحة الجمارك في تحصيل الضريبة والرسوم الجمركية عن الرسالتين اللتين استوردتهما الشركة العربية للمصاعد لحساب الجمعية الطاعنة ووصلت إلى أرض مصر في ١٩٨٣/٢/٢٤ و ١٩٨٣/٣/٢٣ على التوالي قبل تاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ في ١٩٨٣/٤/١٥ الذي حذف البضائع المذكورة من جدول المواد المعفاة من الضريبة الجمركية المرفق بالقرار رقم (١٧٨) لسنة ١٩٨٢ . ويبين من الأوراق أن مصلحة الجمارك كانت قد طلبت من الشركة قبل الإفراج مؤقتا عن الرسالتين المذكورتين تقديم خطابي ضمان بقيمة الضريبة والرسوم الجمركية إلى حين حسم الخلاف معها . فقدمت الشركة خطابي الضمان رقمي ٧٩٠ / ٨٢ / ٨٣ و ٧٩١ / ٨٢ / ٨٣ استحقاق ٢٧/١١/١٩٨٣ غير أنه بعد أن أخطر مكتب وزير المالية الشركة بالكتاب رقم ٢٧٩٥ المؤرخ ٧ / ٦ / ١٩٨٣ بتطبيق أحكام القرار الوزاري رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ على الرسالتين المشار إليهما واستشعرت الشركة أن مصلحة الجمارك تشرع في صرف قيمة خطابي الضمان ، أقامت هذه الدعوى تطلب بصفة مستعجلة وقف تنفيذ قرار وزير المالية بتطبيق أحكام القرار الوزاري رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ على البضائع محل المنازعة مستهدفة أساسا من هذا الطلب وقف تنفيذ صرف قيمة خطابي الضمان المشار إليهما ، وفي الموضوع الغاء القرار المطعون فيه .

★ ومن حيث أن المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة إذ أجازت للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بالاعفاء ، فقد اشترطت لذلك أن يكون من شأن تنفيذ القرار ترتب نتائج قد يتعذر تداركها . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه في المنازعات التي تدور حول حقوق مالية يتنازعها أطراف الدعوى . ينتفي تصور وقوع نتائج يتعذر تداركها من تنفيذ ما قد يصدر من قرارات في هذه المنازعات ، إذ يؤول الأمر بعد حسم موضوع هذه المنازعات إلى أن يسترد كل صاحب حق حقه . ولما كان الطلب المستعجل في الدعوى الماثلة يستهدف أساساً وقف تنفيذ صرف قيمة خطابي الضمان المشار إليهما حتى يقضى في

موضوع الدعوى ، ولاشك أن صرف قيمة هذين الخطابين لا يعتبر من قبل النتائج التي يتعذر تداركها في مفهوم حكم المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة ، لأنه بوسع الشركة الطاعنة فيما لو قضى لصالحها في موضوع الدعوى أن تسترد ماسبق أن دفعته من ضريبة جمركية عن الرسالتين المذكورتين . يضاف الى ذلك أن الثابت من المستندات أن مصلحة الجمارك قد طلبت فعلا بكتابها رقم ٧٩٣٥ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٧ من البنك الأهلي «مصدر خطابي الضمان» سرعة سداد قيمتهما . لذا فإن القدر المتعين في المنازعة الماثلة أن طلب وقف التنفيذ فاقد لركن الاستعجال خلقي بالرفض دون حاجة الى بحث ركن الجدية في خصوص هذا الطلب الذي يتعين تحضيره وبحثه بصدد الفصل في موضوع الدعوى . لاسيما وأن ثمة واقعة ذكرتها الجمعية الطاعنة في عريضة الدعوى - ولم تنفها الجهة الامارية - كان يتعين على الحكم المطعون فيه وهو بصدد بحث ركن الجدية أن يستوفيها ، وهي أن الجمارك أفرجت عن البضاعة (افراجاً مؤقتاً بعد تقديم خطابي الضمان المشار اليهما وقبل تاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ . وأنه لن كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برفض طلب وقف التنفيذ على غير الأسباب المتقدمة ، الا أنه وقد اتفق في النتيجة التي انتهى اليها مع ما تذهب اليه هذه المحكمة ، يغدو الطعن خليفاً بالرفض ، وتلزم الشركة الطاعنة بمصروفات الطعن .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً وألزمت الشركة الطاعنة بالمصروفات<sup>(١)</sup> .

### (التعليق على الحكم)

جاء هذا الحكم بمبدأ جديد يتمثل في اطراح شرط حدوث نتائج يتعذر تداركها بالنسبة للمنازعات التي تدور حول حقوق مالية ويطلب فيها ايقاف القرار الاداري المطلوب الغاؤه .

(١) راجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٣٠ قضائية - مشار اليه بمجموعة أحكام المحكمة الادارية العليا - السنة ٣٢ قضائية - الجزء الأول - من أول أكتوبر ١٩٨٦ - فبراير ١٩٨٧ - بند ١٠٢ ص ٦٦٦ - ٦٧١ .

★ ورغمًا عن معقولية هذا الحكم ومطابقته إلا أننا نرى أنه يتجافى مع ما جاء بالفقرة الأولى من المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على مايلي :

«لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب القاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها» .

ومن هنا فقد اشترط المشرع بعبارة صريحة أنه لقبول الشق المستعمل أن تكون نتائج التنفيذ مما يتعذر تداركها .

★ وقد اشترطت غالبية الأحكام أن يشتمل الطلب المستعمل على توافر ركنين وهما :

الأول : قيام الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .  
والثاني : يتصل بمبدأ المشروعية ، بأن يكون ادعاء المدعى قائما على حسب الظاهر من الأوراق على أسباب جنية .

★ كما أن غالبية الأحكام تستند في ذلك الى قضاء المحكمة الادارية العليا .  
(براجع حكم المحكمة الادارية لورئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء في الدعوى رقم ٨١ لسنة ٣١ ق والتي صدر الحكم فيها في ١٩٨٤/١١/٢٥ - وكانت الدعوى مشتملة على شق مستعمل وشق موضوعي يتعلق بالانقضاء) .

★ وتأسيسا على ما تقدم ففنا نرى أنه بالرغم عن معقولية المبدأ الذي استندت اليه المحكمة الادارية العليا في الدعوى الماثلة بطرح شرط حدوث نتائج يتعذر تداركها بالنسبة للمنازعات التي تدور حول حقوق مالية ، إلا أننا نرى أن هذا الاجتهاد يتعارض مع قانون المجلس الذي اشترط في المادة (٤٩) : «أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها» .

★ ولذلك فلكي نأخذ بالمبدأ الجديد يجب تعديل نص المادة (٤٩) باضافة عبارة «فيما عدا المنازعات التي تدور حول حقوق مالية» الى شرط نتائج التنفيذ التي قد يتعذر تداركها .

★ وحجتنا في ذلك أن نص القانون واضحا وصريحا في اشتراط النتائج التي يتعذر تداركها .

★ وطبقا لقواعد التفسير الصحيح والتي أقرتها محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ، فانه متى كان نص القانون واضحا وصريحا فلا مجال الى تأويله - وفي ذلك نقول محكمة النقض مايلي :

متى كان النص واضحا صريحا جليا قاطعا في الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالمراحل التشريعية التي سبقته أو بالحكمة التي أملتة وقصد الشارع منه ، لأن محل هذا البحث انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه<sup>(١)</sup> .

## الحكم الثاني

حكم حديث للمحكمة الادارية العليا في الطعن ٢٩٢٣ لسنة ٢٩ قضائية بقر القواعد التالية :

(أ) دعوى - طلب وقف التنفيذ - ركناء - الجدية والاستعجال .  
الحكم الصادر بوقف تنفيذ قرار بالفاء ترخيص بعد انقضاء المدة المحددة لمبريان الترخيص أصلا يكون قد ورد على طلب أضحي غير ذي موضوع - أثر ذلك : الفاء الحكم - أساس ذلك : انتفاء ركني الجدية والاستعجال اللازمين لوقف التنفيذ .

(ب) دعوى - الحكم في الدعوى - الحكم بعدم الاختصاص والاحالة - أثره (الاختصاص) الحكم بعدم الاختصاص والاحالة - للمحكمة المحال اليها الدعوى أن تنزل التكليف الصحيح على حقيقة طلبات المدعى نون التأكيد بألفاظها وعباراتها .

ولأهمية هذا الحكم نشير اليه كاملا فيما يلي :

---

(١) الطعن بالنقض ٣٢٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٢ - سنة ٢٧ - ١٠٨٧ .



## اجراءات الطعن

فى يوم الأحد الموافق ٢٤ من يولييه سنة ١٩٨٣ أودعت ادارة قضايا الحكومة نيابة عن السادة محافظ القاهرة بصفته الرئيس الأعلى لحي حلوان والمعادى ومساعد محافظ القاهرة للقطاع الجنوبى ورئيس حي حلوان والمعادى وقائد شرطة المرافق قلم كتاب هذه المحكمة تقريراً بالطعن قيد بجدولها تحت رقم ٢٩٢٣ لسنة ٢٩ القضائية عليا فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) بجلسته ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٣ فى الدعوى رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٧ القضائية القاضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام الجهة الادارية بالمصروفات - وطلب الطاعنون للأسباب المبينة فى تقرير الطعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض طلب وقف التنفيذ مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات .

وقد تمت هيئة مفوضى الدولة تكريراً بالرأى القانونى مسبباً فى الطعن ارتأت فيه قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً مع إلزام الجهة الادارية بالمصروفات . وقد تحدد لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٨٦ وتداول نظره بالجلسات على النحو المبين تفصيلاً بالمحاضر وبجلسة ٧ من يوايه سنة ١٩٨٦ قررت إحالته الى المحكمة الادارية العليا (دائرة منازعات الأفراد والهيئات والعقود الادارية والتعويضات) وحددت لتقرره جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ - وبذلك الجلسة نظرت المحكمة الطعن وقررت اصدار الحكم بجلسته ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ . وبجلسة اليوم صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة قتلونا .  
من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فيتعين قبوله شكلاً .  
ومن حيث أن عناصر المنازعة تتحصل ، حسبما يبين من الأوراق ، فى أن المطعون ضده كان قد أقام دعواه رقم ١٧٧٤ لسنة ١٩٨١ مئذى مستعجل القاهر .  
ابتداءً أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بتاريخ ٦ من مايو سنة ١٩٨١ طالباً

الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالأمر الصادر من مساعد محافظ القاهرة للقطاع الجنوبي المتضمن إلغاء الترخيص الصادر للمدعى بإقامة كشك خشبي على طريق الكورنيش أمام المستشفى العسكري بالمعادي مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات . وقال شرحا لدعواه أنه بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٨١ صدر له ترخيص بإقامة منشأة ثابتة عبارة عن كشك خشب من محافظة القاهرة - حي حلوان والمعادي - إدارة جسور النيل بطريق الكورنيش أمام المستشفى العسكري بالمعادي وقد صدر الترخيص بناء على موافقة منطقة إسكان المعادي بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٨٠ وموافقة إدارة الري في ٣٠ من نوفمبر وموافقة مساعد محافظ القاهرة بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ . وبعد إقامة الكشك المرخص به فوجيء في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨١ باتزاله بأنه بناء على تعليمات مساعد المحافظ فقد ألغى الترخيص الصادر له مع اعطائه مهنة عشرة أيام لزالة الكشك والا تم رفعه بالطريق الإداري فأقدم المدعى الدعوى بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالأمر الصادر من مساعد المحافظ بإلغاء الترخيص وبجلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائها بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها الى محكمة القضاء الإداري وقد وردت الدعوى الى تلك المحكمة حيث قُبت بسجلاتها تحت رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٧ القضائية . وبجلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٨٣ قدم المدعى أصل اعلان تعديل الطلبات وذلك بإضافة طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . وبجلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٣ حكمت المحكمة بعد تحديدها لطلبات المدعى بأنها بطلب وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر في ١٩٨١/٤/٣٠ بإلغاء الترخيص الصادر له بإقامة كشك خشبي على طريق الكورنيش أمام المستشفى العسكري بالمعادي . بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وألزمت المدعى بالمصروفات . وأقامت المحكمة قضاها على أساس أن الأسباب التي قُمتها الجهة الإدارية لإلغاء الترخيص وتحصل في أن المدعى قد حصل على بعض الموافقات من غير المختصين بذلك وأن الكشك أقيم أمام إحدى المناطق العسكرية مما يسبب إزعاجا للمرضى ويخل بأمر تتعلق بأمن المنطقة ، وإن هذه الأسباب ليست جديدة على الإدارة وكانت تحت نظرها قبل اصدار الترخيص ، كما أنه لم يثبت أن المدعى قد خالف شرطا من شروط الترخيص ، فضلا عن أن الجهة الإدارية لم تحدد الموافقات التي حصل عليها المدعى من غير المختصين وأن الموضوع مازال محل تحقيق النيابة الإدارية

وبالتالى فلم يثبت ادعاء الادارة فى هذا الشأن بصفة قاطعة ، ويكون انقرار المطعون فيه غير قائم على كامل سببه مما يتعين معه القول بتوافر ركن الجدية اللازم للقضاء بوقف التنفيذ . واذا استظهرت المحكمة توافر ركن الاستعجال ويمثل فيما يتهدد المدعى من ازالة الكشك الذى اقامه بناء على الترخيص فقد انتهت الى قضائها المشار اليه .

ومن حيث أن الطعن يقوم على أساس أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ذلك أن الترخيص قد صدر بطريق التلاعب من بعض الموظفين غير المختصين ، وهو مايجرى التحقيق بشأنه بمعرفة النيابة العمالية ، وأن قيام الكشك فى منطقة عسكرية أمام المستشفى العسكرى بالمعادي يتعارض مع مقتضيات المصلحة العامة والأمن العام ، فضلا عما يسببه من ازعاج للمرضى واغلاق للراحة الأمر الذى يحق معه للادارة الغاؤه ، ويكون طلب وقف التنفيذ فاقدًا ركن الجدية فضلا عن عدم تحقق ركن الاستعجال فى الطلب نظرا لانتهاء مدة الترخيص فى ١٩٨٢/٢/٢٨ ، وهو ترخيص مؤقت ينتهى بانتهاء الأجل المحدد له .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن ادارة جسور النيل بحى حلوان والمعادي كانت قد رخصت للمطعون ضده ، بناء على طلبه ، باقامة منشأة ثابتة عبّرة عن كشك خشبى على مسطح ١٢٠ مترا مربعا على مسطح النيل بطريق الكورنيش من البر الشرقى أمام المستشفى العسكرى ، وقد تضمن الترخيص الصادر بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٨١ أنه تم بناء على موافقة منطقة اسكان المعادي القطاع الجنوبى لمحافظة القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/١١/١ وكذلك موافقة ادارى الرى بتاريخ ١٩٨٠/١١/٣٠ ، وبعد موافقة مساعد محافظ القاهرة بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وقد تضمن الترخيص فى البند (٢) تحديد الجعل السنوى الذى يدفع مقدما ، كما نص البند (٥) على التزام المرخص له باصلاح كل ضرر يحدث للمنافع العامة بسبب الأعمال التى يجرىها فى الوقت الحاضر ، أى وقت صدور الترخيص ، بحيث اذا قصر فى ذلك يكون للادارة تنفيذ الاصلاح على حسابه . كما نص البند (١١) على أنه يجب على المرخص له تقديم طلب تجديد الترخيص فى أول كل سنة مع سداد الرسوم المقررة . ويكتاب مؤرخ ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨١ أفادت زناصة حى حلوان والمعادي المطعون ضده بأنه

تقرر ، بناء على تعليمات مساعد محافظ القاهرة بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٨١ ، إلغاء الترخيص الصادر له من الحى بإقامة كشك خشبى على النيل مع امهاله عشرة أيام للترألة . كما أفاد مدير الادارة العامة للطرق وجسور النيل بحى حلوان والمعادى المطعون ضده بكتاب مؤرخ ١٠ من مايو سنة ١٩٨١ بصور قرار مساعد محافظ القاهرة بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٨١ بإلغاء الترخيص السابق منحه لإقامة كشك خشبى بطريق الكورنيش أمام مستشفى المعادى .

ومن حيث أنه ولئن كان المطعون ضده قد أقام دعواه ابتداء أمام محكمة القاهرة للأموال المستعجلة بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالامر الصادر من مساعد محافظ القاهرة بإلغاء الترخيص الصادر له بإقامة كشك خشبى على طريق الكورنيش أمام المستشفى العسكرى بالمعادى ، وقد حكمت تلك المحكمة بعدم اختصاصها ولايتها بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها الى محكمة القضاء الادارى ، فإنه يكون لهذه المحكمة الأخيرة أن تنزل التكييف الصحيح على حقيقة طلبات المدعى دون التقيد بألفاظها أو عباراتها ويكشف واقع الحال من النجاء المدعى لرفع دعواه أمام القضاء المستعجل وعبارات طلباته أمام ذلك القضاء بأنها بطلب الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بقرار مساعد محافظ القاهرة بإلغاء الترخيص الذى سبق منحه له ، أنه انما يطلب فى حقيقة الأمر وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بإلغاء الترخيص وهو ما أكدته المدعى ذاته بالإعلان الذى قام بتوجيهه الى المدعى عليهم بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ وأودع أصله سكرتارية المحكمة فى أول جلسة من جلسات المرافعة التى تعقدت لنظر دعواه أمام محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٨٣ ، فقد تضمن الاعلان طلب المدعى الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه حتى يفصل فى موضوع الدعوى ، وعلى ذلك فإن طلب وقف التنفيذ قد توافرت له الشروط الشكلية اللازمة لقبوله فى مفهوم حكم الفقرة الأولى من المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أنه وأياً ماكان أمر مشروعية أو عدم مشروعية القرار الصادر بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٨١ بإلغاء الترخيص الذى كان قد منح للمطعون ضده بإقامة كشك خشبى على مسطح ١٢٠ متراً مربطاً على مسطح النيل بطريق

الكورنيش أمام المستشفى العسكري بالمعادي في ضوء الشروط التي تضمنها الترخيص وفي ضوء القواعد العامة التي تنظم اختصاصات وسلطات الجهة الإدارية ومنها تلك المتصلة بالأعمال والتراخيص التي تقام أو تمنح عن الأُملاك العامة ذات الصلة بالرئى والصرف أو المملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو المملوكة للأفراد والمحكمة بالمقيود المنصوص عليها في التشريعات لخدمة الأغراض العامة للرئى والصرف - وهو مقرر من حق الإدارة في إلغاء الترخيص حتى قبل انتهاء مفعله عند قيام - بغير ذلك وبمراجعة أن المطعون ضده لم يقدم ما يثبت جدية جهة الإدارة في إصدار قرارها الذي يطلب وقف تنفيذه ، فإن الثابت في خصوصية المنازعة الماثلة أن مدة الترخيص كان محددا لاتتهانها طبقا لحكم البند (٢) من الترخيص يوم ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٢ ، وكان يلزم لتجديده تكلم المستفيد من الترخيص بطلب بذلك الى الجهة الإدارية طبقا لحكم البند (١١) من الترخيص ، وعلى ذلك وإذا كانت الجهة الإدارية قد أبدت في بعض دفاعها بأن الترخيص يعتبر منتهيا على أي حال اعتبارا من يوم ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٢ مما يؤكد عدم موافقتها على تجديده ، الأمر الذي يلزم تحقيقه لتجديد الترخيص ، وكان المطعون ضده قد أكد في منكرته المقدمة بجلسة المرافعة أمام دائرة فحص الطعون بتاريخ ٢ من يونيه سنة ١٩٨٦ أنه لايطعن في قرار عدم تجديد الترخيص وإنما -سرف طعنه إلى وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بإلغاء الترخيص ، فإن الحكم بوقف تنفيذ القرار بإلغاء الترخيص بعد انقضاء المدة المحددة لسريان الترخيص أصلا يكون قد ورد على طلب أضحي غير ذي موضوع ولا يغير من هذا النظر ما قدمه المطعون ضده بحافطة مستنداته المقدمة لدائرة فحص الطعون بجلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٨٦ من انذار عرض وإيداع رسوم ترخيص إقامة الكشك لمدة تنتهي في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٦ . ذلك أن تجديد الترخيص يلزم أن تصدر به موافقة الجهة الإدارية المختصة ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى في قضائه الى وقف تنفيذ القرار .مطعون فيه مستظهما بتوافر ركنيه اللازمين للقضاء به وهما الجدية والاستعجال ، في حين أن طلب وقف التنفيذ كان قد أضحي غير ذي موضوع ، على ما سلف البيان ، مما يتمتع معه القول بتوافرها قد جانب صحيح حكم القانون، ويكون من المتعين الفاؤه والقضاء برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون

فيه مع التزام المطعون ضده بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

فلهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وألزمت المطعون ضده بالمصروفات<sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٩٢٣ لسنة ٢٩ قضائية - مشار اليه بمجموعة أحكام المحكمة الادارية العليا - السنة ٣٢ قضائية - الجزء الأول - من أكتوبر ١٩٨٦ - فبراير ١٩٨٧ - بند (٦) - ص ٦٥ - ٧٠ .

## الباب السادس

ضوابط الأحكام المستعجلة وأحكام وقف تنفيذ القرار الإداري وطبيعة هذه الأحكام وقطعيتها ، والتميز بين حجية الشيء المقضى وقوة الأمر المقضى وتنفيذ الأحكام ، وطرق الطعن فيها والإجراءات التى تتخذ فى حالة الامتناع عن تنفيذها





# الباب السادس

ضوابط الأحكام المستعجلة ، وأحكام وقف تنفيذ القرار الإداري وطبيعة هذه الأحكام والتمييز بين حجية الشيء المقضى وقوة الأمر المقضى ، وتنفيذ الأحكام ، وطرق الطعن فيها ومسئولية الإدارة عن عدم التنفيذ

ويشتمل هذا الباب على الفصول التالية :

## الفصل الأول

شكل الأحكام المستعجلة  
وأحكام وقف تنفيذ القرار الإداري وطبيعة هذه الأحكام وقطعيتها والتمييز بين حجية الشيء المقضى وقوة الأمر المقضى وتعدى أثر الحكم فى الالغاء الكامل - والالغاء النسبى

## الفصل الثانى

تنفيذ الأحكام

## الفصل الثالث

الطعن فى الحكم الصادر فى الطلب المستعجل المتعلق بوقف تنفيذ القرار الإداري

## الفصل الرابع

الاجراءات التى تتخذ ضد الإدارة  
فى حالة الامتناع عن تنفيذ الأحكام الصادرة من  
مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري

## الفصل الأول

ضوابط الأحكام المستعجلة وأحكام وقف تنفيذ القرار الإداري وطبيعة هذه الأحكام وحجية الشيء المقضي وقوة الأمر المقضي وتعدى أثر الحكم فى الإلغاء الكامل - والإلغاء النسبى  
المبحث الأول

ضوابط الأحكام المستعجلة وطبيعتها وحجيتها وأحكام  
وقف تنفيذ القرار الإداري وطبيعتها وحجيتها

يتبع فى هذه الأحكام نفس القواعد والأصول والضوابط اللازمة لصحة الأحكام العادية ، فيجب أن تتم المرافعة فى القضايا التى تصدر فيها فى جلسة علنية الا اذا رأته المحكمة جعلها سرية محافظة على النظم العام أو الآداب العامة على أن ينطق بالأحكام بعد ذلك فى جلسة علنية . وتكون المرافعة بطريقة شفوية على أن يباح للخصوم ابداء طلباتهم الختامية بالشكل الذى يريدونه شفاهة أو كتاب . أى أنها تخصص للقواعد المقررة للأحكام والمنصوص عليها فى الفصل الأول من الباب التاسع من قانون المرافعات (المواد ١٦٦ وما بعدها) . ويلزم أن تشمل الأحكام على اسم القاضى الذى أصدرها واسم كاتب الجلسة الذى كان موجودا وقت نظر الدعوى وأسماء وغاوين الخصوم ثم نكر عرض مجمل لوقائع الدعوى والطلبات الختامية وخلاصة موجزة للدفع القانونية والأسباب التى بنيت عليها ثم المنطوق وامضاء القاضى والكاتب . أى يتعين اثيمالها على البيانات اللازمة فى الأحكام<sup>(١)</sup> ، ويتعين تسبيبها والا كانت باطلة ، فقد قرر قانون المرافعات قاعدة عامة فى المادة ١٧٦ منه تقضى بضرورة اشتغال الأحكام على الأسباب التى بنيت عليها أيا كانت المحكمة التى تصدرها .

والأحكام المستعجلة وأحكام وقف التنفيذ مؤقتة بطبيعتها تقضى بها الضرورة العادة والخطر الطارئ وهى لا تلزم محكمة الموضوع عند نظر النزاع موضوعا ، وإذا زالت العلة والأسباب التى بنيت عليها هذه الأحكام انهارت معها وأصبحت فى حكم العدم . ومع ذلك فيجوز أن تبقى الأحكام مدة طويلة أو غير معينة أو بصفة مستمرة اذا لم يطرح الحق الذى صدر الحكم للمحافظة عليه أمام محكمة الموضوع لأى سبب من الأسباب .

(١) نقض ١٩٥٥/١٢/٢٩ - مجموعة للتوبيخ - ٦ - ١٦١٣ .

(تراجع الأحكام بمؤلف الأستاذ / محمد على راتب وزميله قضاء الأمور المستعجلة ط / ١٩٨٥ ص ١١٨ - ١١٩) .  
٣٠٠

★ والأحكام التي يصدرها قاضي الأمور المستعجلة والقاضي الإداري تخضع لأصول قانونية واحدة (مع مراعاة الملاءمة التي تتفق مع طبيعة الدعوى الإدارية) فهذه الحجية تلزم القاضي الذي أصدر الحكم ، كما تلزم طرفي الخصومة بما يقضى به القاضي «بصفة مؤقتة» مع عدم المساس بأصل الحق ، وينبنى على ذلك أنه لما كانت الأحكام المستعجلة وأحكام وقف تنفيذ القرارات الإدارية ليست فاصلة في أصل النزاع لأنها أحكام وقتية لا تتعرض لموضوع الحق ، فإنه بذلك لا يجوز العدول عنها إلا إذا كانت الأسباب التي دعت إلى إصدارها قد تعدلت أو جد من الأمور ما يستدعي الحد من أثرها أو وقف تنفيذها .

فمثلاً يظل الحكم حائزاً لقوة الشيء المقضى فيه طالما بقيت الظروف التي بنى عليها الحكم قائمة ، فلا يجوز أن يعرض هذا الحكم على القاضي الذي أصدره مرة أخرى إلا إذا تغير المركز القانوني السابق للخصوم سواء من ناحية الواقع أو من ناحية القانون ، فإذا تغيرت هذه الظروف وطراً عليها ما يستوجب تعديل الحكم ، ففى هذه الحالة فقط نزول الحجية التي كانت للحكم ، ويستطيع القاضي أن يعدل عن هذا الحكم .

★ وقضى بأنه وإن كان الأصل في الأحكام الصادرة في الأمور المستعجلة وأحكام وقف تنفيذ القرارات الإدارية أنها لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه «بصفة نهائية» باعتبارها وقتية لا تؤثر فى أصل الموضوع إلا أنه ليس معنى هذا جواز إثارة النزاع الذي فصل فيه القاضي من جديد متى كان مركز الخصوم والظروف التي انتهت بالحكم هي عينها ولم يطرأ عليها أى تغيير ، إذ هذا يضع الحكم المستعجل طرفي الخصومة فى وضع ملى يجب احترامه بمقتضى حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة للظروف نفسها التي أوجبهت للموضوع عينه الذي كان محل بحث الحكم السابق صدوره طالما لم يحصل تغيير ملى أو قانوني فى مركز الطرفين قد يسوغ إجراء مؤقتاً للحالة الجديدة الطارئة .

★ وقضى بأنه وإن كان الأصل في الأحكام الصادرة في الأمور المستعجلة أنها لا تحوز حجية الأمر المقضى باعتبارها وقتية ولا تؤثر فى أصل الموضوع إلا أن هذا ليس معنى جواز إثارة النزاع الذي فصل فيه القاضي المستعجل من جديد متى كان مركز الخصوم هو والظروف التي انتهت بالحكم هي عينها لم يطرأ عليها أى

تغيير - اذ هنا يضع الحكم طرفى الخصومة فى وضع ثابت واجب الاحترام بمقتضى حجية الأمر المقضى بالنسبة لنفس الظروف التى أوجبه ولذات الموضوع الذى كان محل البحث فى الحكم السابق صدوره مادام أنه لم يحصل تغيير مادى أو قانونى فى مركز الطرفين يمسوغ اجراء مؤقتا للحالة الطارئة الجديدة<sup>(١)</sup> .

★ ولا تمتد حجية هذه الاحكام على الغير الذى لم يكن طرفا فى الحكم الذى صدر فى الدعوى ، فهذه الحجية قاصرة على طرفى الخصومة ، فلا يصح الاحتجاج بالحكم على شخص لم يعلن بالدعوى أو لم يمثل حقيقة فى الخصومة . ومن أمثلة ذلك أن يرفع أحد الشركاء دعوى بطلب وضع العقار المشترك تحت الحراسة القضائية ويقصر على مخاصمة فريق من الشركاء دون مخاصمة الباقين ، فالحكم الذى يصدر بالحراسة فى هذه الحالة لا يمتد أثره بالنسبة لمن لم يختصم فى الدعوى ، فلا يصح الاحتجاج به عليه فيمتنع على من حكم لصالحه تنفيذ الحكم بالنسبة لمن لم يمثل حقيقة فى الدعوى ، ولا سبيل أمام المحكوم له فى هذه الحالة إلا أن يرفع دعوى مبتدأه ضد من لم يمثل فى الدعوى الأولى بطلب وضع العين المشتركة تحت الحراسة<sup>(٢)</sup> .

ونخلص مما تقدم الى مايلى :

★ حكم القاضى الإدارى فى الشق المستعجل هو حكم قطعى ولكنه لا يقيد قاضى الموضوع فى الشق المتعلق بالإلغاء :

ان مجلس الدولة حين يفصل فى طلب وقف التنفيذ انما يصدر حكما ، وهذا الحكم - كما نقول المحكمة الادارية العليا (فى حكمها الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ س ١ ص ٦٤) : وان كان حكما مؤقتا ، بمعنى أنه لا يقيد المحكمة عند نظر أصل طلب الإلغاء ، إلا أنه حكم قطعى ، وله مقومات الاحكام وخصائصها ، ويجوز قوة الشيء المحكوم فيه فى الخصوص الذى صدر فيه ، طالما لم تتغير الظروف ، وبهذه المثابة يجوز

(١) نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - مجموعة الاحكام المعنية - السنة السادسة - ص ١٥٩١

رقم ٢٢٠ .

(٢) راجع مؤلفا موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالاته المجلد الأول القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالاته أمام القضاء المادى ط / ١٩٩٠ / ١٩٩١ - ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا استقلالا ، شأنه في ذلك شأن أى حكم انتهائى .... (وذلك على فرض أن الحكم صدر من محكمة القضاء الإدارى) .

ولكن اذا كان الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ - كقاعدة عامة - لا يقيد المحكمة عند التعرض للفصل فى طلب الالغاء ، فإلى أى مدى تصل حريتها فى هذا الخصوص ؟ لقد تبين الرأى بين محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية العليا فى هذا الصدد على النحو التالى :

فمحكمة القضاء الادارى فى حكمها الصادر فى ٢٩ يناير سنة ١٩٥٧ (س ١١ ص ١٨٠) تقول :

١ ... استقر قضاء هذه المحكمة على أن الحكم الذى تصدره محكمة وقف التنفيذ هو حكم قطعى ، له مقومات الاحكام وخصائصها ويحوز قوة الشئ المقضى به بالنسبة للوجه المستعجل للنزاع فقط ، وتتقيد به المحكمة بوصفها الجانب المستعجل للنزاع بحيث لا يجوز لها العول عنه ، كما لايجوز لأصحاب الشأن إثارة النزاع أمامها من جديد ، طالما أن الظروف الملائمة له لم تتغير ، ولكنه لا يقيد تلك المحكمة عندما تقضى فى موضوع طلب الالغاء ، لأن حكمها الأول حكم وقتى ويتناول الوجه المستعجل للنزاع فقط دون المساس بأصل الموضوع . ومن ثم يجوز للمحكمة عند نظر موضوع دعوى الالغاء العول عنه كليا أو جزئيا ، بما فى ذلك ما تكون المحكمة قد فصلت فيه من دفعات أيدت أمامها من الخصوم بقصد التكيل على عدم جدية طلب وقف التنفيذ ، لأنه إذا كان من المعلوم به أن الدفوع بصدد أية دعوى تعتبر من امسائل المتفرعة عنها ، وكانت القاعدة أن الفرع يتبع الأصل ويأخذ حكمه ، فلا يستساغ أن يكون للحكم الصادر من محكمة وقف التنفيذ فى الدفوع التى تنور أمامها قوة تفوق الحكم الصادر منها فى موضوع طلب وقف التنفيذ ذاته . ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز اعادة النظر فى الدفوعين بعدم الاختصاص وبعدم القبول على غير أساس من القانون متعيना رفضهما ، والبحث فى صحتهما من جديد .

ولكن المحكمة الادارية العليا ، حين طعن أمامها فى حكم محكمة القضاء الادارى السابق ، رفضت النتيجة التى انتهى إليها الحكم ، وقررت فى حكمها الصادر فى ١٢ إبريل سنة ١٩٥٨ (س ٣ ص ١١٠٣) أنه إذا كان حقا أن الحكم الذى يصدر فى موضوع انطلب سواء بوقف التنفيذ أو عدمه على حسب الظاهر الذى تبدو

به الدعوى لا يمس أصل طلب الإلغاء ، فلا يقيد المحكمة عند نظر أصل هذا الطلب موضوعا ، فإنه يجب ألا يغرب عن البéal أن الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ - كما قررت محكمة القضاء الإدارى نفسها - هو حكم قطعى ، وله مقومات الأحكام وخصائصها .

ويبنى على ذلك أنه يحوز حجية الأحكام فى خصوص موضوع الطلب ذاته ، ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم يتغير الظروف ، كما يحوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت فيه المحكمة من مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب كالدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى أصلا بنظر الدعوى لسبب متعلق بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكمة أصلا بنظرها بحسب موضوعها أو بعدم قبولها أصلا لرفعها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا ، إذ قضاء المحكمة فى هذا كله ليس قطعيا فحسب ، بل هو نهائى أيضا ، وليس مؤقتا ، فيقيدها عند نظر طلب الغائه . فما كان يجوز لمحكمة القضاء الإدارى - والحالة هذه ، بعد إذ فصلت بحكمها الصادر فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٣ برفض الدفيعين بعدم الاختصاص ، وبعدم قبول الدعوى وبوقف تنفيذ القرار - أن تعود عند نظر طلب الإلغاء تفصل فى هذين الدفيعين من جديد ، لأن حكمها الأول كان قضاء نهائيا ، وحاز حجية الأحكام ثم قوة الشيء المحكوم به ، ولو أنها قضت على خلاف ما قضت به أولا لكان حكمها معينا لمخالفته لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به وكان واجبا للغاؤه .

★ ويرى الفقه ونحن نؤيده أن ما انتهت اليه المحكمة الإدارية العليا صحيح فى هذا الخصوص ، ذلك أن طبيعة اجراء وقف التنفيذ توجب أن تحتفظ المحكمة بحريتها فى إلغاء القرار أو عدم إلغائه بصرف النظر عن حكمها الصادر بوقف تنفيذه ، حتى لا يكون حكمها السريع فى طلب وقف التنفيذ حائلا بينها وبين أعمال حكم القانون الملميم فيما يتعلق بمشروعية القرار المطلوب إلغاؤه . وهذا الاعتبار لا أثر له فيما يتعلق بالفصل فى الدفوع ، لأن محكمة وقف التنفيذ تفصل فيها عن بصيرة وبينة ، فلا محل للعودة الى مناقشتها من جديد ، فذلك مالا يتفق وحجية الأحكام .

ووقف التنفيذ وإن كان يتم بحكم ، إلا أنه اجراء وقى يظل معلقا على نتيحة الحكم فى طلب الالغاء ، فيزول كل أثر للحكم اذا رفضت الدعوى موضوعيا ، ويصبح غير ذى موضوع اذا حكم بالغاء القرار .

ومن ناحية أخرى فإن وقف التنفيذ قد يرد على جميع آثار القرار المطلوب الغاؤه ، وقد يقتصر على أثر بعينه من آثاره ، شأنه فى ذلك شأن الحكم بالغاء القرار .

وجدير بالذكر أن التنازل عن الخصومة أمام محكمة القضاء الإدارى ينسحب أثره الى طلب وقف التنفيذ ، ويؤدى الى الحكم بالغاء الحكم بوقف التنفيذ السابق صدوره قبل التنازل والمنظور أمام المحكمة الادارية العليا<sup>(١)</sup> .

وتجدر الإشارة إلى أن الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ يجوز الطعن فيه استقلالا باعتباره حكما قطعيا وله مقومات الاحكام التى يجوز الطعن فيها أمام المحكمة المختصة ، فإذا كان صادر من المحاكم الادارية فيمكن استئنافه أمام محكمة القضاء الإدارى بهيئة استئنافية ، وإذا كان صادرا من محكمة القضاء الإدارى أو المحاكم التأديبية فيمكن الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا بشرط توافر الشروط المتعلقة بقبول الدعوى .

★ وخلاصة القول أن الأحكام المستعجلة وأحكام وقف التنفيذ تعد أحكاما قضائية بالمعنى الفنى وهى لهذا تتمتع بما تتمتع به الاحكام الأخرى من حصانات وأهمها حجية الأمر المقضى بالمعنى الفنى ، لأنها صورة من صور الحماية القضائية و يحول دون ذلك القول بأنها حجية مؤقتة لأن تأقيت الحماية لا يمنع من كونها حماية قضائية ، إذ أن الاحكام الموضوعية ذاتها تحوز حجية مؤقتة ، قلقة مادام الطعن فيها جائز ، وإذا كان الحكم الوقضى لا يقيد محكمة الموضوع ، ولا أثر له فى ثبوت الحق أو نفيه ، فإن ذلك لا يرجع الى كون الحكم الوقضى لا يحوز الحجية ، وإنما يرجع الى اختلاف الدعوى الموضوعية عن الدعوى التى صدر فيها الحكم الممتعل ، موضوعا وسببا ، إذ أن الحجية القضائية إنما هى حجية نسبية تقتصر على الممالة التى فصل فيها الحكم خصوما وموضوعا وسببا<sup>(٢)</sup> .

(١) حكم المحكمة الادارية العليا فى ١١ مارس سنة ١٩٦١ من ٦ من ٧٩٢ .

(٢) راجع الطعن رقم ٢٣٢ من ٢٦ ق علىا جلسة ١٩٨٦/١١/٢٣ مشار اليه بمجموعة العليا ج اول من اكتوبر ٨٦ حتى فبراير ٨٧ من ٢٦٥ ومابعدها .

وبناء على ما تقدم تؤكد أن الأحكام الوقتية تحوز الحجية القضائية المانعة من اعادة نظر ما فصلت فيه طالما لم تتغير عناصر المسألة ، أو لم تتغير الظروف التي صدرت فيها هذه الأحكام ، وفضلا عن هذه الحجية ، فإن الأحكام الوقتية تعد أحكاما قطعية ، حاسمة للنزاع فى مسألة معينة ، ومن ثم تستند ولاية القاضى الذى يصدرها ، فلا يجوز العدول عنها أو التعديل فيها الا اذا تغيرت الظروف التى صدرت فيها ، فال تسليم بحجية هذه الأحكام يفترض حتما التسليم بقطعيته الأمر الذى يؤدى الى استنفادها لولاية القاضى الذى يصدرها .

ونبين فيما يلى مفهوم قطعية الحكم ، ومفهوم الأحكام الموضوعية :

#### (أ) مفهوم قطعية الحكم :

القطعية بمعناها الاصطلاحي فى هذا الخصوص ، هى الحسم الملزم لمسألة معينة ، وبعبارة أخرى الحسم القضائى لمسألة من المسائل حصما للنزاع حولها بين الخصوم ، لا رجوع فيه ولا عدول عنه ، من جانب المحكمة التى أصدرت العمل القطعى ، ومن جانب الخصوم الا فى الحدود التى يقررها المشرع .

★ ومن هنا يكون الحكم قطعيا ان كان قاصدا فى نزاع بين الخصوم حول مسألة معينة ، فصلا لا تستطيع المحكمة العدول عنه . وهذا ما تقتضيه طابع الأشياء ، إذ أن القاضى بحكمه هذا ، يكون قد استفرغ جهده فى بحث المسألة التى فصل فيها ، واستنفذ كل طاقاته الذهنية ، ونشاطه الفكرى فى تكوين الرأى القانونى فيما عرض عليه ، وقد أثر ذلك الجهد وهذا النشاط فى القرار الحاسم الذى انتهى اليه ، والذى يعد نتيحة طبيعية للجهد الذى بذل فى الخصومة سواء من جانب الخصوم أو من جانب القاضى . فقد تقدم الخصوم بكل طلباتهم وتقدموا بكل ما لديهم من أدلة لاثباتها ، وأثاروا كل ما تجمع لديهم من دفاع ودفع . ومن ناحية أخرى ، فقد عكف القاضى على دراستها ، وانكب على تقديرها ووصل بذلك الى ما وصل اليه من قرار مقيد له ولهم . ولا يكون - والأمر كذلك - من الخير أو حسن أداء العدالة ، تكرار هذا الجهد ثانية ، لأن ذلك يؤدى الى تأييد المنازعات مما يعصف بالاستقرار القانونى للأوضاع والمراكز التى تحرص التشريعات على تحقيقه .



★ والقطعية بهذا المعنى ، لا تعنى الفصل فى موضوع الدعوى المطالب به فحسب ، وإنما تعنى الفصل فى مسألة من المسائل ، مثارة فى الخصومة ، أما من الخصوم ، وأما من القاضى نفسه فحسب ، لتعلقها بالنظام العام ، سواء كانت مسألة موضوعية - فى موضوع الدعوى أو فى شق منها - أو إجرائية كالاختصاص أو الولاية أو صحة أو بطلان المطالبة وما الى ذلك ، وعلى هذا يعرف الفقه الحكم القطعى بأنه الذى يحسم النزاع فى مسألة معينة ، متعلقة بموضوع الدعوى كله أو جزء منه ، أو بمسألة متفرعة عنه وقد عرفته محكمة النقض بأنه الذى يضع حدا للنزاع فى جملته أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه ، بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته ولكنه يخضع لطرق الطعن فى الاحكام .

أما الحكم الذى لا يتضمن حسمًا للنزاع أو حلاً لخلافات بين الخصوم فى مسألة معينة ، فلا يدخل فى عداد الاحكام القطعية التى تستنفذ ولاية المحكمة التى أصدرته فجدير بالذكر أن اعتبار الدعوى كأن لم تكن وإن كان يترتب عليه إلغاء إجراءاتها إلا أنه لا يسقط الحق فى الأحكام القطعية الصادرة فيها أى أن اعتبار الدعوى كأن لم تكن لا يؤثر على ما تضمنه الحكم من قضاء قطعى<sup>(١)</sup> .

#### (ب) مفهوم الأحكام الموضوعية :

هى تلك التى تصدر فى موضوع الدعوى ، أى الحق أو المركز القانونى محل الادعاء . سواء بتأكيد وجوده أو نفى هذا الوجود . ويعد الحكم موضوعياً سواء كان صادراً باجابة المدعى الى طلباته كلها أو رفضها ، أو اجابة بعض طلباته دون البعض الآخر ويكون الحكم موضوعياً اذ كان فاصلاً فى دفع من الدفع الموضوعية ، وسواء كان صادراً بقبول الدفع أو رفضه .

وتعد الأحكام الموضوعية من أهم الأحكام القضائية قاطبة ، نظراً لما تلعبه من دور هلم فى الحياة القانونية . فالاستقرار القانونى لا يتحقق الا بها ، فهى تحقق اليقين القانونى حول وجود أو عدم وجود الحق أو المركز القانونى محل الادعاء ،

(١) الطعن بالنقض رقم ٤٣١ لسنة ٤١ ق - جلسة ٧٥/١٢/٢٢ - من ٢٦ - ص ١٦٤٦ ، مشفر اليه بمجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى خمسين عاماً - ج ١ - المجلد الرابع ١٩٨٧ - ص ٣٩٣٠ - ٣٩٣١ بند ١١٨ .

فهي تشمل على الرأي القضائي الملزم للخصوم وللقضاء معا ، فلا يجب على الخصوم إعادة المناقشة أو لمنازعة حول ما قضى به الحكم الموضوعي فلا يمكن لهم رفع الأمر ثانية الى القضاء ، كما يجب على المحاكم الأخرى أن تحترم ما قضى به الحكم الموضوعي الصادر من غيرها في الخصومات المستقبلية والتي يثار فيها ما قضى به حكم سابق ، ولذا تكتسب الأحكام الموضوعية فاعلية خارجية تتمثل في ضرورة احترام ما قضى به الحكم مستقبلا من جانب الخصوم والقضاء معا ، وهذه الفاعلية هي ما يطلق عليها حجية الأمر المقضى .

## المبحث الثاني

( التمييز بين حجية الشيء المقضى وقوة الأمر المقضى )

وتعدى اثر الحكم بالانقضاء الكامل والجزئي

.L'autorité de la chose jugée et la force de la chose jugée

اولا : التمييز بين حجية الشيء المقضى وقوة الأمر المقضى :

★ ان حجية الأمر المقضى معناها ان للحكم حجية فيما بين الخصوم ، وبالنسبة الى ذات الحق محلا وسببا .

أما قوة الامر المقضى فهي المرتبة التي يصل اليها الحكم اذا أصبح نهائيا غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن الاعتيادية وان ظل قابلا للطعن فيه بطريق غير اعتيادي<sup>(١)</sup> .

فلحكم القطعي نهائيا كان أو ابتدائيا حضوريا أو غيابيا ، تثبت له حجية للشيء المقضى لانه حكم قضائي فصل في خصومة - ولكن هذا الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضى الا اذا أصبح نهائيا غير قابل للطعن فيه بطريق اعتيادي ، والا فانه لا يحوز هذه القوة ، ولكن تكون له حجية الشيء المقضى . وتبقى هذه الحجية قائمة ما دام الحكم قائما . فإذا ما طعن عليه بطريق اعتيادي كاستئناف أو قفّت حجيته وإذا أُلغى نتيجة للطعن زال وزالت معه حجيته ، أما اذا تأيد ولم

(١) وفي ذلك تقول محكمة النقض مايلي :-

«قوة الامر المقضى صفة تثبت للحكم النهائي ، ولا يمنع من ثبوت هذه الصفة أن يكون الحكم مما يجوز الطعن فيه بطريق للنقض أو أنه طعن فيه بالنقض» .

(طعن ٨٩١٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٣٠ من ٣٩ ق - ص ٩٣٧) .

بعد قابلا للطعن بطريق اعتيادي بقيت له حجية الامر المقضى وانضافت لها قوة الشيء المقضى<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا فان حجية الشيء المقضى تثبت للأحكام القطعية بمجرد صدورها يصرف النظر عن قابليتها للطعن فيها بطرق الطعن العادية وغير العادية ، في حين ان قوة الامر المقضى مرتبة اعلى يصل اليها احكم اذا أصبح نهائيا أى غير قابل للطعن فيه بطرق الطعن العادية كالمعارضة والاستئناف ، ولن ظل قابلا للطعن فيه بطريق غير اعتيادي كالنقض والتماس اعادة النظر ، وبذلك يمكن أن يكون كل حكم حائزا لقوة الأمر المقضى حائزا أيضا لحجية الشيء المقضى ولكن العكس غير صحيح<sup>(٢)</sup> .

وبعد الاشارة الى تلك المبادئ العامة ننتقل الى ما يتعلق بأحكام القضاء الادارى ، فنعرض حكما هاما للمحكمة الادارية العليا يتناول الشروط اللازمة لقيام حجية الأمر المقضى حيث تقول :

ان ثمة شروطا لقيام حجية الامر المقضى وهذه الشروط قسمين ، قسم يتعلق بالحكم ، وهو أن يكون حكما قضائيا ، وأن يكون حكما قطعيا ، وأن تكون الحجبة فى منطوق الحكم لا فى أسبابه الا اذا ارتبطت الاسباب لارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الاسباب ، فان الاسباب فى هذه الحالة تكون لها أيضا حجية الأمر المقضى - وقسم يتعلق بالحق المدعى به ، ويشترط أن يكون هناك اتحاد فى الخصوم فلا يكون للحكم حجية الا بالنسبة للخصوم أنفسهم ، واتحادا فى المحل اذ لا يكون للحكم هذه الحجبة الا بالنسبة للموضوع ذاته وأن يكون أخيرا ثمة اتحاد فى السبب<sup>(٣)</sup> .

(١) الاستاذين / عز الدين الفناصورى ، وحامد عكاز / «التطبيق على قانون اثبات» - ١٩٨٤ - مرجع سابق - ص ٣٦٩ ومابعدا .

(٢) الدكتور / سليمان مرقص : «أصول الاثبات فى المواد المدنية» - ١٩٥٢ - ص ٢٧٩ . وكذلك : الدكتور / حسنى سعد عبد الواحد : «تنفيذ الأحكام الادارية» - رسالة دكتوراه - ١٩٨٤ - حقوق القاهرة - ص ١٥ ومابعدا .

ومما تجدر الاشارة اليه انه كثيرا ما تمتثل عبارتى «قوة الأمر المقضى» بقصد حجية للشيء المقضى ، كما وقع بعض الفقه فى هذا الخلط مستعملا التعبيرين بمعنى واحد وهو معنى «الحجبة» ويرجع الخلط الى لغة القانون الفرنسى أما فى اللغة العربية فيسهل التمييز بين الحكم القطعى ويعوز الحجبة والحكم النهائى ويعوز الحجبة والقوة معا .

(٣) المحكمة الادارية العليا فى ٢٨ فبراير ١٩٦٥ - لائحة الماثرة القضائية - ص ٧٨٤ .

★ وقد اتجه الراى القانونى الى أن الاحكام الصادرة بالغاء القرارات الادارية تتعلق حجيتها بالنظام العام ، وقد سحبت المحكمة الادارية العليا هذا الحكم ليشمل بصفة عامة حجية الاحكام الصادرة فى المنازعات الخاصة بالمراكز التنظيمية العامة سواء أكانت طعوناً بالالغاء ، أو كانت من قبيل المنازعات الاخرى المتعلقة بالمرتبات والمعاشات الخاصة بالموظفين ، فى حين أن الاحكام الصادرة فى دعاوى المسئولية والعقود الادارية لا تعتبر حجيتها من النظام العام<sup>(١)</sup> .

وقد جرت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة على الإشارة الى أنه تسرى فى شأن جميع الاحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه ، على أن الاحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة ، وعلى ذلك فإن الاحكام الصادرة من جهات القضاء الادارى ذات حجية نسبية طبقاً للأصل العام ، واستثناء من ذلك فإن حجية أحكام الالغاء تسرى فى مواجهة الكافة أى أنها ذات حجية مطلقة لان القرار موضوع الالغاء لا يمكن اعتباره ملغياً بالنسبة لفريق ، وقائم بالنسبة لفريق آخر أو بالنسبة لحالات أخرى .

وبناء على ما تقدم فإن لحكم الالغاء حجية مطلقة كما أن له أثراً رجعياً وبتناول ذلك على النحو التالى :-

#### ( أولاً ) : الحجية المطلقة لحكم الالغاء :-

لاحكام مجلس الدولة الصادرة بسبب تجاوز السلطة مثلاً أو غير ذلك من أسباب الالغاء حجية الشيء المحكوم به ، شأنها فى ذلك سائر الاحكام القضائية ، ولكنها تزيد عليها وتختلف عنها فى أن هذه الحجية مطلقة وليست نسبية ، فالحكم ينتج أثره ليس فقط فى حق المدعى بل فى مواجهة الكافة ، ويرجع ذلك الى طبيعة قضاء الالغاء فهو قضاء موضوعى ، فإن قضى الحكم بالغاء قرار ادارى ترتب على ذلك زواله من الوجود وطبيعياً ان يكون هذا الزوال بالنسبة للكافة .

مثال :-

مثال ذلك أنه اذا صدر حكم بالغاء قرار ادارى ترتب على ذلك عدم امكان تنفيذ هذا

---

(١) دكتور أحمد كمال الدين موسى - مرجع سابق - ص ١٦٤ - ويشير الى الادارية العليا فى ١٩٥٨/١/١٨ - ص ٣ ق - ص ٥٤٦ .

القرار أو الاحتجاج به على أى فرد ، فيستطيع كل شخص أن يتمسك بهذا الالفاء ، وإن كان الالفاء منصبا على لائحة ضبط ادارى مثلا فلا يجوز للإدارة أن تقدم الافراد المخالفين لاجرامها للقضاء لتوقع عليهم العقوبة المنصوص عليها فى هذه اللائحة ، بل إن كل الدعاوى والاجراءات التى تكون قد رفعت أو أتخذت فى ظلها تصبح باطلة ويجب وقفها فوراً ، وكذلك الاحكام القضائية الصادرة بتوقيع عقوبات بناء عليها تعتبر باطلة ويجوز الطعن فيها بالطرق القانونية باستثناء الحالة التى يكون فيها الحكم قد حاز قوة الامر المقضى به ، فحينئذ ترى محكمة النقض الفرنسية أنه واجب النفاذ بالرغم من الغاء اللائحة التى صدر تطبيقاً لها<sup>(١)</sup> .

فالحكم بالالفاء يكون حجة على الكافة سواء تعلق الامر بقرارات ادارية تنظيمية ، أو فردية ، وبناء على ذلك فإذا رفعت دعوى اخرى من شخص أو أشخاص آخرين بطلب الغاء نفس القرار فإن القاضى يحكم برفضها لاتعدام موضوعها .

#### بعض الاستثناءات :

من أهم ما يمكن الإشارة اليه أن مبدأ الحجية المطلقة للحكم الصادر فى دعوى الالفاء ترد عليه بعض استثناءات يكون للحكم فيها أثر نسبى ، وبهذا يقترب من الحكم الصادر فى دعوى القضاء الكامل ، ونورد هذه الاستثناءات فيما يلى :-

١ - إذا كان الحكم الصادر فى الطعن بسبب تجاوز السلطة مثلا قضى برفض الدعوى ، فيكون له فى هذه الحالة حجية نسبية ، اذ الحجية المطلقة لا تلحق الا الحكم بالالفاء ، والسبب فى ذلك أن الالفاء يترتب عليه زوال القرار الادارى من الوجود ، فلا يتصور أن يتجزأ هذا الزوال ، فيعتبر القرار موجودا بالنسبة للبعض وغير قائم بالنسبة للبعض الآخر .

أما فى حالة رفض القاضى لدعوى الالفاء ، فإن القرار الادارى يظل قائما ، ولذلك يجوز لغير المدعى أن يطعن فيه بالالفاء ، بل يمكن لنفس المدعى أن يستند الى أسباب أخرى جديدة فى الغائه مرة أخرى .

---

(١) دكتور محمود حافظ : مدروس فى القانون الادارى - رقابة القضاء لاعمال الادارة - مرجع

سابق - ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) جرى مجلس الدولة أحيانا ، خصوصا في حالة القرارات الصادرة بالتعيين في وظائف محجوزة ، على إلغاء القرار الغاء نسبيا أو جزئيا ، فإذا عينت الإدارة شخصا في إحدى الوظائف المحجوزة بغير وجه حق ، وطمع آخر في هذا التعيين مدعيا أنه أولى بالوظيفة فإن مجلس الدولة إذا تحقق من صحة الأسباب التي تقوم عليها الدعوى ومن عدم مشروعية قرار التعيين المطعون فيه ، فإنه يحكم بإلغاء قرار التعيين غير المشروع فيما تضمنه من تجاهل لحق المدعى ، ومعنى ذلك أن التعيين الباطل الذي تجاهل حقوق المدعى لا يحتج به عليه ، وله الحق في أن يعين بدوره ، وقد قضى مجلس الدولة الفرنسي بذلك في حكمة الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩١٠ .

(٣) اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها (معارضة الخصم الثالث) :

إذا صدر حكم بإلغاء قرار إداري معين فإنه يكون حجة على الكافة ، ومن مقتضى هذه الحجة المطلقة ألا يسمح للغير ممن يمس حكم الإلغاء بمصالحهم أو مراكزهم القانونية أن يطعنوا على هذا الحكم ، غير أن كلا من مجلس الدولة الفرنسي ومجلس الدولة المصري قد خرجا على هذه القاعدة بنجاسة معارضة الخارج عن الخصومة أو بمعنى آخر معارضة الخصم الثالث .

ونبين ذلك فيما يلي :

#### ١ - الوضع في القضاء الإداري الفرنسي :

أجاز مجلس الدولة الفرنسي للغير أن يطعنوا في الحكم بواسطة معارضة الخصم الثالث ، وذلك بمناسبة قضية عرضت عليه في سنة ١٩١٢ .

وتتلخص وقائع القضية في أن الإدارة أصدرت لائحة تجعل حق البيع في أمواق معينة في مدينة باريس للزراوع ولطائفة من التجار المختصين بالتموين ، فطمع أحد الزراوع في هذه اللائحة بالإلغاء على أساس مخالفتها للقانون الذي يقصر حق البيع على الزراوع وحدهم دون طائفة التجار المختصين بالتموين «approvisionnement» وانتهى المجلس إلى إلغاء هذه اللائحة .

وقد أضر هذا الحكم بمصالح التجار المنكوريين ، لأنهم لو علموا بهذه الدعوى

وقت رفعها لتدخلوا فيها للدفاع عن مصالحهم ، لذلك طعن أحدهم في الحكم بواسطة (معارضة الخصم الثالث) وحكم مجلس الدولة بقبول هذا الطعن على الرغم من مقاومة واعتراض مفوض الدولة «Léon Blum» وجهاده الشديد في سبيل عدم قبوله<sup>(١)</sup> .

وبعد ذلك استقر الحق في الطعن عن طريق الخصم الثالث من الوجهتين التشريعية والتنظيمية وذلك بموجب المادة ٧٩ من الامر الصادر في ٣١ يوليو سنة ١٩٤٥ .

#### ب - الوضع في القضاء الإداري المصري :

في بادئ الامر تردد القضاء الإداري المصري في الاعتراف بحق الغير في الاعتراض على الحكم الصادر في الدعوى<sup>(٢)</sup> ، واستمرت محكمة القضاء الإداري في رفضها وقتا طويلا مستندة الى حجج مفادها عدم جواز قبول اعتراض الخارج عن الخصومة مدعمة رأيها بأن المادة التاسعة من قانون مجلس الدولة رقم ٦ لسنة ١٩٤٩ تقضى صراحة بأنه لا يقبل الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري الا عن طريق الائتماس بإعادة النظر ، وفيما عدا ذلك فلن الحجية المطلقة لحكم الالغاء تحول دون قبول اعتراض الخارج عن الخصومة .

غير ان هذا الرأي لم يرق للمحكمة الادارية العليا فأصدرت حكمها الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ في الطعن رقم ٩٧٧ للمنة السابعة القضائية ، وفسرت فيه عبارة «نوى الشأن» الذين يجوز لهم الطعن في الحكم أمامها طبقا للمادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة بأنه يشمل الغير الذي لم يكن طرفا في الدعوى «تتجسد فيها الحكم المطعون فيه ، ولم يكن قد ادخل فيها أو تدخل .

ونحن نرى أن هذا التفسير هو الذي يتفق مع صحيح القانون ، وتأسيسا على ذلك التفسير أجازت المحكمة الادارية العليا الاعتراض على الحكم الصادر بمعرفة اعتراض الخارج عن الخصومة .

ولكن هذا الاعتراض لا يكون أمام المحكمة التي أصدرته ، ولكن أمام المحكمة

---

(١) مجلس الدولة الفرنسي في ٢٩ نوفمبر ١٩١٢ في قضية «Boussugue» ص ١١٣٥ - ومسيرى، ١٩١٤ - ٣ - ٣٣ .

مشار لهذا الحكم بمؤلف الدكتور/ محمود حافظ - مرجع سابق - ص ١٣٢ .

(٢) محكمة القضاء الإداري في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٠ - ص ٤ رقم ٢٤٦ .

الادارية العليا بطريق الطعن المعتاد ، وبهذا فقد سارت المحكمة الادارية العليا على الدرب الذى يسير فيه مجلس الدولة الفرنسى على النحو سالف البيان .

ولامكان قبول الاعتراض يجب أن يتوافر فى المعارض على الحكم شرط الصفة والمصلحة وتبين ذلك على النحو التالى :

### الصفة والمصلحة اللازمة لقبول الاعتراض على الحكم :

يجب أن يكون للمعارض من الصفة والمصلحة ما يسوغان له هذا الطريق الخاص بالطعن فى حدود حجه<sup>(١)</sup> .

أما تدعوى الحقوقية كمنازعات العقود الادارية ، أو قضاء التعويض الذى لا يتعرض لإلغاء القرار أو مشروعته ، وحيث لا يكون للحكم الصادر الاحجية نسبية لا تنص على اطرافه أو خلفائهم والمنضمين منهم ، والمرتبطين بالتزامات لا تقبل التجزئة كالكفلاء ، فإن مجال الاعتراض على هذه الأحكام يكون مماثلا لنظيره فى القانون الخاص ، فطبيعة العلاقات واحدة وطبيعة الاحكام الصادرة فيها متشابهة .

أما فى دعاوى الانشاء والدعاوى التى تثير رقابة المشروعية كطلبات التعويض التى تتطلب اثبات بطلان القرار أو منازعات العقود التى تركز على إلغاء قرار أصدرته الإدارة فإنه من حيث الصفة فقد تقرر أنه لا يكفى انتماء الطاعن الى طائفة غير محددة بذاتها وان تحددت بصفاتها حتى يقبل منه الاعتراض<sup>(٢)</sup> .

أما من حيث المصلحة فإنه من المؤكد أن يكون لصاحب الحق الذاتى أن يعترض على الحكم الصادر فى خصومة لم يمثل فيها - أما الذين لا ترقى مصالحهم الى درجة الحقوق الذاتية ، فإن القضاء يترخص فى تقدير ذلك بلا معقب عليه .

وجدير بالتفكير أن ميعاد الاعتراض يظل مفتوحا ما لم يسقط حق المعارض بمضى المدة الا أنه اذا اعترض الميعاد صدور قرار ادارى كأن يصدر القرار بتنفيذ الحكم

---

(١) دكتور مصطفى كمال وصفى - مرجع سابق - ط ١٩٧٨/٢ - ص ٥٢٤ ومبعضها .

(٢) يراجع فى هذا الشأن مجلس الدولة الفرنسى فى ٧ مايو ١٩٢٩ مج ٢٥٧ ، وحكمه فى

٢ ديسمبر ١٩٣٢ - مج ١٦ - ٣٠ ، وحكمه فى ٢ من يوليو ١٩٢٦ - مج ٦٧٨ .

ومشار لهذه الاحكام بالمرجع السابق - ص ٥٢٤ .



المعترض عليه فإن ميعاد الطعن يكون ستين يوما من تاريخ العلم اليقيني بالقرار المذكور ، لأن انقضاء المدة مسقط لحق المعترض ، وكذلك فإن كان الحكم المعترض عليه قد صدر بالقضاء قرارا إداريا فإن مدة الطعن تكون ستين يوما أيضا من تاريخ علم المعترض بالحكم المطعون فيه<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن الاعتراض على الحكم لا يوقف التنفيذ ما لم تأمر المحكمة المرفوع اليها بوقفه لأسباب جدية ويترتب على الاعتراض على الحكم إعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد ، ولا يستفيد بالحكم الصادر فيه غير من رفعه ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وإذا حكمت المحكمة بعدم قبول الاعتراض أو برفضه ألزمت المعترض بالتضمينات إن كان هناك وجه لذلك .

(تقرير حق كل من يمس حكم الإلغاء مصلحة قانونية أو مادية له في الطعن عليه حتى ولو لم يكن قد تدخل في الدعوى أصلاً لأن حكم الإلغاء حجة على الكافة وليست له حجية نسبية) .

مثال : من أحكام المحكمة الإدارية العليا :

جاء بالحكم الصادر في الدعوى الرقيمة ٩٣١ بتاريخ السادس عشر من إبريل سنة ١٩٧٧ مايلى :

من حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الطعن رقم ٩٣٩ للسنة الحادية والعشرين القضائية المقام من شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية بمقولة انه لا يسوغ الطعن في الحكم الا من المحكوم عليه وأنه لم يصدر قضاء ضد هذه الشركة يجيز لها حق الطعن مضافا اليه انتفاء مصلحتها أصلا فيه ، فالنائب في هذا الصدد أن الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام التي تمتن أعمال الوكالة البحرية ومن ثم تصبح مصلحتها محققة في التمسك بقصر هذه الأعمال على شركات

---

(١) المحكمة الإدارية العليا في ١٩٦١/١٢/٢٣ - س ٧ ق - رقم ١٩ وحكما في ١٩٦٢/١/٦ - س ٧ ق - رقم ٢٤ .

(٢) راجع مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في خمسة عشر علما - الجزء الثاني - مرجع سابق - بند ٣٧٥ - ص ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ .

القطاع العام وحرمان الشركة المطعون ضدها من ممارستها وبهذه المثابة تدخلت اتضاميا في الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري إلى جانب وزارة النقل البحري بطلب الحكم برفض دعوى الغاء القرار الطعن الصادر بقصر مزاوله أعمال الوكالة البحرية على شركات القطاع العام وعدم السماح للشركة المطعون ضدها بمباشرتها بالنسبة إلى السفن الأجنبية وقد تضمنت أسباب الحكم المطعون عليه أن المادة ١٢٦ مرافعات أجازت لكل ذي مصلحة التدخل في الدعوى متضمنا إلى أحد الخصوم وأنه يتعين قبول التدخل المبدي من شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية - وأيا كان الرأي فيما تقدم وعلى فرض إغفال الحكم الطعن النص على قبول طلب التدخل برغم أن أسبابه على ما تقدم بثانها تعد قضاء مرتبطا بالمنطوق ومكملا له فإن قضاء هذه المحكمة جرى على تقرير حق كل من يمس حكم الالغاء مصلحة قانونية أو مادية له ، في الطعن عليه حتى ولو لم يكن قد تدخل في الدعوى أصلا مقدرا بأن حكم الالغاء حجة على الكافة وليست له حجة نسبية وعليه فإنه وقد شخصت مصلحة الشركة الطاعنة في الطعن على ما تكلم بيانه وأقامت طعنها في الميعاد فقد تعين قبول هذا الطعن شكلا ورفض الدفع المبدي بعدم القبول .

#### الأثر الرجعي لحكم الالغاء :

لحكم الالغاء أثر رجعي بمعنى أن القرار الإداري المحكوم بالغائه يعتبر كأنه لم يكن ، ومن ثم نزول عن الآثار القانونية التي تكون قد ترتبت عليه .

وهناك بعض الأعمال المادية لا يمكن أن يتركها الأثر الرجعي لالغاء القرار ، مثل قرار بمنع اجتماع عام قد تم قبل الغاء القرار ، أو إزالة مبنى تم بنائه على قرار ألغى بعد الإزالة ، ففي مثل هذه الحالات لا يكون أمام المضرور إلا الانتجاع للمطالبة بالتعويض إذا توافرت شروطه القانونية<sup>(١)</sup> .

وبصفة عامة يقع على عاتق الإدارة بعد الغاء القرار نوعين من الالتزامات وهما :  
الالتزامات ايجابية ، والالتزامات سلبية .

فمن ناحية تلتزم الإدارة باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات بحيث تعيد الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى وتلك هي الناحية الإيجابية .

(١) دكتور حسني سعد عبد الواحد - رسالة دكتوراه - ١٩٨٤ - مرجع سابق من ٢٣٤ -

ومن ناحية أخرى نلتزم بالامتناع عن اتخاذ أى إجراء يمكن ان يعتبر تنفيذا لهذا القرار الملغى<sup>(١)</sup> .

وفضلا عن ذلك فقد يخلق إلغاء القرار الإدارى فراغا قانونيا بحيث يقع على عاتق الإدارة الالتزام بمثله خلال فترة معقولة عن طريق إعادة فحص المراكز القانونية التى مسها هذا الإلغاء ثم إعادة ترتيبها وأضعة فى اعتبارها ما قضى به حكم الإلغاء .

تلك هى المبادئ المتعلقة بالحجية المتصلة بالحكم الموضوعى ، وتجدر بنا الإشارة الى حجية الحكم الصادر فى الشق المتعلق بالإيقاف فى الدعوى الإدارية .

**حجية الاحكام الصادرة فى طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية :**

ان الاحكام الصادرة فى طلبات وقف تنفيذ القرارات الادارية هى احكام قطعية تحوز حجية الاحكام فى موضوع الطلب ذاته ، وبالتسبة لما فصلت فيه المحكمة من مسائل قبل البت فى الموضوع<sup>(٢)</sup> . ونفصل ذلك على النحو الآتى :

ان الحكم فى طلب الإيقاف وقضى بطبيعته ، حيث ينقضى الوجود القانونى للحكم ويزول كل اثر له بمجرد الفصل فى الدعوى الموضوعية ، وفى ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« انه اذا طعن فى الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ثم فصل فى الدعوى الموضوعية قبل نظر الطعن ، فإن الطعن يعتبر غير ذى موضوع حيث تعتبر الخصومة منتهية .

كما تقول نفس المحكمة :

« اذا كان الطاعن قد طلب إيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه بصفة مستعجلة فأجابته المحكمة الى طلبه ، ثم قام ب . ذلك بالتنازل عن الدعوى الموضوعية أمام محكمة القضاء الإدارى وقضت الـ حكمة بقبول ترك المدعى للخصومة فإن هذا التنازل ينسحب أيضاً على وقف ط ب التنفيذ<sup>(٣)</sup> .

(١) دكتور محمود حافظ - مرجع سابق ص ١٣٢ - ١٣٣ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا - حكما فى ٨ مارس ١٩٦٩ - ص ١٤ ق - ص ٤٥١ وكذلك حكم

محكمة القضاء الإدارى فى ١٤ أبريل ١٩٧٢ - ص ٢٦ ق - ص ١٠٢ .

(٣) المحكمة الإدارية العليا فى ١٩٧٩/٦/٩ - طعن رقم ٥ لسنة ٢١ ق .

ونحب ان ننبه الى ان المستفاد من الاحكام السابقة ان الاحكام الصادرة فى الطلبات المتعلقة بايقاف التنفيذ لها حجية الشيء المقضى به ، لان الحكم الوقتى يمنع حماية قضائية حقيقية وكونها مؤقتة لا يسلب قوتها التى تظل باقية الى حين الحصول على العملية النهائية بالحكم فى الدعوى الموضوعية لصالح من قضى لصالحه فى الشق المتعلق بايقاف التنفيذ (والذى يسميه البعض تسمية غير دقيقة بالشق المتعجل ، وللأسف فهو خطأ شائع) .

وندل على ذلك بحكم محكمة القضاء الإدارى الصادر فى الدعوى ٦٠٧ لسنة ٢١ ق حيث تقول :

« ... ان الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ هو حكم له قوة الشيء المقضى به ( وتعنى حجية الشيء المقضى به ) ... »<sup>(١)</sup> .

وكذلك حكم المحكمة الإدارية العليا حيث تقول :

« .. الحكم بوقف تنفيذ القرار الإدارى وان كان حكما مؤقتا بمعنى أنه لا يقيد المحكمة عند نظر طلب الانغاء الا أنه حكما قطعيا وله مقومات الاحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه - طالما لم تتغير الظروف ... »<sup>(٢)</sup> .

وللمحكمة الإدارية العليا حكما هاما فى هذا الشأن حيث تقول :

« انه من الأمور المسلمة أنه وان كان الحكم الذى سيصدر فى موضوع طلب وقف التنفيذ أو عدمه على حسب الظاهر الذى تبين به الدعوى . لايمس اصل

(١) محكمة القضاء الإدارى فى ١٤/٣/١٩٦٧ - القضية ٦٠٧ لسنة ٢١ ق - مجموعة ٦٦ - ٦٩ من ٨٨ .

وتطبيقا على ملاحظتنا بأن المحكمة تعنى حجية الشيء المقضى نقول : سبق ان بينا التفرقة بين حجية الشيء المقضى «... L'autorité » وبين قوة الأمر المقضى «... La Force de » وقلنا ان حجية الامر المقضى معناها ان الحكم أصبحت له حجية فيما بين الخصوم ، بالنسبة لذات الحق محلا وسببا - أما قوة الامر المقضى فهى المرتبة التى يصل اليها الحكم اذا أصبح نهائيا غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن الاعتيادية وان ظل قابلا للطعن بطريق غير اعتيادى كاللتمس والتلمس اعادة النظر فاذا ما تأيد الحكم أو لم يعد قابلا للطعن بطريق اعتيادى أصبح له حجية الشيء للمقضى بالإضافة الى قوة الامر المقضى .

(٢) للمحكمة الإدارية العليا - حكما فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ - من ١ ق - من ٦٤ .

طلب الالغاء فلا يقيد المحكمة عند نظر أصل هذا الطلب موضوعا غير ان الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ هو حكم قطعى له مقومات الاحكام وخصائصها وينبنى على ذلك أنه يحوز حجية الاحكام فى خصوص موضوع الطلب ذاته ، ولو انه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كما يحوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب كالدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى أصلا بنظر الدعوى بسبب يتعلق بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكمة أصلا بنظرها بحسب موضوعها أو بعدم قبولها أصلا لرفعها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا ، إذ قضاء المحكمة فى هذا كله ليس قطعيا فحسب بل هو نهائى وليس مؤقتا فيقيدها عند نظر طلب الالغاء ولا يجوز لمحكمة القضاء الإدارى اذا ما فصلت فى دفع من هذا القبيل أن تعود عند نظر طلب الالغاء فتفصل فيه من جديد لأن حكمها الاول قضاء نهائى حائز لحجية الاحكام ثم لقوة الشيء المحكوم به ، وإذا قضت المحكمة على خلاف ما قضت به يكون حكمها معيبا لمخالفته لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به ذلك لأن حجية الامر المقضى تسمو على قواعد النظام العام فلا يصح اهدار تلك الحجية بمقولة ان الاختصاص المتعلق بالوظيفة من النظام العام،<sup>(١)</sup> .

ومن أهم ما تجدر الإشارة اليه ان الحكم الصادر فى طلب الايقاف يجوز الطعن فيه استقلالا .

(ثانيا) تعدى أثر الحكم بالالغاء الكامل والالغاء النسبى للقرار الإدارى .

تمهيد :

يكون الالغاء كاملا ، متى ألغى القرار المطعون فيه بجميع أجزائه ومشتملاته ، وقد يكون ذلك بصفة خاصة فى القرارات التى لا تقبل التجزئة والتى تنصب على محل واحد ، كقرار صادر بالاستبلاء أو بـ اعتبار عقار معين من المنافع العامة . كما قد يتناول القرارات ذات المحال المتعددة ، كقرار باجراء حركة بتعيين بعض الموظفين أو بترقيتهم . وذلك انا صدر الحكم بالغاء القرار كله فى جميع مشتملاته وبالنسبة لجميع من تناولتهم حركة التعيين أو الترقية .

(١) مجموعة الاحكام التى قررتها المحكمة الادارية العليا - ج / ٢ من ١٩٨٣ (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ص ١٠٩٤ - بند ١٥٧ (٨١٤ - ١٣ - ١٩٦٩/٣/٨ - ١٤ / ٥٨ / ٤٥١) .

★ كما يكون الانهاء جزئيا اذا اقتصر على الحكم بإلغاء جزء مما تضمنه القرار دون سائر أجزائه وشتملاته . ويكون ذلك فى القرارات القابلة للتجزئة بطبيعتها<sup>(١)</sup> ، وذلك اذا نص القرار على آثار متعددة للمركز القانونى ، أو اذا أمكن إلغاء بعض أحكامه أو أوصافه كتاريخ سريانه وذلك كما لو تضمنت اللائحة حكما رجعيا مع كون باقى ماجاء بها سليما دون تغيير فى القرار أو تعديله لأن ولاية الإلغاء الجزئى تقتصر على أن تتحول الى تغيير فى القرار أو تعديله<sup>(٢)</sup> .

★ وأغلب ما يكون الإلغاء الجزئى فى القرارات ذات المحال المتعددة التى تتناول أكثر من موضوع كالقرار الذى يتضمن حركة تعيينات أو ترقية بين الموظفين . وفى هذه الحالة يصدر الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى فى التعيين أو الترقية .

★ وقد اتجه القضاء الى التفرقة ما بين أحكام الإلغاء الكلى ، وقيل بأن أثره يكون فى مواجهة الكافة ، وأحكام الإلغاء الجزئى ، الذى يسمى أحيانا بالإلغاء النسبى<sup>(٣)</sup> وقيل بأن أثره يكون نسبيا مقصورا على أطراف المنازعة التى صدر فيها الحكم . إلا أن المحكمة الادارية العليا<sup>(٤)</sup> قد أرست اليقين فى ذلك وقررت أن حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء وفقا للمادة (٢٠) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ هى حجية عينية كنتيجة لطبيعة لاعدام القرار الادارى فى دعوى هى فى حقيقتها اختصاص له فى ذاته لا أن مدى الإلغاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار وهذا هو الإلغاء الكامل . وقد يقتصر الإلغاء على جزء منه دون باقى وهذا هو الإلغاء الجزئى كأن يجرى الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية . وغنى عن البيان أن مدى الإلغاء أمر يحدد بطلبات الخصوم وما تنتهى اليه الأحكام فى قضائها . فلذا صدر الحكم بالإلغاء كليا كان أو جزئيا فلنه يكون حجة على الكافة وعلة ذلك أن الخصومة الحقيقية فى الطعن بالإلغاء تنصب على القرار الادارى ذاته وتستند على أوجه عامة حددها القانون ، وهى عدم الاختصاص وعيب الشكل

(١) مقال الأستاذ المستشار حسين أبوزيد عن (الحكم بالإلغاء) مجلة مجلس الدولة ١٩٥٢ ص ١٩٥٧ .

(٢) الدكتور سليمان الطماوى «القضاء الادارى» ١٩٥٨ صفحة ٥٣٨ .

(٣) راجع مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها لجان القسم الاستشارى الفتوى والتشريع للسنوات الثامنة والعشرين والتسعة والعشرين والثلاثين من أول أكتوبر ١٩٧٣ إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٣ ص ٢٥ بند ٥٤ - جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ .

(٤) حكم العليا فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ السنة الخامسة رقم (٣٠) صفحة ٢٠١ .

ومخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، وكل وجه منها له من العموم في حالة قبول الطعن ما يجعل القرار المضمون فيه باطلا لا بالنسبة للطاعن وحده بل بالنسبة للكافة فهو بطلان مطلق .

★ وبلاحظ أننا اذا نظرنا الى القرارات ذات المحال المتعددة - التي تتناول أكثر من فرد أو موظف - لوجدنا كل واحد منها في الحقيقة جملة قرارات في ورقة واحدة . فالقرار الصادر باجراء حركة تعيينات أو ترفيات هو في الحقيقة جملة قرارات بالتعيين والترقية في ورقة واحدة ولأنك بكل منها له أركانه ومستقل عن الآخر ولا يجمعه الا وحدة الشكل ومصدر القرار . وتتضمن هذه القرارات عادة تعيينات وترقيات في وظائف مختلفة في كادراتها وفي درجاتها والمؤهلات المطلوبة لها وخصائصها . ومن المتعذر أن يسمى مثل هذا الجمع قرارا واحدا . ولذلك فإن الغاء جزء من هذه الورقة الجامعة هو في الحقيقة بمثابة الغاء قرار اداري مستقل من مجموع القرارات التي اشتملتها الحركة . فيكون له من الأثر ما لالغاء أكثر من قرار مما ورد في الحركة أو ما لالغاء الحركة كلها . كما أن الغاء الجزء أو القرار الواحد من هذه القرارات المتجمعة له من النتيجة في مواجهة الغير ما لالغاء القرار كله في الخصوص الذي حددته المحكمة وجرى فيه الالغاء . ولذلك فإن الالغاء في جميع الأحوال لا يختلف أثره في شيء من الالغاء الكامل .

### رأى الفقه - وخلاصة وتعليق (١) :

أصطلح على إطلاق تسمية «الالغاء المجرد» على الأحوال التي يصدر فيها حكم الإلغاء مجردا والأصل كما هو معلوم - أن ولاية الالغاء هي ولاية مجردة . ولكن قد تعدد المحكمة الى تخصيص الحكم بالآثار بالنسبة للمحكوم له في بعض الأحوال ويطلق عليها أحيانا اسم الالغاء النسبي ويرى الدكتور وصفى أنها تسمية تحمل على اللبس ولذلك يفضل عليها تسميتها بالالغاء غير المجرد . وقد يكون الالغاء غير المجرد أى المصحوب بالنص على الآثار وتخصيص النتائج - في أحوال منها مايلي :

١ - اذا كان تنفيذ الحكم واضحا بحيث لا يصعب على المحكمة أن تستبدل بمجرد

---

(١) الدكتور مصطفى كمال وصفى : «أصول إجراءات القضاء الإداري - الكتاب الثاني - الأحكام

وتنفيذها ط ١٩٦٤ من ٢٠٦ ومبعضها .

الالغاء الحكم بالنتيجة المحتمنة وذلك كما فى الطعون الانتخابية حيث يجوز للمحكمة أن تحكم بفوز الناجح الحقيقى بدلا ممن ألغت انتخابه .

٢ - اذا نص المشرع على أن تحكم المحكمة بغير الالغاء فى الدعوى كما فى طلب شطب تسجيل براءة الاختراع المخالف للقانون . فهذه الدعوى فى نظر الدكتور وصفى هى من قبيل دعاوى الالغاء . ولو أن حكم الالغاء يتخذ فيها اسما آخر . تندرج تحت اسم الدعاوى الموضوعية الذاتية أى التى يطالب فيها المدعى بحق ذاتى بترتب على مركزه الموضوعى .

★ وقد وضح من قبل أن الحكم فى هذه الدعاوى يتعدى الى الغير من ناحيته الموضوعية فيعتبر المحكوم له مالكا فى مواجهة كافة . ولكنه يكون ذو أثر نسبى فى شفه المتعلق بالآثار الذاتية والحقوق المالية المترتبة على هذا الحكم فتكون مقصورة على من صدر الحكم فى مواجهتهم ولا تعداهم الى الغير الا بحكم جديد فى مواجهتهم .

٣ - فى طلبات الموظفين الذى يختلط فيها الأثر الموضوعى بالأثر الذاتى اختلاطا لا يقبل التجزئة وهى أيضا مما أطلق عليه الدكتور وصفى تسمية الدعاوى الموضوعية الذاتية ، وذلك بصفة خاصة كما فى حالة تحكم باعتبار المدعى معينا أو مرقا من تاريخ صدور القرار المطعون فيه . فعلى هذه الحالة يكون الأثر الموضوعى للحكم حجة على الغير . فيعتبر المدعى شاعلا للمركز القانونى المحكوم به من تاريخ الحكم فى مواجهة هذا الغير الذى يتعدى اليه أثر الحكم . أما الآثار المالية المترتبة على ذلك فتكون نسبية لانتجار أطراف الخصومة

★ ويشير الى أن الحكم بالغاء القرار المضعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى - وهو من قبيل الالغاء الجزئى - يختلف عن هذه الحالة اختلافا واضحا . فهو لا يحمل معنى النسبية ولا يختلف عن الالغاء الكامل فى شىء ويكون ما يتضمنه الحكم بالالغاء الجزئى من النص على طريقة التنفيذ بالنسبة للمحكوم له أو على الآثار المالية ، اما بمثابة توجيه للإدارة ، أو بمثابة طلب مستقل عن طلب الالغاء المتعلق بمنازعة المدعى فى راتبه ، أو - اذا لم يكن يقبل التجزئة - طلبا موضوعيا ذاتيا فى هذه الأحوال جميعها يتعدى الأثر الموضوعى للحكم الى الغير ، فيكون حجة له أو عليه حسب التفصيل المابق .

★ أما الأثر المالى الذاتى فيكون نسبيا مقتصرا على أطراف المنازعة التى صدر فيها الحكم .



٤ - فى طلبات التعويض المقرنة بطلبات الالغاء ، يستقل كل من الطرفين عن الآخر ويكون حكم الالغاء قابلاً لأن يتعدى أثره الى الغير . أما طلب التعويض فيكون نسبياً فيما بين أطراف الخصومة التى صدر فيها الحكم .

### خلاصة وتعليق :

فى مجال التمييز بين الالغاء الكامل والالغاء الجزئى للقرار الإدارى المطعون عليه بالإلغاء فإنه إذا كان السبب الذى إستندت اليه المحكمة فى قضائها بإلغاء القرار الإدارى بسبب مخالفة القانون لم يقم على خصوصية معينة إختص بها الطاعن ولا تقوم بالنسبة لغيره ممن شملهم هذا القرار ، بل أن جميعهم تشابهت حالاتهم فإنه لايسوغ القول بأن القرار الذى أُلغى لهذا السبب ما كان قائماً بالنسبة لمن شملهم ولم يطعنوا ، لأن إلغاء القرار فى هذه الحالة هو فى حقيقته إلغاء كامل وليس إلغاء جزئياً ، ومقتضى ذلك أنه يستفيد منه كل من وجد فى ظروف قانونية مماثلة لظروف الطاعن ولو لم يختصوا هذا القرار أمام القضاء بوصفه من الكافة .

وجدير بالذكر أنه من المسلم به أن حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء هى حجية عينية كنتيجة طبيعية لإعدام القرار الإدارى فى دعوى إختصاص له فى ذاته - وذلك طبقاً للنظرية القائلة بأن دعوى الإلغاء دعوى عينية تختصم قراراً إدارياً غير مشروع - إلا أن مدى الإلغاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملاً لجميع أجزاء القرار وهذا هو الإلغاء الكامل وقد يقتصر الإلغاء على جزء منه دون باقية وهذا هو الإلغاء الجزئى ، وغنى عن البيان أن مدى الإلغاء كما سبق أن بينا هو أمر يحدد بطلبات الخصوم وما تنتهى اليه المحكمة فى قضائها ، فإذا صدر الحكم بالإلغاء كلياً أو جزئياً فإنه يكون حجة على الكافة ، ذلك أن الخصومة الحقيقية فى الطعن بالإلغاء تنصب على القرار الإدارى ذاته ، وتستند على أوجه عامة كعدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة إستعمال السلطة .

وكل وجه منها له من العموم فى حالة قبول الطعن ما يجعل القرار المطعون فيه باطلاً لا بالنسبة للطاعن وحده بل بالنسبة للكافة فهو بطلان مطلق .

## الفصل الثاني

### تنفيذ الاحكام

(أولاً) تمهيد في تعريف الحكم وتقسيماته ومضمونه :

يطلق القانون المصري اصطلاح الحكم بصفة عامة على كل اعلان لفكر القاضى فى استعماله لسلطته القضائية وذلك أيا كانت المحكمة التى أصدرت الحكم ، وأيا كان مضمونه .

أما اذا كان القاضى يصدد استعمال سلطته الولائية فإن القانون يطلق عبارة «أمر» على ما ينطق به القاضى ، مثل الامر بتنفيذ الصورة التنفيذية للحكم بناء على عريضة يتقدم بها صاحب المصلحة .

ويلاحظ أن هناك أحوال يستعمل فيها القاضى سلطته الولائية ويطلق على ما ينطق به حكم، مثل حكم ايقاع البيع العقارى ، وهناك ما يكون استعمالا للسلطة القضائية ويطلق عليه أمر مثل أمر الاداء .

وتتقسم الاحكام من حيث قوتها حسبما سبق بيانه الى أحكام قطعية وأحكام غير قطعية ، فالحكم القطعى هو الذى يفصل فى الطلبات الموضوعية أو فى جزء منها أو فى مسألة أثبتت أثناء الخصومة ، سواء أكانت موضوعية مثل مسألة تكليف العقد ، أو اجرائية مثل مسألة اختصاص المحكمة أو بطلان عمل من الاعمال الاجرائية .

وتتميز الاحكام القطعية بأنه بصورها تستنفذ المحكمة ولايتها بشأن ما فصلت فيه . أما الحكم غير القطعى فهو الحكم الذى يصدر فى دعوى وقتية أو الحكم الذى يتعلق بسير الخصومة أو تحقيقها ، ويتميز الحكم غير انتظعى بأن المحكمة لا تستنفذ ولايتها باصداره .

وجدير بالملاحظة أن الحكم الواحد قد يشتمل على قرارين : أحدهما قطعى ، والآخر غير قطعى كما هو الحال بالنسبة للحكم الذى يقرر مسئولية المدعى عليه فى دعوى مقامة بطلب تعويض ضد جهة الادارة ويحيل فى ذات الوقت فى تحديد التعويض الى خبير ، فالحكم الاخير غير قطعى .

ويكون للحكم مضمون مختلف حسب ما أثر فى القضية من مسائل ، وحسبما

انتهى اليه رأى المحكمة بشأنها . وعلى المحكمة أن تتبع فى بحثها لهذه المسائل وفى فئسها فيها البيان المنطقى التالى :

١ - عليها أن تبحث أولا المسائل التى تؤدى الى منعها من نظر الموضوع ويكون ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على دفع يبدى من المدعى عليه باعتباره صاحب المصلحة فى اثاره الدفع مثل الدفع بعدم الولاية أو الاختصاص .

٢ - عندما تبحث المحكمة الموضوع فيجب عليها أن تبحث المشاكل المتعلقة بالوقائع والقانون بالترتيب الذى تراه أكثر ملائمة فى القضية ، وأكثر تحقيقا لمبدأ الاقتصاد فى الخصومة .

فاذا تعلقت الخصومة بعقد ادارى مثلا ودفع ببطلان العقد فعلى المحكمة أن تبحث فى البطلان قبل البحث فى المقاصة التى يتمسك بها صاحب المصلحة ، اذ من غير المفيد البحث فى المقاصة اذا ثبت بطلان العقد .

واذا قدم للمحكمة طلبان أحدهما بصفة أصلية والآخر بصفة احتياطية فعليها أن تبحث الطلب الاول ، فاذا وجته على أساس فان الخصومة تنتهى بحكمها فيه نون بحث الطلب الاحتياطى فهى لا تبحث فى الطلب الاحتياطى الا اذا قضت برفض الطلب الاصلى .

ونضرب لذلك مثلا بأنه اذا طلب أحد العاملين بالدولة النقاء قرار الفصل كطلب أصلى ، والحكم له بتعويض مؤقت كطلب احتياطى فاذا استجلبت المحكمة بالنقاء قرار الفصل فإنها تعتبر أن ذلك يصبح بمثابة تعويض ، فلا يكون هناك مقتضى لبحث الطلب الاحتياطى الا اذا ثبت أن جهة الادارة أساءت استعمال السلطة فيمكن الحكم بالتعويض أيضا . أما اذا رأت المحكمة عدم قبول الطلب الاصلى لفوات مواعيد رفع الدعوى أو رفضه على أساس أسباب موضوعية فيجوز النظر فى الطلب الاحتياطى ، ويلاحظ أن التعويض هنا لا ينقضى الا بالتقادم الطويل أى بخمسة عشر عاما .

ويجب أن تشمل الاحكام على الأسباب التى بنيت عليها والا كانت باطلة (مادة ١٧٦ مرافعات) .

## ثانياً تنفيذ الاحكام :

١ - يكون الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري أو إحدى المحاكم الإدارية قابل للتنفيذ به طبقاً لقانون مجلس الدولة وقد نصت المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة على مايلي :

« لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك . كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإداري في الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية وقف تنفيذها إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك .

كذلك نصت الفقرة الثانية من المادة (٥١) من قانون المجلس على مايلي :

« ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك وإذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم الطاعن بقرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيتها فضلاً عن التعويض إن كان له وجه <sup>(١)</sup> . كذلك لا يترتب على رفع الالتماس وقف التنفيذ إلا بعد الحكم فيه .

وتنيل الأحكام الصادرة بالالغاء من محاكم مجلس الدولة بالصيغة التنفيذية الآتية :

« على الوزراء ورؤساء المصالح المختصة تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه ، وفي غير هذه الأحكام تكون الصورة التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :

« على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك ، ( المادة ٥٤ من قانون مجلس الدولة) .

---

(١) كان قانون مجلس الدولة ٥٥ لسنة ٥٩ يأخذ بالقاعدة العامة المعمول بها في قانون المرافعات الحالي والتي تنص بأن الطعن على الحكم له أثر واقف على تنفيذه (راجع حكم محكمة القضاء الإداري في القضية ٣٤٤ من ١٢ ق جلسة ٦١/١٢ من ١٥ ص ١١٥) - أما القانون الحالي رقم ٤٧ لسنة ٧٢ فقد أخذ بقاعدة الأثر غير الواقف بالنسبة لجميع أنواع الطعون على كل الأحكام ، متبعا في ذلك القانون الفرنسي ، ومتبعا القاعدة المتبعة بالنسبة للطعن على القرارات الإدارية ، وذلك طبقاً لما نصت عليه المادة ٥٠ سلكة الذكر ، كما نصت المادة ٥١ من القانون ٤٧ المتعلقة بالتماس إعادة النظر على نفس المبدأ .

★ ★ وقد تقرر مبدأ الأثر غير الواقف في القضاء الفرنسي منذ مرسوم ٢٢ يوليو سنة ١٨٠٦ الذي لم يجعل للطعون أمام مجلس الدولة أي أثر واقف على الحكم المطعون فيه ، فيجوز للمحكوم له أن يطلب تنفيذ الحكم كاملاً وفوراً ولكن على مسئوليته (راجع تعليق «موريو» على حكم مجلس الدولة الفرنسي في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٣) .

وإذا امتنع قلم الكتاب عن اعطاء الصيغة التنفيذية الاولى جاز لطلبها أن يقدم عريضة بشكواه طبقاً لنص المادة (١٨٢ مرافعات) .

ولا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا في حالة ضياع الصورة الاولى .

وتحكم المحكمة التي أصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتنظيم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الاولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم الى خصمه . (مادة ١٨٣ مرافعات) والتي نقول :

« لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا في حال ضياع الصورة الاولى . وتحكم المحكمة التي أصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الاولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم الى خصمه الآخر . »

وفي حالة تعدد المحكوم لهم كان لكل منهم الحق في الحصول على صورة تنفيذية يقوم التنفيذ بمقتضاها فيما يختص فيه وحده . ولا عبرة في تعدد المحكوم عليهم اذ يستغنى بطبيعة الحالة بصورة واحدة ينفذ بها عليهم كل فيما يخصه .

ومما تجدر الإشارة اليه أن المادة ١٨٢، مرافعات سألقة البيان تقول : «أنه اذا امتنع قلم الكتاب عن اعطاء الصورة التنفيذية الاولى جاز لطلبها أن يقدم عريضة بشكواه الى قاضي الامور الوقتية بالمحكمة التي أصدرت الحكم ليصدر أمره فيها طبقاً للاجراءات المقررة في باب الأوامر على العرائض» .

وحيث أن تنظيم مجلس الدولة لا يتضمن قاضياً للامور الوقتية ، وحيث أن المجلس يأخذ بقانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لا يتعارض مع طبيعة المنازعات الادارية فلنأخذ نرى الاستعاضة عن العريضة بطلب يقدم الى الأمين العام للمجلس في موضوع امتناع الموظف عن اعطاء الصورة التنفيذية المطلوبة .

٣ - الأصل أنه لا يجوز تسليم سوى صورة تنفيذية واحدة لنفاذ تكرار التنفيذ .

٤ - أحوال التنفيذ بدون الصورة التنفيذية في حالات الحكم في الطلب

المستعجل ، وفي حالة الاحكام الموضوعية التى يكون التأخير فى تنفيذها ضارا بالمحكوم له .

سبق أن بينا أنه يشترط أن يكون السند التنفيذى مشتملا على الصيغة التنفيذية حتى يمكن التنفيذ بمقتضاه (مادة ٢٨٠ مرافعات) .

غير أن المادة ٢٨٦، من هذا القانون أجازت للمحكمة فى المواد المستعجلة أو التى يكون فيها التأخير فى التنفيذ ضارا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلان ، وفى هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى المحضر ان يردّها بمجرد الانتهاء من التنفيذ .

وجدير بالذكر أن هذا الاستثناء يسرى أيضا بالنسبة للاحكام الادارية لعدم وجود تعارض بينه وبين نصوص قانون مجلس الدولة أو المبادئ العامة للقانون الإدارى ، ووفقا لهذه المادة يجرى تنفيذ الحكم المستعجل أو الحكم الموضوعى الذى يكون التأخير فى تنفيذه ضارا بالمحكوم له بموجب مسودة الحكم حيث يسلمها كاتب المحكمة التى أصدرت الحكم الى المحضر المختص بالتنفيذ على أن يقوم هذا الأخير بردها اليه بعد اتمام تنفيذ الحكم ويقتضى ذلك أمران :

(الأمر الأول) : أن ذلك الامر يسرى على الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة والمواد الموضوعية أيضا ، شريطة أن يكون فى تأخير التنفيذ ضررا بالمحكوم له وفى المجال الإدارى يمكن تطبيق ذلك على الاحكام الصادرة فى الطلب المتعلق بوقف تنفيذ القرار الإدارى المطعون فيه ، كما يمكن تطبيق ذلك أيضا على الاحكام الصادرة فى دعاوى الالغاء ودعاوى القضاء الكامل متى توافر شرط الضرر من التأخير فى التنفيذ .

(الأمر الثانى) : ان التنفيذ فى هذه الحالة يجرى بدون الصورة التنفيذية للحكم ، كما يجرى بدون اعلان الحكم للمحكوم ضده<sup>(١)</sup> ، إذ يكفى التنفيذ بمسودة الحكم .

ومن الامثلة القضائية على تطبيق هذه القواعد أن محكمة القضاء الإدارى قضت فى حكمها الصادر فى ١٩ أغسطس ١٩٨٠ بإيقاف تنفيذ القرار الإدارى

---

(١) دكتور / حسنى سعد عبد الواحد - تنفيذ الاحكام الادارية - ص ٥٨ - ٦٠ .

الصادر بمنع الاحتفال بذكرى وفاة «الزعيم مصطفى النحاس» وأمرت بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلان نظرا لانه كان قد تحدد يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٨٠ موعدا للاحتفال بهذه الذكرى<sup>(١)</sup>.

#### ٥ - اعلان الحكم الى المنفذ ضده :

##### (أ) القواعد العامة في ظل قانون المرافعات :

ان اعلان السند التنفيذي الى المنفذ ضده وتكليفه بالوفاء وبالأداء الثابت بالسند التنفيذي يعتبر مقدمة ضرورية للتنفيذ بجميع أنواعه والغرض من الاعلان والتكليف بالوفاء اظهار جدية نية المعلن في اتخاذ الاجراءات التنفيذية واعطاء الفرصة للمعلن اليه ليقوم بالوفاء اختيارا ليفادى اجراءات التنفيذ وتخويله امكان مراقبة توافر شروط التنفيذ ، ويستطيع أن يعترض على التنفيذ اذا كان ثمة ما يبرر هذا الاعتراض ، وقد نصت على ذلك المادة ٢٨١، مرافعات<sup>(٢)</sup>.

##### (ب) القواعد المتبعة في القضاء الادارى :

بالنسبة للقضاء الادارى فان الاحكام التي تصدرها محاكم مجلس الدولة تعتبر دائما حضورية ، وأن الطعن فيها لا يبدأ ميعاده من تاريخ اعلانها بل من تاريخ صدورها ، وذلك طبقا لحكم المادتين (٢٣) ، و (٤٤) من قانون المجلس .

---

(١) محكمة القضاء الادارى فى ١٩/٨/١٩٨٠ ، الدعوى ٢٠٥٦ لسنة ٢ ق ومن الأحكام الأخرى حكمها بجلسة ٢٩/١٠/١٩٨٣ فى الدعوى ١١٥ لسنة ٣٨ ق بوقف تنفيذ قرار لجنة شئون الأحزاب لانتكار الوجود القانونى للحزب الوفد الجديد، مع تنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلان .

(٢) تنص المادة ٢٨١، من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلي :  
«يجب أن يسبق للتنفيذ اعلان السند التنفيذي لشخص المدين أو فى موطنه الأصلي والا كان باطلا .

ويجب أن يشتمل هذا الاعلان على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطلوب وتعيين موطن مختار لطالب التنفيذ فى الבלدة التى بها مقر محكمة التنفيذ المختصة .

ويجب عند الشروع فى تنفيذ عقد رسمى بفتح اعتماد أن يعلن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .

ولا يجوز لاجراء التنفيذ الا بعد مضى يوم على الأقل من اعلان السند التنفيذي .

★ أما فى القضاء الادارى فان الحكم يبرى بمجرد صدوره ، أما الاعلان فهو لتنبيه الادارة ، ولكن اذا كان الحكم صادرا فى مواجهة الفرد أو الموظف وكان تنفيذه ، ضده ، فإنه يضمن اذا كان التنفيذ سيتم طبقا لقانون المرافعات أن يتم الاعلان قبل التنفيذ والا كان باطلا .

ومع ذلك يجب على المحكوم له أن يعلن الطرف الآخر بتنفيذها ، وذلك لأنه إذا كان الحكم صادرا في مواجهة الإدارة فإن اعلان من صدر له الحكم لجهة الادارة يتخذ قرينة على خطئها في التراخي في التنفيذ أو الامتناع عنه ، اذ به يعلنها بتسكه باستخلاص حقه ، ويطلعها على أسباب الحكم المرتبطة بمنطوقه والمحددة لطريقة التنفيذ وحدوده .

ومعنى ذلك أن الحكم يسرى وينتج آثاره بمجرد صدوره وأما الاعلان فهو لتبنيه الإدارة . وذلك بعكس ما إذا كان التنفيذ في مواجهة الفرد أو الموظف حسبما سبق بيانه .

### ( جـ ) تنفيذ الأحكام التي تتطلب سلطة تقديرية :

يكون تنفيذ الأحكام التي تصدر من محاكم مجلس الدولة وتتطلب سلطة تقديرية كما هو الوضع في الغاء القرار الإداري الغاء مجردا ، فإن الأمر يقتضى اصدار قرار إداري لتنفيذ مقتضيات الحكم الذي صدر بالغاء القرار الغاء مجردا<sup>(١)</sup> .

على أنه ليس بكفى أن تصدر الجهة الإدارية قرارها بتنفيذ الحكم حتى يقال أنها نغته ، بل يجب أن يلي ذلك وضع قرارها موضع التنفيذ الفعلي بما يتطلبه الأمر من أعمال لمضمون القرار المذكور . ومضمون القرار الإداري بتنفيذ حكم صادر بالالغاء هو تطبيق نتائج الحكم القانونية تطبيقاً فعلياً بما يستتبعه ذلك من إزالة القرار المحكوم بآلغائه إزالة مادية ومحو جميع الأعمال التنفيذية المادية المترتبة على القرار الملغى وإعادة بناء مركز المحكوم له بافتراض أن القرار الملغى لم يصدر قط بالامتناع عن اتخاذ أى إجراء يترتب عليه أحداث أثر ما للقرار للمحكوم بآلغائه<sup>(٢)</sup> .

(١) محكمة القضاء الإداري في ١٠ مايو ١٩٥٨ س ١٢ رقم ٨٦ .

(٢) محكمة القضاء الإداري في القضية ٦٥٥ لسنة ١٧ ق ، جلسة ٦٨/٦/٣٠ - مجموعة الثلاث سنوات ٦٦ - ١٩٦٩ ص ٣٦٨ .

(مشار إلى الحكم بمرجع الدكتور/ حسني سعد عبد الواحد "تنفيذ الأحكام الإدارية" س ١٩٨٤ ص ٢٢٦) .



كما هو الوضع في إلغاء القرار الإداري إلغاء مجردا ، فإن الأمر يقتضى إصدار قرار إداري لتنفيذ مقتضيات الحكم الذى صدر بإلغاء القرار إلغاء مجردا<sup>(١)</sup> .

### ★ تنفيذ الأحكام الأخرى :

(أ) أن تنفيذ الأحكام التى لا تتطلب الإلغاء المجرد ، كأحكام التسويات فإنها تتم بعمل تنفيذى لا يرقى الى مستوى القرار لأنها لا تخرج عن كونها تنفيذ للقانون على وجهه الصحيح .

(ب) أما بالنسبة للأحكام التى تصدر بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه لكونه مشوبا بالعيوب التى تبطله كعيب الشكل أو الاختصاص مثلا ، فإن ذلك يقتضى صدور قرار بسحب القرار المحكوم بإلغائه وذلك لازالة أثر الاوضاع والمراكز القانونية التى نشأت عن القرار الذى قضى بإلغائه دون أن يعم ذلك بعض المراكز المحيطة بالقرار الملغى .

وجدير بالذكر أن سحب القرار الملغى يتم بقرار آخر يعرف بالقرار الساحب ، ويكون له أثر رجعى فيرد أثره الى تاريخ صدور القرار المحكوم بإلغائه .

ويلاحظ أن هذا القرار لا يتخذ صدوره بميعاد المتين يوما المقررة للسحب الذى تجريه الإدارة من تلقاء نفسها بالنسبة للقرارات البطلنة .

وبناء على ذلك يعتبر القرار الملغى معدوم الوجود الا أن هذا الانعدام يقتصر على الوجود القانونى فحسب ، ولكنه لا يستطيع أن يتنكر للوجود الواقعى الذى تدعو اليه طبيعة الامور كما سبق بيانه<sup>(٢)</sup> .

ومن أهم ما تجدر الاشارة اليه أنه اذا كان إلغاء القرار التأديبى لعيب فى الشكل أى الإلغاء دون التصدى لموضوع الادانة ذاتها ، كأن يلغى الجزاء لعدم كفاية حقوق الدفاع ، أو لعدم الاختصاص ، فالأصل أن هذا الإلغاء يرتب كافة الآثار التى يرتبها إلغاء الجزاء حسبما سبق بيانه - غير أن لذلك الوضع مظاهر خاصة تبدو من ناحيتين :

(١) محكمة القضاء الإداري في ١٠ مايو ١٩٥٨ م ١٢ رقم ٨٦ .

(٢) دكتور / مصطفى كمال وصفى وأصول إجراءات القضاء الإداري، ط / ٢ م ١٩٧٨ ص ٥٧٣ - ٥٧٤ .

الأولى : انه لا يجمع من العودة الى توقيع جزاء ما باتباع الاجراءات الصحيحة<sup>(١)</sup> ، وليس ثمة ما يجمع عند العودة الى العقاب بتوقيع جزاء أشد من الجزاء الملغى .

الثانية : ان الالفاء لعيب في الشكل لا يكفي سنداً للحكم بالتعويض ، وذلك باعتباره لا يمس جوهر الادانة ، لأن الادارة كانت تستطيع توقيع الجزاء فعلاً لو اتبعت الاشكال الصحيحة بل ليس ثمة ما يمنعها من اعادة توقيعه<sup>(٢)</sup> .

### (★) تنفيذ الاحكام المتعلقة بالغاء عقوبة الفصل :

أن أول ما يصادف هذا الحكم هو وجوب اعادة العامل المفصول الى المركز القانوني الذي كان عليه عند الفصل والا كان تصرف الجهة الادارية الجديد بدوره معيباً ، ويصح أن يكون محلاً لدعوى الالفاء أو التعويض ، ولا يكفي اعادة العامل الى وظيفة من درجة أقل من تلك التي يشغلها عند الفصل .

ونتيجة لتنفيذ الحكم تعتبر خدمة العامل متصلة ولا تعتبر اعادته تعييناً جديداً<sup>(٣)</sup> ، كما يستحق العامل عند اعادته تنفيذاً للحكم العلوات التي حل دورها خلال مدة الفصل<sup>(٤)</sup> ، ويستحق أيضاً ما كان يمكن أن يحصل عليه خلال هذه المدة من ترقية بالاقمية .

أما الترقية بالاختيار فيدق الأمر بالنسبة اليها ، نظراً لان حالة العامل لم تقوم خلال فترة الفصل التي لم يعمل خلالها .

ويرى العميد الدكتور / عبد الفتاح حسن أن المرجع في ذلك هو حالة العامل قبل الفصل وما اذا كانت لتؤدي في مجموعها ووفقاً للمجرى العادي للامور الى ترقية بفرض بقاءه في الخدمة ، ويستند في رأيه الى القضاء الفرنسي الذي يقرر

(١) المحكمة الادارية العليا في ١٤ يناير سنة ١٩٥٦ - س ١ ق - ص ٢٨٠ .

(٢) المحكمة الادارية العليا في ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٣ - الطعن رقم ٤٩٨ / س ٤ ق .

هذه الاحكام واردة بمؤلف الدكتور / عبد الفتاح حسن «استنسل» بعنوان : محاضرات في الوظيفة العامة لطلبة علوم الادارية - قسم الدكتوراه - عام دراسي ١٩٦٣ - ١٩٦٤ (ص ٢٤٨ - ٢٤٩) .

(٣) محكمة القضاء الاداري في ١٩ ابريل سنة ١٩٥٤ س ٨ ق .

(٤) محكمة القضاء الاداري في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥ س ١٠ ق .

وجوب ترقية العامل المفصول بالاقتدار خلال مدة الفصل اذا كان ليرقى لو لم يفصل ، وذلك فى دور ترقىات زملائه الذين يتحدون معه فى الدرجة والاقدمىة<sup>(١)</sup> .

وطبقا لهذا الرأى يلزم اعادة بناء المركز القانونى للعامل كما لو كان لم يفصل أصلا . وإننا لا نؤيد هذا الرأى لأن إنتاج العامل ونشاطه يتغير من سنة الى أخرى .

وهناك صعوبة يمكن أن تثور فى العمل ، وتتمثل تلك الصعوبة فيما اذا كانت الجهة الادارية قد عينت عاملا آخرأ على درجة العامل المفصول وكان يتعذر تنفيذ الحكم الصادر بالقضاء عقوبة الفصل بتخصيص درجة أخرى شأغرة للعامل الذى صدر لصالحه الحكم ، وهنا لا يكون هناك مناصا من سحب قرار التعيين<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ أن البناء الرجعى لمركز العامل الذى فصل وألغى قرار فصله يجب أن يكون على حسب السير الطبيعى للحياة الوظيفية ، فلا يجوز عند اجرائه افتراض فصل العامل بقرار جمهورى أو احالته الى الاستقداع باعتبار أن كلا منهما حدث غير عادى فى حياة العامل ، ويلاحظ كذلك أن المفروض أن يعاد تنظيم مركز العامل منذ فصله حتى التاريخ الذى تتخذ فيه الاثارة اجراءات تنفيذ الحكم وليس الى تاريخ صدور الحكم فحسب .

ويستثنى من الاحكام السابقة حالة ما اذا كان العامل قد بلغ السن المقررة لترك الخدمة أو أن تكون درجته قد ألغيت خلال فترة الفصل .

وجدير بالاحاطة أنه فى حالة اعادة العامل فالاحكام غير مستقرة فى تقاضيه مرتبه خلال فترة الفصل ، فبعض الاحكام تحكم له باستحقاق كامل مرتبه عن مدة الفصل رغم عدم أدائه عملا ما باعتباره أن ذلك لم يكن عن تقصير منه ، وهو ما أخذت به محكمة القضاء الادارى فى بعض أحكامها وان كانت فى أحكام أخرى كيفت هذا المرتب بأنه تعويض يوازى هذا المرتب عن مدة الفصل .

---

(١) دكتور / عبد الفتاح حسن - مرجع سابق - ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ويشير الى أحكام مجلس الدولة الفرنسى التى يمتد ادائها فى ابناء رأيه سالف الذكر .  
(٢) محكمة القضاء الادارى فى ١٠ يونيو سنة ١٩٥٢ ص ٦ ق - كذلك قسم الرأى مجتمعاً فتوى رقم ٢٨٣ فى ١٩٥٢/٥/٣ ص ١٦٤ .

والمحكمة الإدارية العليا أقرت هذا النظر مقررّة أنه لما كان العامل يستحق مرتبه عن مدة الفصل كتعويض فلا يسوغ أن ينال بصورة آلية كامل هذا المرتب إذا ما ثبت أن هناك اعتبارات توجب منحه البعض فقط ، فهو يقبض مرتبه كله أو بعضه في ضوء نشاطه الخارجى ، وما يكون قد جناه من كسب<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن القضاء الفرنسى يعيل الى الاخذ بهذا الاتجاه والذى نرى أنه منطقي وعادل .

★ ويقتضى تنفيذ هذا النوع من التعويض استخراج الاذن المالى الذى يسلم للمحكوم له ليصرف بمقتضاه ما حكم له به . فاذا امتنعت الادارة عن صرف المستحق كله أو بعضه فنرى أن المنازعة فى ذلك ترفع الى القضاء العادى باعتبار أن الدين الثابت فى الحكم قد استقل عن أصل المنازعة التى أوجبت اختصاص القضاء الادارى . لأن المنازعة بعد صدور الحكم لم تعد منازعة فى الراتب أو فى المسؤولية الادارية عن القرار الباطل بعناصرها ، وانما صارت مطالبة بدين عادى ثابت بحكم صادر من الجهة المختصة . فضلا عن المسؤولية الشخصية لمن تسبب فى هذا التأخير ، يجوز لذى الشأن أن يطالب بتعويض تكميلى مقابل ما أصابه من الضرر طبقا للمادة (٢٣١) من القانون المبنى متى توافرت شروطها<sup>(٢)</sup> .

★ ويكون تنفيذ هذا الحكم الأخير طبقا للأوضاع التى تنفذ بها الأحكام الصادرة من القضاء المبنى .

### (أولا) قرار التنفيذ :

أما الأحوال التى يقتضى فيها التنفيذ اصدار قرار ادارى بالتنفيذ فهى تلك التى يتطلب التنفيذ فيها ترخصا للادارة وملاءمة للظروف التى تصادقها فى التنفيذ . وقد يكون ذلك فى تنفيذ أحكام تسوية حالة الموظفين حسب القواعد التنظيمية كضم المدة وتسعير المؤهل مما يؤدى الى اعادة ترتيب الموظف بين زملائه وتدرجه فى كشف الأقمعية بالموازنة بين وضعه وأوضاعهم . الا أن ذلك يفترض بصفة عامة فى تنفيذ

---

(١) المحكمة الادارية العليا فى ١٩٦٢/٢/٢٤ م ٧ ق - وكذلك فتوى رقم ٢٠٠ فى ١٥ فبراير سنة ١٩٥٣ السنة السادسة - وفتوى رقم ١٧٣ فى ١٩٥٥/١/٦ السنة الثامنة .

(٢) تنص المادة ٢٣١ على أنه يجوز للدائن أن يطالب بتعويض تكميلى يضاف إلى الفوائد ، إذا ثبت أن الضرر الذى يجاوز الفوائد قد تسبب فيه المدين بمسوء نيه .

أحكام الإلغاء عموماً . لأن القرار الإداري - الذي أقيم على أسس من الملاءمة والترخيص - لا يلغى إلا بقرار إداري تعمل الإدارة فيه موازنتها وملاءمتها .

★ وإذا كان الوضع القانوني الجديد الذي قرره حكم الإلغاء يستلزم اتخاذ إجراءات إدارية معينة ، كاستئذان وزارة الخزانة أو العرض على مجلس الرياسة أو مجلس الوزراء ، فقد ذكر البعض<sup>(١)</sup> أن هذه الإجراءات إنما تلزم في الأحوال العادية فقط لأنه إذا كان الوضع قد تقرر بحكم فإن المفروض حتماً أن الصالح العام قد روعي فيه فلا حاجة لضمان آخر لأن الحكم قرينة قانونية قاطعة على صحة ما تقضى به المحكمة . وأنه متى كان التنفيذ يحتاج . لتقدير ولاستصدار قرار إداري ، فإنه يجب صدور هذا القرار من الجهة المختصة مع مراعاة أوضاع الشكل والاختصاص ولتعمل الجهة المختصة بتقديرها في الإطار القانوني من حيث الشكل توخياً للضمانات التي قصدها المشرع ، وتعمل إرادتها في ظل الأوضاع التي يتطلبها تنفيذ الحكم<sup>(٢)</sup> .

ولكن إذا كان حكم الإلغاء يتطلب تنفيذه هم القرار الملغى وذلك كتفويض أحكام إلغاء القرارات المعيبة بسبب الشكل أو الاختصاص ، فإن هذا الهم لا يتم تلقائياً ، أو بقوة الحكم ، بل لابد من صدور قرار بسحب القرار المحكوم بإلغائه<sup>(٣)</sup> وذلك احتفاظاً لها بتقديرها في إزالة آثار الأوضاع التي أنشأتها بترخيصها دون أن تمس بعض المراكز المحيطة بها ونمطياً مع الأصل وهو أن سحب القرار الإداري إنما يتم بقرار إداري<sup>(٤)</sup> .

★ وقرار السحب المذكور هو في حقيقته قرار بإعلان البطلان أو باعدام وجود القرار ، وفي الحدود وبالمدى الذي أوجبه الحكم . وهو بهذه المثابة يكون رجعي

---

(١) مقالة الأستاذ المستشار/ حسين أبو زيد بمجلة مجلس الدولة سنة ١٩٥٢ ص ١٦٥ عن الحكم بالإلغاء - حجتيه وآثاره وتنفيذه . مشار إليه بمؤلف د . وصفي الأحكام وتنفيذها ، ص ٢٥٣ .  
(٢) إن القائل بهذا الرأي لا يستلزم صدور قرار إداري بالتنفيذ وقد ورد في حججه أنه لا غناء من وراء عرض الوضع الجديد الذي قرره الحكم القضائي على جهة إدارية لتصدر فيه قراراً ذلك لأنه ليس لها إلا أن توافق بغير مناقشة احترماً لعجبة الحكم .

(٣) حكم محكمة القضاء الإداري في ١٠ من مايو ١٩٥٨ السنة الثانية عشرة - رقم ٨٦ ص ٩٢ - إذ تقول : «أنه عند تنفيذ حكم الإلغاء الجزئي أي الإلغاء التام» فإن الإدارة تقوم بسحب القرار المحكوم بإلغائه والقرارات التالية المترتبة عليها ، وهذا السحب الذي يتم تنفيذاً لحكم الإلغاء لا يتخذ بميعاد الستين يوماً المقررة للسحب الذي تجريه جهة الإدارة من تلقاء نفسها بالنسبة للقرارات القابلة للإلغاء قضاء ، وقبل أن تسفر بها المراكز القانونية فتصبح حصينة من أي سحب أو إلغاء .

(٤) دكتور / مصطفى كمال وصفي أصول إجراءات القضاء الإداري الأحكام وتنفيذها - مرجع سابق - ص ٢٥٤ .

الأثر ، فيرتد الأثر الى تاريخ صدور لقرار المحكوم بالغائه . ولا ينقيد صدوره بميعاد الستين يوما المقررة للسحب الذى تجريه الادارة بالنسبة للقرارات الباطلة من تلقاء نفسها<sup>(١)</sup> .

وبمقتضاه يعتبر القرار الملقى معنوم الوجود الا أن هذا الاعتماد يكون مقصورا على الوجود القانونى فحسب كما بينا ، ولكنه لا يستطيع أن يتنكر للوجود الواقعى الذى تدعو اليه طبيعة الأمور ، ولذلك فإن الادارة تراعى ذلك فى ترتيب آثار التنفيذ ، ولما كانت الادارة حرة فى انشاء المراكز القانونية فى حدود القانون ، فانه يجوز لها أن تستبقى بعض الآثار التى كانت قد ترتبت على القرار الملقى ، ولكن على أنها انشاء مستقل وبناء للمراكز التى انهارت بسبب الالغاء ولايمنع ذلك على الادارة مادام أن قرار التنفيذ يكون رجعى الأثر كما قمنا بهذا الاستبقاء يستند اذن من ناحية لسلطة الادارة التقديرية كما يستند من ناحية أخرى للأثر البناء لحكم الالغاء .

وعلى ذلك لا يشترط لتنفيذ حكم صادر بالغاء قرار الترقية أن ينزل الموظف الذى ألغيت ترقية الى الدرجة المرقى منها ، بل تترخص الادارة فى الاحتفاظ له بترقيته مادامت لديها درجة خالية - فى الحدود وبالقيود التى يقتضيها الحكم كأن يقدم عليه المحكوم له فى الأقمية<sup>(٢)</sup> .

### موجبات الملاءمة فى قرار التنفيذ :

★ وبصفة عامة فإن الملاءمة التى تجريها الادارة عند اصدار القرار الادارى بالتنفيذ ، قد تجد ما يبررها من العوامل أو الظروف .

---

(١) حكم محكمة القضاء الادارى - المرجع السابق .

(٢) أنظر بند (٥٨٢) من مرجع الأستاذ الدكتور / مصطفى كمال وصفى أصول اجراءات القضاء الادارى - الكتاب الثانى - تنفيذ الاحكام - ص ٢١١ .

وبلاحظ أن قسم الرأى مجتمعاً والجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة كانا ينجبلان القول باهدار المركز الذى اكتسبه المطعون فى ترقية حتى لا يعود الى الدرجة المرقى منها تنفيذا لحكم الالغاء ، وذلك شعوراً بالمعالة . وكذلك فإن قسم الرأى مجتمعاً فى ١٧ من يناير سنة ١٩٥٤ (مجموعة السمة الثامنة والثاسعة رقم ١٦ ص ٢١) كيف الغاء القرار فيما تضمنه من نخطى المدعى بأنه فى الحقيقة الغاء للقرار السلبى بامتناع الادارة عن ترقية وإنهى الى أن ذلك يقتضى أكثر من تصحيح وضع المحكوم له مع الإبقاء على الترقية المطعون فيها . وهذا التكيف محل نظر لأن مؤاده اضافة ترقية جديدة قد تكون بدون درجة وهو أمر لا ينسج له الترتيب القانونى السليم .

فقد تقتضى الضرورة واعتبارات الأمن أن تصرف لإدارة عدد تنفيذ الحكم الصادر بالألغاء ، فلا تنفذه طبقاً للقانون البحث بل تتجاوز في ذلك بشرط أن يكون ذلك في حدود هذه الضرورة وما تقتضيه تلك الاعتبارات وأن يعرض صاحب الشأن عما لحقه من ضرر .

★ وفي ذلك قضت المحكمة الإدارية العليا<sup>(١)</sup> بأنه :

« ولئن كان الأصل أنه لا يجوز للقرار الإداري أن يعطل تنفيذ حكم قضائي والا كان مخالفاً للقانون إلا أنه إذا كان يترتب على تنفيذه فوراً إخلال خطير بالصالح العام يتعذر تداركه كحدوث فتنة أو تعطيل سير مرفق عام ، فيرجع عندئذ الصالح العام على الصالح الفردى الخاص ولكن بمراعاة أن تقدر الضرورة بقدرها وأن يعرض صاحب الشأن إن كان لذلك وجه كما أنه ولئن كان لوزير التربية والتعليم بموافقة السيد رئيس الجمهورية أن يصدر قراره بالاستيلاء على أى عقار يكون خالياً إذا كان ذلك لازماً لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى تجدد العمل به بعد ذلك وأن العقار لا يعتبر خالياً جائز الاستيلاء عليه ، إلا إذا كان يوجد ثمة مانع قانوني من ذلك ، ولايجوز فى الأصل أن يستعمل قرار الاستيلاء كأداة لإعادة يد شخص حكم بإخلائه من العقار إذا كان السبب فى الحكم عليه بالإخلاء هو إخلاله بالتزاماته إخلالاً أضر بالعقار وبمآلكه ، إلا إذا كان قرار الاستيلاء قد صدر بناء على الأصل المتقدم علاجاً لضرورة ملجئة حتى لا يتعطل سير مرفق التعليم ، تقدر الضرورة عند ذلك بقدرها . لئن كان ذلك كله هو ماتقدم - إلا أنه يبين من عناصر المنازعة أن الذى ألجأ الوزارة لاستصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه هو أن المدرسة المحكوم بإخلائها تضم حوالى الألف طالبة وترتب على إخلائها تشريدن وتعطيل سير مرفق التعليم بالنسبة لهن ، بما لا يتفق والمصلحة العامة بأية حال فأريد بالقرار المذكور نقادى هذه النتائج الخطيرة ، فيكون القرار والحالة هذه - قد صدر لضرورة ملجئة اقتضاها الصالح العام<sup>(٢)</sup> .

(١) المحكمة الإدارية العليا - حكماً فى ١٠ يناير ١٩٥٩ - السنة الرابعة رقم ٤٢ ص ٥٣٣ - فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦١ السنة السابعة رقم ١٥ - ص ١١٢ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا - حكماً الصادر فى ١٠ من يناير ١٩٥٩ - كانت هذه المدرسة تابعة لجمعية بها حوالى ١٠٠٠ طالبة ، ورفع ملك البناء دعوى بالإخلاء بدعى أن المدرسة -

★ وكذلك فقد عرض مجلس الدولة الفرنسي في القضية المشهورة باسم قضية كوتياس، «Coutéas»<sup>(١)</sup> لمبدأ مماثل، إذ كان المذكور قد حصص على حكم بملكية لبعض الأراضي في شمال أفريقيا فلما أراد تنفيذ الحكم واستلام الأرض وجدت الإدارة أن ذلك سيثير الشعور ويهدد بأحداث فتنة عامة فاستنعت عن تنفيذ الحكم مما دعاه إلى الطعن في قرار امتناعها عن التنفيذ، إلا أن مجلس الدولة أقر الإدارة في تصرفها لترخصها إزاء هذه الضرورة فيما يحفظ الأمن ويمنع من إثارة القلاقل.

★ وكذلك يبرر الآن للإدارة في الترخيص في تنفيذ الأحكام الإدارية ضرورة الموازنة بين المراكز التي تكتسب بالالفاء. إذ يتعين على الإدارة وهي تعيد بناء هذه المراكز أن توائم فيما بينها حتى لا يساءر أحد أصحابها أو يستفيد بسبب التنفيذ. ويبدو ذلك جليا في قضايا الموظفين<sup>(٢)</sup> مما سنعرض له في موضعه في الفصل التالي. إذ يجب على الإدارة وهي تعيد بناء مركز المحكوم له ألا تجعله يتقدم على من هو سابق له في الأقدمية أو من هو أحق منه من حيث المؤهل أو الخبرة أو الكفاية أو أن تدرجه في كادر غير الكادر الذي يجب أن يندرج فيه. كما يجب أن لا تهمط المحكوم له حقه في تدرجه أو أن تغيبه فيما كان يجب أن يصل إليه لولا القرار المحكوم بالفائه. وفي ذلك قررت المحكمة الإدارية العليا<sup>(٣)</sup>.

- أخلت أخلاا أضر بالمالك ويلببناء وأنه يتعين إجراء اصلاحات حفظا للبناء. وحكم له بالإخلاء. ثم أصدرت الوزارة قرارا بالاستيلاء على المدرسة بالرغم من حكم الفاء. ثم دارت مفاوضات بين المالك والمدرسة لتنفيذ حكم الفاء واتفقا على مهلة للتنفيذ. تقول المحكمة أن هذه المفاوضات قد جعلت قرار الاستيلاء غير ذي موضوع.

(١) صدر الحكم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ - مجلة القانون العام ١٩٢٤ - ص ٧٤.

(٢) أنظر على سبيل المثال ما جاء في فتوى شعبة الشؤون الداخلية والمباحية في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٥ - مجموعة الفتاوى - السنة الثامنة والتاسعة رقم ٨٨ - ص ١١٠ - بعد أن استعرضت القاعدة العامة في أثر حكم الفاء وهي إعادة الطاعن إلى مركزه القانوني وكان القرار لم يصدر أصلا فترد له ما فاتته وغير أن تعرف هذا الأثر ويبين مدى استحقاق الطاعن لما فاتته من مراكز بسبب هذه القرارات أمر متروك لتقدير جهة الإدارة المنفذة للحكم تمارس فيه سلطتها على مقتضى القانون.

(٣) المحكمة الإدارية العليا - حكما في ١٦ مارس ١٩٥٧ - السنة الثانية رقم ٧٢ - ص

٦٩٥.



وأن القرار الصادر بالترقية يبنىء المركز القانونى فيها بآثاره من نواح عدة سواء من ناحية تقديم الموظف الى الدجة التالية أى المرقى اليها ، أو من ناحية التاريخ الذى تبدأ منه هذه الترقية وكذلك من ناحية الموازنه فى ترتيب الأقدمية بين ذوى الشأن . فإذا صدر حكم من القضاء الادارى بالغاء الترقية ، نعين أن يكون تنفيذه موزونا بميزان القانون فى كافة تلك النواحي وآثار ، وذلك وضعا للأمور فى نصائها السليم ولعدم الأخلال بالحقوق أو المراكز القانونية بين ذوى الشأن بعضهم مع بعض .

★ وأخيرا فإن الادارة - وهى تتمتع فى الأصل بسلطة تقديرية فى الاختيار والتصرف فى حدود القانون - لا تحرم من هذه السلطة وهى بصدد تنفيذ حكم الالغاء ، فإذا استولت الادارة على مال معين بقرار باطل ، وألغى ذلك القرار ، فليس معنى أن نكره الادارة حتما على التخلى عن ذلك المال وانما يتقيد ترخيصا فى ذلك بوجوب مراعاة المشروعية ، فيجوز أن تصدر قرارا جديدا يودى الى احتفاظها بالمال المذكور بشرط مطابقتها للقانون وعدم التحايل فيه على عدم تنفيذ الحكم فرما دفعها شدة حاجتها اليه الى أن تعيد اصدار القرار صحيحا مبرء من انميب الذى أخذ عليها ، أو ربما عوضت عنه صاحبه التعويض الكافى طبقا للقانون . فإذا امتنع ذلك عليها قانونا وجب عليها تنفيذ الحكم وكذلك فإذا صدر الحكم بالغاء قرار تعيين الموظف فليس ذلك حتما أن تفصله من وظيفته بل قد تستبدل بذلك اصدار قرار صحيح أو تعيين المحكوم له مع ابقائها على المطعون فى تعيينه . وتجرى الادارة هذا التقدير اذا كان بعض من يتناولهم التنفيذ قد رقى بالأقدمية وبعضهم الآخر قد رقى بالاختيار ، اذ لاشك أن تدرج المحكوم له بينهم يجب أن يتضمن تقدير كفايته بينهم واستحقاقه للترقية بالاختيار ضمن من كانت الادارة قد رقتهم فى فترة تعطل حالته ، أو استحقاقهم للتقدم عليه لكفايتهم .

#### حدود الملازمة فى قرار التنفيذ :

هذه السلطة التقديرية التى تتمتع بها الادارة فى تنفيذ أحكام الالغاء بصفة عامة وأحكام التسوية العامة لحالة الموظف حسب ما تقتضيه القواعد التنظيمية ، محدودة بحدود متعددة .

فمن ذلك - من ناحية - أنما تقيد بطبيعة الحال بالقيء العام على تصرفها وهو

مراعاة المشروعية إذ لا معنى لالغاء القرار لمخالفته للقانون إذا عادت الإدارة من جديد إلى مخالفة القانون من ناحية أخرى في التنفيذ ، أو إلى الإصرار على موقفها وارتكاب ذات المخالفة مرة أخرى .

ومن أمثلة ذلك حكم «Veuve Japy» الذي أصدرته محكمة التنازع الفرنسية<sup>(١)</sup> إذ ألغى قرار الاستيلاء . على الأرض واستمرت الحكومة حائزة لها بالمخالفة للقانون مما اعتبرته المحكمة غسبا . وإنما يجب على الإدارة وهي تستعمل سلطتها التقديرية أن تراعى التطبيق القانوني السليم والا كان ذلك منها اهدار لقيمة الحكم .

★ وكذلك فإنه يجب على الإدارة ألا تنفذ الحكم تنفيذاً سورياً<sup>(٢)</sup> أو تنفيذاً أبتراً بل يجب أن تنفذه تنفيذاً صحيحاً كاملاً مراعية في ذلك ما جاء في منطوقه وما ارتبط بهذا المنطوق من أسباب جوهرية ، باستثناء الملاءمة سالفة البيان .

★ وقد أصدرت المحكمة الإدارية العليا في ذلك جملة أحكام نجتزئ منها ما قضت به<sup>(٣)</sup> من أنه :

«إذا كان القرار الملغى صادراً بالتسريح (الفصل) قد استتبع الغاؤه قضائياً إعادة المدعى كما كان في وظيفته التي كان يشغلها عند التسريح (الفصل) بمرتبها ودرجتها كما لو لم يصدر قرار بالتسريح ، فإنه لا يجوز قصر تنفيذ الحكم على مجرد إعادة الموظف إلى الخدمة في مرتبة أدنى ودرجة أقل إذ يعتبر ذلك بمثابة جزاء تأديبي مقنع» .

وبينت المحكمة أنه يجب تنفيذ الحكم تنفيذاً كاملاً غير مجتور ولا منقوص .

---

(١) محكمة التنازع الفرنسية - حكمها في ٢٨ من فبراير ١٩٥٢ .

(٢) شبه الفقه التحايل لعدم تنفيذ الحكم بأنه مبالغة بين الإدارة والمجلس ، وضرب له مثلاً إذا أصدر المجلس حكماً بالغاء قرار الفصل فتلجأ الإدارة إلى الاستغناء عن الوظيفة للتخلص منه أو أن يلغى قرار الاعتقال فتلجأ الإدارة إلى إبعاده - الدكتور/ سليمان الطماوى - القضاء الإداري من ١٩٥٨ - ص ٥٤٧ .

(٣) المحكمة الإدارية العليا - حكمها في جلستها بدمشق في ٢٦ من نيسان (أبريل) سنة ١٩٦٠ - السنة الخامسة .

★ ومنه أيضا ما قضت به<sup>(١)</sup> في خصوص بعض موظفي وزارة الخارجية الذين تخطوا في الترقية وألغى القضاء قرارات تخطيهم الا أن الوزارة لما نفذت الحكم لم تعد تربيعهم وتدرجهم في كشوف الأقدمية حسب ما بينه الحكم في أسبابه الجوهرية المرتبطة بمنطوقه ، بل أكتفت بترفيعهم الى الدرجة التالية حسب وضعهم القائم وقتذاك في ترتيب الأقدمية . فبينت المحكمة العليا بمقتضى التنفيذ الصحيح للأحكام المتقدم نكرها في ضوء الأسباب التي قامت عليها وجوب التزام القواعد التي رسمتها هذه الأحكام للوزارة في تحديد أفضمات رجال السلكين السياسى والتقتضى الذين تناولتهم القرارات المطعون فيها والمحكوم بالفائتها ، وذلك باعادة ترتيب أفضمات هؤلاء جميع وضبطها منذ تعيينهم في درجات هذين السلكين وفقا للقواعد المشار اليها ، فاذا كان الثابت أن وزارة الخارجية بدلا من أن تقوم بتنفيذ منطوق هذه الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى للسمعة المحكوم لصالحهم مرتبطا هذا المنطوق بأسبابها على الوجه المبين بها وطبقا للأسس التي قررتها على النحو السابق تفصيله .. فان الوزارة تكون قد خالفت القانون .

★ واذا اشتمل الحكم الصادر بالانغاء على بيان طريقة التنفيذ وما يقيد الادارة في تنفيذها الحكم ، وجب على الادارة مراعاة ذلك في قرار التنفيذ وألا تخل به ، ولو كان فيه تدخل في وظيفتها أو كان فيه اخلال بلامتها أو كان به عيب في القانون . لأن مجال الاعتراض على ذلك هو بالطن على الحكم بما يقبله قانونا من طرق الطعن فاذا صار نهائيا تقيدت الادارة بقوته ولم يعد لها أن تتحدى بمجاوزة القاضى لسلطته أو لمخافته للقانون .

★ وقد أشرنا من قبل ان المحكمة الادارية العليا<sup>(٢)</sup> قد نعت على وزارة الخارجية انحرافها عن طريقة التنفيذ التي أشلحت بها محكمة القضاء الادارى في الفائتها قرار تخطى بعض رجال السلك السياسى والتقتضى وبينت أنه كان يجب على الوزارة التزام ما أشارت به المحكمة في حكمها من طريقة التنفيذ .

(١) المحكمة الادارية العليا - حكمها في ٢٩ من يونيو ١٩٥٧ - السنة الثانية رقم ١٣٦ - ص ١٣١٨ .

(٢) المحكمة الادارية العليا - حكمها في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٧ السابق ذكره وحكمها في ٢ من يوليو ١٩٦٠ - السنة الخامسة رقم ١٢١ - ص ١١٤٦ .

★ وكذلك نعت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة التربية والتعليم<sup>(١)</sup> على أن لا امتناعا عن تنفيذ حكم محكمة القضاء الادارى بمقولة أن الحكم قد تفرض لعمل من أعمال السيادة ، وذلك اعمالا لقوة الحكم . وكان ذلك بخصوص طالب صدر ضده حكم من محكمة الشعب ، ثم قضت محكمة القضاء الادارى بالغاء قرار بالامتناع .  
 قيده فى معهد علمى . وقد رأت ادارة الفتوى والتشريع المذكورة وجوب تنفيذ هذا الحكم دون الاحتجاج بأنه قد عارض عملا من أعمال السيادة .

★ فإذا لم يكن الحكم قد عين طريقة التنفيذ استردت الادارة حريتها وملازماتها فى الحدود سابقة الذكر<sup>(٢)</sup> .

★ وفى ذلك قضت محكمة القضاء الادارى بأنه اذا لم يمين الحكم طريقة التنفيذ ولا كيفيته فله لا يشترط فى القرار الصادر بالتنفيذ أن يكون تنفيذا حرفيا للحكم وبخاصة اذا تناول درجات أوسع نطاقا مما تناوله الحكم وشمل غير الذين تضمنتهم القرارات الملفاة . كما بينت<sup>(٣)</sup> أن الحكم بالغاء القرار الادارى قد لا يمين فى المنطوق ما الذى سيتعصب عليه التنفيذ على أساس مقتضى الحكم حسبما يبين من أسبابه فى حدود الموضوع الذى تناوله القرار المقتضى الغاؤه وفى ضوء ما تنازع عليه الطرفان وتجادلا فيه وقالت فيه المحكمة كلمتها اذ على هدى ذلك كله يمكن تفهم مقتضى الحكم وتفهم مراميها .

★ ومن الضروري أن نعطي الادارة مساحة من الوقت لتترتب فيه الأوضاع التى سيتناولها قرار التنفيذ . الا أنه يجب ألا تتراخى فى ذلك أكثر من الوقت اللازم الذى يقدره القاضي حسب الأحوال .

★ وفى ذلك حكمت محكمة القضاء الادارى<sup>(٤)</sup> بأن :

(١) ادارة الفتوى والتشريع بوزارة التربية والتعليم - مجموعة المنة العادية عشر رقم ١٧٣ - ص ٢٩٤ .

(٢) محكمة القضاء الادارى - حكما فى ٨ من مارس سنة ١٩٥٥ - السنة التاسعة رقم ٣٨٨ - ص ٣٥١ .

(٣) محكمة القضاء الادارى - حكما فى ٢٧ من ابريل ١٩٤٩ - الدفعة الثانية رقم ١٧٨ - ص ٦٤١ .

(٤) محكمة القضاء الادارى - حكما فى ٢٠ من يونيو ١٩٥٧ - السنة العادية عشر رقم ٣٧٨ - ص ٦٣٠ .

واجب الجهة الادارية أن تقوم بتنفيذ الأحكام فى وقت مناسب من تاريخ صدورها وإعلانها ، فإن هى تقاعست أو امتنعت دون حق عن هذا التنفيذ فى وقت مناسب أعتبر هذا الامتناع بمثابة قرار إدارى سلبى مخالف للقانون يوجب لصاحب الشأن التعويض .

★ وبينت<sup>(١)</sup> أنه لما كان تنفيذ أحكام القضاء الإدارى تنفيذا عينيا يتطلب فى كثير من الأحيان اتخاذ إجراءات معينة وتدابير خاصة لما يحتمل أن يكون لهذا التنفيذ من أثر أو مماس بالأوضاع الادارية فإنه يكون من حسن سير الأمور وجوب اعطاء جهات الادارة فسحة معقولة من الوقت كى تدبر أمرها وتتهىء السبيل الى تنفيذ الحكم على وضع يجنبها الارتباك فى عملها . وتقدير هذا الوقت الملائم مفروك ولائك لرقابة المحكمة .

#### إجراءات التنفيذ :

بعد النطق بالحكم نودع ممودة الحكم مشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاء عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا ويكون المتسبب بالبطلان ملزما بالتعويضات ان كان لها وجه ، المادة ١٧٥ مرافعات .

وتسلم الصورة التنفيذية للحكم وهى الصورة المأخوذة من نسخة الحكم الاصلية المزيلة بالصيغة التنفيذية ، المادة ٥٤ من قانون مجلس الدولة .

وتسلم هذه الصورة للخصم الذى تعود عليه المنفعة من تنفيذ الحكم فقط ، وبشرط أن يكون الحكم جائز تنفيذه ، المادة ١٨١ مرافعات .

★ ومن المنصور تعدد الصور التنفيذية اذا تعدد المستفيدون من الحكم ولكنه لا يسوغ اعطاء المستفيد الواحد أكثر من صورة حرصا على عدم تعدد التنفيذ .

★ وعلى الرغم من أن الاحكام التى يصدرها مجلس الدولة حضورية وأن الطعن فيها لا يبدأ من تاريخ إعلانها بل من تاريخ صدورها ، فإن العمل مستقر على أنه

---

(١) محكمة القضاء الإدارى - حكمها فى ٧ من فبراير سنة ١٩٥١ السنة الخامسة رقم ١٣٣ -

يجب على المحكوم له أن يعلن الطرف الآخر بتنفيذها مالم يكن التنفيذ جاريا بالطرق الادارية .

★ ذلك على سند من أنه اذا كان الحكم صادرا فى مواجهة الادارة فان قيام المحكوم له باعلان الادارة بالحكم يبدأ من ثبوت خطئها فى التراخى فى التنفيذ أو الامتناع عنه اذ بذلك يتمسك الفرد باستخلاص حقه ويظلمها على أسباب الحكم المرتبطة بمنطوقه والمحددة لطريقة التنفيذ وحدوده .

★ أما اذا كان الحكم صادرا فى مواجهة فرد أو الموظف وكان تنفيذه ضده ، فانه يتعين اذا كان التنفيذ سيتم طبقا لقانون المرافعات أن يتم الاعلان قبل التنفيذ والا كلن بطلا .

★ أما اذا كان التنفيذ سيتم بطريقة من طرق التحصيل الادارى فان وجوب الاعلان وطريقته تخضع لما ينص عليه قانون التنفيذ الجارى التنفيذ بمقتضاه .

★ وجدير بالملاحظة أنه فى الأحوال التى يقتضى فيها التنفيذ اصدار قرار ادارى بالتنفيذ ويكون ذلك غالبا فى أحكام تموية حالات العاملين حسب القواعد التنظيمية فيجب صدور هذا القرار من الجهة المختصة مع مراعاة الشكل والاختصاص .

★ وقد تقتضى الضرورة واعتبارات الأمن والنظام العام أن تتصرف الادارة عن تنفيذ الحكم الصادر ضدها فلا تنفذه طبقا للقانون البحث بل تتجاوز فى ذلك بشرط أن يكون ذلك فى حدود هذه الضرورة وما تقتضيه تلك الاعتبارات وأن يعوض صاحب الشأن عن هذا الضرر وذلك حسبما سبق بيانه .

وفى ذلك تقول المحكمة الادارية العليا<sup>(٢)</sup> :

هأنه ولئن كان الأصل انه لا يجوز للقرار الادارى أن يعطل تنفيذ حكم قضائى والا كان مخالفا للقانون الا أنه اذا كان يترتب على تنفيذه فورا اخلال خطير بالصالح العلم يتعذر تداركه كحدث فنة أو تعطيل سير مرفق عام فيرجع عندئذ الصالح العام

(١) حكما فى ١٠ يناير سنة ١٩٥٩ - السنة الرابعة رقم (٤٢) ص ٥٣٣ - فى ٢٣ من ديسمبر

سنة ١٩٦١ - السنة السابعة رقم (١٥) ص ١١٢ .

على الصالح الفردى الخاص ولكن بمراعاة أن تقدر الضرورة بقدرها وأن يعوض صاحب الشأن أن كان لذلك وجه كما أنه ولئن كان لوزير التربية والتعليم بموافقة السيد رئيس الجمهورية أن يصدر قراره بالاستيلاء على أى عقار يكون خاليا إذا كان ذلك لازما لحاجة الوزارة أو احد الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى تجدد العمل به بعد ذلك وأن العقار لا يعتبر خاليا جائز الاستيلاء عليه الا اذا كان يوجد ثمة مانع قانونى من ذلك ، ولا يجوز فى الأصل أن يستعمل قرار الاستيلاء كأداة لاعادة يد شخص حكم باخلائه من العقار اذا كان السبب فى الحكم عليه بالاحلاء هو اخلاله بالتزاماته اخلالا أضر بالمعقر وبملكه ، الا اذا كان قرار الاستيلاء قد صدر بناء على الأصل المتقدم علاجاً لضرورة ملحة حتى لا يتعطل سير مرفق التعليم، وتقدر الضرورة عند ذلك ويقدرها، لئن كان ذلك كله هو منتهى ما - الا أنه يبين من عناصر المنازعة أن الذى ألجأ الوزارة لاستصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه هو أن المدرسة المحكوم باخلائها تضم حوالى الألف طالبة ويترتب على اخلائها فوراً تشريدن وتعطيل سير مرفق التعليم بالنسبة لهن ، بما لا يتفق والمصلحة العامة بأية حال ، فأريد بالقرار المذكور تقاضى هذه النتائج الخطيرة ، فيكون القرار والحالة هذه قد صدر لضرورة ملحة اقتضاها الصالح العام<sup>(١)</sup> .

#### ميعاد التنفيذ :

يجب أن يتم التنفيذ بعد اعلان الحكم بمدة معقولة لأن هذا التنفيذ قد يتطلب تغيير بعض الأوضاع الادارية أو اعادة النظر فى أقمميات عدد كبير من الموظفين وكما هو الوضع مثلاً فى أحكام الالغاء المجرد للقرار الادارى .

#### وفى ذلك نقول محكمة القضاء الادارى :

لما كان تنفيذ أحكام القضاء الادارى تنفيذاً عينياً يتطلب فى كثير من الاحيان اتخاذ

---

(١) وفى الحكم الصادر فى ١٠ من يناير ١٩٥٦ كانت هذه المدرسة تابعة لجمعية بها حوالى ١٠٠٠ طالبة ، ورفع مالك البناء دعوى بالاحلاء بدعى أن المدرسة أخلت اخلالاً أضر بملكه وشيئنا وأنه يتعين اجراء اصلاحات حفظاً للبناء . وحكم له بالاحلاء . ثم أصدرت الوزارة قراراً بالاستيلاء على المدرسة بالرغم من حكم الاحلاء . ثم دارت مفاوضات بين المالك والمدرسة لتنفيذ حكم الاحلاء واتفا على مهلة للتنفيذ . نقول المحكمة أن هذه المفاوضات قد جعلت قرار الاستيلاء غير ذى موضوع . (مشار لهذا الحكم بمرجع د / مصطفى كمال وصفى / أصول واجراءات لقضاء الادارى - الاحكام وتنفيذها - مرجع سابق - ص ٢٥٦ .

اجراءات معينة وتدابير خاصة لما يحتمل أن يكون لهذا التنفيذ من أثر أو مساس بالأوضاع الادارية . فانه يكون من حسن سير الامور وجوب اعطاء جهات الادارة فسحة معقولة من الوقت كي تدبر أمرها وتتهيء السبيل الى تنفيذ الحكم على وضع يجنبها الارتباك فى عملها . وتقدير هذا الوقت الملائم متروك ولا شك لرقابة المحكمة على ضوء الواقع من الأمر<sup>(١)</sup> .

### أثر حكم وقف التنفيذ :

تلتزم الجهة الادارية بناء على الحكم الصادر بوقف تنفيذ قرارها أن تكف فوراً عن موالاة التنفيذ دون أن يكون عليها أن تعود بالحالة الى ما كانت عليه عند بدء التنفيذ وهذا بخلاف أحكام الالغاء العادية التى يجرى تنفيذها لهمم القرار الادارى واعتباره كأن لم يكن والعودة الى بناء الحالة على هذا الأساس .

فاذا قامت الادارة بموالاة التنفيذ على الرغم من صدور الحكم بوقفه كان ذلك غصباً يلزم الادارة بأشد التعويض كما أن ذلك يكون جريمة امتناع عن تنفيذ حكم قضائى .

ومقاد ما تقدم أن الحكم بوقف التنفيذ يعنى ارجاع الحال لاصله ولو كان تنفيذ القرار الادارى قد تم قبل الحكم وذلك حتى يفصل فى الدعوى المرفوعة بطلب الغاء القرار الادارى موضوعا وفى ذلك تقول محكمة القضاء الادارى :

الحكم بوقف تنفيذ قرار ادارى معناه أن يعود الأمر الى ماسبق عليه ويرد ماكان الى ماكان حتى يفصل فى الدعوى المرفوعة بطلب الغائه موضوعا ، ومن ثم كان الحكم بوقف تنفيذ قرار الابعاد موضوع الدعوى بقاء المدعى فى مصر حتى يفصل فى الدعوى الموضوعية ولا محل للتعلم بأن الابعاد قد تم قبل الحكم بوقف التنفيذ لأن هذا يجافى طبيعة الحكم وكنهه ويناقض الآثار المترتبة عليه . ومن جهة أخرى فانه فى خصوصية هذه الدعوى لم يكن تأجيلها من جلسة الى جلسة واستطالة النظر فيها الا بناء على طلب مندوب الحكومة وبعد أن قطع عهدا بعدم تنفيذ القرار حتى يفصل فى الطلب المستعجل فليس للحكومة أن تسع فى نقض ماتم من جهتها وأن هى فعلت كان سعيها مردود عليها<sup>(٢)</sup> .

(١) الدكتور / حسنى سعد عبد الواحد تنفيذ الاحكام الادارية - ص ٢١٤ .

(٢) حكم محكمة القضاء الادارى - ١٣٨٠ / ٥ ق ١٨ / ١٩٥١ - ٥٨٢ / ٦ - ١٣٢٥ - مشار اليه بمرجع القرار الادارى فى قضاء مجلس الدولة للأستاذ المستشار / حمدى ياسين عكاشة ص ٩١٧ .



## مسئولية المحكوم له في التنفيذ في حالة الغاء الحكم الصادر لصالحه :

يحدث أن ينفذ الحكم المستعجل ثم يلغى استئنافاً أو يقضى في أصل الحق عمداً بخالف مذهب القضاء، المستعجل الأمر الذي يستتبع وجوب إعادة الحال إلى مكانه عليه قبل التنفيذ ، فهل يسأل طائب التنفيذ عما أصاب المنفذ ضده من ضرر في هذا المقام ؟ الواقع أن الأحكام المستعجلة والأحكام الصادرة في نفس تنفيذ القرار الإداري - كباقي الأحكام الموضوعية المشمولة بالنفاذ المعجل - إنما يجرى تنفيذها على مسئولية طالب التنفيذ ومخاطره ، ومن ثم يجوز للمنفذ ضده الرجوع (أمام محكمة الموضوع بدعوى موضوعية) على طالب التنفيذ بتعويض الضرر الذي لحقه من جراء ذلك التنفيذ إذا أُلغى الحكم استئنافياً أو رأت محكمة الموضوع لأي سبب من الأسباب عدم الأخذ به . وهذه النتيجة محل جماع الفقه والقضاء إذا كان القائم بالتنفيذ سيء النية . أما إذا كان طائب التنفيذ حسن النية فقد ذهب البعض إلى القول بأنه لا يسأل عن تعويض الضرر الذي تخلف عن التنفيذ ، بحسبان أنه كان يباشر عملاً يحق له مباشرته بنص القانون ، فلا يتصور أن يكون مسئولاً عنه . ولكن هذا الرأي مرجوح ، والراجح - فقها وقضاء<sup>(١)</sup> - أن طالب التنفيذ يلزم بتعويض هذا الضرر ولو كان حسن النية ، ووجه هذا الرأي تركز على مايلي<sup>(٢)</sup> :

(أ) أن طالب التنفيذ إنما ييسر التنفيذ في الحثة ليس حولها النقاش على مخاضة<sup>(٣)</sup> فهو غير ملزم بأجرائه ولا هو يستعمل - عند اجرائه - حقاً له ، بل مجرد رخصة ، إن شاء أعملها - على مسئوليته - وإن شاء انتظر حتى يصدر الحكم الموضوعي في شأنها .

(١) في هذا تقول محكمة النقض أنه : لئلا كان وجه الصواب أو الخطأ في تقدير القاضي المستعجل للمنازعة فإن ذلك ليس من شأنه أن يحسم النزاع بين الخصمين في أصل الحق ، إذ هو تقدير وقتي عاجل يتحسم به القاضي المستعجل ما يبدو للنظر الأولي أن يكون هو وجه الصواب في خصوص الاجراء المطلوب مع بقاء أصل الحق سليماً يتنازل فيه ذوو الشأن لدى محكمة الموضوع ، وتقع على كاهل من استصدر الحكم بهذا الاجراء مسؤولية التنفيذ به إن ثبت فيما بعد من حكم محكمة الموضوع أن الحق لم يكن في جانبه .

(نقض ١٩٤٨/١٥ - مجموعة عمر - ٥ - ٥٢٤) .

(٢) راجع في سرد هذه المعج في صند تنفيذ الأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل مؤلف محمد حامد فهمي في التنفيذ - بند ٥٢ - طبعة ثالثة - وراجع في سرد مختلف الآراء في هذا الصند مبادئ التنفيذ لمحمد عبد الخالق عمر - ص ٧٨ .

(٣) نقض ١٩٦٩/٣/٢٧ - المكتب الفني - ٢٠ - ٥٠٨ - وراجع نقض ١٩٦٧/١/٢٣ -

(ب) وحتى إذا قبل أن التنفيذ يستند في هذه الحالة الى حق للمحكوم له ، فإن هذا الحق يزول بالغاء الحكم من المحكمة الأعلى أو بصنور الحكم الموضوعى بما يخالف مذهب القضاء المستعجل ، فيصبح التنفيذ غير مستند الى حق .

(ج) أن العدالة تقضى بالآ يتحمل المنفذ ضده مغبة الضرر دون طالب التنفيذ مع أن الأول - دون التالى - هو الذى كسب الدعوى فى النهاية<sup>(١)</sup> .

★ ومن جانبنا نرى أن هذه الحجج القانونية والاحكام القضائية يعمل بها أمام القضاء الادارى فى حالة الغاء الحكم الصادر فى الطلب المستعجل وذلك لاتحاد العلة والسبب مع ملاحظة أنه لا يترتب على الطعن فى أحكام مجلس الدولة وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت محكمة الطعن بغير ذلك .

★ ★ ★

ظاهرة امتناع الادارة عن تنفيذ الحكم المتعلق بوقف التنفيذ .

قد تتجه نية الادارة السيئة الى عدم تنفيذ الحكم فى الطلب المستعجل وقد يحدث ذلك فى الحكم فى الشق الموضوعى أيضا وقد يأخذ ذلك الاتجاه عدة أشكال تبدأ من التراخى فى التنفيذ أو اساءة التنفيذ بتنفيذ الحكم تنفيذا ناقصا أو مبتورا وغير ذلك وقد ترفض الادارة تنفيذ الحكم رفضا صريحا وهو أشد أنواع الانحراف فى استخدام السلطة<sup>(٢)</sup> .

(١) مشار لهذه الحجج والاحكام بمرجع قضاء الأمور المستعجلة للأستاذ المستشار / محمد على راتب وزميله - مرجع سابق - ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٢) وقد أصدر القضاء أحكاما عديدة فى الدعاوى التى رفعت اعتراضا على التنفيذ المشوه أو الناقص - مثال ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى ٢٦ من نيسان (ابريل) ١٩٦٠ السنة الخاصة رقم (٧٥) ص ٧٣٠ فى شأن موظف صدر حكم بالغاء قرار فصله فأعادته الادارة الى وظيفة أننى من وظيفته الاولى فلما أعترض على ذلك التنفيذ بدعوى قضائية جديدة رفعها أمام مجلس الدولة ، قامت الادارة بفصله من الخدمة . وقد أعتبرت الادارة ذلك تحديا للحكم القديم ومنطويا على مخالفة القانون واساءة استعمال السلطة . وكذلك حكمها فى ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥٧ (السنة الثانية رقم ١٣٦ ص ١٣٦) وهو خاس بموظف بالملك السياسى والتصللى صدر حكم من القضاء بالغاء تخطيه فى الترقية ونظرا لأنه معين من الخارج فقد وضع تنفيذا لحكم الالغاء فى كشف الاقدمية بعد الدين رفقا بعده الى الدرجة المعين فيها ، بحجة أن المعين من الخارج لا تكون أقدميته الا اعتبارا من تاريخ تعيينه لا من تاريخ حصوله على الدرجة المالية . وذلك على الرغم من أن حكم الالغاء بين أن أقدميته تعود الى تاريخ ترفيته فى الجهة التى كان فيها الى الدرجة التى عين بها فى وزارة الخارجية - وقد بينت المحكمة الادارية العليا أن الوزارة قد نفذت الحكم تنفيذا ناقصا اقتصرت فيه على المنطوق دون الأسباب الجوهرية الواردة فى الحكم .

فقد تعمل بعض الأجهزة التشريعية في مجال الامتناع عن تنفيذ الاحكام الى مايعرف  
«بالتمسح التشريعي» الذي يتمثل في اصدار تشريعات جديدة تضي على الحالات  
والمراكز القانونية غير المشروعة صفة المشروعية .

كما تعتمد الحكومة أحيانا الى أسباغ صفة أعمال السيادة الى أعمال إدارية بحتة  
كوسيلة للتخلص من تنفيذ الاحكام<sup>(١)</sup> .

وسنقصر كلامنا على الرفض الصريح لتنفيذ الحكم الصادر في الطلب المتعلق  
بوقف تنفيذ القرار الإداري وذلك حين تحاول الدولة التهرب من التزاماتها مركزين  
على الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري ونبينها على النحو التالي :

★ حدث عند تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ٢٠٥٦ لسنة ٣٤ ق بتاريخ ١١/٨/١٩٨٠ بوقف تنفيذ القرار الإداري بمنع احتفال أحد الافراد  
بذكرى وفاة مصطفى النحاس . وبعد استنفاد كافة الاشكالات التي رفعتها الحكومة  
أمام المحاكم المختصة وغير المختصة - حدث حين ذهب المحضر يوم ٢٧/١١/١٩٨٠  
لمدير أمن القاهرة لتنفيذ الحكم أن امتنع الأخير عن التنفيذ بحجة أن  
ميعاد اقامة الاحتفال كان محددا له يوم ٢٣/٨/١٩٨٠ فأفهمه المحضر أنه قد صدر  
أمر ولائي يفيد تنفيذ الحكم يوم ٢٧/١١/١٩٨٠ أو الأيام التالية فقرر أنه : «ممنوع»  
وأن لديه تعليمات بذلك وأن المقابلة انتهت ، وقد عوقب هذا الموظف جنائيا فيما  
بعد - دون أن تشفع له تعليمات رؤسائه . وهذا يعني أن هذه الروح العدائية المتخلقة  
وهذه الأفكار العقيمة لازالت موجودة لدى البعض .

وفي هذا قالت محكمة القضاء الإداري : «إن امتناع الإدارة عن تنفيذ حكم قضائي  
نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به وواجب النفاذ .. هو مخالفة قانونية صارخة  
تستوجب مسئولية الحكومة عن التعويضات . ذلك لأنه لا يليق بحكومة في بلد  
متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الاحكام النهائية بغير وجه قانوني . لما يترتب على هذه  
المخالفة الخطيرة من اشاعة الفوضى وفقدان الثقة في سيادة القانون<sup>(٢)</sup> . لأنها

---

(١) مؤلفنا : «موسوعة المحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة وصيغ واجراءات القضاء  
الإداري» - الطبعة الأولى - ط / ١٩٨٨ - المقدمة ص - د .

(٢) حكم محكمة القضاء الإداري في القضية ١١٨١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩/٦/١٩٥٢ - ر  
٦ ق - ٤٤٨ ص ١٢٣٨ .

مستوثة عن تنفيذ الأحكام عامة فمستوياتها عن تنفيذ مبسرة صدها من احكام -  
ووجب<sup>(١)</sup> ، ولا يغير من هذا النظر - يدعى الوزير و لموظف التفاء انه مع  
تخصية لنيه ، و قوله بأنه يعنى من وراء ذلك تحقيق مصلحة عامة تلك من تحقيق  
هذه المصلحة لا يصح أن يكون عن صريق ركتاب عمر غير مشروعة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) راجع حكم محكمة القضاء الإدارى فى القضية ٤٣٤ لسنة : و - جلسة ١٩٥١/٥، ٢٢ -  
س ٤ ق - ٢٧٦ ، ص ٩٥٧ ، وحكم المحكمة الإدارية العليا فى القضية ١١١٦ لسنة ٩ ق -  
١٩٦٧/١١/١٨ ، س ١٣ ، ق ١٦ - ص ١٠١  
(٢) حكم محكمة القضاء الإدارى فى القضية ٨٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٠/٦/٢٩ س ٤ و  
٢٠٣ - ص ٩٥٦

## الفصل الثالث

### الطعن في الحكم الصادر في الطلب المتعلق بوقف تنفيذ القرار الإداري

سبق القول بأن الحكم الصادر في الشق المستعمل هو حكم قطعي قضائي وليس ولائيا فيصدر من المحكمة بمقتضى سلطتها القضائية لا الولاية ، وهذا الحكم منبث الصلة بموضوع الدعوى الأصلي فهو لا يمس أصل النزاع ولا يتعرض لموضوعه ، ويلاحظ أن حكم المحكمة بوقف التنفيذ لا يعنى قطعا أنها ستحكم في الموضوع بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه . وإنما كان ما يفيد هذا الحكم ويدل عليه أن الطعن في القرار يقوم على أساس جدى يبدو منه احتمال إلغاء القرار موضوعيا ، وكذلك إذا حكمت المحكمة برفض طلب وقف التنفيذ فليس معنى ذلك أنها سترفض فيما بعد الدعوى موضوعيا أى أنها سترفض الحكم بالإلغاء إذ قد يكون رفض وقف التنفيذ مبنيا على عدم توافر شرط الضرر المتعذر التدارك فعلا . فلا ترى المحكمة مبررا لوقف التنفيذ ، إلا أنها عند نظر الموضوع قد يبدو لها عيب القرار فتحكم بإلغائه .

ولذلك تقرر محكمة القضاء الإداري أنه :

إذا كانت المحكمة وهي في سبيل الفصل في هذا الطلب تتناول الموضوع فإن نظرتها له يجب أن تكون نظرة أولية لا تعرض له إلا بالقدر الذى يسمح لها بتكوين رأى في خصوص وقف التنفيذ دون أن تستيق قضاء الموضوع وتنتهى الى تكوين عقيدة فيه<sup>(١)</sup> .

أما فيما يختص بالطعن على الحكم الصادر في طلب وقف تنفيذ القرار الإداري ، فإذا كان صادرا من المحكمة الإدارية فإنه يجوز استئنافه أمام محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية - أما إذا كان صادرا من « كمة القضاء الإداري » ، فيمكن الطعن فيه متى بنى الطعن على أسباب قانونية أمام « كمة الإدارية العليا » ، ومجرد الطعن لا يوقف تنفيذ الحكم .

وطبقا للمادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، فإنه يجوز

(١) دكتور/ حمى سعد عبد الواحد تنفيذ الأحكام الإدارية، ط/ ١٩٨٤ - ص ٢٠٢ .

الطعن امام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من المحاكم التأديبية وذلك فى الأحوال الآتية :

( ١ ) اذا كان للحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله .

( ٢ ) اذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم .

( ٣ ) اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

ويكون لنوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن فى تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التى يوجب عليه القانون فيها الطعن فى الحكم .

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى فى الطعون المقامة أمامها فى أحكام المحاكم الادارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا الا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك اذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا أو اذا كان الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانونى لم يسبق لهذه المحكمة تقريره .

★ وجدير بالاحاطة أن المشرع قد استحدث دائرة جديدة بمقتضى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ، ونصت المادة ٥٤٠ مكررا، منه على أنه : « اذا تبين لاحدى دوائر المحكمة الادارية العليا عند نظر أحد الطعون أنه صدرت منها أو من احدى دوائر المحكمة أحكام سابقة يخالف بعضها البعض أو رأت الدخول عن مبدأ قانونى قرره أحكام سابقة صادرة من المحكمة الادارية العليا تعين عليها احالة الطعن الى هيئة تشكلها الجمعية العامة لتلك المحكمة فى كل عام قضائى من أحد عشر مستشارا برئاسة رئيس المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه .

ويجب على سكرتارية المحكمة أن تعرض ملف الدعوى خلال ثلاثة أيام من صدور قرار الاحالة على رئيس المحكمة ليعين تاريخ الجلسة التى ستعقد فيها الدعوى . ويعلن الخصوم بهذا التاريخ قبل حلوله بأربعة عشر يوما على الأقل وتصدر الهيئة المذكورة أحكامها بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل .

ويجب على قلم كتاب المحكمة ضم ملف الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها قبل إحالتها الى هيئة مفوضى الدولة. (مادة ٤٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢).

وتتظفر دائرة فحص الطعون بعد سماع ايضاحات مفوضى الدولة ونزوى الشأن إن رأى رئيس الدائرة وجهها لذلك ، وإذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالعرض على المحكمة الادارية العليا ، (ما لأن الطعن مرجح القبول أو لأن انفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره أصدرت قرارا بحالته اليها . أما اذا رأت - باجماع الآراء - أنه غير مقبول شكلا أو باطل أو غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه .

ويكتفى بنكر القرار أو الحكم بمحضر الجلسة ، وتبين المحكمة فى المحضر بايجاز وجهة النظر اذا كان الحكم صادرا بالرفض ، ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن ، إلا بالتماس اعادة النظر .

وإذا قررت دائرة فحص الطعون احوالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا يوشر قلم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر نو الشأن وهيئة مفوضى الدولة بهذا القرار . (مادة ٤٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .  
وتسرى القواعد المقررة لنظر الطعن أمام المحكمة الادارية العليا على الطعن أمام دائرة فحص الطعون .

ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الادارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون فى اصدار قرار الاحالة .  
(مادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢)

جدير بالفكر أنه لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار والحكمة من هذه المادة كما أفصحت عنها المذكرة الايضاحية هى علاج لحالات اختلاف الأحكام الصادرة من دوائر المحكمة الادارية العليا أو تلك التى ترى فيها هذه المحكمة العنول عن مبدأ قانونى قررته أحكام سابقة صادرة منها .

والأحكام الواردة فى المادة ١٥٤ مكررا من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ لا تنظم طريقا جديدا من طرق الطعن فى الأحكام الادارية .

---

(راجع المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ والذي نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣١ فى ١٩٨٤/٨/٢) .

المطلوب الفأوه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .

وبالنسبة الى القرارات التى لا يقبل طلب الغائها قبل التنظيم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل فاذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تنظيمه ولم يرفع دعوى الالغاء فى الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

(مادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة ورقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢)

ولا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك .

كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى فى الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية وقف تنفيذها الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك .  
(مادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢)

ويجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر فى المواعيد والأحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الاجراءات الجنائية حسب الأحوال ، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم .

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك واذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيا فضلا عن التعويض ان كان له وجه، (مادة ٥١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

وتسرى فى شأن جميع الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه على أن الأحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة .  
(مادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢)

وجدير بالاخطاة أن الطعن فى الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لها حجية الشيء المقضى ، مثلها مثل الأحكام الصادرة فى الطلب المتعلق بوقف تنفيذ القرار حسبما سبق بيانه ،



فالحكم التأديبي يحوز لحجية قبل جهة الادارة التابع لها العامل فيمنع عليها عودته الى محاسبته تأديبيا عن ذات الفعل الذي كان محلا لتحكم بالجزاء التأديبي تسبق صدوره ، فعلى جهة الادارة أن تسلم بما انتهى اليه الحكم وأن تقوم بتنفيذه مهم كان رأيها فيه ومهما خلس اليه من جزء .

أما حجية الحكم التأديبي أمام الجهات القضائية الأخرى فإنه لا يقيد ، فلا يفيد المحاكم الجنائية ولا يقيد المحاكم المدنية عندما تطرح عليها ذات الواقعة بما انصوت عليها من فعل مؤثم ويكاد يكون ذلك من المبادئ المستقرة المتعلقة بعدم حجية تحكم التأديبي أمام القضاء المدني أو الجنائي<sup>(١)</sup> .

أما عن الطعون في أحكام المحاكم التأديبية سواء كانت محاكم تأديبية عادية ، أو محاكم تأديبية عليا فيطعن في أحكامها أمام المحكمة الادارية العليا .

وجدير بالذكر أن المشرع حين عبر بالمحاكم التأديبية، أراد الاستغراق والعموم الذي يتناول كل ما نصت القوانين على بقائه من المجالس والهيئات التأديبية والاستئنافية .

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري مايلي :

«اطرد قضاء المحكمة الإدارية العليا في تفسيرها لعبارة أحكام المحاكم التأديبية الواردة في المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بقوله أن هذه العبارة وبرت عامة غير مخصصة ومطلقة غير مقيدة مما يقتضى أخذها بأوسع الدلالات وأعمها وأكثرها شمولاً ، لأن المشرع حين عبر بالمحاكم التأديبية أراد بها الاستغراق والعموم الذي يتناوله كل مانصت القوانين على بقائه من المجالس والهيئات التأديبية والاستئنافية باعتبارها كلها هيئات تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية تماماً ويمكن تشبيهها بالمحاكم . وليس مقبولا أن يبقى الشارع بالنص على بقائها اعتبار قراراتها في حكم القرارات الادارية البحتة التي يطعن فيها أمام المحكمة الادارية ، أو محكمة القضاء الإداري لما في ذلك القول من نسخ لتكليف هذه الهيئات .....»<sup>(٢)</sup> .

(١) مؤلفنا : موسوعة المحاكمات التأديبية مع الحديث في الفتاوى والأحكام وصيغ الدعاوى التأديبية، ص ١٩٨٨ - ص ٤١٦ .

(٢) محكمة القضاء الإداري - القضية ١٧٦٢ سنة ٣٤ ق - جلسة ٢٣ مارس ١٩٧١ - مشار الى الحكم بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري من أكتوبر ١٩٧٠ حتى -

ومن أهم ما تجدر الإشارة اليه ضرورة إختصاص النيابة الإدارية عند الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية ، ولا يصح ذلك الإجراء إختصاص الجهة الإدارية فى شخص الوزراء أو المحافظين بصفتهم «على سبيل المثال» (١٠) .

إجراءات الطعن على الأحكام بمعرفة هيئة مفوضى الدولة أو بمعرفة نوى الشأن :

#### ( أ ) تقديم الطعن من هيئة مفوضى الدولة :

تقوم هيئة مفوضى الدولة بمراجعة الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحكمة التأديبية خلال مدة السنتين يوما المقررة للطعن فى هذه الأحكام . فاذا وجد المفوض بأحد الأحكام ما يوجب الطعن فإنه يتداول فيه مع زملائه ويعرضه على رئيس الهيئة لتقرير الطعن فى الحكم ان كان لذلك موجب . وعادة لا تقوم الهيئة بالطعن الا فى الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بالفصل والتى يوجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالمحاكم التأديبية الطعن فيها ، وكذلك الأحكام الصادرة بعدم اختصاص المحكمة بعد أن تكون القضية قد أحيلت اليها من محكمة أخرى لمظنة اختصاصها ، وفيما عدا ذلك فإن الهيئة تفضل أن تترك الطعن لنوى الشأن ما داموا يملكون ذلك طبقا للقانون ، وحتى لا تتعطل النصوص التى تسمح لنوى الشأن بالطعن .

ويقدم الطعن باسم رئيس هيئة مفوضى الدولة . ويوقع على تقريره . ولا يستحق رسوم على الطعون التى ترفعها هيئة مفوضى الدولة (المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة) ، ومن حق هيئة مفوضى الدولة أن تقدم طلبات وأسباب جديدة لم ترد فى أسباب الطعن سواء كان الطعن مقما منها أو من نوى الشأن (١١) ، كما أن المحكمة

---

= آخر سبتمبر ١٩٧١ - السنة الثانية للدوائر الاستئنافية - السنة الخامسة والعشرون للدوائر العادية - من ٣٢٩ - ٣٣٠) .

(١٠) للنوع فى الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا راجع مؤلفنا «موسوعة المحاكمات التأديبية» مرجع سابق .

(١١) المحكمة الادارية العليا فى ١٢ و ١٩ من نوفمبر ١٩٥٤ - السنة الأولى - أرقام ١٧ و ١٨ - من ٨٥ و ١٣٣ و ١٤٠ .

العليا لا تنقيد بالطلبات وبلاسيباب المقعدة من هيئة مفوضى الدولة لأنها تنزل حكم القانون وتزد الأمر الى المشروعية بربولا على سيادة القانون فى روابط هى من روابط القانون العام التى نختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص .

### ( ب ) تقديم الطعون من نوى الشأن :

يقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محامى من المقبولين أمامها . ويجب أن يشتمل التقرير - علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التى بنى عليه الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه .

ولم يرسم القانون طريقا معينا لايداع التقرير بالطعن أمام المحكمة الادارية العليا فيكفى لكى يتم الطعن صحيحا أن يودع التقرير بالطعن فى الميعاد القانونى وبعد استيفاء البيانات المنصوص عليها بقانون المجلس<sup>(١)</sup> ، والعبرة فى صحتها هو بإيراد بياناتها بمالا يوقع من أعلنت اليه فى حيرة جدية ولذلك فلم يعتبر الخطأ فى تاريخ الحكم المستأنف أو فى رقم الدعوى مدعاة للتجهيل مادامت البيانات الأخرى التى تضمنتها الصحيفة تكفى فى تحديد موضوعه<sup>(٢)</sup> . وليس فى نصوص القانون مايوجب أن تكون صورة صحيفة الطعن التى تعلن لنوى الشأن موقعة من الطاعن<sup>(٣)</sup> .

وليس ذو الشأن هو المحكوم عليه فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه فحسب ، بل قد يكون خصما منضمما للدعوى ، فيجوز أن يطعن فى الحكم الصادر فيها مادامت له مصلحة فى ذلك .

ويجب على نوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودعوا خزانة المجلس كفالة قيمتها

---

(١) المادة (٤٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ م .

(٢) المحكمة الادارية العليا فى ١٣ من فبراير ١٩٦٠ - السنة الخامسة - رقم ٤١ - ص ٣٥٦ .

(٣) المحكمة الادارية العليا فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ - السنة الأولى - رقم ١٩ -

مرة جنبيهات اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة القضاء الادارى و محكمة التأديبية العليا أو خمسة جنبيهات اذا كان الحكم صادرا من المحاكم الادارية . المحاكم التأديبية وتنضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها فى حالة الحكم برفض طعن .

ويجوز لذى الشأن أن يطلب من هيئة المساعدة القضائية المكونة من أحد مفوضى لمحكمة الادارية العليا و كاتب ، اعفاه من الرسوم والكتلة وتعيين محام ليقدم طعنه أمام المحكمة المذكورة .

ولا يجوز للمحكمة الادارية<sup>(١)</sup> ولا لمحكمة القضاء الادارى - أن تحيل دعوى منظورة أمامها الى المحكمة الادارية العليا لأن الاحالة يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضائية واحدة . واذا ظنت المحكمة الأدنى أن الطعن المرفوع اليها من اختصاص المحكمة الادارية العليا وأحالته اليها ، فإن هذه الأخيرة لا تنقيد بهذه الاحالة الصادرة من محكمة أنى منها ، ومن ثم فإنها تملك البعث فى صحته ، وتحكم فى هذه الحالة بعدم جواز الاحالة وللمدعى ان شاء - مع مراعاة المواعيد - أن يرفع طعنا جديدا أمام المحكمة المختصة وفقا للإجراءات المقررة للطعن أمامها .

#### (١) ميعاد الطعن :

ميعاد الطعن كما جاء بقانون مجلس الدولة هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه وتحسب مواعيد المسافة عند الطعن فى الأحكام أمام المحكمة الادارية العليا طبقا لما هو مطبق بالنسبة للمواعيد أمام سائر محاكم مجلس الدولة .

وقد قيل أن هذا الميعاد ميعاد سقوط لا يقبل الوقف ولا الانتطاع . وأن تقديم طلب

---

(١) حكم المحكمة الادارية العليا - جلستها المنعقدة فى دمشق فى ١٥ من مايو (آيار) ١٩٦١ - السنة الملاممة رقم ١٣٩ - ص ١١٢٤ . وكانت الدعوى المحالة طعنا فى قرار مجلس التأديب ولهذا المجلس وضع خاص فى القانون المورى يجعل قراره يقتضى بالاحكام القضائية . فلما وجدت المحكمة أن الدعوى المنظورة أمامها ليست طعنا فى قرار ادارى ، بل طعنا فى حكم قضائى - حسب تكييفها له - أحالته للمحكمة الادارية العليا لتظره .

المعافاة لا يقطعها . ولكن المحكمة الادارية العليا فصلت في ذلك<sup>(١)</sup> فقررت أن ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يقطعها طلب المعافاة . وأن له ذات الطبيعة التي لميعاد رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية . ولذلك قبل أن القضاء سيميل الى القول بأن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يقبل كل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى ابتداء من الوقف الانقطاع أو الاستمرار أو اعادة فتحه .

وقد قضت المحكمة الادارية العليا بأنه اذا صدر حكم بعدم الاختصاص من المحكمة التى لجأ اليها ، ثم حكم آخر من المحكمة التى لجأ اليها بعد أن حكمت الأولى بعدم اختصاصها فتصدر الثانية بنورها حكما بعدم الاختصاص ، فإن الطعن فى هذا الحكم الأخير يفتح باب الطعن فى الحكم الأول أيضا لتنتظر المحكمة الادارية العليا الموضوع .

---

(١) المحكمة الادارية العليا - حكما فى ١٨ من نوفمبر ١٩٦١ - الطعن رقم ١٢٩٠ و ١٥٥٢ لسنة ٥ ق (لم ينشر) إذ جاء فى حيثياته أنه ومن حيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد ، وأن المادة (١٥) من قانون مجلس النولة توجب رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا خلال سنتين يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه وأن الثابت من الاوراق أن الطعن قد تم بعد فوات الميعاد ، وأنه لا وجه للقول بأن طلب المعافاة الذى تقدم به المدعى قطع ميعاد الطعن لان نص المادة (١٥) سائلة الفكر صريح فى وجوب رفع الطعن فى الميعاد المذكور من تاريخ صدور الحكم وهذا الميعاد هو ميعاد سقوط فلا ينقطع بأى اجراء شأنه فى ذلك شأن ميعاد الطعن بطريق النقض المدنى وأنه لا محل للاحتجاج بما سبق أن قضت به المحكمة الادارية العليا بأنه يترتب على طلب المساعدة القضائية قطع التقادم وقطع ميعاد رفع دعوى الالغاء ويظل التقادم أو الميعاد موقفا لحين صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول أو بالرفض لأن قضاء المحكمة فى هذا الخصوص كان منصبا على ميعاد رفع الدعوى ابتداء . ومن حيث أن المحكمة سبق أن قضت بأن مقتضيات النظام الادارى قد مالت بالقضاء الادارى الى تقرير قاعدة أكثر تيسيرا فى علاقة الحكومة بموظفيها بمراعاة طبيعة هذه العلاقة قرر أنه يقوم مقام المطالبة القضائية فى قطع التقادم الطلب أو التظلم الذى يوجهه الموظف الى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه طالبا أذله وليس من شأنه فى أن هذا يصدق من باب أولى على طلب المساعدة القضائية للدعوى التى يزعم صاحب الشأن رفعها على الادارة .. فلا أقل والعلاقة هذه من أن يترتب على طلب المساعدة القضائية ذات الاثر المترتب على مجرد الطلب أو التظلم . ومن حيث أن ما لطلب المساعدة القضائية من أثر قاطع لميعاد رفع دعوى الالغاء أو بالاحرى حافظا له يصدق ، كذلك بالنسبة الى ميعاد الطعن أمام الادارية العليا لاتحاد طبيعة كل من الميعادين من حيث وجوب مباشرة اجراء رفع الدعوى أو الطعن قبل انقضاءها والاثر القانونى المترتب على مراعاة المدة المحددة فيها أو تغويتها من حيث قبول الدعوى أو الطعن أو سقوط الحق فيها وبالتالي امكن طلب الغاء القرار الادارى أو الحكم المطعون أو امتناع ذلك على صاحب الشأن المتخلف . لذلك فإن هذا الطعن يكون مقبولا شكلا لرفعه فى الميعاد القانونى .

## ( ٢ ) الرد على الطعن وتحضيره ونظره :

إذا قدم الطعن من هيئة مفوضى الدولة أو من صاحب الشأن مرت في شأنه الاجراءات المقررة لمختلف الدعاوى التي ترفع لمجلس الدولة . فيعلن الطعن للطرف الآخر ويكون للمطعون ضده أن يودع قلم كتاب المحكمة رده على الطعن مشفوعا بالمستندات والاوراق المكملة ، كما يجوز للطاعن أن يرد على هذا الرد . وبعد ذلك يجوز احالة الطعن الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيره طبقاً للأصول السالف ذكرها .

وهذه الاحالة ليست ملزمة لأن الدعوى تستوفي استيفاء كاملاً أمام المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه ، وقد لا يرى رئيس المحكمة لزوماً لاداء الرأى القانونى فيها اكتفاء بما بسلطه الحكم المطعون فيه أو لظهور هذا الرأى ، ولمفوض المحكمة الادارية العليا حق تسوية النزاع طبقاً للمبادئ التي استقرت عليها المحكمة الادارية العليا . ويرى الدكتور مصطفى كمال وصفي<sup>(١)</sup> أن بعض الاحكام قد صدرت بالتشكيك في أن يكون لمفوضى المحكمة الادارية العليا هذا الحق ، الا أن المحكمة الادارية العليا أفصحت بقضائها عما ينفي هذا الشك وقررت صراحة أن لمفوض المحكمة الادارية العليا هذا الحق . وقد فقت هذه المسألة أهميتها بانشاء هيئة فحص الطعون واقلع مفوضى المحكمة الادارية العليا عن اجراء التسميات .

ويحال الطعن بعد تحضيره على هيئة مشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الادارية العليا تسمى هيئة فحص الطعون .

ويجوز لهذه الهيئة أن تنظر الطعن قبل احالته الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيره وأن تصدر قرارها فيه فوراً . لأن تحضير هيئة المفوضين للقضايا المطعون فيها أمام المحكمة العليا ليس ملزماً<sup>(٢)</sup> .

وتتظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع ايضاحات مفوضى الدولة وذوى الشأن ان رأى رئيس الدائرة وجهها لذلك وإذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالعرض على المحكمة الادارية العليا اما لأن الطعن مرجح الكسب أو لأن

(١) دكتور/ مصطفى كمال وصفي وأصول اجراءات القضاء الادارى الكتاب الثانى - بند ٤٨٥

ص ١١٢ .

(٢) غير أن العمل قد جرى على ضرورة تمضير الطعن .

الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره ، أصدرت قرارها بأحالتها إليها ، أما إذا رأت باجماع الآراء أنه غير مقبول شكلا أو باطل أو غير جدير بالعرض حكمت برفضه . ويكتفى بنكر القرار أو الحكم بمحضر الجلسة وتبين المحكمة فى المحضر بإيجاز وجهة النظر إذا كان الحكم صادرا بالرفض ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن . ولكن يجوز التماس إعادة النظر .

وإذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا يؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر ذو الشأن بذلك وهينة مفوضى الدولة بقرار المحكمة .

ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الادارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون فى اصدار قرار الاحالة .

ومن وظائف المحكمة الادارية العليا ما نصت عليه المادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة .

وبصفة عامة تسرى القواعد المتعلقة بنظر الدعوى الادارية على الطعون التى تنظرها هيئة فحص الطعون والمحكمة الادارية العليا . فأصول الاجراءات واحدة تقريبا أمام جميع محاكم مجلس الدولة<sup>(١)</sup> .

وطبقا للمادة (٥٠) من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ، .

ويجرى العمل على أن يضمن الطاعن طعنه شقا متعلقا بطلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه .

---

(١) جاء فى حكم المحكمة الادارية العليا فى ٥ من نوفمبر ١٩٥٥ السنة الأولى رقم (٧) ص ٤١ ، أن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يخضع للاحكام الواردة فى الفصل الثالث من الباب الأول من قانون مجلس الدولة الخاص بالاجراءات أمام القسم القضائى والمحكمة الادارية العليا بين فروعها .

## الفصل الرابع

الاجراءات التى تتخذ ضد الادارة فى حالة الامتناع  
عن تنفيذ الاحكام الصادر من مجلس الدولة بهيئة  
قضاء ادارى

( أولا ) التعويض فى حالة امتناع الادارة عن تنفيذ حكم قضائى :

ان امتناع الادارة عن تنفيذ الحكم الصادر من القضاء الادارى يعتبر بمثابة قرار  
سلبى يجيز لذوى الشأن الطعن فيه أمام مجلس الدولة<sup>(١)</sup> .

وهذا الوضع يكون مقبولا عندما يكون تنفيذ الحكم الادارى متوقفا على اصدار  
قرار ادارى بالتنفيذ .

أما فى الحالات الاخرى حيث لا يحتاج فيها التنفيذ الى اصدار قرار كحالة  
استحقاق مبالغ تلزم الادارة بدفعها فامتناع الادارة عن السداد يكون بمثابة قرار سلبى  
بالامتناع يمكن أن يكون محلا لدعوى التعويض .

وحث الادارة على التنفيذ يتطلب التظلم لديها من عدم التنفيذ لاجاد مناسبة  
للطعن ، وانشاء القرار السلبى الذى يطعن فيه برفضها اجراء التنفيذ فى حالة سكوتها  
عن الرد ، ويمكن لصاحب الشأن أن يطعن فى القرار الصريح أو السلبى بالرفض  
فى خلال ستين يوما من نشوئه ، وذلك فى الحالة التى تتطلب اصدار قرار بالتنفيذ  
وامتناع الادارة امتناعا صريحا أو ضمنيا عن اصداره .

كذلك فان تنفيذ الحكم تنفيذا ناقصا أو مشوها أو سوريا يفتح باب للطعن أمام  
المحكمة المختصة بمجلس الدولة .

المسئولية المدنية عن الامتناع عن التنفيذ وطلب التعويض المترتب عن خطأ  
الادارة :

ان الامتناع عن تنفيذ الحكم أو تنفيذه تنفيذا خاطئا من الاسباب التى توجب  
المسئولية المدنية ضد الموظف المسئول باعتبار أن ذلك خطأ شخصيا ، أو باعتباره

(١) محكمة القضاء الادارى حكمها فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٠ - س ٤ - رقم ٣٠٢ .



حظاً جسيماً موجب لهذه المسؤولية متى توفرت شروطه المعروفة ، وهي :  
الضرر ، ورابطة السببية ، كما نوجب مسؤولية الجهة الإدارية التابع لها الموظف طبقاً للقواعد العامة<sup>(١)</sup> .

ويقول الأستاذ الدكتور محمود حافظ في هذا الشأن :-

« ان امتناع الإدارة عن التنفيذ عمداً أو اهمالاً يكون ركن الخطأ الموجب لمسئوليتها ، بل والمسئولية الشخصية للموظف الذي امتنع عن تنفيذ الحكم ، فلنضار عن هذا الامتناع أن يطلب الحكم عليهما بالتعويض<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ أن سوء النية في تنفيذ الحكم أو التأخر فيه ، أو مجرد الإهمال في ذلك يعتبر خطأً يوجب للمسئولية كالفعل العمد على السواء ، فلا فارق في ذلك بين الخطأ اليسير والخطأ الجسيم<sup>(٣)</sup> .

وكذلك فإن الخطأ الموجب للمسئولية في تنفيذ الأحكام يقتل الفعل السلبي والفعل الإيجابي على حد سواء وينصرف معناه إلى مجرد الإهمال والفعل العمد<sup>(٤)</sup> .

وقد بينت محكمة القضاء الإداري أن الخطأ الذي ترتبته الإدارة في هذا المجال ، قد يتخذ صورة عيب الشكل ، أو عدم الاختصاص ، أو مخالفة القانون ، أو الانحراف بالسلطة ، أو إساءة استعمالها<sup>(٥)</sup> .

ويعلق الأستاذ الدكتور / سليمان الطماوى على ذلك بأن المسؤولية عن التعويض تترتب في حق الموظف الإداري شخصياً إذا وضح أن امتناعه عن التنفيذ قام على سوء نية أو كان مدفوعاً بشهوة شخصية ، فضلاً عن مسؤولية الجهة الإدارية التابع لها ،

---

(١) محكمة القضاء الإداري في ٢٩/١٢/١٩٥٦ - م ١١ - رقم ٦٨ ، ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٠ - م ٤ رقم ٣٠٣ ، ١٩ من يونيو سنة ١٩٥٢ م ٦ رقم ٥٤٨ .

(٢) دكتور محمود حافظ : «دروس في القانون الإداري ورقابة القضاء لأعمال الإدارة - (١٩٥٦) - م ١٣٤ .

(٣) محكمة القضاء الإداري في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٧ - م ١١ رقم ٦٨ .

(٤) محكمة القضاء الإداري في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ - م ١٠ رقم ٦٨ .

(٥) محكمة القضاء الإداري في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ - م ١١ رقم ٦٨ .

والمسئولية في ذلك تقع على الرئيس المسئول عن التنفيذ وليس على الموظف المكلف به<sup>(١)</sup> حيث يسأل عن التعويض .

ويمكن تسبب المطالبة بالتعويض على أساس ما يترتب على ذلك من معنى الاخلال بكرامة المطالب بما يجعله ذا حق في تعويض عما اصابه من ضرر أدنى ومادى وفى ذلك تقول محكمة القضاء الإدارى فى حكمها الصادر فى ٢٢ مايو ١٩٥١ م ٥٥ رقم ٢٧٦ مابلى :

« إن اصرار الحكومة على عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى ينطوى على معنى إتهانه والاخلال بكرامته مما يجعله ذا حق فى تعويضه ادبيا وماديا عن هذا الضرر .

كما جاء بحكم آخر : «أن امتناع السلطات الادارية عن تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الإدارى موجب لمساءلتها عن تعويض المحكوم له عما أصابه من ضرر سواء كان ذلك الضرر ماديا أو أدبيا»<sup>(٢)</sup> .

كذلك قررت نفس المحكمة فى حكم آخر المبدأ السابق حيث تقول :-

« أن اصرار الوزير على عدم تنفيذ الحكم ينطوى على مخالفة الشيء المقضى وخطأ يستوجب مسئوليته عن التعويض .....»<sup>(٣)</sup> .

ومما تجدر الإشارة اليه أنه اذا كان الحكم صادرا على الدولة بدفع مبلغ من المال سواء بصفة أصلية أو بدلا من التزام آخر ، أو حتى تعويضا عن رفض التنفيذ ، فيمكن حينئذ الزام الدولة بدفع ما عليها فى أسرع وقت ممكن بمطالبتها بتطبيق القواعد المنصوص عليها فى القانون المدنى بشأن الفوائد التأخيرية التى تستحق على مجرد التأخير العادى فى الدفع حتى بدون ضرر . وهى بذلك تختلف عن التعويضات والفوائد التعويضية التى تشترط لاستحقاقها تحقق ضرر معين .

---

(١) محكمة القضاء الإدارى فى ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢ - م ٦ رقم ٢٥٢ .

يراجع فى هذا الشأن دكتور سليمان الطماوى : القضاء الإدارى ، ١٩٥٨ - م ٥٤٤ .

(٢) محكمة القضاء الإدارى فى ٧ فبراير سنة ١٩٥١ - م ٥ رقم ١٣٣ .

(٣) محكمة القضاء الإدارى فى ١٩٥٠/٦/٢٩ - مشار اليه بمؤلف الدكتور حمضى سعد عبد

الواحد - فى موضوع تنفيذ الاحكام الادارية - (١٩٨٤ - م ٤٤٠) ..

وقد اتبع القضاء الإداري في كل من فرنسا ومصر هذا الأسلوب فنصت عليه المادتين : ١١٥٣ ، ١١٥٤ من القانون الفرنسي ، والمواد ٢١٦ - ٢٢٨ من القانون المصري<sup>(١)</sup> .

ومن الجدير بالذكر أن أهم القواعد القانونية التي تخول المطالبة بالتعويض قد ترجع إلى أحد النظريات أو التبريرات التالية :-

#### (١) اعتبار الحكم القضائي في مرتبة القاعدة القانونية واجبة الاتباع :-

أساس هذه النظرية اعتبار الحكم القضائي عنوان الحقيقة القانونية الملزمة بصورة نهائية ، فمتى أصبح نهائيا فإنه يعتبر في خصوصية النزاع الذي صدر فيه بمثابة قاعدة قانون واجبة الاتباع ويترتب على عدم تنفيذه مسؤولية الإدارة - وقد عبرت عن ذلك محكمة القضاء الإداري بقولها :

« ان امتناع الإدارة عن تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ طبقا لقانون مجلس الدولة هو مخالفة قانونية صارخة تستوجب مساءلة الحكومة عن التعويضات ، لأنه لا يليق بحكومة في بلد متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الأحكام النهائية بغير وجه حق قانوني ، لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من اشاعة الفوضى وفقدان الثقة في سيادة القانون»<sup>(٢)</sup> .

#### (٢) أساس الالتزام بالتنفيذ يرجع إلى حجية الشيء المقضي به :-

طبقا لهذه النظرية تلتزم الإدارة بالتطابق مع الشيء المقضي به<sup>(٣)</sup> .  
« Se conformer à la chose jugée » ، أمام المحاكم العادية والقضاء الإداري .

#### (٣) أساس الالتزام بالتنفيذ يرجع إلى القوة التنفيذية للحكم :-

يؤيد الدكتور حسنى سعد عبد الواحد ذلك الأساس ويتبناه في رسالته موضوع مؤلفه السابق الإشارة إليه (تنفيذ الأحكام الإدارية) .

(١) الدكتور حسنى سعد عبد الواحد : تنفيذ الأحكام الإدارية - (١٩٨٤) - ص ٤٨٣ ومنبعها .

(٢) محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٢/٦/٢٩ - ص ٦ - ص ١٢٣٨ - القضية - ص ٥ ق .

(٣) M. Lessona. «L'obligation de l'administration de se conformer à la chose jugée par les Tribunaux judiciaires et administratifs.» (E.D.C. 1960) .

وحسب نقره فى هذا الاتجاه على سند من الصيغة التنفيذية التى تزيل بها الاحكام وحزم الوزراء ورؤساء المصالح بتنفيذ الاحكام أو اجراء مقتضاها ، وفى ذلك تقول حكمة القضاء الادارى :-

ن اوجب يقتضى على رجال الادارة العامة وعلى رؤسهم الوزراء تنفيذ الاحكام -ما للقانون واعمالا للصيغة التنفيذية التى تزيل بها الاحكام -والى تلزم الوزراء ورؤساء المصالح المختصين بتنفيذ الاحكام واجراء مقتضاها<sup>(١)</sup> .

(ثانيا) المسؤولية الجنائية للموظف الممتنع عن تنفيذ الاحكام الادارية :-

ان الحكم على الموظف الممتنع عن تنفيذ الاحكام الادارية بالتعويض لا يعفيه من المسؤولية الجنائية التى جاء ذكرها بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات<sup>(٢)</sup> .

ويرى الاستاذ الدكتور/ مصطفى كمال وصفى أن الركن المادى للجريمين المنصوص عليهما فى المادة ١٢٣ يتمثل فيما يلى :-

(أ) استعمال سلطة الوظيفة فى وقف تنفيذ الحكم وبعاقب على هذا الفعل عند توافر سائر الاركان ، بعقوبة الحبس والعزل .

(ب) امتناع الموظف المختص عمدا عن تنفيذ الحكم بعد ثمانية أيام من انذاره على يد محضر .

ويرى أن القصد الجنائى المطلوب فى الجريمة الأولى هو قصد وقف تنفيذ الحكم ويلاحظ أن الامر يتطلب لتنفيذ المادة السابقة الحصول على اذن النائب العام وعليه أن يأمر بالتحقيق وأن يجري بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين به وذلك قبل رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراء فيها<sup>(٣)</sup> .

(١) راجع دكتور حسنى سعد عبد الواحد - مرجع سابق - ص ٤٦ .

وكنك : محكمة القضاء الادارى فى ١٩٥١/٥/٢٢ - ص ٥ رقم ٢٧٦ - ص ٩٥٧ .

(٢) تنص المادة على ما يلى :- يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته فى وقف تنفيذ الاولاد الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة . كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من انذاره على يد محضر اذا كان تنفيذ الحكم أو الامر داخلا فى اختصاص الموظف .

(٣) طبقا للفقرة الثانية من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية والمعلقة بمقتضى القانون -

وأخيراً فلاننا نرى أن تشدد المشرع بالنسبة لتنفيذ الاحكام الادارية يرجع الى ضرورة احترام الادارة لحجية هذه الاحكام حرصاً على سمعتها ودعمها ثقة المواطنين فيها ، وقد جاء هذا التبرير بالمشكرة الابضاحية بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ .

### شرح المبادئ والاحكام المتعلقة بشأن المسؤولية المدنية<sup>(١)</sup> :

ان الامتناع عن تنفيذ الحكم ، أو تنفيذنا بتنفيذنا خاطئاً من الأسباب التي قد توجب المسؤولية المدنية للموظف الممنول باعتباره خطأ شخصياً متى توافرت شروط هذه المسؤولية ، وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية<sup>(٢)</sup> . كما توجب مسؤولية الجهة الادارية التابع لها الموظف طبقاً للقواعد المقررة في ذلك .

ولا جدال في أن الامتناع عن تنفيذ الحكم عند ثبوته على الوجه السلف نكرهه يعتبر خطأ جسيماً موجباً لهذه المسؤولية<sup>(٣)</sup> .

أما سوء تنفيذ الحكم أو التأخر فيه فقد اختلف فيه ، فرأت بعض الأحكام أن مجرد الاعمال يعتبر خطأً موجباً للمسؤولية كالفعل العمد على السواء . وأنه لا فارق في

---

= رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ، لا يجوز لغير النائب العام أو المعالي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم علم أو احد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تلبية وظيفته أو بسببها .

(١) نكتوز/ مصطلحي كمال وصفي تنفيذ الأحكام، ص ٢٨٨ وما بعدها .

(٢) محكمة القضاء الاداري - حكمها في ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٦ - السنة الحادية عشر رقم ٦٨ .

(٣) محكمة القضاء الاداري حكمها في ٢٩ من يونيو ١٩٥٠ - السنة الرابعة رقم ٢٠٢ - ص ٩٥٦ ، و ١٩ من يوليو ١٩٥٢ - السنة السادسة رقم ٥٤٨ ص ١٢٢٨ ، وقد جاء به :

« ان امتناع الادارة عن تنفيذ حكم قضائي نهائي حائزاً لحجية الشيء المقضي به ووجب التقاض طبقاً لقانون مجلس الدولة هو مخالفة قانونية صارخة تستوجب مسؤولية الحكومة عن التمييز وذلك لأنه لا يليق بحكومة بلد متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الأحكام النهائية بخير وجه قانوني لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من اشاعة الفوضى وفقدان الثقة في سيادة القانون . »

وحكمها في ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٦ - السنة الحادية عشر رقم ٦٨ ص ١٠١ ووصف المحكمة في حكمها الصادر في ٢٢ من مايو ١٩٥١ - السنة الخامسة رقم ٢٧٦ ص ١٩٥٧ بأن اصرار الحكومة على عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى ينطوي على معنى امتناعه الاخلال بكرامته مما يجعل له الحق في تعويضه أدبياً من هذا الضرر .

ذلك بين الخطأ اليسير والخطأ المتميز . وقد أشرت محكمة القضاء الإداري<sup>(١)</sup> الى الرأيين في حكمها بأنه :

ان واجب الجهة الادارية أن تقوم بتنفيذ الأحكام في وقت مناسب من تاريخ صدورها واعلاتها . فان هي تقاعست أو امتنعت دون حق عن هذا التنفيذ في وقت مناسب اعتبر هذا الامتناع بمثابة قرار سلبي مخالف للقانون يوجب لصاحب الشأن حقا في التعويض . ولا وجه لما يذهب اليه المفوض في تقريره من أن الخطأ اليسير في تفسير القانون لا يوجب التعويض لأن الأمر هنا لا يتعلق بخطأ في فهم القانون إذ أن القانون يوجب تنفيذ الأحكام ولا تحتل هذه القاعدة أي غموض في تطبيقها .

وحكمت المحكمة المذكورة أيضا<sup>(٢)</sup> بأن الخطأ الموجب للمسئولية في تنفيذ الأحكام يتناول الفعل السلبي والفعل الإيجابي على السواء ، وينصرف معناه الى مجرد الإهمال والفعل العمد ورتبت على ذلك أن امتناع الادارة عن تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى ، وقد حاز قوة الشيء المقضي به ، يعتبر إجراء خاطئا ينطوي على مخالفة أصل من الأصول القانونية هو احترام حجية الشيء المقضي به والذي من شأنه اشاعة الطمأنينة واستقرار الأوضاع واحاطة أحكام القضاء بسياج من الحماية .

وقد بينت محكمة القضاء الإداري<sup>(٣)</sup> أن الخطأ الذي تركبه الادارة في هذه الحالة قد يتخذ صورة عيب الشكل وعدم الاختصاص ومخالفة القانون والانحراف بالسلطة وإساءة استعمالها .

فقد حكمت محكمة القضاء الإداري<sup>(٤)</sup> بأن المسئولية عن التعويض تترتب في

---

(١) محكمة القضاء الإداري - حكمها في ٣٠ من يونيو ١٩٥٧ - السنة العادية عشر رقم ٣٧٨ - ص ٦٣٠ .

(٢) محكمة القضاء الإداري - حكمها في ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٦ - السنة العادية عشر رقم ٦٨ - ص ١٠١ .

(٣) محكمة القضاء الإداري - حكمها في ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٦ السنة العادية عشر رقم ٦٨ - ص ١٠١ .

(٤) محكمة القضاء الإداري - حكمها في ٧ من فبراير سنة ١٩٥١ السنة الخامسة رقم ١٣٣ ص ٥٨٤ ، ويقرر الأستاذ الدكتور سليمان الطماوي « القضاء الإداري ١٩٥٨ ص ٥٤٤ » أن القضاء الفرنسي يعتبره كذلك خطأ شخصيا يستلزم مسئولية الموظف الخاصة .

نحة الموظف الإداري شخصيا إذا وضع أن امتناعه عن التنفيذ قام على سوء نية إذ كان مدفوعا بشهوة شخصية . واعتبرت الخطأ المذكور خطأ شخصيا يسأل عنه الموظف المسئول عن التنفيذ شخصيا ، فضلا عن مسئولية الجهة الإدارية التابع لها . والمسئولية في ذلك تقع على الرئيس المسئول في الوزارة أو المصلحة حسب تنظيمها الإداري وليس الموظف المكلف بالتنفيذ<sup>(١)</sup> . وقد حكم بأنه ، لا محل لالزام مدير شئون العاملين شخصيا بشيء من التعويض عن عدم تنفيذ الحكم لأنه لم يكن صاحب السلطة في الأمر بتنفيذ الحكم أو عدم تنفيذه إذ الأمر فيه للوزير وحده .

وخلافا لما هو مقرر في فقه القانون الإداري ، قرر القضاء عندنا لمن أصابه ضرر أبى من عدم التنفيذ الحق في التعويض عن هذا الضرر .

وفي ذلك قررت محكمة القضاء الإداري<sup>(٢)</sup> ، إن إصرار الحكومة على عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى ينطوي على معنى إتهانه والإخلال بكرامته يجعله ذا حق في تعويضه أدبيا عن هذا الضرر ، كما قررت :<sup>(٣)</sup> « إن امتناع السلطات الإدارية عن تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الإداري موجب لمساءلتها عن تعويض المحكوم له عما أصابه من ضرر سواء كان ذلك الضرر ماديا أو أدبيا طبقا للأصول العامة ، .

والخلاصة أن امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم في أي صورة من الصور يشكل خطأ مصاحبا وخطأ شخصيا في نفس الوقت . وصاحب الشأن كما يستطع أن يرفع دعواه على الإدارة أو على الموظف يمكنه أن يرفعها عليهما معا<sup>(٤)</sup> وقد بينت محكمة القضاء الإداري في حكمها في ١٩٥٠/٦/٢٩ بمناسبة امتناع أحد الوزراء عن تنفيذ أحد أحكامها ، أن ذات العمل أو الترك قد يكون خطأ شخصيا وخطأ مصاحبا في الوقت ذاته إذ يعد الخطأ شخصي متى وقع من الموظف أثناء تأديته وظيفته

---

(١) محكمة القضاء الإداري - حكمها في ٢٧ من مارس ١٩٥٢ - السنة السادسة رقم ٢٥٢ ص ٧٣٦ .

(٢) محكمة القضاء الإداري - حكمها في ٢٢ من مايو ١٩٥١ السنة الخامسة رقم ٢٧٦ ص ٩٥٧ .

(٣) محكمة القضاء الإداري - حكمها في ٧ من فبراير ١٩٥١ السنة الخامسة رقم ١٣٣ ص ٥٨٤ .

(٤) نكتور/ حسنى سعد عبد الواحد ، تنقيح الأحكام الإدارية ط/ ١٩٨٤ - ص ٥٩٦ - ٥٩٧ .

أو بمناسبة تأديتها لئلا على خطأ مصلحيا تسأل عنه الحكومة لاهمالها الرقابة والإشراف على موظفيها . على ذلك ليس في القانون ما يمنع من قيام مسنوب الحكومة عن خطئها المصلحي المستقل بجانب مسئولية الموظف عن خطئه الشخصي ولا يمنع أيضا طالب التعويض من أن يجمع بين هاتين المسئوليتين معا في قضية واحدة<sup>(١)</sup> .

ولكن الذي يحدث عملاً أن المضرور من عدم تنفيذ الحكم طالما له أن يرفع دعواه ضد الإدارة أو الموظف فإنه يرفعها أساساً ضد الإدارة باعتبارها الخصم الأكثر ملاءمة سواء تعلق الأمر بخطأ مرفقي أو خطأ شخصي حدث من الموظف أثناء الوظيفة أو بمناسبة تدفع الحكومة التعويض ، ثم يثور التساؤل بعد ذلك حول كيفية توزيع عبء التعويض بين الإدارة والموظف . حيث ينبغي التفرقة هنا بين مرحلتين : المرحلة التي يرفع فيها الفرد دعواه أو ما يسمى بمرحلة التبع : وبين المرحلة التي يتم فيها التوزيع النهائي لعبء التعويض .

فالإدارة كما تسأل عن الخطأ المرفقي سواء بمفرده أو اذا اجتمع مع الخطأ الشخصي في أحداث الضرر ، تدفع أيضاً التعويض عن الخطأ الشخصي الذي ارتكب أثناء أو بمناسبة الوظيفة حتى وإن لم يوصح بخطأ مرفقي . رغم أنها غير مسئولة عنه في النهاية . فأساس المسئولية في الحالتين مختلف : ففي مرحلة التبع أو التقاضي الأولى تدفع الإدارة التعويض على أساس فكرة الضمان أو الحلول . وهو قد يكون مجرد التزام مؤقت لا يمكن أن يوصف بأنه مسئولية ، أما في المرحلة الثانية فيتم توزيع العبء النهائي بين الإدارة والموظف على أساس المسئولية الحقيقية<sup>(٢)</sup> .

---

(١) محكمة القضاء الإداري - حكما في القضية ٨٨ لسنة ٣ ق بجلسة ١٩٥٠/٦/٢٩ من ٤ في ص ٥٦ .

(٢) الدكتور/ سعاد الشرفاوي : راجع مقننها . التفرقة بين خطأ المصلحي والخطأ الشخصي عبر واقعية وأصبحت غير محدية ، تعنفا على حكم المحكمة الإدارية العليا في ٥ ديسمبر ١٩٦٤ - مجلة العلوم الإدارية ، ص ١٠ - العدد لثاني - ص ٢١١ - ٢٢١ ، وكذلك مقالها : أفاق جديد امام المسئولية الإدارية والمنية ، نفس المجلة ص ١١ العدد لثاني - خاصة ص ٢٣٠ وما بعده .



## شرح المبادئ والأحكام المتعلقة بشأن المسؤولية الجنائية :

نصت المادة (١٢٣) من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ على أن :

يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من أية جهة مختصة .

كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر . إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلاً في اختصاص الموظف،<sup>(١)</sup> .

والركن المادي للجريمتين المنصوص عليهما في المادة (١٢٣) من قانون العقوبات هو :

( أ ) استعمال سلطة الوظيفة في وقف تنفيذ الحكم ويعاقب على هذا الفعل - عند توافر سائر الأركان - بعقوبة الحبس والعزل .

(ب) امتناع الموظف المختص عمداً عن تنفيذ الحكم بعد ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر .

---

(١) كانت المادة قبل تعديلها لكل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في توقيفه تنفيذ أحكام بفوسين واللوائح المعمول بها أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم المقررة قانوناً أو تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أي أمر صادر من جهة اختصاص بعقوب بالحبس والعزل . ويلاحظ أن التعديل الجوهري الذي أدخله القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ هو إضافة الفقرة الثانية إلى المادة بعد تعديل صياغتها .

وقد نصت المادة (٧٢) من دستور ١٩٧١ على ذلك بقولها :

تصدر الأحكام وتتخذ باسم الشعب . ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون ، وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة .

وهو نفس ما جاءت به المادة (١٢٣) من قانون العقوبات حيث تنص على أن يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة في أية جهة مختصة . كذلك يعاقب بالحبس كل موظف عمومي امتنع عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلاً في اختصاص الموظف .

ولا يشترط في الجريمة الأولى - استعمال سلطة الوظيفة - أن يكون الفاعل مختصاً بالتنفيذ . بل يكفي أن يتدخل بسلطة وظيفته لكي يوقف التنفيذ ولو لم يكن هو المختص به . ويتخذ هذا التدخل أشكالاً عديدة كالتأثير على من يقوم بالتنفيذ أو تهديده أو نحو ذلك .

الا أنه يجب لتمامها أن يصل باستعمال وظيفته إلى وقف تنفيذ الحكم فعلاً . فإذا لم يستجب القائم بالتنفيذ رغم استعمال الفاعل سلطة وظيفته لهذا الغرض كان ذلك شروعا منه في ارتكاب الجثة المذكورة .

أما الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة ، فلا بد أن تقع من الموظف . وهي لا تتم الا بعد انذاره على يد محضر بالتنفيذ . وبشرط أن يكون الامتناع عمدا . ونرى أن هذا الركن يكون بمجرد أن يثبت امتناع الموظف بعد ثمانية أيام من انذاره على يد محضر لأن المادة لم تشترط أن يكون امتناع وقت الانذار ، وان كان المعتاد أن الانذار يكون مسبقا بالتفاهم الذي يبين منه الاصرار على عدم التنفيذ . وهذا الانذار ليس هو اعلان الحكم لتنفيذه المنصوص عليه في قانون المرافعات وغيره من القوانين ، بل هو انذار يوجه للموظف شخصيا وموضوعه تنبيهه الى المسؤولية الجنائية عن عدم التنفيذ وذلك لأن المادة استعملت كلمة «انذاره» والاعلان يتم للجهة الادارية ذاتها وليس للموظف شخصياً ولا يطلق عليه كلمة «انذار» المستعملة في المادة .

وتمتنع هذه المسؤولية طبقاً للمادة (٦٣) من قانون العقوبات (١) اذا كان الموظف العمومي المشتبب أو الممتنع عن التنفيذ قد ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه اطاعته أو أعتقد أنها واجبة عليه أو اذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو اعتقد أن اجراءه من اختصاصه . وعليه أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة .

ونرى أن القصد الجنائي المطلوب في الجريمة الأولى هو قصد وقف تنفيذ الحكم ، فلا يكفي القصد الجنائي العام . ولا مجرد العمد ، أو حصول وقف تنفيذ الحكم نتيجة

لتنخله أو امتناعه . فإذا كان ذلك بقصد التزيت وزيادة البحث والتأكد ومراجعة الجهات المختصة وترتيب الآثار المختلفة للإلغاء ، فلا عقاب ولا مسؤولية .

ولذلك فإن المادة المذكورة لا تعاقب على مجرد تأجيل التنفيذ والتراخي فيه ، ولا تنفيذ الحكم تنفيذاً غير سليم .

وطبقاً للمادة (٦٣) من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بمقتضى القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :

«لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجنائية أو جنحة وقعت منه أثناء تأديته وظيفته أو بسببها . ومع ذلك فإذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة (١٢٣) عقوبات ، وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادراً في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام وعليه أن يأمر بالتحقيق وأن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين به ، وقد بررت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ هذا التشديد الخاص بالنسبة لتنفيذ الأحكام الصادرة في المنازعات الإدارية ، بأن الأمر يتطلب فيها مزيداً من التحوط والعناية حرصاً على سمعة الإدارة والثقة العامة في قيامها على تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها .

### اجراءات رفع الدعوى الجنائية<sup>(١)</sup>

أعاط المشرع هذه الجريمة بصفة خاصة باجراءات معينة تختلف عن اجراءات غيرها من الجرائم وقد مرت هذه الاجراءات بعدة مراحل منذ تضمين هذه الجريمة في قانون العقوبات حتى الآن . وقد قصد بهذه الاجراءات أرساء نوعين من الضمانات : ضمانات للموظف القائم على التنفيذ ، و ضمانات للفرد صاحب الحكم المطلوب تنفيذه .

ونبين ذلك على النحو التالي :

---

(١) دكتور/ حسنى سعد عبد الواحد «تنفيذ الأحكام الادارية» ص ١٩٨٤ ص ٦٣١ ومابعدها .

## ( أولا ) : ضمانات الموظف القائم على التنفيذ

### ( ١ ) ضرورة الانذار :

تشرط المادة (١٢٣) عقوبات في فقرتها الثانية ضرورة انذار الموظف على يد محضر ثم مرور ثمانية أيام بعد هذا الانذار قبل رفع الدعوى ، فهو تسجيل رسمي لامتناع الادارة وتقصيرها ، ويعتبر شرطا من شروط قبول الدعوى ، وهو ينبغي أن يوجه للموظف شخصيا لتنبيهه الى المسؤولية الجنائية في حالة عدم تنفيذه الحكم .

ولا يفنى عن هذا الانذار سبق اعلان الصورة التنفيذية للحكم . بما تتضمنه من ابداء الرغبة في التنفيذ طبقا للمادتين ( ٢٨٠ ، ٢٨١ ) مرافعات ، كما أن هذا الانذار اجراء لازم قبل الشروع في التنفيذ - أيا كان نوعه - ولا كُن باطلا .. ولا يتصور أن يكون الشارع باغفاله ايراد هذا الاجراء في النص المؤتم لامتناع الموظف عن تنفيذ الحكم قد قصد الخروج على القواعد العامة لتنفيذ الأحكام<sup>(١)</sup> . ومن البديهي أن هذا الشرط غير مطلوب الا بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية .

### (٢) جواز حضور الموظف المتهم بوكيل في حالة الادعاء المباشر :

كانت المادة ٢٣٧ اجراءات جنائية قبل تعديلها توجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ، مما كان مقتضاه ضرورة حضور الموظف المتهم بالجريمة المنصوص عليها في المادة (١٢٣) عقوبات بنفسه لأنها تنص على عقوبة الحبس والا جاز الحكم في غيبه ، الا أنه خروفا من أن يستخدم ذلك للكيد للموظفين نصت المادة (٦٣) اجراءات جنائية في فقرتها الرابعة على أنه : «استثناء من حكم المادة ٢٣٧ من هذا القانون يجوز للمتهم في الجرائم المشار اليها في المادة (١٢٣) عقوبات عند رفع الدعوى عليه مباشرة أن ينوب عنه وكيل لتقديم دفاعه مع عدم الاخلال بما للمحكمة من حق في أن تأمر بحضوره شخصيا .

وقد أضيف هذا النص بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ليعادل الحق الذي أعطى للأفراد

---

(١) نقض جنائي ٦٥٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٩ ، س ٢٩ ، ص ٢٩١ .

فى رفع الدعوى . وان كان هذا الاستثناء لم يعد له أهمية كبيرة بعد تعميل المادة ٢٣٧ اجراءات نفسها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨٠ حيث اقتصر الحضور الوجوبى للمتهم على الجنب المعاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدوره .

## ضمانات الفرد المحكوم له

### حق الادعاء المباشر :

تحريك المسؤولية الجنائية للموظف المسئول عن عدم تنفيذ الحكم كان متاحا دائما للمضرورين من هذه الجريمة عن طريق الدعوى المباشرة ، أو ما يسمى فى العمل ، «بالجنحة المباشرة» . ولكن يبدو - على حد قول المنكرة الايضاحية للقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - أن اطلاق هذا الحق «فى رفع الدعوى العمومية قد أدى الى سوء استعماله ، والواقع الذى تدل عليه الاحصاءات أن كثيرا من المدعين بالحقوق المدنية أسرفوا فى رفع الدعاوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية ضد خصومهم لمجرد الكيد لهم ، والنيل من كرامتهم وفى ذلك ما فيه من الأضرار التى لا تخفى . ويزداد هذا الأثر ظهورا اذا كان الاتهام موجها ضد موظف لجريمة وقعت منه أثناء تأديته الوظيفة أو بسببها اذ يتنكب عن أداء أعمال وظيفته على الوجه الأكمل فيؤثر ذلك على حسن العمل وتصاب المصلحة العامة بأضرار بليغة...» .

ولذلك استبدل بنص المادة (٦٢) اجراءات جنائية نصا جديدا بموجب القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فى ٢٥ مارس ١٩٥٦ مؤداه أنه «لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأديته وظيفته أو بسببها . ومع ذلك اذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٣ عقوبات وكان الحكم المطلوب تنفيذه فيها صادرا فى منازعة ادارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من النائب العام . وعليه أن يأمر بالتحقيق أو بجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين به» .

وقد جاء فى المنكرة الايضاحية تبريرا لهذه الفقرة الأخيرة «أن الأمر يتطلب مزيدا

من التحوط والعناية حرصا على سمعة الادارة والثقة العامة في قيامها على تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها . فالقرض من هذا النص كان، وضع حماية خاصة للموظفين تعيهم كيد الأفراد لهم ونزعتهم الطبيعية للشكوى منهم فأوجب المشرع عرض الموضوع على جهة عليا تستطيع بخبرتها تقدير الأمر وبحنه بمزيد من العناية والتحوط قبل رفع الدعوى الجنائية<sup>(١)</sup> .

---

(١) نقض جنائي ١٩٥٨/١٢/١٥ - س ٩ ق ٢٦٠ ص ١٠٧٨ ، ونقض ١٩٦٥/٤/١٩ س ١٦ ق ٧٥ ص ٣٦٨ .

## الباب السابع

عرض عام لإشكالات التنفيذ أمام القضاء العادي  
(ويمكن استلهاً بعضها أمام القضاء الإداري)





# الباب السابع

عرض عام لإشكالات التنفيذ أمام القضاء العادى  
ويشتمل هذا الباب على الفصول التالية :

## الفصل الأول

مدخل موجز فى قضاء التنفيذ واشكالاته أمام القضاء العادى  
ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : مفهوم منازعات التنفيذ واختصاص قاضى  
التنفيذ بها والتمييز بين المنازعات الوقتية والموضوعية .  
المبحث الثانى : عرض عام لإشكالات التنفيذ الوقتية .

## الفصل الثانى

الاجراءات المتعلقة بمقدمات التنفيذ أمام القضاءين  
العادى والادارى

## الفصل الثالث

مفهوم المنازعة المتعلقة بإشكالات التنفيذ أمام محكمة  
القضاء الادارى ، والتمييز بين المنازعات الوقتية والموضوعية  
وبين أثر الاشكال الأول والثانى والاشكال المقام من الغير

## الفصل الرابع

اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر اشكالات التنفيذ .



## الفصل الأول

مدخل عام فى قضاء التنفيذ واشكالاته أمام القضاء العادى  
تمهيد عام للموضوع مع إيضاح مصطلحاته القانونية :

- ان موضوع قضاء التنفيذ والاشكالات المتعلقة به تعتبر من أهم وأدق الموضوعات التى يواجهها المتقاضون والقضاء على حد سواء .
- لذلك رأينا أن نلقى الضوء بصفة عامة عليه قبل التصدى لدقائقه وتفصيلاته .
- ونستهدف من ذلك إعطاء فكرة عامة للموضوع قبل تناوله بالشرح والتحليل .
- ونوجز الموضوع فيما يلى :

### المبحث الأول

مفهوم منازعات التنفيذ واختصاص قاضى التنفيذ بها والتمييز بين المنازعات الوقتية والمنازعات الموضوعية :

- تحددت مذاهب الفقه فى التمرير بمنازعات التنفيذ ، فقيل أنها خصومة عادية ترمى إلى الحصول على الحكم بمضمون معين .
- وقيل أنها تتعلق باجراءات التنفيذ الجبرى وتأثيره فى سير هذه الاجراءات .
- وقيل أنها إدعاءات لو صحت فانها تؤثر فى التنفيذ سلبا أو إيجابا .
- وقيل أنه لا يكفى اعتبار المنازعة المتعلقة بالتنفيذ مجرد اتصالها بتنفيذ جبرى ، بل يعين فوق ذلك أن تكون منصبة على إجراء من اجراءاته ، أو متعلقة بسير التنفيذ ومؤثرة فى جزئياته .
- وقيل أنها هى الاعتراضات أو اطلبات التى يتمسك بها أحد أطراف التنفيذ أو الغير ، بمناسبة وجود دعوى تنفيذية خصومة تنفيذ ، ويفصل فيها القاضى بحكم قضائى يكون له أثره على الدعوى التذنية أو خصومة التنفيذ .
- وقد جاء بحكم محكمة النقض فى حكمها الصادر فى ١٣ ابريل ١٩٧٨ التعريف التالى :

« المقصود بالمنازعات الموضوعية فى التنفيذ هى تلك التى يطلب فيها الحكم باجراء بحسم النزاع فى أصل الحق ، فى حين أن المنازعة الوقتية تتمثل فى

إجراء وقتي لا يمس أصل الحق ، والعبرة في ذلك بأخر طلبات الخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى (١) .

● ويرى الأستاذ الدكتور/ أحمد أبو الوفا ، أنه لما كان التنفيذ الجبري هو الذي تجريه السلطة العامة بناء على طلب دائن بيده سند مستوف لشروط خاصة بقصد استيفاء الحق الثابت في السند من المدين ، وقهرا عنه ، تكون منازعات التنفيذ هي تلك المنازعات التي تدور حول الشروط الواجب توافرها باتخاذ إجراءات التنفيذ الجبري (٢) .

يتضح مما سبق أن منازعات التنفيذ متعددة ومختلفة الأنواع فقد تكون منازعة وقتية مستعجلة وقد تكون منازعة موضوعية . وكل من هذين النوعين قد يكون سابقا على تمام التنفيذ وقد يكون لاحقا لتمام التنفيذ ، أي أن منازعات التنفيذ قد تكون وقتية سابقة على تمام التنفيذ ( هي إشكالات التنفيذ الوقتية ) وهي الاعتراضات الوقتية القانونية التي ترفع قبل تمام التنفيذ أمام قاضي الاشكال ويطلب فيها المنفذ ضده (أو الغير) الحكم له بإجراء مؤقت هو وقف التنفيذ ، أو يطلب فيها طالب التنفيذ الحكم له بإجراء مؤقت هو الاستمرار في التنفيذ ، وذلك حتى يقضى موضوعيا فيما بعد في أصل المنازعة التي يستند إليها المستشكل كركيزة للمطالبة بالإجراء المؤقت سالف الذكر (وقف التنفيذ أو الاستمرار فيه مؤقتا) مثال ذلك أن يطلب المستشكل وقف تنفيذ الحكم الصادر بالمديونية ضده ، وذلك بصفة مؤقتة تأسيسا على أنه قام - بعد صدور ذلك الحكم بمداد الدين الى المحكوم له . فهذا اشكال وقتي في التنفيذ لأنه رفع قبل تمام التنفيذ ، وطلب فيه إجراء وقتي هو وقف تنفيذ السند التنفيذي وقفا مؤقتا حتى يفصل من محكمة الموضوع في أصل المنازعة التي يستند إليها المستشكل كركيزة للمطالبة بوقف التنفيذ (وهي براءة نتمه من الدين المحكوم به لسداده اياه بعد صدور الحكم المراد تنفيذه ضده) .

( ١ ) نقض ١٩٧٨/٤/١٣ رقم ٨١ سنة ٤٥ ق .

( ٢ ) الدكتور/ أحمد أبو الوفا ،التطبيق على نصوص قانون المرافعات - الطبعة/ - ص

١٠٢٩ - ١٠٣٠ .

● والمقصود بالعارض هو أمر يتفرع عن الاجراءات بحيث يكون سبب المنازعة فيه هي ذات هذه الاجراءات كالمنازعة في أجر الحارس أو طلب استبداله ، والحجز على المنقول وكالمنازعة في صحة التقرير بما في الذمة في حجز ما للمدين لدى الغير .

وقد تكون موضوعية سابقة على تمام التنفيذ (وهي ماكان يطلق عليها في القانون السابق) (عبارة إشكالات التنفيذ الموضوعية) ، وهي الاعتراضات القانونية التي ترفع - قبل تمام التنفيذ - ويطلب فيها (المنفذ ضده أو الغير ، أو طالب التنفيذ) الحكم له موضوعا في أصل المنازعة التي تصلح لأن يستند اليها كركيزة للمطالبة بوقف التنفيذ من جانب المنفذ ضده أو الغير) أو الاستمرار في التنفيذ (من جانب طالب التنفيذ) ، أى أنها الوجه الموضوعي للاشكال الوقتي ، ولذلك قيل أن كل اشكال، في التنفيذ كقطعة العملة المعدنية لها وجهان : وجه وقتي ووجه موضوعي : فإذا طلب المدعى وقف تنفيذ الحكم مؤقتا حتى يفصل في براءة الذمة فهذا هو الوجه الوقتي لمنازعة التنفيذ ، أما إذا طلب الحكم له موضوعا بعدم قابلية الحكم للتنفيذ عليه لبراءة ذمته ، فهذا هو الوجه الموضوعي لها ، ففي الوجه الوقتي السالف الذكر يطلب المدعى الحكم بإجراء مؤقت هو وقف التنفيذ تأسيسا على براءة الذمة ، ولكنه لا يطلب الحكم له موضوعا ببراءة الذمة أو الحكم له موضوعا بزوال القوة التنفيذية للحكم المنأذ بمقتضاه ، بمعنى أن الحكم الذي يصدر في المنازعة الوقتية غير حاسم موضوعا في هذين الأمرين ، أما في المنازعة الموضوعية فأنه يطلب الحكم له موضوعا بحسم هذين الأمرين (زوال الصفة التنفيذية للحكم ، وبراءة الذمة) بحيث إذا صدر الحكم بإجابه الى طلباته في المنازعة الموضوعية يكون قد بت موضوعا في هاتين النقطتين اللتين كانتا - في الاشكال الوقتي - مجرد ركيزة إستند اليها المستشكل لطلب الحكم له بالاجراء الوقتي ، وهو وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه وقتا حتى يفصل موضوعا في هذه الركيزة .

وقد تكون وقتية مستعجلة لاحقة لتمام التنفيذ (وهي منازعات التنفيذ المستعجلة ، كدعوى عدم الاعتراد بالحجز مثلا . وقد تكون موضوعية لاحقة لاتتمام التنفيذ (كدعوى بطلان الحجز أو بطلان اجراءات التنفيذ المباشر الذي تم) ، وقد كان الاختصاص بنظر هذه المنازات المختلفة مبعثرا بين محاكم متعددة (في ظل قانون المرافعات الملغى) . فمنازعا ، التنفيذ الوقتية المستعجلة (المابقة على تمام التنفيذ واللاحقة لتمامه) كانت من اختصاص القضاء المستعجل (المادتان ٤٩ ، ٤٧٩ مرافعات ملغى) ، والاشكالات الموضوعية المتعلقة بتنفيذ الاحكام كانت من اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل في تنفيذه (المادة ٤٧٩ ملغى) ، والاشكالات الموضوعية المتعلقة بسعيد العقود الموثقة كانت من اختصاص المحكمة

المختصة نوعيا ومحليا بنظر المنازعة (المادة سائلة الذكر) ، ومنازعات التنفيذ الموضوعية اللاحقة لنظام التنفيذ كانت من إختصاص المحكمة المختصة بالمنازعة وفق القواعد العامة<sup>(١)</sup> .

وقد رأى المشرع جمع شتات هذه المنازعات كلها فى صعيد واحد فأنشأ نظام قاضى التنفيذ ، وخسه - وحده - بنظر هذه المنازعات التى كانت فيما مضى من إختصاص تلك المحاكم المتعددة ، كما أسند اليه - بالإضافة الى ذلك إختصاص إصدار القرارات الولائية المتعلقة بالتنفيذ (المادة ٢٧٥ مرافعات) ، وهذا فضلا عن اختصاصات أخرى مختلفة أسندها اليه بنصوص خاصة فى مختلف أبواب قانون المرافعات الجديد ، وهكذا أوجد المشرع قاضيا ترفع اليه منازعات التنفيذ المختلفة وجعله مختصا بها جميعا ، وبصرف النظر عن قيمتها حتى لا تشتت وتتبعثر بين محاكم مختلفة متعددة ، وحتى يتسنى بذلك أن تجرى مسائل التنفيذ على اختلافها تحت إشرافه ما لم ينص القانون على خلاف ذلك<sup>(٢)</sup> .

وقد نص المشرع على ذلك بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون المرافعات ، حيث نصت المادة (٢٧٤) على مايلى :

«يجرى التنفيذ تحت إشراف قاضى التنفيذ يندب فى مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية ويعاونه فى ذلك عدد كاف من المحضرين وتتبع أمامه الاجراءات المقررة أمام المحكمة الجزئية مالم ينص القانون على خلاف ذلك» .

وتنص المادة (٢٧٥) على مايلى :

«يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أيا كانت قيمتها ، كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ» .

وفصل قاضى التنفيذ فى منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضيا للأمر المستعجل .

---

( ١ ) الاستاذ/محمد على راتب ومحمد نصر الدين كامل ومحمد فاروق راتب «قضاء الأمور المستعجلة، الطبعة المأجدة - س ١٩٨٥ - مرجع سابق - ص ٧٤١ - ٧٤٣ .

(٢) جدير بالإحاطة ان قانون مجلس الدولة لم يأخذ حتى الآن بنظام قاضى التنفيذ ، وتختص محكمة القضاء الإدارى الآن بنظر اشكالات التنفيذ .

## السندات التنفيذية :

وجدير بالذكر أن التنفيذ الجبرى لا يجوز إلا بسند تنفيذى والسندات التنفيذية هي الأحكام والأوامر والعقود الرسمية والأوراق الأخرى التى يعطيها القانون هذه الصفة ، ولا يجوز التنفيذ فى غير الأحوال المستثناءة بنص القانون الا بصورة من السند التنفيذى عليها صيغة التنفيذ .

يتضح مما تقدم أن السندات التنفيذية هي :

أ - الأحكام .

ب - الأوامر .

ج - العقود الرسمية .

د - الأوراق الأخرى التى يعطيها القانون هذه الصفة .<sup>(١)</sup>

اجراءات التنفيذ وما يتصل بها من القواعد والأحكام والنظم القانونية :

بادئ ذى بدء فلن الأمر يقتضى وجود الصيغة التنفيذية على السند التنفيذى حتى يكون من حق حامله أن يطالب السلطة العامة باتخاذ الوسائل الكفيلة بتنفيذه .

ولامتياز الصيغة التنفيذية فائدة كبيرة لأن وجودها على صورة السند الذى يجرى التنفيذ بموجبه ، هو الدليل الأكيد على أن طالب التنفيذ هو صاحب الحق الثابت بالسند التنفيذى ، وأنه لم يستوفى هذا الحق بتنفيذ سابق ، لأن الصورة التنفيذية من الحكم أو العقد الرسمى لا تسلم الا لصاحب الحق ، ولا تسلم له الا صورة تنفيذية واحدة ، أما الصورة المطابقة للأصل فيجوز تسليمها لكل من يطلبها ولو لم يكن صاحب الحق مادام قد سند الرسم المقرر عنها .

وتسرى هذه القواعد على القضاة العادى والادارى .

وتجدر الاشارة الى القواعد القانونية التالية :

(أولاً) : لا يجوز التنفيذ الجبرى إلا بسند تنفيذى اقتضاء لحق محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء .

والسندات التنفيذية هي الأحكام والاورام والمحركات الموثقة ومحاضر الصلح التى تصدق عليها المحاكم أو مجالس الصلح والأوراق الأخرى التى يعطيها القانون هذه الصفة .

---

( ١ ) سنعود الى الشرح التفصيلى لهذه السندات التنفيذية فى موضعها المناسب .

ولا يجوز التنفيذ في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون الا بموجب صورة من السند التنفيذي عليها صيغة التنفيذ التالية :

«على الجهة التي يناط اليها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة متى طلب اليها ذلك» .

(ثانيا) : يجب أن يسبق التنفيذ اعلان السند التنفيذي لشخص المدين أو في موطنه الأصلي والا كان باطلا . (ونلك على التفصيل السابق إيضاحه) .

١ . ويجب أن شتمل هذا الاعلان على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطلوب وتعيين موطن مختار لطالب التنفيذ في البلدة التي بها مقر محكمة التنفيذ المختصة .

ويجب عند الشروع في تنفيذ عقد رسمي بفتح اعتماد أن يملن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .

ولا يجوز اجراء التنفيذ الا بعد مضي يوم على الأقل من اعلان السند التنفيذي .

(ثالثا) : على المحضر عند اعلانه السند التنفيذي أو عند قيامه بالتنفيذ قبض الدين عند عرضه عليه مع إعطاء المخالصة ونلك دون حاجة الى تفويض خاص .

(رابعا) : من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه حل محله فيما اتخذ من اجراءات التنفيذ .

(خامسا) : وإذا نوفي المدين أو فقد أهليته أو زالت صفة من يباشر الاجراءات بالنيابة عنه قبل البدء في التنفيذ أو قبل اتمامه فلا يجوز التنفيذ قبل ورثته أو من يقوم مقامه الا بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ إعلانهم بالسند التنفيذي .

ويجوز قبل انقضاء ثلاثة شهور من تاريخ وفاة المدين أن تعلن الأوراق المتعلقة بالتنفيذ إلى ورثته جملة في آخر موطن كان لمورثهم بغير بيان اسمائهم وصفاتهم .

(سادسا) : لايجوز للغير أن يؤدي المطلوب بموجب السند التنفيذي ولا أن يجبر على أدائه الا بعد اعلان المدين بالمزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل .

(سابعا) : يجوز للمحكمة في المواد المستعجلة أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضارا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلانه وفي هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى المحضر أن يردھا بمجرد الانتهاء من التنفيذ .



(ثامنا) : لا يجوز تنفيذ الأحكام جبرا ما دام الطعن فيها بالاستئناف جائزا إلا إذا كان النفاذ المعجل منصوصا عليه في القانون أو مأمورا به في الحكم .

ومع ذلك يجوز بمقتضاء اتخاذ الإجراءات التحفظية .

★ اما القضاء الإداري فلا يأخذ بقاعدة الأثر الواقف للطعن .

(تاسعا) : النفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة في المواد المستعجلة أيما كانت المحكمة التي أصدرتها ، وللأوامر الصادرة على المرائض ، وذلك ما لم ينض في الحكم أو الأمر على تقديم كفالة .

(عاشرا) النفاذ المعجل واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة في المواد التجارية ، وذلك بشرط تقديم كفالة .

(الحادي عشر) : يجوز الأمر بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة في الأحوال الآتية :

( ١ ) الأحكام الصادرة بأداء النفقات والأجور والمرتبات .

( ٢ ) إذا كان الحكم قد صدر تنفيذا لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى أو مشمول بالنفاذ المعجل بغير كفالة أو كان مبنيا على سند رسمي لم يطعن فيه بالتزوير وذلك متى كان المحكوم عليه خصما في الحكم السابق أو طرفا في السند .

( ٣ ) إذا كان المحكوم عليه قد أقر بنشأة الالتزام .

( ٤ ) إذا كان الحكم مبنيا على سند عرقى لم يجده المحكوم عليه .

( ٥ ) إذا كان الحكم صادرا لمصلحة طالب التنفيذ في منازعة متعلقة به .

( ٦ ) إذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضرر جسيم بمصلحة المحكوم له .

(الثاني عشر) : يجوز التظلم أمام المحكمة الاستئنافية من وصف الحكم وذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ويكون ميعاد الحضور ثلاثة أيام .

ويجوز ابداء هذا التظلم في الجلسة أثناء نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم ، ويحكم في التظلم مستقلا عن الموضوع .

(الثالث عشر) : يجوز في جميع الأحوال للمحكمة المرفوع اليها الاستئناف أو التظلم أن تأمر بناء على طلب ذي الشأن بوقف النفاذ المعجل إذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ وكانت أسباب الطعن في الحكم أو الأمر يرجع معها الفأوه .

ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المحكوم له .

(الرابع عشر) : فى الأحوال التى لا يجوز فيها تنفيذ الحكم أو الأمر الا بكفالة يكون للملزم بها الخيار بين أن يقدم كفيلا مقعدرا أو أن يودع خزانة المحكمة من النقود أو الأوراق المالية ما فيه الكفالية وبين أن يقل ايداع ما يحصل من التنفيذ خزانة المحكمة أو تسليم الشيء المأمور بتسليمه فى الحكم أو الأمر الى حارس مقدر .

(الخامس عشر) : يكون اعلان خيار الملزم بالكفالة إما على يد محضر بورقة مستقلة ، وإما ضمن اعلان السند التنفيذى أو ورقة التكليف بالوفاء .

ويجب فى جميع الأحوال أن يتضمن إعلان الخيار تعيين موطن مختار لطالب التنفيذ نعلن اليه فيه الأوراق المتعلقة بالمنازعة فى الكفالة .

(السادس عشر) : لذى الشأن خلال ثلاثة الايام التالية لهذا الاعلان أن ينازع فى اقتدار الكفيل أو الحارس أو فى كفاية ما يودع على أن يتم اعلان دعوى المنازعة خلال هذا الميعاد بتكليف الخصم بالحضور أمام قاضى التنفيذ المختص ويكون حكمه فى المنازعة انتهائيا .

وإذا لم تقدم المنازعة فى الميعاد أو قمت ورفضت أخذ على الكفيل فى قلم الكتاب التعهد بالكفالة أو على الحارس قبوله الحراسة . ويكون المحضر المشتمل على تعهد الكفيل بمثابة سند تنفيذى قبله بالالتزامات المترتبة على تعهده .

### تنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الرسمية الأجنبية

ان الأحكام والأوامر الصادرة فى بلد أجنبى يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة فى قانون ذلك البلد لتنفيذ الأحكام والأوامر المصرية فيه والمواد من ٢٩٦ حتى ٣٠١ مرافعاته ، ويلاحظ ما يلى :

(أولا) : يقدم طلب الأمر بالتنفيذ الى المحكمة الابتدائية التى يراد التنفيذ فى دائرتها وذلك بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى .

(ثانيا) : لا يجوز الأمر بالتنفيذ الا بعد التحقق مما يلى :

( ١ ) ان محاكم الجمهورية غير مختصة بالمنازعة التى صدر فيها الحكم أو الأمر وأن المحاكم الأجنبية التى أصدرته مختصة بها طبقا لقواعد الاختصاص القضائى الدولى المقررة فى قانونها ..

(٢) ان الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها الحكم قد كلفوا بالحضور ومثلوا تمثيلا صحيحا .

(٣) ان الحكم أو الأمر حاز قوة الأمر المقضى طبقا لقانون المحكمة التى أصدرته .

(٤) ان الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محاكم الجمهورية ولا يتضمن ما يخالف النظام العام أو الآداب فيها .

(ثالثا) : تسرى الأحكام السابقة على أحكام المحكمين الصادرة فى بلد أجنبى . ويجب أن يكون الحكم صادرا فى مسألة يجوز التحكيم فيها طبقا لقانون الجمهورية .

(رابعا) : السندات الرسمية المحررة فى بلد أجنبى يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة فى قانون ذلك البلد لتنفيذ السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة فى الجمهورية .

(خامسا) : يطلب الأمر بالتنفيذ بحريضة تقدم لقاضى التنفيذ الذى يراد التنفيذ فى دائرة اختصاصه .

ولا يجوز الأمر بالتنفيذ الا بعد التحقق من توافر الشروط المطلوبة لرسمية السند وقابليته للتنفيذ وفقا لقانون البلد الذى تم فيه ومن خلوه مما يخالف النظام العام أو الآداب فى الجمهورية .

● ويلاحظ أن العمل بالقواعد المنصوص عليها فى الحالات السابقة لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة أو التى تعقد بين الجمهورية وبين غيرها من الدول فى هذا الشأن .

### الاختصاص النوعى والمحلى والولاى لقاضى التنفيذ

نبين ذلك بليجاز على أن نعود الى شرحه تفصيلا فى موضعه المناسب من البحث :

#### أ - الاختصاص النوعى :

يختص القضاء العادى بنظر جميع المنازعات والمسائل التى تدخل فى اختصاصه النوعى إلا ما استثنى بنص خاص ، ونظرا لأن قاضى التنفيذ فرع من القضاء العادى فإنه يختص بجميع منازعات التنفيذ التى تدخل فى اختصاص هذا القضاء العادى أيضا

كان نوع المنازعة سواء كان الحكم صادرا فى منازعة مدنية أو تجارية أو عمالية ، أو مسألة من مسائل الأحوال الشخصية إلا ما يستثنى من اختصاص قاضى التنفيذ .  
المنازعات التى تخرج عن اختصاص قاضى التنفيذ وهى :

( ١ ) الأحوال التى يكون فيها نفاذ الحكم كافيا وحده للإفادة منه دون حاجة لاستعمال القوة الجبرية ، وعندئذ يكون مجرد صدوره محققا كل ما قصده المحكوم له من منازعته ، كالحكم على من صدر منه تصرف فى عقار بعقد شغوى أو بورقة غير قابلة للتسجيل بصحة التصرف وباعتبار الحكم الصادر بذلك سندا قابلا للتسجيل وناقلا للملكية بهذا التسجيل .

( ٢ ) الأحوال التى تنفذ فيها الأحكام بالطريق الذى يلائمها دون استعمال القوة الجبرية سواء أكانت متعلقة بسير الخصومة أم اثباتها (الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع - الفرعية أو الاجرائية - قطعية كانت أم غير قطعية) كالحكم بعدم اختصاص المحكمة ، فهو ينفذ بامتناعها عن نظر الدعوى والحكم باختصاصها ينفذ بسماع المرافعة فى الدعوى ، والحكم باستجواب أحد الخصوم .

(٣) المنازعات المتعلقة بالوفاء الاختيارى الذى يتم اختياريا من جانب المدين دون استعمال القوة الجبرية .

(٤) المنازعات المتعلقة بالزام المدين بتنفيذ ما التزم به عينا ، وما يقتضيها من الحكم عليه بفراغات تهديدية للضغط عليه وحمله على التنفيذ العيني (مادة ٢١٣ ، ٢١٤ من القانون المدنى) .

(٥) المنازعات التى تثار أثناء التنفيذ دون أن يكون هو سببها ، ودون أن تكون قد أثرت بمناسبتها . وهذه المنازعات لا تدخل تحت حصر فاية منازعة لا يكون التنفيذ بسببها ولا تكون قد أثرت بمناسبتها لاعتبار من منازعات التنفيذ التى يختص بها قاضى التنفيذ ، وإنما يخضع اختصاصها لحكم القواعد العامة .

(٦) لا يختص قاضى التنفيذ بصدد إهمال المدين أو تقييد الدين إذا كان التنفيذ بموجب حكم إذ فى هذه الحالة لا تملك أية محكمة إهمال المدين بعد صدور الحكم عليه بأداء الدين فوراً<sup>(١)</sup> أما إذا كان التنفيذ يتم بموجب عقد رسمى ، فإن رأى الراجح

---

(١) ومع ذلك فقد نصت الفقرة الثانية من المادة (٣٤٦) مدنى على ما يلى : «على أنه يجوز للقاضى فى حالات إستثنائية ، إذا لم يمنعه نص فى القانون أن ينظر إلى أجل معقول أو أجل ينفذ فيها التزامه ، إذا إستدعت حالته ذلك ، ولم يلحق الدائن من هذا التأجيل ضرر جسيم» .

ينعيب الى جواز ذلك على تقدير أن القضاء لم يستند ولايته في الفصل في طلب الامهال (مادة ٣٤٦ منى) وعندئذ يملك قاضى التنفيذ أن يحكم مؤقتا بوقف التنفيذ لأن طلب الامهال أو التفسير إنما يتقدم به المدين لمناسبة قيام دائنه باتخاذ اجراءات التنفيذ في مواجهته<sup>(١)</sup> .

## (٢) الاختصاص الولائى :

إن قاضى التنفيذ فرع من القضاء المدنى كما سبق ايضاحه ، ومن هذا المنطلق فإنه يختص بنظر جميع المنازعات فى تنفيذ الأحكام والأوامر والقرارات الولائية الصادرة من المحاكم فى المواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية ، أيا كان مبنى المنازعات ، كما أنه باعتباره فرع من محاكم القانون العام يختص بكل مايتعلق بالمال من تصرفات تنصب على حقوق مدنية سواء بالانشاء أو الازالة أو التقييد ، وكذلك فى صحة الاجراءات التى ينتج عنها هذا الأثر .

● كما يختص بنظر المنازعات فى تنفيذ احكام الجهات أو الهيئات أو اللجان التى يمنحها المشرع اختصاصا قضائيا بمقتضى نص خاص مادام أن التنفيذ فى جميع الحالات السابقة يمس ملكية المال ، أو يكون مآل المنازعة التنفيذ على مال وحيزته أو أى حق يتصل به وذلك استنادا الى أن منازعات التنفيذ تدور حول الشروط الواجب توافرها بمناسبة اجراء التنفيذ الجبرى على المال<sup>(٢)</sup> .

● كذلك لا يختص قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمر المستعجل بالحكم فى إجراء وقتى يكون مؤداه التعرض للقرار الادارى بالتأويل أو الالغاء أو بوقف التنفيذ حتى ولو كان باطلا ، لأن الاختصاص فى ذلك ينعقد لمجلس الدولة بهية قضاء ادارى وذلك باستثناء اختصاص القضاء العادى بالمنازعات المتعلقة بالقرارات المنعقدة لأنها تفقد صفتها كقرارات ادارية وتعتبر من قبيل الاعمال المادية التى لايلحقها حصانة ويعتبر تنفيذها عملا من اعمال الغضب والعنوان<sup>(٣)</sup> .

---

(١) دكتور/ أحمد أبو الوفا ، التطبيق على نصوص قانون المرافعات - ص ١٩٨٧ - ص ١٠٣٨ - ١٠٣٩ .

(٢) المنشار/ عز الدين الدناصورى والاساذ/ حامد عكاز ، القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ - مرجع سابق - ص ٧١٢ .

(٣) ينطق الفقه على أن القرار يكون محدوما فى الحالات الآتية :

(أ) إذا صدر من فرد عادى ، لاسلة له بالادارة .

(ب) إذا صدر من موظف انتطعت صلته بالادارة بسبب من الأسباب .

● فإذا خرجت المنازعة من الاختصاص الولائي للقضاء العادى ودخلت فى اختصاص جهة ادارية أخرى كمجلس الدولة فإنه يحكم بعدم اختصاصه ولائياً بنظر المنازعة ويحيلها الى الجهة القضائية المختصة<sup>(١)</sup> .

### الاختصاص المحلى :

تنص المادة ٢٧٦ مراقبات على أن الاختصاص عند التنفيذ على المنقول لدى المدين يكون لمحكمة التنفيذ التى يقع المنقول فى دائرتها ، وفى حيز ما للدين لدى الغير يكون لمحكمة موطن المحجوز لديه . ويكون عند التنفيذ على العقار للمحكمة التى يقع العقار فى دائرتها ، فإذا تناول التنفيذ عقارات تقع فى دوائر محاكم متعددة كان الاختصاص لإحداها .

وقد أوضحت المذكرة الايضاحية أن المشرع قد جعل الاختصاص المحلى لمحكمة موقع الاموال محل التنفيذ لأنها أقرب المحاكم الى محل التنفيذ ، وأنه لم يأخذ بما تنص عليه بعض التشريعات الأجنبية من جعل الاختصاص المحلى لمحكمة أكثر العقارات قيمة حتى لا تتور منازعات فرعية حول قيمة العقارات . وإذا اتحد أطراف التنفيذ وتعددت الحجوز ، فقد يتمدد قضاء التنفيذ المختصين يتمدد كل حيز .

وإذا تعدد الحاجزون على منقولات مدينهم فالاختصاص يعقد لقاضى التنفيذ الذى بدائره تلك المنقولات .

وإذا تعددت الدوائر التى تقع فيها المنقولات المحجوزة بحيز واحد ، كان

---

- (ج) إذا تضمن اعتداء على اختصاصات السلطة التشريعية أو القضائية ، أو إذا أصدرت هذه السلطات قراراً من اختصاص السلطة التنفيذية .

(د) إذا صدر من موظف لا يملك سلطة إصداره .

(هـ) إذا كان خروج الادارة على القانون صارخاً .

وترجع معظم التطبيقات القضائية فى هذه الحالة الى إعتداء الادارة على الحريات الفردية والأموال الخاصة .

(راجع فى هذا الشأن مؤلفاً : قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعوى الادارية، س

١٩٨٧ - ص ٦٤ - ٨٧) .

(١) تنص المادة (١١٠) من قانون المرافعات على ما يلى :

على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلق بالولاية ويجوز لها عندئذ أن تحكم بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات وتلتزم للمحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها .

الاختصاص لإحدى المحاكم التي تقع المنقولات في دائرتها . وذلك أسوة بالقاعدة المقررة بالنسبة الى العقارات<sup>(١)</sup> .

## المبحث الثاني

### عرض عام لإشكالات التنفيذ الوقتية

(أولا) : إشكالات التنفيذ الوقتية :

● سبق أن ذكرنا أن قاضي التنفيذ أصبح بحكم المادة (٢٧٥) من قانون المرافعات يختص دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية أو الوقتية أي كانت قيمتها ، كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ ويفصل في منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضيا للأمر المستعجلة .

ويجب اختصاص الطرف الملزم في السند التنفيذي في الاشكال إذا كان مرفوعا من غيره سواء بإبدائه أمام المحضر أو بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى فلذا لم يختصم في الاشكال وجب على المحكمة أن تكلف المستشكل باختصاصه في ميدان تحدده له<sup>(٢)</sup> .

---

(١) دكتور/ أحمد أبو الوفا «التطبيق على نصوص قانون المرافعات» - الطبعة الخامسة - مرجع سابق - ص ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ .

(٢) تنص المادة (٣١٢) من قانون المرافعات على مايلي :

«إذا عرض عند التنفيذ إشكالا وكان المطلوب منه اجراء وقتيا فلمحضر أن يوقف التنفيذ أو أن يمتنع فيه على سبيل الاحتياط مع تكليف الخصوم في الحالين الحضور أمام قاضي التنفيذ ولو بموعد ساعة وفي منزله عند الضرورة ، ويكفي إثبات حصول هذا التكليف في المحضر فيما يتعلق برفع الاشكال وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يتم التنفيذ قبل أن يصدر القاضي حكمه .

وعلى المحضر أن يحرر صورا من محضره يقرر عدد الخصوم وصورة لقم الكتاب يرفق بها أوراق التنفيذ والمستندات التي يقدمها اليه المستشكل وعلى قلم الكتاب قيد الاشكال يوم تسليم الصورة اليه في السجل الخاص بذلك .

ويجب اختصاص الطرف الملزم في السند التنفيذي في الاشكال إذا كان مرفوعا من غيره سواء بإبدائه أمام المحضر على النحو المبين في الفقرة الأولى أو بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى فلذا لم يختصم في الاشكال وجب على المحكمة أن تكلف المستشكل باختصاصه في ميدان تحدده له ، فإن لم ينفذ ماأمرت به المحكمة جاز الحكم بعدم قبول الاشكال .

ولا يترتب على تقديم أي إشكال آخر وقف التنفيذ ما لم يحكم قاضي التنفيذ بالوقف .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على أول اشكال يقدمه الطرف الملزم في السند التنفيذي إذا لم يكن قد اختصم في الاشكال السابق .

تنص المادة (٣١٢) من قانون المرافعات على ما يلي :

● ويلاحظ أن أهم المنازعات الوقتية التي يفصل فيها قاضي التنفيذ هي إشكالات التنفيذ وهي العقبات التي تعترض سير التنفيذ وترفع قبل تمامه ويطلب فيها رافعها وقف التنفيذ أو الاستمرار فيه .

● ومهمة قاضي التنفيذ مقصورة عند الفصل في هذه الاشكالات على مجرد التحقق من أحقية أو عدم أحقية الممتثل في طلب وقف التنفيذ أو استمراره دون التمرض لأصل الحق المتنازع عليه وذلك حسبما سبق بيانه .

● فإذا قضى قاضي التنفيذ بوقف التنفيذ أو السير فيه فإن قضاءه يكون وقتياً إلى أن يعرض النزاع على قاضي الموضوع فيحسمه .

● وقد افترض المشرع في إشكالات للتنفيذ الوقتية أنها مستعجلة وبذلك أغنى قاضي التنفيذ مؤنة بحث توافر ركن الاستعجال .

● وجدير بالذكر أن العقبات المادية التي تعترض التنفيذ سواء كانت من المدين أو الغير كمقاومة التنفيذ بخلق الأبواب أو استعمال القوة لتعطيل عمل المحضر أو منعه من التنفيذ لا تعتبر من إشكالات التنفيذ فإن من صدرت منه هذه الأفعال لا يستند إلى حق قانوني يحميه القانون ، وإنما فسد بها الحيلة دون التنفيذ وبذلك فإنها لا تعرض على القضاء للفصل فيها ، وإنما تكون طريقة إزالة هذه العقبات بالالتجاء إلى السلطة العامة للتنفيذ ، وذلك عملاً بأحكام المادة (٢٧٩) مرافعات<sup>(١)</sup> .

● كذلك لا تعتبر إشكالات في التنفيذ الخلافات التي تنشور بين المحضر المكلف بالتنفيذ وبين طالب التنفيذ لأسباب شكلية مثل إذا ما كان المسند التنفيذي لم يعلن للمدين قبل التنفيذ ، أو أنه لم يتضمن التنفيذ على المدين بالوفاء أو لأسباب أخرى . كما إذا

---

= لا يترتب على العرض الحقيقي وقف التنفيذ إذا كان العرض محل نزاع . ولقاضي التنفيذ أن يأمر بوقف التنفيذ مؤقتاً مع إبداء المعروض أو مبلغ أكبر منه وبهينه .  
تنص المادة (٣١٤) من قانون المرافعات على مايلي :  
«إذا تطلب الخصوم وحكم القاضي بطلب الإشكال زال الأثر الواقف للتنفيذ المترتب على رفعه .

(١) تنص المادة (٢٧٩) من قانون المرافعات على مايلي :  
يجرى التنفيذ بواسطة المحضرين وهم ملزمون بإجرائه بناء على طلب ذي الشأن متى سلمهم المسند التنفيذي .  
فلذا ما امتنع المحضر عن القيام بأي إجراء من إجراءات التنفيذ كان لصاحب الشأن أن يرفع الأمر بمريضه إلى قاضي للتنفيذ .



استند المحضر إلى أن التنفيذ يقع في دائرة محكمة أخرى ، أو لأسباب مادية ، كما إذا ادعى المحضر أن مكان التنفيذ لا يمكن الوصول إليه لأسباب طبيعية كحالة السيول التي تقطع الطريق .

● ففي كل هذه الحالات يرفع طالب التنفيذ الأمر لقاضي التنفيذ المختص بالإشراف على المحضر ، وذلك بعريضة يقدمها له ، فيقوم القاضي بإصدار أمره على المريضة للمحضر ويتعين على المحضر في هذه الحالة تنفيذ قرار القاضي .

● وجدير بالذكر أن الأمر الذي يصدره قاضي التنفيذ في هذه الحالة يعتبر أمراً ولائياً ، ويشترط لإصدار هذا الأمر الولائي أن يكون وجه الحق واضح ، أما إذا كانت المنازعة قانونية وانطوت على خلاف جدى بين المحضر وصاحب الشأن فإنها ترفع إليه بطريق رفع إشكال يحسم فيه قاضي التنفيذ الأمر بصفته القضائية بحكم وقضى .

● وهذا القرار لا يمنع من صدر ضده ، من رفع إشكال في التنفيذ يختصم فيه رافعه قلم المحضرين وخصمه في التنفيذ ويطلب الحكم بوقف التنفيذ أو إستمراره ، ويفصل قاضي التنفيذ في الاشكال حسبما يترأى له من فحص المستندات .

● ويلاحظ أن المادة (٤٩) من قانون المرافعات القديم كانت تنص على أن قاضي الأمور المستعجلة يحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية ، ومؤدى ذلك أنه يتناول بصفة مؤقتة في نطاق الاشكال المطروح عليه ، تقدير جدية النزاع لا يفصل فيه بحكم حاسم للخصومة وإنما ليتحسس وجه الصواب في الاجراء الوقتي المطلوب ، فيقتضى على هذا لا بعدم الاختصاص ، بل بوقف التنفيذ الممتثل فيه أو إستمراره ، وتقدير قاضي الأمور المستعجلة في ذلك - خطأ كإن أو صوابا - هو تقدير وقضى لا يؤثر على الحق المتنازع فيه ، إذ يبقى محفوظا سليما يتنازل فيه ذوو الشأن أمام الجهة المختصة ومن ثم فالقرار الذي يصدره القاضي المستعجل بالإستمرار في التنفيذ في

---

- فإذا وقت مقاومة أو تعد على المحضر وجب عليه أن يتخذ جميع الوسائل التحفظية وأن يطلب معونة القوة العامة والسلطة المحلية .

(\*) نقول محكمة النقض في الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٧ في جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٤٨ :  
« ان اختصاص القضاء المستعجل بالمنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام أو السندات الواجبة التنفيذ مقرر بالمادة (٢٨) ، فليس من قانون المرافعات ، وهذه المنازعات تكون مستعجلة بطبيعتها الحال متى رفعت قبل تمام التنفيذ .

الاشكال المرفوع عن تنفيذ حجز ، هو إجراء وقى لا يحوز حجية تحول دون إثارة النزاع لدى محكمة الموضوع بشأن رفع الحجز ، والحكم المطعون فيه إذا انتهى الى رفض الدفع بعدم جواز سماع دعوى الموضوع (رفع الحجز) تأسيسا على هذا النظر لا يكون قد خالف القانون .

● ويجوز لقاضى التنفيذ أن يقضى بما يخالف الأمر الولائى الذى سبق أن أصدره إذ أن أيهما لا يحد من اختصاصه بالفصل فى الاشكال المرفوع أمامه<sup>(١)</sup> .

● ومما تجدر الاشارة اليه أيضا أن الاشكال فى تنفيذ أى حكم لا يمكن رفعه من المحكوم عليه إلا متى كان سببه حاصلًا بعد صدور هذا الحكم ، أما إذا كان سببه حاصلًا قبل صدوره فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفوع فى الدعوى وأصبح فى غير إستطاعة المحكوم عليه التحدى به على من صدر له الحكم سواء أكان قد دفع به فى الدعوى أم لم يدفع به<sup>(٢)</sup> .



● وفى نهاية هذا المدخل الموجز فلننضم إلى غالبية الفقه فى طلب تعديل التشريع القائم ، واعتبار تخصيص قاضى تنفيذ فى المحكمة الجزئية بمثابة تنظيم داخلى فى المحكمة بحيث تنشأ دوائر خاصة بالتنفيذ فى كل محكمة جزئية ، لدوائر العمال ودوائر الاحوال الشخصية ، دون أن يكون اختصاصها نوعيا من النظام العام بحيث لا يكون لإختصاص قاضى التنفيذ إلا قيمة إدارية بحتة ، فإذا فصل فى غير منازعات التنفيذ لا يترتب أى جزاء ، ويكون من الجائز احالة المنازعة إداريا الى الدائرة المختصة فى أى مسألة تكون عليها الإجراءات دون أن يترتب على ذلك أى جزاء<sup>(٣)</sup> .

---

(١) المستشار/ عز الدين الدناصورى والاستاذ/ حامد عكاز ، القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ - مرجع سابق - ص ٧١٥ ، ٧١٦ .

(٢) الطعن رقم ٨٢ من ٣ فى جلسة ١٩٣٤/٦/١٤ - مشار اليه بمجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى ٥٠ علما «الجزء الأول» المجلد الرابع ١٩٨٧ - ص ١٥ .

(٣) من الظالمين بهذا رأى الدكتور/ أحمد أبو الوفا - مرجع سابق - ص ١٠٦٥ - ١٠٦٦ وكذلك الدكتور/ عبد الخالق عمر .

● هذا بالنسبة للقضاء العادى ، أما بالنسبة للقضاء الإدارى فإننا نلاحظ أن قانون المجلس رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ جاء خلوا من تحديد الهيئة المختصة بإشكالات التنفيذ بالنسبة للأحكام التى تصدرها الاجهزة القضائية بالمجلس ، ويجرى العمل بالمجلس الآن باختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الاشكال الوقتى .

● ونلاحظ كذلك أن كثيرا من المتقاضين يتعمدون رفع الاشكال فى تنفيذ الأحكام الصادرة من القضاء الإدارى أمام القضاء العادى (المستعجل) لعلهم المسبق بأنه غير مختص ولائيا بنظرها (الا فى حالتى التنفيذ على المال بحالا ومآلا وحالة ما إذا كان القرار منعما .

● وبذلك فهم يستهدفون صدور حكم من القضاء العادى بإحالة الاشكال الأول للقضاء الإدارى لعدم اختصاص القضاء العادى بنظره ولائيا ، ولعلمهم أن الأثر الموقف للاشكال الأول فى التنفيذ يظل منتجا لأثره حتى أن تقضى فيه المحكمة المختصة ولائيا (المادة ١١٠ مرافعات) وذلك ما بقيت صحيفة الاشكال مستمرة وقائمة فى مفعولها إلى أن تزول من الوجود بالحكم الذى يصدر فى الاشكال .

وقد ترتب على هذا الأمر تضخم منازعات إشكالات التنفيذ أمام مجلس الدولة فى الآونة الأخيرة مما يشغل القضاء الإدارى عن سرعة الفصل فى القضايا المقلمة أمامه .

● لذلك نقترح تخصيص قاضيا بالمجلس لنظر اشكالات التنفيذ فى الأحكام الإدارية على غرار المعمول به بالقضاء العادى فيختص دون غيره بالفصل فى منازعات التنفيذ الوقتية .

#### (ثانيا) ملاحظات عامة موجزة لموضوع منازعات التنفيذ :

سبق أن بينا أن منازعات التنفيذ تتمثل فى المنازعات التى تدور حول الشروط التى يجب توافرها لاتمام التنفيذ الجبرى أو التى تنصل بأى عارض من عوارضه . وتلخيصا للنقاط الأساسية فى هذا الموضوع نبين ما يلى :

(أولاً) : ان منازعات التنفيذ تتمثل فى عقبات قانونية تطرح بصدها خصومة على

القضاء ، فهي ليست عقوبات مادية بقصد بها منع التنفيذ مثل مقاومة المحضرين عند توقيع الحجز .

(ثانيا) : هذه المنازعات لا تعتبر اعتراضا على التنفيذ فحسب ، وإنما هي منازعة متعلقة به ، ولهذا فإنها قد تقام قبل البدء فى التنفيذ : ومن أمثلة ذلك إنكار القوة التنفيذية للمسدد التنفيذى بشرط عدم المساس بحجية الأحكام . ويلاحظ حايلى :

(١) قد تقام المنازعة بعد تمام التنفيذ ، كما قد تقام من قبل الدائن بقصد السير فى إجراءات التنفيذ ، إذا امتنع المحضر عن مباشرته بحجة قيام مانع قانونى يمنعه من أداء مهمته .

(٢) وقد تقام المنازعة دون أن يكون موضوعها متصل بالاعتراض على التنفيذ أو بطلب السير فيه وإنما يكون متصل بمعارض من عوارضها بحيث يكون سبيلها كالمنازعة فى صحة التقرير بما فى النزمة فى حجز ما للمدين لدى الغير .

(ثالثا) : ان هذه المنازعات قد تطرح على القضاء فى شكل خصومة يصدر فيها حكم قطعى أو حكم وقضى أو فى شكل إجراءات ولائية يصدر فيها أمر ولائى ، وتأسيسا على ذلك لا تختلف منازعة التنفيذ عن أية منازعة قضائية أخرى .  
فالقاعدة أن لكل منازعة ، وجه موضوعى ، وجه وقضى ووجه ولائى ، إذا تطلب الأمر ذلك ، حسبما منعمود إلى بيانه تفصيلا .

(رابعا) : ان هذه المنازعات ليست من قبيل التظلم فى الحكم المراد التنفيذ بمقتضاه إذا كان التنفيذ حاصلًا بمقتضى حكم ، وذلك عملا بالقاعدة القانونية الصحيحة التى تقول : «ان منازعة التنفيذ تتعلق بالشروط التى يجب توافرها لاتخاذ إجراءات التنفيذ الجبرى أو التى تتصل بأى غرض من عوارضه ، فهي نعى على التنفيذ ولمست نعى على الحكم إذ أن مجال النعى على الحكم سبيله طرق الطعن التى يقررها القانون فلا يمكن أن تؤسس منازعات التنفيذ على الادعاء بأن المحكمة قد أخطأت فى وصف الحكم الصادر منها ، فسبيل ذلك يكون بالطعن فيه أو بالتظلم من الوصف طبقا للأصول القانونية الصحيحة ، كما لا يملك قاضى التنفيذ تعديل وصف الأحكام من أنها ابتدائية أو انتهائية ، ولا الأمر بشمولها بالتنفيذ المعجل إذا كانت غير مشمولة به ، كما لا يملك أن يمنع تنفيذها إذا كانت مشمولة بالتنفيذ المعجل ، بل هو لا يملك فى هذه الأحوال اصدار أمر مؤقت بوقف التنفيذ أو استمراره لأن الاشكال فى هذه

الحالات يتضمن الطعن في وصف الحكم المراد تنفيذه ، والطعن في هذه المسألة يرفع الى المحكمة المختصة بنظره طبقا للقواعد الواردة بقانون المرافعات .

كذلك إذا لم يحسم الحكم مسألة لم تطرح على المحكمة أو طرحت عليها ولم يصدر فيها قضاء بصورة صريحة أو ضمنية ، جاز الاستشكال في تنفيذه طالما أن مبنى هذا الاشكال لا يمس ما قضت به المحكمة بالفعل من حيث موضوع النزاع متى صدر به الحكم أو سببه أو اطرافه<sup>(١)</sup> .

(خامسا) : بناء على ما تقدم بانه من المقرر قانونا أنه اذا كانت الأداة التي يجري التنفيذ بمقتضاها حكما ، وكان الاشكال مرفوعا ممن يعتبر الحكم المذكور حجة عليه ، فيتعين أن يكون مبنى الاشكال أمرا من الأمور التالية لصنوع ذلك الحكم المستشكل فيه ، لأنه اذا كان سبب الاشكال حاصل قبل صدور ذلك الحكم فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى ، سواء كان قد دفع به فعلا أو لم يدفع ، كما أنه لا يجوز بناء الاشكال على أساس الطعن في ذلك الحكم بالاستئناف لتعرض ذلك لحجية الحكم المستشكل في تنفيذه وهو محرم على قاضي التنفيذ ... وإذ قضى الحكم بوقف التنفيذ على خلاف القاعدة القانونية المتقدمة فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

---

(١) حكم محكمة الأمور المستعجلة بالاسكندرية في ١٦ يناير ١٩٥٥ في القضية رقم ٤٣٧١ - من ١٩٥٤ قضائية طلم بنشر - وجاء ذكره بمؤلف الدكتور/ أحمد أبو الوفا ، التعليق على نصوص قانون المرافعات، ص ١٠٤٢ ج ولأهمية هذا الحكم نشير إليه فيما يلي :

«... أن الحكم المستشكل فيه يعتبر سندا تنفيذيا في أن المستشكل ضدهما الأول والثاني أصحاب حق قانوني في حيازة النصف شائع في المحل ... وهذا هو الأمر الذي تعرض له الحكم المستشكل فيه وقضى فيه في حدود طلبات طالب التمكين أما تحديد مكان الجزء الواجب تسليمه وموقعه من الدكان فهو لم يكن موضوع طلبات الخصوم ، ولم يكن بالتالي موضوع حكم المحكمة فلا يعتبر الحكم المستشكل فيه سندا تنفيذيا في هذا الخصوص لأنه لم يتعرض لهذه المسألة بقضاء ولا هي مطلوبة منه . ومن ثم فالتسليم الذي نص عليه الحكم وقضى به ، ويعتبر سندا تنفيذيا فيه هو التسليم الشائع المعنوي - أي التسليم الرمزي ، أما التسليم المادي فلا يكفي فيه أن يطلب من المحكمة الموضوعية تمكين الخصم من استلام الحصة من الدكان بل يتعين أن يطلب منها حدود هذا الجزء ومعلمه من بقية أجزاء الدكان وأن تقضى المحكمة بذلك ... وهذا أمر يحتاج بطبيعة الحال إلى فحص وإلى نقل أصل محكمة الموضوع وقد يحتاج الأمر إلى معاينة أو ندب خبير ... ومن ثم يكون الاشكال قائما على سند من لجهده » .

(سادسا) ان الاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى يقصد بها فى معنى قانون المرافعات أحكام الالزام التى تصدر فى طلب موضوعى لأحد الخصوم . وأن تكون قابلة للتنفيذ جبرا سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل ، فتخرج من عدادها الاحكام الموضوعية التى يعد صدورها فى ذاته بمثابة وفاء لالتزام المدين أو محققا بمجردة لكل ماقصده المدعى من دعواه ، ولما كانت أحكام الالزام التى يقتصر التنفيذ الجبرى عليها هى تلك التى تتضمن الزام المدعى عليه اداءً معينا يقبل التنفيذ الجبرى بحيث لا تقتصر على تقرير حق ، مركز قانونى ، أو واقعة قانونية ، بل تتعدى إلى وجوب أن يقوم المحكوم عليه بعمل أو أعمال لصالح المحكوم له ، فإن نكل عن ذلك حلت الدولة فى اصفاء الحماية القلونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية<sup>(١)</sup> .

(سابعا) : المقصود من المنازعات الموضوعية فى التنفيذ هى تلك التى يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع فى أصل الحق ، فى حين أن المنازعة الوقتية هى التى يطلب فيها الحكم بإجراء وقتى لا يمس أصل الحق ، والمعبرة فى ذلك بأخر طلبات الخصوم أمام محكمة أول درجة<sup>(٢)</sup> .

(ثامنا) : أنه وإن كان يجب أن يكون الحق الموضوعى المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى محقق الوجود ، ومعين المقدار ، وحال الأداء ، وأن يكون السند التنفيذى دالا بذاته على توافر هذه الشرائط فيه ، إلا أن الشارع تقديرا منه للاعتبارات العملية المتصلة بتشجيع الائتمان أجاز استثناء من الأصل العام التنفيذ بعقود فتح الاعتماد الرسمية ولو لم تتضمن الاقرار بقض شيء ، وأوجب فى ذات الوقت ضمانا لمصلحة المدين الحاصل التنفيذ ضده أن يعلن عند الشروع فى التنفيذ مع عقد فتح الاعتماد مستخرج من حساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .

(تاسعا) : يشترط لكى تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ فى معنى المادة (٢٧٥) من قانون المرافعات مايلى :

(أولاً) : أن يكون التنفيذ جبريا .

(ثانيا) : أن تكون المنازعة منصبة على إجراء من إجراءات التنفيذ أو مؤثرة فى

( ١ ) نض مدنى - الطعن ٤٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٧ سنة ٢٩ - ص ١٢٦٩ .

(٢) الطعن ٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٣ - ص ٢٩ - ص ١٠٠٥ .

سير التنفيذ وإجراءاته ، أما المنازعات التي لا تمس اجراء من إجراءات التنفيذ أو سير التنفيذ وجريانه فلا تعتبر منازعة في التنفيذ ، وبالتالي لا تدخل في اختصاص قاضى التنفيذ .<sup>(١)</sup>

محكمة التنفيذ بالقضاء العادى هى المحكمة ذات الاختصاص العام بالتنفيذ الجبرى مالم ينص القانون على اختصاص جهة أخرى كما لو كان التنفيذ مستندا الى جهة ادارية ، أو كان متعلقا بقرار ادارى فلا يحق التعرض له بالالغاء أو بوقف التنفيذ لأن هذا الأمر يدخل فى ولاية القضاء الإدارى باستثناء حالة التنفيذ على المال حسبما سبق بواته .

ونبين فيما يلى ما يخرج عن اختصاص محكمة التنفيذ .

(أولاً) : يخرج عن اختصاص محكمة التنفيذ كل مايتعلق بتنفيذ غير جبرى ، كما هو الحال بالنسبة لتنفيذ حكم بصحة ونفاذ عقد بيع<sup>(٢)</sup> ، إذ هذا الحكم لا يعتبر مستندا تنفيذيا . وذلك مالم ينص القانون بنص خاص على اعطاء هذا الاختصاص لمحكمة التنفيذ .

(ثانياً) : يخرج عن اختصاص محكمة التنفيذ كل تنفيذ جبرى يجعله المشرع من ولاية جهة أخرى سواء كانت جهة ادارية أو جهة قضائية . ويقتصر الخروج على مايرد بشأنه نص ، فإذا نص المشرع على جعل اجراء التنفيذ لجهة ادارية ، كمن لها وحدها الاختصاص بالإشراف عليه ، ولكن ليس معناه أن لها الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بهذا التنفيذ . ولهذا فإنه إذا كان الحجز الإدارى يخرج فى اجرائه وفى الإشراف عليه عن اختصاص محكمة التنفيذ ، فإنه يبقى لهذه المحكمة - كما سنرى - الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة به . فالمنازعات تعتبر دعاوى قضائية ترفع الى جهة المحاكم ، وبالتالي الى المحكمة المختصة بهذه الجهة وهى محكمة التنفيذ .

(ثالثاً) : يخرج عن اختصاص محكمة التنفيذ كل تنفيذ جبرى يجعله المشرع من اختصاص محكمة أخرى داخل جهة المحاكم . ويلاحظ فى هذا الصدد أن الخروج عن الاختصاص لا يكون أبداً بالنسبة للإشراف على التنفيذ فهو دائماً لمحكمة التنفيذ ، ولكنه قد يكون بالنسبة لاصدار الأوامر المتعلقة بالتنفيذ أو بالنسبة لمنازعات التنفيذ .

(١) نقض ١٩٧٩/٤/١٠ - سنة ٢٠ - العدد الثانى - ص ٩١ .

(٢) انظر : محمد على راتب ونصر الدين كامل - جزء ثان بند ٤٢١ - ص ٢٢ .

وفيما عدا ما يفرجه المشرع عن ولاية جهة المحاكم أو عن اختصاص محكمة التنفيذ ، يكون الاختصاص بمسائل التنفيذ لهذه المحكمة . فمحكمة التنفيذ هي المحكمة ذات الاختصاص العام بالتنفيذ ولهذا يلاحظ مايلي :

( أ ) تختص محكمة التنفيذ دون حاجة لنص خاص على اختصاصها بالنسبة للتنفيذ أو المنازعة المعينة ، فإذا وجد مثل هذا النص ، فليس له الا قيمة تأكيدية .

(ب) اذا نص القانون على الاختصاص بمسألة من مسائل التنفيذ الجبرى يكون للمحكمة المختصة وفقا للقواعد العامة ، فان الاختصاص يكون لمحكمة التنفيذ وليس للمحكمة المختصة وفقا للقواعد العامة في الاختصاص<sup>(١)</sup> .

(ج) تختص محكمة التنفيذ بتنفيذ الحكم الصادر من غير جهة المحاكم اذا كان التنفيذ بلهذى طرق التنفيذ الجبرى التى ينص عليها قانون المرافعات . فلذا أثبتت منازعة فى التنفيذ فلا تختص بها اذا كان من شأن ذلك التعرض لقرار ادارى بالالغاء أو بوقف التنفيذ أو كان متعلقا بتنفيذ حكم إدارى فيما عدا الاستثناءات التى ينص عليها المشرع مثل التنفيذ على مال ملكية او حيازه بشروط خاصة اذ مثل هذا التعرض يدخل فى ولاية جهة القضاء الادارى .

(د) تختص محكمة التنفيذ بتنفيذ الحكم الصادر بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية ، ويشمل اختصاصها نظر المنازعات المتعلقة بهذا التنفيذ<sup>(٢)</sup> .

(هـ) رغم عدم اختصاص محكمة التنفيذ بتنفيذ الحكم الصادر بمقوبة مالية كالحكم الصادر بالرد أو المصادرة أو الازالة أو الفلق أو الهدم ، فانها تختص بالمنازعات التى ترفع من غير المحكوم عليه بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها . (مادة ٥٢٧ اجراءات جنائية)<sup>(٣)</sup> .

(١) قرون : محمد عبد الخالق عمر : بند ٤٣ ص ٣٥ .

(٢) مصر الابتدائية مستعجل ٩ يناير ١٩٣٥ - المحاماة ٣٥ - ٢ - ٤٥٥ - ٢٠٨ .

(٣) طنطا الابتدائية (جنح مستأنفة) ٢٩ ديسمبر ١٩٥٤ - المحاماة ٣٥ - ١٢٧١ - ٩٣٧ .

مصر الابتدائية (مستعجل) ٢٨ مارس ١٩٣٨ - المحاماة ١٩ - ٨٥٢ - ٣٥٠ .

★ وجدير بالاحاطة أن المقصود بعبارة «غير المحكوم عليه» هو «المتهم» وذلك طبقا لحرورية النص الولد بالمادة ٥٢٧، إجراءات جنائية .



( و ) تختص محكمة التنفيذ بتنفيذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية ولو لم يرد التنفيذ على مال ، كما هو الحال بالنسبة لتنفيذ أحكام الحضانة<sup>(١)</sup> . ويكون الأمر كذلك بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية للأجانب مالم ينص القانون على اختصاص محكمة أخرى<sup>(٢)</sup> ، وفي نطاق هذا النص وحده .

( هـ ) إذا نص القانون على اختصاص محكمة معينة بجميع المسائل المقررة أو المتعلقة بقضية معينة نظرت أمامها ، فإن هذا الاختصاص لا يشمل ما يتعلق بالتنفيذ الجبرى . ولهذا فإن النص على اختصاص المحكمة التى أشهرت الإفلاس بجميع المسائل المتعلقة بالتقليمة مادة ٥٤٥ ، مرافعات لايشمل مسائل التنفيذ<sup>(٣)</sup> .

---

( ١ ) التنفيذ الجبرى : للدكتور/ فتحي والي - ١٩٧١ بند ٣٨٥ ص ٥٩٩ ، محمد عبد الخالق : بند ٥٥ ص ٤٦ - ٤٧ . أبو الوفا : بند ١٥٧ ص ٣٦٩ . عزى عبد القناح : ص ٣١٥ . وقرن : وجدى راجب ص ٢٦٨ حاشية ٤ . وهو يرى قصر اختصاص محكمة التنفيذ على التنفيذ على المال . وهذه التفرقة فى تنفيذ الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية بين التنفيذ على المال كالحكم بالنفقة والتنفيذ على غير المال . كخول الزوجة فى طاعة زوجها كان القضاء يأخذ بها قبل صدور قانون ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لاختصاص القضاء المستعجل باشكالات التنفيذ ، إذ كان يصره على الاشكالات المتعلقة بالتنفيذ على المال ، أما مالا يتعلق بالمال فقد كان الاختصاص باشكالاته للمحكمة الشرعية (أنظر نقض مدنى ١٩ فبراير ١٩٥٣ - مجموعة النقض ٤ - ٥١١ - ٧٥ ، الأمور المستعجلة بالقاهرة ١٦ فبراير ١٩٤٩ - المحاملة ٣٤ - ١٠٩٠ - ٤٥٦) . ولم يعد لهذه التفرقة أسس بعد جعل الاختصاص بجميع مسائل الأحوال الشخصية لجهة المحاكم .

( ٢ ) محمد عبد الخالق عمر : بند ٥٥ ص ٤٦ .

( ٣ ) محمد عبد الخالق عمر : بند ٤٤ ص ٣٧ .

## الفصل الثاني

### الاجراءات المتعلقة بمقدمات التنفيذ

#### أمام القضاة العادى والادارى

(أولا) : الوضع أمام القضاء العادى :

★ ★ المقصود بمقدمات التنفيذ هي الاجراءات التي تسبق التنفيذ ويجب اتخاذها قبل الشروع فيه . وذلك طبقا للمادة (٢٨١ مرافعات)<sup>(١)</sup> .

★ ★ ويبين من نص المادة المذكورة أنه «لا يجوز اجراء التنفيذ الا بعد اعلام المدين بالسند التنفيذي حتى يحاط علما به ويبان ماهو مطلوب منه وأنه لا يجوز اجراء التنفيذ الا بعد مضي يوم من اعلان السند التنفيذي ، وقد استثنى المشرع من وجوب اعلان السند التنفيذي للمدين قبل تنفيذ الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة أو في الأحكام التي يكون فيها التأخير ضارا ، فأجاز للمحكمة أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته وذلك طبقا لصحيح المادة (٢٨٦ مرافعات) والتي تقول .

★ ★ «يجوز للمحكمة في المواد المستعجلة أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضارا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلانه وفي هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى المحضر أن يردّها بمجرد الانتهاء من التنفيذ» .

★ ★ وبهذه المناسبة فقد استقرت محكمة النقض على مايلي :

«ان اعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ للمدين والتبنيه عليه بالوفاء وان

---

(١) تنص المادة (٢٨١) من قانون المرافعات على مايلي :

« يجب أن يسبق التنفيذ اعلان السند التنفيذي لشخص المدين أو في موطنه الأصلي والا كان بطلا .

ويجب أن يشتمل هذا الاعلان على تكليف المدين الوفاء ويبان المطلوب وتعيين موطن مختار لطلب التنفيذ في البلدة التي بها مقر محكمة التنفيذ المختصة .

ويجب عند الشروع في تنفيذ عقد رسمي يفتح اعتماد أن يعلن معه مستخرج بصلب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .

ولا يجوز اجراء التنفيذ الا بعد مضي يوم على الأقل من اعلان السند التنفيذي .

كان من الاجراءات التى رتب القانون على اغفالها البطلان الا أن هذا البطلان لايتعلق بالنظام العام ، اذ هو قد شرع لمصلحة المدين وحده فلا يقبل من غيره التمسك به - فاذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن هذا الاعتراض لم يبد الا من الطاعن وهو الحائز وهو غير المدين فإن النتيجة التى انتهت اليها الحكم برفض هذا الاعتراض تكون صحيحة فى القانون<sup>(١)</sup> .

★ ★ وقد استقرت أحكام النقض أيضا على مايلي :

«إذا كانت المادة (٣٥٢) من قانون المرافعات السابق والتى تقابلها المادة (١٨١) من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنهى عن تسليم صورة الحكم المنذبة بالصيغة التنفيذية الا للخصم الذى تضمن الحكم عود منقعة عليه من تنفيذه ، كما تنهى عن تسليمها لهذا الخصم الا اذا كان الحكم جائزا تنفيذه فان مقتضى ذلك أن وضع صيغة التنفيذ على صورة الحكم التى بيد الخصم يكون شاهدا على أنه هو صاحب الحق فى اجراء التنفيذ وأن هذا الحكم جائز تنفيذه جبرا<sup>(٢)</sup> .

★ ★ وجدير بالاحاطة أيضا أن قضاء النقض قد جرى فيما يتعلق بعبارة المحل الذى يتم الاعلان فيه على مايلي :

«ان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن المحل المقصود فى المادة السابعة من قانون المرافعات هو المركز الشرعى المنسوب الى الشخص الذى يفترض أنه عالم بما يجرى فيه مما يتعلق بنفسه وأنه موجود فيه دائما ولو غاب عنه فى بعض الاحيان والمحل بهذا المعنى ، كما يجوز أن يكون محل سكن للشخص الذى يعيش فيه يجوز أن يكون محل عمله الذى يقوم فيه باستيفاء ماله وإيفاء ماعليه ، واذا كانت المادة السابعة من قانون المرافعات قد تحدثت عن خاتم المعن اليه أو أقاربه الساكنين معه فإن هذا معناه أن أحكام المادة المذكورة واجبة التطبيق حيث يكون الاعلان قد وجه الى مسكن المراد اعلانه وهو لا يعنى

---

(١) الطعن رقم ٢٧٥ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٥٩ - من ١٠ ص ٦٨٨ - مشار الى الحكم بمؤلفنا « موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته أمام القضاء المادى » - مرجع سابق - ص ٤٧٩ .

(٢) الطعن رقم ٣١٢ سنة ٣١ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٧ من ١٩ - ص ٩٠ - مشار الى هذا الحكم بمؤلفنا السابق - ص ٤٧٨ .

بحال أن الشارع لم يرد بالمحل الا الممكن اذ لو كان ذلك مراد الشارع لنص على وجوب الاعلان في الممكن بدلا من أن ينص على وجوبه في المحل مع الفرق الواضح في حلول اللغتين ، وعلى ذلك فلا يقدح في صحة عمل المحضر كون المحل الذي قصده ليجرى فيه اعلان تقرير الطعن بالنقض هو محل عمل المطعون عليه لامحل سكنه،<sup>(١)</sup> .

★ ★ ويمناسبة الاعلان الى الخصوم شخصا أو في محلهم الأصلي جرى قضاء النقض على مايلي :

الانزعاع في أن المقصود بكلمة «لمحله» الواردة بالمادة (٦) من قانون المرافعات (قديم) اما هو المحل الأصلي ، اذ أن الشارع عندما أراد أجازة الاعلان للمحل المختار نص على ذلك صراحة ، كما تبين ذلك من مراجعة المواد (٣٢٢ ، ٣٦٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥) وغيرها من قانون المرافعات . وهذه القاعدة وان كانت عامة ويتعين الحكم بموجبها ببطلان الطعن شكلا عملا بالمادة (٢٢) من قانون المرافعات في حالة عدم اعلائه الى الخصوم شخصا أو في محلهم الأصلي ، الا أنه يجب ختما مع ذلك أن ينظر في الأمر ، فإن كان الاعلان على غير مقتضى تلك القاعدة حصل بفعل الخصوم كان غير باطل ، لأن البطلان المترتب على عدم الاعلان في المحل الأصلي لا يتعلق بالنظام العام . ويكفي لزواله قبول الاعلان في المحل المختار ، خصوصا مع عدم ذكر المحل الأصلي في الأوراق المطعنة بمعرفة الخصم الذي يتمسك بهذا البطلان<sup>(٢)</sup> .

★ ★ كذلك جرى قضاء النقض بالنسبة للمكان الذي يباشر فيه الشخص حرقته موطننا خاصا له مايلي :

يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص حرقته موطننا خاصا له - بجانب موطنه الأصلي - وذلك لمباشرة أي شأن قانوني يتصل بهذه الحرفة (المادة ٤١) من القانون المدني فإذا كان موضوع اعلان الطعن يتعلق بعمل المعن الىه كمحام - في خصوص الاقرار المنسوب سنوره اليه بوصفه وكبلا مفوضا

(١) الطعن رقم ١٣٤ السنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٧/٥/١ - مشار الى هذا الحكم بمؤلفنا السابق - ص ٤٨٢ - ٤٨٣ .

(٢) الطعن رقم ٢٣ سنة ١ ق - جلسة ١٩٣٢/١/٢٨ - مشار الى هذا الحكم بمؤلفنا السابق - ص ٤٨٢ .

بالاقرار محل الدعوى فان توجيه الاعلان لمكتبه عن أمر يتصل بمهنته ويكون قد وقع صحيحاً<sup>(١)</sup> .

### اعلان السند التنفيذي :

ان اعلان السند التنفيذي قبل اجراء التنفيذ بميعاد معين هو واجب القاه القانون على كامل الدائن قبل اتخاذ اجراءات التنفيذ الجبرى اذ يجب اعلان المدين بالسند التنفيذي وأن يشتمل الاعلان على تكليفه بالوفاء ، وانذاره بأنه اذا لم يف فان الحق سيستوفى جبرا عنه . وفائدة هذا الاعلان هو اخبار المدين بحق الدائن فى التنفيذ الجبرى ومده ، وتمكينه من مراقبة استعمال الدائن له . فيستطيع أن يعترض على التنفيذ اذا كان لديه وجه للاعتراض ، أو أن يقوم بالوفاء اختيارا فيتجنب تحمل اجراءات التنفيذ الجبرى . أما التكليف بالوفاء مع الانذار فانه يرمى الى تأكيد امتناع المدين عن الوفاء باعتباره اعتداء على حق الدائن يبرر الحماية القانونية بطريق التنفيذ الجبرى<sup>(٢)</sup> .

وتنص المادة (٤/٢٨١) مرافعات على أنه يجب أن ينقضى يوم كامل على اعلان السند التنفيذي وبين البدء فى اجراءات التنفيذ ويسرى حكم هذه المادة على التنفيذ أيا كان طريقه .

★ ★ وهذا الاجراء بعد من الاجراءات المتعلقة بمقدمات التنفيذ وليس من الأعمال المكونة لخصوصية التنفيذ بل هو مقدمة لها وسابق عليها .

★ ★ وطبقاً للمادة (٢٨٠ مرافعات) فلنه يجوز للمحكمة فى المواد المستعجلة أو الأحوال التى يكون فيها التأخير ضاراً أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلان ، وفى غير هذه الحالة يجب القيام بالاعلان قبل اجراء التنفيذ .

★ ★ ومن أهم ما تجدر الاشارة اليه أن البطلان المقرر جزاء لتخلف الاعلان أو تعييه هو بطلان مقرر لمصلحة المنفذ ضده الذى لم يطن أو أعلن اعلاناً باطلاً

---

( ١ ) الطعن رقم ٤٤ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ ص ١٣ - ص ١٢٢٠ - مشار الى هذا الحكم بمؤلفنا السابق - ص ٤٨٣ - ٤٨٤ .

(٢) الدكتور/ عبد الباسط جيمى والتنفيذ بند ٣٢٥ ص ٦٠ ، والدكتور/ فتحى والى والتنفيذ الجبرى، ص ٨٨ ص ٣٢١ وما بعده .

فله أن ينزل عنه فيكون للتنفيذ بغير هذا الاعلان صحيح ولكن ليس لغيره التمسك به ، وفي ذلك قضت محكمة النقض بمايلي :

وانه ليس للحائز التمسك ببطلان اعلان السند التنفيذي اذ هذا البطلان مقرر لمصلحة المدين كما أنه ليس للحائز التمسك في هذا الخصوص بالمادة ١٠٧٣ مدني التي تقضي فقرتها الثانية بأنه « يجوز للحائز في جميع الأحوال أن يتمسك بالدفع التي لا يزال للمدين بعد بالحكم بالدين حق التمسك بها ، لأن دفع المدين التي يجوز للحائز أن يتمسك بها بالشروط المبينة بهذه المادة هي الدفع المتعلقة بموضوع الدين ذاته ووجوده ولا علاقة لها بلجراءات التنفيذ»<sup>(١)</sup> .

### **القواعد المنصوص عليها بقانون المرافعات المدنية والتجارية في شأن مقدمات التنفيذ**

سبق أن أوضحنا أن القضاء الاداري مازال يأخذ بالأحكام الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية .

ولهذا نجد من المفيد ذكر النصوص المتعلقة بقانون المرافعات في هذا الشأن فيما يلي :

#### **( ١ ) عمال الدولة المنوط بهم وظيفة التنفيذ :**

ان المحضرين هم الموظفون العموميين المكلفين قانونا باجراء التنفيذ بناء على طلب ذي الشأن متى سلمهم السند التنفيذي مادة ١/٢٧٩ مرافعات<sup>(٢)</sup> .

وجدير بالاحاطة أنه يجب أن يكون المحضر مختصا محليا باجراء التنفيذ وينحصر اختصاصه في دائرة المحكمة التي يعمل بها ، فاذا قام بالتنفيذ خارج نطاقها كانت أعماله باطلة ، كما أن قيام المحضر بأي اجراء من اجراءات التنفيذ بدون طلب من صاحب الشأن يبطل هذا العمل .

---

( ١ ) مشار الى هذا الحكم بمؤلف الدكتور/ فتحى والى «التنفيذ الجبرى» - مرجع سابق -

ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٢) تنص المادة (١/٢٧٩) من قانون المرافعات على مايلي :

يجرى التنفيذ بواسطة المحضرين وهم ملزمون باجرائه بناء على طلب ذي الشأن متى سلمهم السند التنفيذي.

## (٢) السند التنفيذي الواجب التنفيذ بمقتضاه :

(أولاً) ولا يجوز التنفيذ الجبرى الا بسند تنفيذ اقتضاء لحق محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء .

والسندات التنفيذية هى الأحكام والأوامر والمحرمات الموثقة ومعاشر الصلح التى تصنق عليها المحاكم أو مجالس الصلح والأوراق الأخرى التى يعطيها القانون هذه الصفة .

ولا يجوز للتنفيذ فى غير الأحوال المستثناة بنص فى القانون الا بموجب صورة من السند التنفيذى عليها صيغة التنفيذ التالية :

«على الجهة التى ينال بها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب اليها ذلك» مادة ٢٨٠ مرافعات .

(ثانياً) : «يجب أن يسبق التنفيذ اعلان السند التنفيذى لشخص المدين أو فى موطنه الأسمى والا كان باطلا .

ويجب أن يشتمل هذا الاعلان على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطلوب وتعيين موطن مختار لمطالب التنفيذ فى البلدة التى بها مقر محكمة التنفيذ المختصة .

ويجب عند الشروع فى تنفيذ عقد رسمى بفتح اعتماد أن يعلن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .

ولا يجوز اجراء التنفيذ الا بعد مضى يوم على الأقل من اعلان السند التنفيذى «مادة ٢٨١ مرافعات» .

(ثالثاً) : «على المحضر عند اعلانه السند التنفيذى أو عند قبضه بالالتفويض قبض الدين عند عرضه عليه مع اعطاء المخالصة وذلك دون حاجة الى تفويض خاص» مادة ٢٨٢ مرافعات .

(رابعاً) : «من حل قاتونا أو اتفاقا محل الدائن فى حقه حل محله فيما أتخذ من اجراءات التنفيذ» مادة ٢٨٣ مرافعات .

(خامساً) : اذا توفى المدين أو فقد أهليته أو زالت صفة من يباشر الاجراءات

بالنيابة عنه قبل البدء فى التنفيذ أو قبل اتمامه فلا يجوز التنفيذ قبل ورثته أو من يقوم مقامه الا بعد مضى ثمانية أيام من تاريخ اعلانهم بالسند التنفيذى .

ويجوز قبل انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة المدين أن تعلن الأوراق المتعلقة بالتنفيذ الى ورثته جملة فى آخر موطن كان لمورثهم بغير بيان أسمائهم وصفاتهم .  
مادة ٢٨٤ مرافعات .

(سالمنا) : لايجوز للغير أن يؤدى المطلوب بموجب السند التنفيذى ولا أن يجبر على أدله الا بعد اعلان المدين بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل . مادة ٢٨٥ مرافعات .

(سالمنا) : يجوز للمحكمة فى المواد المستعجلة أو فى الأحوال التى يكون فيها التأخير ضارا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلانه وفى هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى المحضر أن يردّها بمجرد الانتهاء من التنفيذ . مادة ٢٨٦ مرافعات .

### (٣) النفاذ المعجل وشرط تقديم كفيل مقترح :

(أولاً) : لايجوز تنفيذ الأحكام جبراً مادام الطعن فيها بالاستئناف جائزاً الا اذا كان النفاذ المعجل منصوصاً عليه فى القانون أو مأموراً به فى الحكم<sup>(١)</sup> .

ومع ذلك يجوز بمقتضاه اتخاذ الاجراءات التحفظية . مادة ٢٨٧ مرافعات .

(ثانياً) : «النفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة فى المواد الممستعجلة أياً كانت المحكمة التى أصدرتها ، وللأوامر الصادرة على العرائض ، وذلك مالم ينص فى الحكم أو الأمر على تقديم كفالة» . مادة ٢٨٨ مرافعات .

(ثالثاً) : «النفاذ المعجل واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة فى المواد التجارية ، وذلك بشرط تقديم كفالة» . مادة ٢٨٩ مرافعات .

(رابعاً) : يجوز الأمر بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة فى الأحوال الآتية :

(١) الأحكام الصادرة بأداء النفقات والأجور والمرتبات .

(٢) اذا كان الحكم قد صدر تنفيذاً لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى أو مشمول

---

(١) لأن هذا الوضع القائم أمام القضاء المادى يختلف عنه فى القضاء الإدارى الذى يتبع مبدأ الأثر غير الواقع للطعن والذى يعتبر مبدأ عام يترتب عليه اكتساب الحكم قوة التنفيذ منذ صدوره شأنه -



بالنفاذ المعجل بغير كفالة أو كان مبنيا على سند رسمي لم يطعن فيه بالتزوير وذلك متى كان المحكوم عليه خصما في الحكم السابق أو طرفا في السند .

(٣) اذا كان المحكوم عليه قد أقر بنشأة الالتزام .

(٤) اذا كان الحكم مبنيا على سند عرقي لم يجده المحكوم عليه .

(٥) اذا كان الحكم صادرا لمصلحة طالب التنفيذ في منازعة متعلقة به .

(٦) اذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضرر جسيم بمصلحة المحكوم له . مادة

٢٩٠ مرافعات .

(خامسا) : يجوز التظلم أمام المحكمة الاستئنافية من وصف الحكم وذلك

بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ويكون ميعاد الحضور ثلاثة أيام .

ويجوز ابداء هذا التظلم في الجلسة أثناء نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم ويحكم

في التظلم مستقلا عن الموضوع مادة ٢٩١ مرافعات .

(سادسا) : يجوز في جميع الأحوال للمحكمة المرفوع اليها الاستئناف أو التظلم

أن تأمر بناء على طلب ذي الشأن بوقف النفاذ المعجل اذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ وكانت أسباب الطعن في الحكم أو الأمر يرجح معها الغاؤه .

ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تعميم كفالة أو تأمر بما تراه

كفيلا بصيانة حق المحكوم له، مادة ٢٩٢ مرافعات .

(سابعا) : وفي الأحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم أو الأمر الا بكفالة يكون

للملزم بها الخيار بين أن يقدم كفولا مقننا أو أن يودع خزانة المحكمة من النقود

أو الأوراق المالية مافيه الكفاية وبين أن يقبل ابداع ما يحصل من التنفيذ خزانة

المحكمة أو تسليم الشيء المأمور بتسليمه في الحكم أو الأمر الى حارس مقنن، مادة

٢٩٣ مرافعات .

(ثامنا) : يكون اعلان خيار الملزم بالكفالة اما على يد محضر بورقة مستقلة واما

ضمن اعلان السند التنفيذي أو ورقة التكليف بالوفاء .

ويجب في جميع الأحوال أن يتضمن اعلان الخيار تعيين موطن مختار لطالب

التنفيذ تعلن اليه فيه الأوراق المتعلقة بالمنازعة في الكفالة . مادة ٢٩٤ مرافعات .

---

- في ذلك شأن حجبه ولا يشل من أثر هذه القوة إلا القضاء بلياقها من محكمة الطعن .

(تاسعا) : ملذى الشأن خلال ثلاثة الأيام التالية لهذا الاعلان أن ينازع فى اقتدار الكفيل أو الحارس أو فى كفاية ما يودع على أن يتم اعلان دعوى المنازعة خلال هذا الميعاد بتكليف الخصم بالحضور أمام قاضى التنفيذ المختص ويكون حكمه فى المنازعة انتهائيا .

وإذا لم تقدم المنازعة فى الميعاد أو قدمت ورفضت أخذ على الكفيل فى قلم الكتاب التعهد بالكفالة أو على الحارس قبوله الحراسة . ويكون المحضر المشتمل على تعهد الكفيل بمثابة سند تنفيذى قبله بالالتزامات المقررة على تعهده ، مادة ٢٩٥ مرافعات .

#### (٤) تنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الرسمية والأجنبية :

(أولاً) : يقدم طلب الأمر بالتنفيذ الى المحكمة الابتدائية التى يراد التنفيذ فى دائرتها وذلك بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى مادة ٢٩٧ مرافعات .

(ثانياً) : لا يجوز الأمر بالتنفيذ الا بعد التحقق مما يلى :

( ١ ) ان محاكم الجمهورية غير مختصة بالمنازعة التى صدر فيها الحكم أو الأمر وان المحاكم الأجنبية التى أصدرته مختصة بها طبقاً لقواعد الاختصاص القضائى الدولى المقررة فى قانونها .

(٢) ان الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها الحكم قد كلفوا بالحضور ومثلوا تمثيلاً صحيحاً .

(٣) ان الحكم أو الأمر حاز قوة الأمر المقضى طبقاً لقانون المحكمة التى أصدرته .

(٤) ان الحكم أو الأمر لا يعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محاكم الجمهورية ولا يتضمن ما يخالف النظام العام أو الآداب فيها . مادة ٢٩٨ مرافعات .

(ثالثاً) : تسرى أحكام المواد السابقة على أحكام المحكمين الصادرة فى بلد أجنبى . ويجب أن يكون الحكم صادراً فى مسألة يجوز التحكيم فيها طبقاً لقانون الجمهورية . مادة ٢٩٩ مرافعات .

(رابعاً) : السندات الرسمية المحررة فى بلد أجنبى يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة فى قانون ذلك البلد لتنفيذ السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة فى الجمهورية .

ويطلب الأمر بالتنفيذ بعريضة تقدم لقاضى التنفيذ الذى يراد التنفيذ فى دائرة اختصاصه .

ولايجوز الأمر بالتنفيذ الا بعد التحقق من توافر الشروط المطلوبة لرسمية السند وقابليته للتنفيذ وفقاً لقانون البلد الذى تم فيه ومن خلوه مما يخالف النظام العام أو الآداب فى الجمهورية «مادة ٣٠٠ مرافعات» .

(خامساً) : ويلاحظ أن العمل بالقواعد المنصوص عليها فى الحالات السابقة لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة أو التى تعقد بين الجمهورية وبين غيرها من الدول فى هذا الشأن «مادة ٣٠١ مرافعات» .

(٥) محل التنفيذ والأموال التى لايجوز التنفيذ عليها :

(أولاً) : «يجوز فى أية حالة كانت عليها الاجراءات قبل ايقاع البيع ايداع مبلغ من النقود مساو للديون المحجوز من أجلها والفوائد والمصاريف يخصص للوفاء بها دون غيرها . ويترتب على هذا الايداع زوال الحجز عن الأموال المحجوزة وانتقله الى المبلغ المودع» .

وإذا وقعت بعد ذلك حجز جديدة على المبلغ المودع فلا يكون لها أثر فى حق من خصص لهم المبلغ «مادة ٣٠٢ مرافعات» .

(ثانياً) : «يجوز للمحجوز عليه أن يطلب بصفة مستعجلة من قاضى التنفيذ فى أية حالة تكون عليها الاجراءات تقدير مبلغ يودعه خزانة المحكمة على نعمة الوفاء للحاجز ، ويترتب على هذا الايداع زوال الحجز عن الأموال المحجوزة وانتقله الى المبلغ المودع» .

ويصبح المبلغ المودع مخصصاً للوفاء بمطلوب الحاجز عند الاقرار له به أو الحكم له بثبوته . «مادة ٣٠٣ مرافعات» .

(ثالثاً) : «إذا كانت قيمة الحق المحجوز من أجله ، لا تتناسب مع قيمة الأموال

المحجوز عليها . جزر للمدين أن يطلب من قاضى التنفيذ الحكم بصفة مستعجلة بقصر الحجز على بعض هذه الأموال . ويكون ذلك بدعوى ترفع وفقاً للإجراءات المعتادة ويختصم فيها الدائنتون المحجوزون . ولا يكون الحكم الصادر قابلاً للطعن بأى طريق . ويكون للدائنين المحجوزين قبل قصر الحجز أولوية فى استيفاء حقوقهم من الأموال التى يقصر الحجز عليها . «مادة ٣٠٤ مرافعات» .

(رابعاً) : لايجوز الحجز على ما يلزم المدين وزوجه وأقاربه وأصهاره على عود النسب المقيمين معه فى معيشة واحدة من القراش والثياب وكذلك مايلزمهم من الغذاء لمدة شهر . «مادة ٣٠٥ مرافعات» .

(خامساً) : لايجوز الحجز على الأشياء الأتية الا لاقتضاء ثمنها أو مصاريف صيانتها أو نفقة مقررة :

( ١ ) مايلزم المدين من كتب وأدوات ومهمات لمزاولة مهنته أو حرفته بنفسه .

(٢) اناث الماشية اللازمة لانتفاع المدين فى معيشته هو واسرته وما يلزم لغذاء هذه الماشية لمدة شهر . «مادة ٣٠٦ مرافعات» .

(سادساً) : «لا يجوز الحجز على مايحكم به القضاء من البالغ المقررة أو المرتبة مؤقَّتاً للنفقة أو للصرف منها فى غرض معين ولا على الأموال الموهوبة أو الموصى بها لتكون نفقة الا بقدر الربع وفاء لدين نفقة مقررة . «مادة ٣٠٧ مرافعات» .

(سابعاً) : «الأموال الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها لاجوز حجزها من دائتى الموهوب له أو الموصى له الذين نشأ دينهم قبل الهبة أو الوصية الا لدين نفقة مقررة وبالنسبة المبينة فى المادة السابقة . «مادة ٣٠٨ مرافعات» .

(ثامناً) : «لا يجوز الحجز على الأجور والمرتبات الا بمقدار الربع وعند التزام خصص نصفه لوفاء دين النفقة المقررة والنصف الآخر لما عداه من الديون . «مادة ٣٠٩ مرافعات» .

(تاسعاً) : «إذا وقع الحجز على ثمار أو محصولات أو غيرها من المنقولات التى

يتعين تسليمها الى الدولة أو احدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها وجب على الحارس على هذه المنقولات أن يقدم الى من يتسلمها صور محاضر الحجز الموقفة عليها . وينتقل الحجز بتسليم المنقول ومحضر حجزه الى الثمن الذى يستحقه المدين ، وذلك دون أى اجراء آخر . بمادة ٣١٠ مرافعات .

(عاشرا) : لايجوز للمدين ولا للقضاة الذين نظروا بأى وجه من الوجوه اجراءات التنفيذ أو المسائل المتفرعة عنها ولا للمحامين الوكلاء عن يبلشر الاجراءات أو المدين أن يتقدموا للمزايدة بأنفسهم أو بطريق تسخير غيرهم والا كان البيع باطلا . بمادة ٣١١ مرافعات .

### (ثانيا) : الوضع أمام القضاء الادارى :

بادئه ذى بدء نقول أنه يمكن الاستفادة بالمبادئ والأحكام التى استقر عليها القضاء العادى فى شأن مقدمات التنفيذ والطرق المتعلقة باعلان السند التنفيذى مع اجراء الملامات اللازمة التى يتطلبها تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس الدولة هيئة قضاء إدارى ، ونتناول مقدمات التنفيذ أمام القضاء الادارى على النحو التالى :

#### الحكم القابل للتنفيذ :

★ ★ يكون الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى أو احدى المحاكم الادارية قابلا للتنفيذ به طبقا لما ورد بقانون مجلس الدولة ، مع ملاحظة المبدأ المتعلق بالآثر غير الواقع للتنفيذ عند الطعن مالم تحكم محكمة الطعن بخير ذلك .

★ ★ وقد نصت المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ذلك بقولها :

«لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون ، بغير ذلك .

★ ★ كما نصت الفقرة الثانية من المادة (٥١) من القانون المذكور على ما يلى :

«كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الادارى فى الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية وقف تنفيذها الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك .

★ ★ والمقصود أنه لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإداري بهينة استئنافية ، في الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية وقف تنفيذها إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك ، كذلك لا يترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ حكم دعوى الإلغاء ، وتنبيل الأحكام الصادرة بالإلغاء من محاكم مجلس الدولة بالصيغة التنفيذية الآتية :

«على الوزراء ورؤساء المصالح المختصين تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه» .

★ ★ وفي غير هذه الأحكام تكون الصورة التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :  
«على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك»<sup>(١)</sup> .

★ ★ وبصفة عامة يمكن إيجاز الإجراءات المتعلقة بمقدمات التنفيذ فيما يلي :

( أ ) تحرير نسخة الحكم الأصلية .

( ب ) تسليم الصورة التنفيذية للحكم .

( ج ) قرار تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .

★ ★ ونشرح ما أوجزناه على النحو التالي :

( أ ) تحرير نسخة الحكم الأصلية

عند النطق بالحكم تودع مسودة الحكم فقط (مادة ١٧٥ مرافعات) وتحفظ بملف القضية ولا تعطى منها صورة ، ولا يجوز للخصوم الا الاطلاع عليها (مادة ١٧٧ مرافعات) ، ويوقع رئيس الجلسة وكتبتها على هذه النسخة .

ويمكن إعطاء صورة بسيطة غير مزيلة بالصيغة التنفيذية من نسخة الحكم الأصلية لمن يطلبها ولو لم يكن له شأن في الدعوى وذلك بعد سداد الرسم المستحق (المادة ١٨٠ مرافعات) .

---

(١) المادة (٥٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

## (ب) تسليم الصورة التنفيذية للحكم

الصورة التنفيذية للحكم هي الصورة المأخوذة من نسخة الحكم الأصلية والمنبذة بالصيغة التنفيذية وذلك طبقاً للمادة (٥٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢<sup>(١)</sup>.

وتختتم هذه الصورة بعد تذيلها بالصيغة التنفيذية بخاتم المحكمة ويوقعها الكاتب المختص (مادة ١٨١ مرافعات).

وتسلم هذه الصورة للخصم الذي تعود عليه منفعة من تنفيذ الحكم فقط وبشرط أن يكون الحكم جائزاً تنفيذه (مادة ١٨١) مرافعات.

فإذا كان طالب الصورة غير مستفيد من تنفيذ الحكم، أو كان الحكم غير جائز التنفيذ كأن يكون بأمر سلبى كرفض الدعوى الإدارية أو كانت محكمة الطعن قد أمرت بوقف تنفيذه، ففي هذه الحالات لا تسلم الصورة.

ومن المتصور تعدد الصور التنفيذية إذا تعدد المستفيدين من الحكم إلا أنه لا يسوغ إعطاء المستفيد الواحد أكثر من صورة حرصاً على عدم تعدد التنفيذ بالحكم الواحد، وإذا إمتنع قلم كتاب عند إعطاء الصورة التنفيذية الأولى، فإنه يجوز لطالبيها أن يتقدم إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بطلب يلتصق فيه تسليمه هذه الصورة.

والأمر أمام القضاء العادى يتمثل فى أنه يجوز لطالب الصورة التنفيذية أن يتقدم بعريضة إلى قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة ليصدر أمره على هذه العريضة وفقاً للإجراءات المقررة فى باب الأوامر على عرائض المنصوص عليه بقانون المرافعات المدنية والتجارية.

ويختصم الطالب فى هذه العريضة الخصم الآخر وقلم الكتاب لمجرد استكمال الشكل وذلك على سند من أن قلم الكتاب لا يعد خصماً حقيقياً. وللطالب إذا صدر الأمر برفض طلبه، ولمن صدر عليه الأمر، الحق فى التظلم

---

(١) تنص المادة (٥٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على مايلى: . والإحكام الصادرة بالإنهاء تكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية: «على الوزراء ورؤساء المصالح المختصة تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه». أما الأحكام الأخرى فتكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية: «على الجهة التى يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك».

الى المحكمة المختصة ، ويكون التظلم بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى أمام المحكمة وتقضى فيه بتأييد الأمر أو بتعديله أو بإلغائه . ويجب أن يكون التظلم مسببا والا كان باطلا .

وفي جميع الأحوال يسقط الأمر الصادر على عريضة اذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، ولا يمنع هذا السقوط من استصدار أمر جديد<sup>(١)</sup> .

أما اذا ضاعت الصورة التنفيذية من أحد الخصوم فانه يجوز تسليمه صورة تنفيذية ثانية ، وتحكم المحكمة التي أصدرت الحكم في المنازعات التي تثار بشأن هذه الصورة الثانية ، ويكون ذلك بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم الى خصمه الآخر (مادة ١٨٣ مرافعات)<sup>(٢)</sup> .

★ ★ أما بالنسبة للقضاء الإداري فيتم الأمر بتقديم طلب الى المحكمة وتولى هي اعلان الخصم الآخر<sup>(٣)</sup> .

(ج) قرار تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري :

يكون تنفيذ الأحكام التي تتطلب سلطة تقديرية - كالأفله المجرى - بقرار إداري جديد ، أما الأحكام التي لا تتطلب ذلك كأحكام التسويات فانها تتم بعمل تنفيذي لا يرقى الى مستوى القرار الإداري لأنها تتم تنفيذا للقانون الذي يقضى بإجراء التسويات على وجه معين ، ومن أمثلة ذلك قانون الرسوب الوظيفي وغيره من القوانين التي تعيد تسوية المراكز القانونية للعاملين على وجه معين .

أما اذا كان حكم الإلغاء لا يتطلب تنفيذه سوى هدم القرار الملغى وذلك كتطبيق أحكام

---

( ) يرجع في هذا الشأن الى مؤلفنا موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالاته أمام القضاء العادي والكتاب الثاني من الموسوعة بعنوان قضاء التنفيذ وإشكالاته - ص ٢٩٧ وما بعدها .

(٢) تنص المادة (١٨٣) من قانون المرافعات على مايلي :

« لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا في حال ضياع الصورة الأولى . وتحكم المحكمة التي أصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الأولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم الى خصمه الآخر .

(٣) المستشار/ هاني الدريوي بالليل المعلى للاجراءات أمام مجلس الدولة ص ٤٢٥ .



الغاء القرارات المعيبة بعيب في الشكل أو الاختصاص فإن هذا الهمم لا يتم تلقائيا أو بقوة الحكم ، بل يجب صدور قرار بسحب القرار المحكوم بالغائه<sup>(١)</sup> .

وذلك احتفاظا لها بتفسيرها في ازالة آثار الموضوع التي أنشأتها بترخيصها دون أن تمس بعض المراكز المحيطة بها وتمشيا مع الأصل القانوني الصحيح وهو أن سحب القرار الإداري يتم بقرار آخر يعرف بالقرار الساحب .

وقرار السحب المذكور يكون له أثر رجعي أى هو رجعي الأثر فيرتد أثره الى تاريخ صدور القرار المحكوم بالغائه ، ولا يتقيد صدوره بميعاد الستين يوما المقررة للسحب الذي تجريه الإدارة بالنسبة للقرارات الباطلة من تلقاء نفسها<sup>(٢)</sup> .

★ ★ ومفاد ملتزم أن السحب الإداري الذي تجريه الإدارة بمستوى في أثره وفي رجعيته مع حكم الإلغاء الذي تصدره المحكمة في الدعوى التي يطلب فيها الغاء قرار معين مثل طلب الغاء قرار فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية وذلك هو ما يعرف بالإلغاء التسمي، والذي يختلف عن الإلغاء المجرد الذي يلغى القرار برمته ثم تقوم الإدارة بترتيب الأقيامات على النحو الذي يتفق مع صحيح القانون .

★ ★ وجدير بالاحاطة أن مهمة القاضي الإداري تقف عند حد الغاء القرار غير المشروع ، أما تنفيذ هذا الإلغاء فتختص به جهة الإدارة<sup>(٣)</sup> .

★ ★ وتجدر الإشارة الى مايلي :

( ١ ) ترخص الإدارة عند التنفيذ بالملائمة على الوجه التالي :

( أ ) يكون للأدارة بسبب الضرورة واعتبارات الأمن أن تتصرف عند تنفيذ الحكم الصادر بالإلغاء بتعطيل التنفيذ وتجاوزة بشرط أن يكون ذلك في حدود هذه الضرورة وما تقتضيه الاعتبارات الملحة على أن تعوض صاحب الشأن عما لحق به من ضرر<sup>(٤)</sup> .

---

(١) محكمة القضاء الإداري في ١٠ مايو ١٩٥٨ - السنة الثانية عشر رقم ٨٦ .

(٢) نكتور/ مصطفى كمال وصفي «أصول إجراءات القضاء الإداري» ط / ٢ ص ٥٧٤ وما بعدها .

(٣) قضت المحكمة الإدارية العليا بذلك في حكمها الصادر في ٢٤ فبراير ١٩٧٤ رقم ٧٦ .

(٤) المحكمة الإدارية العليا - حكمها في ١٠ يناير ١٩٥٩ - السنة الرابعة رقم ٤٢ في ٢٣

نيسبر ١٩٦١ رقم ٥١ - .

(ب) لا يحق للإدارة أن تقوم بالتنفيذ بطريقة صورية ، فإذا صدر قرار على سبيل المثال بالغاء قرار نقل المدعى نقلا نوعيا أو مكانيا فتقوم الإدارة بتنفيذه ، ثم تصدر قرارا آخر بعد ذلك بنقله ، وقد لوحظ ذلك لنا في بعض القضايا التي بوشرت بمعرفتنا ونضرب لذلك مثلا بالدعوى التي أقامها موكلنا السيد/ .... والرقيمة ٢٠٩٩ لسنة ٤٣ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري «دائرة الجزاءات» والتي قضى فيها بتأريخ ١٩٨٩/٦/١٩ بالغاء نقله إلى أسبوط ، ثم قامت الإدارة بتطبيق حكم الإلغاء ، ثم قامت بعد ذلك بنقله إلى محافظة سوهاج . ويعتبر هذا الإجراء مشوبا بإساءة إستعمال السلطة وتلاعبا في تنفيذ الأحكام .

(ج) بالنسبة لتنفيذ الحكم بالغاء فصل العامل فإن ذلك لا يقتضى إصدار قرار جديد بالتعيين تتخذ فيه الإجراءات القانونية للتعيين ، ولا أن تراعى في المحكوم له شروط التعيين من جديد<sup>(١)</sup> .

(د) يجوز التنفيذ بموجب عقد فتح الاعتمادات الرسمية ولو لم تتضمن الأقرار بقبض شيء ويجب أن يعلن إلى المدين عند الشروع في التنفيذ مع عقد فتح الاعتماد بمستخرج من حسابه من واقع دفاتر الدائن التجارية<sup>(٢)</sup> .

(هـ) من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه حل محله فيما أتخذ من إجراءات التنفيذ ، فالخلاف يتابع الإجراءات دون حاجة لاعادة ماتم منها وذلك طبقا للمادة ٢٨٣ مرافعات<sup>(٣)</sup> .

---

- وقد عرض على مجلس الدولة الفرنسي قضية هامة تعرف «بقضية كوت بلس» لمبدأ معادل ، حيث أقر مجلس الدولة الفرنسي امتناع الإدارة عن تنفيذ حكم ملكية مكوت بلس، لبمض الأراضي في شمال أفريقية لأنه يهدد بلحداث فتنة عامة .

(١) إدارة الفتوى والتشريع لوزارة العدل - مجموعة الفتاوى - السنة الحادية عشر - رقم ٢٧١ .

(٢) راجع التنفيذ الجبرى للدكتور/ قحى والى - ط/ ٨٠ - ص ١٠٢ ، ومنازعات التنفيذ الوقفية للمستشار/ مصطفى مجدى هرجه - ط/ ٢ ص ٣٥٢ ، وكذلك المشكلات العملية في قضاء التنفيذ للاستاذين المستشارين عبد الحميد المنشاوى وعبد الفتاح مراد - ص ١٣٣ - ١٣٧ .

(٣) تنص المادة (٢٨٣) من قانون المرافعات على مايلي :

من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه حل محله فيما أتخذ من إجراءات التنفيذ .

(و) ان التنازل عن السند التنفيذي يفقده قوته التنفيذية ويزيل عنه صفته كسند تنفيذي ، وفي ذلك يقول القضاء المستعجل مايلي :

«لما كان من المقرر أن التنازل عن الحكم يفقده قوته التنفيذية ويزيل عنه صفته كسند تنفيذي ، فلا يصلح بعد حصول هذا التنازل التنفيذ بمقتضاه»<sup>(١)</sup> .

---

(٣) الاشكال رقم ١١٦٩ لسنة ١٩٨٧ تنفيذ الامكندية - جلسة ١٤ ابريل ١٩٨٨ م .

## الفصل الثالث

مفهوم المنازعة المتعلقة باشكالات التنفيذ أمام محكمة القضاء الإداري ، والتمييز وبين المنازعات الوقتية والموضوعية وبين أثر الاشكال الأول والثاني والإشكال المقام من الغير

(أولا) : مفهوم المنازعة المتعلقة باشكالات التنفيذ ، والتمييز بين منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية :

★ ★ استحدث المشرع نظام قاضى التنفيذ أمام القضاء العادى بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ فى يد قاضى واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص بالفصل فى جميع المنازعات سواء أكانت وقتية أو موضوعية ، وسواء أكانت من الخصوم أم من الغير . <sup>١</sup> مع مقتضاه أن قاضى التنفيذ بالقضاء العادى أصبح دون غيره المختص نوعيا بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها ، وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص .

★ ★ وبهذه المناسبة فإن المقصود بالمنازعة الموضوعية فى التنفيذ هى تلك التى يطلب المستشكل الحكم بحسم النزاع فى أصل الحق ، فى حين أن المنازعة الوقتية هى التى يطلب فيها الحكم بإجراء وقتى لا يمس أصل الحق ، والعبرة فى ذلك بآخر طلبات الخصوم<sup>(١)</sup> .

★ ★ ولكى تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ يتعين أن يكون التنفيذ جبريا ، وأن تكون المنازعة منصبية على اجراء من اجراءات التنفيذ أو مؤثرة فى سير التنفيذ واجراءاته وذلك بأن يكون الحكم الذى يصدر فى المنازعة متعلقا بصحة أو بطلان اجراء من اجراءات التنفيذ أو منصبا عليه لأسباب لاحقة للحكم تحول دون اتمام التنفيذ .

★ ★ أما المنازعات التى لا تمس اجراء من اجراءات التنفيذ فلا تعتبر منازعة فى التنفيذ فى حكم المادة (٢٧٥) من قانون المرافعات .

★ ★ وجدير بالذكر أن المادة (١٠٩) من قانون المرافعات تنص على أن الدفع

---

(١) الطعن ٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٢ - ص ٢٩ - ص ١٠٠٥ .

بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو بمسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، ويجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى .

★ ★ ولذلك فإن الاختصاص المتعلق بنوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ، ولهذا فإن مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة فى الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة ، ويعتبر الحكم الصادر من المحكمة مشتملا حتما على قضاء ضمنى فى شأن الاختصاص .

★ ★ فلذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها كما لو أقيمت دعوى استكمال فى تنفيذ حكم صادر من القضاء الإدارى أمام القضاء العادى فى غير الحالات التى يختص بنظرها فعليها أن تحيل الدعوى إلى القضاء الإدارى الذى يختص بها عملا بصحيح المادة (١١٠) من قانون المرافعات فيما تنص عليه من أنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، فإذا هى قضت فى النزاع مجاوزة اختصاصها وأيدعا الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن<sup>(١)</sup> .

★ ★ أما إذا انتقلنا إلى بحث إشكالات التنفيذ أمام القضاء الإدارى فيلاحظ عدم وجود قاضيا للتنفيذ كالوضع القائم بالنسبة للقضاء العادى - وقد ثار الجدل أمام الفقه والقضاء حول جهة الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ بمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى ، واستقر رأى على أن تختص بها محكمة القضاء الإدارى حسبما سنعود إلى بيانه تفصيلا ، ويؤخذ فى هذا المجال بأغلب المبادئ التى استقر عليها القضاء العادى بشرط أن لا تتعارض مع طبيعة الدعوى الإدارية وذلك على سند من أن القضاء الإدارى مازال يأخذ بقانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الإدارية .

★ ★ وجدير بالذكر أن التنفيذ إذا كان حاصلًا بموجب حكم فإن الاستكمال فى تنفيذ الحكم لا يحق أن يتضمن نعيًا على الحكم أو تجريحا له أو طعنا فيه أو تأويلا أو تصيرا له .

---

(١) مؤلفنا : موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالاته أمام القضاء العادى من ١٩٩٠ - ٩٩١ - ص ٤٧٠ و ٤٧٣ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٥ .

★ ★ ★ فـتـجـريـح الحـكـم أو نـعـى عـلـيـه نـمـا بـعـسـه (أو بـمـعـنى آخـر مـحـاكـمـه) مـجـنـه  
طـرق الطـعن فـى الأـحـكـام و لـيـس الـاسـتـنـكـال فـى تـنـفـيـد .

★ ★ ★ فـاذا كـان الحـكـم صـاـدرا مـن المـحـكـمـه الـادـاريـه فـيـطـعن فـيـه أـمـام مـحـكـمـه القـضـاء  
الـادـاريـه بـهـيئـة اسـتـنـافـيـة ، و اذا كـان صـاـدرا مـن مـحـكـمـه القـضـاء الـادـاريـ أو مـن المـحـاكم  
التـأديـبيـة ، عـاـديـة أو تـأديـبيـة عـلـيـا ، فـيـطـعن فـيـه أـمـام المـحـكـمـه الـادـاريـة العـلـيـا مـارـا بـدائـرة  
فـحص الطـعون بـعد و صـول تـقـريـر هـيئـة مـفـوضـى الدـولـة ، و يـجـوز أن يـشـمـل الطـعن  
أـمـام المـحـكـمـه الإـدـاريـة العـلـيـا عـلى شـق مـتـعـلق بـوقـف التـنـفـيـذ ، حـيـث يـمـكـن الطـعن أـمـامـها  
فـى الحـكـم الصـادر فـى هـذا الشـق الـذـى صـدر مـن مـحـكـمـه القـضـاء الـادـاريـ ، مـع مـلـاحـظـة  
أن الطـعن فـى أـحـكـام المـحـاكم التـأديـبيـة تـخـتـص فـيـه التـيـابـة الـادـاريـة بـصـفـتـها و لـيـس جـهـة  
الـادـارـة و ذلك سـواء كـان الطـعن فـى الحـكـم صـاـدرا مـن المـحـكـمـه التـأديـبيـة العـاـديـة أو  
العـلـيـا .

★ ★ ★ و جـنـبـر بـالـتـكـر أن حـالـة الـاسـتـعـجـال مـفـترـضـة دائـما فـى جـمـيـع اشـكـالـات  
التـنـفـيـد ، حـيـث ان الشـارـع فـد أـعـتـبـرـها مـسـتـعـجـلـة بـطـبـيـعـتـها<sup>(١)</sup> . و يـلـاحـظ أن طـلـب و قـف  
تـنـفـيـد القـرار الـادـاريـ يـخـضـع لـمـيعـاد رـفـع الدـعـوى بـالنـسـبـة لـلـحـالـات الـتى يـنـطـلـب فـيـها  
القـانـون ذلك ، لـانـه مـشـتـق مـن طـلـب الـلـغـاء .

★ ★ ★ أـما تـفـسيـر الأـحـكـام فـلا تـخـتـص بـه مـحـكـمـة الاشـكـال و انـما تـخـتـص بـه المـحـكـمـة  
الـتى أـصـدـرت الحـكـم .

★ ★ ★

(ثـائـيـا) : التـمـيـيز بـيـن الاشـكـال الأول و الاشـكـال الثـانـي و الاشـكـال المـقـام مـن الـغـيـر  
(١) الاشـكـال الأول :

نـرى أن الاشـكـال الأول فـى التـنـفـيـذ ذا أثـر مـوقـف لـلـتـنـفـيـذ يـسـتـوى فـى ذلك أن يـكـون  
فـد رـفـع الـى مـحـكـمـة مـخـتـصـة بـنـظـره أو الـى مـحـكـمـة غـيـر مـخـتـصـة بـه ، و يـظـل هـذا الأثـر  
بـاقـيـا ما بـقيـت صـحـيـفـتـه قـائـمـة و لا يـزول الـا بـصـدور حـكـم يـتـرتـب عـلـيـه زوال صـحـيـفـة  
الـاشـكـال لـبـطـلـانـها أو بـسـقـوط الخـصـومـة أو بـاعـتـبـارـها كـأن لـم تـكـر .

(١) المـسـتـشار الـدـكـتـور/ مـحـمـد كـمـال : الدـيـن مـنـير ، قـضـاء الأـمـور الـادـاريـة المـسـتـعـجـلـة ، ص ١٩٨٨ -  
ص ٣٥٤ .

و كـذلك المـسـتـشار/ مـحـمـد عـبـد اللـطـيـف ، القـضـاء المـسـتـعـجـل ، ط/ ٣ ص ٤٥١ .

وتأسيساً على ذلك فإذا قضى بعدم اختصاص القضاء العادى وأحيل الاشكال الى القضاء الادارى طبقاً لحكم المادة (١١٠) مرافعات<sup>(١)</sup> ، فإن هذه الاحالة لا يترتب عليها انتهاء الخصومة فى الاشكال الأول فلا تزول صحيفته وانما تنقل الدعوى الى المحكمة المحالة اليها التى يتعين عليها أن تنظرها بحالتها من حيث انتهت اجراءاتها أمام المحكمة التى أحالتها ، ويعتبر صحيحاً أمامها ما تم من اجراءات قبل الاحالة بما فى ذلك صحيفة الاشكال وأثرها الواقف للتنفيذ . والفرض هنا أن الاشكال أقيم لأول مرة قبل البدء فى التنفيذ أو قبل تمامه طبقاً لصحيح المادة (٣١٢) من قانون المرافعات<sup>(٢)</sup> .

★ ★ ونخلص مما تقدم الى أن أثر الاشكال الأول فى وقف التنفيذ يظل منتجاً لآثاره ما بقيت صحيفته منتجة ومستمرة الى أن نقضى فيه المحكمة المختصة وذلك دون انتظار صدور حكم فى هذا الاشكال وذلك بشرط أن يكون اشكالا وقتي .

ففى حقيقة الأمر أن أثر الاشكال الأول يظل منتجاً لأثره ما بقيت صحيفته فنية ومستمرة فى مفعولها كصحيفة دعوى الى أن تزول من الوجود بالحكم فيها ، أو بالرضا بين الطرفين أو اثبات ترك الخصومة فى الإشكال ، حيث ينتهى بذلك أثر الاشكال وتزول الخصومة بالنسبة للعقبة التى كانت سبباً فى رفع الاشكال .

ويستوى أن يكون الحكم قد صدر برفض الاشكال أو بعدم جواز نظره لسبق الفصل فيه أو بعدم قبوله أو ببطلان صحيفة الدعوى أو باعتبارها كأن لم تكن ، أو بسقوط الخصومة أو بشطب الإشكال<sup>(٣)</sup> فكل ذلك يترتب عليه الأثر الواقف للتنفيذ المترتب على رفع الإشكال أعمالاً للمادة ٣١٤ مرافعاته .

(١) تنص المادة (١١٠) من قانون المرافعات على مايلى : «على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تقرر بأحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية ويجوز لها غنفذ أن تحكم بغرامة لاتجاوز عشرة جنيهات . وتتبرم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها .

(٢) مؤلفنا : موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته أمام القضاء العادى والادارى ، المجلد الأول - القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته أمام القضاء العادى - س ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ص ٥١٠ - ٥١١ .

(٣) تنص المادة (٣١٤) من قانون المرافعات على مايلى :  
«إذا تغيب الخصوم وحكم القاضى بشطب الاشكال زال الأثر الواقف للتنفيذ المترتب على رفعه» .

أما إذا حكم بعدم الاختصاص الولائي إذا رفع الاشكال أمام القضاء العادي وأحيل إلى القضاء الإداري فإن أثره يظل قائماً إلى أن يحكم فيه بمعرفة المحكمة المختصة ولائها ، وهي محكمة القضاء الإداري.

والجدير بالاحاطة أن الاحكام التي لاتنتهي الخصومة في الاشكال ولا تزيل صحيفة الدعوى فقه لا يترتب عليها زوال الأثر الواقف للاشكال ، كالحكم الذي يصدر بعدم الاختصاص سواء محلياً أو نوعياً أو وظيفياً ، والذي يقرن دائماً بالاحالة إلى المحكمة المختصة ، لأن الحكم في هذه الحالة لا يزيل صحيفة الدعوى من الوجود بل يحركها من المحكمة المرفوع أمامها الدعوى إلى المحكمة المختصة كما هي منتجة لكافة أثارها القانونية .

## (٢) الاشكال الثاني

إذا كان الاشكال إشكالاً ثانياً لا يكون له أثر واقف ويكون كذلك إذا قدم بعد رفع الاشكال الأول وجدير بالذكر أنه لا يشترط لذلك أن يكون قد حكم في ذلك الاشكال الأول .

أما إذا رفع أكثر من إشكال في وقت واحد فإن كلا منهما يعتبر اشكال أول .

ويلاحظ أن الاشكال الذي يقيمه الطرف الملتزم في السند التنفيذي لا يعتبر ثانياً إذا لم يكن قد اختصم في الإشكال السابق (مادة ٣/٣١٢ مرافعات)<sup>(١)</sup> ، ويكون من

### (١) تنص المادة (٣١٢) من قانون المرافعات على مايلي :

«إذا عرض عند التنفيذ إشكالاً وكان المطلوب منه إجراء وقتياً فلمحضر أن يقف التنفيذ أو أن يمضي فيه على سبيل الاحتياط مع تكليف الخصوم في الحالين الحضور أمام قاضي التنفيذ ولو بميعاد ساعة وفي منزله عند الضرورة ويكفي إثبات حصول هذا التكليف في المحضر فيما يتعلق برافع الاشكال ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يتم التنفيذ قبل أن يصدر القاضي حكمه . وعلى المحضر أن يحرر صورة من محضره بقدر عدد الخصوم وصورة لقلم الكتاب يرافق بها أوراق التنفيذ والمستندات التي يقدمها إليه المستشكل وعلى قلم الكتاب قيد الاشكال يوم تسليم الصورة إليه في السجل الخاص بذلك .

ويجب اختصام الطرف الملتزم في السند التنفيذي في الاشكال إذا كان مرفوعاً من غيره سواء بابدائه أمام المحضر على النحو المبين في الفقرة الأولى أو بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى -



حقه أن يرفع اشكاله الذى يعتبر أول ويلتالى بوقف التنفيذ<sup>(١)</sup>. أى أن الاشكال الذى يرفع من الطرف الملتزم فى السند التنفيذى يكون متعلّقا بالاثّر الواقف ولو كن مسبقا فى التاريخ بلشكال وقى آخر ملادم الاشكال الأسبق تاريخاً غير مرفوع منه ولا هو اختصم فيه<sup>(٢)</sup> يستوى فى ذلك أن يكون الاشكال المرفوع من الملتزم فى السند التنفيذى مرفوعا الى المحكمة المختصة أو الى محكمة غير مختصة ، وقد استحدث قانون المرافعات القائم هذا الاستثناء بالمادة ٣١٢، منه حتى لا يتحايّل صاحب الحق الثابت فى سند تنفيذى على القانون ، فيوعز الى شخص آخر برفع اشكال قبل أن يرفع الملتزم فى السند التنفيذى لشكاله ويمنع بذلك وقف التنفيذ<sup>(٣)</sup> ، هذا ويلاحظ أنه اذا كان الأمر أمر تحايّل ، فانه يمكن أن ننصوّر أن الطرف الملتزم فى السند التنفيذى يستطيع بدوره أن يتحايّل فى استخدام الاستثناء المقرر لصالحه وذلك بأن يوعز الى آخر برفع اشكال يجرى خلوا من اختصاصه فيمنع بوقف التنفيذ أكثر من مرة ، ونلافيا لمثل هذا التحايّل استحدث المشرع فقرة فى المادة ٣١٢ مرافعات (بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦) هى الفقرة الثالثة منها التى توجب إختصام الطرف الملتزم فى السند التنفيذى فى الاشكال اذا كان مرفوعا من غيره سواء بابدائه أمام المحضر ... أو بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ، فاذا لم يختصم فى الاشكال وجب على المحكمة أن تكلف المستشكل باختصامه فى ميعاد تحدده له فإن لم ينفذ ما أمرت به المحكمة جاز الحكم بعدم قبول الاشكال<sup>(٤)</sup> .

- فإذا لم يختصم فى الاشكال وجب على المحكمة أن تكلف المستشكل باختصامه فى ميعاد تحدده له ، فإن لم ينفذ ما أمرت به المحكمة جاز الحكم بعدم قبول الاشكال .

ولا يترتب على تقديم أى اشكال آخر وقف التنفيذ ملدم بحكم قاضى التنفيذ بالوقف .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على أول اشكال يقدمه الطرف الملتزم فى السند التنفيذى لذا لم يكن قد اختصم فى الاشكال السابق .

(١) دكتور/ محمد كمال منير ، قضاء الامور الادارية المستعجلة ، ص ١٩٨٨ - مرجع سابق - ص ٣٦٧ ، هامش ، ويشير الى الأستاذ الدكتور/ عبد القابسط الجمبى .

(٢) الأستاذ/ محمد على راتب وزميله قضاء الامور المستعجلة مط/ ٧ - ص ١٩٨٥ - مرجع سابق - ص ٨٢٠ .

(٣) تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الأمة تطبيقا على المادة (٣١٢) من القانون القائم وهذه اللجنة هى التى اقترحت استحداث الاستثناء المذكور .

(٤) قالت المنكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ الذى استحدثت هذه الفقرة ان التطبيق العملى قد كشف عن بعض صور التحايّل من جانب الطرف الملتزم من السند التنفيذى -

ويلاحظ أن الجزء الذي وضعته المادة وهو الحكم بعدم قبول الدعوى هو جزء «جوازى» حتى يكون في يد المحكمة أن تقضى به أولاً تقضى به حسب ظروف الحال فى الدعوى لاحتمال أن يكون عدم إختصاص الطرف الملزم فى السند التنفيذى راجعاً لأسباب جدية لا تحليل فيها ، كأن يكون عدم اختصامه راجعاً لمسبب خارج عن إرادة المستشكل<sup>(١)</sup> .

### (ثالثاً) : الاشكال المقام من الغير

★ ★ ثلثت خلافات حادة فى الفقه والقضاء حول اعتراض الغير ومنازعته فى التنفيذ فى الحكم الذى لم يكن طرفاً فيه فيما يتعلق بأحكام الالغاء أو فى طعون الانتخايلات أو فى كل أنواع القضاء الموضوعى .

★ ★ وذلك على سند من حجية الأحكام لاسيما أحكام الالغاء .

★ ★ وذلك الأمر مردود من جانب الأغلبية بأن الحجية لاتعنى سوى قيام قرينة قانونية قاطعة مؤداها افتراض أن الاجراءات التى انتهت بها صحيفة قانونا ، وأن هذا الحكم عنوان الحقيقة القانونية . فهذه القرينة تنفرع الى شقين أو قرينتين : قرينة الصحة ، وقرينة الحقيقة وهى تعنى أن الحكم يجب أن يحترم من الجميع : القاضى والأفراد والادارة ، وسواء أكانت حجية مطلقة أو نسبية ، وهذا ما يعبر عنه بالقوة الازامية للحكم .

★ ★ غير أن احترام الشخص للحكم شئ وتنفيذه للحكم شئ آخر .

ويناه على ملتزم فإن الاعتراض المقام من الغير فى التنفيذ لا يمكن أن يكون مزجها لحجية الحكم بدعوى أنه لم يكن طرفاً فيه أصلاً - وإنما يوجه لقوته التنفيذية حين تمتد لتمس بحقوقه المكتسبة والتى تشكل جزء من البنيان القانونى من المجتمع

---

= للإستفادة من حكم الفقرة الثالثة من المادة ٣١٢ (الخامسة حالياً) بقصد عرقلة اجراءات التنفيذ وذلك بأن يوعز الى شخص غيره برفع اشكال فى التنفيذ دون اختصامه فيه لوقوف التنفيذ ثم يلجأ هو بعد ذلك عقب الحكم فى الاشكال الاول المرفوع بيلامز منه الى رفع اشكال منه بترتيب عليه وقف التنفيذ عملاً بحكم الفقرة الثالثة من المادة ٣١٢ (للخامسة حالياً) وتلافياً لذلك رؤى اضافة فقرة جديدة الى المادة ٣١٢ .. وهى الفقرة التى أوردينا نصها فى المتن .

(١) المنكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل للمادة ٣١٢ من قانون المرافعات .

ويعتبر احترامها جزء من الشرعية مثلها مثل احترام الحقوق التي قضى بها الحكم الجارى تنفيذه سواء بسواء<sup>(١)</sup> .

وخلاصة القول أنه يجوز قبول الاشكال المقام من الغير مهما كانت حجبه لأنه يستشكل فى تنفيذ هذا الحكم الذى أعدى على حقوقه المكتسبة أو كان ماسا بمركزه القانونى وهو ما ينطبق على منازعات التنفيذ دون طرق الطعن فى الحكم .

أما الاختصاص فينعتد لمحكمة القضاء الادارى فى هذا الشأن متى كان الحكم المستشكل فى تنفيذه صادرا من القضاء الادارى .

وجدير بالاحاطة أن القضاء الادارى يحق له الاسترشاد بالبلديات العلمة فى نظر اشكالات التنفيذ المقامة من الغير ، ونذكر أهمها فيما يلى .

(أ) يجب أن يكون المستشكل من «الغير» حقيقة .

(ب) جدية الاشكال المقام من «الغير» .

(ج) يجب أن يكون الحكم باستمرار التنفيذ يتعارض مع حقوق هذا الغير المعارض فى التنفيذ والتي يؤيدها ظاهر المستندات ، أما اذا اتضح للقاضى خلاف ذلك ، وأن الاشكال قصد منه تأخير التنفيذ ووضع المرافيل فى سبيله ، فإنه يقضى بنقضه والإستمرا فى التنفيذ<sup>(٢)</sup> .

التميز .. لاشكال الأول والاشكال التالى أمام القضاء العادى والتي يمكن الأخذ بها أمام القضاء الادارى مع اجراء الملاءمات اللازمة لطبيعة الدعوى الادارية وإختص عن محكمة القضاء الادارى بنظر الاشكالات .

وجدير بالذكر أن عبارة «الاشكال الاول» تنطبق على الإشكال الوقتى الذى يرفع أولا فيترتب على رفعه الأثر الواقت للتنفيذ حسبما سبق بيانه .

أما عبارة «الإشكال التالى» فتطلق على الاشكال الذى يكون مسبوقاً بإشكال أول .

---

(١) دكتور/ حسنى سعد عبد الواحد تنفيذ الأحكام الادارية (مرجع سابق - ص ١٤٧ وملاحقها) .

(٢) تعليقات «الوز» على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي نبذة ١٢٢ وما بعدها - مشار الى المرجع بمؤلف الأستاذ/ محمد على راتب وزميله مرجع سابق - ط/٧ - ص ١٩٨٥ - ص ٨١٠ - ٨١١ .

ويرجع في معرفة اذا ماكان الاشكال الوقتى اشكالا أولا، أو اشكالا تاليا الى تاريخ رفع الاشكال ، فليهما ما سبق تاريخا يكون هو «اشكال أول» .

فاذا رفعت عدة إشكالات فى وقت واحد فلانها جميعاً تعتبر «إشكالا أول» يستوى فى ذلك أن تكون مرفوعة من شخص واحد أو من أشخاص متعددين .

وغنى عن البيان أن تاريخ رفع الاشكال هو تاريخ ايداع صحيفته بقلم كتاب المحكمة ، اذا كان مرفوعا بصحيفة، أو تاريخ ايدائه أمام المحضر عند التنفيذ ودفع الرسم المستحق .

★ ★ ولكى يكون الاشكال الوقتى اشكالا تاليا، محروماً من الأثر الواقف للتنفيذ يتعين أن يكون «الإشكال الأول» من فصيلة الاشكالات فى التنفيذ ، بمعنى أن المنازعة الأولى فى التنفيذ التى تحرم الاشكال الوقتى التالى من أثره الواقف هى منازعات التنفيذ التى تكون من فصيلة «الاشكالات الوقتية» أى «المنازعات الوقتية السابقة على التنفيذ» .

فاذا كانت المنازعة الأولى فى التنفيذ منازعة تنفيذ مستعجلة تالية لإنمام التنفيذ كدعوى عدم الإعتداد بالحجز أو كانت منازعة تنفيذ موضوعية سواء قبل تمام التنفيذ أو بعده، ففانها لا تحرم الاشكال الوقتى اللاحق لها من أثره الواقف أى لاتعتبر بالنسبة له «اشكالا أول» بالمعنى الذى نحن بصدد معالجته فلا يعتبر اشكالا أولا بالمعنى الذى نعالجه الآن وهذه النتيجة منهلقة من المشرع لأن هذه المنازعة لا يترتب على رفعها وقف التنفيذ أما الذى يترتب وقف التنفيذ فهو الاشكال الوقتى أى منازعة التنفيذ الوقتية السابقة على تمام التنفيذ<sup>(١)</sup> .

وجدير بالأحاطة أن المدينين سيئوالنيه قد يستغلوا ما يترتب على رفع الأشكال من اثر فى وقف التنفيذ فكان المدين يقدم اشكالا أمام المحضر بوقف التنفيذ ، فإن حكم فيه برفضه أو انتهت الخصومة فيه بغير حكم ، وشرع المحضر فى اتمام التنفيذ . عاد المدين الى تقديم اشكال آخر بوقف التنفيذ ويمنع المحضر من اتمامه . ولعلاج هذا الوضع ، فرق القانون بين الاشكال الاول والاشكال الثانى . فوفقاً للمادة (٤/٣١٢) «لا يترتب على تقديم أى اشكال آخر وقف التنفيذ مالم يحكم قاضى التنفيذ

(١) الأستاذ/ محمد على راتب وزميله: «فضاء الامور المستعجلة ط/ ٧ - من ١٩٧٥ - مرجع سابق من ٨١٧» .

★ حلة عملية بوشرت بمعرفة المؤلف يثبت بها تحليل المستشكلين على القانون للمحاولة لكون تنفيذ الأحكام الحائزة على حجة الأمر الملقى :

حاصل التكمول/ عزت سيد اسماعيل على حكم من محكمة استئناف القاهرة رقم ٤١١٢ لسنة ٩٧ ق بإخلاء كل من (١) ..... و(٢) ..... و(٣) ..... من الجراج الذى يمتلكه بمقره ، فأقام الأول -

بالوقف ، ومعنى هذا أن الاشكال الثاني ، أو الآخر على خلاف الاشكال الأول لا يترتب على تقديمه وقف التنفيذ<sup>(١)</sup> . ذلك أن المشرع قد افترض في رافعه سوء النية والرغبة في عرقلة التنفيذ . ولهذا فإن الاشكال الثاني لا يوقف التنفيذ الا اذا حكم القاضي بوقفه بعد نظر الاشكال .

ولكن ما معنى اشكال آخر ؟ لا يعتبر الاشكال اشكالا آخر لا يوقف التنفيذ الا اذا كان منصبا على ذات التنفيذ محل الاشكال الأول . فاذا حجز على منقولات لشخص واستشكل في الحجز ، ثم حجز على منقولات أخرى له ، واستشكل هذا الشخص في الحجز الثاني فإن لشكائه يعتبر اشكالا أولا يوقف التنفيذ ولو كان الحجزان قد نما بموجب نفس السند التنفيذي . وقد كان القانون الملقى لا يعتبر الاشكال لشكالا ثانيا الا اذا رفع بعد أن يكون قد حكم في الاشكال الأول بالاستمرار في التنفيذ . فكان اذا رفع الاشكال قبل زوال الأثر الواقف للاشكال الأول ، فإنه لا يكون اشكالا آخر بل اشكال أول يترتب عليه وقف التنفيذ . ولكن البعض استغل هذا الشرط ، فكان يرفع اشكالا يوقف التنفيذ ، وقبل الفصل فيه يرفع اشكالا يعتبر اشكالا أولا يوقف التنفيذ لأنه رفع قبل الفصل في الاشكال السابق . وهكذا الى ما لا نهاية . ولهذا أغضت المجموعة الجديدة هذا الشرط . فالاشكال الآخر لا يوقف التنفيذ ، ولو رفع قبل الفصل في الاشكال الأول .

على أن المشرع الجديد يستثني من قاعدة عدم ترتيب الاشكال الثاني وقف التنفيذ ، حالة لم اذا كان هذا الاشكال هو أول اشكال يرفعه الطرف الملتزم في السند التنفيذي اذا لم يكن طرفا في الاشكال السابق (مادة ٢١٢ / فقرة الأخيرة) . وعلى هذا فإنه عند تنفيذ حكم قضائي ، اذا رفع اشكال من غير المحكوم عليه ولم يختص المحكوم عليه في هذا الاشكال . وبعد هذا الاشكال رفع المحكوم عليه اشكالا في التنفيذ ، فإن هذا الاشكال الثاني يؤدي الى وقف التنفيذ رغم أنه ليس اشكالا أول . وينطبق هذا الاستثناء أيضا على أول اشكال يرفعه ملتزم بموجب السند ، ولو كان الاشكال السابق مرفوعا من ملتزم آخر بموجب نفس السند . وعلة هذا الاستثناء هو مواجهة ما كان

---

= اشكالا في التنفيذ رقم ١٧٥٦ لسنة ١٩٩٠ مستعمل الجيزة ، وقد قضا باذخال الثاني والثالث في الاشكال لنقط عليهما خط للرجعة في اقامة كل منهما اشكالا أولا وصدر الحكم برفض الاشكال المذكور ، فتمنوا الى اقامة اشكالا آخر من الغير رقم ٢٧٩٩ لسنة ١٩٩٠ - وقد أثبتنا التحايل ، فرفض برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ .

(١) ويلاحظ أن الاشكال لا يعتبر اشكالا ثانيا الا اذا سبقه اشكال أول . ولا تعتبر المنازعة الموضوعية ولو ترتب على رفضها وقف التنفيذ كدعوى الاسترداد اشكالا ، ولهذا فإنه اذا رفع اشكال بعد دعوى استرداد ، فإن هذا الاشكال لا يعتبر لمجرد سبقه بدعوى استرداد اشكالا ثانيا بل هو اشكال أول عكس هذا ، وجرى راجع ص ٢٨٣) .

يحدث من تحليل من بعض طالبي التنفيذ ، اذ كان طالب التنفيذ يسخر شخصا من الغير لرفع اشكال ضده يوقف التنفيذ وينتهي هذا الوقف كأثر لزوال صحيفة الدعوى أو الحكم فيها ، ثم يعود الطالب بعد ذلك الى اجراء التنفيذ ، وعندما يرفع المنفذ ضده الملزم بموجب السند التنفيذي اشكالا يفاجأ بأن اشكاله هو اشكال ثان لا يوقف التنفيذ .

وهذا الاستثناء الذي وضعه المشرع لصالح الملزم بموجب السند التنفيذي استغله في العمل هذا الطرف الملزم بقصد عرقلة اجراءات التنفيذ ، وذلك بأن يقوم هذا الطرف بالاتفاق مع شخص من الغير على رفع اشكال في التنفيذ دون اختصاصه فيه ، فيوقف التنفيذ . وبعد ذلك يقوم الملزم برفع اشكال آخر يوقف التنفيذ مرة أخرى . وتلافيا لذلك أصبحت الفقرة (٣) الى المادة (٣١٢) بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ والتي توجب اختصاص الطرف الملزم في السند التنفيذي<sup>(١)</sup> وفقا لما سبق بهانه :

ويترتب على اختصاصه في الاشكال ، عدم استفادته من الفقرة الاخيرة من المادة (٣١٢) ولا يؤدي رفع اشكاله بعد ذلك الى وقف التنفيذ .

وجدير بالأحاطة أن هذه القواعد التي إستقر عليها القضاء العادي يمكن الأخذ بها 'مام' القضاء الإداري لتحلقها . بمبادئ قانونية مستقرة في قضاء التنفيذ وإشكالاته ، وكل ما هنالك أن الاختصاص ينمق لقاضي التنفيذ دون غيره للفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقفية التي تثار أمامه في تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء العادي وذلك طبقاً لصحيح المادة ٢٧٥ مرافعاته كما يختص بتنفيذ بعض الأحكام الصادرة من القضاء الإداري وذلك على سبيل الإستثناء مثل تلك المتعلقة بالتنفيذ على المال ملكية أو حيازة غير أننا نتحفظ ونقول أنه يمتنع على القضاء العادي النظر في إشكالات التنفيذ المتعلقة بالمال إذا كان مبناها أمر من الأمور الإجرائية أو الموضوعية التي ينسب المستشكل مخالفة القضاء الإداري لها وذلك حسبما إستقرت عليه أحكام النقض منقض منقضى - أول فبراير ١٩٧٣ من ٢٣ ص ١٣١ .

أما الإختصاص بنظر إشكالات التنفيذ ومنازعاته في نظام مجلس الدولة فأصبح ينمق لمحكمة القضاء الإداري حسبما سنبينه في الفصل التالي .

---

(١) المتكررة الإيضاحية لمشروع القانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

## الفصل الرابع

### إختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر إشكالات التنفيذ

ان اشكالات التنفيذ التى تصدر فى حكم أصدرته إحدى محاكم مجلس الدولة بحسب تكييفه القانونى هو منازعة إدارية يجب أن يختص بها مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى ، ولا يختص بها القضاء العلى الا فى الأحوال التى ينص عليها القانون كما هو الوضع بالنسبة الى التنفيذ على مال بتحفظات خاصة حسبما سبق بيانه .

★ ★ وذلك على سند من أن تنفيذ بعض أحكام مجلس الدولة بهيئة قضائية كأحكام الإلغاء انما يتم بقرارات إدارية فيكون للتنفيذ علاقة إدارية ولا يمكن القول بغير ذلك<sup>(١)</sup> .

★ ★ وفضلا عن ذلك فإن تنفيذ هذه الاحكام يتعلق بامتيازات إدارية معينة كعدم جواز التنفيذ الجبرى على الخزائنة العامة وبعضها يتصل ببعض الدواعى الإدارية كاعتبارات الميزانية ، وعدم جواز المقاصة فى الديون الإدارية ، وحاصلات المال العام<sup>(٢)</sup> .

★ ★ ويضاف الى ما تقدم أن هذه المنازعات تتصل بالموضوع الأصلي اتصالا وثيقا فيختص بها القضاء الإدارى .

★ ★ وأخيرا فإن عرض الإشكال على محكمة القضاء الإدارى التى أصدرت الحكم أمر طبيعى لأنها القاضى الطبيعى فى هذا الشأن .

---

(١) دكتور/ مصطفى كمال وصفي : أسول إجراءات القضاء الإدارى ط/ ٢ - ١٩٧٨ -

(٢) ومن قبيل ذلك أحكام المحكمة الإدارية العليا حيث قضت بأن «الاستيلاء على مصنع وإن كان عملا تنفيذيا ومباثيا الا أنه لا يتم الا تنفيذيا للقرار إدارى فيختص المجلس بنظره» (المحكمة الإدارية العليا فى ٣٠ من نوفمبر ١٩٦٨ لسنة ١٣ رقم (١٤) صفحة ١١٥ ، وقد وصفت المحكمة الإدارية العليا قرار رفض وزير الخزائنة تقرير معاش استثنائى بته قرار إدارى ، المحكمة الإدارية العليا - حكمها فى ٢٧ من يونيو ١٩٦٩ - السنة ١٤ ١٠٨١ - صفحة ٨٨٨ . وأن امتناع الوزارة عن تنفيذ حكم ولجب التفادى هو قرار إدارى فيختص به المجلس (المحكمة الإدارية العليا - حكمها فى ١٨ من نوفمبر ١٩٦٧ - السنة ١٣ رقم (١٦) صفحة ١٠١ - وأن الأمر بإزالة مباتى خارج خط التنظيم هو قرار إدارى وليس عملا تنفيذيا - المحكمة الإدارية العليا فى ١٨ يناير ١٩٦٩ - السنة ١٣ رقم (٣٤) صفحة ٢٦٤) .

★ ★ وقد أصبحت هذه المحكمة هي المختصة بنظر إشكالات التنفيذ بالنسبة للأحكام الصادرة من القضاء الإداري .

★ ★ وسبب ذلك أنه لا يوجد بمجلس الدولة قاض تنفيذ كما هو الوضع القائم في قانون المرافعات المدنية والتجارية حيث تنص المادة ٢٧٥ - مضافة البيان - على إختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقفية أيا كانت قيمتها ، كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ ويفصل قاضي التنفيذ في منازعات التنفيذ الوقفية بوصفه قاضياً للأمر المستعجل .

فالإختصاص بمنازعة التنفيذ في نطق القضاء الإداري يكون دائماً لمحكمة أول درجة التي يدخل النزاع الأصلي في اختصاصها حتى لو تعلق الأمر بتنفيذ حكم صادر من محكمة الدرجة الأعلى ، وذلك على سبيل من أن الإشكال في التنفيذ أو المنازعة فيه ، لا يخرج عن كونها دعوى جديدة ينبغي أن تخضع للقواعد العامة في التقاضي .

وبناء على ذلك فإن الإختصاص في هذا الشأن يكون للمحكمة ذات الولاية العامة في المنازعة الإدارية حتى لو تعلق الأمر بتنفيذ حكم صادر من محكمة إدارية ، لأن هذه الأخيرة ذات اختصاص محدد ، وبناء على ذلك فمحكمة القضاء الإداري هي المحكمة المختصة دائماً بمنازعات التنفيذ في الأحكام الإدارية والتي تدخل في اختصاص القضاء الإداري على سبيل من أنها ذات الإختصاص العام طبقاً للمادة ١٣ ، من قانون مجلس الدولة والتي نقول : .

تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة ١٠٠ ، عدا ماتختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية كما تختص بالفصل في الطعون التي ترفع إليها عن الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية . ويكون الطعن من نوى الشأن أو من رئيس هيئة مفوضي الدولة .

كذلك يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري منازعات التنفيذ المحالة إليها من القضاء العادي طبقاً للمادة ١١٠ ، من قانون المرافعات والتي نقول : .

وعلى المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية ، ويجوز لها عندئذ



أن تحكم بفرامة لتجاوز عشرة جنهيات وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها .

ويعلق الشراح على هذه المادة بأنها مستحثة بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨<sup>(١)</sup> ، بعد أن كان القضاء قد استقر في ظل القانون الملغى على عدم جواز الاحالة بعد الحكم بعدم الاختصاص اذا كان ذلك راجعا الى سبب متعلق بالوظيفة وكان مبنى هذا القضاء فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها عن بعض الآخر وهي فكرة لم يعد لها محل بعد أن تطور القضاء وانحصر في جهتين تتبعان سيادة واحدة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) المستشار/ عز الدين الناصوري والامتداد/ حامد عكاز : «التعليق على قانون المرافعات» ط٢/ - ص ٢٩٣ - ٢٩٥ .

(٢) استحدث قانون المرافعات الجديد في المادة ١١٠ نصا مؤداه أن على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقا بالولاية بعد أن كان القضاء قد استقر في ظل القانون الملغى على عدم جواز الاحالة بعد الحكم بعدم الاختصاص اذا كان ذلك راجعا الى سبب متعلق بالوظيفة وكان مبنى هذا القضاء فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها عن البعض الآخر وهي فكرة لم يكن لها محل بعد تطور القضاء وانحصاره في جهتين تتبعان سيادة واحدة (المكررة الايضاحية للقانون ، وراجع أيضا التعليق على قانون المرافعات للناصروري وعكاز - الطبعة الثانية - ص ٢٩٣ ، وتقتين المرافعات لمحمد كمال عبد العزيز - الطبعة الثانية) ... وقد أصدرت محكمة النقض العديد من الأحكام في هذا الشأن نذكر منها مايلي : ان المادة ١١٠ من قانون المرافعات قد جرى نصها بأن «على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها» فقد رأى المشرع تبسيطا للاجراءات في صدد الأحكام المتعلقة بالاختصاص النص على وجوب أن تأمر المحكمة باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة في كل حالة من الحالات التي تقضي فيها بعدم اختصاصها بنظرها ، ولو كان القضاء بعدم الاختصاص متعلقا بالولاية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على أن الاختصاص بالفصل في الطعن في القرار الإداري آنف الذكر يعتمد للقضاء الإداري ؛ غير أنه اقتصر على الحكم بعدم الاختصاص ولم يأمر باحالة الدعوى بحالتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري فإن الحكم يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص ، (الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٦ في جلسة ٨١/١٢/٣٠ - السنة ٣٢ - العدد الثاني - ص ٢٤٩٦) ... «أن المشرع في المادة ١١٠ من قانون المرافعات يلزم المحكمة غير المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة كما يلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها مما يجعل رفع الدعوى أمام المحكمة غير المختصة مؤداه بذاته الى نظرها وكأنه اجراء من -

وجدير بالملاحظة أن محكمة النقض قد أرست بعض القواعد المتعلقة بالاحالة والمشار إليها بالمادة السابقة ، ففي مجال عدم اعادة تحضير للدعوى نقول المحكمة :

«على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التي أحيلت بها ، ومن ثم فإن ما تم صحيحا من اجراءات قبل الاحالة يبقى صحيحا بما في ذلك اجراءات رفع الدعوى وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة المحال إليها الدعوى من حيث انتهت اجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها ، فإذا ما تمت تهينة الدعوى للمرافعة باجراءات

- اجراءات رفعها أمامها فتعتبر الدعوى وكأنها قد رفعت منذ البداية أمامها وتكون العبرة في تاريخ رفعها هو برفع الدعوى أمام المحكمة غير المختصة . ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التي أحيلت بها ومن ثم فإن ما تم صحيحا من اجراءات قبل الاحالة يبقى صحيحا بما في ذلك اجراءات رفع الدعوى وتتابع جلساتها أمام المحكمة المحال إليها الدعوى من حيث انتهت اجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها (الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨٢/١١/٢١ - السنة ٣٣ - العدد الثاني ص ١٠١٢) . وأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم النهائي ولو اشتمل على خطأ في القانون تكون له قوة الأمر المقضى التي تعلو على اعتبارات النظام العام . لما كان ذلك وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة القضاء الإداري قد قضت بتاريخ ١ مارس سنة ١٩٧٦ بعدم اختصاصها ولايا بنظر الدعوى وبأحالتها الى المحكمة الابتدائية المختصة وقد أصبح هذا القضاء نهائيا بعدم الطعن عليه . وكانت المحكمة المحال إليها الدعوى تنظرها بتطبيقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، فإنه يمتنع على الخصوم فيها اعادة طرح مسألة الاختصاص الولائي من جديد (الطعن رقم ٥٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ٨١/١/١١ - السنة ٣٢ - العدد الأول ص ١٤٩) ، إن المشرع لم يربط البطلان جزاء على رفع الاستئناف الى محكمة غير مختصة ، بل أنه لم يعرض لهذه المسألة بنص خاص ، ومن ثم تنطبق عليه القواعد المقررة بشأنها أمام محكمة الدرجة الأولى علما بالمادة ٢٤٠ من قانون المرافعات ، ولما كان مفاد المادة ١١٠ من هذا القانون أنه إذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وجب إحالتها الى المحكمة المختصة ، وتلتزم المحكمة المحال عليها الدعوى بالاحالة سواء كانت من طبقة المحكمة التي قضت بها أو من طبقة أعلى أو أننى منه ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الاستئناف رفع ابتداء الى المحكمة الابتدائية بهينة استئنافية في الموعد القانوني ، قضت تلك بعدم اختصاصها بنظره وإحالته الى محكمة الاستئناف - المختصة - فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم حكم الاحالة وقضى في الاستئناف المحال اليه شكلا وموضوعا فإنه لا يكون قد خالف القانون، (الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٥ - السنة ٣١ - العدد الثاني ص ١٣٨٠) .

(مشار الى هذه الاحكام بمؤلف المستشار - السيد خلف محمد قضاء المحاكم الجزئية والايانابه سنة ١٩٨٨ ص ١١٤ - ١١٥ هامش) .

صحيحة أمام المحكمة فلا يقتضى الأمر من المحكمة المحال إليها اتخاذ اجراءات جديدة لتحضيرها<sup>(١)</sup> .

وفى مجال تطبيق النص الوارد بالمادة ١١٠، سألقة الذكر على الهيئات ذات الاختصاص القضائي تقول محكمة النقض مايلى : - .

«.... اذا كانت المذكرة الايضاحية لتلك المادة ١١٠، قد أشارت الى جهتي القضاء الأساسيتين العادى والادارى الا أن النص سالف الذكر قد جاء علما مطلقا ينطبق أيضا اذا ما كانت الدعوى داخلة فى اختصاص هيئة ذات اختصاص قضائى كهيئات التحكيم لتوافر العلة التى يقوم عليها حكم النص ..»<sup>(٢)</sup> .

ويسير القضاء الادارى فى نفس هذا الاتجاه ، وفى ذلك تقول المحكمة الادارية العليا : ومن حيث أن المحكمة سبق لها أن قضت بأن المادة ١١٠، من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها - أى بالفصل فى موضوعها - ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وأن المشرع انما استهدف من ايراد حكم هذا النص حسم المنازعات ووضع حد لها حتى لا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى ، وفى ذلك ما فيه من مضیعة لوقت القضاء وحماية من تناقض أحكامه .. وأنه ازاء صراحة نص المادة ١١٠، من قانون المرافعات واطلاقه فقد بات ممتهنا على المحكمة التى تعال إليها الدعوى بعد الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المحيلة أن تعاود البحث فى موضوع الاختصاص أيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والأسباب التى بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بوظيفة ، اذ قدر المشرع أن الاعتبارات التى اقتضت الأخذ بهذه القاعدة تسمو على ماينطلبه

(١) محكمة النقض فى ١٩٦٣/٢/٢٠ - المكتب الفنى - لسنة ١٤ ق - ص ٩٨٦ .

(٢) محكمة النقض فى ١٩٧٩/٣/٢٤ - طعن ٦٣٤ - ص ٤٥ .

---

(١) المحكمة الادارية العليا في ١٩٧٥/١٢/٢٠ - القضية ٥٩٥ - م ١٧ ق .

## الباب الثامن

أهم المبادئ العامة في عدم الاختصاص المحلي والنوعى  
والولائى وتطبيقات قضائية حديثة ، مع عرض لأهم القواعد  
القانونية فى منازعات التنفيذ واشكالاته



# الباب الثامن

أهم المبادئ العامة في عدم الاختصاص المحلي والنوعى والولاى وتطبيقات قضائية حديثة مع عرض لأهم القواعد القانونية فى منازعات التنفيذ واشكالاته

ويشتمل هذا الباب على فصلين وهما :

## الفصل الأول

أهم المبادئ العامة فى عدم الاختصاص المحلى والنوعى والولاى مع تطبيقات قضائية حديثة

## الفصل الثانى

عرض لأهم القواعد القانونية فى منازعات التنفيذ واشكالاته





## الفصل الأول

أهم المبادئ العامة فى عدم الاختصاص المحلى والنوعى والولائى مع وتطبيقات قضائية حديثة

(أولا) : أهم المبادئ العامة فى الاختصاص المحلى والنوعى والولائى :

بادئ ذى بدء فإن المادة (١١٠) من قانون المرافعات بالنسبة للدعوى العادية تنص على أنه اذا قضى بعدم الاختصاص (المحلى أو النوعى أو الوظيفى) تعين على المحكمة أن تشفع ذلك باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة (محليا أو نوعيا أو وظيفيا) وعندئذ تلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ، فهل تنطبق المادة ١١٠ على الدعوى المستعجلة - أى هل يقضى القضاء المستعجل باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة عندما يحكم بعدم اختصاصه بنظرها ؟

★ ★ للجأبة على ذلك نقول :

اذا كان الاختصاص محليا فإن القضاء المستعجل يتعين أن يشفع الحكم بعدم الاختصاص المحلى باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة محليا . وكذلك الشأن فى عدم الاختصاص الوظيفى اذا اتضح له أن الدعوى المستعجلة المرفوعة أُلِمه خارجة عن اختصاصه وظيفيا ، لدخولها فى ولاية جهة قضاء أخرى ، كأن ترفع الدعوى المستعجلة أمام قاضى الأمور المستعجلة بطلب اثبات حالة تتعلق بعقد ادارى أو بقرار ادارى أو دعوى حراسة مستعجلة تتصل بعقد ادارى ، فإن القاضى المستعجل حين يقضى بعدم اختصاصه وظيفيا بنظر الدعوى يتعين عليه أن يحيلها الى جهة القضاء الادارى المختصة بنظر هذه الدعوى المستعجلة . أما اذا كانت الدعوى خارجة عن اختصاص القاضى المستعجل وظيفيا وغير داخله فى اختصاص جهة قضاء أخرى (كما هو الشأن بالنسبة لأعمال الميادة مثلا ، فإنه يقضى بعدم اختصاصه ولن تكون هناك احالة لجهة أخرى بطبيعة الحال ويتعين على المحكمة أن تقرر الحكم بعدم الاختصاص الوظيفى واحالة الدعوى الى المحكمة المختصة وظيفيا بنظرها كأن يتضح لها أن الدعوى داخله فى الاختصاص الوظيفى لجهة القضاء الادارى<sup>(١)</sup> أو

(١) الأستاذ/ محمد على راتب ومحمد نصر الدين كامل ومحمد فزوق راتب قضاء الأمور المستعجلة - الطبعة السابعة - ١٩٨٥ - ص ٩٦ - ٩٩ .

يتضح لها أن الدعوى تدخل في الاختصاص الوظيفي لاحدى اللجان القضائية التى لها اختصاص مستقل عن جهتى القضاء العادى والادارى ، أما بالنسبة للاختصاص النوعى ففى أمره تفصيل : فهناك حالات لا خلاف فى انطباق المادة (١١٠) عليها عند الحكم بعدم الاختصاص النوعى ، كأن يحكم القضاء الموضوعى بعدم الاختصاص النوعى ، لأن الدعوى المستعجلة داخله فى اختصاص المحكمة المستعجلة نوعيا نون محكمة الموضوع (الكلية أو الجزئية)<sup>(١)</sup> وكذلك الشأن اذا رفعت أمام القضاء المستعجل دعوى موضوعية بحة ، فأنه يقضى بعدم اختصاصه نوعيا بنظرها ويتمين عليه أن يقرن حكمه بالاحالة اام محكمة الموضوع المختصة (جزئية كانت أو كلية حسب الأحوال : مثال ذلك أن ترفع أمام القضاء المستعجل دعوى بطلب تثبيت ملكية أو مطالبة بدين أو مطالبة بتعويض أو غير ذلك من الطلبات الموضوعية البحة التى تختص بها محكمة الموضوع (جزئية كانت أو كلية حسب الأحوال)<sup>(٢)</sup> . أما اذا قضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل نوعيا بنظر الدعوى بسبب افتقارها الى أحد ركنى اختصاصه (الاستعجال وعدم المساس بالموضوع) فإن هذا الحكم لا يقرن باحالة الدعوى الى محكمة الموضوع ، بل أن المحكمة المستعجلة تقصر حكمها - فى هذه الحالة - على عدم اختصاصها بنظر الدعوى ويتمتع عليها أن تشفع حكمها باحالتها الى محكمة الموضوع لأنه بالحكم بعدم الاختصاص نوعيا فى مثل هذه الدعوى (لانتفاء الاستعجال أو المساس بأصل الحق) تنتهى الخصومة

(١) كأن ترفع الدعوى المستعجلة - بصفة مستقلة غير تابعة - أمام المحكمة الكلية أو أمام محكمة جزئية من المحاكم التى يتمتع اختصاصها بنظر قضايا الموضوع ، وليست لها صفة مستعجلة (كالمحكمة الجزئية بالقاهرة مثل عابدين الجزئية أو مصر الجنبية الجزئية أو الوايلى الجزئية ، وكالمحكمة الجزئية بالاسكندرية مثل المطارين أو كرموز الجزئية) فهنا تكون غير مختصة نوعيا بنظر الدعوى ويتمين عليها عند الحكم بعدم الاختصاص النوعى أن تقرن ذلك بالاحالة الى المحكمة المستعجلة المختصة نوعيا .

(★) بالنسبة للأشكال الأولى فى التنفيذ فاذا أقهر أمام محكمة غير مختصة فإن أثره فى إيقاف التنفيذ يظل قائما حتى تحكم فيه المحكمة المختصة ولا تبا .

(٢) تقول محكمة النقض أنه اذا تبين للقضاء المستعجل أن المطلوب منه حسب الطلبات الأصلية أو المعللة هو طلب موضوعى - فصل فى أصل الحق - فيتمين عليه أن يحكم بعدم اختصاصه ويحيله الى محكمة الموضوع المختصة بالطلب المعروف عليه عملا بالماندين ١٠٩ و ١١٠ من قانون المرافعات . (نقض ١٩٧٩/٦/٢٠ - المكتب القنى ٣٠ - ٦٨٩ - وبهذا المعنى أيضا نقض ١٩٧٧/٦/٢٢ - المكتب القنى ٢٨ - ١٤٧٠ - وقال الحكم الأخير أنه اذا كان البين من الأوراق أن الدعوى رفعت ابتداء أمام القضاء المستعجل بطلبين هما :

أمام القضاء المستعجل ولا يبقى منها ما يجوز إحالته لمحكمة الموضوع طبقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات إذ أن المدعى طلب في دعواه هذا الأمر باتخاذ إجراء وقتي وهذا الطلب لا تختص به استقلالاً محكمة الموضوع ، ولا تملك المحكمة تحويله من طلب وقتي إلى طلب موضوعي ، لأن المدعى هو الذي يحدد طلباته في الدعوى . ويلاحظ أن المحكمة المستعجلة ان هي أخطأت - في هذه الحالة - ولم تكف بالحكم بعدم الاختصاص بل شفعتها بإحالة الدعوى - خطأ - إلى محكمة الموضوع فإن محكمة الموضوع يتعين عليها أن تقضى بعدم قبول هذه الدعوى التي أحيلت عليها خطأ ، لأنها تكتف - - - - - طريق الذي رسمه القانون لطرح الدعوى على المحكمة (وهو إيداع صحيفةها بقلم الكاتب ثم إعلانها إلى المدعى عليه .

★ ★ وقد أثير جدل - في فترة من الفترات - حول ما إذا كانت جهة القضاء الإداري عندما تحال إليها الدعوى من جهة القضاء العادي ، تلتزم بهذه الحالة من عدمه ؟ فذهب بعض الأحكام إلى القول بأن ما ورد بنص المادة ١١٠ مرافعات (من التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها) لا يخل بحق محاكم جهة القضاء الإداري من عدم التزامها بالحالة للأسباب التي بنيت عليها بحيث إذا رأت أنها - على الرغم من الاحالة - غير مختصة بنظر الدعوى وجب عليها الحكم بعدم اختصاصها دون أن تحيل إلى المحكمة الأخرى التي استفتت ولايتها بحكمها القطعي الذي صدر منها بعدم الاختصاص<sup>(١)</sup> ولكن المحكمة الإدارية العليا قد عدلت في حكم حديث لها - عن قضائها السابق وأوضحت أنه إزاء صراحة المادة ١١٠ مرافعات فقد أضحي من الممتنع على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص أن تعاود البحث في الاختصاص مرة أخرى ، كانت طبيعة المنازعة

- الطرد والتسليم وكان الطالبان مؤسسين على ملكية المدعى للطابقين موضوع النزاع وغصب المدعى عليه لها فلتنهما بهذه المثابة طالبان موضوع عيان رفعا خطأ إلى محكمة الأمور المستعجلة ، حالة أن المحكمة المختصة بهما هي محكمة الموضوع ويكون الحكم إذ قضى بعدم اختصاصه بنظرهما والاحالة قد أصاب صحيح القانون .

(١) المحكمة الإدارية العليا في ١٩٧٤/٤/٢٨ - المكتب الفني - ١٩ - ٣١٦ ، وحكمها في ١٩٧٨/٣/٢٦ طعن ١٢١٨ ، ١٢١٦ ، ١٢١٣ طعن ١٩٧٨/٣/٢٦ ق ، وحكمها في ١٩٧٨/٣/٢٦ طعن ١٩/٣٣ ق .

المطروحة أمامها ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التي بنى عليها ولو كان الاختصاص متعلقا بالوظيفة ، إذ قرر المشرع أن الاعتبارات التي اقتضت الأخذ بهذا النظر تسمو على ما يتطلبه التنظيم القضائي من عدم تسليط قضاء على قضاء محكمة أخرى<sup>(١)</sup> .

### (ثانيا) تطبيقات قضائية حديثة :

من الأحكام الحديثة «التي لم تنتشر، والصادرة من القضاء العادي والقضاء الإداري في عدم الإختصاص والإحالة (المتعلقة بإشكالات التنفيذ) مايلي :

منازعات إشكالات التنفيذ التي أقيمت أمام القضاء العادي وحكم في بعضها بعدم الاختصاص الولائي ، والإحالة إلى محكمة القضاء الإداري .

( ١ ) نعرض الحكم الصادر من محكمة القاهرة للأمور المستعجلة «الدائرة الثامنة». والصادر في ١٠/٣١/١٩٨٩ في القضية رقم ٢١٠١ لسنة ١٩٨٩ مستعجل القاهرة . وانتهت المحكمة بالحكم بعدم اختصاصها ولايا بنظر المنازعة واحالتها بحالتها الى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، ولأهمية هذا النموذج من الأحكام التي قضى فيها بعدم الاختصاص الولائي والاحالة طبقا للمادة (١١٠) مرافعات ننشر هذا الحكم الحديث كاملا فيما يلي :

---

(١) المحكمة الادارية في الملها ١٩٨١/٦/٢٦ - طعن رقم ٢٦/١٤١٧ ق .

★ جاء بأحكام النقض المتعلقة بعدم الاختصاص مايلي :

يجرى نص المادة ١١٠ مرافعات بأنه «على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتجاوز لها عندئذ أن تحكم بغرامة لاتجاوز عشرة جنيهات وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها وقد رأى المشرع تبسيطا للاجراء في صدد الأحكام المتعلقة بالاختصاص النص على وجوب أن تأمر المحكمة بالاحالة الدعوى الى المحكمة المختصة في كل حالة من الحالات التي تقضى فيها بعدم اختصاصها بنظرها . ولو كان القضاء بعدم الاختصاص متعلقا بالولاية . (الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣) .

**بسم الله الرحمن الرحيم**  
**باسم الشعب**  
**محكمة القاهرة للأمور المستعجلة**  
**الدائرة الثامنة**

الجلسة المعنية المنعقدة علنا بمرأى المحكمة في يوم الثلاثاء الموافق ١٩٨٩/١٠/٣١ برئاسة السيد الأستاذ/ نبيل عزيز ابراهيم رئيس المحكمة ويحضور السيد/ ..... أمين السر

**صدر الحكم الآتى**  
**فى القضية رقم ٢١٠١ لسنة ١٩٨٩ مستعجل القاهرة**  
المرغوة من السيد/ رئيس مجلس ادارة البنك .....  
ومحله المختار قطاع الشئون القانونية بمقر البنك بـ.....

**ضد**

- ١ - السيد/ ..... ويعلن بمقر أقامته ب .....  
٢ - السيد/ محضر أول محكمة قصر النيل الجزئية ويعلن سياحته بمقر وظيفته بعابدين

**المحكمة**

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق .

حيث تخلص الوقائع فى أن البنك المستشكل ممثلا فى رئيس مجلس ادارته قد أقام الاشكال المائل قبل المستشكل ضدهما الثانى بصفته وذلك بصحيفة أودعت بقلم كاتب هذه المحكمة فى ١٩٨٩/٧/٦ وأعلنت لهما قانونا ، التمس فى ختامها الحكم : أولا : بقبول الاشكال شكلا . وثانيا : وفى الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الصادر فى ٨٩/٦/١٩ فى الدعوى رقم ٢٠٩٩ لية ٤٣ ق محكمة القضاء الادارى دائرة الجزاءات مع الزام المستشكل ضده بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

وقال شرحا لذلك أن المستشكل ضده الأول قد أصدر قرارا بنقله مديرا لادارة الشئون القانونية بفرع البنك بأسيوط فأقام للدعوى رقم ٢٠٩٩ لسنة ٤٣ ق أطم مجلس الدولة والتي قضى فيها بجلسة ١٩٨٩/٦/١٩ بقبول الدعوى شكلا وبايقاف تنفيذ القرار المطعون فيه رقم (٩٩) لسنة ١٩٨٩ والصادر فى ١٩٨٩/٢/٢٣ بنقل المدعى

الى وظيفة مدير ادارة الشئون القانونية لبنك أسيوط وألزمت جهة الادارة المدعى عليها بالمصاريف وأمرت بحالة الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتجهيزها واعداد تقرير بالرأى القانونى فى موضوعها ولما كان البنك يستشكل فى تنفيذ ذلك الحكم لأسباب حاصلها أولا : عدم اختصاص مجلس الدولة ولايا بنظر الدعوى . ثانيا : أن المستشكل ضده قد نفذ القرار فعلا وبأشر عمله ببنك .... بمحافضة أسيوط مما يكون معه الحكم قائما على غير أسس . ثالثا : أن الحكم المستشكل فيه قد قضى بمالم يطلبه المستشكل ضده ، رابعا : وعلى فرض بأن مجلس الدولة وهو المختص بنظر الدعوى فإنه لما كان قرار النقل لا يحتوى على جزاء تصفى ومن ثم فلا تكون دائرة الجزاءات مختصة به ومن ثم فقد أقام اشكاله المائل بطلباته سائلة البيان .

وحيث أنه لدى نظر الدعوى بجلسات المرافعة فقد مثل طرفى التداعى كل بوكيل عنه والحاضر عن المستشكل أدخل رئيس مجلس ادارة بنك ..... بمحافضة أسيوط وذلك بصحيفة تأثر عليها بالجنول وأعلنت له قانونا ليصدر الحكم فى مواجهته والحاضر عن المستشكل ضده الأول قدم حافضة مستندات طوبت على الصورة التنفيذية من الحكم المستشكل فيه واعلان بتنفيذ الحكم مـرخ ١٩٨٩/٧/٤ كما قدم منكرا بدفاعه دفع فيها بعدم اختصاص المحكمة ولايا وبنسلة المرافعة الأخيرة قررت المحكمة حجز الدعوى للنطق بالحكم فيها بنسلة اليوم .

وحيث أنه عن الدفع المبدى من المستشكل ضده الأول بعدم اختصاص المحكمة ولايا بنظر الاشكال فإنه لما كان قاضى الأحوال الشخصية أيا كان مبنى المنازعة كما وأنه باعتباره فرعا من محاكم القانون العام المختصة بكل ما يتعلق بالممال من تصرفات تنصب على حقوق مدينه سواء بالانشاء أو بالازالة أو التنفيذ وعلى ذلك فإنه يختص بجميع منازعات تنفيذ أحكام المحاكم الادارية<sup>(١)</sup> الا اذا كان مبنى الاشكال أمر من الأمور التى نص عليها قانون مجلس الدولة ولا مثل لها فى قانون المرافعات ، كما يختص بنظر المنازعات فى تنفيذ أحكام الهيئات أو اللجان التى يمنحها المشرع اختصاصا قضائيا مادام أن التنفيذ فى جميع هذه الحالات يمس ملكية الممال أو حيازته وعلى ذلك فإن قاضى التنفيذ يختص بنظر

---

(١) لوحظ لنا أن الحكم أخطأ فى عبارة «المحاكم الإدارية - والعقيقة أن التعبير الصحيح هو أحكام القضاء الإدارى، نظرا لأن المحاكم الإدارية غير محكمة القضاء الإدارى وغير المحكمة الإدارية العليا .

منازعات التنفيذ فى الأحكام الصادرة من غير جهة قضاء العادى بشروط ثلاثة أن لا ينص القانون صراحة على أن هذه المنازعة من اختصاص جهة أو هيئة ، وثانيها أن يكون التنفيذ على المال أو يكون مآله التنفيذ على المال ، وثالثا : أن ينفذ قاضى التنفيذ القيود التى يتقيد بها عند نظر منازعات التنفيذ فى الأحكام المنبئة (فى هذا المعنى القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ للمستشار الناصورى وحلمد عكاز - طبعة ٨٦ ص ٧١٢ ومابعدا) .

لما كان ماتقدم وكان الحكم المستشكل فيه تنفيذه والصادر من محكمة القضاء الادارى قد قضى بإيقاف القرار المطعون فيه والخاص بنقل المستشكل ضده ومن ثم فإن المنازعة فى تنفيذ هذا الحكم تكون بالتالى قد تقيدت بشروط اختصاص قاضى التنفيذ بنظرها باعتبارها تتعلق بقرار ادارى وأن التنفيذ لا ينصب على المال مما يكون معه الدفع المبدى من المستشكل ضده الأول قد صاف صحيح الواقع والقانون مما تقضى معه المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وباحالتها بحالتها الى محكمة القضاء الادارى المختصة ولائيا بنظرها وذلك عملا بمقتضى نص المواد ١١٠ ، ١١١ ، ١١٣ مرافعات مع ابقاء الفصل فى المصاريف للحكم المنهى للخصومة عملا بمفهوم المخالفة لنص المادة ١٨٤/١ من قانون المرافعات .

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة فى مادة تنفيذ وقتية :

بعدم اختصاصها ولائيا بنظر المنازعة وبأحالتها بحالتها الى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدونة وأبقت الفصل فى المصاريف وعلى قلم كتاب المحكمة تحديد جلسة لنظر الاشكال واخطار الخصوم بكتاب مسجل بعلم الوصون .

رئيس المحكمة ،

أمين السر ،



(٢) : منازعات اشكالات التنفيذ التى أحيلت من القضاء العادى الى محكمة القضاء الادارى وتصدت للحكم فيها :

(١) تعرض الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى دائرة منازعات الأفراد والهيئات، فى الدعوى رقم ٥٩٢٦ لسنة ٤٤ ق والصادر بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣١ فى الاشكال فى التنفيذ رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٩٠ الذى كان مقاما أمام الدائرة (٥)

مستعجل بمحكمة عابدين وأحيل الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص الولاى  
وقضت محكمة القضاء الادارى بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بالاستمرار  
فى تنفيذ الحكم المستشكل فيه ، ولأهمية هذا النموذج من الأحكام ننشر هذا الحكم  
الحديث كاملا فيما يلى :

بسم الله الرحمن الرحيم  
باسم الشعب  
مجلس الدولة  
محكمة القضاء الادارى  
دائرة منازعات الأفراد والهيئات

بال جلسة المنعقدة علنا يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٠/٧/٣١  
برئاسة سيد الأستاذ الممار/ محمد عبد الرحمن ملامه نائب رئيس المجلس  
وعضوية السنيين الامتازين/ ادوارد غالب سيفين وكيل المجلس  
السيد محمد الموضى وكيل المجلس  
وحضور السيد الأستاذ المستشار/ ابراهيم الصعير لبراهيم مفوض الدولة  
وسكرتارية السيد/ سامى عبد الله أمين السر

أصدرت الحكم الآتى  
فى الدعوى رقم ٥٩٢٦ لسنة ٤٤ ق  
المقامة من :  
لكتور/.....

ضد  
السيد/ رئيس مجلس الوزراء وآخرين

الوقائع :

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعت فلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٠  
طلب فى ختامها الحكم باستمرار تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٩٢٨ لسنة  
٤٤ ق بجلسة ٨/٥/١٩٩٠ مع الأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته الأصلية بدون  
اعلان .



وقال شرحا للدعوى أنه حصل على حكم لصالحه بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فى الدعوى رقم ٢٩٢٨ لسنة ٤٤ ق بجلسته ١٩٩٠/٥/٨ وأعلن الحكم وتم تقديمه الى الصادر ضدهم لتنفيذه واقامة مرادق الاحتفال بنكرى الزعيم مصطفى النحاس يوم ١٩٩٠/٦/١٤ وهو ما يعنى قيام الجهة الادارية بتسليم التصريحات تلزمة التى بدونها لا يمكن تنفيذ الحكم الا أن الجهة الادارية أقامت اشكالا كيديا بطلب وقف تنفيذ الحكم أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة وغير المختصة . ويخلص المدعى الى طلب الحكم بطلانيته .

وتحدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٩٠/٧/٢٤ وحضر المدعى وقدم حافظة مستندات طويت على الصورة التنفيذية للحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسته ١٩٩٠/٥/٨ فى الدعوى ٢٩٢٨ لسنة ٤٤ ق ، كما قدم ما يفيد اعلان الحكم والتنبيه بالتنفيذ وصورة من محضر تنبيه بوقف تنفيذ القرار مؤرخ ١٩٩٠/٦/١٢ رقم ١٦٣ بتنفيذه، وثابت فيه أنه أقيم اشكال فى التنفيذ رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٩٠ م أمام الدائرة (٥) مستعجل عابدين . وقررت المحكمة النطق بالحكم بجلسته ١٩٩٠/٧/٣١ م .

وبجلسة اليوم صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المدولة .

من حيث أن المدعى يطلب الحكم بالاستمرار فى تنفيذ الحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ٢٩٢٨ لسنة ٤٤ ق بجلسته ١٩٩٠/٥/٨ م .

ومن حيث أنه من المستقر عليه وفقا لقضاء هذه المحكمة أنه اذا كان الاشكال المبدى من الصادر ضده الحكم هو الصورة الطبيعية للاشكال الا أنه يجوز لطالب التنفيذ أن يقيم اشكالا يطلب فيه الاستمرار فى تنفيذ الحكم اذا ما اعترضت تنفيذ مشاكل أو عقبات .

ومن حيث أن الحكم المستشكل فى تنفيذه قضى فى منطوقه بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فيما تضمنه من رفض عقد اجتماع للاحتفال بنكرى الزعيم مصطفى النحاس .

ومن حيث أن المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه : « لا يرتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ... وأن مؤدى هذا النص أنه لا يمسوغ الامتناع عن تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الادارى مادام أن دائرة فحص الطعون لم تأمر بوقف تنفيذه .

ومن حيث أنه لم يثبت من الأوراق أن دائرة فحص الطعون أمرت بوقف تنفيذ الحكم المطلوب بالاستمرار فى تنفيذه فمن ثم فلا يجوز لجهة الادارة الامتناع عن تنفيذه وذلك اعمالا لما نصت عليه المادة ٧٢ من الدستور ، ولا عبرة فى هذا الصدد بالاشكال المقام من الجهة الادارية أمام محكمة عابدين المستعجلة .

ومن حيث أنه ترتباً على ما تقدم يكون من المتعين القضاء بالاستمرار فى تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى .

ومن حيث أن الجهة الادارية وقد خسرت الدعوى فانها تلتزم بمصروفاتها .

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة : بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بالاستمرار فى تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٩٢٨ لسنة ٤٤ ق بجلسة ١٩٩٠/٥/٨ ، وألزمت الجهة الادارية بالمصروفات .

رئيس المحكمة  
توقيع

سكرتير المحكمة ،  
توقيع

(٣) تعرض الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى «دائرة منازعات الأفراد والهيئات (أ)» ، والصادر بتاريخ ١٩٩١/٢/١٩ فى الدعوى رقم ٦٦٩٥ لسنة ٤٢ ق فى الاشكال فى التنفيذ رقم ٦٢٥٦ لسنة ١٩٨٩ مستعجل القاهرة المحال بجلسة ١٩٨٩/٦/١٢ ، حيث قضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بعدم اختصاصها ولائها بنظر الاشكال واحالته لمحكمة القضاء الادارى للاختصاص ، وقضت محكمة القضاء الادارى بقبول الاشكال وفى الموضوع برفضه .

ولأهمية هذا النموذج من الأحكام ننشر هذا الحكم الحديث كاملا فيما يلى :

بسم الله الرحمن الرحيم  
باسم الشعب  
مجلس الدولة - محكمة القضاء الإداري  
دائرة منازعات الأفراد والهيئات ( أ )

بالجلسة المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩١/٢/١٩  
برئاسة السيد الأستاذ المستشار/نبيل أحمد سعيد نائب رئيس مجلس الدولة  
ورئيس محكمة القضاء الإداري  
وعضوية السنيين الاستاذين المستشارين/نوارد غلب سيفين وكيل مجلس الدولة  
/ أحمد عبد الفتاح حسن وكيل مجلس الدولة  
وحضور السيد الأستاذ المستشار/ محمد حجازي حسن مفوض الدولة  
وسكرتارية السيد/ سامي عبدالله خليفة أمين السر

أصدرت الحكم الآتي  
في الدعوى رقم ٤٣/٦٦٩٥ قضائية  
المقامة من :

- ١ - رئيس مجلس الشورى  
٢ - وزير العدل  
٣ - وزير الاعلام  
٤ - وزير الداخلية

ضد

السيد/ ..... بصفته رئيسا لمجلس ادارة ورئيس تحرير جريدة .....

الوقائع

أقام المدعون هذه الدعوى ابتداء بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة القاهرة للأمر  
المنعجلة بتاريخ ١٩٨٩/١/١١ وقينت بجدولها برقم ١١١ لسنة ١٩٨٩ ت - م  
القاهرة - طالبين في ختامها الحكم بقول الاشكال شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ  
الحكم الصادر بجلسة ١٩٨٩/١/١٠ من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم  
٤٢/٦٢٥٦ ق دائرة منازعات الأفراد والزام المشتكل ضده بالمصروفات .

وقالوا شرحا للدعوى أن حكما صدر من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ٤٢/٦٢٥٦ ق المقامة من المستشكل ضده يقضى بوقف تنفيذ قرار مصادرة العدد رقم ١٠٧ من جريدة ..... وما يترتب على ذلك من آثار ، وإذ كان الحكم مجحفا بحقوق المدعين فقد أقاموا عنه الاشكال المائل على سند من القول بأن الشخص المعنوى الذى يتولى اصداو صحيفة ..... انما صدر قرار من الجهة المختصة بحله وتأيد ذلك بحكم محكمة القضاء الإدارى الصادر بجلسته ١٩٨٩/١/١٠ فى الدعوى رقم ٤٢/٦٢٢٣ ق ، فمن ثم نعدو وقد انتقضت صفة الشخص مصدر الجريدة ومن ناحية أخرى فان الترخيص الصادر لمحلية ..... منظورا أمام المحكمة الادارية العليا والمطعون أمامها فى حكم محكمة القضاء الإدارى الذى استند عليه الترخيص المشار اليه فضلا عن أن الترخيص تم سحبه فعلا بموجب قرار صدر من المجلس الأعلى للصحافة بغير أن يطعن عليه .

وخلص المستشكلون الى أن الحكم المستشكل فى تنفيذه - فضلا عن انعدامه - طعن عليه أمام المحكمة الادارية العليا ومطلوب وقف تنفيذه .

وبجلسة ١٩٨٩/٦/١٢ قضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بعدم اختصاصها ولا تبا بنظر الاشكال وحالته بحالته الى محكمة القضاء الإدارى للاختصاص وأبقت الفصل فى المصروفات .

ويتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٩ ورد ملف الدعوى الى هذه المحكمة وقيد بجدولها برقم ٤٣ / ٦٦٩٥ ق .

وعينت جلسة ١٩٨٩/١٠/٣١ لنظر الاشكال وتداولت المحكمة نظره على النحو الموضح بمحاضر الجلسات ، وبجلسة ١٩٩٠/١١/٢٧ قررت المحكمة النطق بالحكم بجلسة ١٩٩١/٢/١٩ مع التصريح بتقديم مذكرات ومستندات خلال أربعة أسابيع ، وفات ذلك الأجل ولم تقدم أية مذكرات أو مستندات .

وبجلسة اليوم صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المناولة .

من حيث أن المستشكلين يطلبون الحكم بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسة ١٠/١/١٩٨٩ في الدعوى رقم ١٩٨٩/٦٢٥٦ والذي قضى بوقف تنفيذ قرار مصادرة العدد رقم ١٠٧ من جريدة .....

ومن حيث أن الاشكال استوفى أوضاعه واجراءاته المقررة قانونا ومن ثم فهو مقبول شكلا .

ومن حيث أن المستشكلين يقيمون اشكالهم على أن الحكم المطعون فيه جاء مجحفا بحقوقهم بصفاتهم وقلم على أسنيد غير صحيحة واقعا وقانونا وذلك كله على النحو الموضح سلفا .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الاشكال بنى على أسباب بسطت تحت نظر المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل في تنفيذه ، ولم يتضمن أية أسباب جديدة طرأت بعد صدوره ، وأن ما وجهه المستشكلون من مطاعن أن هي صحت تصلح أن تكون سببا للطعن في الحكم بالطريق الذي رسمه القانون ولا تستقيم وجها للاشكال في تنفيذه .

ومن حيث أن الحكم المستشكل في تنفيذه هو حكم واجب النفاذ عملا بنص المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي تنص على أنه : لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ...، واذ لم يثبت من الأوراق أن دائرة فحص الطعون أمرت بوقف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه فإن الاشكال المائل يعدو مجردا من كل أساس متعينا رفضه .

ومن حيث أن من يضر الدعوى يلزم مصروفاتها عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

### قلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع برفضه وألزمت الجهة الادارية المصروفات .

رئيس المحكمة ،  
توقيع

سكرتير المحكمة ،  
توقيع

## الفصل الثاني

عرض لأهم القواعد القانونية فى منازعات التنفيذ وإشكالاته  
المتبعة أمام القضاء العادى والإدارى (\*)

ونبينها فيما يلى :

القاعدة الأولى :

تخرج منازعة التنفيذ المتعلقة بقرار إدارى عن اختصاص قاضى التنفيذ ، وتختص  
بها محاكم مجلس الدولة .

القاعدة الثانية :

يختص قاضى التنفيذ بالقضاء العادى بمنازعة التنفيذ المتعلقة بقرار الهدم طبقا  
للمادة (٦٠) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم  
العلاقة بين المؤجر والمستأجر .

القاعدة الثالثة :

جرت أحكام المحكمة الإدارية العليا على أنه وإن كان الأصل أن قاضى التنفيذ  
محوط بحدود اختصاص الجهة القضائية التى يتبعها إلا أنه من الثابت أن قاضى التنفيذ  
باعتباره فرعا من الجهة القضائية ذات الاختصاص العام فى نظر جميع المنازعات  
المتصلة بالمال يملك الفصل فى إشكالات تنفيذ الأحكام الصادرة من الجهات القضائية  
الأخرى .

(المحكمة الإدارية العليا- الدعوى رقم ٩٣ من ١٦ جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨ ص ١٣٦) .

★ ★ ونعلق على هذا الحكم بنحفظات معينة وردت بالمتن ويمكن الرجوع  
إليها ، كما نلاحظ أن هذه القاعدة غير مقصورة على التنفيذ على المال بل تطبق عندما  
يكون مآل التنفيذ منصبا على المال ملكيه أو حيازه .

القاعدة الرابعة :

استقرت أحكام المحكمة الإدارية العليا على أن قرارات توقيع الحجز الإدارى

(\*) نعرض القواعد المتعلقة بمنازعات التنفيذ أمام القضاء العادى حتى يمكن إستلزام ما يصلح  
منها أمام القضاء الإدارى بعد إجراء الملاحظات التى تتفق مع طبيعة الدعوى الإدارية كدعوى  
إستيفائية وإستفامية ، وذلك فضلا عن عرض القواعد المعمول بها أمام القضاء الإدارى .

ليست من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المتعلق بتعريف القرار الادارى .

( المحكمة الادارية العليا - القضية رقم ١١٧٤ س ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣٠ - س ١٥ - قاعدة ٥٩ - ٣٨١ ) .

#### القاعدة الخامسة :

الحكم الصادر من المحكمة التأديبية ( العادية أو العليا ) يصلح سنداً تنفيذياً بالرغم من الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا طالما لم تأمر دائرة فحص الطعون بوقف التنفيذ .

( تراجع المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ) .

#### القاعدة السادسة :

يجب تكملة السند التنفيذى بسند آخر اذا كان السند التنفيذى يشير اليه صراحة بشرط أن يكون السند اللاحق موضعاً تاماً أنه يكمل السند الأول أو يعتمد عليه فى التكملة . وعند التنفيذ يقدم السندان : السند التنفيذى ، والسند الذى يشير اليه معا على أنه يلاحظ أن تكون الاشارة الواردة فى السند التنفيذى إلى سند آخر موجودة وقت تكوينه ، يكمل بها السند ما نقصه من شروط الحق .

ولهذا حكم بأنه لا يجوز تنفيذ الحكم الذى يلزم المحكوم عليه برد أشياء معينة ، وفى حالة تخلفه عن الرد يدفع قيمتها التى يحددها الخبير . ذلك أن مبلغ الذى يجب دفعه يحدده الخبير بعد الحكم ، ولا تكفى مجرد الاشارة الى تقدير الخبير لتكملة نقص السند التنفيذى .

( استئناف مغلط ٢١ يونيو ١٩٢٨ - مشار اليه بمؤلف الفتوى/ قصى والى «التنفيذ الجبرى» س ١٩٨٨ ص ١٣٧ متن وهامش ) .

#### القاعدة السابعة :

يجب أن تكون الصورة التنفيذية فى حيازة طالب التنفيذ ، وهذه الحيازة يجب أن تكون مشروعة أى أن يكون طالب التنفيذ هو الشخص الذى أعطيت له هذه الصورة أو خلف هذا الشخص أو وكيل أى منهما .

( تراجع مرجع سلاته «التنفيذ الجبرى» بند ٢٨ - ص ٤٩ ) .

## القاعدة الثامنة :

فى حالة ضياع الصورة التنفيذية لا يكفى لاجراء التنفيذ اثبات سبق صدور الصورة وعدم استعمالها ، بل يجب الحصول على صورة أخرى .

وقد حكم بأنه اذا قضت المحكمة التى أصدرت الحكم أو الأمر برفض الادعاء بفقد الصورة التنفيذية الأولى استنادا الى خلو الأوراق فان هذا القضاء هو فى حقيقته قضاء فى الدعوى بحالتها ، ويجوز رفع الدعوى من جديد بعد تصحيح هذه الحالة أو تغييرها . .

( نقض مننى ٣ يناير ١٩٨٧ فى الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٣ ق ) .

واذا ادعى خلف الدائن ضياع الصورة المعطاة لسلفه فعليه أيضا الالتجاء الى القضاء للحصول على صورة أخرى .

## القاعدة التاسعة :

لا يكفى وجود صورة تنفيذية بيد الدائن لتحويله الحق فى التنفيذ الجبرى بل يجب أن يكون السند ذا قوة تنفيذية ، فاذا حدث وأخطأ كاتب المحكمة فوضع الصيغة التنفيذية على حكم قبل للاستئناف غير نافذ على الصورة التنفيذية فان ذلك لا يكفى لاجراء التنفيذ .

( بنى سوف الابتدائية - ٤ نوفمبر ١٩٥٠ - المملعة ٣١ - ١٤١٧ - ٤٠٨ ) .

فاذا أجرى التنفيذ فعلا بموجب هذه الصورة فان التنفيذ يقع باطلا .

( الأمور المستعجلة بالقاهرة - ١١ ديسمبر ١٩٥٠ - المملعة ٣١ - ١٠١١ - ٣٠٢ ) .

وقد حكم بأن هذا البطلان لا يصححه أن يحوز الحكم القوة التنفيذية بعد وضع الصيغة التنفيذية وعلان السند التنفيذى للمدين .

## القاعدة العاشرة :

يجب أن يكون حق طالب التنفيذ مستحق الأداء ، ولهذا فانه اذا كان هذا الحق احتماليا أو مقيدا بأى وصف فانه لا ينفذ جبرا .



## القاعدة الحادية عشرة :

وضع المشرع نص خاص ( ٢/٤٦٠ م ملغى ) يسمح بالتنفيذ بمقتضى العقد الرسمي بفتح الاعتماد ، نقله عنه القانون الجديد فى المادة (٣/٢٨١) ووفقا لهذا النص يجوز للبنك أن ينفذ بمقتضى العقد الرسمي بفتح الاعتماد لاقتضاء المبالغ التى سحبها العميل ولو لم يتضمن العقد اقرارا من العميل بقبض شيء .

(نقض مننى ١٩ يناير ١٩٧١ - مجموعة النقض ٢٢ - ٥٢) .

وكل ما اشترطه الشارع هو أن يعلن البنك عند الشروع فى التنفيذ مع العقد ملخصا لحساب المدين من دفاتر البنك يعين المبالغ التى سحبها العميل ، وذلك حتى يعلم المدين بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين ، ويمكن من مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية التى يكون بتوافرها صالحا للتنفيذ بموجبها .

(نقض مننى ١٢ يونيو ١٩٧٣ - مجموعة النقض ٢٤ - ٩٠٩ - ١٥٨) .

ومن هذا يبدو خروج هذا النص على القاعدة العامة التى لا تسمح بالتنفيذ الا اذا توافرت شروط الحق فى ذات السند التنفيذى ولا تسمح بتكملة من أوراق أخرى الا اذا أشار إليها السند صراحة .

(الكتند/ قضى وفى التنفيذ الجبرى من ١٩٨٨ - مرجع سابق - ص ١٣٨ - ١٤٠) .

## القاعدة الثانية عشرة :

اذا حكم فى غير صالح المستشكل جاز لطالب التنفيذ أن يواصل السير فى التنفيذ بغير حاجة الى اعلان المستشكل بهذا الحكم ، لأنه ليس قضاء بأمر معين يقتضى التنفيذ الجبرى وانما هو مجرد تقرير بأحقية الطالب فى السير فى التنفيذ الذى وقف السير فيه بسبب رفع الاشكال ، ولأن التنفيذ انما يجرى أصلا بمقتضى السند التنفيذى الصادر ضد المحكوم عليه فى دعوى الحق ، ويجب فقط على طالب التنفيذ أن يرفق بأوراق التنفيذ شهادة من قلم كتاب محكمة التنفيذ تفيد أنه قضى فى الاشكال فى غير صالح المستشكل ، ويمكن الاستغناء عن هذه الشهادة اذا كان السند التنفيذى قد تم فى دعوى الاشكال وأشر عليه بما يفيد أنه قضى فى الاشكال ضد المستشكل .

## القاعدة الثالثة عشرة :

عدم جواز ورود اشكال على حكم صادر فى اشكال آخر :

فمن المقرر قانونا أن الاشكال لا يرد على اشكال ذلك أن الاشكالات لا ترد الا على السندات التنفيذية ، والحكم الصادر فى الاشكال لا يعتبر سندا تنفيذيا صالحا للتنفيذ جبرا اذ هو لا يتضمن الزاما معيناً للخصوم بل يقرر مركزا قانونيا موجودا من قبل كما فى حالة القضاء برفض الاشكال ، أو ينشئ مركزا قانونيا لم يكن موجودا ، وبالتالي فهو ليس قضاء بالالزام حتى يمكن تنفيذه جبرا ، وبالتالي فليس محلا للاستشكال فى تنفيذه .

( الاشكال رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٨٧ تنفيذ استئنافية - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧ ) .

## القاعدة الرابعة عشرة :

زوال القوة التنفيذية للحكم المستعجل بالفائه استئنافيا يفقده اعتباره كسند تنفيذي :

من المقرر أن الحكم المشمول بالنفاذ المعجل يصلح سندا تنفيذيا مادام حائزا لصفته هذه ، فان زالت عنه صفته كسند تنفيذ زالت عنه بالتالى صلاحيته كسند للتنفيذ كأن يسقط بمضى المدة أو بالتنازل عنه أو بالفائه من المحكمة التى تنظر الطعن أو غير ذلك من الأسباب التى تزيل عنه صفة السند التنفيذى ، وإذا كان ذلك وكان البادى من ظاهـر الأوراق أن الحكم المشتمل فيه قد زابـلته صفته كسند تنفيذي بحسبانه حكم مستعجل مشمول بالنفاذ المعجل بقوة القانون وذلك بالفائه استئنافيا مما يفقده صلاحيته كسند للتنفيذ بمقتضى الأمر الذى يتعين معه وقف تنفيذه<sup>(١)</sup> .

(قضاء الأسور المستعجلة لمحمد طـى راتب وزميله - الطعنة المنهكة - ص ٨٦٥ - والسندات التنفيذية لمعد الصيد المنشاوى - ط/ ٨٦ ص ١١ - ١٢) .

## القاعدة الخامسة عشرة :

يشترط لصيرورة الحكم سندا تنفيذيا مايلى :

(أولا) يجب أن يكون الحكم صادرا بالالزام ، فان كان حكما مقررأ أو حكما،

(١) وجدير بالإحاطة أن هذا المبدأ صالح للتطبيق أتم القضاء الإدارى مع إجراء الملامسة اللازمة .

مستثاء ولم يتضمن هذا أو ذلك قضاء بالزام فلا يصح أن يكون سندا تنفيذيا اذ حكم الالزام وحده هو الذى يصلح أن يكون سندا تنفيذيا دون الحكم التقريرى ودون الحكم المنشئ ، وحكم الالزام هو ذلك الذى يقضى على المحكوم عليه بأداء جزائى كاللزام المدين بوفاء الدين والزام المتعرض بالامتناع عن التعرض والزام البائع بتسليم المبيع وإبرام المشتري بدفع الثمن .

(ثانيا) يجب أن يكون الحكم اما باتا أو حائزا قوة الشيء المحكوم فيه ، أو مشمولا بتنفيذ المعجل ، يستوى فى هذا جميعه أن يكون الحكم المذكور صادرا من قضاء الموضوع أو صادرا من قضاء الأمور المستعجلة . والحكم البات هو ذلك الذى لا يقبل الطعن فيه بأى وجه من وجوه الطعن ( العادية أو غير العادية ) والحكم الحائز قوة الشيء المحكوم فيه هو ذلك الذى لا يقبل الطعن فيه بطريق من طرق الطعن العادية حتى ولو كان قابلا للطعن فيه بطريق من طرق الطعن غير العادية وحتى لو طعن فيه فلا يوجه من هذه الوجوه ، والحكم المشمول بالتنفيذ المعجل يصلح سندا تنفيذيا ، وحكم البات أو الحائز قوة الشيء المحكوم فيه أو المشمول بالتنفيذ المعجل يصلح سندا تنفيذيا مادام حائزا لصفته هذه ، فان زالت عنه هذه الصفة زالت عنه بالتالى صلاحيته كمسند للتنفيذ (١) .

تتبع : ليس دأب سيرورة الحكم سندا تنفيذيا أن يكون حكما متوافرا على السابغ .  
 ١- السابغ : هما فيما تقدم فى (أولا) و(ثانيا) بل يجب - فوق هذا - أن يكون الحكم المذكور معبرا عن الصيغة التنفيذية أو معنى - وفقا للقانون - من الحصول على هذه الصيغة . كما لو كان حكما منصوبا فيه على التنفيذ بالمسودة مثلا .  
 ( انظر/ محمد على راتب وزميلاه : قضاء الأمور المستعجلة ، الجزء الثانى - النظمه السامسة من ١٩٥٢ ومابعها ) .

### القاعدة السادسة عشرة :

يتعين أن يبنى الاشكال المرفوع ممن يعتبر الحكم حجة عليه على أمور تالية

(١) يختلف الوضع فى القانون الإدارى حيث يأخذ بنظم الأثر غير الواقع للحكم إلا إذا حكمت محكمة الطعن بغير ذلك ويكتسب الحكم فى المنازعات الإدارية قوته التنفيذية منذ صدوره شأنه فى ذلك شأن حجهه ، ولا يشل من أثر هذه القوة إلا القضاء مثل إيقاف التنفيذ الذى تحكم به دائرة قس الطعون ، كما أن الطاعن عليه أن يخضع لحكم أول درجة وكل القرارات والأعمال التى تجرى ضد حكم أول درجة تعتبر باطلة (راجع المادة ١/٤٩ من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

لصدوره لأنه اذا كان سبب الاشكال حاصلًا قبل صدور ذلك الحكم فانه يكون قد اندرج ضمن الدفوع فى الدعوى ، سواء كان قد دفع بها فعلاً أو لم يدفع ، كما أنه لا يجوز بناء الاشكال على أساس الطعن فى ذلك الحكم بالاستئناف لتعرض ذلك لحجية الحكم المستشكل فى تنفيذه وهو محظور على قاض التنفيذ - واذا قضى الحكم بوقف التنفيذ على خلاف القاعدة القانونية المتقدمة ، فانه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه<sup>(١)</sup> .

### القاعدة السابعة عشرة :

انقطاع الخصومة لا يرد على اجراءات التنفيذ فمفاد نص المادة ١٣٠ مرافعات أن مجرد وفاة الخصم أو فقده أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم من الرشد فانه لا يؤدى بذاته الى انقطاع سير الخصومة ، وانما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر ، وفى اجراءات التنفيذ لا يحدث أى انقطاع للخصومة اذا فقد المنفذ ضده أهليته أو زالت صفة نائبة بعد بدء التنفيذ وانما يجب توجيه الاجراءات اللاحقة على تحقق هذه الحالة الى نائبه ، أو الى المنفذ ضده اذا كانت قد اكتملت أهليته حسب الأحوال .

( نقض منى - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨ - سنة ٣١ - العدد الثماني - ص ٢٠٦٧ ) .

وان حكم ايقاع البيع - عدم جواز استئنافه الا فى الحالات الواردة بالمادة (١/٤٥١) مرافعات فقد المنفذ ضده أهليته أو زوال صفة لا يترتب عليه انقطاع الخصومة - وجوب توجيه الاجراءات الى نائبه .

( نقض منى - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣٠ - الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥١ ق ) .

### القاعدة الثامنة عشرة :

#### الأثر الموقوف للاشكال الأول :

لم يكن الاشكال فى التنفيذ الذى يرفع لقاضى التنفيذ من الملزم بالدين لأول مرة قبل البدء فيه أو قبل تمامه ذا أثر موقوف للتنفيذ ، يستوى فى ذلك أن يكون قد رفع الى محكمة مختصة بنظره أول الى محكمة

(١) هذه القاعدة تتبع أمام القضاء من العادى والإلزامى .

غير مختصة به ، ويظل هذا الأثر باقيا ما بقيت صحيفته قائمة ، ولا يزول الا بصور حكم يترتب عليه زوال صحيفة الإشكال لبطالتها أو بسقوطها الخصومة أو باعتبارها كأن لم تكن أو حكم بشطب الاشكال ، ولكن الحكم بعدم الاختصاص والاحالة لا يترتب عليه انتهاء الخصومة في الاشكال ، وليس من شأنه أن يزيل صحيفته ، وانما هو ينقل الدعوى الى المحكمة المحالة اليها التي يتعين عليها أن تنظرها بحالتها من حيث انتهت اجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها ، ويعتبر صحيحا أمامها ماتم من اجراءات قبل الاحالة بما في ذلك صحيفة الاشكال وأثرها الواقف للتنفيذ<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة التاسعة عشرة :

« انه وان كانت محكمة القضاء الإداري هي المختصة وحدها بالفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية الا أنه متى صدر الحكم فيها بالانزام أصبح سندا يمكن التنفيذ به على أموال المحكوم عليه ، فتختص المحاكم المدنية بمراقبة اجراءات - سبذ والنظر في مدى صحتها ويطالتها باعتبارها صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالمال ، ويختص القضاء المستعجل باعتباره فرعا منها بنظر الاشكالات الوقتية المتعلقة بالتنفيذ . اذ لا شأن لهذه الاشكالات بأصل الحق الثابت في الحكم المستشكل فيه . كما أنها لا تعد ملما على الحكم ، وانما تتصل بالتنفيذ ذاته للتحقق من مطابقته لأحكام القانون . وذلك بخلاف المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الدف . والتي تتصل بموضوع المنازعات الخارجة عن اختصاص القضاء العادي و - قد يرى القاضى المستعجل فيها ما لا يراه قاضى الدعوى وهى المسائل التي لا يشخص قضاء محكمة النقض على عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها<sup>(٢)</sup> . »

#### القاعدة العشرون :

« يشترط لكي تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ في معنى المادة (٢٧٥) من قانون المرافعات ( أولا ) أن يكون التنفيذ جبريا ( مستعجلا ) تكون المنازعة منصبة على

(١) نقض ١٩٨٠/١/٨ سنة ٣١ ق - الجزء الأول - ص ٩٨ - مشار الى الحكم بمؤلفنا : موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته مع الاحكام المدنية والصيغ القانونية أمام القضاة العادي والإداري - المجلد الأول أمام القضاء العادي - ص ٥١٠ - ٥١١ . وهذه القاعدة تتبع أمام القضاة العادي والإداري .

(٢) الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١ - مشار الى الحكم بالمرجع السابق ص ٥٠٢ - ٥٠٣ .

اجراء من اجراءات التنفيذ أو مؤثرة في سير التنفيذ واجراءاته ، أما المنازعات التي لا تمس اجراء من اجراءات التنفيذ أو سير التنفيذ وجريانه فلا تعتبر منازعة في التنفيذ وبالتالي لا تدخل في اختصاص قاضي التنفيذ<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الواحدة والعشرون :

المقصود بال عقود الرسمية المشار اليها في المادة (٤٥٧) من قانون المرافعات السابق ، الأعمال القاتونية التي تتم أمام مكاتب التوثيق للشهر العقاري . المتضمنة التزاما بشيء يمكن اقتضائه جبرا ، مما يجعل لها بهذه المثابة قوة تنفيذية تجيز لصاحب الحق الثابت فيها أن ينفذ بها دون حاجة للالتجاء الى القضاء<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة الثانية والعشرون :

عدم جواز تجريع الحكم المستشكل فيه أو تخطئته .

ان التنفيذ ان كان حاصلًا بمقتضى حكم فان الاشكال في تنفيذه لا يقبل ولا يجدى ، اذا تضمن تجريعا للحكم أو طعنا فيه ، فللمعلن في الأحكام طرق بينها القانون ليس منها الاستشكال في تنفيذ الحكم . فالأصل أن الاشكال لا يجدى الا اذا كان مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم الحاصل للتنفيذ بمقتضاه ، أما ان كان مبنيًا على وقائع سابقة على الحكم فالمفروض أن الحكم قطع فيها ، وتحول حجته دون اعادة طرحها على القضاء الا بطريق من طرق الطعن في الأحكام التي نص عليها القانون<sup>(٣)</sup> . فادعاء المدين الوفاء يصلح سببًا للاستشكال اذا كان مبناه ادعاء الوفاء بعد صدور الحكم الحاصل للتنفيذ بمقتضاه ، ولا يصلح سببًا للاستشكال اذا كان مبناه ادعاء الوفاء قبل صدور الحكم ، لأنه في هذه الحالة يتضمن طعنا على الحكم .

وتفريعا على ما تقدم لا يجدى الاشكال المبني على الادعاءات الآتية :

(١) أن الحكم صدر من محكمة غير مختصة .

---

(١) نقض ١٩٧٩/٤/١٠ - سنة ٢٠ - العدد الثاني - ص ٩١ - مشار الى الحكم بمؤلفنا السابق

ص ٤٧٣ .

(٢) الطعن بالنقض رقم ٢٥٧ سنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ص ٢٢ ص ٢٥ - مشار الى الحكم بمؤلفنا السابق ص ٤٧٥ .

(٣) تتبع هذه القاعدة أعلام القضاة المعادين والإداري .

(٢) أن الحكم خاطيء من حيث ما قضى به ، أو من حيث ما طبقه من القواعد القانونية ، أو أنه باطل لمعبى من لمعوب المبطله له<sup>(١)</sup> .

(٣) أن الحكم شمل بالنفاذ أو أنه وصف بأنه حكم انتهائى خطأ ، ولكن اذا لم تشمل المحكمة حكمها بالنفاذ المعجل وشرع فى تنفيذه على أساس أنه مشمول بالنفاذ بقوة القانون ، فلمدين أن يستشكل فى تنفيذه ، مدعيا أن الحكم صادر فى حالة ليست من حالات النفاذ المعجل بقوة القانون ، وكذلك اذا لم يكن الحكم موصوفا بأنه انتهائى ثم شرع فى تنفيذه على أساس أنه حكم انتهائى ، فلمدين أن يستشكل مدعيا أن الحكم حكم ابتدائى ومن ثم فهو غير جالز التنفيذ ، ويقبل الاشكال فى هاتين الحالتين وأمثالهما لأنه لا يتضمن طعنا على الحكم وإنما الطعن موجه الى تنفيذه<sup>(٢)</sup> .

### القاعدة الثالثة والعشرون :

«أنه وان كان الأصل أن قاضى التنفيذ محوط بحدود اختصاص الجهة القضائية التى يتبعها ... الا أنه من الثابت أن قاضى التنفيذ - باعتباره فرعا من الجهة القضائية ذات الاختصاص العام فى نظر جميع المنازعات المتصلة بالمال» - يملك الفصل فى اشكالات تنفيذ الاحكام الصادرة من الجهات القضائية الأخرى . وهنا لا يمس بأى حال من الأحوال القواعد المنظمة لاختصاص جهات القضاء المختلفة ، ذلك لأن اشكالات تنفيذ الحكم هى منازعات لا شأن لها بأصل الحق الثابت فيه ولا بتطعن طعنا عليه . وإنما هى تتصل بتنفيذ وما اذا كان صحيحا أم باطلا أو جالزا أم غير جالز . فمن ثم فان قاضى التنفيذ باعتباره فرعا من المحاكم ذات الاختصاص العام اذ يختص بموضوع اشكال فى حكم ادارى أو بنظر اشكال فى تنفيذه من الناحية الوقتية بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة ، فإنه لا يمس القضاء الصادر من القضاء الادارى عند الحكم بىطلان التنفيذ أو عدم جوازه ، لأن الحكم بىطلان التنفيذ أو عدم جوازه أو بوقته إنما يبنى على اعتبارات وأسباب تتصل بتوافر الشروط والأوضاع الواجبة قانونا للتنفيذ أو عدم توافرها . وهذه الشروط والأوضاع يحددها قانون

---

(١) ولكن يقبل الاشكال اذا كان مبنيًا على الادعاء بنزوير الحكم الحاصل للتنفيذ بمقتضى أو الادعاء بطلانه بطلانا جوهريا يحكم وجوده كما اذا كان الحكم قد صدر بناء على اجراءات وجهت نحو شخص متوفى أو شخص لم يكن بصحيفة الدعوى ، (راجع محمد حامد فهمى - بند ٢٦١) .

(٢) يلاحظ نظام الأثر غير الواقع فى التنفيذ المتبع فى قانون مجلس الدولة والمشار اليه بهامش صفحة ٤٦٨ من هذا المؤلف .

المرافعات وهي لا تتصل من قريب أو بعيد بذات المنازعة الادارية التى يختص بنظرها القضاء الادارى لوز، غيره<sup>(١)</sup> .

### القاعدة الرابعة والعشرون :

استقر لفته الادارى على أنه :

«إذا زالت العلة والأسباب التى بنى عليها الحكم الوقتى فإنه ينهار ويصبح فى حكم العدم»<sup>(٢)</sup> .

### القاعدة الخامسة والعشرون :

قررت محكمة النقض مايلى :

«القضاء العادى هو صاحب الولاية العامة فى نظر المنازعات المدنية والتجارية والحد من هذه الولاية يجب أن يكون بنص القانون بشرط ألا يخالف ذلك أحكام الدستور وهذا الاستثناء يجب عدم التوسع فى تفسيره»<sup>(٣)</sup> .

★ ويلاحظ أنه محظور على القضاء العادى النظر فى منازعات القرارات الادارية فيما عدا المنعقدة حيث يصبح الاختصاص بنظرها مشتركا بينه وبين القضاء الادارى .

### القاعدة السادسة والعشرون :

(أ) اذا أقيم الاشكال من الغير الذى لم يمثل فى الحكم موضوع السند التنفيذى ولم يكن مختصا فى الدعوى موضوع الاشكال فلا يحاج بالحكم الصادر فى الدعوى ، وهذا الحكم لا يعتبر سندا تنفيذيا بالنسبة للمشكل من الغير حيث أن الحكم لا يعتبر من قضاء الالتزام بالنسبة اليه - وتتبع هذه القاعدة أئلم القضاء بين العادى والإدارى .

(ب) جرى قضاء محكمة النقض بأن الحجوز الادارية واجراءاتها لا تعد من قبيل

---

(١) حكم لمحكمة الادارية العليا فى القضية ٥١٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨ - ص ٣١٦ .

(٢) الدكتور/ مصطفى كمال وصفى نائب رئيس مجلس الدولة سابقا، أصول اجراءات القضاء الادارى طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١، (ط/٢ - ص ١٩٧٨ - ص ٣٨٦) .

(٣) نقض ١٩٨٢/١٢/٢٨ - طعن رقم ٦٧ ص ٤٩ ق - مشار اليه بمؤلف المستشار/ عز الدين الدناصورى والأستاذ/ حامد عكاز «القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ» - ص ٦٣ بند ٥٥٠ .



الأوامر الادارية التي لا يجوز للمحاكم الغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها ومن ثم تختص المحاكم بنظر الدعاوى الخاصة ببطالان اجراءات هذه الحجز أو الغائها أو بوقف اجراءات البيع<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة السابعة والعشرون :

والأصل في المرافق العامة أن تتولاها الدولة الا أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تعهد ادارتها الى فرد أو شركة ، وسواء كان امتلاك الدولة للمرفق العلم بنفسها أو عهدت به الى غيرها فإن مبدأ وجوب إطراد المرفق وانتظامه يستلزم أن تكون الأدوات والمنشآت والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرفق بمنحة من الحجز عليها شأنها في ذلك شأن الأموال العامة ، وهذه القاعدة هي التي تعد من أصول القانون الاداري قد كشف عنها المشرع في القانون رقم (٥٣٨) لسنة ١٩٥٥ - الذي أضاف المادة (٨ مكرر) لقانون المرافق العامة رقم (١٢٩) لسنة ١٩٤٧ لتتضمن بأنه لا يجوز الحجز ولا اتخاذ اجراءات تنفيذ أخرى على المنشأة والأدوات والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرافق العامة<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة الثامنة والعشرون :

مفاد نص المادتين الأولى والثالثة من القانون ١١ لسنة ١٩٥١ اللتين تقضيان بعدم جواز الحجز تحت يد الحكومة والهيئات المحلية على مبالغ منها المعاش أو المكافأة ، انه يجب حتى تتمتع هذه المبالغ بالمصانة التي أضفاها عليها القانون أن تكون مستحقة من أحد تلك الهيئات للموظف أو المستخدم أو غيرهما من المستخدمين بطريق مباشر بوصفها معاشاً أو مكافأة ومن ثم فالأصل أن صفة المكافأة تظل لاصفة بالمبلغ الذي استحقه الموظف طالما كان هذا المبلغ تحت يد الجهة الحكومية أثناء حياته . أما اذا كان الموظف قد توفي قبل أن يقبض مكافأة عن مدة خدمته ثم توقع

---

(١) نقض ١٩٥٣/٥/٢١ - السنة الرابعة - ص ١٠٧٣ - مشار اليه بمؤلفنا موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالاته مع الاحكام المدنية والصريح للقانونية المجلد الأول - أتم القضاء المدني - ص ١٩٩١/٩٩٠ - ص ٤٨٨ .

(٢) الطعن رقم ١٧٦ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١ ص ١٣ - ٩٧٣ - مشار اليه بمؤلفنا «القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالاته» مرجع سابق - ص ٤٩٧ - ٤٩٨ .

الحجز عليها فانها بوفاته تصبح تركة توزع على ورثته الشرعيين وتزول تبعاً لذلك الحصانة التي أضفها عليها القانون<sup>(١)</sup>.

### القاعدة التاسعة والعشرون :

انه وان كانت محكمة القضاء الادارى هي المختصة وحدها بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالعقود الادارية الا أنه متى صدر الحكم فيها بالالزام أصبح سنداً يمكن التنفيذ به على أموال المحكوم عليه فتختص المحاكم المدنية بمراقبة اجراءات التنفيذ والنظر فى مدى صحتها وبطلانها باعتبارها صاحبة الولاية العامة بالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بالمال ، ويختص القضاء المستعجل باعتباره فرعاً منها بنظر الاشكالات الوقفية المتعلقة بالتنفيذ ، اذ لا شأن لهذه الاشكالات بأصل الحق الثابت فى الحكم المستشكل فيه . كما أنها لا تعد طعناً على الحكم ، وانما تتصل بالتنفيذ ذاته للتحقق من مطابقة لأحكام القانون . وذلك بخلاف المسائل المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت . والتى تتصل بموضوع المنازعات الخارجة عن اختصاص القضاء العادى والتى قد يرى القاضى المستعجل فيها ما لا يراه قاضى الدعوى وهى المسائل التى استقر قضاء محكمة النقض على عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها<sup>(٢)</sup>.

### القاعدة الثلاثون :

ان الاشكال فى التنفيذ الذى يرفع لتقاضى التنفيذ من الملتزم بالدين لأول مرة قبل البدء فيه أو قبل تمامه طبقاً للمادة (٣١٢) من قانون المرافعات ذا أثر موقف للتنفيذ ، يسوى فى ذلك أن يكون قد رفع الى محكمة مختصة بنظره أو الى محكمة غير مختصة به ، ويظل هذا الأثر باقياً ما بقيت صحيفته قائمة . ولا يزول الا بصور حكم يترتب عليه زوال صحيفة الاشكال لبطلانها أو بسقوط الخصومة أو باعتبارها كأن لم تكن أو حكم بشطب الاشكال ، وكان الحكم بعدم الاختصاص والاحالة لا يترتب عليه انتهاء الخصومة<sup>(٣)</sup>.

(١) الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٤ - مشار اليه بمؤلفنا : والقضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته مرجع سابق - ص ١٩٩٠/١٩٩١ - ص ٤٩٨ - ٤٩٩ .

(٢) الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١ - مشار اليه بمؤلفنا والقضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته مرجع سابق - ص ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ص ٥٠٢ - ٥٠٣ .

(٣) ونتيجة لذلك إذا إستشكل فى حكم صادر من القضاء الإدارى أمام القضاء العادى -

## القاعدة الواحدة والثلاثون :

رفع المدعى لدعوى اشكال أمام المحكمة الجزئية ناعيا على النيابة العامة تعرضها لعقد الاجبار الذى حصل عليه من مالك العقار بما ينطوى على معنى طلب الغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه - احالة الدعوى الى القضاء الادارى للاختصاص - لهذا القضاء أن يكيف طلبات المدعى فى ضوء طبيعة دعوى الالفاء وأحكامها دون التقيد بالألفاظ وعبارات هذه الطلبات - اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالفاء شرط لقبول الدعوى . ولاهمية هذا الحكم نذكره فيما يلى :

### تقول المحكمة الادارية العليا

لأن المدعى أقام دعوى اشكال رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٧٥ بتنفيذ جزئى بورسعيد طالبا وقف تنفيذ قرار النيابة العامة سألقة الذكر وناعيا على النيابة العامة تعرضها لعقد الاجبار الذى حصل عليه من مالك العقار عن الشقة محل النزاع ما ينطوى على معنى طلب الغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه فى حكم قانون مجلس الدولة أخذا فى الاعتبار أن المدعى أقام دعواه أمام القضاء المدنى وحدد طلباته وفقا لما أصطلح عليه فى هذا الشأن وإذ أحييت الدعوى الى القضاء الادارى للاختصاص فان لهذا القضاء أن يكيف طلبات المدعى فى ضوء طبيعة دعوى الالفاء وأحكامها دون التقيد بالألفاظ وعبارات هذه الطلبات لأن المعبرة بالمعنى وليست بالألفاظ والمبنى . وبناء على ذلك فان للدعوى وقد اقترن فيها طلب وقف التنفيذ بطلب الالفاء على النحو السالف الذكر فلها تكون مقبولة بما لا وجه للنعى عليها بدعوى عدم اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالفاء ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب مجتبا الصواب حقيقا بالالفاء<sup>(١)</sup> .

## القاعدة الثانية والثلاثون :

يجب أن يكون الحق الموضوعى المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى محقق الوجود ومعين المقدار - وحال الأداء وأن يكون السند التنفيذى دالا بذاته على توافر هذه الشروط<sup>(٢)</sup> . وتتبع هذه القاعدة أمام القضاة العادى والإدارى .

- ونفسى بإحالة الاشكال إلى محكمة القضاء الادارى للاختصاص الولائى طبقا للمادة (١١٠) مراعاتاً لأن الأثر الموقف للأشكال الأول فى هذا الفرض يظل قائما حتى تحكم فيه محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة - وقد أوضحنا ذلك بالنماذج القضائية السابقة .

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة - الجزء الثانى - ٨٩٦٥ - ١٩٨٠ - ٨٧ - ٢٣ (١٩٧٨/٦/١٠) ١٥٩/٢٣ - بند ٥٥ - ص ١٠٠٢ .

(٢) نقض ٣٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٥ - ص ٢٨ ص ١٥٩ .

## القاعدة الثالثة والثلاثون :

يجوز لقاضي التنفيذ أن يصدر حكما بوقف تنفيذ الحكم المستعجل اذا استبان له من مظاهر الأوراق تغير الظروف<sup>(١)</sup> وتتبع هذه القاعدة أمام القضاة العاديين والإداريين .

## القاعدة الرابعة والثلاثون :

قضت المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في ١٠ يناير ١٩٥٩ بمجلسي :  
وأنه ولئن كان الأصل أنه لا يجوز للقرار الإداري أن يعطل تنفيذ حكم قضائي إلا أنه اذا كان يترتب على تنفيذه فورا اختلافا خطيرا بالصالح العام يتعذر تداركه كتعطيل سير مرفق علم فيرجح عندئذ الصالح العام على الصالح الفردي الخاص<sup>(٢)</sup> .

## القاعدة الخامسة والثلاثون :

وحالة الاشكال للمحكمة المختصة ولأنها ليس من شأنه أن يزيل صحيفته ، وإنما ينقل الدعوى الى المحكمة المحالة اليها التي يتعين عليها أن تنظرها بحالتها من حيث انتهت اجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها ، ويعتبر صحيحا أمامها ما تم من اجراءات قبل الاحالة بما في ذلك صحيفة الاشكال وأثرها الواقف للتنفيذ...<sup>(٣)</sup> ، وتتبع هذه القاعدة عند إحالة الاشكال من القضاء العادي إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص الولائي حسبما سبق بيانه .

## القاعدة السادسة والثلاثون :

يشترط في الاشكال ألا يكون نموا على الحكم ولكنه نموا على التنفيذ ، ويمكن

---

(١) مؤلفنا : موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته أمام القضاء العادي ومجلس الدولة - المجلد الأول - أمام القضاء العادي - س ١٩٩١ - ص ٤٦٣ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا - حكما في ١٩٥٩/١/١٠ - السنة الرابعة رقم (٤٢) - ص ٥٣٣ في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ - السنة السابعة رقم (١٥) ص ١١٢ - مشار إلى الحكم بمؤلف الأستاذ الدكتور/ مصطفى كمال وصفي (نائب رئيس مجلس الدولة سابقا) س ١٩٦٤ ص ٢٥٦ من واملش .

(٣) نقض ١٩٨٠/١/٨ - س ٣١ ق - الجزء الأول - ص ٩٨ - مشار إليه بمؤلفنا : موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته أمام القضاء العادي والإداري - المجلد الأول - أمام القضاء العادي - س ١٩٩١ - ص ٥١٠ - ٥١١ .

للقاضي المستعجل الانتقال للمعينة ، كما يمكن للقضاء الإداري أن يندب من يشاء للتحقق من الدفع المتعلق بتغيير الظروف التي صدر في ظلها الحكم المستشكل فيه لاسيما اذا أصبح التنفيذ يرد على معدوم ، حيث أن القانون المدني يشترط أن يكون الحق الموضوعي المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبري محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء ، وأن يكون السند التنفيذي دالا بذاته على توافر هذه الشروط ، فاذا تخلف في الحق أحد هذه الشروط فإنه لا يجوز التنفيذ بمقتضاه ، وكل إجراء يتخذ في سبيل التنفيذ يكون باطلاً<sup>(١)</sup> .

### القاعدة السابعة والثلاثون :

إذا صدر حكم بالالتزام في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية وكان يتطلب التنفيذ على المال ، فإن الاختصاص ينحدر للقضاء العادي ، وإن كانت محكمة القضاء الإداري هي المختصة بالفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية .

إنه وإن كانت محكمة القضاء الإداري هي المختصة وحدها بالفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية ، إلا أنه متى صدر الحكم فيها بالالتزام أصبح سندا يمكن التنفيذ به على أموال المحكوم عليه ، فتختص المحاكم المدنية بمراقبة إجراءات التنفيذ ، والنظر في مدى صحتها ويطلائها باعتبارها صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالمال ، ويختص القضاء المستعجل باعتباره فرعاً منها بنظر الاشكالات الوقتية المتعلقة بالتنفيذ ، إذ لا شأن لهذه الاشكالات بأصل الحق الثابت بالحكم المستشكل فيه ، كما أنها لا تعد طعناً على الحكم ، وإنما تتصل بالتنفيذ ذاته للتحقق من مطابقته لأحكام القانون ، وذلك بخلاف المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ، والتي تتصل بموضوع المنازعات الخارجة عن اختصاص القضاء العادي ، والتي قد يرى القاضي المستعجل فيها مالا يبرأ قاضي الدعوى ، وهي المسائل التي استقر قضاء هذه المحكمة على عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها .

(الطعن رقم ٢٤٧ سنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١ س ٢٤ ص ١٣١) .

(١) مؤلفنا : موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته ، وأمام القضاء العادي -

مرجع سابق - س ١٩٩١ ص ٥٠٧ .

## القاعدة الثامنة والثلاثون :

التعرض المستند الى قرار ادارى لا يصلح أساسا لرفع دعوى بمنع التعرض .  
التعرض المستند الى قرار ادارى لا يصلح أساسا لرفع دعوى بمنع هذا التعرض .  
لما يترتب حتما على الحكم لمصلحة رافعها من تعطيل هذا القرار ووقف تنفيذه ، وهو ما يمتنع على المحاكم العادية ، ولا يغير من ذلك عدم قيام المطعون عليها بالتظلم من هذا القرار الى اللجنة الادارية التى حددتها القانون أو أن ينسب الى القرار عيب من عيوب عدم المشروعية لأن النظر فى ذلك كله يكون من اختصاص جهة القضاء الادارى طالما كان القرار لم يلحقه عيب ينمدر به الى درجة العدم .

## القاعدة التاسعة والثلاثون :

أمر الأداء يصدر من القاضى بوصفه رئيسا للمحكمة وليس قاضيا للأمور الوقتية .

متى كان يبين من الأوراق أن أمر الأداء وإن وجه طلبه الى قاضى الأمور الوقتية ، إلا أنه يبين من الصورة الرسمية لهذا الأمر أن الذى أصدره هو ... بوصفه رئيسا للمحكمة ، وليس بوصفه قاضيا للأمور الوقتية . ومؤدى ذلك أنه أصدر هذا الأمر بمقتضى سلطته القضائية لا سلطته الولاية ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه - بمقولة أنه قضى بتأييد أمر الأداء رغم بطلانه لصدوره ممن لا ولاية له - وهو قاضى الأمور الوقتية - يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٢٣٠ سنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١ من ٢٢ من ٨٧٥) .

## القاعدة الأربعون :

طلب الغاء وصف النفاذ هو طلب وقتى تابع للطلب الاصلى .

طلب الغاء وصف النفاذ هو طلب وقتى تابع للطلب الاصلى وحكم محكمة الاستئناف فيه لا تأثير له مطلقا على استئناف الموضوع ولا يمنع المحكمة التى أصدرته من الفصل فى استئناف الموضوع - ولهذا أجاز المشرع فى المادة ٤٧١ مرافعات «قديم» أن يكون التظلم من النفاذ أمام نفس الهيئة التى يرفع اليها الاستئناف عن

الحكم - وعلى ذلك فلا محل للقول بأن رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم فى الاستئناف الوصفى أبدى رأيه فى موضوع الدعوى بما جاء بأسباب هذا الحكم وأنه بذلك قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية يمنعه من الفصل فى استئناف الموضوع متى كان الحكم فى الاستئناف الوصفى إنما يستند الى ما يبدو للمحكمة من ظاهـر مستندات الدعوى .

(الطعن رقم ٢٨ سنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١/١٠ من ٨ من ١٥) .

### القاعدة الواحد والأربعون :

**قيام النزاع أثناء نظر الاشكال فى التنفيذ على الحق غير مانع من اختصاص الأمور المستعجلة للفصل فى الاجراء المؤقت .**

قيام النزاع أثناء نظر الاشكال فى التنفيذ على الحق المقصود حمايته غير مانع من اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل فى الاجراء المؤقت . ذلك أن له أن يتناول بصفة وقتية وفى نطاق الاشكال المعروض عليه تغيير جذية هذا النزاع لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة ولكن ليتمسس منه وجه الصواب فى الاجراء الوقتى المطلوب منه فيقضى على هـذا لا بعدم الاختصاص بل بوقف التنفيذ المستشكل فيه أو بلمـتـراره . وتقديره هذا وقتى بطبيعته لا يؤثر على الحق المتنازع عليه اذ يبقى محفوظا سليما يتنازل فيه ذوو الشأن أمام الجهة المختصة . فإذا كان الحكم الصادر من القضاء المستعجل قد قضى بوقف تنفيذ الحكم المنفذ به وأقام قضاءه على ما استخلصه من المستندات المقدمة فى الدعوى من وقوع مقاصة قانونية وقدر أن النزاع فى حصول المقاصة غير جدى فإن ما أورده الحكم من ثبوت المقاصة إنما هو تقرير وقتى ليس من شأنه أن يمس أصل الحق ومن ثم فلا شبهة فى أن الحكم الصادر من القضاء المستعجل بوقف التنفيذ لا يكون قد جاوز اختصاصه .

ونتج هذه القاعدة أمام القضاة العادى والإدارى .

(الطعن رقم ٤١٨ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١٣ من ٩ من ٢١٦) .

## القاعدة الثانية والأربعون :

★ اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر النزاع المنبثق عن تنفيذ حكمين متناقضين أحدهما صادر من القضاء العادى ، والآخر صادر من القضاء الإدارى والبحث فى أولوية الحكم القابل للتنفيذ :

تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها - فضلا عن اختصاصاتها الأخرى<sup>(١)</sup> - بالفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى، (المادة ٢٥ ثالثا من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩) .

وحين صدر قانون نظام القضاء سنة ١٩٤٩ لم يتناول فى المادة ١٩ منه سوى حالة التنازع فى الاختصاص . الى أن أضاف المشرع بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ حالة التنازع بشأن تنفيذ الأحكام المتناقضة . وكان الاختصاص بالفصل فى التنازع لمحكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية ، ثم صدر قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الذى جعل الاختصاص بالتنازع فى الاختصاص والنزاع بشأن تنفيذ حكمين صادرين من جهتين قضائيتين مختلفتين من اختصاص محكمة أسماها محكمة تنازع الاختصاص وهو ما أتبعه أيضا قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٦ الذى أنشأ المحكمة العليا فمنحها هذا الاختصاص الى جانب اختصاصاتها الأخرى . الى أن صدر القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وأهل محلها المحكمة الدستورية العليا الحالية . ويشترط لاختصاص المحكمة الدستورية العليا بهذا النوع من المنازعات عدة شروط<sup>(٢)</sup> :

١ - فيشترط أولا أن يكون الحكمان صادران من جهتين قضائيتين مختلفتين كالتنازع بين تنفيذ حكم إدارى وحكم صادر من القضاء العادى . أما حالة التعارض بين تنفيذ حكمين صادرين من جهة قضائية واحدة فلا يدخل فى اختصاصها<sup>(٣)</sup> .

(١) كالأرقابة على دستورية القوانين واللوائح . والتفصل فى تنازع الاختصاص (مادة ٢٥ أولا وثانيا) ، وتفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين (مادة ٢٦) .

(٢) دكتور/ حسنى سعد عبد الواحد تنفيذ الأحكام الإدارية، ص ١٩٨٤ - ص ١٢٤ - ١٢٦ .  
(٣) راجع حكم المحكمة الدستورية العليا فى الدعويين ٢، ١ لسنة ٢ ق - جلسة ٣ يناير ١٩٨١ ، مجموعة قرارات وأوامر المحكمة الدستورية ، الجزء الأول ، ق ٩ ، ص ٢٧٦ ، ومنشوره أيضا بمجلة المحاماة ص ٦١ ، العدد ٧ - ٨ ، ص ٥٦ . فلذا كان التعارض قائما بين حكم من محكمة أعلى وآخر من محكمة أدنى فإن بحكم المحكمة العليا يجب أن يطو على حكم المحكمة الأدنى وينفذ دونه مادام كلاهما قد صدر فى عين موضوع النزاع حتى ولو لم يثر أمام المحكمة العليا صدور مثل هذا الحكم مراجع حكم المحكمة الإدارية العليا فى القضية ١٢٧١ لسنة ٢ ق ، جلسة ٣٠/١١/٥٧ - أبو شادى : ج/ ١ - ص ٩٠٦ .



٢ - كما يشترط أن يتعلق الأمر بتنفيذ حكمين قضائيين ، فالمتعارض بين حكم قضائي وبين الأمر الصادر من رئيس محكمة القضاء الإداري بتوقيع الحجز التحفظي لا يدخل في اختصاصها ، ولأن هذا الأمر ليس حكما لأنه لم يصدر في خصومه انتهت أمام القضاء . وإنما صدر بموجب السلطة الولاية للقاضي ولم يحسم به النزاع فلا يجوز حجية الأمر المقضي<sup>(١)</sup> . وكذلك لا تعد أحكاما في هذا المجال فتاوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع<sup>(٢)</sup> .

٣ - كما ينبغي أن يكون الحكمان المطلوب وقف تنفيذ أحدهما قد حصما النزاع في موضوعه وتناقضا تناقضا من شأنه أن يجعل تنفيذهما متعذرا ، فلذا كان قد صدر حكم من القضاء المستعجل بعدم اختصاصه بنظر دعوى طرد مستأجر من قطعة أرض مملوكة للحكومة لعدم قيام ظرف الاستعجال . كما صدر حكم آخر من محكمة القضاء الإداري على هذا المستأجر بالطرد فإنه لا يكون ثمة تناقض بين الحكمين بالمعنى الذى تقصد اليه الفقرة الثانية من المادة ١٩ سالفه الذكر (من قانون نظم القضاء) لأن الحكم الصادر من القضاء المستعجل لم يقض في موضوع دعوى الطرد . أما الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري فإنه يكون وحده الذى حسم النزاع الموضوعى وهو وحده القابل للتنفيذ دون الحكم الآخر<sup>(٣)</sup> .

وأخيرا فإنه ينبغي ملاحظة أن البحث فى طلب التنازع فى هذه الحالة يكون مقصورا على موضوع الأولوية فى التنفيذ من الناحية القانونية لبيان أى الحكمين المتناقضين قد صدر من جهة لها ولاية الحكم فى النزاع دون النظر الى أى اعتبار

---

(١) راجع حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية ١٨ لسنة ١ ق - جلسة ٧ مارس ١٩٨١ -

المجموعة ج/١ - ق ١٢ ص ٢٩٢ - ومنشور أيضا بالمحكمة من ٦١ - العدد ٧ ، ٨ ص ٦٢ .

(٢) راجع حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية ١٥ لسنة ١ ق - جلسة ١٧ يناير ١٩٨١ -

المجموعة ج/١ ص ٢٧٩ ومنشور أيضا بالمحكمة من ٦١ - العدد ٧ ، ٨ ص ٥٧ .

(٣) الحكم الصادر فى الطلب رقم ١ لسنة ٢٧ ق تنازع اختصاص بجلسة ١٩٥٨/١٢/٢٥ -

مجموعة قواعد النقض المدنية من ٩ ص ٨ . وراجع أيضا حكم المحكمة العليا فى الدعوى ٢ لسنة

٢ ق - جلسة ٤ مارس ١٩٧٢ . مجموعة أحكام وقرارات المحكمة العليا اعداد باقوت الضماوى وعبد

المعبد عثمان - ج/٣ ، ق ١٠ - من ١٩٥٠ والمحكمة الدستورية العليا فى القضية ١٢ لسنة ١ ق

جلسة ٥ أبريل ١٩٨٠ - ج/١ ق ٧ ص ٢٦٦ - منشور أيضا بالمحكمة من ٦١ عدد ٧ ، ٨

آخر يوم من ثم فلا محل في هذا الطلب لبحث ما يتمسك به أحد الطرفين من أن أحد الحكيم قد صدر بطريق التواطؤ أو أنه سقط بمضى المدة لعدم تنفيذه<sup>(١)</sup> .

### القاعدة الثالثة والأربعون :

وجوب اختصام الطرف الملتزم بالسند التنفيذي وأهمية هذه القاعدة نعرضها كاملة فيما يلي :

وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون المرافعات فإنه يجب اختصام الطرف الملتزم في السند التنفيذي في الاشكال اذا كان مرفوعا من غيره سواء بليدائه أمام المحضر على النحو المبين بالفقرة الأولى من ذات المادة أو بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ، فاذا لم يختصم في الاشكال وجب على المحكمة أن تكلف المستشكل باختصامه في ميعاد تحدده له فان لم ينفذ ما أمرت به المحكمة جاز الحكم بعدم قبول الاشكال . والهدف من هذا النص هو أن يكون الحكم صادرا في مواجهة الملتزم بالسند التنفيذي وهو صاحب المصلحة الحقيقية وحتى لا يتحاييل صاحب الحق الثابت في سند تنفيذي على القانون فيوعز الى شخص آخر برفع اشكال قبل أن يرفع الملتزم في السند اشكاله ويمنع ذلك وقف التنفيذ .

وينرتب على ذلك أنه اذا كان الاشكال مرفوعا من الغير ولم يختصم فيه الطرف الملتزم بالسند التنفيذي وجب على المحكمة أن تكلف المستشكل باختصامه في ميعاد تحدده له فان لم ينفذ ما أمرت به المحكمة جاز الحكم بعدم قبول الاشكال ومن ثم فلحكم بعدم قبول الاشكال جوازي للمحكمة فلها بدلا من القضاء به أن تحكم على المستشكل بالفرامة المنصوص عليها بالمادة ١/٩١ من قانون المرافعات فاذا لم ينفذ رغم ذلك كان لها أن تقضى بعدم قبول الاشكال ولا يمنع من ذلك سبق توقيعها غرامة عليه .

وبخلاصة ما سبق ، أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بعدم قبول الاشكال قبل أن تكلف المستشكل باختصام الملتزم في السند التنفيذي فالتكليف أمر لازم قبل الحكم بعدم القبول .

---

(١) الحكم في الطلب ٣ لسنة ٢٦ ق تنزع لفتصلص بجلسة ١٤/٦/١٩٥٨ - مجموعة التقض المدنية ص ٩ ص ٢٦٥ ، وراجع أيضا حكم المحكمة العليا في الدعوى ١١ لسنة ١ ق - جلصة ٥ يونيو ١٩٧١ - المرجع السابق ، ق ٥ ص ٨٠ .  
(مشار الى هذه الاحكام بالمرجع السابق) .

ويسرى ذلك أيضا في حالة تعدد الملتزمين في السند التنفيذي إذا رفع الاشكال من غيرهم اذ يجب تكليفه باختصاصهم جميعا في حالة عدم اختصامه لهم .

والمدين الملتزم بالسند التنفيذي ، عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة (٣١٢) مراقبات اذا لم يختصم في الاشكال السابق فإنه لا يعتبر حجة عليه ويكون من حقه أن يرفع اشكاله ويعتبر اشكاله في هذه الحالة اشكالا أول وبالتالي موقفا للتفيذ<sup>(١)</sup> .

ويعتبر الاشكال مرفوعا من وقت ايداعه أمام المحضر لا من وقت اعلان المستشكل ضده به ، واذا امتنع المحضر عن رفع الاشكال الى القاضي رغم اعتراض المستشكل جاز للأخير تكليف خصمه بالحضور أمام القاضي بصحيفة دعوى ويعتبر الاشكال في هذه الحالة مرفوعا من وقت الاعتراض أمام المحضر لا من وقت ايداع الصحيفة قلم للكتاب وفي ذلك قضت محكمة النقض بأن الاشكال يعتبر مرفوعا بتقديمه الى المحضر ومن وقت هذا التقديم . ولئن كان القانون قد أوجب على المحضر أن يحدد للمستشكل وقت المثول أمام قاضي التنفيذ مع تكليف المستشكل بذلك في المحضر فان هذا لا يعني أن الاشكال لا يعتبر مرفوعا الا بهذا الاجراء اذ لا يمكن أن يكون تقصير المحضر سببا في حرمان المستشكل من الاحتكام الى من يحق له الاحتكام اليه فان قام هو في هذه الحالة بتكليف خصمه بالحضور أمام القاضي المختص ليفصل في الاشكال الذي قدمه الى المحضر . فلن قبله بذلك لا يعدو أن يكون تحريكا للاشكال الذي سبق رفعه وأوقف نظره بسبب اخلال المحضر بما فرضه عليه القانون فاذا كان الثابت بمحضر التنفيذ أن المستشكل قدم الى المحضر اعتراضاته على التنفيذ فقرر رفضها ومضى في التنفيذ ثم أقبل محضره فبادر المستشكل في اليوم التالي الى اعلان خصومه بالاشكال الذي امتنع المحضر عن قبوله فان الحكم اذ قضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر هذا الاشكال قولا منه بأنه مرفوع بعد تمام التنفيذ يكون قد جا مخالفا للقانون<sup>(\*)</sup> .

(نقض مني ١٩٤٨/٢/٥ - مجموعة عمر - الجز الخامس - ص ٥٢٠) .

(١) الدكتور/ عبد الباسط جيمى بطرق واشكالات التنفيذ ط/ ١٩٧٤ ص ١٨٩ .  
(\*) نترح الأخذ بنظام قاضي التنفيذ بالقضاء الإداري ليسنى له النظر في الحالة مخالفة الذكر متى كان الإشكال ينصب على تنفيذ حكم إداري .

**الحكم برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ :**

إذا استبان لقاضي التنفيذ بوصفه قاضيا للأمر المستعجلة عدم جدية الاشكال وأنه لا محل لاجابة المستشكل الى طلب وقف التنفيذ فإنه يقضى برفض الاشكال . مع ملاحظة أن ماجرت عليه بعض الأحكام من اضافة عبارة «الاستمرار في تنفيذ الحكم» أن هو ألا تزيد في منطوق الحكم . ومع ذلك فقد ذهب رأى الى أنه اذا رفضت المحكمة طلبا بوقف التنفيذ قلها بناء على طلب المدعى عليه أن تحكم علوة على رفض الاشكال بالاستمرار في التنفيذ ولو كان هذا الطلب لم يعلن للمدعى ذلك أن طلب الاستمرار في التنفيذ من مستلزمات رفض الاشكال<sup>(١)</sup> .

★ وفي أى الأحوال فقه اذا حكم برفض الاشكال أو بأى حكم آخر في غير صالح المستشكل كالحكم مثلا بعدم قبول الاشكال لأى سبب من الأسباب أو بعدم جواز نظره لمساواة الفصل فيه فى لشكال آخر فان الحالة تعود الى ما كانت عليه ويجوز لطالب التنفيذ السير فى اجراءاته بغير حاجة الى اعلان المستشكل بالحكم الصادر فى الاشكال لأن التنفيذ انما يجرى أساسا بمقتضى السند التنفيذى الصادر لصالح طالب التنفيذ وليس الحكم فى الاشكال الا مقررًا لذلك الحق ومزيلًا لما يعترض التنفيذ من عقبات .

★ وتصرى هذه القاعدة بالنسبة للقضاة العادى والإدارى .

★ وخلاصة القول أننا قد استهدفنا من تسجيل هذه القواعد والأحكام أن يكون الشرح مبنيًا على أسس عملية وتطبيقية تتعاطف فائدتها فى حق العمل والممارسة الفعلية .

---

(١) الدكتور/ قصى والى والتنفيذ الجبرى - مرجع سابق - ص ٤٦١ ، وجاء بتعليمات الوزارة أن التنفيذ يستمر فى طريقه بمجرد صدور حكم القاضى المستعجل فى القضية التى اعترضت التنفيذ ، برفض الاشكال وسواء قضى هذا الحكم فى منطوقه بالاستمرار فى التنفيذ صراحة أو اقتصر على القضاء برفض الاشكال فقط لأن الحكم بالرفض ينطوى بطريق اللزوم على قضاء بالاستمرار فى التنفيذ (مَشُور الوزارة رقم ٧٤ - ٦ / ٢١ فى ١٩٥٧/١/٢٠ ومشار اليه فى اجراءات الاعلان والتنفيذ للاسناد/ مصطفى هلال الطبعة الأولى ص ٢٦٢ .

## الباب التاسع

الدعاوى المتعلقة بتفسير الحكم، وتصحيحه، والتماس إعادة النظر ، ودعوى البطلان الأصلية في أحكام القضاء الإداري



# الباب التاسع

الدعوى المتعلقة بتفسير الحكم وتصحيحه ، والتماس  
إعادة النظر ، ودعوى البطلان الأصلية مع عرض لبعض  
القواعد القانونية بشأن اعتراض الخارج عن الخصومة  
ويشتمل هذا الباب على الفصول التالية :

## الفصل الأول

دعوى تفسير الحكم

## الفصل الثاني

دعوى تصحيح الحكم

## الفصل الثالث

التماس إعادة النظر ، مع تطبيقات من  
أحكام النقض ، والقضاء الإداري

## الفصل الرابع

دعوى البطلان الأصلية في أحكام القضاء الإداري





## الباب التاسع

### الدعاوى المتعلقة بتفسير الحكم ، وتصحيحه ، والتماس اعادة النظر ودعوى البطلان الأصلية

تمهيد :

ان المحكمة التأديبية تستند سلطتها بحيث يخرج النزاع من اختصاصها فلا تستطيع أن تعيد النظر في حكمها سواء لدواعي المصلحة ، أو لعدم المشروعية ، ذلك الامر الذى يملكه الرئيس الادارى اذا أصدر قرارا اداريا بالجزاء<sup>(١)</sup> . واستثناء من هذا الاصل العام يجوز الرجوع الى المحكمة التأديبية فى الحالات التالية :

(الحالة الاولى) حالة تفسير الحكم .

(الحالة الثانية) حالة تصحيح ما قد يقع فى الحكم من اخطاء .

(الحالة الثالثة) حالة التماس اعادة النظر .

وجدير بالاحاطة أنه بالرجوع الى المادة التاسعة عشر من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ نجد انها تنص على أنه : «يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر فى المواعيد والاحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية» .

ولهذا أثر التماس عن مدى امكان الانتجاء الى هذا الطريق أمام المحكم التأديبية ، لاسيما ولم يكن هناك سببا قانونيا لاستثناء أحكام المحاكم التأديبية من الطعن بالتماس اعادة النظر اذا تحققت أسبابه ودواعيه المنصوص عليها بالمادة (٢٤١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية لاسيما وأن هذه الاسباب تحدث أحيانا فى مجال التأديب .

لذلك نص المشرع بالمادة (٥١) من قانون مجلس الدولة الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على جواز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى

(١) دكتور/ سليمان محمد الطمولى : قضاء التأديب ، ص ١٩٨٧ - مرجع سابق - ص ٦٦٤ -

والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر<sup>(١)</sup> .

أما الطعون المتعلقة بتفسير الاحكام وتصحيحها فلا خلاف عليها . ولاهمية هذه الدعاوى منفرد لكل منها مطلبا مستقلا بهذا المبحث .

---

(١) تنص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة على مايلي :

يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الاجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم .

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا أمرت له محكمة بغير ذلك وإذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين ألفاً فضلاً عن التعويض اذا كان له وجه .

## **الفصل الاول**

### **دعوى تفسير الحكم**

نعرض دعوى تفسير الحكم فى ظل القواعد العامة لقانون المرافعات المدنية والتجارية ، والمعمول بأحكامها أمام القضاء الادارى بما يتلاءم مع طبيعة الدعوى الادارية وذلك على النحو التالى :

(أولاً) دعوى تفسير الحكم فى ظل القواعد العامة لقانون المرافعات المدنية والتجارية :

تنص المادة (١٩٢) مرافعات على مايلى :

«يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض أو إبهام ويقدم الطلب بالالوضاع المعتادة لرفع الدعوى . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متما من كل الوجوه للحكم الذى يفسره ، ويسرى عليه مايسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية» .

وطبقا لهذا النص ولآراء الفقه ولاحكام النقض نعرض شروط طلب التفسير على النحو التالى :

- (١) أن يكون الحكم المطلوب تفسيره حكما قطعيا .
- (٢) أن يكون الحكم فى منطوقه مشوبا بغموض أو إبهام أو شك فى تفسيره . أو يحتمل أكثر من معنى .
- (٣) الوضع القائم فى تقديم طلب التفسير فى حالة استئناف الحكم المطلوب استئنافه .

ونبين ذلك على النحو الآتى :

## (١) أن يكون الحكم المطلوب تفسيره حكماً قطعياً :

يجب أن يكون الحكم قطعياً لأنه لا يتصور وجود ثمة فائدة من تفسير قضاء غير ملزم لا يحوز الحجية ، ولذلك يشترط أن يكون المطلوب تفسيره هو منطوق الحكم أو الأسباب المكمل له .

ويثور الخلاف بصدد تفسير الأحكام الوقفية وهي تلك التي تحوز حجية مؤقتة فقبل أنه يمكن تعديلها متى تغيرت الظروف التي بنيت عليها ، ولا محل لطلب تفسيرها .

ومع ذلك يرى البعض أن هذه الأحكام يجوز طلب تفسيرها لأنها تحوز الحجية وتنفذ ، فإذا اعتورها غموض أو ابهام جاز طلب تفسيرها حتى يسهل تنفيذها وحتى لا تقوم أى عقبات في سبيل ذلك ، بل يرى البعض أن هناك من الأحكام غير القطعية ما قد يقتضى تفسير ، كما إذا أصدرت المحكمة حكماً غير قطعى بندب خبير ولم تحدد فيه بياناً دقيقاً لمأمورية الخبير طبقاً لما يقضى به قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فيضطر صاحب المصلحة من الخصوم الى طلب تفسير الحكم ، بل قد يضطر الخبير نفسه الى ذلك<sup>(١)</sup> .

## (٢) أن يكون الحكم فى منطوقه مشوباً بغموض أو ابهام أو شك فى تفسيره أو يحتمل أكثر من معنى :

الطلب فى هذه الحالة يكون مقصور على تفسير الغموض ، وعلى المحكمة أن توضح حكمها على النحو الذى كتبت تصده ، ولكن اذا كان المطلوب تعديل قضاء المحكمة فإن الطلب لايقول فى هذا الشأن .

---

(١) راجع فى ذلك :

أ - دكتور/ أحمد أبو الوفا : نظرية الأحكام فى قانون المرافعات، ص ١٩٦٤ - ص ٧٤٠ - ٧٤١ .

ب - دكتور/ مصطفى كمال وصفى : أصول وإجراءات القضاء الإدارى، ط/٢ ص ٥٣٤ حيث يقول : «.. والأصل أن طلب التفسير يكون فى الأحكام الموضوعية وذلك لأنه لا جدوى فى تفسير قضاء غير ملزم لا يحوز الحجية ، إلا أنه من الأحكام الفرعية ما قد يتطلب التفسير كالحكم بندب خبير مع الغموض فى بيان مهمته ...» .

### (٣) الوضع في تقديم طلب التفسير في حالة استئناف الحكم المطلوب تفسيره :

ان محكمة الدرجة الاولى التي يُلَاحَظ اليها بتفسير حكمها لا تملك ذلك بعد استئناف الحكم لانه أصبح محل نظر محكمة الدرجة الثانية وقد تلغى أو تعدله ، فلا مصلحة لتفسيره ، غير أنه متى ثبتت مصلحة في طلب تفسير الحكم ولو بعد استئنافه لاحتمال تمام تنفيذه قبل نظر الاستئناف في حالة كونه مشمولاً بالإنفاذ الممهل ، فإن طلب التفسير يقبل ولو بعد رفع الاستئناف ، وهذا لا يتعارض مع حق محكمة الدرجة الثانية في تعديل أو إلغاء حكم محكمة الدرجة الاولى<sup>(١)</sup> .

وجدير بالاحاطة أنه قد يحتج أمام محكمة ما يحكم صادر من محكمة أخرى ، وفي هذه الحالة فإنه على المحكمة الاخرى أن تفسر الحكم فتأخذ بما تراه مقصوداً منه بشرط ان تبين في أسباب حكمها الاعتبارات المؤدية الى وجهة نظرها شأنها في ذلك شأن تفسير سائر المستندات والعقود والاوراق التي تقدم اليها<sup>(٢)</sup> .

ويشترط في تلك الحالة أن تتوفر مصلحة جدية لطلب التفسير ، ومن ثم فإنه اذا كان الحكم قد تم تنفيذه ولا يقصد من طلب التفسير الا ارضاء رغبة في نفس الطالب فإن طلبه لا يقبل .

ويلاحظ أن المحكمة التي أصدرت الحكم سواء كانت محكمة جزئية أو ابتدائية أو محكمة استئناف ، وسواء أكانت فصلت في الدعوى باعتبارها من محاكم الدرجة الاولى أم الثانية ، فهي تختص بطلب تفسير حكمها اختصاصاً نوعياً ومحلياً .

ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى طبقاً للنصوص الواردة بقانون المرافعات ، ويلاحظ أنه اذا رفع الطلب الى محكمة الاستئناف فإنه يقدم بتكليف بالمحضور في جميع الاحوال لان هذا الطلب ليس من قبيل استئناف الحكم ، ومن ثم لا يتقيد في رفعه بإجراءات الاستئناف التي تجعل القاعدة في رفعه بتقرير بقلم كتاب المحكمة الاستئنافية .

★ وعند تفسير المحكمة لحكمها فإنها لا تملك تعديل قضاها أو الرجوع عنه

(١) دكتور/ أحمد أبو الوفا : نفس المرجع السابق ص ٧٤٢ .

(٢) محكمة النقض في ١٩٣٢/١٢/٢٤ - في الطعن رقم ٥٤ - س ٢ ق ، ونقض ٩ يونية سنة ١٩٣٨ - رقم ٣ - س ٨ ق ، ونقض أول ديسمبر ١٩٣٢ - في الطعن رقم ٤٩ - س ٢ ق .

أو الإضافة إليه ، وإن فعلت ذلك فإن تفسيرها يكون قابلاً للطمس بالطريق المناسب ، والحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كافة الوجوه منهج تحكم الذى يفسره ويسرى عليه مايسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق نطق العدية وغير "عانية" (١) .

★ وتنص هذه القاعدة أمام القضاة العادى والإدارى .

وأخيراً فغنت تسليم صورة من الحكم يجب أن تسلم معها صورة من الحكم الصادر بالتفسير (٢) .

(ثانياً) دعوى تفسير الحكم فى ظل المتبع أمام القضاء الإدارى :

يتبع القضاء الإدارى نص القواعد الواردة بالمادة (١٩٢) مرافعات حسبما سبق بيانه (٣) .

★ وتتبع ذلك أمام القضاء الإدارى بعد إجراء الملاحظات التى تتفق مع طبيعة الدعوى الإدارية .

وقد تناولت المحكمة الإدارية العليا هذا الامر فى عدة أحكام عديدة من أهمها حكمها الصادر فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٨ فى الدعوى رقم ١٤٠ للسنة الرابعة القضائية ، ونكتفى بمرض هذا الحكم على النحو التالى :

تقول المحكمة :

«ومفاد هذا أن طلب تفسير الحكم لا يكون الا بالنسبة الى قضائه الوارد فى منطوقه ، وهو الذى يحوز حجية الشيء المقضى به ، أو قوته دون أسبابه الا ما كان من هذه الأسباب مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً ومكوناً لجزء منه مكمل له كما لا يكون الا حيث يقع فى هذا المنطوق غموض أو ابهام يقتضى الايضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم ، ابتغاء الوقوف

(١) نقض ٢١ يونية ١٩٦٢ - من ١٣ ق - من ٨٣٧ .

(٢) دكتور/ أحمد أبو الوفا : نظرية الاحكام فى قانون المرافعات - مرجع سابق - ٧٤٥ - ٧٤٦ .

(٣) راجع مؤلفاً - مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعاوى الادارية، ص ١٩٨٧ - من ٤٨٤ .

على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمما للحكم الذى يفسره من جميع الوجوه لا حكما جديدا ، ولذا ينزم أن يقف عند حد ايضاح ما أبيهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة ، لا ما التبس على نوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه ، وذلك دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص ، أو زيادة ، أو تعديل والا كان فى ذلك اخلاخ بقوة الشيء المقضى به وفى هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير ، فلا يكون له محل اذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق ، أو بمنطوق لا غموض فيه ولا ابهام ، أو اذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم بالزيادة أو النقص ولو كان فضلوه خاطئا ، أو رعى الى اعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية ايا كان وجه الفصل فى هذه الطلبات ، ومن ثم اذا ثبت أن الحكم المطلوب تفسيره قد انتهى الى القضاء صراحة فى منطوقه بالقضاء الحكم المطعون فيه ، وباستحقاق المدعى تسوية المنازعة على أساس قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وكان الواضح من المنطوق والاسباب ان المحكمة لم تستجب الى طلبات المدعى الاصلية التى يعيد تكرارها تحت ستر دعوى التفسير ، (وهى منحة الدرجة التاسعة براتب قدره خمسة جنيهات شهرياً من بدء تعيينه بوصفه حاصلا على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية بالتطبيق لقواعد الاتصاف الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤) واتما قضت باستحقاقه تسوية المنازعة على أساس قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وفقا لقاعدة التصالح التى تضمنها هذا القرار والارقام التى حدها ، وذلك نظرا الى أن الاعتماد المالى لتنفيذ قواعد الاتصاف بالنسبة الى أمثال المدعى من حملة مؤهله لم يصدر ، وما فتح انما هو اعتماد مالى لاتصاف خدم المسجلد كطائفة ، لا بوصفهم حملة مؤهلات دراسية ، بل بغض النظر عن هذه المؤهلات باعتبار وظائفهم ذات مرتب ثابت لا يحتاج شاعها الى مؤهل - فاذا ثبت ما تقدم فإن دعوى التفسير التى يستهدف بها المدعى فى حقيقة الامر اعادة طرح المنازعة من جديد فيما سبق أن فصلت فيه المحكمة من الطلبات بما لا غموض فيه ولا ابهام تكون فى غير محلها ويتعين القضاء برفضها والزامه بمصرفاتها .

(ثالثا) تطبيقات قضائية من أحكام النقض بشأن طلب تفسير الاحكام :

والتي يمكن للقضاء الاعلى أن يستلهم بعضها في أحكامه .

نورد فيما يلي أهم الاحكام التي استقرت عليها محكمة النقض في تفسير الاحكام :

#### القاعدة الاولى :

لمحكمة الموضوع أن تفسر الاحكام التي يحتج بها لديها تفسيرها لمقتضى المستندات التي تقدم لها فتأخذ بما تراه مقصودا منها - بشرط أن تبين في أسباب حكمها الاعتبارات المؤدية الى وجهة نظرها<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الثانية :

سلطة قاضي الموضوع في تفسير الاحكام المقدمة له كمستندات في الدعوى هي كسلطته في تفسير العقود والاوراق الاخرى ، سلطة تامة لا تراقبه فيها محكمة النقض ، فله أن يفسرها على أي وجه تحتمله الفاظها وأن لا يلزم معناها الظاهر المتبائن. لفهم مادام أنه يبين تفسيره على اعتبارات معقولة مسوقة لدعوله عن هذا المعنى الظاهر الى المعنى الذي رآه هو مقصودا منها<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة الثالثة :

إن سلطة محكمة الموضوع في تفسير الاحكام التي يحتج بها لديها هي السلطة المخولة لها في تفسير سائر المستندات التي تقدم لها فللقاضي - اذا ما استند أمامه الى حكم - أن يأخذ بالتفسير الذي يراه مقصودا منه ، وليس عليه الا أن يبين في أسباب حكمه الاعتبارات التي استند اليها في التفسير الذي ذهب اليه<sup>(٣)</sup> .

#### القاعدة الرابعة :

والحكم التفسيري يعتبر جزءا متما للحكم الذي يفسره وليس حكما مستقلا . فما يمس على الحكم المفسر من قواعد الطعن بالطرق العادية أو غير العادية يمس على غيره ، سواء أكان هو في تفسيره قد مس الحكم المفسر بنقص أو بزيادة أو بتعديل

(١) الطعن بالنقض رقم ٥٤ - سنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/١١/٢٤ .

(٢) الطعن بالنقض رقم ٤٩ - سنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/١٢/١ .

(٣) الطعن بالنقض رقم ٣ - سنة ٨ ق ع جلسة ١٩٣٨/٦/٩ .



فيما قضى به معتديا بذلك على قوة الشيء المحكوم فيه ، أم كان لم يمسسه بأي تغيير مكتفيا بتوضيح ما أبهم منه .

والحكم للتصيرى الذى يزيد أو ينقص فيما قضى به الحكم المفسر يجوز الطعن فيه بطريق النقض من جهة أنه خالف القانون باعتدائه على قوة الشيء المحكوم فيه وذلك اذا كان صادرا من محاكم الاستئناف طبقا للمادة التاسعة من قانون النقض . وأما اذا كان الحكم المفسر صادرا من المحكمة الابتدائية بهينة استئنافية فلنه طبقا للمادة العاشرة من هذا القانون ، لا يجوز الطعن فيه ، ولا فى الحكم التصيرى تبعا له بطريق النقض الا اذا كان صادرا فى قضية وضع يد ، أو فى مسألة اختصاص وكان مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، وعلى ذلك فلا يقبل الطعن فى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهينة استئنافية نصيرا للحكم الصادر منها بتعيين حارس قضائى بمقولة أنه جاء على خلافه ومن قوة الشيء المحكوم فيه<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الخامسة :

لما كان الحكم المطلوب نصيره قد قضى بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه حتى يفصل فى الطعن ، وكأن هذا الحكم لا يشوبه غموض ولا ابهام فهو بحسب صريح لفظه وواضح مدلوله انما يسرى على مالم يكن قد تم قبل صدوره من اجراءات التنفيذ ، لأن ما تم لا يتصور وقفه ، ولأن الشارع انما قصد بالمادة (٤٢٧) مرافعات قديم نفاذ الضرر قبل وقوعه ولا يمكن الغاء ما تم من التنفيذ الا بنقض الحكم المطعون فيه ، وهذا يختلف تماما عن حكم وقف التنفيذ موضوعا وسببا وأثرا ، لما كان ذلك ، فإن طلب التصير يكون غير مقبول<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة السادسة :

حتى كان الحكم المطلوب نصيره واضحا لاحتاج الى تفسير ويغيد بجلاء ان المحكمة لم تر اجابة طلب معين ورفضته وكان الحكم المطعون فيه قد فسر الحكم السابق بأنه لم يرفض الطلب المذكور بل قبله فان المحكمة تكون قد جاوزت سلطتها فى التفسير وأخطأت فى تطبيق القانون<sup>(٣)</sup> .

(١) الطعن بالنقض رقم ٢٤ لسنة ٣ ق - جملة ١٠/٢٦/١٩٣٣ .

(٢) الطعن بالنقض رقم ١١٥ لسنة ٢٤ ق - جملة ٥/١٣/١٩٥٤ .

(٣) الطعن بالنقض رقم ١٨ لسنة ٢٢ ق - جملة ١٢/٢٣/١٩٥٤ .

★ يلاحظ على ما جاء بالقاعدة الخامسة حيث أن المستقر فى القضاء الإدارى حينما سبق بيانه أنه لا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت محكمة الطعن بغير ذلك أخذا بقاعدة الأثر غير الواجب للطعن .

#### القاعدة السابعة :

الحكم الصادر بالتفسير أو التصحيح يعتبر من كل الوجوه منعا للحكم الذي يضره أو يصححه فيسرى عليه مايسرى على الحكم المذكور الذي صدر أولا في الدعوى<sup>(١)</sup>.

#### القاعدة الثامنة :

بمناط الاخذ بحكم المادة (٣٣٦) مرافعات قديم أن يكون الطلب بتفسير ما وقع في منطوق الحكم من غرض أو ابهام حتى يمكن الرجوع الى المحكمة التي أصدرته بطلبه يتم لها بالأوضاع المعتادة غير محدد بموعد يسقط بالتقضاء الحق في تقديمه . أما اذا كان قضاؤه للحكم واضعا لايشوبه غموض ولا ابهام قلته لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع عنه والمساس بحجيته وانما يكون السبيل الى ذلك الطعن فيه خلال الميعاد المحدد بأحدى طرق الطعن القابل لها<sup>(٢)</sup>.

(ويلاحظ أن المادة (٣٦٦) قديم) تقابل المادة (١٩٢) من القانون ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

#### القاعدة التاسعة :

بمضى كان الحكم قد التزم في تفسير قضاؤه الحكم المفسر دون أن يسه بالتعديل فإن التمس عليه بمسخ الحكم المفسر وبإصدار حجيته يكون على غير أساس<sup>(٣)</sup>.

#### القاعدة العاشرة :

إن سلطة محكمة الموضوع في تفسير الاحكام التي يحتج بها لديها هي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة كسلطتها في تفسير سائر المستندات الاخرى التي يقدمها الخصوم في الدعوى قلها اذا احتج أمامها بحكم أن تأخذ بالتفسير الذي نراه مقصودا منه ، دون أن تتلزم علوانه الظاهرة ما دامت تبني تفسيرها على اعتبارات مبررة<sup>(٤)</sup>.

#### القاعدة الحادية عشرة :

تنص المادة (١/١٩٢) من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - المقابلة

- 
- (١) الطعن بالتقض رقم ٥٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١ من ١٣ - ١٢٧ .  
(٢) الطعن بالتقض رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ من ١٦ - من ١٣٣٩ .  
(٣) الطعن بالتقض رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ من ١٦ - من ١٣٣٩ .  
(٤) الطعن بالتقض رقم ٣٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٣ من ١٨ - من ١٧٥٢ .

للمادة (٢٦٦) من قانون المرافعات السابق - على أنه يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو أبهام - ويقدم الطلب بالالوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، والمستفاد من صريح هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط الاخذ به أن يكون الطلب بتفسير ما وقع في منطوق الحكم من غموض أو أبهام ، أما اذا كان قضاء الحكم واضحاً ، لا يشوبه غموض ولا لبهام ، فانه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع عنه والمسلس بحجته<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الثانية عشرة :

معنى كان الحكم المطلوب تفسيره - الصادر من محكمة النقض - واضحة دلالاته ولا يحتاج الى تفسيره ، وقد بت في أن زوج المتوفاة كان من رعايا الدولة العثمانية وأن المتوفاة تعتبر مصرية بحكم القانون وفقاً للمادة (٣/١) من قانون الجنسية الصادر في ١٩٢٩/٣/١٠ ، وإن ثبوت الجنسية للمتوفاة على هذا الوضع يتمتع معه قانوناً تطبيق أحكام امترداد الجنسية عليها ، وإنما تطبق عليها أحكام التجنس بجنسية أجنبية ، وقد اشترطت المادة (١٢) من قانون الجنسية المنكور سبق استئذان الحكومة المصرية في هذا التجنس ، والا فان الجنسية المصرية تظل قائمة الا اذا رأت الحكومة المصرية امقاطها ، لما كان ذلك فان ما آثروه الطالبون في طلبهم لا يعدو أن يكون مجادلة في المسائل القانونية التي بت فيها الحكم المطلوب تفسيره ، وهو أمر غير جائز ، لأن أحكام النقض بلغة لا سبيل الى الطعن فيها<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة الثالثة عشرة :

معنى كانت مدالة المحكمة في طلب التفسير تقف عند حد التحقق من وجود غموض أو أبهام في منطوق حكمها المطلوب تفسيره ، فلا يقبل من الطالبين ما آثروه بالجلسة من الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية ، أو إحالة هذا الطلب الى محكمة القضاء الادارى لوجود دعوى أملها بهذا الخصوص<sup>(٣)</sup> .

(١) الطعن بالقتض رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩ من ٢٣ - ص ٧٣٩ .

(٢) الطعن بالقتض رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩ من - ص ٧٣٩ .

(٣) الطعن بالقتض رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩ من ٢ - ص ٧٣٩ .

## الفصل الثاني

### دعوى تصحيح الحكم

نعرض هذه الدعوى طبقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وما يتبع بشأنها أمام القضاء العادي ثم وضعها أمام القضاء الإداري .

(أولاً) : عرض دعوى تصحيح الحكم في ظل القواعد العامة للقانون المرافعات المدنية والتجارية :

نصت المادة (١٩١) من قانون المرافعات رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ على ما يلي :

«تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراجعة ويجري كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة .

ويجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلاله .

والحكمة من نص المشرع على تصحيح الأخطاء المادية في الحكم ترجع إلى اعتبارات قررها بشأن تصحيح ما يقع في منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ، أي أن سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في منطوق حكمها مقصور على الأخطاء المادية البحتة بحيث لا تؤثر على كيان الحكم ولا تفقده ذاتيته ولا تجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح ، ومن ثم فيجب ألا تغير منطوقه بما يناقضه لما في ذلك من المساس بحجية الشيء المحكوم فيه ، فإن فلت ذلك تكون قد تجاوزت حقها في قرار التصحيح وهو أمر لا تملكه مما يتعين معه نقض قرار التصحيح واعتباره كأن لم يكن بسبب الخطأ في القانون<sup>(١)</sup> .

ويرفع طلب التصحيح إلى المحكمة التي أصدرت الحكم سواء أكتفت محكمة

(١) محكمة النقض - الطعن رقم ٣٢٤ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/١١/٢٧ .

جزئية أو ابتدائية أم محكمة استئناف ، وسواء أكانت فصلت في الدعوى باعتبارها من محاكم الدرجة الاولى أو الثانية ، فهي تختص وحدها بطلب التصحيح اختصاصا نوعيا أو اختصاصا محلويا ، ويلاحظ أن هذه القاعدة من النظام العام مثلها مثل القاعدة المتعلقة بطلب التفسير<sup>(١)</sup> . وقضت محكمة النقض بأنه اذا كان الخطأ الذي شاب الحكم لا يحدو أن يكون خطأ ماديا فقط فإنه لا يصلح سببا للطعن بطريق النقض والشأن بتصحيحه انما يكون للمحكمة التي أصدرت الحكم وفقا لما نص عليه قانون المرافعات في هذا الشأن .

ويكون التصحيح بقرار تصدره المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من أحد الخصوم بغير مراعاة ، ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الاصلية ويوقعه هو ورئيس المحكمة .

ويجب أن يكون تصحيح الحكم من واقع العناصر الثابتة بنفس القرار ، والمنتجة له<sup>(٢)</sup> .

à l'aide d'elements fournis par cette decision même

وقضى بأن القاضي الذي أصدر الحكم يملك كلمة ما أغفل النص عليه من بيانات بشرط أن يكون الاغفال ماديا بحتا .

ويلاحظ أن القرار الذي يصدر برفض التصحيح لا يجوز الطعن فيه على استقلال وانما تكون وسيلة التظلم منه هي الطعن في الحكم ذاته متى توافرت الشروط اللازمة لذلك<sup>(٣)</sup> .

(١) الاصل في تصحيح الاحكام أن يكون بطرق الطعن المقررة للقانون لا بدعوى مبتدأة ، والا نهارت قواعد الشيء المحكوم فيه واتخذ التصحيح وسيلة للمساس بحجبتها ، واستثناء من هذا الاصل وللتفسير أجازت المادة (٣٦٤) من قانون المرافعات التقديم والمقابلة للمادة (١٩١) من قانون المرافعات الجديد تصحيح ما عساه يقع في منطق الحكم من أخطاء مادية بحتة كتابية كتبت أو حسابية بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة كما أجازت المادة (١٩١) مرافعات جديد ، جواز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح على النحو المشار اليه بالمادة (١٩١) معلقة البولن .  
(يراجع الطعن بالنقض رقم ١٣ لسنة ٣٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٥/٣ - ص ١٦ ص ٢٥٢) .

(٢) دكتور/ أحمد أبو الوفا : نظرية الاحكام في قانون المرافعات - ط ٢ ع ص ٧٤٨ - ٧٥٠ .

(٣) نقض ٢ ابريل ١٩٥٣ - في القضية رقم ٢٤ لسنة ٢١ ق ، ونقض ٢ ديسمبر ١٩٥٤ في القضية رقم ١٩٦٢ ، ورقم ١٨٤ لسنة ٢١ ق .

وما عدا الأخطاء المادية البحتة سواء كانت كتابية أو حسابية والتي تكون قد أثرت في الحكم فمسبيل إصلاحها والطعن فيه يكون بطريق الطعن المناسب .

وجدير بالاحاطة أن الحكم الصادر بالتفسير أو التصحيح تكون له طبيعة الحكم الأصلي ، فإذا كان الحكم الأصلي قطعيا أو وقتيا أو غير قطعي أو موضوعيا أو فرعيا فإن الحكم الصادر في التفسير أو التصحيح تكون له نفس طبيعة الحكم الأول .  
شروط تصحيح الحكم :

بناء على ما تقدم فانه يشترط لتصحيح الحكم مايلي :

١ - أن يكون الحكم قطعيا .

٢ - أن يكون مشوبا في منطوقه أو في الأساليب المكملة له بأخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ، ويجب أن يكون لهذا الخطأ المادي أساسا في القانون حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع في الحكم والمصلح بحجته .

وقد قضت محكمة النقض بأنه ، متى كانت سلطة المحكمة في طلب التصحيح تكلف عند التحقق من وقوع أخطاء مادية بحتة في حكمها ، فلا يقبل من الطالبين ما أثاروه في الجلسة من الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية أو وقف الفصل في هذا الطلب لوجود تنازع في الاختصاص بين جهة القضاء العادي وجهة القضاء الإداري رفعوا بشأنه طلبا إلى جهة تنازع الاختصاص<sup>(١)</sup> .

٣ - تنجّه بعض الآراء إلى اشتراط تقديم طلب تصحيح الحكم قبل رفع استئناف عنه<sup>(٢)</sup> .

ومع ذلك فقد قضت محكمة النقض : بأنه لما كان رفع الاستئناف ينقل الموضوع برمته إلى محكمة الاستئناف ويحدد طارحه عليها مع استبعاد القانونية وأصلته الواقعية ، فانه يكون لهذه المحكمة بما لها من ولاية فحص النزاع أن تتدارك مايرد في الحكم المستأنف من أخطاء مادية وأن تكضي على موجب الوجه الصحيح<sup>(٣)</sup> .

(١) الطعن بالنقض رقم ١٧ - س ٣٤ ق - جلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٧٢ - ص ٧٢٤ .

(٢) الدكتور/أحمد أبو الوفا : نظرية الأحكام في قانون المرافعات - مرجع سابق - ص ٧٤٤ .

(٣) نقض ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥ في القضية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٢ ق .

ومن ناحية أخرى فقد قضت محكمة النقض بأنه : « اذا كان ما وقعت فيه محكمة الاستئناف لا يدعو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر على كيان الحكم ولا يفقده ذاتيته في معنى المادة (١٩١) من قانون المرافعات الجديد، تتولى المحكمة المشار اليها تصحيحه بقرار تصدره بنفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم... » (١).



(ثانيا) دعوى تصحيح الحكم في ظل المتبع أعلام القضاء الإداري :

يتبع القضاء الإداري نفس القواعد الواردة بالمادة (١٩١) مرافعات حسبما سبق بيّناها .

وبناء على ما تقدم فقد قضت المحكمة الإدارية العليا بأنه :

« اذا لم يكن الخطأ الواقع في منطق الحكم أو في أسبابه الجوهرية المكمل له من الأخطاء المادية البحتة فلا يجوز تصحيحه بطريقة تصحيح الحكم المشار اليها بالمادة (١٩١) .. » (٢).

كما قضت نفس المحكمة بأن « المحكمة تملك تصحيح ما وقع في المنطوق وفي الأسباب الجوهرية التي تعتبر مكمل له من أخطاء مادية بحتة أو كتابية أو حسابية » (٣) .

وطبقا لما سبق ايضاحه وكما جاء بالفقرة الثانية من المادة (١٩١) من قانون المرافعات الجديد، فإنه يجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح اذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح ، أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال حسبما سبق لنا الاشارة إلى ذلك .

وقد لخصت المحكمة الادارية العليا تلك المبادئ والاحكام في حكم شهير لها يعتبر من أهم أحكامها في هذا الموضوع حيث تقول :

(١) الطعن ١١ ، ٣٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٧/١٧ - ١٩٧٩ - من ٣٠ - من ٢٤٧ .

(٢) المحكمة الادارية العليا في ١٦ يوليو سنة ١٩٧٣ - من ١٨ - ق - رقم ٧٦ .

(٣) المحكمة الادارية العليا في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ع ١ ق .

دأن المادة (١٩١) من قانون المرافعات تكفي بأن تتولى المحكمة تصحيح مايقع بحكمها من أخطاء مادية بحثة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الاصلية ويوقعه رئيس المحكمة ، وجرى قضاء محكمة النقض تفسيرا لهذا النص على أن الاصل فى تصحيح الاحكام أن يكون بطريق الطعن المقررة فى القانون لا بدعوى مبتدأ ، والا انهارت قوة الشيء المحكوم فيه واتخذ التصحيح وسيلة للمساس بحجيتها ، واستثناء من هذا الاصل أجاز القانون تصحيح ما عساه يقع فى منطوق الحكم من أخطاء مادية بحثة كتابية أو حسابية بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة ، أما ما عدا هذه الاخطاء المادية المحضة التى تكون قد أثرت على الحكم فيكون سبيل اصلاحها بالطعن فى الحكم بطريق الطعن المناسب ، كما جرى فى قضاء هذه المحكمة على أنه وان كانت المحكمة الادارية تستند ولايتها باصدار حكمها الا أنها تملك تصحيح ما وقع فى المنطوق أو فى الاسباب الجوهرية التى تعتبر متممة له من أخطاء مادية أو كتابية أو حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب نوى الشأن . ولا يعتبر الحكم المصحح معدلا للحكم الذى يصححه بل متمما له فإذا جاوزت المحكمة حدود ولايتها فى التصحيح الى التعديل أو التفسير كان حكمها مخالفا للقانون .

ومن حيث أن تغيير منطوق الحكم المطعون فيه من عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد الى الحكم بأحقية المدعى فى طلباته لا يعد تصحيحا لخطا مادي لحق الحكم بل يعد تغييرا للمنطوق بما يناقضه مما يعد مساسا بحجية الشيء المحكوم فيه ومخالفا للقانون متعينا الفاظه ، غير أنه من ناحية أخرى فان الطعن فى قرار التصحيح لصدوره بالمخالفة لحكم المادة (١٩١) سائلة الذكر من شأنه أن ينقل موضوع النزاع برمته الى المحكمة العليا ويعد طرحه عليها بأستبدد القانونية وأثلته الواقعية ويكون لها بما لها من ولاية فحص النزاع أن تكفى فيه على موجب الوجه الصحيح<sup>(١)</sup> .

(١) المحكمة الادارية العليا - جلسة ٤ مارس سنة ١٩٧٦ ع فى القضية رقم ٢٨٥ لسنة ١٥ ق .



## الفصل الثالث

### التماس إعادة النظر - مع تطبيقات من أحكام النقص والقضاء الإداري

(أولاً) التماس إعادة النظر طبقاً لقانون المرافعات المدنية والتجارية :

التماس إعادة النظر هو طريق طعن غير عادي في الأحكام الانتهائية بقلم أئلم نص للمحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بمسبب أو أكثر من الأسباب التي نص عليها القانون .

وقد أخذ نظام مجلس الدولة المصري بهذا الطريق غير العادي في الطعن في الأحكام الانتهائية واستقيت أحكامه من قانون للمرافعات المدنية والتجارية طبقاً لما ورد بالمواد رقم ٢٤١ حتى ٢٤٧<sup>(١)</sup> .

- 
- (١) تنص المادة (٢٤١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلي :
- للمصوم أن يئتمسأ إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية في الأحوال الآتية :
- (١) اذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير في الحكم .
- (٢) اذا حصل بعد الحكم اقرار بنزوير الأوراق التي بنى عليها أو قضى بنزويرها :
- (٣) اذا كان الحكم قد بنى على شهادة شاهد قضى بعد صدوره بأنها مزورة .
- (٤) اذا حصل اللئمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها .

- (٥) اذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه المصوم أو بغيره مما طلبوه .
- (٦) اذا كان منطوق الحكم مناقضاً بعضه لبعض .
- (٧) اذا صدر الحكم على شخص طبيعي أو اعتباري لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى وذلك فيما عدا حالة النيابة الاتفاقية .

(٨) - لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها بشروط اثبات غش من كان يمثل أو تواطئه أو أهمله الجسم .

كذلك تنص المادة (٢٤٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلي :

سواء ائتمس أربعون يوماً ، ولا يبدأ في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الأربع الأولى من المادة السابقة الا من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو الذي أقر فيه بالنزوير فاعله أو حكم بثبوته أو الذي حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة .

ويبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة السابقة من اليوم الذي يعلن فيه الحكم إلى من يمثل المصوم عليه تمثيلاً صحيحاً . ويبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة لتأينة من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو التواطؤ أو الأهمال الجسم .

كذلك تنص المادة (٢٤٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلي :

مرفع الئتمس أمام المحكمة التي أصدرت الحكم بصحيفة تودع قلم كتابها وفقاً للوضاع -

ومنورد الاحكام العلمية لالتماس إعادة النظر في ظل قانون المرافعات المدنية والتجارية ثم في ظل الاحكام التي أخذت بها محاكم مجلس الدولة وذلك على النحو التالي :-

### أحكام التماس إعادة النظر في ظل قانون المرافعات المدنية والتجارية :

يرفع الالتماس الى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لأن الالتماس يبنى على أسباب لو أن المحكمة تنبهت اليها لتغيير حكمها وانما غابت عنها هذه الأسباب لسوء غير متعمد منها أو بسبب المحكوم له ، ويكفى تنبيهها اليها لتصحيح الحكم الصادر منها متى تبينت هذه الأسباب .

---

= المقررة لرفع الدعوى . ويجب أن تشمل صحيفته على بيان الحكم الملتزم فيه وثارخه وأسباب الالتماس والإكثت باحطة .

ويجب على رافع الالتماس في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين السابعة والثامنة من المادة ٢٤١ أن يودع خزنة المحكمة مبلغ عشرة جنيهات على سبيل الكفالة ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الالتماس اذا لم تصحب بما يثبت هذا الإيداع .

ويجوز أن تكون المحكمة التي تنظر الالتماس مؤلفة من نفس القضاة الذين أصدر الحكم . كذلك تنص المادة (٢٤٤) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلي :

لايترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ الحكم .

ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنظر الالتماس أن تأمر بوقف التنفيذ متى طلب ذلك وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتمتع تداركه . ويجوز للمحكمة عند ما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق الملمعون عليه .

كذلك تنص المادة (٢٤٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلي :

تفصل المحكمة أولا في جواز قبول التماس إعادة النظر ثم تمدد جلسة للمرافعة في الموضوع دون حاجة الى اعلان جديد . على أنه يجوز لها أن تحكم في قبول الالتماس وفي الموضوع بحكم واحد اذا كان الخصوم قد قدموا أمامها طلباتهم في الموضوع . ولا تعيد المحكمة النظر الا في الطلبات التي تناولها الالتماس .

وتنص المادة (٢٤٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلي :

اذاحكم برفض الالتماس في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الست الأولى في المادة (٢٤١) يحكم على الملتزم بغرامة لا تقل عن ثلاثة جنيهات ، ولاجلوز عشرة جنيهات واذا حكم برفض الالتماس في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الاخيرتين نقضى المحكمة بمصادرة الكفالة كلها أو بعضها . وفي جميع الاحوال يجوز الحكم بالتعويضات ان كان لها وجه .

وتنص المادة (٢٤٧) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلي :

الحكم الذي يصدر برفض الالتماس أو الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبوله لا يجوز الطعن في أيهما بالالتماس .

ويجوز أن تكون المحكمة التي تنظر الالتماس مؤلفة من نفس القضاة الذين أصدروا الحكم المطعون فيه .

#### الاحكام الجائز الطعن فيها بالالتماس :

الاحكام الجائز الطعن فيها بالالتماس هي الاحكام الصادرة بصفة انتهائية أى الاحكام الصادرة من محاكم الدرجة الثانية أو من محاكم الدرجة الاولى فى حدود نصابها الانتهايى ، أما الاحكام الابتدائية فلا يجوز الطعن فيها بالالتماس ولو شلب الحكم سبب من أسباب الالتماس .

والحكم الذى يجوز الطعن فيه بالالتماس يجب أن يكون انتهائيا من وقت صدوره . وينبنى على ذلك أن المحكوم عليه بحكم ابتدائى اذا فوت على نفسه ميعاد الطعن بالاستئناف سقط حقه بالطعن بالالتماس .

والاحكام الانتهائية يجوز الطعن فيها بالالتماس ولو كانت غيابية قابلة للطعن فيها بالمعارضة ، فكون الحكم قد صدر غيابيا لا يمنع من اعتباره انتهائيا ما دام قد صدر من محاكم الدرجة الثانية أو من محاكم الدرجة الاولى فى حدود نصابها الانتهايى ، ويعتبر الطعن فى الحكم الغيابى بالالتماس فى أثناء ميعاد المعارضة نزولا عن حق المعارضة وذلك عملا بأحكام القانون .

وقد منع المشرع الطعن بالالتماس فى الحكم الذى يصدر برفض الالتماس ، والحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعدم قبول الالتماس وذلك عملا بالقاعدة الاصولية والتي تقول «أن الالتماس بعد الالتماس لا يجوز» .

ويلاحظ أن الالتماس فى الحكم الصادر برفض الالتماس أو فى الحكم فى موضوع الدعوى بعدم قبول الالتماس قد ينصب على الملتزم كما ينصب أيضا على الملتزم ضده عملا بالقاعدة المقررة فى المعارضة .

#### أسباب الالتماس :

الالتماس طريق طعن غير عادى كما سبق بيانه وأسباب الالتماس واردة فى قانون المرافعات على سبيل الحصر فلا يجوز الطعن فى الحكم بالالتماس الا على أساس الاسباب الواردة بالمادة (٢٤١) من قانون المرافعات مسالفة الذكر .

## ميعاد الالتماس :

ميعاد الالتماس طبقاً للمادة ٢٤٢، مرافعات أربعون يوماً تبدأ طبقاً للقاعدة العامة من يوم إعلان الحكم ، غير أنه إذا كان سبب الالتماس هو الغش أو تزوير الأوراق التي بنى عليها الحكم ، أو شهادة الزور ، أو الحصول على ورقة خاطئة ، فإن الميعاد لا يبدأ إلا من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو الذي يثبت فيه التزوير باقرار فاعله أو الحكم به ، أو الذي حكم فيه على شاهد الزور أو الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة .

أما إذا كان سبب الالتماس أن المحكوم عليه من ناقصى الاهلية ، أو جهات الوقت ، أو الاشخاص المعنوية ، أو أشخاص القانون العام لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً فإن الميعاد لا يبدأ إلا من اليوم الذى يعلن فيه الحكم الى من يمثل المحكوم عليه تمثيلاً صحيحاً .

## اجراءات رفع الالتماس :

يرفع الالتماس طبقاً للمادة (٢٤٣ مرافعات) بتكليف بالحضور أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، ويراعى فى تحرير الاعلان واعلانه القواعد المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ، ويوجب القانون أن تشمل صحيفة الالتماس على بيان الحكم الملتصق فيه ، وعلى اسباب الالتماس والا كانت الصحيفة باطلة .

ويجب على رافع الالتماس فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرتين السابعة والثامنة من المادة (٢٤١) أن يودع خزينة المحكمة مبلغ عشرة جنيهات على سبيل الكفالة ، ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الالتماس اذا لم تصحب بما يثبت هذا الإيداع .

## الحكم فى الالتماس :

لا تنتظر المحكمة الا الطلبات التي تتناولها الالتماس ويمر نظر الخصومة أمام محكمة الالتماس بدورين - طبقاً لما جاء بالمادتين ٢٤٥ و ٢٤٦ ، من قانون المرافعات وهما :-

**الدور الأول :** تنتظر فيه المحكمة فى جواز قبول الالتماس أى تنتظر فيه من ناحية القبول بمعنى ما اذا كان الالتماس قد رفع فى الميعاد عن حكم قابل للالتماس ، وبناء

---

(١) دكتور/ رمزى سيف - قانون المرافعات المدنية والتجارية - من ١٩٥٧ - ص ٦٤٩ وما

على سبب من الالتماس التي ذكرها القانون - وهي تلك الالتماس سالفة الذكر ، وينتهي هذا الدور اما بالحكم بعدم قبول الالتماس ، وفي هذه الحالة ينتهي الامر عند هذا الحد ، ويحكم على الملتزم بالفرامة التي ينص عليها القانون وبالتضمينات ان كان لها وجه ، واما بالحكم بقبول الالتماس وفي هذه الحالة يلغى الحكم المطعون كله أو الجزء الذي قبل الالتماس فيه ، وبالحكم بقبول الالتماس يبدأ الدور الثاني .

**الدور الثاني :** لا يبدأ الدور الثاني الا اذا حكم بقبول الالتماس وفي هذه الحالة تحدد المحكمة جلسة للمرافعة في موضوع الدعوى دون الحاجة لاعلان جديد للحكم في الموضوع .

ويلاحظ أنه ليس هناك ثمة ما يمنع من الحكم بقبول الالتماس والحكم في الموضوع بحكم واحد بشرط أن يكون الخصوم قد ترافعوا في الموضوع وأبدوا طلباتهم فيه أو مكثوا من ذلك .

والحكم الذي يصدر برفض الالتماس والحكم في موضوع الدعوى بعدم قبول الالتماس لا يجوز الطعن فيهما بالمعارضة - في حالة ما اذا كنا غائبين - أو بالالتماس كما أنه لا يجوز الطعن فيهما بالاستئناف اذ القرض أنهما صادران من محكمة تفصل في الدعوى بصفة انتهائية .

ويلاحظ أنه لا يترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ الحكم ومع ذلك فإنه يجوز طبقا لحكم المادة (٢٤٤) للمحكمة التي تنتظر الالتماس أن تأمر بوقف التنفيذ متى طلب منها ذلك وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه ، وذلك طبقا للشروط التي يتطلبها القضاء المستعجل بالمحاكم العادية ، أو تتطلبها شروط الايقاف أمام مجلس الدولة .

ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المطعون عليه .

( ثانيا ) تطبيقات من احكام محكمة النقض المدني في قضايا

التماس اعادة النظر

(القاعدة الاولى) :

أنه وان كان قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بكثير مما طلبوه يعتبر وجه

من وجوه التماس اعادة النظر ، وإذا لم يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها هذا القضاء فإنه يكون باطلا عملا بالمادة (٣٤٧) مرافعات «قديم» ويجوز الطعن فيه بالنقض لوقوع هذا البطلان فيه .

(تنقض ١٩٦٥/٢/١٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة الخامسة عشرة - ص ٢٠١) .

#### ( القاعدة الثانية ) :

تنص المادة (٤١٧) مرافعات «قديم» في فقرتها الرابعة على أن الخصوم أن يلتصوا اعادة النظر في الاحكام الصادرة بصفة نهائية اذا حصل الملتصم بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كما تنص المادة (٤١٨) مرافعات «قديم» على أن ميعاد الالتصام يبدأ في هذه الحالة من يوم ظهور الورقة المحتجزة ويبين من استقراء هذين النصين أن المشرع لم يقصد بلفظ الظهور الذي يبدأ به ميعاد الالتصام أن يحوز الملتصم الورقة حيازة مادية وانما يكفي ان تتكشف له الورقة وتصبح في متناول يده وتحت نظره بحيث يمكن الاطلاع عليها دون ما حائل أو عائق .

(تنقض ١٩٦٢/٦/٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة الثالثة عشرة - ص ٧٨٢)

#### ( القاعدة الثالثة ) :

ان مأجازه المادة (٤٢٦) مرافعات «قديم» من الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التي أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم أخرسبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائى الذى فصل على خلاف الحكم الاول فاذا لم يتحقق ذلك بأن كان التناقض في ذات منطوق الحكم المطعون فيه مما يجوز أن يكون من أحوال «التماس اعادة النظر» فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون غير جائز .

(تنقض ١٩٥٧/٦/٢٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة الثامنة - ص ٦٦٠)

#### ( القاعدة الرابعة ) :

ان الغش الذى بنى عليه الالتصام هو الذى يقع ممن حكم لصالحه في الدعوى بناء عليه ، ولم يتح للمحكمة أن تتحرز عند أخذها به بسبب عدم قيام المحكوم عليه بحضنه وتنويرها في حقيقة شأنه لجهله به .

(تنقض ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩ - مجموعة التنقض في ٢٥ سنة - الجزء الاول - ص ٢٩٥ قاعدة ١٠١) .

### (القاعدة الخامسة) :

ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها وعلى أساسه رجحت المحكمة قول خصم على آخر وحكمت له اقتناعاً منها ببرهانه ، لا يجوز أن يكون سبباً لالتماس إعادة النظر في الحكم تحت صدر تسمية اقتناع المحكمة بالبرهان غشا .

(نقض ١٩٤٧/١٢/١١ - المرجع السابق - ص ٢٩٥ - قاعدة ٢٥ ، نقض ١٩٥٢/٤/١٧ - المرجع السابق - ص ٢٩٥ - قاعدة ١٣) .

### ( القاعدة السادسة ) :

يشترط قبول التماس إعادة النظر وفقاً لنص المادة (٤٢٤) من قانون المرافعات المختلط (المطابقة للمادة ٢/٣٧٢ من قانون المرافعات القديم) ثبوت تزوير الورقة التي كانت أساساً للحكم ، أما باعتراف الخصم وأما بالقضاء بتزويرها بعد الحكم ، على أن يكون ذلك قبل رفع الالتماس ، ولهذا يكون الالتماس غاية لاصلاح حكم بني على ورقة مزورة وليس وسيلة لاثبات التزوير فلا يجوز رفع الالتماس والادعاء بالتزوير في دعوى الالتماس ، في ورقة بني عليها الحكم الملتمس فيه .

(نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ المرجع السابق - ص ٢٩٦ - قاعدة ٥٥) .

### (القاعدة السابعة) :

يشترط في الورقة التي حصل عليها الملتمس أن تكون محجوزة بفعل الخصم وأن تكون قاطعة وأذن فمتى كان الطاعن قد حصل على ورقة بتوقيع المطمعون عليه تفيد استسلامه مبنيًا منه بعد الحكم النهائي فإنه لا يتوفر بالحصول على هذه الورقة الحالة الرابعة المنصوص عليها في المادة (٤١٧) «قديم» مرافعات .

(نقض ١٧ أبريل سنة ١٩٥٢ - المرجع السابق - ص ٢٩٦ - قاعدة ٦٥) .

### (القاعدة الثامنة) :

لا يجوز الطعن بالطرق غير الاعتيادية في الاحكام الصادرة من محاكم الدرجة الاولى ولو كانت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية قد انقضت .

(نقض ١٩٦٩/٥/٢٧ - سنة ٢٠ - ص ٨١٧) .

### (القاعدة التاسعة) :

الغش لا يعتبر سببا لالغاء الاحكام النهائية عن طريق رفع دعوى مستقلة أو في صورة رفع لدعوى مبتدأة ، وانما هو سبب لالتماس اعادة النظر فيها وهذا الطريق لا يقبل في أحكام محكمة النقض التي لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن وهي نهاية المطاف فى الخصومة .

(نقض ١٩٧٠/٦/١١ - سنة ٢١ - ص ١٠٣١) .

### (القاعدة العاشرة) :

الغش الذى يبنى عليه التماس اعادة النظر هو ما كان خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى ، بحيث لم تتح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وتتوير حقيقته للمحكمة لئلا تأثر به الحكم أما ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها فلا يجوز التماس اعادة النظر فيه .

(نقض ١٩٦٦/١١/٣٠ - سنة ١٧ - ص ١٧٥٨) .

### (القاعدة الحادية عشرة) :

لم يقصد المشرع بلفظ «الظهور» الذى يبدأ به ميعاد الالتماس أن يحوز الملتمس الورقة حيازة مادية ، وانما يكفي أن تتكشف له الورقة وتصبح فى متناول يده وتحت نظره بحيث يمكنه من الاطلاع عليها نون ما حللل أو عائق .

(نقض ١٩٦٢/٦/٧ - ص ١٣ - ص ٧٨٢) .

### (القاعدة الثانية عشرة) :

النعى على الحكم بأنه قضى للمطعون ضده الاول باكثر مما طلبه فى استئنافه هو سبب للطعن فيه بطريق الالتماس وليس بطريق النقض .

(نقض ١٩٧٣/٥/١٢ - ص ٢٤ - ص ٧٤٠) .

### (القاعدة الثالثة عشرة) :

الحكم بشىء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه هو من وجوه الالتماس وبمقتضاه يعاد عرض النزاع على المحكمة التى فصلت فيه ليستدرك القاضى ما وقع



فيه من سهو غير متعمد - فإن كانت المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهه نظرها فيه وأظهرت فيه أنها قضت بما قضت به مدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات وعلمة بأنها بقضائها هذا المطعون فيه إنما تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ومع ذلك أصرت على هذا القضاء مسببة إياه في هذا الخصوص - فإنه يتمتع الطعن على الحكم بطريق الالتماس وسبيل الطعن عليه في هذه الحالة هو النقض .

(نقض ١٩٥٩/١٠/٢٢ - مجموعة القواعد القتونية لمحكمة النقض - الجزء الثالث - ص ١٥٨ قاعدة رقم ٢ ، نقض ١٩٧٦/٦/٢٢ طعن ٧٢٣ - ص ٤٢ ، نقض ١٩٧٨/١/٢٥ طعن رقم ٧٥٤ ص ٤٠ ، نقض ١٩٧٦/٥/٢٧ - ص ٢٧ - ص ١٢١١) .

#### (القاعدة الرابعة عشرة) :

يشترط لقيام الوجه الثاني من أوجه الالتماس أن يكون الحكم حجة على المعارض دون أن يكون ماثلاً في الدعوى بشخصه ، وأن يثبت غش من كان يمثلته أو نواطؤه أو أعماله الجسيم ، وأن تقوم علاقة سببية بين الغش أو النواطؤ أو الأعمال الجسيم بين الحكم بحيث يكون هو الذي أدى إلى صدوره على الصورة التي صدر بها .

(نقض ١٩٧٧/١/٥ - طعن ٦٨ لسنة ٤١) .

#### (القاعدة الخامسة عشرة) :

إذا كانت حجية الحكم تمتد إلى الدائن العادي فإنه يجوز له التظلم من الحكم الصادر ضد مدينه بطريق إلتماس متى أثبت غش هذا الأخير أو نواطؤه أو أعماله الجسيم .

(نقض ١٩٧٧/٤/١٣ طعن رقم ١٦ - ص ٤٤) .

#### (القاعدة السادسة عشرة) :

وجوب التزام المحكمة بطلبات الخصوم ومبب الدعوى ، بطلب صحة ونفاذ عقد البيع . الحكم بصحة العقد وتثبيت ملكية المدعى . قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٩ طعن رقم ٢٩٢) .

#### (القاعدة السابعة عشرة) :

الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم . قضاء محكمة النقض في الطعن السابق بأن النقص

عليه أصبح غير منتج بعد أن صححته محكمة الاستئناف فى الالتماس المرفوع اليها عن ذات الحكم . لا يعد تحصينا للحكم الصادر فى ذلك الالتماس .

(نقض ١٩٧٦/٥ - ص ٢٧ - ص ١٠٤١) .

#### القاعدة الثامنة عشرة :

قاعدة عدم جواز الطعن بالتماس اعادة النظر فى الحكم الذى سبق الطعن فيه بهذا الطريق هى قاعدة أساسية واجبة الاتباع على اطلاقها ولو لم يجربها نص خاص فى القانون ، وتقوم على أصل جوهرى من قواعد المرافعات يهدف الى استقرار الاحكام ووضع حد للنقضى .

(نقض ١٩٧٧/١/٢٢ - ص ٢٨ - ص ٢٨٩) .

#### القاعدة التاسعة عشرة :

طلب تصفية الشركة . تضمينه بطريق اللزوم طلب حلها . القضاء بحل الشركة وتصفيته . لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

(نقض ١٩٧٩/٣/٥ - طعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤) .

#### القاعدة العشرون :

المبرة فى طلبات الخصوم فى الدعوى هى بما طلبوه على نحو صريح وجازم ، وتنفيد المحكمة بطلباتهم الختامية ، بحيث اذا أغفل المدعى فى منكراته الختامية - التى حدد فيها طلباته تحديدا جامعا - بعض الطلبات التى كان قد أوردتها فى صحيفة افتتاح الدعوى فان فصل المحكمة فى هذه الطلبات الاخيرة يكون قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، وهى اذ تقضى بشئ لم يطلبوه أو بأكثر مما طلبوه ، وهى مدركة حقيقة ، ما قدم لها من طلبات وعالمة بأنها انما تقضى بما لم يطلبه الخصوم ، أو بأكثر مما طلبوه ، مسببة اياه فى هذا الخصوص ، فيكون سبيل الطعن عليه هو النقض (اذا كان هو وسيلة الطعن) ، أما اذا لم تتعمد المحكمة ذلك وقضت بما صدر له حكمها من سهو وعدم ادراك ، دون تمسك لوجهة نظرها ، كان هذا من وجوه التماس اعادة النظر طبقا للفقرة الخامسة من المادة (٢٤١) من قانون المرافعات .

نقض ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ١٩٧٨/١/١٧ - طعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٤ قضائية) .

## (ثالثاً) أحكام التماس إعادة النظر

### أمام القضاء الإداري

سبق أن بينا أن القضاء الإداري يأخذ بالأحكام العامة الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية بالنسبة لالتماس إعادة النظر وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الإدارية ، ونعرض فيما يلي أهم الحالات التي يقبل فيها التماس إعادة النظر أمام القضاء الإداري وهي :

#### ( أ ) حالة الغش الذي يجيز إعادة النظر في الأحكام :

اتفق الفقه والقضاء الإداري على أنه يجب في الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام توافر أربعة شروط وهي :

الشرط الأول :

شرط غش من أحد الخصوم اثناء نظر الدعوى باستعمال طرق احتيالية لاختفاء الحقيقة وتضليل المحكمة .

#### الشرط الثاني :

أن يكون الغش مجهولاً من الخصم اثناء المرافعة في الدعوى .

#### الشرط الثالث :

أن يحصل غش خفية بحيث يستحيل على الخصم دفعه سواء كانت الاستحالة أدبية أم مادية .

#### الشرط الرابع :

أن يكون الغش قد أثر على المحكمة في حكمها ، وبمعنى آخر أن يكون الحكم قد بني على الوقائع المكنوية التي لفها الخصم لادخال الغش على المحكمة دون سواها بحيث أن تكون قد اعتمدت في حكمها على الواقعة المكنوية .

ولذلك فإذا كانت طلبات الملتزم وأقواله ودفاع الحكومة وأسانيدها مبسوبة أمام المحكمة في غير استخفاء ، كان الالتماس غير قائم على أسس من القانون<sup>(١)</sup> .

---

(١) محكمة القضاء الإداري ١ مارس ١٩٥٣ - س ٧ - ص ٥٧٥ ، وكذلك في ١٦/٦/١٩٤٨ ، ص ٢ - ص ٨٢٤ وأحكام أخرى مبتكرة .

وعلى هذا الاساس حكم بأن « أدلاء الحكومة ببيانات أو بأوراق تخالف الثابت بملف الموظف يعتبر غشا يبيح قبول الالتماس »<sup>(١)</sup> .

وعلى العكس من ذلك فمجرد انكار المدعى عليه دعوى خصمه وتفتنه في أساليب دفاعه لا يكفي لاعتباره غشا يجيز الالتماس باعادة النظر ، لأن هذا ليس طريق طعن عادى يتدارك به الخصم ما فاتته من دفاع أو يتوصل به من تصحيح ما يصبه من حكم الملتصم واعادة النظر فيه من خطأ في تقدير الوقائع أو في تطبيق القانون ، لاسيما اذا كتبت الوقائع المقول بانطوائها على الغش مطروحة على المحكمة لتحقيقها وتمحيصها ، وكان استخلاص النتائج فيها خاضعا لتقديرها ، وكان الخصم في مركز يسمح له بمناقشة خصمه في هذه الوقائع ومراقبة عمله ، والدفاع عن النقطة التي يتظلم منها بالتماسه ، كما يجب أن يكون الغش مؤثرا في رأى المحكمة بحيث لو علمت بحقيقته لاتخذت في حكمها وجهها آخر . فلا تأثير للغش اذا كانت الوقائع التي تنولونها لم تعتمد المحكمة عليها في حكمها أو لم يكن من شأنها أن تؤثر في رأيها<sup>(٢)</sup> .

وخلاصة القول أن أحكام محكمة القضاء الإدارى تعتمد بالغش كسبب من أسباب الالتماس اذا كان خالفيا على الملتصم اثناء سير الدعوى غير معروف له ، فاذا كان مطلعا على أعمال خصمه ولم يناقشها أو كان في وسعه تبين غشه وسكت عنه ولم يكشف حقيقته للمحكمة ، أو كان في مركز يسمح له بمراقبة تصرفات خصمه ولم يبين أوجه دفاعه في المسائل التي يتظلم منها ، فاته لا وجه للالتماس ، لان طريق الالتماس هو طريق غير عادى من طرق الطعن في الاحكام وليس وجهها يتمسك به الخصم المهمل حينما يكون في مكنته كشفه والدفاع عن نفسه .

وجدير بالذكر ان المحكمة الادارية العليا قد أكدت أحكام محكمة القضاء الإدارى ورتبت عليها نتائجها ولها أحكام كثيرة متواترة في هذا الخصوص<sup>(٣)</sup> (ب) حالة تناقض الحكم في نصوصه بدرجة تجعل تنفيذه مستحيلا :

(١) محكمة القضاء الإدارى ٢٧ يونيو ١٩٥١ - ص ٥ - ص ١١٢١ .

(٢) محكمة القضاء الإدارى فى أول إبريل سنة ١٩٥٢ - ص ٧ ص ٨٥٠ وأحكام أخرى متواترة .

(٣) دكتور/ سليمان محمد الطماوى : « القضاء الإدارى - الكتاب الثانى - قضاء التعويض وطرق الطعن فى الاحكام » - ص ١٩٧٧ - ص ٦٧٧ وما بعدها .

يشترط لجواز الالتماس في هذه الحالة أن يكون الحكم متناقضاً في نصوصه بدرجة تجعل تنفيذه مستحيلاً . أما التناقض في الأسباب أو عدم معقولية الأسباب أو التناقض بين حكمين فإن ذلك لا يجيز الالتماس وإن كان يجيز الطعن بالنقض<sup>(١)</sup> .

#### (ج) حالة القضاء بما لم يطلبه الخصوم :

يقصد بهذه الطلبات الحكم للخصوم بشيء معين ولم تكن الإثلة التي يقدمونها لإثبات مطالباتهم مستندة إلى نص قانوني . ولكن إذا قضت المحكمة بالطلبات استناداً إلى نص قانوني فلا يعتبر أنها حكمت بما لا يطلبه الخصوم ، ويلاحظ كذلك أن الخلاف في تفسير القانون والخطأ فيه لو صح فيه الجدل ، لا يكون وجهاً للالتماس باعتبارها قضاء بما لا يطلبه الخصوم<sup>(٢)</sup> .

ويجدر بنا أن ننبه إلى الملاحظات التالية :

#### الملاحظة الأولى :

اختلفت الآراء في المحكمة التي يرفع إليها التماس إعادة النظر وهل هي المحكمة التي أصدرت الحكم أو المحكمة التي أصبحت مختصة بنظر النزاع ، والرأي الذي يرحبه القضاء هو أن يرفع الالتماس إلى المحكمة التي أصدرت الحكم وذلك استثناء بالمادة ٢٤٣، مرافعات والتي تقول :

«يرفع الالتماس أمام المحكمة التي أصدرت الحكم بصحيفة تودع قلم كاتبها وفقاً للوائح المقررة لرفع الدعوى» .

#### الملاحظة الثانية :

إن رفع الالتماس لا يترتب عليه وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك وذلك استثناء بالمادة ٢٤٤، مرافعات والتي تقول :

---

(١) محكمة القضاء الإداري في ١٦/٦/١٩٤٨ - ص ٢ - ص ٨٢٤ .

(٢) محكمة القضاء الإداري ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ - ص ٧ - ص ٢٤٤ .

★ جدير بالإحاطة أن نص المادة ٢٤٥ مرافعات ينطبق أمام القضاء الإداري وجاء بها ملابى : «تفصل المحكمة أولاً في جواز قبول إلتماس إعادة النظر ثم تحدد جلسة للمرافعة في الموضوع دون حاجة إلى إعلان جديد . على أنه الجوز لها أن تحكم في قبول الإلتماس وفي الموضوع بحكم واحد إذا كان الخصوم قد قدموا أملكها مطالباتهم في الموضوع . ولا تعيد المحكمة للنظر إلا في الطلبات التي تناولها الإلتماس» .

« لا يترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ الحكم . ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنتظر الالتماس أن تأمر بوقف التنفيذ متى طلب ذلك وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه . ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المطعون عليه . »

#### الملاحظة الثالثة :

إن الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه ، قد يعرض الطاعن للحكم عليه بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً فضلاً عن التعويضات حسبما تقرره المحكمة ، ومرد ذلك إلى الطابع الاستثنائي للطعن بالالتماس ، وذلك استثناءً بحكم المادة ٢٤٦ ، مرافعات والتي تقول : « إذا حكم برفض الالتماس في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الست الأولى في المادة ٢٤١ ، يحكم على الملتزم بغرامة لا تقل عن ثلاثة جنيهاً ولا تتجاوز عشرة جنيهاً وإذا حكم برفض الالتماس في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الأخيرتين تقضى المحكمة بمصادرة الكفالة كلها أو بعضها وفي جميع الأحوال يجوز الحكم بالتعويضات إن كان لها وجه . »

#### الملاحظة الرابعة :

بالنسبة للقضاء بما لم يطلبه الخصوم رأت المحكمة الإدارية العليا أن هذا الوجه من أوجه مخالفة القانون التي تؤدي إلى الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا وليس إلى الالتماس أمام محكمة الموضوع<sup>(١)</sup> .

#### ( رابعا ) تطبيقات قضائية من أحكام القضاء الإداري :

##### القاعدة الأولى :

الفصل في قبول الالتماس يشمل الفصل في المواعيد وصلاحيات أسباب الالتماس :

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري : « إن ما قضى به قانون المرافعات بأن المحكمة تفصل أولاً بقبول الالتماس ، يشمل الفصل في المواعيد وبناء الالتماس على سبب من الأسباب التي أوردها القانون على سبيل الحصر في المادة ٢٤١ ، من قانون المرافعات<sup>(٢)</sup> . »

(١) المحكمة الإدارية العليا في ١٦ مارس ١٩٥٧ - س٢ - رقم ٧٥ ، وكذلك محكمة القضاء الإداري في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ - س٢ - رقم ١١٥ ص ٦٤٧ ، وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ - س٧ - رقم ١٥٤ - ص ٢٢٤ .

ومشار إلى هذه الأحكام بمرجع الدكتور/ مصطفى كمال وصفي - مرجع سابق - ص ٥٣٠ .

(٢) محكمة القضاء الإداري في ٦ ديسمبر سنة ٥٥ - س ١٠ ق - رقم ٨٤ .

ويلاحظ أنه إذا رفع الملتمس دعواه على أنها التماس ثم قرر تنازله عن التماسه أثناء نظر الدعوى تعتبر التماس وليست دعوى عادية .

#### القاعدة الثانية :

أن التناقض الذى يجيز التماس اعادة النظر فى الحكم هو الذى يقع فى منطوقه دون أسبابه وفى ذلك تقول محكمة القضاء الادارى :

أن التناقض الذى يجيزه التماس اعادة النظر فى الحكم هو الذى يقع فى منطوقه دون أسبابه كما تنص على ذلك صراحة الفقرة السادسة من المادة (٤١٧)، من قانون المرافعات القديم<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الثالثة :

استكمالاً للقاعدة السابقة يقع التناقض فى منطوق الحكم غير أنه من المقرر أن من أسباب الحكم مايفصل فى النزاع وما يتصل اتصالاً مباشراً بمنطوقه بحيث يعتبر جزءاً متماً لمنطوقه وفى ذلك تقول محكمة القضاء الادارى :

... وأن كانت الفقرة السادسة من المادة (٤١٧) مرافعات «قديم» تقتضى لجواز الطعن بطريق التماس اعادة النظر - أن يقع التناقض فى منطوق الحكم بأن يكون مناقضاً بعضه بعضاً غير أنه من المقرر أن من أسباب الحكم ما يفصل فى النزاع ، وما يتصل به اتصالاً مباشراً بمنطوقه بحيث يعتبر جزءاً متماً للمنطوق . ومثل هذه الاسباب تأخذ حكم المنطوق ، ويرد عليها ما يرد عليه من دفع وطعن كالدفع بقوة الشراء المقضى فيه والطعن بالالتماس فيما اذا قضى فى الاسباب بما لم يطلبه الخصوم أو لما يقع من تناقض بين منطوق الحكم والاسباب المتصلة مباشرة بالمنطوق لاعتبارها - كما تقدم - جزءاً منه<sup>(٢)</sup> .

(١) محكمة القضاء الادارى فى ٣٠ مايو سنة ١٩٥١ - من ٥ ق - ص ٩٨٥ .

(٢) محكمة القضاء الادارى فى ٢ مايو سنة ١٩٥٦ - السنة المشرية ص ٣٢٢ ويلاحظ أن المحكمة الادارية العليا قضت فى حكمها الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ (السنة الثالثة - ص ٧٠) بأن التناقض بين منطوق الحكم وأسبابه يؤدى الى نقضه وإلغائه وجاء فى حكمها المشار اليه : «منى ثبت أن منطوق الحكم لا يتفق فى نتيجته مع الاسباب ... فإن أسباب الحكم المنكورة تكون قد تناقضت مع منطوقه ومن ثم يكون قد بنى على مخالفة القانون ويتعين القضاء بإلغائه ...» .

## القاعدة الرابعة :

ان طريق التماس اعادة النظر هو طريق استثنائي ولذلك فانه لا يجوز التوسع في تفسير الاسباب التي تجيزه . وفي ذلك تقول محكمة القضاء الادارى :

« ان تأسيس التماس اعادة النظر على أن ثمة تناقضا بين حكمين في موضوع واحد أحدهما صادر من الدائرة ( أ ) بقبول الدعوى والآخر من الدائرة (ب) يرفضها وذلك قياسا على حالة ما اذا كان منطوق الحكم مناقضا بعضه لبعض مرئود بأن هذا السبب لم يرد في المادة (٤١٧) من قانون المرافعات القديم، فضلا عن أن التماس طريق استثنائي لاعادة النظر في الحكم ، ولاسباب وردت على سبيل الحصر فلا يجوز قياس حالة صدر فيها حكمان متناقضان عليها اذ السبيل الذي أوجده القانون لهذه الحالة هو اللجوء الى المحكمة الادارية العليا بطريق الطعن في الحكم<sup>(١)</sup> .

## القاعدة الخامسة :

القضاء مستقر على عدم قبول التماس اعادة النظر في أحكام المحكمة الادارية العليا مع جواز الطعن بالتماس اعادة النظر في حكم دائرة فحص الطعون الصادر بالرفض .

« وتقول المحكمة الادارية العليا :

«... يبين مما تقدم أن دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الادارية العليا وتشكل على نحو يقاير تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقا لقواعد نص عليها القانون ، وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان قائم بذاته ، ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون هذه وقد أصدرت حكمها في الطعنين رقم ١٣٥٩ لسنة ١٠ قضائية و١٥٩٥ لسنة ١٠ قضائية المنتمس فيهما ، هي المختصة بنظر التماس المرفوع ، وهو ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحالتها الى دائرة فحص الطعون المختصة<sup>(٢)</sup> .

(١) يراجع الدكتور/ الطماوى : القضاء الادارى - التمويص وطرق الطعن في الاحكام - مرجع سابق - ص ٦٨٠ - ٦٨١ .

(٢) المحكمة الادارية العليا في ١٧ فبراير سنة ١٩٦٨ - س ١٣ ص ٥٠٠٩ .



ونرى أن هذا الحكم يعتبر من أهم الأحكام التي تجيز الطعن بالتماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من دائرة فحص الطعون .

ولذلك لا نرى التسليم ببعض الآراء التي ترفض الطعن في أحكام دائرة فحص الطعون بطريق التماس إعادة النظر ، وذلك على سند من أن الاستفادة من حكم المحكمة الإدارية العليا - الموضح بالقاعدة السابقة - هو اجازة الطعن بهذا الطريق غير العادي من طرق الطعن ، ونضيف الى رأينا أن أحكام دائرة فحص الطعون تصدر باجماع الآراء دون كتابة الاسباب أو الحيثيات . إلا بإشارة موجزة ، ولذلك فمن العدل اجازة الطعن في أحكامها بالتماس إعادة النظر .

بعض الملاحظات العامة :

(أولا) تنص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة على مايلي :

«يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة ...» .

وجدير بالاحاطة أن التماس إعادة النظر يعتبر من طرق الطعن الاستثنائية وهو غير جائز أمام المحكمة الإدارية العليا ، لان النص قصره على محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية .

غير أنه لوحظ لنا صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا (مشار اليه بالقاعدة الثالثة يفهم منه أنه يمكن تقديم الالتماس أمام دائرة فحص الطعون .

وتخضع أسباب الالتماس أمام القضاء الإداري للقواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية حسبما سبقت الإشارة إلى ذلك .

ومن الأحكام القضائية أن الالتماس لا يقبل اذا بنى على أوراق كانت معلومة للمحكمة اثناء نظر الدعوى ، وإن حصول الملتزم بعد الحكم على الفتوى الصادرة من ادارة الفتوى بالوزارة المدعى عليها في موضوع مماثل لموضوع الدعوى لا يعتبر حصولا على ورقة قاطعة في الدعوى يجيز الالتماس ، إذ أن المحكمة

لا تنفيدها ، بل هي تنزل حكم القانون على الوقائع المعروضة عليها<sup>(١)</sup> .

وبالنسبة للقضاء بما لم يطلبه الخصوم فقضت المحكمة الادارية العليا بأن هذا الوجه من أوجه مخالفة القانون يؤدي الى الطعن في الحكم أمام المحكمة الادارية العليا وليس بطريق الالتماس أمام محكمة الموضوع<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ أن المحكمة التي أصدرت الحكم هي التي تنتظر الالتماس .

وأخيرا فإن المحكمة لا تعيد النظر الا في الطلبات التي تناولها الالتماس ولكن اذا كانت هذه الطلبات مرتبطة بغيرها ارتباطا لا يقبل التجزئة فإن الالتماس يتناول الطلبات المرتبطة<sup>(٣)</sup> .

(ثانيا) حالة الغش من أهم الحالات التي يركز عليها التماس اعادة النظر غير أن عدم اطلاع المحكمة على بعض المنكرات المقدمة في الدعوى لا يكون في ذاته حالة الغش التي تجيز التماس اعادة النظر .

#### وتقول محكمة القضاء الإداري :

أنه عن الالتماس شكلا فقد نصت المادة ١٩ من قانون مجلس الدولة السابق رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أنه يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون أصول المحاكمات .

ومن حيث أن المادة ٢٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ نصت على أن ميعاد الالتماس أربعون يوما ولا يبدأ في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الأربع الاولى من المادة السابقة، وتتعلق الفقرة الاولى من المادة ٢٤١ بحالة اذا وقع غش من الخصم كان من شأنه التأثير في الحكم وهي الحالة التي يستند اليها الملتزم في الالتماس المعروض لا يبدأ الميعاد الا من اليوم الذي ظهر فيه الغش .. الخ .

(١) محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٧/١/١١ - من ١١ ق - رقم ٩١ .

(٢) المحكمة الادارية العليا في ١٩٥٧/٣/١٦ - من ٢ ق - رقم ٧٥ .

(٣) نكتور/ مصطفى كمال وصفي : بأصول اجراءات القضاء الإداري - ط/٢ - ص ٥٣١ .

ومن حيث أن الحكم الملتمس إعادة النظر فيه صدر من هذه المحكمة بجلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ وقد أقام الملتمس التماسه هذا عنه في ١٣/٧/١٩٦٩ فمن ثم قلنه يكون مقبلا في الميعاد القانوني ، ولأنه قدم بالأجراءات المعنية لذلك فهو مقبول شكلا .

ومن حيث أنه عن الموضوع ذاته يتعين ابتداء بحث ما اذا كان الالتماس قائما على احدى الحالات التي أجاز قانون المرافعات المدنية والتجارية التماس إعادة النظر فيها .

ومن حيث أن المادة ٢٤١ من هذا القانون نصت على أنه «للخصوم أن يلتصوا إعادة النظر في الاحكام الصادرة بصفة انتهائية في الأحوال الآتية :

١ - اذا وقع من الخصم غش من شأنه التأثير في الحكم .

٢ - ..... الخ .

ومن حيث أنه يستفاد من صحيفة الالتماس ومنكرة المدعى الشارحة أن هذه الحالة المضمنة في الفقرة الأولى من المادة ٢٤١، سالفة الذكر- هي التي يستند اليها المدعى في التماسه إعادة النظر في الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ م في الدعوى رقم ٩٧٤ لسنة ٢١ ق .

ومن حيث أنه حتى تعتبر الحالة المشار اليها من حالات التماس إعادة النظر يجب أن تتوفر لذلك الشرط آتية البيان وهي :

(أولا) : أن يكون الغش صادرا من الخصم .

(ثانيا) : أن يظهر بعد صدور الحكم .

(ثالثا) : أن يكون من شأنه التأثير في الحكم .

ومن حيث أنه عن الشرط الاول فان الواقعة التي يستند اليها الملتمس للقول بوقوع الغش الذي قال به يخلص فيما أورده الملتمس من أن الحكم الملتمس منه صدر دون أن تطلع المحكمة على منكرته التي تأثر عليها بسداد الرسوم المطلوبة على مبلغ التعويض الذي كان قد طلبه وطلباته العارضة الاخيرة كما أنها لم تطلع على المنكرة المقدمة منه وقت حجز الدعوى للحكم وانما اكتفت في ذلك بتقرير مفوضى الدولة .

ومن حيث أنه اذا كان الحكم الملتمس منه قد قضى باستبعاد بعض طلبات المدعى

من الجنول لعدم سداد رسوم عنها رغم قيامه بسداد هذه الرسوم ، ورغم وجود المنكرتين اللتين أشار اليهما المدعى بملف الدعوى ٩٧٤ لسنة ٢١ قضائية الصادر فيها الحكم الملتزم منه فمن ثم فانه اذا فأت المحكمة الاطلاع على هاتين المنكرتين لاستبانة ما اذا كان الملتزم قد أدى هذه الرسوم من عدمه فان هذا من شأنه أن يكون سببا للطعن عليه أمام المحكمة الادارية العليا دون أن يكون فى حد ذاته حالة الغش التى تجيز التماس اعادة النظر إذ أنه ليس ثمة ما يفيد اخفاء هاتين المنكرتين عمدا عن المحكمة عند اصدار الحكم ولتقرير حدوث هذا الغش لا يكفى عدم اشارة المحكمة اليهما فى حكمها لذ أن الموقف السلبى المتمثل فى هذا لا يفيد الموقف الايجابى المستفاد من واقعة الغش الا اذا أفادت ذلك ظروف الحال بكيفية لا يثور حولها الشك .

ومن حيث أنه لو قيل بوقوع اخفاء عمدى للمستندات المقدمة فى الدعوى فان ذلك لا يتصور. الاأن يكون بفعل احد موظفى قلم كتاب المحكمة الا أنه لا ثبات ذلك يجب أن يقوم عليه الدليل المادى المقنع دون أن يكفى ذلك مجرد الاتهام العارى عن الدليل . ومن حيث أنه فضلا عن هذا فان القول بوجود اخفاء عمدى للاوراق المشار اليها بفعل العاملين بقلم كتاب المحكمة يجب له حتى يكون حالة الغش التى تبيح التماس اعادة النظر أن يكون يلعاز أو تحريض من خصم الملتزم فى الدعوى الاصلية وهى المؤسسة المدعى عليها وهذا بدوره لا دليل عليه من الاوراق بل أنه يأتي مناقضا لما هو مفترض من أن الجهة الادارية بمعناها الواسع المشتمل على المؤسسات العامة انما هى دائما خصم شريف فى الدعوى الامر الذى لا يسوغ معه اتهامها بارتكاب الغش أو التحريض عليه أو الايماز به الا أن يقوم دون ذلك الدليل المادى القوى وهذا هو ما خلّت منه الاوراق بما لامناط معه من عدم التعويل على ماقاله الملتزم جزافا من اتهامات الى المؤسسة الملتزم ضدها . ويعزز من هذا أن المستندات المقول باخفائها غشا وعمدا هذه المستندات لم تكن تحت يد المؤسسة المدعى عليها ، بل أنها كانت منذ تقديمها فى حوزة المحكمة دون أن يكون للمؤسسة سلطان عليها حتى يمكن أن ينسب اليها المساهمة فى اخفائها .

ومن حيث أنه متى كان هذا فان الحالة التى استند اليها المدعى فى التماسه تكون لا وجود لها ومن ثم يكون التماس مقما فى غير ما شرع قانونا تقديمه من حالات وبالتالي فهو حقيق بالرّفض .

ومن حيث أنه متى كان هذا فانه لا محل لبحث الاسانيد التى ساقها المدعى على

أحقته في طلباته بالدعوى المشار إليها أو بحث ما طلب ضمه من مستندات يراها مؤيدة لهذه الطلبات .

ومن حيث أنه بالنسبة الى طلب المدعى تعويضه عن الاضرار المادية والادبية والنفسية التي أصابته من صدور الحكم الملتزم منه على نحو ما صدر به فإنه وقد استبان عدم وقوع غش من جانب المؤسسة المدعى عليها فإنه من ثم لاسند من القانون لهذا الطلب ويكون من ثم ولجب الرفض هو الآخر<sup>(١)</sup> .

(ثالثا) أحكام المحكمة الادارية العليا لا تقبل الطعن بطريق التماس اعادة النظر - الحكم بعدم جواز نظر الالتماس - لوجه للحكم على الملتزم بالفرامة - الحكم بالفرامة لا يكون الا عند الحكم بعدم قبول الالتماس أو رفضه .  
وتقول المحكمة :

يبين من استعراض التطور التشريعي للنصوص التي تنظم المحكمة الادارية العليا وتبين اختصاصاتها - أن المشرع قد أنشأ هذه المحكمة بالقانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٥٥ ليكون خاتمة المطاف فيما يعرض من أفضية على القضاء الادارى ونال بها مهمة التققيب النهائي على جميع الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى ، واتساقا مع ذلك فقد نص في المادة (١٥) من ذلك القانون على أنه لا يقبل الطعن في أحكام هذه المحكمة بطريق التماس اعادة النظر ، وقد سكت القانونان التاليان لمجلس الدولة رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ ورقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ الحالي عن ايراد نص مماثل لنص المادة (١٥) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وإنما ورد فيها النص على أنه يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من المحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك في الفقرة الاولى من المادة (١٩) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ والفقرة الاولى من المادة (٥١) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ المعمول به حاليا ، ومن ثم فإنه لما كانت المحكمة الادارية العليا لم تتبدل منزلتها في هذين القانونين عما كانت عليه في القانون رقم

---

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الادارى السنة الثانية الاستثنائية - من أول أكتوبر ١٩٧٠ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧١ - قاعدة ١٨ - ص ٢٥٢ - ٢٥٤ - في القضية رقم ١٤٣٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

(١٦٥) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه اذ ما برحت على رأس القضاء الادارى ونهاية المطاف فيه ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة فى ظل القانونين رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ ورقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ على أن أحكام المحكمة الادارية العليا كانت وما زالت لا تقبل الطعن بطريق التماس اعادة النظر وذلك بمفهوم المخالفة لنص الفقرة الاولى من المادة (١٩) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ والفقرة الاولى من المادة (٥١) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر الالتماس مع الزام الملتمس بالمصروفات طبقا للمادة (١٨٤) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ولا وجه للحكم على الملتمس بالفراغة لان الحكم بالفراغة لا يكون الا عند الحكم بعدم قبول الالتماس أو برفضه طبقا للفقرة الثانية من المادة (٥١) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، فاذا قضت المحكمة بعدم جواز الالتماس دون التصدى لبحث موضوعه فلا يكون ثمة وجه للحكم بالفراغة<sup>(١)</sup> .

(رابعا) يجوز التقدم لدائرة فحص الطعون بالتماس اعادة النظر فى قرارها الصادر بالرفض .

### وتقول المحكمة :

يبين مما تقدم أن دائرة فحص الطعون هى محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الادارية العليا ، وتشكل على نحو يغير تشكلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقا لقواعد نص عليها القانون . وهى بهذه المثابة محكمة ذات كيان قائم بذاته . ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون هذه ، وقد أصدرت حكمها فى الطعن رقمى ١٣٥٩ لسنة ١٠ قضائية و١٥٩٦ لسنة ١٠ قضائية الملتمس فيهما هى المختصة بنظر الالتماس المرفوع عنهما ، وهو يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحالتها الى دائرة فحص الطعون المختصة<sup>(٢)</sup> .

(١) مجموعة لمبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الثانى - بند ٤٠٧ - ص ١٣٧٦ - ١٣٧٧ .

(٢) المحكمة الادارية العليا - ص ١٣ - ص ٥٠٩ - مشار للحكم بمرجع الدكتور محمد سليمان الطماوى - قضاء التأديب .

## الفصل الرابع

### دعوى البطلان الأصلية في أحكام القضاء الإداري

• • أن دعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية تنف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم وتمثل اهدارا للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته .

• • فإذا أجاز استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية فإن هذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فصل في المادة (١٤٧) مراقعات<sup>(١)</sup> . يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم يتمثل في اهدار العدالة بحيث يفقد الحكم فيها وظيفته .

• • أما بالنسبة للحالات التي يجوز فيها الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا فإنها لا تصح إلا إذا انتفت عن الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا صفة الأحكام القضائية .

فلا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية أو بسبب يجعل هذه الأحكام باطلة كسبب عدم اعلان صحيفة الطعن اعلانا قانونيا صحيحا أو أن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى<sup>(٢)</sup> .

---

(١) تنص المادة رقم (١٤٧) من قانون المرافعات على مايلي :

« يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم بتفليح الخصوم وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى » .

وجدير بالذكر ان الأحوال المتقدمة هي الواردة بالمادة (١٤٦) مراقعات .

(٢) المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٥٠٤ - ١٤ (١٩٨٠/١١/٢١) ٢٩/٥/١٦ - مشار لهذا الحكم بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في خمسة عشر عاما ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الثاني - ص ١٣٨٠ - ١٣٨١ .

كذلك الحكم الصادر من محكمة الإدارية العليا في ١٩٧٠/١١/٢١ (١٥٠٤ - ١٤ ، ١٩٧٠/١١/٢١) مشار اليه بالمرجع السابق ص ١٣٨٠ .

وبصفة عامة اذا اقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية .

وجدير بالاحاطة أن توافر سبب من أسباب عدم الصلاحية في أحد أعضاء المحكمة الذين لم يشتركوا في إصدار الحكم أو المداولة فيه . وكذا في مفوض الدولة لدى المحكمة لا يؤدي إلى بطلان الحكم نظرا إلى أن عدم الصلاحية مسألة شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد نصابها عن النصاب الذي تصدر به أحكام المحكمة . كذلك فإن المفوض لا يشترك في الفصل في الدعوى ولا يقضى بشيء فيها .

وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا في حيثيات حكمها الصادر في ٧٩/٦/١٧ مايلي :

ومن حيث أن قاتون المرافعات المثنية والتجارية قضى أن يكون القاضي غير الصالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم اذا كان له مصلحة في الدعوى القائمة «المادة ١٤٦ مرافعات» ويقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في تلك الحالة ولو تم باتفاق الخصوم واذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى (المادة ١٤٧) ويبين القانون في المادة (١٤٨) الأسباب التي تجيز طلب رد القاضي وفرضت المادة ١٥١ تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع الا سقط الحق فيه ونصت المادة ١٦٣ على أن تتبع القواعد والاجراءات المتقدمة عند رد عضو النيابة اذا كانت طرفا منضما لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادتين ١٤٦ و ١٤٨ وقد جرى قضاء هذه المحكمة على تطبيق اصول تلك الأحكام من قاتون المرافعات على ماتصه محكمة القضاء الإداري لتعلقها بأسس النظام القضائي وما تقتضيه من اطمئنان الخصوم الى حيده القاضي ومن نأى به من مظنة الشبهة وزاد هذا القضاء في الاحتياط فسوى بين أعضاء تلك المحاكم الذين يقضون في الدعوى ومفوض الدولة الذى يقوم بتحضيرها وإبداء الرأى القانونى فيها وقضى ببطلان الحكم إذ قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى التي صدر فيها .

ومن حيث أن أحكام المحكمة الإدارية العليا تصدر عن أعلى محكمة طعن في القضاء الإداري فلا يجوز أن يعقب عليها ولا أن يقبل طعن فيها الا أن انتفى



عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو أن يقتزن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية وإذا كانت أسباب عدم الصلاحية شخصية لا تجاوز شخص القاضى الذى تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه فى الدائرة التى يزيد عدد أعضائها على التصاب الذى تصدر به أحكامها كما لا يؤثر سبب عدم الصلاحية الذى يقوم بمفوض الدولة ولدى المحكمة الإدارية العليا فيما تصدره من أحكام وإذا بين من الاطلاع على أوراق الحكم أن السيد المستشار/ نبيل سعيد لم يشارك بشيء فى نظر الطعن ولا فى اصدار الحكم فيهما ولا المداولة فيه كما لم يثبت اشتراك السيد المستشار أحمد كمال أبو الفضل فى الحكم وهو لم يشترك فى تقدير كفاية الطاعن ومساقة المدعى من دلائل لا تغلب فى إثبات شيء من هذا الاشتراك وهى تتفق ومايجرى عليه العمل فى توزيع القضايا بين أعضاء الدائرة من السادة المستشارين<sup>(١)</sup> ... فيكون الطعن لاستنله من القانون ويتعين رفضه ...

★ ويجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى ومن المحاكم التأديبية العادية والعليا إذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم .

ومما تجدر الإشارة اليه أن القانون لم يحدد ميعاداً معيناً لرفع دعوى البطلان الأصلية للطعن بالبطلان فى أحكام المحكمة الإدارية العليا<sup>(٢)</sup> .

وأخيراً فإذا قضى بقبول الطعن بدعوى البطلان الأصلية فإن ذلك يستتبع بطلان الحكم والفائه وإحالة موضوع الطعن الى دائرة أخرى من نوائر المحكمة الإدارية العليا لاعادة نظره عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مرافعات . وكما سبق القول فإن المحكمة الإدارية العليا لاتختص بنظر التماس إعادة النظر . فهذا الاختصاص ينمق لدائرة فحص الطعون باعتبارها محكمة ذات ولاية قضائية مما يجعلها مختصة بالنظر فى الطعن فى حكمها بالتمسك إعادة النظر وفى ذلك نقول المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ١٩٦٨/٢/١٧ مايلى :

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء لثانى - ص ١٣٨١ - ١٣٨٢ .

(٢) المحكمة الادارية العليا - طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣١ ق عليا - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٩ م .

• إن دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا وتشكل على نحو يغير تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقاً لقواعد نص عليها القانون وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان بذاته ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون هذه وقد أصدرت حكمها في الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ١٠ القضائية و١٥٩٦ لسنة ١٠ القضائية الملتصق فيهما هي المختصة بنظر الالتماس المرفوع عنهما . وهو ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا .

★ ونكرر القول بأن الحكم القضائي متى صدر صحيحاً يظل منتجاً لأثره فلا يجوز بحث أسباب العوار التي تلحظ إلا عن طريق الطعن فيه بالطرق التي حددها المشرع على سبيل الحصر - وننبه كذلك إلى أن المحكمة الإدارية العليا تعتبر أعلى محكمة طعن في القضاء الإداري ، ولا يجوز أن يعقب عليها أو يطعن في أحكامها إلا إذا إنتقت عنها صفة الأحكام القضائية ، بأن يقرن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية كما نفوه أنه يشترط لقبول دعوى البطلان الأصلية أن توجه إلى حكم صادر من محكمة تتبع جهة قضائية تتوافر لها سلطة القضاء على النحو الذي يقره القانون .

• ونظراً لأهمية موضوع الطعن بدعوى البطلان الأصلية في أحكام المحكمة الإدارية العليا فسوف نسجل بعض الطعون المتعلقة بهذا الموضوع والأحكام الصادرة فيها من المحكمة الإدارية العليا ببابا العشر المتعلق بصيغ الدعاوى الإدارية وذلك حتى يسطح البحث بصيغة عملية وتطبيقية .

# الباب العاشر

الصيغ القانونية  
والمبادئ المتعلقة بها



# الباب العاشر

الصيغ القانونية

ويشتمل هذا الباب على الفصول التالية :

## الفصل الأول

الصيغ المتعلقة بالاجراءات الادارية والقانونية

## الفصل الثاني

الصيغ المتعلقة بالاعلانات والامذارات القضائية

## الفصل الثالث

الصيغ المتعلقة بالشق المستعجل والموضوعى (الايكاف والالغاء)  
فى المنازعات الادارية

## الفصل الرابع

الصيغ العملية المتعلقة باقامة اشكالات التنفيذ فى أحكام القضاء  
الادارى أمام المحاكم العادية - والحكم فيها بعدم الاختصاص  
الولاىى والاحالة لمحكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة  
وتصديها للحكم فيها طبقا للمادة (١١٠) مرافعات

## الفصل الخامس

الصيغ العملية المتعلقة بدعوى البطلان الأصلية فى الأحكام  
الصادرة من القضاء العادى ومن قضاء المحكمة الإدارية العليا

## الفصل السادس

صيغ دعاوى متنوعة

## الفصل الأول

### الصيغ المتعلقة بالاجراءات الادارية والقانونية

ونعرضها على النحو التالي :

( ١ ) صيغ التظلم الوجوبى السابق على رفع الدعوى ، مع التمهيد بعرض المبادئ القانونية بالنسبة للموظفين العموميين ، وبالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام ، مع عرض صيغ مختارة (★) .

( ٢ ) صيغة طلب الاعفاء من الرسوم القضائية، مع التمهيد بعرض المبادئ العامة .

( ٣ ) اجراءات تقديم عريضة الدعوى أمام محاكم القضاء الادارى ، والمحاكم التأديبية ، والمحكمة الادارية العليا ، مع التمهيد بالمبادئ العامة .

( ٤ ) صيغة محضر ايداع العريضة والمستندات .

( ٥ ) صيغة طلب الحكم بمقووط الخصومة أو انقضاءها بمضى المدة .

( ٦ ) صيغة تعجيل دعوى بعد انقضاء الخصومة .

( ٧ ) صيغة طلب استكمال الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية وفقاً للمادة (١٩٣) من قانون المرافعات .

( ٨ ) صيغة طلب تصحيح حكم وفقاً للمادة (١٩١) من قانون المرافعات .

( ٩ ) صيغة طلب تفسير حكم وفقاً للمادة (١٩٢) من قانون المرافعات .

(١٠) صيغة منكرات التدخل فى الدعوى طبقاً لحكم المادة (١٢٦) من قانون المرافعات ، مع التمهيد بعرض الأحكام العامة .

---

(★) تجدر الإشارة إلى أن المنازعات المتعلقة بلياقات والغاء القرارات الإدارية والتعويض عنها المتعلقة بالعاملين بشركات القطاع العام تنتظر أمام الدوائر العمالية بالقضاء العادى ، أما المنازعات التأديبية فنختص بها المحاكم التأديبية بمجلس الدولة طبقاً لنص المادة ١٥ من القانون ٤٧ لسنة ٧٢ . [راجع مؤلفنا موسوعة المحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة من ١٩٨٨ ج ١ ص ٣٤٤ ومابعدها] .

## الفصل الأول

### (١) صيغة التظلم الوجوبى السابق على رفع الدعوى

تمهيد :

عرض للمبادئ القانونية بالنسبة للموظفين العموميين .

★ نصت المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على مايلي  
ولا تقبل الطلبات الآتية :

( أ ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

(ب) الطلبات المقدمة رأسا بالظعن فى القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم . وتبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس مجلس الدولة .

وجدير بالذكر ان البنود (ثالثا) ، و(رابعا) ، (وتاسعا) من المادة (١٠) المذكورة تتناول طلبات الالغاء التى يقدمها ذوى الشأن بالظعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالترقية أو بمنح علاوات ، والطلبات الخاصة بالغاء القرارات الصادرة بالاحتالة الى المعاش أو الاستبعاد أو بالفصل بغير الطريق التأديبى ، والطلبات الخاصة بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

كذلك فإن التظلم الوجوبى واجب قبل رفع الدعوى التى يقدمها ذوى الشأن من الموظفين العموميين طعنا فى قرارات ادارية يطلبون الغائها كالظعن بالغاء قرار ادارى فيما يتضمنه من تخلى الموظف فى الترقية سواء كانت ترقية متعلقة بدرجة أعلى أو متعلقة بوظيفة أعلى وذلك على سند من أن أحكام القضاء الادارى تجيز الطعن فى التخطى فى الترقيات الادبية .

وكما سبق القول فإن التظلم يفتح ميعاد سنتين يوما جديدة لرفع الدعوى ، غير أنه اذا رفعت الدعوى قبل مضى السنتين يوما المنصوص عليها فى القانون ، فإن التظلم يكون مقبولا ، لان المشرع لم يخرج فى صدد المواعيد عما هو متبع فى شأن التظلم الاختيارى اعتبارا بأن انتظار المواعيد مقصود به افساح المجال أمام الجهة الادارية

لإعادة النظر في قرارها المعلوم فيه عليها لتراجع وتسحب فتنتهى الخصومة ، وهذا فضلا على أن الميعاد ينقضى أثناء سير الدعوى إذا لم تقم الإدارة بإجابة المتظلم الى طلباته .

فإذا قام المتظلم برفع الدعوى قبل انتظار البت فى تظلمه ، ثم استجابت له الإدارة أثناء نظر الدعوى تحمل المدعى المصروفات لرفعه الدعوى قبل الاوان<sup>(١)</sup> .

ويجب أن يشتمل التظلم على البيانات التالية :

١ - اسم المتظلم ووظيفته وعنوانه .

٢ - تاريخ صدور القرار المتظلم منه ، وتاريخ نشره فى الجريدة الرسمية أو فى الوقائع المصرية ، أو فى النشرة للمصلحة أو تاريخ اعلان المتظلم به .

٣ - موضوع القرار المتظلم منه والاسباب التى بنى عليها التظلم ، ويمكن ان يرفق بالتظلم المستندات التى يرى المتظلم تقديمها .

ويجب على جهة الادارة أن تعنى بتلقى التظلمات وتقيدها فى سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديمها أو ورودها ويسلم الى المتظلم إيصال مبين به رقم التظلم وتاريخ تقديمه ، ويمكن أن يرسل اليه الايصال الدال على ذلك عن طريق البريد بكتاب موسى عليه وبعد ذلك تقوم جهة الادارة بفحص التظلم والانتهاء الى رأى بشأنه ، وإذا أخطرت جهة الادارة المتظلم بأن تظلمه قيد البحث فان ميعاد رفع الدعوى يظل ممتدا حتى اخطار المتظلم بالنتيجة .

ونظرا لما يتميز به تظلم العاملين بالقطاع العام من أحكام خاصة بهم فقد رأينا بيانها فيما يلى :

★ احكام التظلم الوجوبى فى المنزعات التأديبية بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام :

بين القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام بالمادة الرابعة والثمانين منه الاختصاص فى توقيع الجزاءات التأديبية وكيفية التظلم منها .

(١) راجع فى هذا الشأن .

حكم المحكمة الادارية العليا فى ٨ مارس ١٩٦٩ - مجموعة السنة ١٤ رقم ١٥٧ - ص ٤٤٢ . وكذلك المحكمة الادارية العليا فى ١٧ مايو ١٩٥٨ - مجموعة السنة الثالثة رقم ١٣٢ .



ولأهمية النصوص الواردة بهذه المادة نشير إليها فيما يلي :

«يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي :

١ - لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصاته توقيع جزاء الإنذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد منه في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

ويكون التقلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الإدارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٢ - لرئيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة في البنود من ١ - ٨ من الفقرة الاولى من المادة (٨٢)<sup>(١)</sup> .

ويكون التقلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس إدارة الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وتعرض التقلمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الإدارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الإدارة للنظر في هذه التقلمات من بين أعضائها عضوا تختاره اللجنة النقابية .

---

(١) تنص المادة (٨٢) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالطاقة الذرية على

مايلي :

«الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي :

(١) الإنذار .

(٢) تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

(٣) الخصم من الاجر لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة .

ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تأجيلها لهذا الجزاء ربع الاجر شهريا بعد الجزء الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا .

(٤) الحرمان من نصف العلاوة الدورية .

(٥) الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الاجر .

(٦) تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على سنتين .

(٧) خفض الاجر في حدود علاوة .

(٨) خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة .

٣ - للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩ - ١١ من المادة (٨٢) يكون التظلم من هذه الجزاءات أمام المحكمة الإدارية العليا (\*).

٤ - لمجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين والمنتخبين وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية توقيع أى من الجزاءات الواردة في المادة (٨٢) من هذا القانون .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٥ - لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة توقيع احد جزاءى التنبيه أو اللوم وله توقيع أى من الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٨ على أعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية فيما عدا جزاء الوقف فيكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية .

---

- (٩) للخفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الاجر بما لا يتجاوز القدر الذى كان عليه قبل الترقية -

(١٠) الاحالة الى المعاش .

(١١) الفصل من الخدمة .

أما بالنسبة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا الواردة بجدول توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس إدارة الشركة فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

(١) التنبيه .

(٢) اللوم .

(٣) الاحالة الى المعاش .

(٤) الفصل من الخدمة .

(\*) تراجع المادة ٨٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، بأصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام ، وتراجع كذلك المواد ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ من هذا القانون كما يرجع في هذا الشأن إلى الجزء الأول في مؤلفنا موسوعة المحاكمات التالية أمام مجلس الدولة ط ١ ص ٨٨ .

٦ - للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة .

ويكون التنظيم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العامل بالحكم .



أ - صيغة تنظيم وجوبى بشأن رفض قبول استقالة :-

السيد الاستاذ/ وكيل وزارة التربية والتعليم بمحافظة ( ..... )  
تحية طيبة وبعد .

تقدم لسيادتك الاستاذ/ ..... مدرس أول رياضيات وحج بمدرسة .....  
القانونية العسكرية باستقالة مسببة غير مشروطة يطلب فيها استقالته من الخدمة فى  
..... /..... /.....

وقد أشرتم سيادتك عليها بالتأشير الصادر بقراركم رقم (س) المؤرخ /.....  
..... /..... بالتأشير التالى :

«لاقبل استقالات ولا تنظر فيها أثناء العام الدراسى» .

ونظرا لان هذا التأشير مخالف للقانون «الدستورى» حيث يتعارض تماما مع  
المادة الثالثة عشر من الدستور الدائم والتى تقول :

«العمل حق وواجب ..... ولا يجوز فرض أى عمل جبرا على المواطنين  
الا بمقتضى قانون .....» .

وحيث انه لا يوجد قانون يحرم المدرس من استقالته طالما لم يكن مكلفا أو  
موقفا على اقرار بخدمة للدولة مدة معينة ، وذلك حتى لا يصير العمل سخرة .

فبناء على ما تقدم فان تأشير سيادتك سالف الذكر به مخالفة صارخة للمستور  
ونلك نظرا لان أمركم المتعلق بعدم قبول استقالات أو عدم النظر فيها لا يستند الى  
أى قانون وحتى لو كان ثمة قانون فى هذا الشأن فهو قانون غير دستورى ويدفع  
بعدم دستوريته .

## لذلك

يتظلم موكلنا الأستاذ/ ..... من رفض قبول استقالته سائلة البيان ويرجو قبولها واعطائه شهادة رسمية بمدة خدمته وخبرته ، وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

وفي حالة عدم الاستجابة يحتفظ موكلى بحق اللجوء الى القضاء الادارى لاستصدار حكم من محكمة القضاء الادارى بقبول استقالته وبغية طلباته وكل ما يترتب على ذلك من آثار<sup>(١)</sup> .

وتفضلوا يا سيادة الوكيل بقبول مالف الشكر وعظيم الاحترام (★) .

وكيل المتظلم

.....

المحامى



---

(١) تنص المادة (٩٧) من قانون العاملين المعنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على مايلي :  
العامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .  
ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت فى طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم اللقنون ما لم يكن الطلب معلقا على شرط أو مقترنا بغيره وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على الا تزيد مدة ارجاء على اسبوعين بالإضافة الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة .

فاذا أحيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم فى الدعوى بغير جزاء الفصل أو الاحالة الى المعاش .

ويجب على العامل أن يستمر فى عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة أو الى أن ينقضى المهلة المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة .

★ جدير بالاحاطة أن هذه الدعوى بوشرت بمحرفتنا كوكيل عن أحد المدرسين بمدرسة الزقازيق الثانوية العسكرية ، وحكم لصالحه بقبول الطلب المستجمل والمتعلق بوقف القرار المطعون فيه وكل ما يترتب عليه من آثار .

(ب) صيغة بشأن التظلم من قرار التخطي في ترقية أدبية (بالتليفزيون)

نعرض موضوع التظلم وأسبابه الفعلية حتى يستفاد به في الحالات المماثلة :

أولا : صدر القرار الإداري رقم (س) بتاريخ ..... / ..... / ..... من السيد/ ..... وتناول في مادته الأولى تعيين السيد/ ..... الموظف من الدرجة الأولى التخصصية مراقبا للبرامج الرياضية للقناة ..... .

ثانيا : تتظلم الاستاذة/ ..... من صدور هذا القرار المجحف بها وذلك تأسيسا على الاعتبارات التالية :

١ - ان هذا القرار تخطي المتظلمة حيث أن ..... الذي صدر بشأنه القرار المتظلم منه أحدث من المتظلمة بأربع سنوات في الاقمية والاقمية تعبر عن الخبرة الكلية في مجال ترتيب الوظائف .

٢ - الوظيفة التي يشغلها السيد/ ..... بموجب القرار موضوع التظلم هي وظيفة مراقب للبرامج الرياضية ، ولم يسبق له شغل هذه الوظيفة أو التدرج في الوظائف السابقة عليها والمؤدية اليها (بالتليفزيون) .

٣ - وظيفة السيد/ ..... الثابتة بصفة رسمية في بطاقات وصف الوظائف هي وظيفة ..... .

ثالثا : للمتظلمة الحق في الطعن على القرار السابق تأسيسا على مايلي :

١ - وظيفة مراقب البرامج الرياضية التي يشغلها المطعون عليه تتطلب مطالب تأهيل معينة من أهمها المؤهلات العلمية المتخصصة في النشاط الرياضي وهي التي تتوفر في المتظلمة المؤهلة على - بكالوريوس التربية الرياضية ، ودبلوم للدراسات العليا فضلا عن كونها حاصلة على الماجستير في البرامج الرياضية المتعلقة بالتليفزيون ، وتلك المؤهلات غير متوافرة في المطعون عليه بالقرار المتظلم منه والرقم .... .

٢ - جميع تقارير الطالبة بدرجة ممتاز وذلك فضلا على منحها علاوة تشجيعية في العام الماضي مما يدل على قدرتها وكفاءتها للوظائف التعاقدية .

٣ - سبق للمتظلمة أن قامت بقيادة الفرق الرياضية والإشراف عليها وتخصصت

فى التحكيم الدولى مما يؤكد احقيتها فى شغل الوظائف القيادية فى نطاق البرامج الرياضية التى تدرت عليها وأظهرت كفاءة تامة فى مجالها على النحو السابق ، ذلك الامر الذى يقتدر اليه السيد/ ..... الذى فضل على المنظمة بدون وجه حق بموجب القرار (س) .

رابعاً : وحيث أن القرار المطعون فيه لم يحمل على سبب مشروع فإنه مشوب بانعدام الدافع المعقول ، والتعسف ، وإساءة استعمال السلطة ، ويخرج عن قاعدة الملائمة المشروعة فى إصدار القرارات الادارية ، فضلاً عن اعتباره من الناحية القانونية قراراً شديد القسوة على المنظمة وغير ذى فائدة بالنسبة لتحقيق المصلحة العامة لأنه يصبح مشوباً بعدم تناسب القرار مع أسبابه كما يستظهر من القرار المطعون فيه التعسف فى استعمال الحقوق الادارية .

ولذلك فالقرار المطعون فيه قد أخل بالمركز القانونى للمنظمة واعترف بمركز قانونى للسيد/ ..... على غير سند من المبادئ المعمول بها فى تقييم وتوصيف الوظائف وترتيبها على الامس العلمية السليمة .

وحيث أن الادارة لا تترخص فى إصدار القرار المطعون فيه بأى سلطة تقديرية لأنها مقيدة بالشروط والضوابط والقواعد التنظيمية لتوصيف الوظائف طبقاً لمطالب التأهيل حسبما سبق بيانه .

وحيث أن الادارة قد خالفت تلك القواعد فإن القرار المطعون فيه يصبح مشوباً بإساءة استعمال السلطة ، نظراً لاحقية المنظمة فى الوظيفة التى سلبت منها بدون وجه حق ، وعين عليها من لا يستحق لعدم توافر الضوابط التنظيمية فى حق من حيث افتقاره الى مطالب التأهيل اللازمة لوظيفة مراقب البرامج الرياضية فضلاً عن أن المنظمة أقدم منه بأربع سنوات . مع التساوى فى درجة الكفاءة ، بل هى الأكفأ .

وحيث أن التعيين فى الوظيفة الاعلى يعتبر طبقاً لما استقر عليه القضاء الادارى ترقية أدبية ، فإنه يحق للجهة الادارية أن تجرى هذه الترقية الادبية وفقاً لقواعد وضوابط تضعها مسبقاً ويشترط القضاء الادارى ألا يكون فى وضعها إخلال بالقواعد التى ينظمها قانون العاملين (\*) .

---

(\*) هذه الدعوى بوشرت بمعرفتنا وصدر فيها الحكم رقم ٢٧١٥ لسنة ٢٧ ق من محكمة القضاء الادارى دائرة الجزاءات والقرقيات بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٨ لصالح موكلتنا . الاستنذه وفاة قاضل .

## (٢) صيغة طلب الاعفاء من الرسوم القضائية

تمهيد :

(أولا) المبادئ والقانونية :

يحدث أحيانا أن يكون المذعى غير قادر على القيام بتكاليف التقاضى ، وهنا يحق له التقدم الى لجنة المساعدات القضائية بالمحكمة طبقا لقانون الرسوم القضائية ، ويطلب اعفاؤه من هذه الرسوم وتنبأ أحد المحامين لمباشرة اجراءات القضية التى يرغب فى اقامتها .

ويلاحظ أن طلبات الاعفاء من الرسوم ، يفصل فى شأنها مفوض الدولة طبقا للفقرة الاخيرة من المادة السابعة والمشرين من قانون المجلس التى تنص على ما يلى :

ويفصل المفوض فى طلبات الاعفاء من الرسوم .

وجدير بالاحاطة أن طلب الاعفاء من الرسوم لا يعتبر من اجراءات رفع الدعوى ، ولا يتصل بالخصومة لأن الدعوى لا تعتبر مرفوعة الا بتحديد نطاقها وايداع صحتها الى المحكمة المختصة .

ويترتب على تقديم طلب الاعفاء الآثار التالية :

أولا : قطع المواعيد فى دعوى الاعفاء :

يترتب على طلب الاعفاء قطع ميماد رفع الدعوى وذلك على خلاف المتبع فى القضاء العادى ، نظرا لأن طلب الاعفاء من وجهة نظر القضاء الأخرى يعتبر اجراء أقوى من التظلم الإدارى<sup>(١)</sup> .

ثانيا : طلب الاعفاء يقوم مقام التظلم الوجوبى :

ان طلب الاعفاء من الرسوم يؤدى الى النتيجة التى يؤدى اليها التظلم الوجوبى ، وقد استقر القضاء الإدارى على ذلك وأصبح قضاؤه مستقرا فى ذلك الشأن .

(١) المحكمة الادارية العليا فى ١٩٥٨/٣/٨ - مجموعة الضر سنوات .

ثالثاً : طلب الاعفاء له أثر المطالبة القضائية فى قطع التقادم بالنسبة لطلبات الاستحقاق .

وذلك مثل طلبات الاستحقاق لمبالغ مستحقة عن تعويض أو تسوية ، ومن الضروري أن يرفق بطلب الاعفاء شهادة بعدم ميسرة الطالب ثم يقيد الطلب برقم معين فى الجدول الخاص بطلبات الاعفاء ، ويوقع الطلب من صاحب الشأن نفسه وليس معاميه الا اذا كان للاخير توكيل يجيز له ذلك .

وجدير بالذكر انه اذا حصل المحامى المنتدب على قرار بنديه للدفاع عن الطالب دون علم صاحب الشأن ، فان الخصومة لا تنعقد لعدم قيامها بين أطرافها الفعلين .

ويجوز لصاحب الشأن أن يلجأ لمحام آخر غير الذى نص عليه قرار المعافاة ، وهنا يجب على المحامى أن يقدم التوكيل ويسد رسم دفعة للمحاماة اللازمة .

ولا يعتبر تراخى المحامى المنتدب عزرا يبيح امتداد المواعيد فاذا تعذر على المحامى المنتدب أن يقوم بمهمته لعذر قوى فيجب على صاحب الشأن الالتجاء الى لجنة المساعدات القضائية (المفوض) طالبا نذب محام آخر قبل فوات مواعيد الطعن .

وبعد استيفاء شكل الطلب يحدد مفوض الدولة المختص جلسة لتنظر طلب الاعفاء ويخطر بذلك الطالب والجهة الادارية المختصة ويمكن حضور المحامين مع طالبى الاعفاء ..

وترفع الدعوى المطلوب رفعها فى حدود السنتين يوما التالية لصدور القرار المتعلق بقبول طلب الاعفاء ، أما الدعاوى الاخرى فلا تنقيد بذلك ، وتقصدها الدعاوى التى لا تنقيد بشرط الميعاد ، فاذا كانت الدعوى تتعلق مثلاً بالتعويض فان الحق فى رفعها لا يتقيد الا بالتقادم المسقط للحق المطالب وهكذا .

(رابعاً) : يخضع الاعفاء من الرسوم لنص المادة التاسعة من المرسوم المتعلق بتعرفة الرسوم والاجراءات أمام محكمة القضاء الادارى الصادر فى



١٤٠/٨/١٩٤٦ ونص على مايلي : « يعطى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسب » .

وتعليقا على هذه المادة نرى أن بعض القادرين يتحايلون بأساليب ملتوية لاعفائهم من الرسوم للحصول على قرينة أن الدعوى محتملة الكسب ، ولذلك نرى استبعاد هذه العبارة ، وضرورة التحقق من عدم الميسرة الحقيقية لطالب الاعفاء بطرق أكثر واقعية .

ويلاحظ أيضا أن المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٤٩) سنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة تقضى بمسريان الاحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية والتجارية فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قانون مجلس الدولة .

وجدير بالاحاطة أن حالة عجز أو عدم ميسرة طالب الاعفاء تعتبر حالة شخصية تزول بميسرة الطالب ، أو بوفاته وقدرته خلفائه على سداد الرسوم .

ويمكن اثبات حالة عجز الطالب بشتى طرق الاثبات فى ظل القواعد القائمة .

ولاثبات العجز عادة ما يلجأ الطالب الى وسيلة الحصول على شهادة بذلك موقعا عليها من اثنين من الموظفين بالحكومة أو القطاع العام ويصدق عليها من رئيسهما .



وبعد هذا العرض نقدم صيغتين تمثل الاولى منهما صيغة طلب الاعفاء من الرسوم القضائية ، وتمثل الثانية صيغة شهادة إدارية بإثبات العجز عن دفع الرسوم والمصروفات اللازمة لرفع الدعوى .

## (أولا) صيغة طلب الاعفاء من الرسوم القضائية

السيد الأستاذ المفوض

رئيس هيئة المساعدات القضائية

بمحكمة .....

مقدمة ..... للموظف بوظيفة .....  
والمقيم بـ ..... (وينكر المحل المختار ان وجد) .  
والدعوى مقامة :

### ضد

السيد/ .....  
والسيد/ .....  
وبعلان بـ .....

### الموضوع

وتتلخص وقائع الدعوى فى .....  
ويستند الدفاع الى .....  
وحيث أن المدعى علجز تماما عن بمداة الرسوم القضائية .

---

### ★ ★ ملاحظة :

يقدم الطلب من أصل وخمس صور ويوقع الاصل فقط من الطالب ..  
وبالنسبة لجهة الاعلان يتبع ما جاء بالمواد (١٢) ، (١٤) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ،  
والمادة (٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بالنسبة للهيئات العام .

## لذلك

يلتزم الطالب اعفائه من الرسوم القضائية مع نذب أحد الاساتذة المحامين لمباشرة الدفاع عنه فى هذه الدعوى أمام محكمة ..... والحكم بقبول الدعوى شكلا .

وفى الموضوع به .....

مع الزام جهة الادارة بالمصروفات وأتعاب المحلماة .

توقيع مقدم طلب الاعفاء

★ ★ ★

(ثانيا) : صيغة شهادة ادارية باثبات العجز عن دفع الرسوم والمصروفات  
اللزامة لرفع الدعوى

نشهد نحن الموقعان أدناه بأن

السيد/ ..... الموظف به .....

غير قادر على دفع الرسوم والمصروفات القضائية المتعلقة بأقامة دعواه أمام  
محكمة .....

الشاهد الثانى

الشاهد الأول

الاسم : .....

الاسم : .....

الوظيفة : .....

الوظيفة : .....

رقم البطاقة : .....

رقم البطاقة : .....

التوقيع :

التوقيع :

تصديق رئيس المصلحة

تحريرا فى / / ١٩

الخاتم الرسمى

### ٣ - إجراءات تقديم عريضة الدعوى

تمهيد :

( أولاً ) المبادئ القانونية :

(١) حالة رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى والمحاكم التأديبية :

تنص المادة الخامسة والعشرين من قانون مجلس الدولة وهى الواردة بالفصل الخاص بالاجراءات أمام محكمة القضاء الإدارى والمحاكم التأديبية على مايلى :

«يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة ، وتتضمن العريضة عدا البيانات العامة المتوقعة باسم الطالب ومن يوجه اليهم الطلب وصفاتهم ومحال اقامتهم ، موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار ، ان كان مما يجب التظلم منه ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب ويرفق بالعريضة صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه ....» .

وللطالب أن يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها اسانيد الطلب ، وعليه أن يودع قلم كتاب المحكمة عدا الاصول عددا كافيا من صور العريضة والمذكرة وحافطة المستندات .. (وعادة يطلب قلم الكتاب تسعة نسخ من العريضة) .

وتعلن العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية المختصة والى ذوى الشأن فى ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديمها ويتم الاعلان بطريق البريد بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويعتبر مكتب المحامى الموقع على العريضة محلا مختارا للطالب ، كما يعتبر مكتب المحامى الذى ينوب عن ذوى الشأن فى تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا لهم ، كل ذلك الا اذا عينوا محلا مختارا غيره .... .

(٢) حالة رفع الطعن أمام المحكمة الادارية العليا :

تنص المادة الرابعة والاربعين من قانون مجلس الدولة فى شأن الطعون التى تقام أمام المحكمة الادارية العليا على مايلى :

«ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه» .

ويقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العالمة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن ، فلما لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه ..

ويجب على نوى الشأن عند التقرير بالطعن ايداع خزانة المجلس كفاية مقدارها عشرة جنيهات ، תקضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها فى حالة الحكم برفض الطعن ولا يمسرى هذا الحكم على الطعون التى ترفع من الوزير المختص ، وهينة مفوضى الدولة ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الادارية،<sup>(١)</sup> .

★ ★ ★

(٤) صيغة محضر ايداع العريضة والمستندات بمحكمة القضاء الادارى :

مجلس الدولة  
محكمة القضاء الادارى  
(المجلد العام)

(نموذج محضر ايداع)  
قضاء ادارى

محضر ايداع

فى الدعوى رقم : لمة القضائية .  
المرفوعة من :  
ضد :

(١) هذا ونرجىء الكلام عن صيغ العرائض المتعلقة بالدعاوى المختلفة أمام المحكمة الادارية ، ومحكمة القضاء الادارى الى الباب التالى .

أنه في يوم : ..... الموافق / / ١٩ م .

حضر الى سكرتارية المحكمة السيد/ .....

بنوكيل رقم : .....

وأودع المستندات الآتى بيانها :

١ - .....

٢ - .....

٣ - .....

٤ - .....

٥ - .....

فقط لا غير

مودع ( )

تحريرا في : / / ١٩ م .

سكرتير الجدول

( )

★ ★ ★

(٤ ب) صيغة محضر ايداع عريضة الدعوى أمام الدائرة الاستئنافية :

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإداري

(السجل العام)

محضر ايداع

في الدعوى رقم : لسنة القضائية .

المرفوعة من : .....

ضد : .....

أنه في يوم : ..... الموافق / / ١٩ م .

حضر الى سكرتارية المحكمة السيد/ .....

بنوكيل رقم : .....

وأودع المستندات الآتية بيانها وهي : .....  
المودع ( )  
تحريرا في : / / ١٩٠٠ م .

سكرتير الجنود

( )

★ ★ ★

(٥) صيغة طلب الحكم بسقوط الخصومة أو انقضاءها بمضى المدة  
أو تركها<sup>(١)</sup>

المسيد الاسناذ المستشار

تحية طيبة وبعد

(تستوفى الديباجة) .

الموضوع

بتاريخ / / ١٩٨٠ أقام ..... المدعى ضد المدعى  
رقم ..... لسنة ..... ق وطلب فيها الحكم له بـ .....  
وحيث أنه انتضى على هذا الاجراء اكثر من .....

---

(١) تنص المادة ١٣٤ مرافعات على أنه : لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم المير  
في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر  
اجراء صحيح من اجراءات التقاضي .

وتنص المادة ١٣٥ على أنه : لا تبدأ مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع الا من اليوم  
الذي قام فيه من يطلب الحكم بمقوط الخصومة باعلان ورثة خصمه الذي توفي أو من قام مقام  
من فقد أهلية الخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي .  
أما بالنسبة لإنقطاع الخصومة الذي نصت عليه المادة ١٣٢ مرافعات فإن المحكمة الإدارية العليا  
تقول في الطعن رقم ١٣٤٨ س ٣٠ ق عليا بجلسة ٨٦/١٢/٢٠ مليلي : يترتب على إنقطاع  
الخصومة اثران :-

(الأول) : هو وقف جميع المواعيد المارية في حق من قام به سبب الإنقطاع وهذه القاعدة تعتبر  
من القواعد المتعلقة بالنظام العام نقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وإذا لم تعلم المحكمة بقيام سبب  
الإنقطاع وأصدرت حكمها في الموضوع فإن الذي يتمسك ببطلانته هو الخصم الذي شرع الانقطاع -

## لهذلك

يلتمس الطالب تحديد أقرب جلسة لنظر هذا الطلب ليعلم المدعى ضده بها ليمسح الحكم بسقوط (أو انقضاء) الخصومة في الدعوى الرقيمة ..... لسنة ..... ق وما يترتب على ذلك من آثار والزامه بالمصروفات ومقابل ادباب المحاماة .

### وكيل الطالب

### توقيع .....

### المحامى

= لمصلحته وفي هذه الحالة يتعين التفرقة بين المواعيد والإجراءات التي تسرى لمصلحة وتلك التي تسرى عليه فلا يسرى منها سوى تلك التي تسرى لمصلحة (الثاني) : يتمثل في بطلان الإجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع مثل إجراءات الإثبات والأحكام التي تصدر أثناء الانقطاع والبطلان في هذه الحالة بطلان نسبي .

كذلك تقول المحكمة الإدارية العليا في الطعنين ٤٨٩ ، و ٨١٥ لسنة ٢٧ ق عليا الصادر الحكم فيها بجلسة ٨٦/١٨ أن ترك الخصومة هو تصرف إرادي من جانب المدعى يرد على الدعوى وجميع إجراءاتها ، ولكنه لا يمس الحق المرفوعة به الدعوى .

أما بالنسبة لإنقضاء الدعوى بمعنى المدة فأنه طبقاً لنص المادة ١٤٠ مرافعات تنقضى الخصومة بمضي ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على الطعن بطريق النقض ، وبهذه المناسبة فإن ميعاد المدة المقررة لسقوط الدعوى التأديبية يبدأ من تاريخ علم الرئيس المباشر بواقعة المخالفة علماً يقينياً .

وجنيد بالذكر أننا سبق أن أوضحنا أن قواعد اللبس للطعن الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية والذي يتناول موضوع عوارض الخصومة يسرى بصفة عامة أمام محاكم مجلس الدولة فيما يتعلق بالخصومة الإدارية ، وقد تحفظنا على ذلك القول بأن سريان هذه القواعد تسرى بما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الإدارية .

وبناء على ذلك نقول أن هذه القواعد لم تغطي كلها بتطبيق علم أمام محاكم المجلس ، فبينما نجد أن هذه المحاكم قد أخذت كثيراً بأحكام وقبـالخصومة وانقطاعها وتركها لم تقيد بهذا الاتجاه بالنسبة لسقوط الخصومة وانقضائها بمعنى المدة .

وسبب ذلك يرجع إلى الدور الإيجابي للقاضي الإداري باعتباره قاضي مشروعية تنحصر مهمته في وزن القرار الإداري بميزان المشروعية والتأكد من أن الإدارة لم تخرج من ذلك النطاق بإصدار قرار إداري مشوب بأحد العيوب التي توصفها بالبطلان أو الإعدام ، كما لو أصدرت الإدارة قراراً مفرغاً من صفته لكونه مشوب بحيب عدم الاختصاص الجسيم .

ومع ذلك قلنا نرى أنه ليس ثمة ما يمنع من الاستهداء بأحكام الباب السابع من قانون المرافعات المدنية والتجارية في سقوط الخصومة . لأن الدور الإيجابي للقاضي الإداري لا يستطيع أن يسفه بشيء لم ينص عليه القانون بالنسبة للسقوط .



## (٦) صيغة تعجيل دعوى بعد انقطاع الخصومة<sup>(١)</sup>

السيد الاستاذ المستشار/ رئيس (محكمة القضاء الادارى - أو المحكمة الادارية حسب المستوى الوظيفى للمدعى)

تحية طيبة

مقدمة لسيادتكم ..... المصرى الجنسية والمقيم بـ .....  
ومهنته ..... وموطنه المختلر مكتب الاستاذ ..... المحامى  
والكاثر بـ ..... ) .

### الموضوع

جلسة / / ١٩٨ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة فى القضية  
رقم ..... لسنة ق بسبب وفاة .....  
وحيث أنه يحق للطلاب تعجيل الدعوى ضد ..... عملا بأحكام المادة ١٣٣ من  
قانون المرافعات .

### لذلك

يلتس الطلاب تحديد أقرب ميعاد لاستئناف السير فى الدعوى للحكم فى الطلبات  
موضوع الدعوى وهى .....  
مع حفظ كافة الحقوق الاخرى .

وكيل الطالب

التوقيع .....

المحامى

---

(١) طبقا للمادة ١٣٠ مرافعات ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم ، أو بقرعة أهلية الخصومة ، أو بزوال صفة من كل يبلش الخصومة عنه من النائبين الا اذا كانت الدعوى قد نهيت للحكم فى موضوعها - ولا تنقطع الخصومة بوفاة وكيل المدعى ، ولا بانقضاء وكالته ، أو بالتلقى أو العزل - وللمحكمة أن تمنح أجلا مناسباً للخصم الذى توفى وكيله أو انتفت وكالته اذا كان قد باذر فعين له وكيلاً جديداً خلال الخمسة عشر يوما التالية لانقضاء الركنة الاولى .  
وقد استقرت محكمة النقض على أنه اذا بلغ القاصر سن الرشد واستمر نائبه القانونى بمثله فى الخصومة برضائه فلا يحدث أى انقطاع اذ أن النيابة تتغير من نيابة قانونية الى نيابة اتفاقية فقبضى للنائب صفة فى تمثيل الخصم .

(نقض مدنى فى ١٩٧٣/١٢/١٩ - مجموعة النقض ١٣٥/٢/٢٤ - ٢٢٢) .

كذلك قضت محكمة النقض بأن الحكم بانقطاع سير الخصومة فى الدعوى لا يعدو أن يكون -

## (٧) صيغة طلب استكمال الفصل في بعض الطلبات الموضوعية

وفقا للمادة ١٩٣ مرافعات

السيد الاستاذ المستشار/ ..... (محكمة القضاء الادارى ، أو المحكمة الادارية - يصبب المستوى الوظيفي .

تحية طيبة وبعد

(تستوفى الديباجة)

### الموضوع

أقام المدعى الدعوى الرقيمة ..... فى ..... لمئة ..... قضائية وطلب فى ختامها الحكم بطلباته وهى :

أولا : .....

ثانيا : .....

ثالثا : .....

رابعا : .....

وبتاريخ ..... صدر حكم المحكمة ويقضى حسبما جاء بمنطوقه ب .....

وحيث أن للحكم التماس اليه التفت عن الطلب الثالث وهو .....

فيحق للمدعى أن يطلب الى المحكمة استكمال الفصل فى طلباته طبقا لصحيح المادة ١٩٣ مرافعات والتي تقضى بأنه :

وإذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها للفصل فيه .

### الطلب

يلتمس المدعى تحديد أقرب جلسة لاختار المعلن اليه السيد/ ..... وليسمع الحكم بقبول هذا الطلب شكلا، وفى الموضوع الحكم ب..... مع حفظ سائر الحقوق الأخرى.

وكيل الضتب

التوقيع .....

المحامى

- قرارا تقرر المحكمة لما لها من سلطة ولائية فى مراقبة التقاضى وليست قضاء فى الحق . ومن أهم ما تجدر الاشارة اليه أن المحكمة الادارية العليا قضت بأن :

منعجل نظر الدعوى بعد انقطاعها أمام القضاء الادارى يأخذ حكم اقامتها ابتداء من حيث الالتزام بالاجراءات التي رسمها القانون لانعقاد الخصومة ، ويمتأف سيرها بإيداع طلب التمجيل قلم كاتب المحكمة فى الميعاد المقرر .

(راجع حكم للمحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة - ج/٢ - ص ١٠٦٢) .

## (٨) صيغة طلب تصحيح حكم وفقا للمادة (١٩١) مرافعات<sup>(١)</sup>

السيد الاستاذ المستشار/ رئيس (محكمة القضاء الادارى - (أو المحكمة الادارية حسب المستوى الوظيفي للطالب)

تحية طيبة وبعد .

(تنقل الديباجة والاعلان حسبما سبق بيانه بالصيغ السابقة) .

### الموضوع

بتاريخ / / ١٩٨ أصدرت المحكمة حكمها فى القضية رقم ..... لسنة ..... ق وجاء فى منطوق هذا الحكم ما يلى :

أولا : عدم قبول الدعوى شكلا بالنسبة لطلب الالغاء لرفعها بعد الميعاد .  
ثانيا : الزام جهة الادارة المدعى عليها بأن تدفع للمدعى تعويضا قدره ١٠١ جنيه (مائة وواحد جنيه) .

ثالثا : الزام المدعى وجهة الادارة بالمصروفات مناصفة .

وصحة «ثانيا» تقتضى اضافة عبارة مؤقنا الى قيمة التعويضات وذلك طبقا لطلبات المدعى الثابتة بعريضة الدعوى وبالمذكرات ، وآخرها المذكرة المودعة فى فترة حجز الدعوى للحكم والمسلمة رسميا لامين سر المحكمة فى / / ١٩٨ ويتوقعه الثابت عليها حيث جاء بالبند ثانيا، من الطلبات ما يلى ٢٠ - الطلب الاحتياطى : الحكم للطالب بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه عما أصابه من ضرر مادى وألم نفسى بسبب اعتباره مستقبلا قبل السن القانونية بحوالى ..... عاما لانه من مواليد / / ١٩ واعتبر مستقبلا فى / / ١٩ وذلك طبقا لإحكام المادتين ١٦٣ ، ١٦٤ من القانون المدنى ونظرا لتوافر قواعد المسؤولية فى القانون الادارى وعلى سند من توافر الخطأ المنسوب للإدارة ، ورابطة السببية بينه وبين الاضرار المادية والاحدية التى لحقت بالمدعى .

---

(١) تراجع المادة (١٩١) مرافعات . وجاء بالفترة الأولى منها ما يلى :  
«تتولى المحكمة تصحيح مايقع فى حكمها من أخطاء مادية بحته كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراقبة ، ويجزى كتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية .....» .

مع الزام الجهة المدعى عليها بالمصاريف واتعاب المحاماة ....  
وهذه المستندات مودعة ملف القضية ولم يحدث بها أى تعديل أو تغيير .  
وحيث أن الحكم نص فى أسبابه فى الفقرة الأخيرة من الصفحة الثالثة على مايلى :

ومن ثم يتعين الحكم له بالتعويض الذى يطالب به وقدره مائة جنيه وواحد ،  
واغفل ذكر عبارة (مؤقتا) الواردة بالصحيحة وبالمفكرات .

وحيث أنه جاء بالفقرة الأخيرة قبل عبارة (فلهذه الأسباب ، مايلى) :

ومن حيث أن المدعى أجيب الى بعض طلباته .

ونظرا لان الطلبات التى استجابت المحكمة لها هى الحكم بمبلغ ١٠١ جنيه تعويضا  
مؤقتا طبقا للوارد بالعريضة والمذكرات المودعة .

وحيث أن العرف القضائى جرى على طلب مبلغ ١٠١ جنيه مصرى هو  
تعويضا مؤقتا وليس نهائيا .

وحيث أن الأسباب مكتملة للمنطوق .

فبناء على ما تقدم

فان اغفال ذكر تعويضا مؤقتا هو خطأ مادى بحث مما يجوز تصحيحه عملا  
بأحكام المادة ١٩١ مرافعات .

### لذلك

يلتمس وكيل الطالب صدور قرار المحكمة بتصحيح ما ورد بالحكم المشار اليه  
بإضافة (عبارة مؤقتا) الى ما ورد بمنطوق الحكم بالفقرة ثانيا<sup>(١)</sup> .

وكيل المدعى

تحريرا فى / / ١٩

(١) الدعوى المتعلقة بهذه الصيغة متعلقة بالدعوى الرقيمة ٢٨٣٢ لسنة ٣٧ ق والمرفوعة من  
موكنا الدكتور ..... ضد الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بوشرت بمعرفتنا .

## (٩) صيغة طلب تفسير حكم وفقا للمادة ١٩٢ من قانون المرافعات<sup>١</sup>

السيد الأستاذ المستشار رئيس (المحكمة المختصة) .  
تحية طيبة وبعد . (تنقل الدعاية حسبما سبق بيانه بالصيغة السابقة) .

### الموضوع

بتاريخ / / ١٩ أصدرت الهيئة الموقرة حكما في القضية رقم ..... لسنة ..... ق وقضت في حكمها بمايلي : (ينكر المنطوق والاسباب الجوهرية المرتبطة به) ، و باعلان هذا الحكم الى المحكوم ضده ادعى أن الحكم صادر بتعويض قدره ١٠٠ جنيه فقط على سند من أن الحكم قضى بذلك .

وحيث أن الطالب طلب في عريضة الدعوى الحكم بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه حسبما هو ثابت بعريضة الدعوى وبالمذكرات الختامية .

وحيث أنه بمطالبة أسباب الحكم وحيثياته يبين أنه استهدف الحكم بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه وليس تعويضا نهائيا قدره مائة جنيه .

فان الطالب يتقدم بهذا الطلب لتفسير صحة ما جاء بالحكم .

### لذلك

يلتمس الطالب تحديد أقرب جلسة لنظر هذا الطلب واعلان المحكوم ضده السيد/ ..... ليسمع الحكم بطلباته وهي :

### (١) تنص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات على ما يلي :

يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو ابهام ويقدم الطلب بالادعاء المقتضى لرفع الدعوى ، ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير تنمما من كل الوجوه للحكم الذى يفسر ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية .

ويقدم هذا الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بالاجراءات المعتادة حسبما سبق بيانه .

وجدير بالإحاطة أن طلب التفسير لا يكون إلا في حالة غموض الحكم .

وتتبع هذه القاعدة أيضا في حالة غموض الأحكام وفي تلك تقول محكمة النقض :

«مما كان النص واضحا صريحا جليا فاطما في الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهزاء بالمراسل التشريعية التي سبقته أو الحكمة التي أملتة وفسد الشارع منه ، لأن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه» .

(الطعن ٣٢٩ لسنة ٤١ ق - جملة ١٩٧٦/٥/١٢ - سنة ٢٧ ص ١٠٨٧) .

أولاً : قبول الطلب شكلاً .

ثانياً : وفي الموضوع الحكم للطلاب بتعويض مؤقت قدره مائة وواحد جنيه والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

وكيل الطالب

(١٠) صيغة منكرات التخل في الدعوى .

طبقاً لاحكام المادة ١٢٦ من قانون المرافعات

تمهيد :

المبادئ العامة :

طبقاً لصحيح المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فإنه يجوز لكل دى مصلحة أن يتدخل فى الدعوى منضماً لاحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى .

ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة برفع الدعوى قبل يوم الجلسة ، أو بطلب يقدم شفاهة بالجلسة فى حضورهم ، ويثبت فى محضرها ولا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة ومفاد هذه المادة أن التدخل فى الخصومة هو نوع من الطلبات العارضة يتدخل شخص غريب عن الخصومة فيها للدفاع عن مصلحته ، وينقسم التدخل بحسب الغرض الى : تدخل انضمامى ، وتدخل إختصاصى أو هجومى .

ويترتب على اعتبار نوعى التدخل من الطلبات العارضة أنه تسرى عليها أحكامها ، ومنها أنه لا يجوز التدخل بعد اقفال باب المرافعة ، وأنه يتعين أن تكون له صلة مباشرة بموضوع الطلب الاصلى ، وان تكون المحكمة مختصة بدعوى التدخل ولاتياً ، ونوعياً ، وقيماً ، كما يشترط فى التدخل بنوعية توافر شروط الدعوى من أهلية ومصلحة وصفة ، كما يشترط ألا يكون طالب التدخل ممثلاً فى الدعوى الاصلية فلا يجوز لاحد الخصوم فى الدعوى الاصلية أن يتدخل فيها بصفة أخرى . وجدير بالاحاطة أن التدخل الاختصاص هو الذى يدعى فيه المتدخل بحق ذاتى

---

= كذلك قضت المحكمة الادارية العليا فى الطعن ٨٢٤ لسنة ٢٦ القضائية بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٨٥ بأنه : لا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لاصلاح خطأ أو إستكمال نقص وقع فيه الحكم أو لتعديل الحكم ... فإذا كانت عبارات المنطوق فى ناتها صريحة واضحة جلية فلا يهم إن كان المنطوق قد جانب الصواب فى تطبيق القانون أو تأويله أو أنه أخطأ فى فهم الوقائع وأساس ذلك أن هناك فرق بين مجال التفسير ومجال الطعن فى الحكم ..... .

يطلب الحكم به لنفسه - أما التدخل الاتضمامي فيقصد به تأييد أحد الخصوم في طلبته فالمتدخل يهدف من تدخله المحافظة على حقوقه عن طريق الانضمام لأحد الخصوم دفاعا عن حقه في الدعوى ، ومن صور التدخل الاتضمامي في المنازعة الانلارية بالنسبة لدعاوى الإلغاء تدخل المطعون في ترقيته خصما ثالثا منضما للحكومة - ويخضع التدخل واختصاص الغير للقواعد المنصوص عليها بقانون المرافعات بالنسبة للمنازعات الادارية لعدم وجود نص خاص بقانون المجلس في هذا الموضوع إلا بالنسبة لسلطة مفوضي الدولة في الأمر بدخول شخص ثالث (مؤلفا) فصله مجلس الدولة، س ١٩٨٨ - ص ٢١٩ ومبجها) ويترتب على التدخل أن يصبح المتدخل طرفا في الدعوى ويصبح الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه .



مثال لصيغة منكرة دفاع المتدخل إنضماميا مع الجامعة أمام هيئة هيئة  
المفوضين (\*)

منكرة بدفاع

الدكتور / ..... متخلا .....

ضد

الدكتور / ..... بصفته مدعيا .

في الدعوى الرقيمة ..... لسنة ..... ق جلسة ..... أمام محكمة .....

الموضوع

بلدى ذى بدء فان الدكتور / ..... مدير مستشفى جامعة .....  
يرجو قبول تدخله ..... للدفاع عن حقه في  
الدعوى المشار اليها بعالية منضما إلى الجامعة في دفاعها طبقا للجراءات

(\*) نرى أن التدخل في هذه القضية هو دخلا إنضماميا مع جهة الإدارة لمسلنتها في الرد على لدعوى ، وحتنا في عدم اعتبار التدخل هنا إختصليا هو أن التدخل الإختصلي يدعى فيه المتدخل بحق ذاتي يطلب الحكم به لنفسه بحق ذاتي .

كما إذا كان هناك نزاع بين شخصين على التعيين في وظيفة معينة فيتدخل شخص ثالث طالبا الحكم لنفسه التعيين في هذه الوظيفة في مواجهة الخصمين الأصليين ونقول محكمة النقض : مفاد قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أنه إذا اقتضت طلبات المتدخل على إيداء =

المنصوص عليها بالمادة ١٢٦٠، من قانون المرافعات المدنية والتجارية والذي يجرى العمل به أمام مجلس الدولة .

### الوقائع

أقام المدعى الدكتور/ ..... الدعوى رقم ..... لسنة ..... ق والمتداولة أمام الهيئة الموقرة مدعياً أنه احق من الدكتور/ ..... (المتدخل) فى شغل وظيفة مدير مستشفى جامعة ..... وطعن فى قرار تعيين الدكتور/ ..... (المتدخل) الرقيم ..... فى / / والقرار المتعلق بتسكين الدكتور/ ..... (المتدخل) بالبطان لمخالفة القانون واساءة استعمال السلطة بحجة أنه طبيب أسنان وأن المدعى طبيب بشرى .

وقد لخص المدعى طلباته الختامية بإلغاء القرارين المشار اليهما فيما تضمناه من تسكين وتعيين الدكتور/ ..... (المتدخل) على هذه الوظيفة بدلا من الدكتور / (المدعى) بأثر رجعى من / / ١٩ .

### - الدفاع -

بمطالعة أوراق الدعوى ومذكرات المدعى (المتدخل ضده) يتضح أنه لا صحة لكل ما جاء بها شكلا وموضوعا ، ونوضح ذلك فيما يلى :

(أولا) سبق أن تقدم المدعى (المتدخل ضده) بمذكرة الى مدير الادارة العامة للشئون الطبية يطلب تسكينه على احدى الإدارات بالادارة العامة للشئون الطبية ولم يطلب تسكينه على وظيفة مدير مستشفى .

(ثانيا) ان قرار تسكين الدكتور ..... (المتدخل) تم تسكينه مديرا لمستشفى جامعة ..... منذ سنة ١٩ بالقرار رقم ..... فى / / ١٩ وقد تحسن القرار ضد الالغاء لفوات ميعاد الطعن فيه ، ولذلك فلا محل بطلب المدعى الغاء هذا القرار بأثر رجعى وتعيينه محل الدكتور/ (المتدخل) لان ذلك

---

- أوجه دفاع لتأييد طلبات الخصم الذى حصل الاتضام إليه ، ولم يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه فى مواجهة طرفي الخصومة فإن التدخل على هذا النحو أيا كانت مصلحة المتدخل فيه لايدع دخلا هجوميا وإنما هو تدخل إنضمامي مما يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف (نقض ١٩٦٨/١١/٢٦ من ١٩ ق من ١٤٠٧) .



لا يتفق مع كافة القوانين الوضعية ولا مع المنطق السليم حيث لا يجوز وضع شخص على وظيفة لم يشغلها بأثر رجعي أو إلغاء قرار تحصن ضد الإلغاء .

(ثالثا) يستشهد الدفاع بما جاء بدفاع الإدارة العامة للشئون الإدارية - جامعة ..... في خصوصية الرد على دعوى المدعى (المتدخل ضده) فى شأن تسكين الدكتور/ ..... (المتدخل) بوظيفة مدير مستشفى حيث جاء الرد متضمنا مايلى : «أما بخصوص دعوى الدكتور/ ..... (المدعى والمتدخل ضده) فانه لا حق له فيها حيث أن الإدارة العامة للشئون الطبية حينما قامت بالاعداد للمستشفى منذ عام ١٩ فقد رشحت الدكتور ..... (المدعى) ليكون عضوا باللجنة ، ولكنه اعتذر بحجة أنه ليس لديه الاستعداد للتفكير فى هذا المجال ، وصمد زميله السيد الطبيب/ ..... (المتدخل) وقام بالعمل على خير وجه ولم يعترض عليه طوال هذه المدة التى تزيد عن خمس سنوات» .

واستطرت الإدارة العامة للشئون الادارية بجامعة ..... تقول فى دفاعها السابق ما يلى : «ولما كانت الإدارة العامة للشئون الطبية تحرص على اعداد العاملين فيها اعدادا علميا فقد رشحت السيد الدكتور/ ..... (المدعى) لدراسة الدكتوراه فى ..... لاعداده للعمل الذى وضعته فيه الإدارة ، فانها كذلك قامت بترشيح السيد الطبيب/ ..... (المتدخل) لدراسة دبلوم ادارة المستشفيات بكلية التجارة جامعة ، وقد نجح بالفعل وحصل على دبلوم ادارة المستشفيات ، وذلك الى جانب خبرته الطويلة فى الاعداد للمستشفى وتجهيز الوحدات العلاجية بجامعة .....» .

واختتمت الجامعة كتابها بما يلى :

«من هذا يتبين أن الجامعة وضعت كل عامل فى المكان المناسب له واعتته الاعداد العلمى ليقوم بعمله على أسلوب علمى سليم» .

(رابعا) سبق أن صدرت عدة أحكام من القضاء الإدارى تعطى أطباء الاسنان الاحقية فى شغل مناصب مديرى مستشفيات ، ونذكر من الاحكام التى صدرت فى هذا الشأن الحكم الخاص بتعيين أحد أطباء الاسنان بمستشفى الهيئة القومية للمكح الحدينية مديرا لتلك المستشفى ، ويعزز ذلك ما جاء بكتاب نقابة أطباء الاسنان بدار المهن الطبية الرقيم ..... فى / / / ١٩ .

(خامسا) ومن أهم ما يمكن أن يثار في هذا الموضوع أن قرار تسكين الدكتور / ..... (المتدخل) قد تم وفقا لاجراءات وقواعد واردة في قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة الذي أقر هذا التسكين ، وبذلك يتضح أن قرار تسكينه صدر صحيحا طبقا لقرار رئيس الجهاز رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٨ ، وطبقا لقوانين ولوائح ترتيب الوظائف وتقييمها والاصول العامة في التسكين ولان العامل بالدولة يسكن على الوظيفة التي يشغلها بالفعل طالما كانت درجته معادلة لدرجة الوظيفة وهذا الامر متوافر تماما في حالة الدكتور / ..... (المتدخل) يضاف الى ذلك ان الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من قرار رئيس الجهاز المركزي رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٨ تجيز للوحدة الادارية أن تسكن العامل في وظيفته التي يشغلها والمعادلة لدرجته ، مما يؤكد صحة الاجراءات التي اتخذتها الجامعة ، ولا يقدح في ذلك كون الدكتور ..... (المتدخل) طبيب أسنان نظرا لان الجامعة أعنته لإدارة المستشفيات وخصل بالفعل على دبلوم تخصصي في هذا العمل من كلية التجارة بجامعة .....  
- لنذك -

يلتمس الدكتور / ..... (المتدخل) في الدعوى المائلة التقرير بما يلي : -  
أولا : التقرير بالاعتداد بصحة شغل السيد الدكتور ..... (المتدخل) لشغل وظيفة مدير مستشفى جامعة ..... بالقرارات الصحيحة التي تحصنت بمضى المدة وهي القرار الرقم ..... في / / ١٩ . والقرار الرقم .... في / / ١٩ .

ثانيا : التقرير برفض الدعوى المقامة من المدعى الدكتور / ..... الرقيمة ..... لسنة ... ق لعدم اثباتها على أسباب قانونية صحيحة .

وكيل الدكتور .....

دكتور خميس السيد اسماعيل

المحامي بالنقض

#### ملاحظة :

هذه الدعوى الرقيمة (س) لسنة ٣٧ ق بوشرت بمعرفتنا وتم الحكم فيها لصالح موكلنا .  
★ نقول المحكمة الادارية العليا : إذا كان المطعون في ترقبته بالرغم من أنه لم يختصم ولم يتدخل أمام محكمة القضاء الاداري فيجوز له التدخل في درجات التقاضي الأعلى بطلب الإلتزام إلى أحد الخصماء .

ومفاد ذلك أن التدخل الهجومي لايجوز في درجات التقاضي الأعلى .  
وجدير بالذكر أنه الحكم الصادر في الدعوى يعتبر حجة على المتدخل أيما كان نوع التدخل (المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٠/١/٣٠ في القضية ٧٦ ص ٤ ق . حكمها في ١٩٦٦/٣/١٧ .)

## الفصل الثاني

### الصيغ المتعلقة بالاعلانات والاذنات القضائية(\*)

ونعرضها على النحو التالي :

- ( ١ ) صيغة الاعلان بعريضة الدعوى .
- ( ٢ ) صيغة اعلان بطلبات جديدة أو بتعديل الطلبات الأدبية .
- ( ٣ ) صيغة اعلان بورقة موجهة لأحد الوزراء .
- ( ٤ ) صيغة اعلان موجه الى هيئة عامة .
- ( ٥ ) صيغة اعلان على يد محضر لشخص معلوم الإقامة .
- ( ٦ ) صيغة اعلان الى شخص له موطن معلوم بالخارج عن طريق النيابة العامة .
- ( ٧ ) صيغة اعلان موجه الى نسب غير معلوم مقر اقامته أو موطنه المختار في جمهورية مصر العربية أو في الخارج .
- ( ٨ ) صيغة اعلان للمدعى عليه المتخلف عن الحضور .
- ( ٩ ) صيغة اذار باقامة جنحة مباشرة في حالة الامتناع عن تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضاء الدارى طبقا لصحيح المادة (١٢٣) عقوبات والمادة (٦٣) اجراءات جنابة .

---

(\*) تقول المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٢٨ القضائية والصادر الحكم فيه بجلسة ١٩٨٦/٦/٢٨ أنه طبقا لحكم المادة (٢٢) مراعات يزول البطلان وانا انزل عنه من شرع البطلان لمصلحته صراحة أو ضمنا ..... وأن البطلان الناشئ عن صفح الدعوى وإعلاتها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب فى الإعلان أو فى بيان المحكمة أو فى تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن إليه فى الجلسة المحددة لتظر الدعوى أو بإيداع منكرة بنقاعه ..... .

## (١٠) صيغة اعلان بعريضة الدعوى

انه فى يوم ..... الموافق / / ١٩ الساعة .....  
بناء على طلب ..... ومهنته ..... وجنسيته .....  
ومقيم ..... وموطنه المختار مكتب الاستاذ/ ..... والمحامى والكائن مكتبه  
برقم ..... شارع ..... بمدينة .....  
أنا/ ..... محضر محكمة ..... قد انتقلت فى تاريخه اعلاه وأعلنت .  
السيد/ وزير ..... مدعى عليه بصفته  
ويعلن فى مواجهة هيئة قضايا الدولة بمبنى المجمع بقصر النيل بالقاهرة .  
وقد أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه العريضة للعلم بما جاء بها .  
مخاطبا مع :

★ تنقسم الدعاوى الادارية بصفة رئيسية الى منازعات موضوعية ومنازعات ذاتية Litiges objectives, et litiges subjectives.

وبجانب هذا التقسيم يوجد التقسيم التنظيمى وهو تقسيم المنازعات الإدارية إلى منازعات الإلغاء «Cont.. de pleine annulation» ومنازعات القضاء الكامل أو التعويض «Cont.. de pleine répression» ومنازعات التفسير «Cont.. de l'interprétation» ومنازعات الجزاء «Cont. de l'indemnité» وبصفة علمية فإن الدعوى أو بمعنى أصح «المنازعات الإدارية» تكون موضوعية إذا كان المدعى يستند إلى سند موضوعى «Titre Objectif» ويطالب بأثر من أثار المركز القانونى الذى أنشأ هذا السند - ويمثل السند الموضوعى فى القاعدة التنظيمية سواء نشأ المركز عن هذه القاعدة مباشرة أو عن عمل شرطى Acte Condition ، أخص الفرد فى نطاق التطبيق القانونى لهذه القاعدة التنظيمية ، فالمركز القانونى الناشئ عن قانون الجنسية على سبيل المثال هو مركز موضوعى نشأ عن التطبيق المباشر لقاعدة تنظيمية وهى قانون الجنسية ، ومركز الموظف بالنسبة للوظيفة هو مركز موضوعى ناشئ عن التطبيق القانونى المباشر لقانون العاملين المدنيين بالدولة .  
ومن أهم خصائص الدعوى الإدارية أن أغنيها يخضع لقانون العام ويطبق عليها القانون الإدارى ، ولكن ذلك لا يمنع من وجود قلة يطبق فى شأنها القانون الخاص بعد تطويعه ليتلاءم مع طبيعة الدعوى الادارية .

وجاء بالظمن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٩ ق عليها جلسة ١٩٨٦/١/١١ أن : «المقصود الادارية تنعقد صحبة قانونا حتى تم إيداع عريضة الدعوى قلم كتاب المحكمة على الوجه المبين بقانون مجلس الدولة وإعلان العريضة طبقا لنص المادة (٢٥) من القانون المذكور وإبلاغ قلم الكتاب الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى هى إجراءات مستقلة ليس من شأنها التأثير فى صحة إنعقاد الخصومة .

## (٢) اعلان بطلانات جديدة أو بتعديل الطلبات الاصلية

أنه فى يوم ..... الموافق / / ١٩ الساعة .....  
بناء على طلب ..... ومهنته ..... وجنسيته .....  
ومقيم ..... وموطنه المختار مكتب الاستاذ/ ..... المحامى والكائن مكتبة  
برقم ..... شارع ..... بمدينة .....  
أنا/ ..... محضر محكمة ..... قد انتقلت فى تاريخه اعلاه وأعلنت كلا من :  
(١) السيد/ وزير ..... مدعى عليه بصفته  
(٢) والسيد/ ..... مدعى عليه بصفته  
ويعلنان فى مواجهة هيئة قضايا الدولة بمبنى مجمع التحرير بقصر النيل .

### وأعلنتهما بالآتى

أقام الطالب ضد المعلن اليهما الدعوى الرقيمة ..... لسنة ..... أمام محكمة .....  
وبجلسة / / ١٩ عدل الطالب طلباته الاصلية قبل المعلن اليهما  
الى : .....  
ونظرا لتخلف ممثلى الحكومة عن حضور الجلسة قررت المحكمة تأجيل الدعوى  
الى جلسة / / ١٩ مع التصريح للطالب بالاعلان بطلاناته الجديدة .

### لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن اليهما بصورة من هذا للعلم بتعديل  
الطلبات على النحو المشار اليه بهاليه ويتاريخ الجلسة الجديدة التى ستمتد علنا أمام  
محكمة ..... فى يوم ..... الموافق / / ١٩ .  
ولأجل :

---

(\*) تراجع المواد ١٢٣ و ١٢٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ -  
وجدير بالإحاطة أن القضاء الإدارى يأخذ بالمادتين المذكورتين لعدم وجود تناقض بينها وبين  
المعمول به بهذا القضاء .

ننقل على ذلك بأن المحكمة الإدارية العليا قد أنزلت حكم المادة ١٢٤ مرافعات بنصها فى قضائها  
الصادر فى ٢٤ فبراير ١٩٦٨ من ١٣، مشار اليه بمؤلف الدكتور مصطفى كمال وصفى أصول إجراءات  
القضاء الإدارى - مرجع سابق ص ٤١٤ - هذا ويراعى تطبيق أحكام المادة ١٢٧، مرافعات .

### (٣) صيغة إعلان بورقة موجهة لأحد الوزراء أو المحافظين<sup>(١)</sup>

أنه فى يوم ..... الموافق / / ١٩ الساعة  
بناء على طلب السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسيته ..... وديانته .....  
ومقيم بـ ..... ومحلّه المختار مكتب الأستاذ/ ..... والكائن مكتبه  
بشارع ..... بمدينة .....  
أنا/ ..... محضر محكمة ..... الجزئية قد انتقلت فى التاريخ المذكور أعلاه  
إلى محل إقامة :  
السيد/ الوزير (أو المحافظ) لوزارة (أو محافظة) .....  
ويعلن فى مواجهة هيئة قضايا الدولة والكائن مقرها بمجمع التحرير بقصر النيل  
بالقاهرة مخاطباً مع :

#### وأعلنته بالآتى

(ينكر موضوع الإعلان) .....  
.....  
.....

(١) تنص الفقرة (١) ، والفقرة (٢) من المادة (١٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلى :

(فقرة ١) : ما يتعلق بالدولة يسلم للوزراء ومندوبى المصالح المختصة والمحافظين أو لمن يقوم مقامهم فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم حسب الإختصاص الملقى لكل منها .

(فقرة ٢) : ما يتعلق بالأشخاص العامة يسلم للنائب عنها قانوناً أو لمن يقوم مقامه فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى هيئة قضايا الدولة لإدارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم حسب الإختصاص الملقى لكل منها .  
★ وذلك فيما عدا نص عليه فى قوانين خاصة .

تطبيق : جدير بالاحاطة أن المادة ١٣ سالفه الببان تفرق بين ما يتعلق بتسليم أوراق المحضرين إلى الوزراء والمحافظين ومندوبى المصالح المختصة بين ما إذا كانت الأوراق المطلوب إعلانها مجرد إعلانات وإنذارات - وبين ما إذا كانت تنطوى على صحف دعاوى أو صحف طعون أو أحكام ، وفى الحالة الأولى يتم الإعلان إلى الوزراء والمحافظين ومندوبى المصالح المختصة مباشرة ، أما فى الحالة الثانية فيطلب القانون أن يتم الإعلان فى موطن قانونى اقترضه المشرع لهم -

## لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد سلمت المعلن إليه صورة من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة ..... والكائن مقرها بـ ..... بالجلسة التي ستعقد بها علناً يوم ..... الموافق / / ١٩ ابتداء من الساعة الثامنة صباحاً لسمع الحكم بـ ..... مع الإلزام بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالتفاد المعجل وبلا كفالة (أو بحكم انتهائي طبقاً لموضوع الدعوى) .  
ولأجل :



### (٤) صيغة اعلان موجه الى هيئة عامة<sup>(١)</sup>

أنه في يوم الموافق / / ١٩ الساعة

بناء على طلب السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسيته ..... وديانته ..... ومقيم بـ ..... ومحلته المختار مكتب الأستاذ/ ..... المحامي والكائن مكتبه بـ .... أنا/ ..... محضر محكمة ..... الجزئية قد انتقلت في التاريخ المذكور أعلاه الى حيث المقر القانوني :

للسيد/ رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لـ ..... بصفته وبعن بمقر عمله بالمركز الرئيسي بالهيئة العامة لـ ..... (مثل الهيئة العامة لسلكك حديد مصر - أو الهيئة العامة للبريد - أو الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية) والكاتبة برقم ..... بشارع ..... بدائرة قسم ..... بمحافظة ..... مخاطباً مع :

- وهو هيئة قضائية الدولة .

- وإذا ماتخذ المعلن إليهم من الوزراء والمحافظين وتعهدت بالتالى فروع تلك الإدارة جاز الإعلان لأى فرع منها .

(نقض ١٧ فبراير ١٩٦٦ - مج ٢٧ ص ٣١٨ - مشار للحكم بمؤلف المستشار/ سيد البقال المطول في شرح الصيغ القانونية، ص ١٩٨٧ ص ٥٨) .

(١) تنص المادة (٨) من لائحة تنظيم العمل في الامارات القانونية بالهيئات العامة -

## وأعلنته بالآتي

..... (ينكر موضوع الاعلان) .....

.....  
.....

### لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد سلمت المعلن اليه صورة من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة ..... الكائن مقرها بـ ..... بالجلسة التي ستعقد بها علنا يوم ..... الموافق / / ١٩ ابتداء من الساعة الثامنة صباحا ليمسح الحكم بـ ..... مع الالتزام بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه بحكم مشمول بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة (أو بحكم انتهائي طبقا لموضوع الدعوى) .  
ولأجل :

---

- وشركات القطاع العام الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ على مايلي :  
مبني مدير الادارة القانونية بنفسه مباشرة الدعاوى والطعن الهمة والتحقيق مع الموظفين من مستوى الادارة العليا والتحققاات والفتاوى والاعمال الفنية واعداد مشروعات العقود ذات الأهمية الخاصة .

وتنص المادة (١٢) من نفس اللائحة على مايلي :  
يعرض مدير الادارة القانونية على رئيس مجلس الادارة في الهيئة أو الشركة التي يعمل بها الدعاوى التي ترفع عليها من أحد أعضاء الادارة القانونية أو منها ضد أحدهم ، وذلك لتقرير إحالتها الى ادارة قضيا الحكومة لمباشرتها .

وتنص المادة (١٨) من نفس اللائحة على مايلي :  
يمارس عضو الادارة بنفسه الدعاوى التي يعهد اليه بها منذ تسليمه أوراقها وحتى صدور الحكم فيها ، وعليه أن يباشر ما يقتضيه الأمر من تنفيذ الحكم أو الطعن فيه مالم يخرج ذلك عن اختصاصه طبقا لتوزيع العمل فطيه المبادرة الى عرض الأمر على مدير الادارة القانونية لاحلته على العضو المختص .

وتنص المادة (١٩) من نفس اللائحة على مايلي :  
يقوم العضو باعداد صحف الدعاوى والطعن التي تحال عليه ويعد منكرات الدفاع وحواظ المستندات وتودع المذكرة أو الحافظة ملف القضية بالمحكمة بعد اعتمادها من مدير الادارة القانونية أو من يفوضه .

وتنص المادة (٢٠) من نفس اللائحة على مايلي :  
لا يجوز لعضو الادارة أن يخل أو يتنزل عن دفع شكلي أو موضوعي الا لضرورة توجب -



= ذلك ، وبعد موافقة مدير الادارة القانونية كتابة على مذكرة يحدها عضو الادارة .

وتنص المادة (٢١) من نفس اللائحة على مايلي :

يعد عضو الادارة مذكرة برأيه من حيث ملازمة المعلن في الاحكام الصادرة ضد الهيئة أو الشركة التي يعمل بها بناء على تقريره من أسباب قانونية أو أسباب ظاهرة في الأوراق ويقوم بعرضها على مدير الادارة القانونية قبل اقتضاء موعد المعلن بوقت مناسب مع بيان آخر موعد للمعلن حتي يقوم مدير الادارة القانونية بالجراء اللازم فيها طبقاً للمادة (١١) .

وتنص المادة (٢٢) من نفس اللائحة على مايلي :

بعد عضو الادارة مذكرات بتنفيذ الاحكام المشمولة بالتنفيذ الصادرة لصالح الهيئة أو لشركة التي يعمل بها ويتابع تنفيذها وبعد أوامر تنفيذ الاحكام المشمولة بالتنفيذ الصادرة ضدها ويوقع على أمر التنفيذ الى جانب توقيع مدير الادارة القانونية وعليه أن يراعى في تحذيرها ابضاح مفردات المبالغ الواجب صرفها مع توجيه نظر جهة الصرف الى وجوب التثبت من عدم وجود مانع من الصرف كتنازل أو حجز أو مقاصة أو غير ذلك ، وإلى أن يتم الصرف بعد سحب الصورة التنفيذية من الحكم أو التأشير عليها بما يفيد السداد أو التنفيذ ، وإلى أخذ اقرار من المحكوم لصالحه بالتخالص .

وتنص المادة (٣) من قانون الامارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على مايلي :

الرئيس مجلس ادارة الهيئة العلمية أو المؤسسة العلمية ، تكليف ادارتها القانونية بأى عمل مما تختص به الادارات القانونية للوحدات التابعة بسبب أهميته أو ظروفه ، كما يجوز لمجلس ادارة الهيئة أو المؤسسة العلمية أو الوحدة التابعة لها ، بناء على اقتراح ادارتها القانونية ، احالة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة أو احدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، طرفاً فيها ، الى ادارة قضايا الحكومة لمباشرتها ، أو التعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها .

★ ★ ويلاحظ أن هذه المبادئ القانونية كانت تسرى على المؤسسات العلمية قبل الفلتا .

★ ★ وجدير بالذكر أنه لما عاهد الى هيئة قضايا الدولة أو مكتب أحد المحامين بتولى مهمة مباشرة بعض القضايا عن الهيئة حسبما سبق بيانه ، فإن هيئة قضايا الدولة أو مكتب المحامي يعتبر بمثابة محلا مغفرا للهيئة العلمية بشأن القضايا الممندة الى أى منها .

★ ★ وطبقاً لاحكام التقاضي فلا يجب الاعلان مايقع من خطأ في اسم الممثل الحقوقي للشخص الاعتباري «أى الشخص المعنوي» .

(وجدير بالاحاطة أن الشخصية المعنوية يمثلها شخص طبيعي) .

(نقض ١٩٦٦/٥/٢٥ طعن ٢٢٩١ س ٣٢ ق - مج س ١٧ ص ١٢٣٦ - مشار للحكم بالمرجع

السابق) .

## ( ٥ ) صيغة اعلان على يد محضر لشخص معلوم الإقامة<sup>(١)</sup>

أنه في يوم الموافق / / ١٩ الساعة  
بناء على طلب السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسيته ..... وديانته .....  
ومقيم بـ ..... ومحلته المختار/ ..... والكائن ..... بشارع ..... مدينة  
أنا/ ..... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في التاريخ المذكور  
أعلاه الى محل إقامة :

السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسيته ..... ومقيم .....  
مخاطبها مع :

### وأعلنته بالآتي

(ينكر موضوع الاعلان فيما يلي) .....  
.....  
.....

### لذلك

أنا المحضر سلف الذكر قد سلمت المعان اليه صورة من هذا وكلفته بالحضور  
أمام محكمة ..... الكائن مقرها بشارع ..... بالجملة التي ستتخذ بها عننا يوم  
..... الموافق / / ١٩ اعتبارا من الساعة الثالثة صباحا نيسمى الحكم  
بـ ..... مع إلزامه بالمصروفات. وأتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ التحت.  
وبلا كفالة (أو بحكم انتهائي طبقا لموضوع الدعوى) .  
ولأجل :

### (١) تنص المادة (١٠) من قانون المرافعات على مايلي :

تسلم الأوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن  
المختار في الاحوال التي بينها القانون .  
وإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى من  
يقرر أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والاقارب والاصهار ، -

## ( ٦ ) صيغة اعلان موجه الى شخص له موطن معلوم بالخارج عن طريق النيابة<sup>(١)</sup>

أنه في يوم                      الموافق                      /                      /                      ١٩                      الساعة

بناء على طلب السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسيته ..... ودينته .....  
ومقيم ..... ومحلته المختار ..... للكتن ..... بشارع ..... مدينة .....  
أنا/ محضر محكمة الجزائية قد انتقلت في التاريخ المذكور أعلاه  
الى مقر محكمة ..... وسلمت السيد الأستاذ/ وكيل النائب العام بمقر عمله بمراى  
النوابه الكتن بـ ..... صورة من هذا الاعلان الموجه الى ..... المقيم .....  
بموضح عنوان المعلن اليه بالخارج بالتفصيل .

وذلك لارساله لوزارة الخارجية المصرية لارساله للمطلوب اعلاته بالطرق  
الدبلوماسية .  
مخاطبا مع :

---

- وتنص المادة (١١) من قانون المرافعات على مايلى :

واذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه طبقا للمادة السابقة أو امتنع من وجده من  
المذكورين فيها عن التوقيع على الاصل بالاستلام أو عن استلام الصورة ، وجب عليه أن يسلمها  
في اليوم ذاته الى مأمور القسم أو المركز أو الصند أو شيخ البلد الذى يقع موطن المعلن اليه فى  
دقوته حسب الأحوال .

وعلى المحضر - خلال أربع وعشرين ساعة - أن يوجه الى المعلن اليه فى موطنه الاصل  
أو المختار كتابا مسجلاً يخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة .

ويجب على المحضر أن يبين ذلك كله فى حقه فى أصل الاعلان وصورته ، ويعتبر الاعلان  
منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قنواه .

(١) تنص المادة (٩/١٣) من قانون المرافعات على مايلى :

مما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم فى الخارج يسلم للنيابة العامة وعلى النيابة لارسالها  
لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية ، ويجوز أيضا فى هذه الحالة وبشرط المعاملة بالمثل  
تسليم الصورة مباشرة لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التى يقع بها موطن المراد اعلاته كى تتولى  
توصيلها اليه .

ويلاحظ مايلى :

★ ينتج الاعلان أثره بمجرد اعلاته للنيابة .

★ ويجب ترجمه الاعلان باللغة الأجنبية لبلد المعلن اليه .

★ يرفق بالإعلان ترجمة حرفية بلغة البلد التى يقع بها المعلن اليه :

## وأعلنته بالآتي

- ★ ★ على التلبية لوسائل الاعلان، لوزارة الخارجية لتوصيله بالطرق الدبلوماسية ، كما يجوز في حالة المعطلة بالمعل تسليمه لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التي يقع بها موطن الشخص المراد اعلانه كي تتولى توصيله اليه .

ويراعى في الاعلان الاوراق والوثائق التفضائية بين مصر وغيرها من دول الجامعة العربية احكام الاتفاق الموقع في هذا الشأن في ٩ يونيه سنة ١٩٥٣ م .

★ ★ ونشير الى المبادئ التي استقرت عليها احكام النقض المتعلقة بالموطن ، وتسليم صحف الدعاوى وأوراق المحضرين ويمكن الأخذ بها بالقضاء الإداري وهي :

(المبدأ الأول) :

متنص المادة (٢/٤٠) من قانون المدني على أنه يجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن ، وإذا كان ثابت من الأوراق أن الشركة المطعون عليها أعلنت الطاعنين بصحيفة الدعوى في محل اقامتهم بمركز المنصورة ، وأن الطاعنين أنفسهم حين استأنفوا الحكم الصادر من محكمة أول درجة اتخذوا في صحيفة الاستئناف ذات البلدة موطناً أصلياً لهم فإن الموطن يظل قائماً ويصح إعلانهم فيه ، وإذا وجه خبير الدعوى اليهم في الموطن المذكور فإن هذا الاجراء يكون صحيحاً ، ويكون التمس على الحكم بالبطلان - لمباشرة الخبير المأمورية في غيابهم دون اضطراب في محل اقامتهم - غير مقبولة .

(الطعن رقم ٣٨٣ من ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣٠) .

(المبدأ الثاني) :

متنص المادة (٢/١٢) من قانون المرافعات على أنه اذا ألقى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح اعلانه فيه ، وتسلم الصورة عند الاكتضاء الى جهة الادارة طبقاً للمادة السابقة ، وإذا كان الثابت أن المطعون عليها الثالثة لم تعلن بصحيفة الاستئناف في موطنها الأصلي ولم تسلم صورة الاعلان لجهة الادارة عملاً بنص الفقرة سالفه الذكر ، بل قامت الطاعنة باعلانها للنيابة في ١٩٧١/١٢/٨ أي بعد أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب - فإن التمس - بأن المطعون عليها الثالثة قد غيرت موطنها الأصلي ، ولم تخبر الطاعنة بهذا التغيير - يكون على غير أسس .

(الطعن رقم ٥١٦ سنة ٤٢ ق - مج ٢٧ من ٢٧ - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣) .

(المبدأ الثالث) :

«المحضر غير مكلف بالتحقق من شخص المراد إعلانه طالما أنه خوطب في موطنه الأصلي بل يكفي أن يسلم صورة الاعلان في هذا الموطن الى من يقرر أنه المراد اعلانه .

(الطعن رقم ١٠٣ سنة ٤٢ ق - مج ٢٩ من ٢٩ - ٧٢٥) .

## ( ٧ ) صيغة إعلان موجه الى شخص غير معلوم مقر اقامته أو موطنه المختار في جمهورية مصر العربية أو في الخارج

أنه في يوم ..... الموافق / / ١٩ ..... الساعة  
بناء على المحضر المؤرخ في / / ١٩ ..... لثابت فيه عدم اعلان السيد/  
..... والذي كان مقيما ب ..... (وهو آخر موطن معلوم له بمصر)  
ونظرا لأنه بعد التحريات التي أجراها الطالب وأجريتها أنا/ .....  
محضر محكمة ..... الجزئية أقر أنه بعد التحريات التي أجريتها أنا بصفتي لدى  
مكتب البريد وغيره من الجهات الأخرى - والتي لم تسفر عن معرفة مقر اقامة  
الطاعن أو موطنه المختار .

### لذلك

فقد توجهت الى محكمة ..... حيث مقر وظيفة الأستاذ/ ..... وكيل النائب  
العام وسلمته صورة من هذا الاعلان .  
مخاطباً مع <sup>(١)</sup> :

كذلك يجوز تسليم الاعلان الى وكيل أو خادم المراد اعلانه اذا مقرر أمام المحضر أنه وكيله  
أو خادمه ويشترط أن يقر ذلك في موطن المعلن اليه - ولا يشترط توفر الاقامة بالنسبة لهؤلاء بل  
يكفي مجرد التواجد في الموطن ساعة حصول الاعلان .

(١) تنص المادة (١٣) فقرة (١٠) من قانون المرافعات على مايلي :  
« اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشمل الورقة على آخر موطن معلوم له  
في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج وتسلم صورتها للتبليغ .  
وفي جميع الحالات اذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه أو امتنع اعلانه أو من  
ينوب عنه عن التوقيع على أصلها بالاستلام أو عن استلام الصورة أثبت المحضر ذلك في حينه  
في الأصل والصورة وسلم الصورة للتبليغ العامة .

★ ويلاحظ مايلي :

أ - يشترط لصحة الاعلان في مواجهة التبليغ في الحالة المبينة بهذه الصيغة أن يثبت طالب  
الاعلان أنه بذل الجهد الكافي للتعرف على محل اقامة المعلن اليه الا انه لم يهتدى اليه ، وأن يثبت  
في ورقة الاعلان آخر موطن كان معلوما للشخص المراد اعلانه .

## ( ٨ ) صيغة إعادة إعلان المدعى عليه المتخلف عن الحضور

أنه في يوم الموافق / / ١٩ الساعة

بناء على طلب السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسيته ..... وديانته .....  
ومقيم ..... وموطنه المختار مكتب الأستاذ/ ..... المحامي والكاتب  
برقم ..... بشارع ..... جهة .....  
أنا/ ..... محضر محكمة ..... الجزئية قد انتقلت في التاريخ المذكور أعلاه  
الى محل اقامة :  
السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسيته ..... ومقيم بـ .....  
مخاطبا مع :

وأعدت اعلانه بمايلي :

- (١) أقام الطالب ضد المعلن إليه الدعوى رقم ..... لسنة ١٩ أمام  
محكمة ..... وتحدد لنظرها جلسة / / ١٩ م
- (٢) حدد الطالب طلباته في ..... يذكر موضوع الدعوى،
- (٣) تخلف المعلن اليه عن الحضور بالجلسة المشار اليها وصدر القرار السابق  
للمحكمة بتأجيل نظر القضية لجلسة / / ١٩ مع التصريح للطالب باعادة  
إعلان المدعى عليه .

### لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن اليه بصورة من هذا ونبهت عليه  
بالحضور أمام المحكمة المشار اليها بعاليه بجلستها التي ستعقد علنا أمام ..... في

---

= ب - متى استبانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية كفاية التحريات التي قام  
بها طالب الاعلان للتقصي عن محل اقامة المراء اعلانه وتثبتت من أن الخطوات التي سبقت الاعلان  
في مواجهة النيابة يعتبر معها الاعلان صحيحا فلا معقب عليها في ذلك لتعلق ذلك بأمر موضوعي .  
ولا يجوز أن يتمسك ببطلان الاعلان في مواجهة النيابة لعدم كفاية التحريات الا لمن شرع  
البطلان لمصلحته .

(الطعن رقم ٢٤ س ٣٠ ق ١٢/٢ - ١٩٦٤ - مع س ١٥ ص ١١٠٩)

★ يعمل بهذه القواعد أمام القضاء الإداري لملاستها له .

يوم ..... الموافق / / ١٩ الساعة الثامنة صباحا ليمسح الحكم  
بالمطالبات في الدعوى المشار اليها .

وفي حالة تخلفه يعتبر الحكم الذي سيصدر في حقه ضده حضوريا عملا بنص  
المادة (٨٤)<sup>(١)</sup> مرافعات .

ولأجل :

(١) تنص المادة (٨٤) من قانون المرافعات على مايلي :

«إذا تخلف المدعى عليه وحده في الجلسة الاولى وكانت صحيفة الدعوى قد أعلنت لشخصه  
حكمت المحكمة في الدعوى ، فلذا لم يكن قد أعلن لشخصه كان على المحكمة (في غير الدعاوى  
المستعجلة) تأجيل نظر القضية إلى جلسة تالية يعلن المدعى بها الخصم للثقل ويعتبر الحكم في  
الدعوى في المثلين حكماً حضورياً .

فلذا تعدد المدعى عليهم وكان البعض قد أعلن لشخصه والبعض الآخر لم يعلن لشخصه وتغيبوا  
جميعاً أو تغيب من لم يعلن لشخصه وجب على المحكمة في غير الدعاوى المستعجلة تأجيل نظر  
الدعوى إلى جلسة تالية يعلن المدعى بها من لم يعلن لشخصه من المثلين . ويعتبر الحكم في الدعوى  
حكماً حضورياً في حق المدعى عليهم جميعاً .

★ ويمكن ارفاق صورة من صحيفة الدعوى اذا تضمن للقرار السابق للمحكمة هذا الأمر .  
ويلاحظ مايلي :

(أ) في حالة اعادة اعلان أصل صحيفة الدعوى يبرى حكم المادة ٨٥ مرافعات والتي تقول :  
«إذا تبينت المحكمة عند غياب المدعى عليه بطلان اعلانه بالصحيفة وجب عليها تأجيل القضية  
الى جلسة تالية يعاد اعلانه لها اعلاناً صحيحاً بواسطة خصمه» .

(ب) جدير بالذكر أنه اذا تبينت المحكمة عند غياب المدعى عليه بطلان اعلان تكليفه بالحضور  
وجب عليها تأجيل القضية الى جلسة تالية يعلن بها بواسطة خصمه ولا يعتد إلا بتاريخ الاعلان  
الصحيح .

(ج) يستوي أن يكون بطلان الاعلان متعلقاً بالنظام العام أو المصلحة الخاصة ، ولا يستثنى حكم  
المادة (٨٥) مرافعات الا في الحالة التي يرجع فيها البطلان الى فعل الخصم المقلب لأنه لو حضر  
لم يكن له التمسك بالبطلان ويجب على المدعى تجديد اليمين الباطل ولو كان اليمين المحدد له قد  
انقضت ، فلذا امتنع عن اجراء الاعلاء طبقت عليه المحكمة الجزاءات المقررة بحكم المادة (٩٩)  
مرافعات ، مع الاطاحة بأن اعلان أصل الصحيفة ليس له أثر رجعي ، فلا ينتج الاعلان الجديد أثره  
الا من تاريخ اعلانه صحيحاً .

(الاستاذ/ محمد كمال عبد العزيز بتقنين المرافعات، ص ٢٢٨) .

★ لا تنطبق المادة ٨٤، بحرفيتها أمام القضاء الإداري لمببين . (أولاً) لأنه لا يأخذ بنظام شطب  
الدعوى المعمول به أمام القضاء العادي . (ثانياً) لأن المحكمة الإدارية العليا قد استقرت على أن  
المنازعة الإدارية تتم بتقديم عرضها إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ، وتتخذ الخصومة الإدارية  
صحيفة مادامت العريضة قد استوفت بيلانها الجوهرية التي يتطلبها القانون ، وأن إعلان العريضة  
إلى الجهة الإدارية أو إلى ذوى الشأن ليس ركناً من أركان المنازعة الإدارية أو شرطاً لسمعتها ،  
وإنما هو إجراء لاحق ومستقل يستهدف إبلاغ الطرف الآخر قيام المنازعة (حكم المحكمة الإدارية  
العليا في الطعن رقم ١٤٣٤ من قى علوا (٢٠) والصادر في ٨٦/١/٤) .

## ( ٩ ) صيغة انذار باقامة جنحة مباشرة فى حالة عدم تنفيذ حكم طبقا لحكم المادة (١٢٣) عقوبات

أنه فى يوم .....  
بناء على طلب السيد/ ..... الموظف بجهة ..... والمصرى الجنسية  
وموطنه المختار مكتب الاستاذ/ ..... المحامى ومكتبه كلتن برقم .....  
شارع ..... مدينة .....  
أنا/ ..... محضر قد انتقلت فى التاريخ المذكور أعلاه الى كل من :-  
١ - السيد/ .....  
٢ - السيد/ .....  
ويعلنان ب .....  
مخاطبا مع :-

### واتذرتهما بالآتى

بتاريخ / / ١٩٨٠ أبلغ الى المنذر اليهما الحكم الصادر فى الدعوى رقم  
..... لسنة ..... ق والذى يقضى بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بالغاء قرار  
جهة الادارة بأرجاء استقالة المدعى وقبولها وما يترتب على ذلك من آثار والزام جهة  
الادارة بالمصروفات وعشرة جنيهات أتعاب المحاماة وقد تم شمول الحكم بالصيغة  
التنفيذية فى ..... ١٩٨٠ .

غير أن جهة الادارة لم تتم بتنفيذ هذا الحكم طبقا لقرار المنذر .

وحيث أن امتناع جهة الادارة عن تنفيذ أحكام مجلس الدولة يعتبر مخرجا بحجية الاحكام  
وتدخلا فى أحكام القضاء الامر الذى يتعارض مع قاعدة الفصل بين السلطات .

وحيث أن محكمة القضاء الإدارى قضت بأن اصرار الوزير على عدم تنفيذ الحكم  
ينطوى على مخالفة لقوة الشيء المقضى هو خطأ يستوجب مسئوليته عن التعويض  
المطالب به ولا يدفع عن هذه المسئولية أو ينفى الدوافع الشخصية لديه ، أو قوله بأنه  
ينبغى ..... وأن تحقيق ذلك لا يصح أن يكون عن طريق أعمال غير مشروعة .

- كما أن القضاء الإدارى لا يعرف نظام شطب الدعوى جزاء لتخلف المدعى عن متابعة دعواه ،  
وأساس ذلك أن نظام شطب الدعوى لا يتفق وطبيعة التقاضى أمام مجلس الدولة لأن الدعوى الإدارية  
حسبما سبق بيانه دعوى إستئنافية وإستئنافية تقوم هيئة المفوضين بإستيفائها ومتابعتها . (راجع حكم  
المحكمة الإدارية العليا فى الطعن ٩٤١ لسنة ٢٩ ق عليها والصادر بجلسته ١٩٨٦/١/٢٨ - مشار  
اليه بموسوعة المبادئ القانونية العليا - السنة الأولى العدد الثانى مارس ١٩٩١ ص ٢٠٠) .



(راجع حكم محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ١٩٥٠/٩/٢٩) .  
وحيث أن الامتناع عن تنفيذ الأحكام المشمولة بالصيغة التنفيذية معاقب عليه  
بموجب المادة ١٢٣ عقوبات والتي تنص على مايلي :-

يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي يستعمل سلطة وظيفته في وقف  
تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل  
الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة  
مختصة .

كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم  
أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر اذا كان تنفيذ  
الحكم أو الامر داخلا في اختصاص الموظف ..

وحيث أنه قد ترتب على ذلك اصابة الطالب بأضرار أدبية ومادية لا يمكن  
تكميلها بأقل من مبلغ ..... جنيتها .

- لنذك -

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن لهما بصورة من هذا وكلفتها بتنفيذ  
الحكم المشار اليه بهذا الانذار ويحق للطالب في حالة الاصرار على عدم التنفيذ  
الاحتفاء بنص المادة ١٢٣ ، عقوبات سائلة البيان مع المطالبة بالتعويض سالف الذكر .

- ولاجل ....

بلاخط مايلي :

(١) الدعوى المتعلقة بهذه الصيغة بوشرت بمعرفتنا في الدعوى رقم (٢٩) لسنة ٢٩ ق وحكم  
فيها لصالح موكلنا .

(٢) ترفع الدعوى بعد المهلة المشار اليها مع التقيد بحكم المادة (٦٣) اجراءات جنائية .

(٣) هناك استثناء عام على الأصول سائلة الذكر أقرته المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر  
في ١٩٥٩/١/١٠ حيث تقول : «إذا كان القرار الإداري لايجوز في الأصل أن يعطل تنفيذ حكم  
قضائي نهائي والإلا كان مغالفا للقانون ، إلا أنه اذا كان يترتب على تنفيذه فورا إخلال خطير بالصالح  
العام يتعذر تداركه لحدوث فتنة أو تعطيل سير المرفق العام فيرجع حينئذ الصالح العام على الصالح  
الفردى الخاص لكن بمراعاة أن تقدر الضرورة في هذه الحالة بقدرها وأن يعيوض صاحب الشأن  
إذا كان لذلك وجه .

(المحكمة الإدارية العليا رقم ٧٢٤ ص ٣ ق في ٥٩١/١٠ مع ٤ ص ٥٣٣) .

## **الفصل الثالث**

### **الصيغ المتعلقة بالشق المستعجل والموضوعي**

#### **الإيقاف والغاء، في المنازعات الإدارية**

وتعرض ذلك على النحو التالي :

( ١ ) صيغة دعوى متعلقة بطلب إيقاف والغاء قرار بسحب ترخيص محل بيع أسلحة .

( ٢ ) صيغة دعوى متعلقة بطلب إيقاف والغاء قرار إداري فيما تضمنه من فصل أحد العاملين بغير الطريق التأديبي .

( ٣ ) صيغة دعوى متعلقة بطلب إيقاف والغاء القرار الملبي برفض قبول استقالة .

( ٤ ) صورة الحكم الصادر في الدعوى موضوع الصيغة السابقة .

( ٥ ) صيغة دعوى متعلقة بطلب إيقاف والغاء قرار صادر من مجلس تأديب الطلبة بالجامعة .

( ٦ ) صيغة دعوى إيقاف والغاء قرار إسقاط عضوية لمجلس شعبي محلي .

( ٧ ) طعن انتخابي بشأن قرار استبعاد مرشح من كشف المرشحين لعضوية مجلس الشعب .

## صيفة رقم (١) : صيفة متعلقة بدعوى ايقاف والغاء قرار ادارى صادر بمسحب ترخيص محل بيع أسلحة

السيد الأستاذ المستشار/ .....

تحية طيبة وبعد

يتقدم بهذا لميادنتكم (يتبع ملحق بيانه) .

ضد

السيد/ ..... (تذكر وظيفة وصفة المدعى عليه فى الدعوى)

ويعلن/ ..... (طبقا للمادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة و ١٢ من قانون  
المرافعات) .

- الوقائع -

(١) بتاريخ / / ١٩ استولى ضباط مباحث أمن الدولة على عدد  
..... قطعة سلاح من المحل المتخذ مركز رئيسيا للمدعى بشارع ..... دون  
تحرير محصرا بذلك اكتفاء بتحرير بيان بالأسلحة التى استولوا عليها دون أى  
توقيع ، كما استولوا على دفتر القوارد الثابت به بيانات استيراد هذه الأسلحة من  
الخارج والتى تثبت وصف ورقم السلاح ورقم رخصة النقل ، وثبتت ضذور  
الترخيص من مصلحة الأمن العام ، ثم صدر قرار بمسحب جميع تراخيص محلات  
المدعى .

(٢) بتاريخ / / ١٩ صدر اقرار رقم ..... من مدير الأمن العام  
بالغاء سحب تراخيص المحلات المملوكة للمدعى اكتفاء بمسحب ترخيص المركز  
الرئيسى للمدعى ولكن بشارع ..... بالذاهرة وذلك لحين الفصل فى القضية رقم  
..... بتاريخ ..... مع اعلان المدعى بذلك .

(٣) أن الدافع للمصادرة يمثل فى احتمال أن تكون الأسلحة الممنولى عليها  
مسروقة من احرار قضية ..... وليس المدعى طرفا فيها على الاطلاق .

## - أسباب الدعوى -

أولا : بطلان قرار سحب الترخيص المتعلق بالمركز الرئيسي :-

ان القرار الادارى طبقا لاحكام المحكمة الادارية العليا يجب أن يكون حقيقيا لا وهميا ويجب أن يستمد أصوله من أصول ثابتة ومنتجة ومستخلصة استخلاصا سائغا ومعقولا ، ويتطابق هذه المبادئ بتضح بطلان قرار سحب الترخيص بما لا يدع مجالا للشك ، وننقل على ذلك بمابلى :-

أ - سبب القرار المطعون فيه لا يستند الى أصول تنتجها ولم يستند الا الى تحريات المباحث العامة .

ب - مما يدل على بطلان التحريات أن كل قطعة سلاح بالمحل مقيدة بدفاتر رسمية وخاضعة لتفتيش وزلوة الداخلية طبقا لقانون الأسلحة رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

ج - يتحتم قبل استعمال الدفاتر التى تسجل بها الأسلحة أن تقدم الى مديرية الأمن لمراجعة أرقام الصفحات والتوقيع على كل منها وختمها بختم المديرية .

د - استناد أسباب القرار الى تحريات المباحث العامة استناد فاسد وباطل ، وذلك طبقا لاحكام المحكمة الادارية العليا التى تقول :-

«أن التحريات تعتبر بمثابة تحقيق غير منظور وتحمل فى طياتها أخطر وأدق القرائن» اذ على أساسها يتم اصدار القرار بالمنح أو بالمنع ولذلك فإن المشرع أجاز الطعن فيها ، وللقضاء الادارى حق الرقابة عليها حتى فى بواعثها وأسباب صدورها . (المحكمة الامارية العليا فى ١٣/٤/١٩٥٧) .

ويتطابق هذه القواعد الأصولية بتضح فساد التحريات التى لا تستند الى أسباب صحيحة .

هـ - قرار السحب بطلان لأنه معلق على شرط ما سوف تسفر عنه التحقيقات الجنائية من صحة الوهم الذى اتزلقت فيه وزارة الداخلية .

ولذلك فطبقا لاحكام المحكمة الادارية العليا فان نفاذ هذا النوع من القرارات وتحقيق آثارها يكون مرهونا بتحقيق الشرط الذى علق عليه القرار .

ثانيا : لا يمكن التحدى بحالة الطوارئ بحسب الترخيص المتعلق بتركز  
الرئيسي :-

فطبقا لصحيح أحكم المحكمة الادارية العليا فان قرار الحكم العسكري العام يجب  
أن يكون له سبب يقوم على حالة واقعية وقانونية تدعو الى التدخل والا فقد القرار  
علة وجوده ، كما يجب أن يكون السبب حقيقيا لا وهميا ولا سوريا ، وقرار وزارة  
الداخلية في الدعوى المثلثة غير محمول على سبب صحيح ، كما يفقد ركن الارادة  
الصحيحة وبذلك أصبح قرارا مشوباً بالبطلان وإساءة إستعمال السلطة .

### - الفقرة -

يرجى من عدالة المحكمة الحكم بطلاننا المشروعة وهي :-

(١) ايقاف القرار المطعون عليه رقم ..... بتاريخ / / ١٩ بصفة  
عاجلة لتوافر شروط الاستعجال والجدية والمشروعية ، لانه يترتب على هذا القرار  
شل الحركة التجارية للمدعى مما يصيبه بخسارة قائمة لا يمكن تداركها .

(٢) وفي انصوح الغاء القرار المطعون عليه .

(٣) الحكم للمدعى بالتعويض المطالب به وقدره مليون من الجنيهات المصرية  
نتوثر ركن الخطأ في اصدار القرار المطعون عليه ولما أصاب المدعى من ضرر  
بالغ من القلعتين المادية والأدبية وتوافر رابطة السببية مع الخطأ والضرر .  
ويحتفظ المدعى بحقه في تقديم المستندات والمذكرات التفصيلية في الموضوع .

وكيل المدعى ؛

دكتور خميس السيد اسماعيل

المجامى بالنقض والادارية العليا ؛

---

ملاحظة :-

هذه الدعوى بوشرت بمعرفتنا ؛ وحكم فيها لصالح موكلنا السيد .....

## صيغة رقم (٢) : صيغة دعوى الغاء قرار ادارى فيما تضمنه من الفصل بغير الطريق التأديبى مع طلب الاستمرار فى صرف المرتب

السيد الاستاذ المستشار/ رئيس محكمة القضاء الادارى - أو المحكمة  
الادارية (طبقاً للمستوى الوظيفى للمدعى)

(تنقل الدعاية وجهه الاعلان حسبما سبق بيانه بالصيغ السابقة)

ضد

السيد وزير .....

ويطعن بادارة قضايها الحكومة بالمبنى الكائن بـ .....

بتاريخ ..... صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ..... لمنه .....  
بفصل المدعى بغير الطريق التأديبى وحمل قرار الفصل على سبب لا مبد له من  
الصحة حيث ادعت جهة الادارة أنه أخل بواجبات وظيفته مما أضر ضرراً جسيماً  
بالمصلحة الاقتصادية للدولة .

وعندما علم المدعى بهذا القرار فى ..... قام بالتظلم منه الى جهة الادارة  
التي أصرت على موقفها .

ونظراً لأن قرار الفصل سالف الذكر مخالف للقانون ولمبدأ المشروعية الشكلية  
والموضوعية ، حيث لم يسمع دفاع الطالب فى الموضوع للرد على الاسباب الباطلة  
التي استندت اليها جهة الادارة ، الامر المخالف للمبادئ القانونية الصحيحة والتي  
تقضى بضرورة سماع أقوال الموظف ، الامر الذى لم يتبع فى حالة المدعى فى  
دعواه الماثلة والذي يخل بضمانات الدفاع وهى ضمانات جوهرية .

---

(★) تنص المادة السادسة عشر من قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على أنه : «إذا  
أسفر التحقيق عن وجود شبهات قوية تمنح كرامة الوظيفية أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة  
جواز لمدير النيابة الإدارية إقتراح فصل الموظف بغير الطريق التأديبى - ويكون الفصل فى هذه  
الحالة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير أو الرئيس المختص» .  
وقد قضت المحكمة الإدارية العليا بأن نص هذه المادة لا تنطبق إلا على الموظفين وحدهم -

وحيث أنه يحق للمدعى التقدم بطلب صرف راتبه بصفة مستعجلة لحين القضاء  
فى الموضوع لعدم وجود أى مورد مالى للمدعى غير ما كان يتقاضاه من وظيفته  
التي فصل منها على غير سند من القانون .

### النتيجة

يلتمس المدعى الحكم بطلبائه المشروعة وهى :-  
أولاً : قبول الدعوى شكلاً .

ثانياً : الحكم بصفة مستعجلة باستمرار صرف مرتبه وقدره ..... وذلك اعتباراً  
من تاريخ فصل المدعى فى ..... وأن يكون التنفيذ بالمصودة الاصلية للحكم .  
ثالثاً: وفى الموضوع الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه مع كل ما يترتب على ذلك من آثار .  
رابعاً : إلزام جهة الادارة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مع حفظ سائر  
الحقوق الأخرى للمدعى .

وكيل المدعى

.....

المحامي



صيغة رقم (٣) : صيغة دعوى إلغاء القرار السلبى برفض قبول  
استقالة ..... وتسوية وإعطاء شهادة بمدة خدمة وإخلاء الطرف

السيد الاستاذ المستشار .....  
(تقدم الدعوى للمحكمة المختصة نوعياً طبقاً للمستوى الوظيفى للطلاب)  
يتقدم بهذا لسيادتكم (يتبع ما سبق بيانه) .

- دون المال من حيث إصدار قرار جمهورى بالفصل ، وجاء بحكمها بأداة القرار الجمهورى ،  
يكفى فيه بالقرار الصادر من وكيل الوزارة وغنى عن البيان أن هذا القرار لايسوجب لصحته أن  
يسبق تحقيق ولاعرض أمر العامل المقترح فصله على اللجنة الفنية المختصة .

[المحكمة الإدارية العليا ٧٦٢ - ١١ (١٩٦٩/١/١٨) ٢٥٦/٣٣/١٤] .

ومن جانبنا لا نقر هذا النوع من الفصل لمخالفةته لروح الدستور ولأنه يحجب الشخص عن قضية  
الطبيعى الذى يزن الأمور . بميزان المشروعية .

ويشترط لإعادة العامل المفصول إلى الخدمة ألا يكون قد بلغ سن التقاعد وقت الإعادة إلى  
الخدمة (راجع القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ، وحكم الإدارية العليا الصادر فى ١٩٨٦/١/١٨ فى

الطعنين ٥٨٦ و ٦٣٠ لسنة ٧٤ ق) .

## ضد

السيد/ ..... (تذكر وظيفة المدعى عليه وصفته في الدعوى)  
ويمن/ ..... طبقا للمادة (٢٥) من قانون مجلس الدولة و (١٣) من قانون  
المرافعات .

## الموضوع

(١) استقال زوج الطالبة من وزارة التربية والتعليم ، والتحق بمرفق التعليم  
بالمملكة العربية السعودية ونقمت المدعية الى مديرة مدرسة البنات الثانوية التي تعمل  
بها بطلب تنتمس فيه منحها اجازة لمرافقة زوجها ، ولكنها رفضت طلبها فأضطرت  
للانقطاع للحاق بزوجها لجمع شتات الاسرة ، وتم انقطاعها في ..... ومازالت  
منقطعة حتى تاريخ تقديم العريضة ، ولم تتخذ الادارة ضدها أى اجراء تأديبي خلال  
الشهر التالى للانقطاع ، ومن ثم فانها تعتبر مستقلة بالتطبيق لاحكام المادة (٩٨) من  
القانون رقم ٤٧ الخاص بالعاملين المننيين بالدولة ، أى تعتبر استقالتها مقبولة بحكم  
القانون .

(٢) تظلمت المدعية من قرار رفض ادارة ..... التعليمية ولكن الادارة  
تسلبت عن الرد مما يعتبر بمثابة قرارا سلبيا منها برفض طلبها .

## اسباب الدعوى

(١) لم تكشف الادارة التعليمية عن الدوافع والاسباب التي تبرر امتناعها عن انهاء  
خدمة الطالبة بالمخالفة للمادة (٩٨) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الامر الذى يعد  
مخالفة لصحيح القانون .

(٢) امتناع الادارة عن اعتبار الطالبة مستقلة فيه مخالفة لاحكام الدستور اذ تنص  
المادة (١٣) منه على مايلى :-

« يجوز فرض أى عمل على المواطنين ..... »



- لذلك -

تطلب المدعية الحكم بطلباتها المشروعة وهي :-

أولاً : قبول الطعن شكلاً .

ثانياً : الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف القرار الملبى برفض طلبها وذلك نظراً لتوافر شرط الاستعجال والجدية والمشروعية في هذا الطلب .

مع الحكم برفع اسم المدعية من عداد العاملين بوزارة التربية والتعليم ومنحها شهادة بخلو طرفها من العمل وبمدة خبرتها وعملها وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

ثالثاً : وفي الموضوع الغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار .

رابعاً : إلزام الجهة الادارية بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وكيل المدعية

دكتور خميس السيد اسماعيل

المحامي

---

ملاحظة :-

هذه الدعوى بوشرت بمعرفتنا ، وقضى فيها لصالح موكلتنا ولاهمية هذا النوع من الدعوى في الحياة العملية ننشر الحكم المتعلق بها ..

صيغة رقم (٤) : صورة حكم صادر من محكمة القضاء الادارى  
بخصوص شق مستعجل بوقف تنفيذ القرار السلبى بامتناع  
الادارة عن انتهاء خدمة مدرسة وتسليمها شهادة بخلو طرفها  
من العمل ومدة خدمتها وعملها

بسم الله الرحمن الرحيم  
مجلس الدولة - محكمة القضاء الادارى  
دائرة التسمويات

بالجلسة المنعقدة علنا فى يوم الاثنين الموافق : ١٩٨٣/٢/٧ .

برئاسة السيد المستشار/ .....  
وعصوية السيدتين الاستانين/ .....  
المستشارين  
مفوض الدولة .....  
وسكرتارية السيد/ .....  
أمين المر

«أصدرت الحكم الآتى،  
فى الدعوى رقم ٧٠٧ لسنة ٣٧ ق  
المقامة من السيدة .....  
ضد/ السيد محافظ القاهرة  
«الوقائع»

أما المدعية هذه الدعوى بإيداع صحتها قلم كاتب هذه المحكمة بتاريخ  
٨٣/١١/٢٤ طالبة الحكم (أولا) وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار السلبى بامتناع  
منطقة مصر القديمة والمعادى التعليمية عن انتهاء خدمة المدعية ورفع اسمها من عداد  
العاملين واعطائها شهادة بخلو طرفها من العمل ومدة خبرتها وعملها (ثانيا) وفى  
الموضوع بالنفاذ القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار والزام الادارة  
المصروفات . ويشرح دعوها قالت أنها كانت مدرسة بمدرسة المعادى الثانوية

للبنات التابعة لمنطقة مصر القديمة والمعادى التعليمية وقد طلبت في ١٠/١٠/١٩٨٢  
أجازة لمرافقة زوجها الذي يعمل بالمملكة العربية السعودية الذي أنهى خدمته بالترقية  
والتعليم من ١٩٨٢/٤/١ ولكن الادارة لم ترد عليها وانقطعت عن عملها عازقة عن  
الوظيفة اعتبرا من ١٩٨٢/١٠/١٩ حتى الآن وتقدمت الى الادارة طالبة اعطائها  
ما يغيد انها خدمتها باعتبارها مستقيلة وخلو طرفها وشهادة بمدة خبرتها فأمنتعت بغير  
مسوغ من واقع أو قانون . ولما كانت المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة  
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ انقطاعه  
وكان يتعين على الادارة اصدار قرار بانتهاء خدمتها من ذلك التاريخ .. ولما كان هذا  
الامتناع عن انتهاء خدمتها واعطائها شهادة بهذا الانتهاء وخلو طرفها ومدة خبرتها  
ينرتب عليه نتائج يتعذر تداركها وينوافر به ركن الاستعجال فضلا عن توافر ركن  
الجدية ومخالفة القانون فقد خلصت المدعية من ذلك الى طلب الحكم لها بطلباتها  
وارفقت بعريضة الدعوى حافظة بها ٤ مستندات لاثبات قيام علاقة الزوجية وأن  
زوجها السيد/ ..... مسافر الى المملكة العربية السعودية . وقد تحدد  
لنظر الشق المستعجل جلسة ١٧/١/١٩٨٣ وعلى الوجه الثابت بمحضر الجلسة حيث  
قدم الحاضر عن المدعية حافظة بمستندين ومذكرة ردت المدعية فيها دفاعها وتقرر  
اصدار الحكم بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

ومن حيث أن المدعية تهدف بالشق المستعجل من الدعوى الى الحكم بوقف تنفيذ  
القرار السلبى باستتاع جهة الادارة عن انتهاء خدمتها واعطائها شهادة تعيد ذلك وخلو  
طرفها ومدة خبرتها وعملها .

ومن حيث أن المحافظ هو الذى يمثل المحافظة بما يتبعها من مديريات الخدمات  
ومنها الادارة التطعيمية أمام القضاء عملا بقانون الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم  
٤٣ لسنة ١٩٧٩ فمن ثم يكون محافظ القاهرة فى الدعوى المائلة هو الشخص الذى  
توجه اليه المنازعة واذا استوفت الدعوى سائر الاجراءات المقررة قانونا فهي مقبولة  
شكلا ..

ومن حيث أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الالغاء وهي فرع منها مرددا الى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الادارى على القرار على أساس وزنه بميزان القانون ووزنه بميزانا مناطه المشروعية فلا يوقف تنفيذ القرار الا اذا توافر ركنان الاول ركن الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار المظنون فيه نتائج يتعذر تداركها والثاني يتصل بمبدأ المشروعية أى أن يكون ادعاء الطالب قائما بحسب الظاهر على أسباب تحمل فى طياتها سندا لالغاء القرار كل ذلك دون مساس بطلب الالغاء ذاته الذى يبقى حتى يفصل فيه موضوعيا .

ومن حيث أنه بالنسبة لركن الاستعجال فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن امتناع الادارة عن انتهاء خدمة العامل الذى انقطع عن العمل وانتهت خدمته باعتباره مستقila وقفا لحكم القانون دون مهور قانوني يمثل عقوبة قانونية تحرمه من السفر والانتقال مادام الثابت من جواز سفره وبطاقته العائلية أنه موظف بها اذ أن الامر يحتاج الى موافقتها كما يمنعه من تغيير بيانات بطاقته العائلية أو الشخصية كذا عدم افادته عن مدة خبرته السابقة فى الوظيفة الجديدة عند تقدمه الى عمل آخر يتكسب منه وهي كلها أمور تعيد حريته وتشكل قيذا عليها ويتعارض مع ما كفله الدستور للمواطنين من حرية الانتقال والهجرة والعمل فى حدود القانون ومما لا شك فيه أن الاعتداء على الحريات أو تقييدها بلا موجب من القانون هو أبرز الصور التى يترتب عليها نتائج يتعذر تداركها وبما يتوافر معه ركن الاستعجال .

ومن حيث أنه بالنسبة الى ركن الجدية فان الثابت من ظاهر الاوراق دون التعرض لاصل طلب الالغاء أن المدعية قد انقطعت عن العمل بدون اذن اعتبارا من ١٨/١٠/٨٢ ثم استمرت منقطعة عن العمل عازفة عن الوظيفة ولم تجد جهة الادارة ذلك كما هو ثابت من كتاب ادارة مصر القديمة التعليمية الى المحكمة كما أفادت بأن المدعية أحيلت الى التحقيق فى ٢/١٢/١٩٨٢ ومن ثم فإن المدعية تعتبر مقدمة لاستقلالها من الخدمة وفقا لنص المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كما أن

جهة الادارة لم تقدم ما يفيد اتخاذها أى اجراء تأديبى ضدها خلال الشهر التالى اد  
لم يبدأ التحقيق معها الا فى ١٩٨٢/١٢/٢ بينما كان الانقطاع اعتبارا من  
١٩٨٢/١٠/١٩ أى بعد أكثر من شهر عن الانقطاع ومن ثم فان خدمتها تعتبر بحسب  
الظاهر منتهية من تاريخ الانقطاع وفقا لهذا النص وكان يتعين على جهة الادارة  
اصدار قرار بانهاء خدمتها واعطائها شهادة تفيد ذلك وخلو طرفها ومدة خبرتها وفقا  
لنص المادة ٢٦٢ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ويكون امتناع الادارة عن  
ذلك مخالفا للقانون مما يتوافر معه ركن الجدية فى طلبه ايقاف التنفيذ .

ومن حيث أنه بذلك يكون قد توافر فى الطلب المستعجل ركنا الاستعجال والجدية  
ويكون طلب وقف التنفيذ قائما بحسب الظاهر على سبب صحيح من القانون ويتعين  
الحكم بوقف تنفيذه مع عدم المساس بأصل طلب الالغاء وما يتفرع عنه من دفع  
ودلائل موضوعية حتى يفصل فيه موضوعيا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتقديم  
تقرير فى الدعوى .

ومن حيث أن جهة الادارة تكون قد خسرت هذا الشق من الدعوى فيتعين الزامها  
مصرفات الطلب المستعجل وفقا لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

### فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلا وفى الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار  
السلبى بامتناع ادارة مصر التقييمية عن انتهاء خدمة المدعية وتسليمها شهادة  
بخلو طرفها من العمل ومدة خبرتها وعملها وألزمت جهة الادارة مصرفات هذا  
الطلب وقررت احالة الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيرها وتقديم تقرير فى  
الموضوع .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

**صيغة رقم (٥) : صيغة الغاء قرار صادر من مجلس تأديب  
الطلبة بجامعة ..... بفصل طالب فصلا نهائيا من الجامعة**

الميد الأستاذ المستشار/ نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة  
القضاء الادلى دائرة منازعات الافراد

تحية طيبة وبعد

يتقدم بهذا لميادنتكم (تكتب التبياجة)

**ضد**

الميد/ رئيس جامعة ..... بصفته .....  
ويعتقن بموطنه القانونى بجامعة ..... او بإدارة قضايا الحكومة  
بمبنى مجمع التحرير مخاطبا مع :

**- الوقائع -**

- ١ - بتاريخ / / ١٩ أدى الطالب/ ..... الامتحان فى مادة .....  
وسلم ورقة الاجابة الى ملاحظ اللجنة وتسلم منه بطاقة اثبتت شخصيته .
- ٢ - بتاريخ / / ١٩ فوجيء الطالب باستدعائه للكلية ..... للتحقيق  
معه لاتهامه بعدم تسليمه ورقة الاجابة .
- ٣ - دافع الطالب عن نفسه بابتكار التهمة بدليل تسلمه بطاقة شخصيته من الملاحظ  
المختص .

**- أسباب الطعن -**

أولا : الاتهام غير صحيح بدليل انه لا يمكن تسليم الطاعن بطاقة شخصيته الا  
بعد تسليم ورقة اجابة للملاحظ المختص .  
ثانيا : اذ الاتهام لايلقى جزافا وانما بناء على الجزم واليقين وليس بناء على الشك  
والظن والتخمين .

ثالثاً : أن العقوبة الموقعة تمت على أساس الافتراض الجدلي بصحة الواقعة المكدوبة ، جاء على غير سند من الواقع أو الحقيقة أو القانون .

ومن حيث أن هذا الطعن قد استوفى أوضاعه الواجبة قانوناً . ومن حيث أنه يشتمل على مطلبين : الاول منهما يتعلق بايقاف قرار مجلس تأديب الجامعة رقم ..... الصادر في / / ١٩ ، والثاني يتعلق بالغاء القرار المطعون فيه . وحيث أن الشق المتعلق بالايقاف توافرت له أسباب الاستعجال : والجدية ، والمثروعية ، وتمعز تدارك أمر لا يمكن تداركه في المستقبل ، إذ أن القرار المطلوب ليقافه والغائه يضر بمستقبل الطاعن ضرراً بليفاً .

### - لنذك -

يلتمس الطاعن الحكم بطلبائه المشروعة وهي :-

أولاً : الحكم بقبول الطعن شكلاً .

ثانياً : الحكم بايقاف تنفيذ القرار الصادر برقم ..... بتاريخ / / ١٩

ثالثاً : وفي الموضوع الغاء قرار مجلس تأديب الطلبة الصادر من جامعة .... بتاريخ ..... والذي تضمن فصل الطاعن نهائياً من كلية ..... مع ما يترتب على ذلك من آثار . -

مع الزام المطعون ضده بصفته بالمصرفيات ومقابل أتعاب المحاماة وحفظ سائر الحقوق الاخرى للطاعن .

---

(★) جدير بالإحاطة أن تأديب الطلاب كان يتم أمام مجلس تأديب من درجة واحدة يجوز الطعن من قراراته بالمعارضة متى صدرت غيابية ، كما يجوز التظلم من هذه القرارات إلى رئيس الجامعة - قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٥٥ لسنة ٨١ أدخل تعديلاً أساسياً على نظام التأديب محلة طريقه الاستئناف أمام مجلس تأديب إقليمي - والمشرع لم يقرر الاستئناف وإنما لتمحيص ملتم في أول درجة ، والتأكد من سلامة كافة إجراءاته بتناول أصبح ضمانته هامة لتحقيق دفاع الطاعن وبيان مآخذ يشوب الإجراءات من عيوب - وهذه موزرى أن تتناول الصيغة هذا الوضع إذا ما قربت إخلال بضمانات الدفاع ( ويرجع في ذلك إلى ما سبق أن بيناه في المنازعات المتعلقة بتأديب الطلاب ) . راجع حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٢٠ / ق عليا بجلسة ١٩٨٥/١/٥ ، وكذلك الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا المشكلة وفقاً للمادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة في الطعن ٢٩/٥ ق عليا بجلسة ١٩٨٥/١٢/١٥ .

## صيغة رقم (٦) إيقاف وإلغاء قرار إسقاط عضوية مجلس شعبي محلي

السيد الأستاذ المستشار/ .....

.....

.. وبعد

يتقدم بهذا لسيادتكم/ ..... الخ .

### ضد

السيد/ رئيس مجلس شعبي محلي ..... بصفته

ويعلم بـ ..... (الملائن ٢٥ من قانون المجلس ، و ١٣ من قانون المرافعات) .

ويعرض الآتي :

### الموضوع

.....

( ١ ) يشرح الطاعن مخالفة العضوية التي نسبت اليه ، والاجراءات الباطلة التي اتبعت في اسقاط عضويته .

( ٢ ) يبين أوجه المخالفة للقانون في ذلك سواء من حيث الموضوع أو من حيث الاجراءات .

( ٣ ) ينتهي الى أن قرار اسقاط عضويته حري بالإيقاف والالغاء .

### بناء على ما تقدم

فقد توافرت شروط إيقاف تنفيذ هذا القرار بصفة مستعجلة لتوافر شروط الاستعجال والمشروعية ، والجدية ، وأمر يتعذر تداركه .

### لذلك

يلتمس الطاعن :

(أولاً) : الحكم بقبول الطعن شكلاً .

(ثانياً) : الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه ، وعلى أن يكون التنفيذ بمسودة الحكم الأصلية .

(ثالثاً) : وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وإلزام المدعى عليه بصفته بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وحفظ كافة الحقوق الأخرى .

وكيل الطاعن ؛



## الصيغة السابعة : طعن انتخابى بشأن قرار استبعاد مرشح من كشف المرشحين لعضوية مجلس الشعب

السيد الأستاذ/ المستشار رئيس محكمة القضاء الادارى

مقدمه لسيادتكم ..... المصرى الجنسية ومقيم برقم ..... بشارع .....  
بمدينة ..... ومحله المختار مكتب الأستاذ/ ..... المحلى والكائن مقره برقم  
..... بشارع ..... بمدينة .....

ضد

السيد/ وزير الداخلية بصفته

ويعلن عن طريق هيئة قضايا الدولة به .....  
مخاطبا مع :

### الموضوع

بتمثل موضوع الطعن فيما يلى :

(أولاً) : يطعن الطالب على قرار اللجنة المشكلة بمحافظة ..... وذلك طبقا  
للمادة التاسعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب - والمعلقة  
بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ وكل ما أتى به المشرع على هذا القانون من تعديلات .

(ثانياً) : ينصب الطعن على القرار الادارى رقم ..... الصادر  
بتاريخ / / ١٩ برفض إدراج اسم الطالب ضمن أسماء المرشحين  
لعضوية مجلس الشعب فى الكشوف المعدة لذلك .

---

(★) أفرت المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ١٩٧٧/٤/٩ التواعد التالية فى شأن  
قضايا الانتخابات لمجلس الشعب وهى :  
(أ) خضوع القرارات الادارية فى شأن عملية الانتخابات للرقابة القضائية ماعدا مايقضى أو  
يفرضه نص صريح قائم .

(ب) جواز الطعن فى القرارات الصادرة من لجنة الاعتراضات باعتبارها لجنة ادارية ذات  
اختصاص قضائى - وقرارها تأييد استبعاد أحد المرشحين لعضوية مجلس الشعب من كشوف  
المرشحين يعد قرارا اداليا مما أسند الاختصاص بالتعقيب عليه الى مجلس الدولة بحكم اختصاصه  
الأصيل للفصل فى المنازعات الادارية الثابت له بنص المادة (١٧٢) من الدستور - ولا يجوز الخلط  
بين هذا الطعن وبين صحة العضوية التى اختص مجلس الشعب بالفصل فيها .

(ثالثاً) : استندت اللجنة في قرارها المطعون عليه إلى عدم توافر الشرط المنصوص عليه في البند رقم ..... من المادة ..... من قانون مجلس الشعب المشار اليه وذلك نظراً لمخالفة الاستناد لصحيح القانون ولإعلان مزاعم اللجنة التي اثبتت بها عدم توافر شروط الترشيح في الطالب دون تسبب القرار بأسباب ولقعية أو قانونية صحيحة الأمر المخالف لأحكام القضاء الإداري التي اشترطت في أسباب القرار أن يكون متفقاً مع الواقع وصحيح القانون .

(رابعاً) : يستند الطالب إلى المستندات المنطوية عليها الحافظة والتي تثبت بطلان قرار اللجنة وصحة دفاع الطالب مما يجعل قرار اللجنة المطعون فيه حري بالاقفاء والالغاء .

### لذلك

يلتمس الطالب من عدالة الهيئة الموقرة الحكم بطلانته المشروعة وهي :

(أولاً) : الحكم بقبول الطعن شكلاً لتقديم عريضة الدعوى في الميعاد القانوني الصحيح .

(ثانياً) : الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وذلك نظراً لتوافر شروط الاستعجال و المشروعية والجدية ولتعذر أمر لا يمكن تداركه ، وذلك نظراً لأنه قد تعدد يوم / / ١٩ لإجراء الانتخابات المذكورة .

على أن يكون التنفيذ بمسودة الحكم الأصلية وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

(ثالثاً) : وفي الموضوع الحكم بالغاء قرار لجنة الاعتراضات رقم ..... الصادر

في / / ١٩ م من محافظة ..... والذي قرر رفض ادراج اسم الطاعن في كشف المرشحين لعضوية مجلس الشعب - وكل ما يترتب على ذلك من آثار . مع إلزام جهة الإدارة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وكيل الطاعن؛

.....

---

★ تقول المحكمة الإدارية العليا في حكمها في ١٩٥٥/١١/٥ بأن القرار الإداري يجب أن يقوم على سبب يبرره فلا تنتقل الإدارة إلا إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخلها . كذلك تقول محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٥٤ : للقضاء بماله من رقابة على سلامة القرار الإداري أن يتمرى حظه من الصحة في أسبابه ، فإن ظهر أنها غير صحيحة ولو توهمت الإدارة صحتها بحسن نية فقد فقد القرار سندته القانوني الذي يقوم عليه وشابه عيب مخالفته القانون .

(مشار لهذه الأحكام بمؤلفنا : موسوعة المحاكمات التأديبية، ط١/ ١٩٨٨ - ج١ - ص ٧٤ - ٧٥) .

## الفصل الرابع

الصيغ العملية المتعلقة بأشكال التنفيذ في أحكام القضاء الإداري ، وصور لبعض الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الاشكالات المحالة إليها من محكمة القضاء العادي لاختصاصها الولائي بنظرها

ونعرضها على النحو التالي :

(أولاً) : نعرض نمونجا متكاملًا لصيغ عملية ومذكّره وأحكام حديثة فيما يلي :

(أ) صيغة أشكال أول مقام من اتحاد الإذاعة والتليفزيون استشكلوا في تنفيذ الحكم رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ قى الصادر من دائرة الترقّيات بمحكمة القضاء الإداري .

(ب) صيغة مذكرة مقنّمة الى محكمة القضاء الإداري في الاشكال السابق بعد حالة اليها من القضاء العادي .

(جـ) صيغة الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الاشكال في تنفيذ الحكم رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ن المشار اليه ، وقضى بقبول الاشكال شكلاً ورفضه .

(سبياً) : صيغ صورة حكم صادر من محكمة القضاء الإداري دائرة منزععات الأفراد في الاشكال المقام من الحكومة أمام القضاء العادي بطلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من القضاء الإداري فيما تضمنه من رفض عقد اجتماع لنكرى الزعيم مصطفى النحاس ، وقضت محكمة القضاء الإداري في الاشكال (الذى تختص بنظره ولائياً) بالاستمرار في تنفيذ الحكم .

(ثالثاً) صيغة صحيفة أشكال أول متعلقة بحجز إداري على أموال لا يجوز للتنفيذ عليها .

(رابعاً) صيغة صورة حكم صادر من محكمة القضاء الإداري في أشكال محال اليها من القضاء العادي .

(خامساً) صيغة أشكال في تنفيذ حكم من الغير الذى لم يكن طرفاً في الدعوى .

(سانما) صيغة صحيفة دعوى أمام قاضى التنفيذ من مدين يطلب قصر الحجز على بعض الأموال المحجوز عليها .

(سابعا) : صيغة متعلقة بمحضر اشكال فى تنفيذ .

(ثامنا) : صيغة توكيل بالتنفيذ «صيغة أولى» .

(تاسعا) : صيغة توكيل بالتنفيذ «صيغة ثانية - واقعية» .

---

★ جدير بالذكر أن المادة (٢٧٥) مرافعات تجعل قاضى التنفيذ دون غيره مختصا بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية لئلا كانت قيمتها ، كما يختص باصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ ويفصل فى منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضيا للأمر المستعجلة .

ويقصد بالأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى فى معنى المادة (٢١٢) مرافعات أحكام الأزام التى تكون قابلة للتنفيذ جبرا سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ الممجل .

★ وجدير بالاحاطة أنه ان كان الأصل أن قاضى التنفيذ محوط بحدود اختصاص الجهة القضائية التى يتبناها فلا يجوز له الحكم باتخاذ إجراءات وقتية تتعلق بحق يكون النزاع فيه من اختصاص جهة قضائية غير القضاء المدنى - وبناء على ذلك لا يختص قاضى التنفيذ بأشكلات التنفيذ فى الأحكام الصادرة من القضاء الادارى باستثناءات معينة من أهمها التنفيذ على المال ملكية أو حيازة بشرط ألا يمس الحكم الصادر من القضاء الادارى عند الحكم ببطلان التنفيذ أو عدم جوازه لأنه لا يختص بتعيين الحكم الادارى أو النقص عليه أو محكمنه إذ يترك ذلك لمحكمة الطعن طبقا للأوضاع القانونية المقررة ، لأن قاضى التنفيذ ليس قاضى طعن على الأحكام .

وخلاصة القول أن قاضى التنفيذ لا يختص بنظر المنازعات الوقتية فى تنفيذ الأحكام الادارية وكذلك الأحكام التى تصدرها أى هيئة من الهيئات التى تعتبر جهة قضاء مستقلة عن جهة القضاء العادى فيما عدا الحالات المستثناءة ومن أهمها التنفيذ على المال .

(أولاً) : نعرض نموذجاً متكاملًا فيما يلي :

( أ ) : صيغة الأشكال الأول المقام من اتحاد الإذاعة والتلفزيون في تنفيذ  
الحكم رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق الصادر من محكمة القضاء الإداري ، دائرة  
الترقيات ، لصالح موكلتنا :  
السيد الأستاذ المستشار/ نائب رئيس مجلس الدولة .

رئيس محكمة القضاء الإداري

دائرة الترقيات

تحية طيبة ...

يتشرف بتقديم هذه الصحيفة ..... المحامي نيابة عن السيد الأستاذ ..... بصفتها  
رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون بموجب توكيل رسمي رقم ..... لسنة  
١٩ توثيق ..... ومحلله القانوني مقر الإدارة المركزية للشئون القانونية بمبنى الإذاعة  
والتلفزيون بشارع كورنيش النيل ماسبيرو قسم بولاق - القاهرة .

ضد

السيدة/ ..... ومحالها المختار مكتب السيد الأستاذ الدكتور/ خميس السيد اسماعيل  
المحمي والكائن بـ .....

ويعرض الآتي

في تاريخ ١٩٨٨/١١/١٧ أصدرت محكمة القضاء الإداري دائرة الترقيات حكمها  
في الدعوى رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق والمقامة من السيدة/ ..... المعروض ضدها  
ضد السيد/ رئيس مجلس الأمناء ويقضى الحكم بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع  
الفاء القرار رقم (..) السنة ١٩ فيما تضمنه من تخطي المدعية في التعيين في وظيفة  
مدير عام البرامج الرياضية مع ما يترتب على ذلك من آثار وألزمت الجهة الإدارية  
بالمصروفات .

وفي ١٩٨٨/١٢/٢٠ تم اعلان الحكم لإتحاد الإذاعة والتلفزيون بغية تنفيذه .  
وحيث أن الاجراءات الواردة في قانون المرافعات تسرى أمام القضاء الإداري

فيما يرد به نص خاص في قانون مجلس الدولة (المحكمة الادارية العليا بجلسه ١٩٥٨/٦/٧ - مجموعة أحكام الادارة العليا لسنة ٣ من ١٣٧٣) .

مؤيداً أنه يحق للطالب عملاً بالمادة ٣٧٢ مرفوعات رفع اشكال في تنفيذ هذا الحكم تأسيساً على أن ثمة عقبات قانونية تحول دون التنفيذ تتصل بالوظيفة المطلوب التنفيذ عليها وشاغلها حالياً حيث أن شاغل هذه الوظيفة يتعذر نقله الى أية وظيفة أخرى من ذات درجتها (مدير عام) لعدم استيفائه شروط الشغل بالاضافة إلى أن ترقبته الى وظيفة من درجة مدير عام لم تلغ طبقاً للحكم سالف الذكر . ومن ثم لا يمكن تنفيذ الحكم لهذه العقبة القانونية. (\*) .

### لذلك

يلتمس المستشكل بعد اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة تحديد جلسة لنظر هذا الاشكال وعلان المستشكل ضده ليمسح الحكم بقبول الاشكال شكلاً وفي الموضوع بايقاف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه والزامه المصروفات والاعتاب .



(ب) : صيغة مذكرة مقدمة في الاشكال رقم ٣٥٥٤ لسنة ٤٣ في بدفاع موكلتنا ضد اتحاد الاذاعة والتليفزيون أمام محكمة القضاء الاداري «دائرة الترقيات» :

### مذكرة

مقدمة الى محكمة القضاء الاداري «دائرة الترقيات» جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠ المحددة لنظر الدعوى رقم ٣٥٥٤ لسنة ٤٣ في بشأن الاستشكال في الحكم الصادر للاستاذة/ ..... في الدعوى رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ في .

(★) يلاحظ أن هذا الاشكال بني على أسس غير قانونية ، لأن محكمة القضاء الاداري هي المخصصة دائماً بمنازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام الادارية ، وذلك باعتبارها المحكمة ذات الاختصاص العام طبقاً للمادة ١٣٥ من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويدخل في اختصاصها منازعات التنفيذ المحالة إليها من القضاء العادي طبقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، وذلك فضلاً عما اكتسبه الحكم المستشكل فيه من حجية ، ولأن الاشكال لم يبنى على أسباب قانونية لاحقة بحول دون التنفيذ ، وذلك فضلاً عن الأسباب التي أشرنا إليها بدفاعنا بشأن الرد على هذا الاشكال المقام من اتحاد الاذاعة والتليفزيون - وقد رفض الاشكال لعدم الاختصاص الولاكي وأحيل لمحكمة القضاء الاداري وتم تنفيذ الحكم لصالح موكلتنا الأستاذة «وفاء فاضل» التي أصبحت مديراً عاماً للبرامج الرياضية بالتليفزيون .

## بدفاع

مستشكل ضدها

.....الأستاذة/

ضد

مستشكل بصفتها

الأستاذة/..... رئيس مجلس أمناء اتحاد  
الإذاعة والتلفزيون

## الواقعات

تتمثل الواقعات موضوع القضية المستشكل في تنفوذ الحكم الصادر فيها فيما يلي :

(أولاً) : تتمثل الواقعات في اقامة المستشكل ضدها الدعوى ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق بموجب صحيفة أودعت قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٣ ضد وزير الدولة للإعلام ورئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون بصفتها بشأن طعن المستشكل ضدها على القرار (... ) لسنة ١٩ فيما تضمنه من تخطيها في التعيين بوظيفة مراقب للبرامج الرياضية بالقناة الأولى بالتلفزيون، وكل مايرتبت على ذلك من آثار ، واستندت في دفاعها الى أن المطعون عليه بالقرار المذكور تخطى المستشكلة في الترقية ولم يسبق له شغل الوظيفة التي تطالب بها أو التدرج في الوظائف السابقة عليها ، وجاء بدفاعها أنها الأحق من حيث الأقدمية والتسلسل في مرتبة الكفلية ، ومطالب التأهيل اللازمة لشغل الوظيفة ، واستندت الى بطاقة وصف الوظيفة التي تطالب بها ، وذكرت أنها حلقزة على بكالوريوس التربية الرياضية ودبلوم الدراسات العليا ، مع العلم بأنها حصلت أثناء تداول الدعوى على درجة الماجستير في البرامج الرياضية التلفزيونية ، وقمت بطاقة الوصف الدالة على استيفاء مطالب التأهيل اللازمة لشغل وظيفة مدير علم البرامج الرياضية .

وأثناء تداول الدعوى رفقت المدعية الى وظيفة مدير عام البرامج الرياضية بوظيفة كبير مخرجين رياضة فطعن المستشكل ضدها في هذا القرار فيما تضمنه من تخطيها في الترقية بوظيفة مدير علم البرامج الرياضية التي أسندت للميد/.....

بالرغم من عدم توافر مطالب التأهيل اللازمة لشغله وظيفه مدير عام البرامج الرياضية، التي توافرت في المستشكل ضدها دون المطعون على ترقيته .

(ثانيا) : جاء بحجتيك الحكم الصادر للمدعية في الدعوى رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق في ١٧/١١/٨٨ من ٧ مايلى :

ومن حيث أنه من العرض السابق يبين أن وظيفته مدير عام البرامج الرياضية، تتطلب ثقافة علمية متخصصة في النشاط الرياضي ، وأن المؤهل المناسب لها هو مؤهل رياضي .

ومن حيث أن الثابت أن المدعية حاصلة على بكالوريوس التربية الرياضية وأن المطعون على ترقيته حاصل على ليسانس الآداب ، ومن ثم يكون المؤهل المناسب للترقية الى الوظيفة المطعون في الترقية اليها هو المؤهل الحاصلة عليه المدعية .

ومن حيث أنه لا يغير مما تقدم ما تستند اليه الجهة الادارية من أن المدعية تنقصها القدرة على القيادة والتوجيه ، وذلك أن هذا القول قد جاء مرسلا ولا يستند بخليل من الاوراق ، بل أن حصول المدعية في تقاريرها على مرتبة ممتازة بما تضمنته هذه التقارير من عنصر خاص بالقدرة على القيادة انما ينفي زعم الجهة الادارية في هذا الشأن ، ويدعو ما تتمسك به على هذا النحو غير قائم على سند صحيح من الواقع مستوجبا طرحه .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم يكون القرار المطعون فيه فوما تضمنه من تخطي المدعية في التعيين في وظيفة مدير عام البرامج للرياضية قد صدر على خلاف صحيح حكم للقانون مستوجبا الالغاء .

(ثالثا) : قام السيد رئيس مجلس أمناء اتحاد الاناعة والتليفزيون بالاستشكال في تنفيذ الحكم مالف الذكر على غير سند من أسباب لاحقة على الحكم وذلك بالمخالفة للمبادئ القانونية والاحكام القضائية .

(رابعا) : جاء بأسباب الاشكال الواردة بعريضة المستشكل مايلى :

، وحيث أنه يحق للطالب عملا بالمادة ٣٢٢ مرافعات رفع اشكال في تنفيذ



هذا الحكم تأسيسا على أن ثمة عقبات قانونية تحول دون التنفيذ تتصل بالوظيفة المطلوب التنفيذ عليها وشاغلها حاليا حيث أن شاغل هذه الوظيفة يتعذر نقله الى أية وظيفة أخرى من ذات درجتها بمدير عام، لعدم استيفائه شروط الشغل بالاضافة الى أن ترقبته الى وظيفة من درجة مدير عام، لم تلغ طبقا للحكم سالف الذكر . ومن ثم لا يمكن تنفيذ الحكم لهذه العقبة القانونية .

(خامسا) : أثناء تداول الدعوى وبعد ترقية المستشكل ضدها الى درجة مدير علم بوظيفة، كبير مخرجين، علقت طلباتها طالبة الغاء القرار رقم (٠٠) لسنة ١٩ فيما تضمنه من تخطي المدعية في التعيين في وظيفة مدير علم البرامج الرياضية التي تستحقها طبقا لمطالب تأهيل شغل هذه الوظيفة التي لا تتوافر في المطعون على شغله لتلك الوظيفة لعدم توافر مطالب التأهيل بالنسبة اليه لأنه حاصل على ليسانس الآداب ، وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

(سادسا) : صدر الحكم المستشكل في تنفيذه وقضى بما يلي :

حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلا ، وفي الموضوع بالغاء القرار رقم (٠٠) لسنة ١٩ فيما تضمنه من تخطي المدعية في التعيين بوظيفة مدير علم البرامج الرياضية وما يترتب على ذلك من آثار .

## الدفاع

(أولا) : أن ماجاء بأسباب الأشكال سالفة البيان مردوده بما يلي :

(١) ينضج من أسباب الاشكال أنها لم تأت بأسباب لاحقة للحكم وإنما تجاهلت قوة الأمر المقضى للحكم وكان على المستشكل أن يعلم بأن القرار الملغى يعتبر معنوم الوجود ويجب تنفيذه احتراماً لحجية الاحكام ، ولا يمكن أن تتعلل الإدارة بالاسباب الواردة بالاشكال ، وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :

«ان اصرار الوزير على عدم تنفيذ الحكم ينطوى على مخالفة لقوة الشيء المقضى .....»

(محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ١٩٥٠/٩/٢٩ - مشار اليه بمؤلفنا : قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعوى الإدارية - ط/٢ - ص ١٩٨٨ ص ٤٩٢) .

★ ★ كذلك يعاقب بالحبس كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو أية جهة مختصة. (مادة ١٢٣ عقوبات) .

(٢) إستقر القضاء على أنه إذا كان مبنى الاشكال وقائع سابقة على الحكم فأنه يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى سواء أكان قد دفع بها فعلا أو لم يدفع بها لأن المفروض أن الحكم قد حسم جميع أسباب النزاع .  
(الاستاذ محمد جمال الدين منير، قضاء الامور الادارية المستعجلة، ص ١٩٨٨ - رسالة بكفوره - ص ٢٥٠) .

وفي ذلك تقول محكمة النقض مايلي :

الاشكال من المحكوم عليه لا يجوز قبوله الا اذا كان سببه قد جد بعد صدور الحكم المستشكل في تنفيذه ، ولما كان الدفع بعدم التنفيذ، - الذي يتمسك به الطاعن - قائما قبل صدور الحكم الذي رفع الاشكال عنه فإن هذا الدفع يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى التي صدر فيها الحكم المنكور ومن ثم يمتنع على المحكوم عليه التحدي به على من صدر له هذا الحكم وذلك سواء كان قد دفع به في تلك الدعوى أم كان لم يدفعه .

(الطعن رقم ١١٤ سنة ١٣٣٠ - جلسة ١٩٦٦/١١/١٠ - ص ١٧ - ص ١٦٧٢ - مشار اليه بمرجع المشكلات الصفية في قضاء التنفيذ، للمستشارين/عبد الحميد المنشاوي وعبد الفتاح مراد - ١/٥ - ص ١٩٨٨ - ص ١٩٦ - فقرة ٥) .

(ثانيا) : قلعت المستشكل ضدما في ١٩٨٨/١٢/٢٠ بإعلان الحكم المستشكل فيه لاتحاد الاناعة والتليفزيون لتنفيذه غير أن هذا الاتحاد تقاعس في التنفيذ متعللاً بالاشكال الذي لم يبين على أسباب لاحقه للحكم ولاصلة لها بصحيح القانون . فضلا على أنه أقيم أمام القضاء العادي وهو غير مختص ولاثيا بنظره .  
(ثالثا) : جاء بطلبات المستشكل مايلي :

«قبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بايقاف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه .....» .

وهذا الطلب هرى بالرفض طبقا لمصحيح الفقرة الأولى من المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

وذلك على سند من أنه لا يجوز إيقاف أحكام محكمة القضاء الإدارى الا اذا أقرت بذلك دائرة فحص الطعون .

نلتمس : **أنتهك**

(أولا) : رفض الاشكال لعدم ابتلائه على أسباب قانونية صحيحة وعدم ابتلائه على أسباب لاحقة للحكم .

(ثانيا) : إلزام المستشكل بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وكيل المستشكل ضدها،

دكتور/ خميس السيد اسماعيل

المحامى بالنقض ا

★ ★ ★

(ج) : صيغة حكم صادر من محكمة القضاء الإدارى فى الإشكال

رقم ٣٥٥٤ لسنة ٤٣ ق .

باسم الشعب

مجلس الدولة - محكمة القضاء الإدارى

دائرة الترقيات

بالجلسة المنعقدة علناً فى يوم الخميس الموافق ١٩٨٩/٥/١٨ .

برئاسة السيد الأستاذ المستشار/ عبد المنعم فتح الله نائب رئيس مجلس الدولة

وعضوية السيدين الاستاذين المستشارين/ سامى الصباغ و/أبو العلا سعد الدين

وحضور السيد الأستاذ المستشار/ الدكتور محمد رضا سليمان مفوض الدولة

وسكرتارية السيد/ جمال كامل صليب أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى الإشكال رقم ٣٥٥٤ لسنة ٤٣ ق

المقام من

رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون

ضد

## الوقائع:

بموجب صحيفة مودعة قلم كتاب المحكمة في ١٩٨٩/٣/١٢ أقام المستشكل هذا الاشكال طالباً الحكم بقبوله شكلاً ، وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري «دائرة الترقيات» في الدعوى رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق بجلسة ١٩٨٨/١١/١٧ مع الزام المستشكل ضدها بالمصروفات .

وقال المستشكل شرحاً لذلك أن محكمة القضاء الاداري أصدرت حكماً في الدعوى رقم ٣٧/٣٧١٥ ق المقامة من ..... ضد اتحاد الإذاعة والتليفزيون طعنأ على القرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنه من تخطيها في الترقية الى وظيفة مراقب للبرامج الرياضية باللقاة الأولى ، وأثناء تداول الدعوى عدلت طلباتها للطعن على القرار ٢٥ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من تخطيها في التعيين في وظيفة مدير عام البرامج الرياضية . وبجلسة ١٩٨٨/١١/١٧ أصدرت المحكمة حكماً في الدعوى ، وقضت بقبولها شكلاً ، وفي الموضوع بإلغاء القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من تخطي المدعية في التعيين بوظيفة مدير عام البرامج الرياضية، وما ترتب على ذلك من آثار . وفي ١٩٨٨/١٢/٢٠ تم اعلان الحكم لاتحاد الإذاعة والتليفزيون بغية تنفيذه ، فأقام الاشكال المائل إستناداً الى أن ثمة عقبات قانونية تحول دون تنفيذ الحكم وتتصل بالوظيفة المطلوب التنفيذ عليها حيث أن من يشغلها يتعذر نقله الى وظيفة أخرى من درجة مدير عام لعدم استيفائه لشروط شغلها ومن ثم يتعذر التنفيذ للسبب المذكور .

وتحدد لنظر الاشكال جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠ وفيها أودع وكيل المستشكل ضدها مكترة دفاع طلب في ختامها الحكم برفض الاشكال لعدم إبتناؤه على أسباب قانونية صحيحة ، وإلزام المستشكل بالمصروفات ، وبذات الجلسة قررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم ، وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة قانوناً .

من حيث أن المستشكل يطلب الحكم بوقف تنفيذ الحكم الصادر من هذه المحكمة في الدعوى رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق بجلسة ١٧/١١/١٩٨٨ م .

ومن حيث أن الإشكال المائل قد استوفى أوضاعه الشكلية ، فمن ثم يكون مقبولا شكلا .

ومن حيث أنه عن موضوع الاشكال فإن المستقر عليه أنه يشترط لوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه أن يستند الاشكال الى وقائع وأسباب جدت بعد صدور الحكم المستشكل في تنفيذه وتتعلق بالاجراءات الخاصة بعملية التنفيذ ذاتها ، ولكن لا يجوز الالتجاء اليه واتخاذ وسيلة لتعطيل التنفيذ إلا إذا لقيت الأسباب على الوقائع الجديدة المرتبطة بعملية التنفيذ ذاتها . وكذلك فإنه لا يجوز للمحكمة متى أصدرت حكمها في الدعوى الأصلية أو تعرضت لذات موضوع الدعوى من جديد متخذة من الاشكال ذريعة للتعديل أو المساس بالحكم الصادر منها ، والذي استغفرت ولايتها بإصداره ، ولا تكون ثمة وسيلة لتعديله أو إلغائه إلا بالطعن فيه بالطرق المقررة قانوناً . كما أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من الخصوم أنفسهم ، أو الطعن بالإلتماس باعادة النظر من الخصم الخارج عن الخصومة .

ومن حيث أن الأوراق قد خلت بالنسبة للاشكال المائل من أسباب أو وقائع استجدت بعد صدور الحكم وتتعلق بعملية التنفيذ ، فمن ثم فإنه لا يجوز للمحكمة أن تحل محل محكمة الطعن أو تقوم بدورها المخول لها في حالة التماس إعادة النظر ، لأن الاشكال يختلف عن الإلتماس وتختلف سلطة المحكمة بالنسبة لكل منها ، الأمر الذي يكون معه الاشكال المائل غير نكح على سند صحيح من الواقع أو القانون مستوجباً رفضه .

ومن حيث أن من خسر الإشكال يلزم قانوناً بالمصروفات عملاً بحكم المادة (١٨٤) من قانون المرافعات .

#### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاشكال شكلاً ، ورفضه موضوعاً ، وألزمت المستشكل بالمصروفات .

رئيس المحكمة ؛

سكرتير المحكمة ؛

(ثانيا) : صيغة صورة حكم صادر من محكمة القضاء الإدارى دائرة منازعات الأفراد فى الاشكال المقام من الحكومة أمام القضاء العادى بطلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من القضاء الإدارى فيما تضمنه من رفض عقد اجتماع لذكرى الزعيم مصطفى النحاس ، وقضت محكمة القضاء الإدارى ، بعد الإحالة، فى الاشكال (الذى تختص بنظره ولائيا) بالاستمرار فى تنفيذ الحكم .

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإدارى

دائرة منازعات الأفراد والهيئات

بالجلسة المنعقدة علنا فى يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٠/٧/٣١ م

نائب رئيس المجلس	برئاسة السيد الأستاذ المستشار/ محمد عبد الرحمن علامه
وكيل المجلس	وعضوية السيدين الاستاذين/الوارد على سيفين
وكيل المجلس	السيد محمد العوضى
مفوض الدولة	وحضور السيد الأستاذ المستشار/ ابراهيم الصغير ابراهيم
أمين السر	وسكرتارية السيد/ سامى عبدالله

أصدرت الحكم الآتى  
فى الدعوى ٥٩٢٦ لسنة ٤٤ ق

المقامة من

د/ .....

ضد

١ - رئيس مجلس الوزراء

٢ - وزير الداخلية

وأخريين

## الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٠ طلب في ختامها الحكم باستمرار تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩١٨ لسنة ٤٤ بجلسة ٨/٥/١٩٩٠ مع الامر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته الاصلية بدون اعلان .

وقال شرحا للدعوى انه حصل على حكم لصالحه بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه في الدعوى رقم ٢٩٢٨ لسنة ٤٤ بجلسة ٨/٥/١٩٩٠ وأعلن الحكم وتم تقديمه الى الصادر ضدّهم لتنفيذه واقامة سدادق الاحتقال بنكرى للزعيم مصطفى النحاس يوم ١٤/٦/١٩٩٠ وهو ما يعنى قيام الجهة الادارية بتسليم التصريحات اللازمة التى يدونها لا يمكن تنفيذ الحكم الا أن الجهة الادارية أفلتت اشكالا كيديا بطلب وقف تنفيذ الحكم أمام محكمة القاهرة الأمور المستعجلة وغير المختصة . ويخلص المدعى الى طلب الحكم بطلباته .

وتحدد لنظر الدعوى جلسة ٢٤/٧/١٩٩٠ وحضر المدعى وقم حافظة مستندات طويت على الصورة التنفيذيه للحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسة ٨/٥/١٩٩٠ فى الدعوى رقم ٢٩٢٨ لسنة ٤٤ ق كما قدم ملفيد اعلان الحكم والتنبيه بالتنفيذ وصورة من محضر تنبيه بوقف تنفيذ القرار مؤرخ ١٢/٦/١٩٩٠ رقم ١٦٣ تنفيذ وثابت فيه انه اقيم اشكال فى التنفيذ رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٩٠ أمام الدائرة (٥) مستعمل عابدين دواهيل لمجلس الدولة للاختصاص الولائى . وقررت المحكمة النطق بالحكم بجلسة ٣١/٧/١٩٩٠ .

وبجلسة اليوم صدر الحكم وأودعت مسودته المثبتة على أصله عند النطق به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المدولة .

من حيث أن المدعى يطلب الحكم بالاستمرار فى تنفيذ الحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ٢٩٢٨ لسنة ٤٤ بجلسة ٨/٥/١٩٩٠ .

ومن حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها المقرره فلقونا فهى مقبولة شكلا .

ومن حيث أنه من المستقر عليه وفقا لقضاء هذه المحكمة أنه اذا كان الاشكال المبدى من المصادر ضد الحكم هو الصورة الطبيعية للأشكال الا أنه يجوز لطالب التنفيذ أن يقيم اشكالا يطلب فيه الاستمرار في تنفيذ الحكم اذ ما اعترضت تنفيذه مشاكل أو عقبات .

ومن حيث أن الحكم المستشكل في تنفيذه قضى في منطوقه بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فيما تضمنه من رفض عقد اجتماع للاحتفال بذكرى الزعيم مصطفى النحاس .

ومن حيث أن المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ... وأن مؤدى هذا النص فانه لا يسوغ الامتناع عن تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الادارى مادام أن دائرة فحص الطعون لم تأمر بوقف تنفيذه .

ومن حيث أنه لم يثبت من الاوراق ان دائرة فحص الطعون أمرت بوقف تنفيذ الحكم المطلوب الحكم بالاستمرار في تنفيذه فمن ثم لا يجوز لجهة الادارة الامتناع عن تنفيذه وذلك اعمالا لما نصت عليه المادة ٧٢ من الدستور ، ولا عبرة في هذا الصدد بالاشكال المقدم من الجهة الادارية أمام محكمة عابدين المستعجلة .

ومن حيث أنه ترتب على ملقنم يكون من المتعين القضاء بالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى .

ومن حيث أن الجهة الادارية وقد خسرت الدعوى فانها تلتزم بمصروفاتها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة :- بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩٢٨ لسنة ٤٤ بجلسة ١٩٩٠/٥/٨ ، والزمته الجهة الادارية المصروفات .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة



(ثالثا) : صيغة صحيفة اشكال أول متعلق بحجز انارى على أموال لا يجوز التنفيذ عليها .

أنه فى يوم الموافق / / ١٩ الساعة .....

بناء على طلب السيد/ ..... المصرى الجنسية والمسلم الديانة ومحلته المختار مكتب الأستاذ/ ..... المحامى الكائن بمقره .....

أنا/ ..... محضر محكمة ..... الجزئية انتقلت فى تاريخه الى محل كل من :

(١) السيد/ .....

مخاطبا مع :

(٢) السيد/ .....

مخاطبا مع :

وهما بيمين بشارع ..... برقم ..... بمدينة .....

(٣) السيد/ المحضر الأول بمحكمة ..... الجزئية ..... بصفته

ويعلن بمرأى محكمة ..... الجزئية .

مخاطبا مع :

وأعلنتهم بالآتى

بتاريخ / / ١٩ قام المعطن اليهم بتوقيع الحجز الانارى رقم ..... الصادر ..... على منقولات المستشكل وبيعها كالاتى :

.....  
.....

وقد حدد يوم ..... موعدا لبيعها وفاء لمبلغ .....

وحيث أن هذه الأشياء المحجوزة من الأموال التى لا يجوز التنفيذ عليها طبقا لما جاء بالفصل الخامس من قانون المرافعات المادة ٣٠٥ - ٣١١ ، ومفاد ذلك يكون الحجز قد توقع باطلا ، ويحق للطالب اقامة هذا الاشكال قبل تمام البيع .

## الفصل

أنا المحضر سألت الذكر قد أعلنت المعلن اليهم بهذه العريضة وكلفتهم بالحضور أمام الأستاذ/ قضى التنفيذ أمام محكمة ..... الكتائنة ..... بتاريخ / / ١٩ يوم ..... الساعة ..... لسماع الحكم فى مادة تنفيذ وبصفة مستعجلة بقبول الاشكال شكلا وفى الموضوع بايقاف البيع المحدد له تاريخ / / ١٩ وعدم الاعتداد بما تم من اجراءات المحجز الادارى المتوقع بتاريخ / / ١٩ واعتباره كأن لم يكن وما يترتب على ذلك من آثار . مع الزام الجهة الادارية العاجزه بالمصروفات وأتعاب المحاماة . ولأجل .

★ ★ ★

(رابعاً) : صيغة صورة حكم صادر من محكمة القضاء الادارى فى اشكال محال اليها من القضاء العادى لعدم اختصاصه الولاى والحكم يتعلق بوقف تنفيذ قرار مصادرة العدد رقم ١٠٧ من جريدة صوت العرب  
بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب  
مجلس الدولة - محكمة القضاء الادارى  
دائرة منازعات الافراد والهيئات دأ

بالجلسة المنعقدة علناً فى يوم الثلاثاء الموافق ١٩/٢/١٩٩١ .  
برئاسة السيد الامتياز المستشار/ نبيل احمد سعيد نائب رئيس مجلس الدولة  
ورئيس محكمة القضاء الادارى

وعضوية السيدين الامتازين المستشارين/ ادوارد غالب سيفين ووكيل مجلس الدولة،  
/ احمد عبد الفتاح حسن ووكيل مجلس الدولة،  
وحضور السيد الامتياز المستشار/ محمد حجازى حسن بمفوض الدولة،  
وسكرتارية السيد/ سامى عبدالله خليفة «أمون السره

**أصدرت الحكم الآتى**  
**فى الدعوى رقم ٤٣/٦٦٩٥ قضائية**  
**المقامة من :**

- ١ - رئيس مجلس الشورى .  
٢ - وزير العدل .  
٣ - وزير الاعلام .  
٤ - وزير الداخلية .

**ضد :**

الميد ..... بصفته رئيسا لمجلس ادارة ورئيس تحرير جريدة صوت العرب .

**الوقائع**

أقام المدعون هذه الدعوى ابتداء بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة القاهرة للأمر المستعجلة بتاريخ ١٩٨٩/١/١١ وقيدت بجدولها برقم ١١١ لسنة ١٩٨٩ ت - م القاهرة - طالبين فى ختامها الحكم بقبول الاشكال شكلا وفى الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الصادر بجلسة ١٩٨٩/١/١٠ من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ٤٢/٦٢٥٦ ق دائرة منازعات الافراد والزام المستشكل ضده بالمصروفات .

وقالوا شرحا للدعوى أن حكما صدر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ٤٢/٦٢٥٦ ق المقامة من المستشكل ضده يقضى بوقف تنفيذ قرار مصادرة العدد رقم ١٠٧ من جريدة صوت العرب وما يترتب على ذلك من آثار ، واذ كان الحكم مجحفا بحقوق المدعين فقد أقاموا عنه الاشكال الباتل على سند من القول بأن الشخص المعنوى الذى يتولى اصدار صحيفة صوت العرب ، انما صدر قرار من الجهة المختصة بحله ونأيد ذلك بحكم محكمة القضاء الادارى الصادر بجلسة ١٩٨٩/١/١٠ فى الدعوى رقم ٤٢/٦٣٢٣ ق ، فمن ثم تغدو وقد انقضت صفة الشخص مصدر الجريمة ومن ناحية أخرى فان الترخيص الصادر لجريدة صوت العرب منظورا أمام المحكمة الادارية العليا والمطعون أمامها فى حكم محكمة القضاء الادارى الذى استند عليه الترخيص المشار اليه فضلا عن أن الترخيص تم سحبه فعلا بموجب قرار صدر من المجلس الأعلى للصحافة بغير أن يطعن عليه وخلص المستشكلون الى ان الحكم المستشكل فى تنفيذه - فضلا عن انعدامه - طعن عليه أمام المحكمة الادارية العليا ومطلوب وقف تنفيذه .

وبجلسة ١٩٨٩/٦/١٢ قضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بعدم اختصاصها ولائها بنظر الاشكال وإحالته بحالته الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص وأبقت الفصل فى المصروفات .

وبتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٩ ورد ملف الدعوى الى هذه المحكمة وقيد بجدونها برقم ٤٣/٦٦٩٥ .

وعينت جلسة ١٩٨٩/١٠/٣١ لنظر الاشكال وتداولت المحكمة نظره على التعميم الموضوع بمحاضر الجلسات ، وبجلسة ١٩٩٠/١١/٢٧ قررت المحكمة للنطق بالحكم بجلسة ١٩٩١/٢/١٩ مع التصريح بتقديم مذكرات ومستندات خلال أربعة أسابيع ، وفات ذلك الأجل ولم تقدم أية مذكرات أو مستندات .

وبجلسة اليوم صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

#### المحكمة،

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

من حيث أن المشتككين يطلبون الحكم بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٩٨٩/١/١٠ فى الدعوى رقم ١٩٨٩/٦٢٥٦ والذي قضى بوقف تنفيذ قرار مصادرة العدد رقم ١٠٧ من جريدة صوت العرب .

ومن حيث أن الاشكال استوفى أوضاعه واجراءاته المقررة قانونا من ثم فهو مقبول شكلا .

ومن حيث أن الثالث من الأوراق أن الاشكال بنى على أسباب بسطت تحت نظر المحكمة التى أصدرت الحكم المشتكى فى تنفيذه ، ولم يتضمن أية أسباب جديدة طرأت بعد صدوره ، وأن ما وجهه المشتككون من مطاعن ان هى صحت تصلح أن تكون سببا للطعن فى الحكم بالطريق الذى رسمه القانون ولا تستقيم وجهها للاشكال فى تنفيذه .

ومن حيث أن الحكم المشتكى فى تنفيذه هو حكم واجب النفاذ عملا بنص المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى تنص على أنه لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا إذا أمرت

دائرة فحص الطعون بغير ذلك ... «واذ لم يثبت من الأوراق أن دائرة فحص الطعون أمرت بوقف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه فإن الاشكال المائل يقدو مجردا من كل أسس متعينا رفضه .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

### فلهذه الاسباب:

حكمت المحكمة بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع برفضه وألزمت الجهة الادارية المصروفات .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

★ ★ ★

(خامسا) : صيغة اشكال في تنفيذ حكم من الغير الذي لم يكن طرفا في الدعوى

أنه في يوم الموافق / / ١٩ الساعة  
بناء على طلب السيد/ ..... المقيم بـ ..... ومحل المختار مكتب الأستاذ/  
..... والكائن بـ .....

أنا/ ..... محضر محكمة ..... الجزئية قد انتقلت الى حيث محل اقامة  
كل من :

١ - السيد/ ..... ويقم بـ .....

مخاطبا مع :

٢ - السيد/ محضر أول محكمة ..... الجزئية ويعطن بمقر عمله بالمحكمة  
والكائنة بـ .....

مخاطبا مع :

وأعلنتهما بالآتي

استصدر المعين اليه الأول ضد المعين اليه الثاني الحكم رقم ..... والصادر من  
محكمة ..... ويقضى بـ .....

ولما كان الطالب ليس طرفا في الدعوى الصادر فيها هذا الحكم<sup>(١)</sup> ، ولذا فهو لا يحتاج به ، وفي تنفيذه ما يتعارض مع حقوقه وهي :

..... ( أ )

..... (ب)

وحيث أن حقوقه ثابتة من ظاهر مستنداته الجدية ، ولما كان المعلن اليه الثاني المنوط به التنفيذ لحين الفصل في هذه الاشكال .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت الى حيث محل اقامة المعلن اليهما وسلمتهما صورة من هذه الصحيفة وكلفتهما بالحضور أمام قاضي التنفيذ بمحكمة ..... وذلك في تمام الساعة الثالثة صباح يوم ..... الموافق / / ١٩ لسماع الحكم بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم رقم ..... لسنة ١٩ الصادر من محكمة ..... مع الزام المعلن اليه الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .  
ولأجل :

#### (١) تنص المادة (٣١٢) من قانون المرافعات على مايلي :

«إذا عرض عند التنفيذ اشكالا وكان المطلوب منه اجراء وفيها فالحاضر أن يوقف التنفيذ أو أن يمتنع فيه على سبيل الاحتياط مع تكليف الخصوم في الحالين المحضور أمام قاضي التنفيذ ولو بميعاد ساعة وفي منزله عند الضرورة ويكفي اثبات حصول هذا التكليف في المحضر فيما يتعلق برفع الاشكال وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يتم التنفيذ قبل أن يصدر القاضي حكمه .  
وعلى المحضر أن يحرر صورة من محضره بقدر عدد الخصوم وصورة لقلم الكتاب يرفق بها أوراق التنفيذ والمستندات التي يقدمها اليه المستشكل وعلى قلم الكتاب قيد الاشكال يوم تسليم الصورة اليه في السجل الخاص بذلك .

ويجب اختصام الطرف الملزم في السند التنفيذي في الاشكال اذا كان مرفوعا من غيره سواء بابطائه أمام المحضر على النحو المبين في الفقرة الاولى أو بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى وإذا لم يختصم في الاشكال وجب على المحكمة أن تكلف المستشكل بلغضامه في ميعاد تحدده له ، فإن لم ينفذ ما أمرت به المحكمة جاز الحكم بعدم قبول الاشكال .

ولا يترتب على تقديم أى اشكال آخر وقف التنفيذ ما لم يحكم قاضي التنفيذ بالوقف .  
ولا يصرى حكم الفقرة السابقة على أول اشكال يقدمه الطرف الملزم في السند التنفيذي اذا لم يكن قد اختصم في الاشكال السابق .

(سادسا) : صيغة صحيفة دعوى أمام قاضى التنفيذ من مدين يطلب قصر  
الحجز على بعض الأموال المحجوز عليها<sup>(١)</sup>

أنه فى يوم                      الموافق                      /                      /                      ١٩                      الساعة .....  
بناء على طلب (أ) ومهنته ..... وجنسيته ..... ومقيم .....  
وموطنه المختار مكتب الأستاذ/ ..... المحامى بشارع ..... بجهة .....  
أنا/ ..... محضر محكمة ..... الجزئية قد انتقلت فى تاريخه أعلاه  
الى محل إقامة (ب) ومهنته ..... وجنسيته ..... ومقيم .....  
مخاطبا مع :

### وأعلنته بالآتى

بتاريخ                      /                      /                      ١٩                      أوقع المعلن له حجزا تنفيذيا ضد الطالب وفاء  
لمبلغ ..... جنيه نفاذا للحكم رقم ..... سنة ..... محكمة .....  
على الأموال الآتية : (تذكر الأموال) .

وحيث أن قيمة الدين المحجوز من أجله لا تتناسب مع قيمة الأموال المحجوزة  
عليها . اذ يكفى أن ينفذ المعلن له على ..... وقيمته تفوق بكثير الدين المنفذ به .  
وحيث أنه يحق للطالب عملا بالمادة ٣٠٤ مرافعات أن يطلب من السيد/ قاضى  
التنفيذ الحكم بصفة مستعجلة بقصر الحجز على .....

### بناء عليه

أنا المحضر مالف الذكر قد أعلنت للمعلن له بصورة من هذا الاعلان ونهبت عليه  
بالحضور أمام السيد قاضى التنفيذ بمحكمة ..... الكفنه بـ ..... بجلستها التى

---

(١) ملاحظات : (١) يختصم فى هذه الدعوى جميع القتون الحاجزون ولا يكون الحكم الصادر  
قابلا للطعن بأى طريق .

★ إن قاضى التنفيذ فى ظل القضاء العادى : يختص وحدة جهازات التنفيذ موضوعية أم وقتية  
أم تلك التى تتم فى صورة أوامر على عرائض - فيكون على التوالى محكمة الموضوع، وقاضى  
الأمر للمستعجلة، وقاضى الأمور الوقتية، ونظام قاضى التنفيذ غير معمول به أمام القضاء الإدارى  
فالمنازعات التى تنثار أمام هذا القضاء تنقسم إلى قسمين الأول يتعلق بطلبات الإيقاف، وتفصل فيه  
محكم المجلس بصفة ابتدائية عندما يطلب الإيقاف فى عريضة الدعوى مع الشق المنعلق بالإلقاء  
كما تفصل فيه المحكمة الإدارية العليا إذا ما تضمنته عريضة الطعن طبقا للمادة ٥٠٠، من قانون -

ستتعدد علنا يوم ... الموافق / / ١٩ ابتداء من الساعة الثامنة صباحا لسماعه الحكم بصفة مستعجلة بقصر الحجز الموقع من المعلن اليه ضد الطالب بتاريخ / / ١٩ والمبين بصدر هذه الصحيفة على ..... وذلك بحكم غير قابل للطعن مع الزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وينفذ بنسخته الأصلية .

★ ★ ★

### (سابعاً) : صيغة متعلقة بمحضر اشكال فى تنفيذ(\*)

أنه فى يوم ..... سنة ١٩ الموافق / / ١٩ الساعة .... بناء على طلب ..... وموطنه المختار ..... وعلى الحكم الصادر من محكمة ..... فى القضية ..... سنة ..... المعلن قانونا ، وعلى توكيل التنفيذ .....

أنقلت أنا/ ..... المحضر بمحكمة ..... بمساعدة وإرشاد ..... الى محل إقامة (١) ومهنته ..... وجنسينه ..... ومقيم ..... مخاطبا مع :

ونبهته الى أن يدفع مبلغ ..... المبين مفرداته ويعد منزرا بالحجز فى حالة عدم الدفع وهذا بيان المبلغ المطلوب :

- المجلس - لما إشكالات التنفيذ فتصل فيها محكمة القضاء الإدارى حسبما سبق نبهته غير أنه يمكن الأخذ بالقواعد المتبعة أمام قضاى التنفيذ على سبيل الإستهزاء إلا إذا وجد نص خاص يقضى بخلاف ذلك .

#### (\*) ملاحظات :

١ - لا يترتب على تقديم أى إشكال آخر وقف للتنفيذ مالم يحكم قضاى التنفيذ بالوقف ولا يبرى هذا الحكم على أول إشكال يقمه الطرف الملتزم فى السند التنفيذى إذا لم يكن قد اغتصم فى الإشكال السابق (مادة ٣١٢ مرافعات) .

٢ - إذا تعيب الخصوم وحكم قضاى بشطب الإشكال زال الأثر الواقف للتنفيذ المترتب على رفعه (مادة ٣١٤ مرافعات) .

٣ - يجوز الحكم على من خسر الإشكال بغرامة لا تقل عن ٥ جنيهات ولا تزيد على ٢٠ جنهما وذلك مع عدم الإخلال بالتعويضات أن كان لها وجه (مادة ٣١ مرافعات) .

★ ويلاحظ أن نظام شطب الدعوى غير معمول به أمام القضاء الإدارى :



فأجاب بعدم الدفع وأنه يستشكل في التنفيذ لأن .....  
 وحيث أن الأسباب التي أبداها لذلك تستوجب الإيقاف فقد قبلت هذا الاشكال بعد  
 تسمي لرسمة فعلا وقدره ..... لتوريده خزانة المحكمة وكلفت المستشكل  
 بالحضور أمام السيد قاضي التنفيذ بمحكمة ..... للامور المستعجلة بالجلسة التي  
 سننقد علنا في يوم الموافق / / ١٩ الساعة الثامنة صباحا لنظر  
 هذا الاشكال وسأخذ الاجراءات اللازمة لاعلان المستشكل ضده بهذا الاشكال .

المحضر ؛

المستشكل ؛

.....

.....

### (ثامنا) : صيغة توكيل بالتنفيذ (صيغة أولى)

وكلت أنا/ ..... بطاقة عائلية رقم ..... السيد المحضر في تنفيذ الحكم  
 رقم ..... لمنه ١٩ منى كلى ..... المشمول بالنفاذ .

ضد

السيد/ ..... ومهنته ..... المقيم برقم ..... شارع ..... قسم ..... محافظة .....  
 وذلك اقتضاء لمستحقات الطالب وهي : .....

(★) من المقرر أن قاضي التنفيذ ليس مختصا بنظر اشكالات للتنفيذ الوقتية في الاحكام الصادرة  
 من مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، لأن التعرض لها يخرج عن ولاية القضاء المدنى وقاضى  
 التنفيذ ماهو الا فرع منه ، غير أن الأمر يختلف اذا صار نزاع مؤقت مالى بحث في تنفيذ الحكم  
 الادارى لا يمس صميم الحكم أو الاجراءات التي بنى عليها ، فان قاضى التنفيذ يختص بالفصل في  
 هذه المنازعة متى كان التنفيذ يجرى طبقا للأوضاع المقرر في قانون المرافعات أو قانون الحجز  
 الادارى ، وعلى ذلك يجوز للمدين المنفذ عليه بـ م ادارى أن يستشكل في تنفيذه بسبب عدم مراعاة  
 الاجراءات السابقة على التنفيذ سواء أكانت اجراءات شكلية أو موضوعية ، كما لو أغفل المحكوم  
 له اعلان المحكوم عليه بالمسند التنفيذى والتنبيه على بالوفاء ويوان المطلوب منه عملا بالمادة (٢٨١)  
 مرافعات ، أو اذا أوقع الحجز على شيء لا يجوز الحجز عليه قانونا وهكذا ..  
 (★) ويشترط لاختصاص قاضى التنفيذ بنظر الاشكالات في تنفيذ الاحكام الادارية المقررة على سبيل  
 الاستثناء أن الاشكال مؤسسا على أسباب لاحقة لصحور الحكم ولا يجوز لقاضى التنفيذ أن يمس حجية الحكم  
 الادارى المستشكل في تنفيذه ، وعلى ذلك لايجوز تأسيس الاشكال على أن الحكم المنفذ به قد خالف  
 قواعد الاختصاص المحلى أو النوعى ، أو أنه أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله أو تفسيره ، لأنـ

وللسيد المحضر اعطاء المخالصة اللازمة في حالة قيام المنفذ ضده بالوفاء ،  
والتنفيذ على المنقولات، المملوكة له في حالة عدم الوفاء (\*) .  
واتخاذ كافة الاجراءات التنفيذية لاقضاء حق الطالب .

تحريرا في      /      /      ١٩      (طالب التنفيذ) ،

★ ★ ★

### (تاسعا) : صيغة توكيل بالتنفيذ (صيغة ثنائية - واقعية)

أقر أنا/ الدكتور/ خميس السيد اسماعيل المحامي بالنقض والكاين مكتبى برقم/٤  
شارع ١٦٣ بعمارة برج الحدائق بحدائق المعادى بأبنى وكلت أحد السادة محضرى  
الدق فى تنفيذ الحكم رقم ٧٣٨ لسنة ١٩٧٩ الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية  
والمؤيد استئنافيا بالحكم رقم ٤١١٢ لسنة ٩٧ ق والقاضى باخلاء المدعى عليهم  
الملتزمين بالسند التنفيذى المعلن اليهم فى يوم ..... الموافق      /      / ١٩٩١/٠  
من جراج التداعى والكاين برقم/..... وذلك بصفتى وكىلا عن الدكتور/  
عزت السيد اسماعيل طالب التنفيذ وذلك بموجب التوكيل الرسمى العلم رقم ٢٩٦٣/أ  
لسنة ١٩٨٩ الصادر من مكتب الأهرام النمونجى .

وهذا توكيل منى بتنفيذ الحكم المذكور باعتباره حكما انتهائيا .

**الموكل المقر بما فيه :**

**الدكتور/ خميس السيد اسماعيل**

**المحامي بالنقض :**

= قاضى التنفيذ ليس محكمة طعن على الحكم ، ولذلك لا يمكنه التحدى بأن الحكم خالف الثابت فى  
الأوراق أو أنه مشوب بالبطلان لأن تمجيده محيب بالقصور أو مشوبا بالتناقض أو بالفساد فى  
الاستدلال ، أو أن المحكمة قبلت مستندات أو مفكرات من الخصوم فى فترة حجب الدعوى للحكم  
دون أن يطلع عليها الطرف الآخر .

ويخصم قاضى التنفيذ بالاشكال المتعلق بحكم منعدم ، ولذلك يملك فحص المنازعة الوقتية لمعرفة  
ما اذا كانت تتعلق بحكم ادارى أم أن الأمر ليس كذلك ، وما اذا كان الحكم معيبا معيبا بنحدر به  
الى درجة الاعتماد أم أن ما أصابه من عيب إنما هو مجرد بطلان ، فلذا استبان أن العيب بشكل  
البطلان فإنه يقضى بعدم الاختصاص ، أما اذا اتضح له أنه معدوم فإنه يقضى بوقف تنفيذه .

## الفصل الخامس

الصيغ العملية المتعلقة بدعوى البطلان الأصلية في الأحكام  
الصادرة من القضاء العادى ومن المحكمة الإدارية العليا

ونمرض هذا الموضوع على النحو التالى :

(أولاً) : صيغة دعوى بطلان أصلية في حكم صادر من القضاء العادى .

(ثانياً) : موضوع متكامل يشتمل على مايلى :

( أ ) الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ فى  
الطعنين رقمى ٢٣٢٨ و ٢٥١٠ لسنة ٢٩ فى عليا المقدم من ائارة قضايا الحكومة  
وهينة مفوضى الدولة فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الامارى فى الدعوى  
رقم ٣٨٣٩ لسنة ٣٦ فى والصادر بجلسة ١٩٨٢/٤/١٨ م .

(ب) تقرير مفوض الدولة فى الطعون رقم ١١ لسنة ٣٥ فى عليا والمتعلق  
بدعوى البطلان الأصلية فى الحكم الصادر من المحكمة الاعلرية العليا ،الدائرة  
الثانية، بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ فى الطعنين رقمى ٢٣٢٨ و ٢٥١٠ لسنة ٢٩ فى  
عليا .

★ ★ ولم يصدر الحكم فى هذا الطعن بالبطلان حتى الانتهاء من طبع هذا  
المؤلف .

★ ★ وننشر صورة الطعن ، وتقرير هينة مفوضى الدولة ،غير المنشورين،  
لأهمية الموضوع من الناحية العملية .

(أولا) : صيغة صحيفة دعوى بطلان أصلية في حكم صادر من القضاء العادى .

أنه فى يوم                      الموافق                      /                      /                      ١٩ الساعة

بناء على طلب السيد/..... ومهنته ..... المقيم ..... شارع .....  
قسم ..... محافظة ..... ومحله المختار مكتب الأستاذ/ ..... المحامى الكائن  
بـ ..... أنا/ ..... محضر محكمة ..... قد انتقلت الى محل اقامة  
السيد/ ..... ومهنته ..... المقيم برقم ..... شارع ..... قسم .....  
محافظة .....  
مخاطبا مع :

### وأعلنته بالآتى

بتاريخ                      /                      /                      ١٩ توفى المرحوم/ ..... مورث الطالب حسبما  
تضمنته شهادة الوفاة المؤرخه                      /                      /                      ١٩ والمودعة حافظة مستندات  
للطالب ، وبتاريخ                      /                      /                      ١٩ أقام المعن الى الدعوى رقم .. لسنة  
١٩ منى .. ضد مورث الطالب ابتفاء الحكم له بـ ..... وبعد أن تداولت  
الدعوى بالجلسات باجراءات تم اتخاذها كلها فى مواجهة المورث المذكور بالرغم  
من ثبوت وفاته قبل رفع الدعوى ومن ثم يكون اعلان صحيفةها قد تم فى مواجهة  
شخص متوفى وهو الاجراء الذى لا تتخذ به خصومة ، ويكون الحكم الصادر بناء  
على ذلك باطلا وقالما هو مقرر من أن المبنى على الباطل يلحق به فيكون بدوره باطلا .  
لما كان ماتقدم وكانت الدعوى مאלفة البيان رفعت بتاريخ  
١٩ بعد وفاة مورث الطالب ، وقد صدر الحكم فيها بتاريخ                      /                      /                      ١٩  
استنادا الى اجراءات مشوبة بالبطلان ومن ثم يكون هذا  
الحكم باطلا منذ صدوره ، ذلك أن القاعدة أن الحكم التضاكى متى صدر صحيحا بطل  
منتجا لكافة آثاره فيمتنع بحث أسباب العوار التى تلحقه الا عن طريق التظلم منه  
بطرق الطعن المناسبة ولا سبيل لاهدار حجية هذه الأحكام بدعوى بطلان أصلية  
أو للدفع بهذا البطلان فى دعوى أخرى ، ومن المسلم به استثناء من هذا الأصل العلم  
فى بعض الصور ، القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك ، اذا تجرد

الحكم من أركانه الأساسية بحيث يشوبه عيب جوهري جسيم يصيب كيانه وينال منه ويفقده صفته كحكم ويحول دون اعتباره موجودا منذ صدوره . فلا يستنفذ القاضى سلطته ولا يترتب الحكم حجية الأمر المقضى ولا يرد عليه التصحيح ، لأن المدعوم لا يمكن رأب صدعه ، ومن قبيل ذلك صدور الحكم على من ثبت وفاته قبل رفع الدعوى .

ولا كان ذلك ، وكان المعلن اليه وقد استصدر هذا الحكم الباطل يمكنه التنفيذ بموجبيه على التركة تحت يد الطالب فى حين أنه لم يواجه بثمة دفاع من أوجه الدفاع العديدة التى من شأنها إحضار الحجج التى استند إليها فى دعواه ، ومن ثم تكون للطالب باعتباره وارثا مصلحة فى طلب تقرير بطلان هذا الحكم حتى يتمكن من مواجهة المعلن اليه اذا ما عاود الادعاء بما قضى له به .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت فى تاريخه الى محل إقامة المعلن اليه وأعلنته بصورة من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة ..... الدائرة ..... بمقرها الكائن بشارع ..... وذلك بجلستها المنعقدة علنا فى يوم ..... الموافق / / ١٩ الساعة التاسعة صباحا لسماع الحكم ببطلان الحكم رقم ..... لسنة ١٩ مدنى ..... واعتباره كأن لم يكن منذ صدوره فى / / ١٩ مع إلزام المعلن اليه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة<sup>(١)</sup> .

مع حفظ كافة الحقوق ، ولأجل العلم ..

(١) لمختار/ أنور طلبه الصيغ القانونية للصحف والأوراق القضائية وطلبات الشهر العقري - الجزء الثانى - س ١٩٨٧ - ص ٣٤١ - ٣٤٣ ، ويشير الى ما يلى :  
لأن الخبرة فى طلب بطلان الحكم بحوث الوفاة قبل رفع الدعوى ، وترفع الدعوى بإيداع صحيفتها قلم الكتاب متى كانت ترفع بطريق الإيداع ، فإن كانت ترفع بتكليف بالحضور فلها لا تكون قد رفعت بتقديم صحيفتها لقلم الكتاب وإنما بإعلان صحيفتها ويكون تاريخ الإعلان هو تاريخ رفعها ،

(ثانياً) : موضوع متكامل يشتمل على الطعن بالبطلان فى الأحكام الصادرة من مجلس الدولة :

( أ ) الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٩٨٦/١٢/٢٨ فى الطعنين رقمى ٢٣٢٨ و ٢٥١٠ لسنة ٢٩ قى عليا والمقدم من ادارة قضايا الحكومة وهينة مفوضى الدولة فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ٣٨٣٩ لسنة ٣٦ قى و الصادر بجلسته ١٩٨٣/٤/١٨ م . وهو الحكم الذى طعن عليه بدعوى البطلان الأصلية .

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية العليا

الدائرة الثانية

بالجلسة المنعقدة علنا برئاسة السيد الأستاذ المستشار/ يوسف شلبي يوسف نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة بجلسته ١٩٨٦/١٢/٢٨ وعضوية السادة الأساتذة المستشارين/ محمد فؤاد عبد الرازق الشعراوى ومحمد يسرى زين العابدين وصلاح الدين أبو المعاطي نصير والدكتور/ محمد عبد السلام مخلص وأحمد إبراهيم عبد العزيز تاج الدين

وبحضور السيد الأستاذ المستشار/ عبد المنعم أحمد  
مفوض الدولة  
مكرتير المحكمة  
وحضور السيد/ عبد السلام عبد الحميد الحنفى

( \* ) نورد فيما يلى المبادئ والقواعد التى جاءت بأحكام المحكمة الإدارية العليا فى دعوى البطلان الأصلية وفى طعن الخارج عن الخصومة :

«القاعدة الأولى» : تختص المحكمة الإدارية العليا بالقصل فى طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا مثالية عيب جسم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية (١٥٠٤ - ١٤ (١٩٧٠/١١/٢١) ، ٢٩/٥/١٦ .

«القاعدة الثانية» : دعوى البطلان الأصلية فى الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية يقف عند الحالات التى تنطوى على عيب جسم وتمثل إهداراً للمدالة يفقد فيها الحكم وظيفته (١٥٠٤ - ١٤ (١٩٧٠/١١/٢١) ٢٩/٥/١٦ .

## أصدرت الحكم الآتي

في الطعنين رقمي ٢٣٢٨ و ٢٥١٠ لسنة ٢٩ ق عليا

المقدم من

ادارة قضايا الحكومة وهيئة مفوضي الدولة

في الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري في الدعوى ٣٨٣٩ لسنة ٣٦ القضائية الصادر بجلسة ١٩٨٣/٤/١٨ .

المقامة من السادة : .....

ضد : وزير التربية والتعليم

## الاجراءات

في ١٩٨٦/٦/١٩ أودعت ادارة قضايا الحكومة قلم كتاب المحكمة الادارية العليا تقرير طعن قيد بجنولها برقم ٢٥١٠ لسنة ٢٩ القضائية في الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري بجلسة ١٩٨٣/٤/١٨ في الدعوى رقم ٣٨٣٩ لسنة ٣٦ القضائية المقام من السادة : .....

وقضى الحكم بقبول الدعوى شكلا وبأحقية المدعين في اعتبار دبلوم معهد المعلمين الابتدائي الحاصلين عليه مؤهلا عاليا وتسوية حالتهم على هذا الأساس مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية والزام الجهة الادارية المصروفات . وطلبت الطاعنة - للأسباب الواردة بتقرير الطعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعين المصروفات .

بتاريخ ١٩٨٣/٦/٦ أودعت هيئة مفوضي الدولة نيابة عن وزير التربية والتعليم قلم كتاب هذه المحكمة تقرير طعن قيد بجنولها برقم ٢٣٢٨ لسنة ٢٩ القضائية في

---

- القاعدة الثالثة : لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا إلا إنا إنتنت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو أن يقتدر الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية . ( ٥٩٣ - ٢٤ ) ١٩٧٩/٦/١٧ ( ١٢٢/٢٤ ) .

(\*) وجدير بالاحاطة أن هذه الأحكام منشورة بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في خمسة عشر علماً ١٩٦٥ - ١٩٨٥ ، ج ٢ د - ع ص ١٣٨٥ - ١٣٨٢ . القاعدة الرابعة : قضت المحكمة الإدارية العليا بعدم جواز طعن الخارج عن شخصية أملمها ، وبأختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم بنظر هذا الطعن في الحدود المقررة قانوناً لإتتماس أعادة النظر (حكم المحكمة الإدارية العليا - الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤٠ مكرر) من لفتون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مدلاً بالفتون رقم ١٣٦ لسنة ٢٩ ق عليا بجلسة ١٩٨٧/٤/١٢ - حكم لم ينشر) .

ذات الحكم ومطلبت الطاعنة للأسباب التى أوردتها فى تقرير الطعن - الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى مع الزم المطعون ضدهم المصروفات .

وقد تمت هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرأى القانونى مسبباً فى الطعن ارتأت فيه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعهما بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعين المصروفات .

ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة وقررت ضم الطعن رقم ٢٥١٠ لسنة ٢٩ القضائية الى الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٢٩ القضائية ليصدر فيهما حكم واحد واحالتها الى المحكمة الادارية العليا (الدائرة الثانية) حيث تحدد لتظرهما أمامها جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠ وفيها استمعت المحكمة الى ملأأت لزوم سماعه من ايضاحات ذوى الشأن على النحو المبين بمحضرها وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم وفيها صدر الحكم وأودعت مموثته المشتملة على أسبابه لدى النطق به .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المناقشة .

من حيث أن عناصر المنازعة تتحصل - حسبما يبين من الأوراق فى أنه بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٧ أقلم السادة/ ..... الدعوى رقم ٣٨٣٩ لسنة ٣٦ القضائية أمام محكمة القضاء الادارى ضد وزير التربية والتعليم ومحافظ القاهرة ، طالبين الحكم بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع باعتبار مؤهل معاهد المعلمين الخاصة (المعلمين الابتدائية) مؤهلا عليا وملتزمتب على ذلك من آثار وتسمية حالتهم على هذا الأساس مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

وبجلسة ٣ من يناير سنة ١٩٨٣ حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلا وبأحقية المدعين فى اعتبار مؤهل دبلوم معهد المعلمين الابتدائى مؤهلا عليا وتسمية حالتهم على هذا الأساس وملتزمتب على ذلك من آثار وفروق مالية والزام الجهة الادارية المصروفات ، وشيدت قضاهما على أن الحاصل على دبلوم المعلمين الابتدائى ودبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية منح الدرجة السابعة المخفضة بمرتبة شهرى قدره ١٠٠ جنيها ، وذلك بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادرين فى ٩٠٢



من سبتمبر سنة ١٩٥١ والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وأن قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ٧٥ الصادر نفاذا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم يذكر دبلوم المعلمين الابتدائي ودبلوم التجارة التكميلية العالية وعند بيانه المؤهلات الأقل من المتوسط وفوق المتوسط وهذا يؤكد بقاء التقييم السابق ... يضاف الى ذلك أن المحكمة الدستورية أصدرت بجملة ٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ فى طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ ق قرار باعتبار دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العليا مؤهلا عاليا الامر الذى يقتضى أعمال مبدأ المساواة بينه وبين دبلوم المعلمين الابتدائي .

ومن حيث أن المعلمين يقومون على أن الحكم المعلمون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله لان قانون المعدلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد ميز فى المعاملة بين حاملي الشهادات العالية والمؤهلات الجامعية المقرر تعيينهم ابتداء فى الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى والادارى بمرتب قدره ١٢ جنيها شهريا ، وبين حملة المؤهلات الاخرى المعتمد لها عند التعيين أو بعد فترة محددة الدرجة السادسة المخفضة بمرتب شهرى قدره ١٠٫٥٠ جنيها تجعل لافراد الطائفة الاولى أقمية تزيد بمقدار ثلاث سنوات على أفراد الطائفة الثانية ، فضلا عن زيادة المرتب الشهرى عند بدء التعيين ، وهذا يعنى اختلاف المركز القانونى لافراد كل طائفة كما أن مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ قد قرر بأن المؤهل العالى هو الذى تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه أربع سنوات على الأقل بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية (القسم ) أو مايعادلها ، أما حملة المؤهلات غير العاليه فيتم تعيينهم بالكادر المتوسط ، ولما كان مؤهل المدعى قد تم الحصول عليه بعد دراسة أقل من أربع سنوات فلا يجوز اعتباره مؤهلا عاليا فى تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن دبلوم مدارس المعلمين الابتدائي (دبلوم مدارس المعلمات الابتدائية) وهو المؤهل الحاصل عليه كل من المدعين مقرر له الدرجة السادسة المخفضة بماهى ١٠٫٥٠ جنيها شهريا ويمتص بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة (القسم العام - للتقافه)

ومن ثم فإن عنصر ومقومات اعتباره من بين المؤهلات العليا أو الجامعية في تطبيق القوانين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، ١١٢ لسنة ١٩٨١ وكذلك المرسوم الصادر في ١٩٥٣/٨/٦ تكون غير متوافرة سواء من حيث درجة بداية التعيين والمهام المقررة ومدة الدراسة التي يتعين قضاءها للحصول عليه وهي أربع سنوات وبالتالي لا يجوز اعتبار هذا المؤهل مؤهلاً علياً - ولا يجوز الاستناد إلى التقييم الذي أتى به قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢ ، ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ حيث لم يقرر للمؤهل المذكور سوى الدرجة السادسة المخفضة بمهية ١٠/٥ جنوباً شهرياً، ولاوجه للاستناد إلى ما قرره المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ في طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ ق من اعتبار دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العليا من المؤهلات العليا وهو أحد المؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لاوجه لذلك لأن القرار التفسيري مقصور على المؤهل محل التفسير وحده دون أن يمتد إلى غيره من المؤهلات الأخرى ولا يجوز القياس عليه أو التوسع فيه بما يؤدي إلى اعتبار أحد المؤهلات من المؤهلات العالية عاليه بما يجافي طبيعة ووصف الشهادات والدبلومات العالية في ضوء المعايير والضوابط سالفة الذكر .

ومن حيث أنه نأسيماً على ما تقدم واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعنين شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات .

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وبإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى وألزمت المدعى بالمصروفات ..

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة يوم الاحد الموافق ١٤٠٦ هجرية  
والموافق / / ١٩٨ م بالهيئة المبنية بصدره .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

(ب) : تقرير مفوض الدولة في الطعن رقم ١١ لسنة ٣٥ قى عليا والمتعلق بدعوى البطلان الأصلية في الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا ،الدائرة الثانية، بجلسة ١٢/٢٨/٨٦ فى الطعنين رقمى ٢٣٢٨ و ٢٥١٠ لسنة ٢٩ قى عليا .  
(وهو الحكم سالف الفكر)

تقرير مفوض الدولة  
فى الطعن رقم ١١ لسنة ٣٥ قى . عليا  
المقام من

- (١) .....
- (٢) .....

فى الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا - الدائرة الثانية - بجلسة ١٢/٢٨/١٩٨٦ فى الطعنين رقمى ٢٣٢٨ و ٢٥١٠ لسنة ٢٩ قى عليا

الاجراءات

بتاريخ ٩/١٠/١٩٨٨ أودع الأستاذ/ منصف نجيب سليمان المحامى - بصفته وكيلًا عن الطاعنين سكرتارية المحكمة الادارية العليا تقرير طعن قيد برقم ١١ لسنة ٣٥ قى . عليا فى الحكم المشار اليه بصدر هذا التقرير .

وللأسباب الواردة بتقرير الطعن طلب الطاعنان الحكم بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وببطلان الحكم المطعون فيه مع جميع مايتربط على ذلك من آثار قانونية ومالية ، والزام الجهة الادارية المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وأعلنت صحيفة الطعن فى مواجهة هيئة قضائيا الدولة فى ١١/١٠/١٩٨٨ م .

---

(★) نظراً لإحتواء هذا التقرير على مبادئ وقواعد جوهرية هامة تتعلق بشروط إعلان الطعن طبقاً لنصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وما يترتب على الإخلال بها من بطلان ، (راجع المادتين ١٣ ، ١١٤ مرافعات) فلما ننشر هذا التقرير كاملاً لتقدمه الصلابة ، لاسيما وأن المجلس يأخذ بقانون المرافعات المدنية والتجارية فيما يتعلق بقواعد الإعلان ، كما يشتمل التقرير على أحكام هامة للمحكمة الادارية العليا فى هذا الخصوص .

## الوقائع

تخلص وقائع المنازعة حسبما يبين من مطالعة الأوراق أنه بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٢ أقام الطاعنان وآخرون دعواهم رقم ٢٨٣٩ لسنة ٣٦ ق أمام محكمة القضاء الإداري ضد وزير التربية والتعليم ومحافظ الغربية (بصفتهما) طالبين في ختامها الحكم بقبولها شكلا وفي الموضوع باعتبار مؤهل معاهد المعلمين الخاصة (المعلمين الابتدائية سابقا) مؤهلا عاليا مع ما يترتب على ذلك من آثار وتسوية حالة المدعين على هذا الأسس مع إلزام الجهة الإدارية المصروفات .

وبجلسة ١٨/٤/١٩٨٣ حكمت محكمة القضاء الإداري بقبول الدعوى شكلا وبأحقية المدعين في تسوية حالتهم باعتبار مؤهلهم مؤهلا عاليا مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية .

وبتاريخ ٦/٦/١٩٨٣ أودعت هيئة مفوضي الدولة مكرتارية المحكمة الإدارية العليا تقرير الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٢٩ ق . عليا طالبة - لما ورد به من أسباب - الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى وإلزام المدعين المصروفات .

وبتاريخ ١٩/٦/١٩٨٣ أودعت هيئة قضايا الدولة (إدارة قضايا الحكومة) مكرتارية المحكمة تقرير الطعن رقم ٢٥١٠ لسنة ٢٩ ق . عليا طالبة الحكم بقبول الطعن شكلا ، وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى وإلزام المطعون ضدهم المصروفات .

وتداول نظر الطعنين أمام دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا على النحو الثابت بمحاضر الجلسات حيث قررت بجلسة ١٠/١١/١٩٨٦ ضم الطعن رقم ٢٥١٠ لسنة ٢٩ ق عليا إلى الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٢٩ ق . عليا ليصدر فيهما حكم واحد

واحالة الطعنين الى المحكمة الادارية العليا - الدائرة الثانية - وحددت لنظرهما أمامها جلسة ١٩٨٦/١١/١٠ ، ونظر الطعنان أمام المحكمة الادارية العليا بالجلسة المشار اليها ، وقضت بجملة ٨٦/١٢/٢٨ بقبول الطعنين شكلا وفي موضوعهما بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى وألزمت المدعين بالمصروفات .

وأقامت المحكمة قضاءها على أن عناصر ومقومات اعتبار مؤهل المدعين من بين المؤهلات المالية أو الجامعية في تطبيق القوانين أرقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، ١١٢ لسنة ١٩٨١ ، وكذلك المرسوم الصادر في ١٩٥٣/٨/٦ تكون غير متوافره سواء من حيث درجة بذاية التعيين والمهامة المقررة ومدة الدراسة التي يتعين قضاؤها للحصول عليه ، وبالتالي لا يجوز اعتبار هذا المؤهل مؤهلا عاليا .

وتتحصل أسباب الطعن المائل في أن التثبت أن هيئة قضائيا الدولة قامت باعلان طعنها في حكم محكمة القضاء الادارى للمدعين في مواجهة الأستاذ/ ..... المحامي ، ولم يتم تسليم هذه الاعلانات لسيادته ، وتم تسليمها بقسم الشرطة ومن ثم فان اعلان عريضة الطعن المشار اليه للمدعين يكون قد وقع باطلا اذ كان يتعين أن يتم إعلان كل منهم على موطنه الأصلي المعلوم تماما لمديرية التربية والتعليم بحكم وجود ملفات خدمتهم لديها ، ولم يكن من الجائز قletonا اعلانهم في مواجهة محاميهم السابق أو في مواجهة جهة الادارة ، وذلك عملا بصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات ولعلم المديرية بموطنهم الأصلي .

وأضاف تقرير الطعن أنه لا ينال مما تقدم مانصت عليه المادة ٢١٤ المشار اليها في ققرتها الأخيرة من أنه اذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين بعريضة دعواه موطنه الأصلي جاز اعلانه بعريضة الطعن في موطنه المختار المذكور بعريضة دعواه ، ذلك أن هذا الحكم لا يجوز تطبيقه في مجال المنازعات الادارية لعدم اتفاقه مع نص وروح قانون مجلس الدولة وطبيعة المنازعات الادارية ، ونظرا لعلم الجهات الادارية بعنوانين كل العاملين فيها العلم التام النافي لضرورة اعمال الاستثناء المقرر بالفقرة الاخيرة من المادة ٢١٤ المشار اليها .

ومنى كان اعلان عريضة الطعن المشار اليه باطلا ولم يخطر أى من المطعون

ضدهم اخطارا صحيحاً بالجلسات التي عقدت لنظره ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر باطلا .

واختتم الطاعنان صحيفة طعنهما أنه لما كان من شأن تنفيذ الحكم المطعون فيه أن يصيبهما بأضرار يتعذر تداركها تتمثل في المساس بمركزيهما الوظيفي ، الأمر الذي يحق معه لهما أن يطلبوا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه لحين الفصل في الموضوع .

## الرأي القانوني

### عن الشكل :

ومن حيث أن الطاعنين يطلبان الحكم ببطلان حكم المحكمة الادارية العليا ، ولم يرد نص في القانون يحدد ميعادا لرفع دعوى البطلان الأصلية بالطنن بالبطلان في أحكام المحكمة الادارية العليا ومن ثم تكون الدعوى قد استوفت أوضاعها الشكلية ... (راجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣١ ق . علما بجلسة ١٩٨٦/٧/٢٩)

### عن الموضوع :

ومن حيث أن الطعن يقوم على بطلان الحكم المطعون فيه لعدم إعلان الطاعنين بعريضة الطعن ، أو اخطارهم اخطارا صحيحا بالجلسات التي عقدت لنظره .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على أنه إذا أُجيز استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة باتة ، فإن هذا الاستثناء - في غير الحالات التي نص عليها القانون كما فعل في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - يجب أن يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم يمثل اهدارا للمدالة يفقد فيها الحكم وظيفته .

ومن حيث أن المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في فقرتها الثانية على أن :..... يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى نوى الشأن ، ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز في حالة الضرورة تقصيره الى ثلاثة أيام ..... ..

وعلة هذا النص الذي رددته قوانين مجلس الدولة المتعاقبة هي تمكين نوى الشأن بعد تمام تحضير الطعن وتجهيزته للمرافعة من الحضور بأنفسهم أو بوكالاتهم أمام المحكمة للدلالة بما لديهم من إضاحات ، وتقديم ما يمن لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها ، وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، ومن ثم فله يترتب على اغفال الإبلاغ بتاريخ الجلسة عيب جسيم فى الإجراءات من شأنه الإضرار بمصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه والاخلال بحقه فى الدفاع الأمر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه ....

(راجع حكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٣٤٩٧ لسنة ٣٢ ق . على جلسة ١٩٩٠/٢/١٨ ، وحكما فى الطعن رقم ٣٣٤٢ لسنة ٣٢ ق . على جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥ .)

ومن حيث أن الثابت من مطالعة الأوراق أنه عند اعلان صحيفة الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٩ ق . على فى مواجهة الأستاذ/ محمد كامل الموجى المحلى - باعتباره محامى المدعين أمام محكمة أول درجة - رفض ميلانته استلام صحيفة للطعن بدعوى أنه ليس وكيلاً عنهم ولا صفة له فى استلام الطعن المشار إليه . كما لم تعلن مد غة الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٢٩ ق . على للمدعين بأى طريقة فى الآ...

وفد عين لنظر الطعنين المشار إليهما جلسة ١٩٨٦/٣/٢٤ أمام دائرة فحص لاطعون ولم يخطا المدعون بهذه الجلسة وتخلفوا عن الحضور فيها ، وتداولوا نظر الطعنين بجلسته ١٩٨٦/٥/١٢ و بجلسته ١٩٨٦/١٢/٢٣ حيث لم يخطر المدعى أيضاً بهاتين الجلستين وتخلفوا عن الحضور فيهما، وبجلسة ١٩٨٦/١١/١٠ (والتي أخطربها) المدعى على عنوان محاميهما السابق وتخلفوا عن الحضور فيها أيضاً) قررت المحكمة ضم الطعنين ليسدر فيهما حكم واحد ، وأحالت الطعنين إلى المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الثانية) وحددت لنظرهما أمامها جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠ ونظر الطعنين المشار إليهما أمام المحكمة الإدارية العليا الدائرة الثانية بجلسته ١٩٨٦/١١/٣٠ ولم يحضر أحد من المدعين بنفسه أو بوكيل عنه إذ لم يتم إبلاغهم بتاريخ الجلسة المشار إليها ، وفى تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الطعنين للحكم بجلسته ١٩٨٦/١٢/٢٨ حيث لم يحضر أحد من المدعين أيضاً لعدم إعلانهما بأى

طريقة من طرق الاعلان ، وكان من اليسير على المحكمة أن تكلف جهة الادارة بتقديم بيان بالمواطن الأصلي للمدعين وهو معلوم تماما لها بحكم الرابطة الوظيفية القائمة بين الطرفين ووجود ملفات خدمة المدعين لدى جهة الادارة .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم ، يكون نظر الطعنين أمام تلك الدائرة قد تم بمعزل عن المدعين مما ينطوي على اخلال بحق الدفاع يشوب اجراءات نظر الطعنين بمبج جوهرى يبطلها ، ويستتبع بطلان الحكم الصادر فوهما مما يتعين معه القضاء بالغائه وباحالة الطعنين الى دائرة أخرى من دوائر المحكمة الادارية العليا لاعادة نظرها عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات .

ومن حيث أنه عن طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه - كما أشار بذلك تقرير الطعن المائل - فان قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على أن طلب وقف التنفيذ يتعين أن يتم على ركنين أولهما : قيام الاستعجال بأن كان يترتب على التنفيذ نتائج يتعذر تداركها ، وثانيهما : يتصل بمبدأ المشروعية بأن يكون ادعاء الطلب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم ، ولئن توافر في طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ركن المشروعية ، الا أنه ينتفى بشأن ركن الاستعجال الأمر الذي يتعين معه القضاء برفض هذا الطلب والزام المدعين مصروفاته .

### لهذه الأسباب

نرى الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا الدائرة الثانية بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ في الطعنين رقمي ٢٣٢٨ و ٢٥١٠ لسنة ٢٩ ق . عليا وباحالة الطعنين الى دائرة أخرى للفصل فيهما(\*) .

---

(\*) لم يصدر الحكم في هذه الدعوى حتى تاريخ الانتهاء من طبع هذا المؤلف .



★ صيغة حكم حديث صادر في دعوى بطلان أصلية بالطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٢  
في علها وحكم فيه بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفض الدفع بعدم جواز  
الطعن لسابقة الفصل فيه وبطلان الحكم المطعون فيه

### مجلس الدولة المحكمة الإدارية العليا الدائرة الثالثة

بالجلسة المنعقدة علناً برئاسة السيد الأستاذ/ محمد فؤاد عبد الرازق الشبرولي  
نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة  
وعضوية السادة الاساتذة/ رأفت محمد السيد يوسف وفاروق علي عبد القادر وكمال  
زكي عبد الرحمن اللامي وعطية الله رسلان أحمد فرج المستشارين  
وحضور مفوض الدولة السيد الأستاذ/ رجب عبد الحكيم سليم المستشار المساعد  
والسيد/ رفعت عبد الفتى سليمان السرى  
سكرتير المحكمة

### أصدرت الحكم الآتي .

في الطعن المقيد بالسجل العام برقم ١٣٩ لسنة ٢٢ القضائية المقام من الميمنة/ .....  
الممثلة القانونية للشركة المتحدة للبوفيهات والمطاعم السياحية ضد السيد/ محافظ العاصمة  
بصفته عن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الأولى) بجلسته ١٩٨٦/٢/٨  
في الطعن رقم ١٥٠، نمرة ٣١ القضائية المقام من الطاعنة ضد المطعون ضده .

### الاجراءات

في يوم الاثنين الموافق ١٩٨٦/١١/١٧ أودع الأستاذ/ ..... المحامي بصفته  
وكيلاً عن الميمنة/ ..... بصفتها الممثلة القانونية للشركة المتحدة للبوفيهات

---

(★) ننشر هذا الحكم كاملاً لاحتوائه على مبادئ قانونية هامة في التقادم ، والبطلان ، وأحكام  
التقاضي المتعلقة بعدم الصلاحية ، وأحكام المحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن ، وذلك بالإضافة إلى  
القاعدة الهامة الواردة بالمادة (٢٧١) مرافعت والتي تقضي بأنه :  
يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام ، أي كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة  
للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها - وإذا كان الحكم لم ينقض إلا من جزء منه بقي  
نافذاً فيما يتعلق بالأجزاء الأخرى مالم تكن مترتبة على الجزء المنقوض .  
كما نوضح الحكم أن دعوى البطلان كما سبق لنا إيضاحه لا تتقيد بمواعيد رفع الدعوى لملم  
التقاضي الإداري الواردة بالمادة ٤٤٤ ، من قانون المجلس ، وأن الحق في رفعها لا يسقط إلا بالتقادم  
الطويل عملاً بحكم المادة ٣٧٤ ، من القانون المدني ، وذلك عكس ما قالت به هيئة مفوضي الدولة  
في الطعن المائل .

والمطاعم السياحية - سكرتارية المحكمة الادارية العليا تقرير الطعن المائل رقم ١٣٩ لسنة ٣٣ ق ضد السيد/ محافظ المنوفية في الحكم الصادر من تلك المحكمة بجلسة ١٩٨٦/٢/٨ في الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق عليا المقام من الشركة الطاعنة ضد المطعون ضده والذي قضى بقبول الطعنين المضمومين رقمي ٣٥٣ و ٨٦٥ لسنة ٣١ ق شكلا وفي موضوعهما برفض الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣١ ق والزام الشركة الطاعنة بمصروفاته ، وبإلغاء الحكم المطعون فيه بمقتضى الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق ويقول الدعيين رقمي ٥٢٨٩ لسنة ٣٧ ق و ١٢٤٨ لسنة ٣٨ ق شكلا ورفضهما موضوعا والزام الشركة بمصروفات هذا الطعن .

وطلبت الطاعنة في ختام تقرير الطعن ، وللأسباب المبينة به ، الحكم بإحالة هذا الطعن إلى دائرة أخرى نظره مجددا لبطان الحكم المطعون فيه بطلانا مطلقا يتعلق بالنظام العام وللحكم فيه مجددا مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات شامله أتماب المحاماة .

وبتاريخ / / ١٩٨ تم اعلان المطعون ضده بتقرير الطعن لدى هيئة قضايا الدولة .

وتم تحضير الطعن أمام هيئة مفوضى الدولة التي أعدت تقريرا بالرأى القانوني اقترحت فيه الحكم (أولا وبصفة أصلية) بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ببطان الحكم المطعون فيه وبإعادة الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق عليا الى المحكمة الادارية العليا للفصل فيه مجددا من دائرة أخرى مع ابقاء الفصل في المصروفات (ثانيا وبصفة احتياطية) بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني مع إلزام الطاعنة بالمصروفات .

وبجلسة ١٩٨٩/٤/١٩ نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون وفيها قررت الدائرة اصدار الحكم بجلسة ١٩٨٩/٦/٧ مع التصريح بالاطلاع وتقديم منكرات لمن يشاء خلال ثلاثة أسابيع . وأثناء هذا الاجل وبتاريخ ١٩٨٩/٥/٢ أودعت الطاعنة منكرة بدفاعها انتهت فيها الى التصميم على الطلبات الواردة بتقرير الطعن وذلك بعد أن أشارت في ختام منكرته الى أن الحكم المطعون فيه بالطعن المائل - ببطلانه هذا قد فوت على الشركة الطاعنة درجة من درجات التقاضي بالمخالفة للدستور والقانون الذي جعل درجات التقاضي على مرحلتين وأن قضاء محكمة النقض قد استقر على

أن مبدأ التقاضي على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائي وأن اخلاص محكمة الاستئناف به أثره بطلان حكمها ولو لم يتمسك الطاعن باعادة القضية الى محكمة أول درجة (نقض جلسة ١٩٨٢/٦/٢ في الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٠ ق) . كما أنه بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٠ وضعت هيئة قضايا الدولة مذكرة بدفاعها خلصت فيها الى طلب الحكم : (أصليا) بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد القانوني . و (احتياطيا) بعدم جواز نظر الطعن لسابقة الفصل فيه و (على سبيل الاحتياط الكلي) بعدم قبول الطعن لعدم توافر احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ١٤٦ مرافعات مع الزام الطاعنة في أى الحالات بالمصروفات والأتعاب عن الدرجتين . وبجلسة ١٩٨٩/٦/٧ قررت دائرة فحص الطعون احوالة الطعن الى " محكمة الادارية العليا (الدائرة الثالثة) وحددت لنظره امامها جلسة ١٩٨٩/٦/٢٠ . ول نظر الطعن بعد ذلك أمام المحكمة على النحو المبين بمحاضر الجلسات . وبتاريخ ١٩٨٩/١١/٨ أودعت الطاعنة مذكرة ثانية بدفاعها صممت فيها على الطلبات الواردة بتقرير الطعن بعد أن كررت من جديد أن هذه المنازعة أولى بها أن تعود الى محكمة القضاء الادارى حتى لا يحرم طرف الخصومة من احدى درجتى التقاضى لاسيما وأن محكمة القضاء الادارى لم تد . كلمتها في الدعويين وإنما قصت بعدم جواز نظر الدعويين لسابقة الفصل فيهما . لم تتعرض بشئ لموضوع الخصومة . وأخيرا وبجلسة ١٩٩٠/٢/٦ أودعت الطاعنة حافظة مستندات طويت على صورته رسمية من الحكم الذى أصدرته محكمة النقض بجلسة ١٩٨٩/١٢/١٧ والطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٢ ق لصالح خربة وقد دونت ضاعنة على غلاف تلك الحافظة أن المنازعة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه قد اتصلت بقضاء مجلس الدولة بطريق الاحالة من محكمة استئناف طنطا وقد طعن فى حكم محكمة الاستئناف الذى أحال المنازعة الى محكمة القضاء الادارى أمام محكمة النقض فقضت بنقضه واختصاص المحاكم المدنية بنظر النزاع وأحالت القضية مرة اخرى الى محكمة استئناف طنطا ووفقا لنص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات يترتب على غرض الحكم الغاء جميع الأحكام أيا كانت الجهة التى أصدرتها والاعمال اللاحقة . كان ذلك لحكم المنقوض أساسا لها ومن ثم فإن حكم محكمة القضاء الادارى وحكم المحكمة الادارية العليا محل هذا الطعن قد انهار تماما بصور حكم محكمة النقض المشار اليه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات ، وبعد المداولة .

ومن حيث أنه عن شكل الطعن فانه من المصلم به أن المشرع حصر طرق الطعن في الاحكام ووضع لها آجالا محددة واجراءات معينة وأنه يتمتع بحث أسباب العوار التي قد تلحق بالاحكام الا عن طريق التظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها ، بحيث اذا كان الطعن غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل لاهدار تلك الاحكام بدعوى بطلان أصلية وذلك تقديرا لحجية الاحكام باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها الا أنه استثناء من هذا الاصل العلم وفي أحوال محددة قرر المشرع لصاحب الشأن الحق في رفع دعوى بطلان أصلية كجزاء على تحقق أي سبب من أسباب عدم الصلاحية الحتمية لهيئة المحكمة التي أصدرت الحكم محل هذه الدعوى ، الا أن المشرع لم يحدد ميعادا محددا لرفع هذه الدعوى ومن ثم فان الحق في رفع تلك الدعوى يستقط بالتقادم الطويل المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني وبناء على ما تقدم فان الطعن الممثل يكون مقبولا شكلا . وبالتالي فان الدفع المثار من هيئة قضائية الدولة بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يكون قائما على غير أسس من القانون جديرا بالرفض .

ومن حيث أنه عن الموضوع فإن وقائع الطعن تخلص - حسبما هو ثابت بالاوراق - في أنه بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢١ أقام الممثل القانوني للشركة العربية المتحدة للبوفيهات والمطاعم السياحية الدعوى رقم ٥٢٨٩ لسنة ٣٧ ق أمام محكمة القضاء الاداري ( دائرة العقود الادارية والتعويضات ) ضد محافظ المنوفية بطلب الحكم بقبول الدعوى شكلا وبصفة مستحقة بوقف تنفيذ القرار الصادر من المدعى عليه بإنهاء عقد ايجار الشركة لبرج المنوفية وتسليمه لمن رسا عليه المزارد وفي الموضوع برفض هذا القرار وما يترتب عليه من آثار مع الزام المدعى عليه بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وتداول نظر الدعوى أمام محكمة القضاء الاداري على النحو الثابت بمحاضر جلساتها وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعوى رقم ١٢٤٨ لسنة ٣٨ ق الي الدعوى

رقم ٢٨٩ ، لسنة ٣٧ ق للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد ، قضت بجملة  
١٩٨٥/١/٢٠ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

وفى يوم الاربعاء الموافق ١٩٨٥/٢/٦ أودع الاستاذ/ ..... المحامي بصفته  
وكيلا عن وكيل الممثلة القانونية للشركة العربية المتحدة للتبويضات والمطاعم السياحية  
قلم كتاب المحكمة الادارية العليا تقريرا بالظعن قيد بجدولها تحت رقم ٨٦٥ لسنة  
٣١ ق ضد محافظ المنوفية فى حكم محكمة القضاء الادارى لمالك الاشارة اليه .

وبجلسة ١٩٨٤/١٠/٢٣ عرض الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣١ ق عليا المقام من  
الشركة الطاعنة ضد المطعون ضده وآخرين على دائرة فحص الطعون بالدائرة  
الاولى للمحكمة الادارية العليا (دائرة منازعات الافراد والعقود الادارية  
والتعويضات) فقررت بجملة ١٩٨٥/٦/١٧ احالته الى دائرة فحص الطعون بالدائرة  
الثالثة للمحكمة الادارية العليا (دائرة الاصلاح الزراعى والعقود والتعويضات) لنظره  
بجملة ١٩٨٥/٧/٢٧ ، كما عرض الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق أيضا على دائرة  
فحص الطعون بالدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا بجملة ١٩٨٥/٤/٤ صدرت  
بجملة ١٩٨٥/٦/١٧ احالة هذا الطعن أيضا الى دائرة فحص الطعون بالدائرة الثالثة  
للمحكمة الادارية العليا .

وبجلسة ١٩٨٥/٧/٣ قررت دائرة فحص الطعون بالدائرة الثالثة للمحكمة الادارية  
العليا ضم الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق الى الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣١ ق ليصدر  
فيهما حكم واحد ، ثم قررت بجملة ١٩٨٥/٩/١٨ احالة الطعنين الى المحكمة  
الادارية العليا (الدائرة الثالثة) وحددت لنظرهما أمامها جلسة ١٩٨٥/١١/٥ وفى هذه  
الجلسة الاخيرة قررت المحكمة (الدائرة الثالثة) احالة الطعنين الى الدائرة الاولى  
للمحكمة الادارية (دائرة منازعات الافراد والهيئات والعقود والتعويضات) وحددت  
لنظرهما أمامها جلسة ١٩٨٥/١٢/١٤ وذلك بعد أن عاد الى الدائرة الاولى للمحكمة  
الادارية العليا اختصاصها بنظر الطعون الخاصة بالعقود الادارية والتعويضات .

وتداول نظر الطعنين رقمى ٢٥٣ لسنة ٣١ ق و ٨٦٥ لسنة ٣١ ق أمام الدائرة  
الاولى للمحكمة الادارية العليا على النحو التالى بمحاضر جلساتها . وبجلسة  
١٩٨٦/٢/٨ أصدرت المحكمة حكمها المشار اليه بصدر هذا الحكم .

ومن حيث أن الطاعنة تنعى على حكم المحكمة الادارية العليا سالف الذكر

بالبطلان بناء على ما عرضته من أسباب بتقرير الطعن حاصلها بطلان الحكم المطعون فيه بطلانا مطلقا يخلق بالنظام العام اعمالا للمواد ١٤٦/٥ و ١٤٧ و ١٥٠ من قانون المرافعات والمادة ٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وحسبما استقر قضاء محكمة النقض المشار اليه بتقرير الطعن . وذلك أن الثابت من الاطلاع على الحكم الذي أصدرته المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق أن السيد الاستاذ المستشار/ محمد المهدي الملهي كان عضوا في الدائرة التي أصدرت ذلك الحكم (عضو اليمين الاول فيها) وذلك على الرغم من سابقة تنهيه عن نظر الدعويين رقمي ٥٢٨٩ و ١٢٤٨ لسنة ٣٨ ق (محل الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق المذكور) أملم محكمة القضاء الاداري وسابقة حكمه على نفسه بعدم الصلاحية لنظر تلك الدعويين - فان الحكم الذي اصدرته المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق المشار اليه آنفا يكون قد وقع باطلا وخلصت الطاعنة في تقرير طعنها الى طلب الحكم ببطلان الحكم المذكور والغائه واحالة الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق لنظره أمام دائرة أخرى غير تلك التي أصدرت الحكم الباطل والفصل في ذلك الطعن من جديد .

ومن حيث أنه باستعراض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية يتبين أن المادة ١٤٦ منه تنص على أنه يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في الاحوال الآتية :

١ - ..... ٢ - ..... ٣ - ..... ٤ - ..... ٥ - اذا كان قد أفنى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها .

كما تنص المادة ١٤٧ من القانون المذكور على أنه يقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه في الاحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم .

واذ وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم واعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى .

ومن حيث أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الحكم القضائى متى صدر صحيحا يظل منتجا آثاره فيمنع بحث أسباب العوار التي تلحقه الا عن طريق النظم

منها بطرق الطعن المناسبة ، ولا سبيل لاهتدار هذه الاحكام بدعوى بطلان أصلية أو الدفع به في دعوى أخرى . ومن المسلم به استثناء من هذا الأصل العام في بعض الصور القول بإمكان رفع بطلان أصلية أو الدفع بذلك ، اذا تجرد الحكم من أركانه الاساسية بحيث يشوبه عيب جوهري جسم يصيب كيانته ويقعده صفته كحكم ويحول دون اعتباره موجودا منذ صدوره فلا يستمد القاضي سلطته ولا يترتب الحكم حجية الأمر المقضى ولا يرد عليه التصحيح لأن المعلوم لا يمكن رُفب صدعه . ( محكمة النقض في الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٤ - مجموعة المكتب الفنى فى خمسين علما - الجزء الأول - المجلد الثالث - مبدأ ١٤٩٨ - صفحة ٣٥٧٧ ) .

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا قد استقر قضاؤها أيضا على أنه ولئن كانت أحكام المحكمة الادارية العليا خاتمة المطاف فيما يعرض من أقضية على القضاء الادارى ومن ثم لا تقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن - شأنها فى ذلك شأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض - واذا كان الشارع قد أجاز للخصم أن يطلب الى محكمة النقض الغاء الحكم الصادر منها اذ قام بأحد اعضاء الهيئة التى أصدرته سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ من قانون المرافعات واعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى فإن مثل هذه الوسيلة ينبغى اتاحتها للخصم اذا ما وقع البطلان فى حكم المحكمة الادارية العليا لفت العيب وذلك لوحدة العلة التى تقوم على حكمة جوهريّة من توفير طمأننة أساسية لتطمين المتقاضين وصون سمعة القضاء .

ومن حيث أنه على هدى ملتزم واذا كان الثابت من الاوراق فى الطعن المائل أن الطاعن سبق أن أقام الدعوى رقم ٥٦٨٦ لسنة ٣٧ ق أمام محكمة القضاء الادارى (دائرة العقود الادارية والتعويضات) وتحدد لنظرها ألمم هذه الدائرة جلسة ١٩٨٣/٩/٢٥ م وتداول نظرها بعد ذلك أمامها على النحو المبين بمحاضر جلساتها ، وبجلسة ١٩٨٤/١/٢٦ قررت الدائرة برئاسة السيد الاستاذ المستشار/ محمد المهدى المليحي عرض الدعوى على السيد المستشار/ نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة القضاء لاحتلتها الى دائرة أخرى لوجود مانع لدى الدائرة من الفصل فيها ، وبناء على ذلك أحيلت الدعوى الى دائرة أخرى من دوائر محكمة

القضاء الادارى وتداول نظرها أمامها الى أن قضت بجملة ١٩٨٥/١/٢٠ بعدم جواز نظر الدعوى (الدعويين المضمومتين رقمي ٥٢٨٦ لسنة ٣٧ ق و ١٢٤٨ لسنة ٣٨ ق) لسبق الفصل فيهما وذلك على النحو السالف بيانه تفصيلا .

ولما كان الثابت من الاوراق أن حكم محكمة القضاء الادارى سالف الذكر كان محل الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق عليا المشار اليه آنفا . واذ كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بجملة ١٩٨٦/٢/٨ فى الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ سالف الذكر أن السيد الاستاذ المستشار/ محمد المهدي المليحي كان عضواً في دائرة منازعات الافراد والعقود الادارية والتعويضات التي أصدرت ذلك الحكم ومن ثم يكون قد قام بالسيد الاستاذ المستشار/ محمد المهدي المليحي سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل فى الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق عليا لسبق تنحيه عن نظر الدعوى رقم ٥٢٨٩ لسنة ٣٧ قضاء ادارى محل الطعن المذكور .

ومن حيث أنه ولئن كانت أسباب عدم الصلاحية سواء نتيجة ظروف عم الصلاحية الحتمية أو نتيجة ظروف عدم الصلاحية التقديرية ، والمنصوص عليها سواء فى قانون السلطة القضائية أو قانون المرافعات كلها تعتبر أسباب حتمية لتجاوز شخص العضو الذى قام به سبب عدم الصلاحية ، ولا تمتد الى أعضاء المحكمة الآخرين - فكل أسباب عدم الصلاحية شخصية الا أن الثابت أن دائرة العقود الادارية والتعويضات بمحكمة القضاء الادارى برئاسة السيد الاستاذ المستشار/ محمد المهدي المليحي قررت بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٤/١/٢٢ وجود مانع لرد الدائرة من الفصل فى الدعوى . الا أنها لم تسبب قرارها هذا ، فقد خلا محضر الجلسة من أية اشارة الى المانع الذى قام لدى هذه الدائرة وحال بينها وبين صلاحيتها للفصل فى تلك الدعوى ، كما لم يتضمن محضر الجلسة أيضاً أسماء أى من السادة اعضاء الدائرة الذين قام بهم سبب عدم الصلاحية ومن ثم فإن المانع الذى قام لدى الدائرة يشمل والحالة هذه جميع السادة المستشارين الاعضاء بها .

ومن حيث أنه ترتباً على ماتقدم فانه يكون قد قام فى أحد السادة المستشارين الذين شاركوا فى الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق وهو السيد الاستاذ المستشار/ محمد المهدي المليحي سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل فى ذلك الطعن الأمر الذى يتعين معه القضاء ببطالان ذلك الحكم .



ومن حيث أنه عن الدفع المشار من هيئة قضايا الدولة بعدم جواز نظر الطعن  
لمسابقة الفصل فيه تأسيسا على أن رفض الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣١ ق أدى الى إلغاء  
الحكم المطعون فيه بالطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق وقد حاز كل منهما قوة الشيء  
المحكوم فيه وأن التعرض لأى منهما منفردا يتعارض وحجية الشيء المحكوم فيه  
فان هذا القول مردود بأن الثابت من الاوراق كما سلف البيان تفصيلا أن الطعن المائل  
هو فى حقيقة الأمر دعوى بطلان أصلية ولما كانت الشركة الطاعنة لم يسبق لها أن أقامت  
مثل هذه الدعوى أمام القضاء الادارى ضد نفس الخصوم ونفس الطلبات ولذا  
المسبب ومن ثم فان حجية الأمر المقضى المنصوص عليها فى المادة ١٠١ من القانون  
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الاتبات فى المواد المدنية والتجارية تعد منتفية  
فى هذه الحالة ويكون الدفع بعدم جواز نظر الطعن لمسابقة الفصل فيه وبالتالي قلتما  
على غير أسس من القانون خليفا بالرغم .

ومن حيث أنه عن طلب الشركة الطاعنة اعادة المنازعة الى محكمة القضاء  
الادارى للفصل فيها حتى لا يحرم طرفا الخصومة من احدى درجتى التقاضى لاسيما  
وأن تلك المحكمة لم تقل كلمتها فى الدعويين وانما قضت بعدم جواز نظر الدعويين  
لمسابقة الفصل فيهما أى أنها لم تتعرض بشئ لموضوع الخصومة - فان هذا القول  
مردود بأنه لما كان الثابت من الاوراق أن المنازعة صالحة للفصل فيها من الناحية  
الموضوعية وأنه طبقا لما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا يكون لهذه  
المحكمة سلطة الفصل فى النزاع دون ثمة ما يدعى الى اعلائه الى محكمة أول درجة  
الصادر منها الحكم المقضى بالفاته .

ومن حيث أنه عن اعادة الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق عليا الى المحكمة الادارية  
العليا للفصل فيه مجددا من دائرة أخرى مع ابقاء الفصل فى المصروفات فانه لما  
كانت هذه الدائرة الثالثة من دولر المحكمة الادارية العليا هى المختصة حاليا بنظر  
الطعون فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى فى مجال العقود الادارية  
ومن ثم فانها تكون هى المختصة دون غيرها بالفصل فى الطعن المذكور وتحدد  
لنظره أمامها جلسة ١٥/٥/١٩٩٠ ولا يغير من ذلك ماثيره الشركة الطاعنة من أنه  
بصدور حكم محكمة النقض فى الطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٣ ق المشار اليه آنفا  
لصالحها فان حكم محكمة القضاء الادارى وحكم المحكمة الادارية العليا محل الطعن  
المائل يكونان قد انهارا تماما بصدور ذلك الحكم هذا بنص المادة ١/٢٧١ من قانون

المرافعات والتي تقضى بأنه ميترتب على نقض الحكم الغاء جميع الاحكام أيا كانت الجهة التي أصدرتها والاعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها، هذا القول من جانب الشركة الطاعنة مردود بأن ما انتهى إليه حكم محكمة النقض سلف الذكر بشأن تحديد الطبيعة القانونية للمقد محل النزاع واعتباره عقدا مدنيا وليس عقدا اداريا ومن ثم يختص القضاء المدني بنظر المنازعات الناشئة عنه ، هذا الحكم لا يقيد القضاء الادارى هذا فضلا من أن الاحالة قد تمت وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ومن ثم فقد أصبح القضاء الادارى مختصا بنظر الدعوى .

### فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برأف النفع بعدم جواز نظر الطعن لمصلحة الفصل فيه وببطلان الحكم المطعون فيه وحيدت جلسة ١٩٩٠/٥/١٥ لنظر الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٢١ ق عليا وأبقت الفصل في المصروفات .  
صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسته الثلاثاء ٧ رمضان سنة ١٤١٠ هـ الموافق من ابريل سنة ١٩٩٠ .

رئيس المحكمة .

سكرتير المحكمة

## الفصل السادس

### صیغ دعاوی متنوعة

ونعرض هذا الموضوع على النحو التالي :

(أولاً) : صیفة دعوى تعويض ناتجة عن المسؤولية المدنية الناتجة عن عدم تنفيذ أحكام القضاء الإداری ، وصیفة الاعلان المتعلق بها .

(ثانياً) : صیفة دفع بعدم دستورية تشريع معين أمام القضاء الإداری .

(ثالثاً) : صیفة طلب تفسير حكم صادر من القضاء الإداری .

(رابعاً) : صیفة دعوى بطلب الحكم بالطلبات التي أغفلتها المحكمة .

(أولاً) : صيغة دعوى تعويض ناتجة عن المسؤولية المدنية الناتجة عن عدم تنفيذ أحكام القضاء الإداري وصيغة الاعلان المتعلق بها .  
تعهد :

بادئ ذي بدء يجب أن تعطى الإدارة فسحة من الوقت لتتخذ فيها الاجراءات المناسبة لتنفيذ الحكم دون ماطلة أو تسويف<sup>(١)</sup> .

ويجب أن يتم التنفيذ طبقاً لأحكام قانون المرافعات<sup>(٢)</sup> - أما حالة امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم فيحق لصاحب الشأن الرجوع الى القضاء للطن في امتناع الإدارة عن التنفيذ ، والمطالبة بالحقوق الناشئة عن الحكم كاملة ، وذلك فضلاً عن الادعاء المدني ، واتخاذ الاجراءات الجنائية المنصوص عليها بالمادة (١٢٣) عقوبات ضد جهة الإدارة المتمتعة عن التنفيذ ، وذلك فضلاً عن جواز محاكمة الموظف المسئول تأديبياً بسبب امتناعه عن التنفيذ أو التراخي فيه مع امكان مطالبته بتعويض مناسب عن الاضرار الناجمة عن ذلك .

وبعد هذا التمهيد نتناول الموضوع على النحو التالي :

#### ( ١ ) : الطعن القضائي بسبب الامتناع عن التنفيذ :

ان امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ الحكم الصادر من القضاء الإداري يعتبر بمثابة قرار سلبي يجوز لدوى الشأن الطعن فيه أمام المحكمة المختصة بمجلس الدولة<sup>(٣)</sup> .

لما في الأحوال التي لا يحتاج فيها التنفيذ الى اصدار قرار اداري كإزالة بعض العقبات المادية ، أو استحقاق المبالغ المحددة في الحكم ، فالغالب أنها تنشئ قرار سلبي بالامتناع ، ويمكن أن يترتب على ذلك اقامة دعوى بالتعويض أو تسوية الحقوق المترتبة على الحكم إذا كان المحكوم له موظفاً .

(١) محكمة القضاء الإداري في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٧ م ١١ ق .

(٢) تراجع المواد ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ بقانون المرافعات والوردة بالفصل الثالث المتعلق بتنفيذ الأحكام والقرارات مع مراعاة عمل الملاممة للالتزام بين أحكام هذه المواد وطبيعة المنازعات الإدارية التي تنضى بأن الطعن لا يوقف التنفيذ إلا اذا حكم بالإيقاف من محكمة الطعن (راجع المادة ٥٠) من قانون المجلس) .

(٣) محكمة القضاء الإداري في ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٠ م ٤ ق .

ويلاحظ أن اجراءات الطعن تخضع للقواعد العامة بشأن التظلم الى جهة الادارة قبل رفع الدعوى .

وجدير بالذكر أنه إذا قامت الادارة بتنفيذ الحكم تنفيذاً ناقصاً أو مشوهاً أو سورياً ، فإنه بحق للمتضرر الطعن في قرار التنفيذ الناقص أمام المحكمة المختصة بمجلس الدولة .

## (٢) المسؤولية المدنية عن عدم التنفيذ :

ان الامتناع عن تنفيذ الحكم أو تنفيذه تنفيذاً خاطئاً من الأسباب التي توجب للمسئولية المدنية ، ويتم ذلك بالادعاء مدنياً ضد الموظف المسئول في حالة ارتكابه خطأ شخصياً متى توافرت الشروط القانونية اللازمة لتحريك هذه الدعوى ، فيشترط توافر شروط الخطأ الشخصي طبقاً للمعايير المحددة لذلك ، كما يشترط توافر ما تقضي به المادة (١٦٣) من القانون المدني والتي تتطلب توافر الخطأ والضرر ورابطة السببية ، كما لا تنجو جهة الادارة من المسؤولية على أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه متى توافرت الشروط القانونية في هذا الشأن وطبقاً لحكم المادة (١٧٤) من القانون المدني<sup>(١)</sup> . وسبق لنا الإشارة الى هذا الموضوع تفصيلاً ويلاحظ أن الخطأ الموجب للمسئولية عن الامتناع عن تنفيذ الأحكام يتناول كلا من الفعل السلبى ، والفعل الإيجابى ، وينصرف الى مجرد الإهمال أو الفعل العمد<sup>(٢)</sup> .

وقد بينت محكمة القضاء الإدارى أن الخطأ الذى يمكن أن ترتكبه الادارة يمكن أن يكون في عيب الشكل ، أو عدم الاختصاص ، أو مخالفة القانون ، أو الانحراف بالسلطة ، أو إساءة استعمال السلطة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) جاء بالمادة (١٧٤) من القانون المدني ما يلى :

(١) يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، متى كان وافقاً منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها .

(٢) وتقوم رابطة التبعية ، ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه ، متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه .

(٢) محكمة القضاء الإدارى في ٢٠ ديسمبر ١٩٥٦ م ١١ ق .

(٣) محكمة القضاء الإدارى ذات الحكم السابق .

### (٣) الصيغة (صيغة عملية بوشرت بمعرفة المؤلف) :

بخصوص عريضة الدعوى المدنية بطلب التعويض .

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ المستشار/ رئيس محكمة القضاء الإدارى دائرة العقود .

مقدمه لسيادتكم الدكتور/ خميس السيد اسماعيل المحامى بالنقض وكيل الاستاذة/ وفاء فاضل المدير العام بجهاز التلفزيون العربى والمصرية الجنسية والمسلمة الديانة وموطنها المختار مكتبه الكائن برقم/ ٤ شارع ١٦٣ بعلاقات المعادى مغلف مستشفى القوات المسلحة .

#### ضد

(١) الأستاذ/ رئيس مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتلفزيون بصفته .

(٢) الأستاذ/ ..... رئيس الادارة المركزية للشئون القانونية باتحاد الاذاعة والتلفزيون والمسئول عن تنفيذ الأحكام القضائية بصفته .

ويطلبان بمقر عملهما بمبنى الاذاعة والتلفزيون بكورنيش النيل بقسم بولاق .

#### الموضوع

نوجز الموضوع فيما يلى :

(أولاً) : تطلب المدعية بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه نتيجة عدم تنفيذ الحكم الصادر لها من محكمة القضاء الإدارى دائرة الجزاءات والترقيات، فى ١٧/١١/١٩٨٨ فى الدعوى ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق والذى قضى بما يلى :

حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلاً وفى الموضوع بإلغاء القرار رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من تخطى المدعية فى التعيين فى وظيفة مدير عام البرامج الرياضية مع ما يترتب على ذلك من آثار وألزمته الجهة الإدارية بالمصروفات .

(ثانياً) : قامت الطالبة باعلان صورة الحكم الى الاستاذ/ رئيس مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتلفزيون، واستلمه واستلم صورته الموظف المختص فى ٢٠/١٢/١٩٨٨ م .

(ثالثاً) : استمرت الطالبة فى متابعة الاتصال بالمختصين لتنفيذ الحكم غير أن المعلن اليه الثانى لم يستجب ، وعمد الى التصويف فى التنفيذ ، بل وهدد الطالبة بأنها اذا استمرت فى تنفيذ الحكم فإنه سيعمل على نقلها الى مكان لا ترضاه .  
وقد أثبتت الطالبة هذا التهديد بمذكرة قامت برفعها الى رئيس أمناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون .

(رابعاً) : ازاء هذا التحدى المسافر المشوب باساءة استعمال السلطة قامت الطالبة بلتذلل المختصين بانذار على يد محضر وطلبت تنفيذ الحكم فى نطق المهلة القانونية .

(خامساً) : أصر المدعى عليه على عدم تنفيذ الحكم راكبا متن الشطوط وإساءة استعمال السلطة ، ومنتكرا للحكم المشمول بالصيغة التنفيذية وبحجية الاحكام الصادرة من مجلس الدولة .

(سادساً) : تنيم الطالبة حقها بالتعويض على خطأ المدعى عليهما والضرر الملقى والأنبى الذى لحقها بسبب هذا الضرر ورابطة السببية بين الخطأ والضرر وذلك طبقا لحكم المادة (١٦٣) من القانون المدنى .

كما تتمسك بحكم محكمة القضاء الإدارى حيث يقول :

«من اصرار الوزير على عدم تنفيذ الحكم ينطوى على مخالفة لقوة الشيء المقضى هو خطأ يستوجب مسئوليته عن التعويض المطالب به ولا يدفع عن هذه المسئولية أو ينفى الدوافع الشخصية لديه أو قوله بأنه ينبغى ... وأن تحقيق ذلك لا يصح أن يكون عن طريق أعمال غير مشروعة» .

(محكمة القضاء الإدارى فى حكمها الصادر فى ١٩٥٠/٩/٢٩ مشار الى الحكم بمؤلفات/ قضاء مجلس الدولة وإجراءات وصيغ المالحى الإدارية، ط١/١٩٨٨ - ص ٢٠١) .

« كذلك يعاقب بالحبس كل موظف عمومى استعمل سلطة وظيفته فى وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو احكام القوانين واللوائح أو تأخير تحسين الاموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو أية جهة مختصة .

(مادة ١٢٣ عقوبات) .

## الملح

تلتزم الطالبة بعد الاطلاع على هذه المريضة وتحضيرها تحديد أقرب جلسة للحكم بطلباتها العادلة وهي :

(أولاً) : قبول دعوى التعويض شكلاً عن عدم تنفيذ الحكم الصادر للطالبة في الدعوى رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق الصادر الحكم فيها بجلسة ١٧/١١/١٩٨٨ م .

(ثانياً) : الحكم للطالبة بتعويض مؤقت قدره (١٠١ جنيه) على سبيل التضامن بين المدعى عليهما الأول والثاني بسبب الخطأ المنسوب اليهما في عدم تنفيذ الحكم والضرر الذي لحق بالطالبة مع توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر ، وذلك فضلاً عن الاضرار الأنيبة التي لحقت بالطالبة ، وما لحق بها من اهانة وتحقير بين أقرانها وزملائها بسبب عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالحها والذي قضى لها بالعمل الذي يتفق مع مؤهلاتها العلمية بالنسبة لوظيفة «مدير عام البرامج الرياضية» حيث أنها تخرجت في كلية التربية الرياضية وحصلت على درجة الماجستير في البرامج الرياضية التلفزيونية بينما يدعى المدعى عليهما على غير سند من الواقع أو القانون بأنه يتعذر نقل الشاغل للوظيفة المحكوم بها للطالبة الى وظيفة أخرى من ذات درجتها لعدم استيفاءه شروط الشغل ، ويقرر المدعى عليهما أنه لذلك لا يمكن تنفيذ الحكم ، أي أنهما يضعان المراقيل بمسوءة في عدم تنفيذ الحكم ويمتنعان صراحة عن تنفيذه ، بالرغم من عدم توافر مطالب التأهيل اللازمة لشغل الوظيفة بالنسبة للمدعى عليه حيث أنه حاصل فقط على ليسانس الآداب .

وتحتفظ الطالبة باستكمال دفاعها وإيداع مستنداتها أثناء تداول الدعوى .

وكيل الطالبة

دكتور/ خميس السيد اسماعيل

المحامي بالنقض ،



## اعلان بعريضة الدعوى (★)

أنه فى يوم الموافق / / ١٩٨٩ الساعة

بناء على طلب الأستاذة/ وفاء أحمد فاضل المدير العام بجهاز التلفزيون العربى والمصرية الجنسية والمسلمة الديانة وموطنها المختار مكتب الأستاذ الدكتور/ خميس السيد اسماعيل المحامى بالنقض والكائن مكتبه برقم/ ٤ شارع ١٦٣ بحدائق المعادى بخلف مستشفى القوات المسلحة .

أنا/ ....محضر محكمة .... قد انتقلت فى تاريخه أعلاه وأعلنت كلا من :

(١) الأستاذ/ رئيس مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتلفزيون بصفته .

(٢) الأستاذ/ ..... رئيس الادارة المركزية للشئون القانونية باتحاد الاذاعة والتلفزيون والمسئول عن تنفيذ الاحكام القضائية بصفته وبعلمان بمقر عملها بمبنى الاذاعة والتلفزيون بكورنيش النيل بقسم بولاق مخاطبا مع :

وقد أعلنت المعان اليهما بصورة من هذه العريضة للعلم بما جاء بها .  
ولأجل .

---

(★) يلاحظ أنه فى حالة إعلان أصل صحيفة الدعوى يبرى حكم المادة (٨٥) مرافعات . وجدير بالإحاطة أنه إذا تبينت المحكمة عند غياب المدعى عليه بطلان إعلان تكليفه بالحضور وجب عليها تأجيل القضية إلى جلسة تالية يعاد إعلانه بها بواسطة خصمه ، ولا يمتد إلا بتاريخ الإعلان الصحيح .

وجدير بالذكر أن إعلان أصل الصحيفة ليس له أثر رجعى ، فلا ينتج الإعلان الجديد أثره إلا من تاريخ إعلانه صحيحا (راجع الاستاذ محمد كمال عبد العزيز ،تقنين المرافعات ص ٢٢٨) .

(ثانياً) : صيغة دفع بعدم دستورية تشريع معين أمام محكمة القضاء الإداري

السيد الأستاذ المستشار ورئيس محكمة القضاء الإداري .

مقدمه لميادنكم السيد/ ..... ومحله المختار مكتب ..... المحامي والكاتب

برقم..... بمدينة ..... محافظة..... .

### ضد

١ - السيد/ رئيس مجلس الشعب ..... بصفته .

٢ - السيد/ وزير العدل ..... بصفته .

ويعلنان بهيئة قضائيا الدولة .

### الموضوع

أولاً : نظم الدستور اختصاص مجلس الشعب بـ ..... طبقاً للمواد ..... من الدستور .

ثانياً : تصدى المجلس بإصدار التشريع المتعلق بـ .... جاء مخالفاً للدستور ومتعارضاً مع أحكامه ، ولذا فهو قانون غير دستوري ومخالف لقاعدة التدرج الهرمي للقواعد القانونية التي تنصى بعدم مخالفة التشريع للدستور .

★ في سنة ١٩٧٩ صدر قانون المحكمة الدستورية العليا ونصت المادة (٢٩) من هذا القانون على أن تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي :

(أ) إذا تراءى لأحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

(ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع مهلة لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في المهلة اعتبر الدفع كأن لم يكن .

وقد نص القانون كذلك بالمادة (٣٠) منه على وجوب تضمين القرار الصادر بالاحالة إلى المحكمة الدستورية العليا ، أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقاً لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته ، والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة .

كذلك نصت المادة (٣١) من القانون على أنه يجوز : لكل ذي شأن أن يطلب من المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى في الحالة المشار إليها في البند ثانياً من المادة (٢٥) ، ويجب أن يبين في الطلب موضوع النزاع وجهان القضاء التي نظرتة وما اتخذته كل منهما في شأنه ، ويترتب على ما تقديم الطلب وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه .

ثالثاً : ان مايجعل هذا التشريع غير دستورى ، أنه فى حقيقة الامر يتضمن فى حقيقته الموضوعية تصرف فردى ، وليس قاعدة تنظيمية عامة ، ولذلك فلا يمكن اعتباره ذى طبيعة تشريعية على الاطلاق .

رابعاً : تضاف الاسباب الاخرى المتصلة بموضوع الدعوى وهى :..... .

### لذلك

يرجى من عدالة الهيئة الموقرة تحديد أقرب جلسة للحكم فى طلبات المدعى وهى :

أولاً : قبول الدعوى شكلاً .

ثانياً : ايقاف تنفيذ القرار رقم ..... الصادر فى ..... بشأن ..... .

ثالثاً : احالة الطعن بعدم دستورية التشريع الذى استند اليه القرار المطعون فيه الى المحكمة الدستورية العليا للاسباب الواردة بهذا الدفع .

رابعاً : وفى الموضوع الغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من .... وكل ماينترتب على ذلك من آثار مع الزام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

---

= ونفصل المحكمة من تلقاء نفسها فى جميع المسائل الفرعية (مادة ٤٧) ونعتبر أحكامها وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن (مادة ٤٨) .

كذلك فان أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ، وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة وتنتشر الأحكام والقرارات المشار اليها فى الفقرة السابقة بالجريدة الرسمية ويغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورهما .  
ويترنب على الحكم بعدم دستورية نص فى نون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم .

وخلاصة القول أن المحكمة تختص بالرقابة ا. ضائية على دستورية القوانين واللوائح ، والفصل فى تنازع الاختصاص الايجلبى ، والملبى ، كما تختص بالمنازعات التى تنور بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ، فضلاً عن تفسير نصوص القوانين حينما سبق بيلانه .  
ولا يفوتنا القول بأنه يجوز للمحكمة فى جميع الحالات أن نقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يمرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المعروف عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة بتعضير الدعاوى الدستورية .

**(ثالثاً) : صيغة طلب تفسير حكم صادر من  
القضاء الإداري (١)**

السيد الامناذ المستشار/ رئيس (المحكمة المختصة) :

تحية طيبة وبعد :

مقدمة لميادنتكم ..... المصرى الجنسية والمقيم بـ ..... ومهنته .....  
وموطنه المختار مكتب الامناذ/ ..... المحامى والكائن مكتبه بـ .....

**الموضوع**

بتاريخ / / ١٩ أصدرت الهيئة الموقرة حكماً فى القضية  
رقم ..... لسنة ..... وقضت فى حكمها بما يلى : (ينكر المنطوق والأسباب  
الجوهرية المرتبطة به) وباعلان هذا الحكم الى المحكوم ضده ادعى أن الحكم صادر  
بتعريض قدره ١٠٠ جنيه فقط على سند من أن الحكم قضى بذلك .

وحيث أن الطالب طلب فى عريضة الدعوى الحكم بتعويض مؤقت قدره ١٠١  
جنيه حسبما هو ثابت بعريضة الدعوى وبالمذكرات .

وحيث أنه بمطالعة أسباب الحكم وحيثياته يبين أنه استهدف الحكم بتعويض مؤقت  
قدره ١٠١ جنيه وليس تعويضاً نهائياً قدره مائة جنيه .

فإن الطالب يتقدم بهذا الطلب لتفسير صحة ما جاء بالحكم (٢) .

---

**(١) تنص المادة (١٩٢) من قانون المرافعات على ما يلى :**

ميجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض  
أو ابهام ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متما من  
كل الوجوه للحكم الذى يفرضه ، ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق  
الطعن العادية وغير العادية . وذلك بالنسبة للقضاء العادى .

ويقدم هذا الطلب إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بالأجراءات المعتادة حسبما سبق بيانه .

(٢) هذه الصيغة تتعلق أيضاً بالدعوى الرقيمة ٣٨٢٣ سائلة البولن ويوشرت بمعرفتنا (مؤلفنا  
القضاء مجلس الدولة، مرجع سابق ص ٤٨٤) .

★ لايجوز للمحكمة وهى تنتظر طلب التفسير أن تتعرض من جديد لوقف تنفيذ الحكم المطلوب  
تفسيره .

## لذلك

يلتمس الطالب تحديد أقرب جلسة لنظر هذا الطلب وإعلان المحكوم ضده السيد/ ..... ليسمع الحكم بطلبته وهي :

(أولاً) : قبول الطلب شكلاً .

(ثانياً) : وفي الموضوع الحكم للطلاب بتمريض مؤقت قدره ١٠١٠ جنيه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وحفظ كافة الحقوق الأخرى للطلاب .

وكيل الطالب

توقيع .....

المحامى

★ ★ ★

(رابعاً) : صيغة دعوى بطلب الحكم بالطلبات التى أغفلتها المحكمة<sup>(١)</sup>

أنه فى يوم ..... الموافق / / ١٩ الماعة

بناء على طلب السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسيته ..... ومقيم  
ب ..... وموطنه المختار مكتب الأستاذ/ ..... المحامى والكائن مكتبه  
ب ..... .

أنا/ ..... محضر محكمة ..... الجزئية قد انتقلت فى التاريخ المذكور  
أعلاه الى محل إقامة :

السيد/ ..... ومهنته ..... وجنس ٤ ..... ومقيم ب ..... .

مخاطباً مع :

---

(١) تنص المادة (١٩٣) من قانون المرافعات على مايلى :

إذا اغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعن خصمه بصحيفة للمضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه .

## وأعلنته بالآتى

أقام الطالب دعوى ضد المعلن اليه أمام محكمة ..... وقيدت بجدولها  
برقم ..... لسنة ..... بطلب الحكم له بالطلبات التالية :

- ..... (أولا)
- ..... (ثانيا)
- ..... (ثالثا)
- ..... (رابعا)

وبتاريخ / / ١٩ أصدرت المحكمة حكما بالفصل فى الطلبين  
الأول والثانى وأغلقت الفصل فى الطلبين الثالث والرابع والتفتت عنهما رغما عن  
ورودهما بصحيفة افتتاح الدعوى التى تتقيد المحكمة بنطاقها .

وحيث أنه يحق للطالب عملا بنص المادة (١٩٣) مرافعات رفع دعوى أمام  
المحكمة نفسها للحكم فى الطلب التى أغلظته دون التقيد بميعاد من مواعيد الطعن .

### لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت الى محل اقامة المعلن اليه وأعلنته بصورة  
من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة ..... الكائنة بـ ..... بجلستها التى ستعقد  
علنا بها يوم ..... الموافق / / ١٩ الساعة الثامنة صباحا ليمسح  
الحكم بالزامه بـ ..... مع المصروفات وأتعاب المعاماة عن الدرجتين وذلك بحكم  
مشمول بالتنفيذ المعجل وبدون كفالة .

ولاجل :

---

★ تنص المادة ١٩٣، مرافعات على مايلي :

«إذا أغلقت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه  
بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه» .

## بسم الله الرحمن الرحيم

### الخاصة

★ ★ تناولنا في تقديم هذا المؤلف أهمية القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته بسبب كثرة المنازعات الادارية وتدققها والحاجة الملحة الى وقف تنفيذ بعض القرارات الادارية المشوبة بمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو تلك المشوبة بإساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من الأسباب المتعلقة بعدم المشروعية سواء أكانت شكلية أو موضوعية .

★ ★ وجدير بالذكر أن سلطة وقف تنفيذ القرار الإداري مشتقة من سلطة الإلغاء ، وهي فرع منها مرددا الى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الإداري على القرار على أساس وزنه ويميزان مناطه المشروعية ، فلا يوقف تنفيذ القرار الا اذا توافرت أسباب إيقافه ، ونعني بها أركان الاستعجال ، والجدية ، والمشروعية ، بحيث يكون ادعاء الطالب قائما بحسب الظاهر من الأوراق على ترجيح إلغاء القرار المطلوب إيقافه دون مداس بأصل الحق المتنازع عليه ، والذي يظل قائما يتنازل فيه الخصوم عند عرض الشك الموضوعي ، ويقضى القاضي في صلب الإيقاف بما يستظهره من ظاهرات الأوراق دون أن يفوس في أصل الحق المتنازع عنه الا بالقدر الذي يساعده على تفهم الدعوى ، ويجب ضرورة توافر الشرط الشكلي المتعلق بإبداء طلب الإيقاف في صحيفة الدعوى ملازما للشك الموضوعي المتعلق بالإلغاء .

★ ★ وبهذه المناسبة ذهبت المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ١٣ ق في ١٩٦٨/١١/٦ الى حق القاضي في الكشف عن النية الحقيقية التي قصدتها المدعى من دعواه فإذا كانت نيته تنجبه الى طلبى الإيقاف والإلغاء بنيل قيام المدعى بأداء الرسم المستحق عن الطلبين فإنه يستشف من ذلك أن المدعى يستهدف طلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف القرار وإلغائه .

★ ★ ويلاحظ أن الحكم الصادر بوقف التنفيذ هو حكم وقفي لا يقيد المحكمة عند نظر موضوع الإلغاء غير أنه في ذات الوقت حكم قطعي يمكن الطعن فيه أمام محكمة الطعن المختصة متى توافرت الأساليب ، ومن ناحية أخرى فهو قابل للتنفيذ طبقا لقاعدة مبدأ الأثر غير الواقف للطعن المعمول به بالنسبة للأحكام التي يصدرها مجلس الدولة بهيئة قضائية .

ويتمثل هذا المبدأ فى قابلية الحكم الإدارى للتنفيذ سواء كان صادر فى الشق المستعجل أو الشق الموضوعى رغم الطعن عليه مالم يطلب إيقاف تنفيذه ويقضى بذلك فعلا ، فنظام الأثر غير الواقف فى القانون الإدارى يعتبر مبدأ عاما يترتب عليه اكتساب الحكم قوته التنفيذية منذ صدوره شأنه فى ذلك شأن حجته ، وتقرر هذا المبدأ أمام القضاء الإدارى الفرنسى منذ مرسوم ٢٢ يوليو سنة ١٨٠٦ ، وقد أخذ قانون مجلس الدولة الحالى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بهذا المبدأ بالمادة ٥٠٠ ، من هذا القانون .

وقد أوضحنا أن الأحكام التى يمكن تنفيذها هى أحكام الإلزام «jugements» «jugement de d.obligation ou de Condamnation» دون الأحكام التقريرية «claratoire» أو المنشئة .

وقد أوضحنا عدم اختصاص القضاء العادى بنظر اشكالات التنفيذ المتعلقة بالأحكام الإدارية فيما عدا بعضى الاستثناءات كذلك التى يكون موضوعها التنفيذ على المال ملكية أو حيازة ، وبيننا المعوقات التى تحول دون التنفيذ وتنشأ بعد صدور الحكم ، ونكرنا أنها ليست نعيما على الحكم أو تخطئته له ، فمجال ذلك طرق الطعن التى يقررها القانون على سند من أن قاضى الاشكال لا يملك محاكمة الحكم المشكل فى تنفيذه ولا يملك تخطئته ولا تعييبه ، ولكن تصديده للاشكال يكون بسبب معوقات قانونية أو مادية تحول دون التنفيذ أو تعوقه مثل تغير الأوضاع والمراكز القانونية التى نشأت بعد صدور الحكم المشكل فى تنفيذه ، أو أن التنفيذ أصبح يرد على معنوم وذلك على سبيل المثال وليس الحصر .

ولذلك فقد رأينا أنه اذا كان سبب الاشكال حاصلا قبل صدور الحكم المشكل فى تنفيذه فانه يكون قد إندرج ضمن وسائل الدفاع والدفع سواء دفع بها فعلا أو لم يدفع .

وبالنسبة للمنازعات الموضوعية فى التنفيذ ، فنكرنا أنها تلك التى يطلب فيها الحكم بحسم النزاع فى أصل الحق فى حين أن المنازعة الوقتية هى التى يطلب فيها الحكم بإجراء وقتى لا يمس أصل الحق ، ونكرنا أن العبارة فى ذلك بآخر طلبات الخصوم أمام محكمة أول درجة .

وتجدر الإشارة الى أن اختصاص القضاء الإدارى باشكالات التنفيذ لم يكن مستقرا الا بعد أن أصبحت محكمة القضاء الإدارى هى صاحبة الاختصاص فى نظر اشكالات



التنفيذ التى تقام أمامها أو تلك التى تحال إليها من القضاء العادى لعدم الاختصاص  
الولاى .



وبعد هذا العرض الموجز يحق لنا أن نسلط الضوء على بعض الملاحظات  
و وجه القصور فيما يتعلق بقانون المجلس أو تلك المتعلقة بالإجراءات والنظم  
القائمة ، مع الإشارة الى وسائل اصلاحها وهى :

( أولا ) لم يأخذ المجلس حتى الآن بنظام قاضى التنفيذ المشار اليه بالمادة  
( ٢٧٥ ) من قانون المرافعات ، ونرى ضرورة ايجاد نظام بديل له .

( ثانيا ) بعض الملاحظات المتعلقة بالإجراءات التى تقوم بها هيئة مفوضى  
الدولة فى تحضير الدعوى وتهيتها للمرافعة :

بادئ ذى بدء فإن الشق المتعلق بالطلب المستعجل يعرض مباشرة على الدائرة  
المختصة بالحكم فيه ، فإذا قيلته شكلا وموضوعا فلا تقوم هيئة مفوضى الدولة  
بتحضيره ، ويكون اختصاصها مقصورا على تحضير الشق الموضوعى المتعلق  
بطلب الالغاء وذلك اعمالا لنص المادة السابعة والعشرين من قانون مجلس الدولة  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والنقطة ١ :

تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتهيتها للمرافعة ولمفوضى  
الدولة فى سبيل تهينة الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول  
على ما يكون لازما من بيانات وأوراق وأن يأمر باستدعاء نوى الشأن لمؤالهم  
عن الوقائع التى يرى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث فى الدعوى أو بتكليف  
نوى الشأن بتقديم مذكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق  
فى الأجل الذى يحدده لذلك .

★ ★ وبمطالعة هذا النص يبين لنا أن اختصاص هيئة مفوضى الدولة فى  
تحضير الدعوى وتهيتها للمرافعة فى الشق الموضوعى المتعلق بالالغاء هو من  
الاجراءات الجوهرية بحيث لا يمكن للمحكمة التى تنتظر الشق الموضوعى أن  
تتصدى للدعوى الا بعد وصول تقرير هيئة مفوضى الدولة وعرضه عليها . غير  
أننا قد لاحظنا فى حالات غير قليلة أن هيئة مفوضى الدولة تعد التقرير برأبها القانونى

فى الشق الموضوعى استنادا الى ملءاء بالءكم الصادر فى الشق المءءلق باءقاف الءنفءذ ، وءلك رءمأ عن ءءفر المراكز القانوءفة فى بعض المنازعات الاءارفة الأمر الذى ءءعل الءقرفر ءفر معبر عن المراكز القانوءفة الءءفة لءرفى الءصومة ، وقء بضار أءء الءصوم بسبب هذا الاءراء المءالف لصءفء القانون ، لاسفم وأن ءءفة الءكم الصادر فى طلب اءقاف الءنفءذ لا ءءرف عن كونها ءءفة موقوءه بصءور الءكم فى الطلب الموضوعى المءءلق بالالفاء - وممأ فزفء الأمر ءءفءا أن هفئة مفوضف الءولة لا ءءطفع إسءراء ءقرفرها عنءما فءءل فى ءوزة المءكمة ، وهنا لا فملك المضار الا أن فطلب من المءكمة إعلاء ءءضفر الءعوى بهفئة مفوضف الءولة ، ءفر أن هذا الطلب مءروء للسلءة الءءفرفة للمءكمة الءف ءءظر الءعوى وقء ءءءفب له ، وقء ءرفضه على سءء من القول بأنها سءءولى هذه المءمة بففسها . (وءلك ءسبما ءءء فى ءءضفر الشق الموضوعى فى الءعوى رقم ٢٥٢١ لسنة ٤١ قضاففة) .

★ ★ لءلك فالأمل معقوء على ءلافف هذا القصور وءءضفر الشق الموضوعى بعء الءكم فى الشق المءءلق بطلب وقء الءنفءذ المسءءل بناء على ءءقق وءءءفص للأمء الواقع بعء الءكم فى الشق المسءءل .

★ ★ كءلك فان نظام هفئة مفوضف الءولة بوصفه الءالى مقصور على ءءضفر الءعوى واءاءاءا لءظرها بالمءكمة المءءصة ، ءفر أن بعض الءقارفر ءءففى الى رأففن مءقافضفن بءفء فقرر أءءهما قفول الءعوى شكلا وأءففة الءءفى موضوعا ، بفنما فقرر الرأف الآءر الذى فصدر على سبفل الاءففاط عكس ما انءهى انه الرأف الأول ، وففى هذا النطاق لا فكون الءقرفر ءاسما .

★ ★ كءلك ففى ءالاء ءفر قلفة ءسء الهفئة ءءابة الءقرفر الى أءء أءضائها الذى لم فقم بمءمة ءءقق الءعوى وفقم كءفها ونطاقها وعناصرها والمراكز القانوءفة لءرفى الءصومة بطرففة مباءرة ، كما نلاءظ أن ءظر الءعوى أمام هفئة المفوضفن قء فسءمر وقءا ءفر قلفل ممأ فضفل أمء النزاع وفضر بمصالح المءءعفن . كما لوءظ لنا أفضا أن نظام هفئة مفوضف الءولة فى مصر منبء الصلة عن النظام الءقق المعمول به فى النظام الفرنسى ، فمفوض الءولة فى النظام الفرنسى فقوم بفءص الاءاء القضاى وفسهم فى ءظفره ، فلا فقص عمله على اءءاء الرأف من ءلال نظرة مءءوءة ، وفضففة ، وءففة لءلك قءء شارء مفوضوا الءولة فى فرنسا فى إءءاع نظرفاء مءظورة للقانون الاءارى ، ونءكر منهم أسماء لاءعة أصفءت لها شهرة ءائعة

في ارساء أصول وقواعد القانون الادارى باعتباره قانونا قضائى الناشئة وفهية النزعة ، ونشير الى بعض هذه الأسماء اللامعة وعلى رأسها «ادوارد لافرييه» الذى كان له أكبر الأثر في تكوين قواعد القانون الادارى الحديث ، و «نيسيه» ، «ليون بلوم» ، و «موريو» ، و «رومييه» ، و «أدون» ، و «كورتى» وغيرهم ، ومن مظاهر أهمية مفوضى الدولة في فرنسا أن تقاريرهم تنشر في مجموعات الأحكام وفي النوريات العلمية حتى تفيد الباحثين والمشتغلين بالقضاء الادارى .

★ والأمل معقود على أن يحذوا مفوضوا الدولة في مصر حذو زملائهم بمجلس الدولة الفرنسى لاسيما وأنهم من الصفوة الممتازة .

(ثالثا : بعض الملاحظات المتعلقة بالاجراءات التى تتبعها دائرة فحص الطعون فيما يتعلق باصدار أحكامها :

باستعراض النظام القضائى المتعلق بالأحكام التى تصدرها دائرة فحص الطعون نلاحظ مايلى :

( ١ ) مشكلة اصدار دائرة فحص الطعون أحكامها بدون أسباب أو حيثيات :

تنص المادة «المادسة والاربعين» من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه اذا رأت دائرة فحص الطعون بلجماع الآراء أن الطعن غير-مقبول شكلا ، أو باطلا ، أو غير جدير بالمعرض على المحكمة ، حكمت برفضه مكثفية بذكر القرار أو الحكم بمحضر الجلسة ، مع بيان وجهة نظرهما إذا كان الحكم صادرا بالرفض ، وأنه لا يجوز الطعن فى قرارها بأى طريق من طرق الطعن لأن الحكم الصادر منها برفض الطعن يحوز حجية الشيء المقضى (الطعن رقم ١٧٤٥ س ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٥/١٣) .

★ ومن جانبنا نرى أن هذا النص به اجحاف شديد بالمقاضيين لاسيما وأن قرارها لايفرج عن كونه طبقا للتكليف القانونى الصحيح حكما قضائيا له كل مقومات الأحكام ، وينطق به فى جلسة علنية ، ولهذا يجب أن يشتمل على عرض مجمل لوقائع الدعوى ، ثم طلبات الخصوم ، وخلاصة موجزة لدفعوهم ودفاعهم الجوهري ، ورأى هيئة المفوضيين فى الدعوى ، ثم ينكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه وذلك حسبما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة (١٧٨) من قانون المرافعات

المعلقة بالقانون (١٣) لسنة ١٩٧٣ - لاسيما وأن المجلس يأخذ بهذا القانون فيما لايتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية .

(٢) وقد تكون أكثر طموحا فى طلب الاكتفاء بتحضير الطعن بمعرفة هيئة مفوضى الدولة ، ورفع تقرير عنه بعد ذلك الى المحكمة الادارية العليا ، لأننا نعتقد أنها تعتبر القاضى الطبيعى الذى يتوجه اليه الطاعن بطعنه ، وفى هذا اختصار للوقت وللجراءات .

(رابعا) : بعض الملاحظات المتعلقة بأحكام المحكمة الادارية العليا :

( أ ) نقضى الفقرة الأولى من المادة التاسعة والاربعين من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على مايلى :

ولا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .

وقد استقرت أحكام النقض على أنه متى كان النص واضحا صريحا جليا قاطعا فى الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهزاء بالمراحل التشريعية التى سبقتة أو بالحكمة التى أملتة وقصد الشارع منه ، لأن محل هذا البحث انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه (الطعن ٣٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٢ سنة ٢٧ ص ١٠٨٧) .

★ غير أننا لاحظنا أن المحكمة الادارية العليا لم تعد ينص المادة التاسعة والاربعين سالفة البيان ، كما خالفت أحكام التفسير التى استقرت عليها أحكام النقض بل وأحكام المحكمة الادارية العليا نفسها ، وندلل على ذلك بما جاء بأسباب وحجيات الحكم الصادر فى الطعن رقم ٢٥١٢ سنة ٣٠ القضائية والذى حكم فيه بجلسته ١٧ من يناير سنة ١٩٨٧ (والمنشور بمجموعة أحكام المحكمة الادارية العليا - السنة ٣٢ بالصفحة ٦٦٦ ومابعدها) وجاء به مايلى :

ومن حيث أن المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة اذ أجازت للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بالالغاء فقد اشترطت لذلك أن يكون من شأن تنفيذ القرار ترتب نتائج قد يتعذر تداركها . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه فى المنازعات التى تنور حول حقوق مالية يتنازعها أطراف الدعوى ، ينتفى

تصور وقوع نتائج يتعذر تداركها من تنفيذ ما قد يصدر من قرارات في هذه المنازعات إذ يؤول الأمر بعد حسم موضوع هذه المنازعات الى أن يسترد كل صاحب حق حقه .

★ ونرى أن هذا الحكم جاء مخالف تماما لنص المادة ٤٩ سائفة البيان ولم يكن للمحكمة الحق في المصادرة على حكم هذه المادة طالما هي قائمة ولم تلغ أو تعدل ، وإستنادا الى قواعد التفسير الصحيح للقانون والى أن تتعذر الأمر الذي لا يمكن تداركه ، هو من الشروط الجوهرية لقبول طلب ايقاف التنفيذ ، فلا يمكن المصادرة عليه ، لأن القانون أعلى منزلة من حكم المحكمة الادارية العليا ، وكان عليها أن تلتزم به ولا تحيد عنه بالتأويل أو التفسير لأن ذلك لا يكون الا في حالة غموض النص .

(ب) تردد الأحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا وعدم الاستقرار في بعض أحكامها :

★ واثباتا لذلك نقرر أن المحكمة الادارية العليا أصدرت حكمها في الطعن ٦٣٩ لسنة ٣٩ ق عليا بجلسة ١٩٨٢/٦/٢٦ وجاء بحجيات هذا الحكم مايلى :

«على الجهات الادارية أن تلتزم بمنح المعاريين بالخارج مهلة الستة أشهر المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء بجلسة ١٩٧٥/٨/٦ باعتبارها المدة المناسبة التي يمكن معها لهؤلاء العاملين انتهاء متعلقاتهم بالبلاد التي يعملون بها فإذا ما صدر قرار انتهاء الخدمة قبل مضي الفترة المذكورة يكون قد صدر مخالفا للقانون ويتعين الفائه» .

(مشار الى هذا الحكم بمؤلفنا «قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعاوى الادارية» ص ٨٨ هـس ٤٣) .

كما جاء بحكم المحكمة الادارية العليا مايلى : «لا يجوز قانونا لأية وزارة تعطيل قرارات صادرة من مجلس الوزراء لأنه صاحب السلطة الادارية العليا في البلاد ، ولا يجوز لأية سلطة أخرى أننى منه ويغير تفويض خاص بذلك أن توقف تنفيذ قراراته أو تعطيلها» .

(المحكمة الادارية العليا - ص ٣ ق - يونيو ١٩٤٩ - ص ٩٨١ - وحكمها في ٧ يونيو ١٩٤٩ - ص ٣ ق - ص ٩٠٢ - مشار لهذه الأحكام بمؤلف الدكتور/ سليمان الطماوى «القرارات الادارية» ط ٣ - ص ٣٣٧) .

وجاء بحكم المحكمة الادارية العليا في الأحكام الصادرة في ١٥/١٢/١٩٨٧ ، ٢٦/١٢/١٩٨٩ لسنة ٣١ ق عليا مايلى :

استقر القضاء على اعتبار القاعدة التنظيمية الصادر بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٥ أمرا ملزما للجهات الادارية وتمثل المهلة الواردة به حقا مقورا للعاملين بالدولة .

★ ★ ونظرا لسلامة هذه الأحكام ومشروعيتها على سند مما سبق ايضاحه ، وعلى سند من أن قرارات مجلس الوزراء تعتبر قانونا بالمعنى الواسع لمفهوم القانون ، واستنادا الى توجيهات وزير الدولة لشنون مجلس الوزراء والرقابة والمتابعة الصادرة بالكتاب المحرر في مارس ١٩٧٦ ، والذي جاء به : «المرجو التكرم بعدم انتهاء خدمة أى من المعالين أو الحاصلين على أجازات بدون مرتب والذين يتقرر عدم تجديد اعارتهم لأى سبب من الأسباب الا بعد مضى سنة أشهر من تاريخ الاعارة أو الاجازة المسموح بها وذلك حتى يمكن تهيئة الاستقرار المنشود للخبرات المصرية العاملة بالدولة العربية» .

وبناء على ذلك سلمت أحكام المحكمة الادارية العليا باقرار حق الطاعن في مهلة السنة أشهر ومن أمثلة ذلك ما جاء بحكمها في الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٢٩ قضائية والصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٢ حيث جاء بحثيات الحكم مايلى :

ومن حيث أنه متى كان القرار المطعون فيه بانتهاء خدمة المدعى قد صدر دون مراعاة المهلة الواجب منحها الى المدعى للمودة لاستلام عمله فإنه بذلك يكون قد خالف القواعد القانونية التى تحكم انها خدمة المعالين بالخارج للانقطاع عن أعمالهم ، ويكُون بالتالى : « صدر على غير أساس سليم من القانون ويتعين لذلك الغاؤه ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه ومن ثم يتعين الحكم بالغائه والغاء القرار المطعون فيه والزام الجهة الادارية المصروفات» .

★ ★ غير أن المحكمة تراجعت بعد ذلك عن أحكامها سالفة البيان وعن المبادئ والتوجيهات المستقرة حيث انتهت الى أن الأخذ بالمهلة التى قررها مجلس الوزراء هو أمر جوازى للسلطة المختصة ومن أمثلة ذلك الحكم الصادر فى الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٨ ق عليا ، والحكم الصادر فى الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٢٩ ق عليا بجلسته ١٥/٥/١٩٨٦ ، والحكم الصادر فى الطعن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٧ ق عليا ، والحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٢٣٥ لسنة ٣٧ ق ، والحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٨٤٥ لسنة ٣٨ ق .

★ ★ ومن هنا يبين عدم استقرار المحكمة الادارية العليا على مبادئ قانونية واحدة في الحالات المتجانسة ، مما يسبب التفرقة في المعاملة بين المتقاضين ، رغما عن وحدة الموضوع والسبب ، فبعضهم حكم له بموجب الأحكام التي قررت أن قرارات مجلس الوزراء ملزمة ، والبعض رفضت دعواه على سند من القول أن قرارات مجلس الوزراء لا تخرج عن كونها قرارات غير ملزمة تترخص فيها الادارة بسلطة التقدير والملائمة ، ذلك الأمر الذى يضعف أحكام المحكمة الادارية العليا رغما عن كونها أعلى سلطة قضائية بمجلس الدولة ، وقد نتج عن ذلك اقامة دعاوى البطلان الأصلية فى بعض الأحكام ، وقبلت شكلا وموضوعا ، وقد أثبتنا بعض هذه الحالات عندما تصدينا لدعوى البطلان الأصلية أمام القضاءين العلى والإدارى ، والأمل معقود على علاج هذا الأمر لاسيما وأن المحكمة الادارية العليا تشكل من الصفوة الممتازة من الأساتذة المستشارين الذين نولهم كل ثقة وتقدير .

#### (خامسا) ملاحظات تتعلق بالتحايل على تنفيذ الأحكام :

يلجأ بعض المحكوم لغير صالحهم الى وسيلة اشكالات التنفيذ بطريقة مخالفة لما يستهدفه القانون ، وسبق لنا ايضاح ذلك .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أن بعض المجالس التشريعية تلجأ الى بعض الوسائل غير المشروعة لايقاف تنفيذ الأحكام حيث تلجأ الى حيلة تعرف بالتصحيع التشريعى، حيث تلجأ الى وضع تشريع جديد يعدل الأوضاع والمراكز القانونية التي تصدر الأحكام بموجبها .

وأنا لا نقر هذا التحايل على القانون على سند من أنه : ولو أن المشرع هو الذى ينشئ الجهات القضائية ويحدد اختصاصها الا أنه ملزم بتنفيذ أحكامها لأن السلطة التشريعية عندما تضع قواعد عامة مجردة فهي الأولى بتطبيقها حرصا على سيادة القانون الذى يجب أن تطبق أحكامه على الحكام والمحكومين سواء بمواءم .

كذلك فانه مما يؤسف له حقا أنه حين يطعن فى التصرفات المتعلقة بالامتناع عن تنفيذ الأحكام فان الاجهزة القضائية تكون أمام تشريع جديد ، يضافى صفة الشرعية على القرارات التى حكم بايقاف تنفيذها أو الغائها .

وجدير بالاحاطة أن مجلس الدولة الفرنسى قد عالج هذه الأوضاع بفرض قيود على التصحيحات التشريعية .

والأمل معقود على علاج هذا الأمر لما له من انعكاسات سيئة واستهانة بقضية التشريع وبمصالح أصحاب الحقوق المشروعة .

كذلك ففي حالات غير قليلة تقوم الإدارة بتنفيذ الأحكام تنفيذا شكليا لاسيما في حالات الغاء النقل النوعي للعاملين ، والذي يستمر تأديبا مقبعا ، فاذا قضى مثلا بالغاء قرار نقل العامل لجهة ثانية ، فإن الإدارة تقوم بتنفيذ الحكم ، ثم تقوم بعد ذلك بإصدار قرار جديد متضمنا نقله لجهة أبعد ، ولا يكون أمام العامل ألا الطعن في القرار الجديد ، وهكذا يضرب بالحكم عرض الحائط ، ويتنصر الظلم على الحق والشرعية ، استنادا الى اساءة استعمال السلطة ، ونأمل أن يتصدى المشرع لعلاج هذا التلاعب .

★ ★ وفي خاتمة هذه المقدمة والتقديم لنظم القضاء الإداري والتعقيب على أحكامه نسجل أننا لا نغفل هذا القضاء جهده في انصاف الكثيرين من المظلومين ممن تعدت الأجهزة الإدارية على حقوقهم أو أساءت استعمال السلطة حيالهم .

★ ★ ونوجه رجاء حارا الى هيئة فضليا الدولة بألا تمثل دور الخصومة المستمرة تجاه المتقاضين ، بل يجب أن ننظر اليهم كطرف ضعيف في الدعوى الإدارية فتتصرف في دفاعها من يستحق الانصاف احقاقا للعدل والمشرعية .

ونرجو أن تصدر أحكام القضاء الإداري متأنية لاسيما في مجال القضاء المتعلق بوقف التنفيذ نزولا على الحكمة التي نقول :

«أنه اذا كانت حالة الاستعجال تستلزم تدخل القضاء المستعجل بوسيلة سريعة لنجدة الحق فإنه لا ينبغي أن تأتي هذه السرعة على حساب العدل والحق ، والا كانت سرعة في اغتيال الحق لا في نجته» .

وأخيرا نرجو أن يكون هذا المؤلف الذي عرض موضوعا من أصعب وأشق موضوعات القضاء الإداري محققا الفائدة العلمية والعملية للصفوة الممتازة من الأخوة رجال القانون .

والله ولي التوفيق ؛

المؤلف

دكتور/ خميس السيد اسماعيل

المحامي بالنقض

والمحكمة الإدارية العليا



# «بسم الله الرحمن الرحيم» التعريف بالمؤلف وبيان اتجاهه العلمي

أولاً : المؤهلات العلمية :

- ( ١ ) درجة الدكتوراه فى الحقوق من جامعة القاهرة بتقدير جيد جداً .  
عام ١٩٧١ .
- ( ٢ ) عضو منتخب بالمعهد الملكى للإدارة العامة بلندن .
- ( ٣ ) دبلوم الدراسات العليا فى العلوم الإدارية من جامعة القاهرة  
عام ١٩٦٤ .
- ( ٤ ) دبلوم الدراسات العليا فى القانون العام من جامعة القاهرة عام ١٩٦٠ .

ثانياً : المؤلفات والبحوث العلمية :

( أ ) المؤلفات :

- ( ١ ) كتاب القيادة الإدارية «دراسة تمزج بين الإدارة العامة والقانون الإدارى» ١٩٧١، (نقد وتحت الطبع) .
- ( ٢ ) المؤسسات العامة الاقتصادية فى الدول العربية ١٩٧٨، بالمكتبات الكبرى .
- ( ٣ ) مذكرات فى القانون الإدارى لطلبة الليسانس والدكتوراه بحقوق الجزائر ١٩٧٢ .
- ( ٤ ) كتاب الإدارة العامة والتنظيم الإدارى بالجزائر ١٩٧٥، الناشر مؤسسة الإنقاذ بالجزائر العاصمة .
- ( ٥ ) كتاب السلوك الإدارى ١٩٨١، بالمكتبات الكبرى بالقاهرة .  
(نقد وتحت الصبع) .
- ( ٦ ) مذكرات بالاستئسل فى الإدارة الإسلامية والمعاصرة لطلبة قسم الدكتوراه ، بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر بالقاهرة ١٩٧١ .
- ( ٧ ) قضاء مجلس الدولة وإجراءات وصيغ الدعاوى الإدارية - ١٩٨٦ -  
١٩٨٧ .
- ( ٨ ) موسوعة المحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة مع الحديث فى الفتاوى والأحكام وصيغ الدعاوى التأديبية - ١٩٨٨ .

( ٩ ) موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته مع الاحكام الحديثة والصيغ القانونية أمام القضاء العادى ومجلس الدولة - المجلد الاول أمام القضاء العادى ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

(ب) البحوث العلمية المنشورة بدوريات الدول العربية ومراكز البحوث (باللغتين العربية والانجليزية) :-

( ١ ) بحوث منشورة بدوريات المنظمة العربية للطوم الادارية بالقاهرة :  
★ القيادة الادارية ، ١٩٧٢ .

★ الادارة العامة فى الجزائر ، ١٩٧٥ .

( ٢ ) بحوث منشورة بمجلة المركز القومى للاستشارات والتطوير الادارى ببغداد :

★ دراسة الاتجاهات واميتها فى تحقيق أهداف الادارة  
والعدد ١٤ - ١٩٨٠ .

★ الادراك وعملية التشغيل المركز للمعلومات ، العدد الثالث،  
عشرة - ١٩٨٠ .

( ٣ ) بحوث منشورة بمجلة المدرسة العليا للشرطة بالجزائر :

عدة بحوث متعلقة بالضبط الادارى ، وجمع الاستدلالات ، والقرار  
الادارى فى المحيط الشرطى .

( ٤ ) بحث منشور باللغة الانجليزية ، ومقدم لبرامج المعونة الفنية بالامم

المتحدة من خلال مركز التنمية الصناعية التابع للجامعة العربية  
عام ١٩٧١ ، بعنوان :

«The organization and operation in industrial development»

وقد نال المؤلف جائزة تقديرية عن هذا البحث المبكر .

مكتب المؤلف :

عمارة برج الحقائق - حدائق المعادى

٤ شارع ١٦٣ خلف مستشفى القواىب المسلحة

ت : ٣٥١٩١١٧

## الفهرس التفصلى



# **المبحث الخامس التفصيلي**

الصفحة

الموضوع

تمهيد

## **الباب الأول :**

- تعريف القرار الإداري موضوع طلب الإيقاف والالغاء ، وتحليل أركانه  
والتمييز بين القرارات الصريحة ، والسلبية ، والضمنية ، والمستمرة ،  
وعرض متكامل لدعوى الالغاء والاجراءات المتعلقة باقامتها ..... ٥

## **الفصل الأول :**

- تعريف القرار الإداري موضوع طلب الإيقاف والالغاء وبيان أركانه ،  
والتمييز بين القرارات الادارية الصريحة ، والسلبية ، والضمنية ،  
والمستمرة ..... ٧

## **الفصل الثاني :**

- التمييز بين القرارات المثوبة بالبطلان وبين حالات الانعدام ..... ٢٥

## **الفصل الثالث :**

- عرض لدعوى الالغاء التي يشتق منها طلب وقف تنفيذ القرار  
الإداري ..... ٣١  
( المبحث الأول ) التكليف القانوني لدعوى الالغاء ..... ٣١  
( المبحث الثاني ) الاجراءات المتعلقة بالتظلم والمواعيد وايداع  
العريضة واعلانها ..... ٣٥

## **الفصل الرابع :**

- أهم الأحكام التي أصدرتها المحكمة الادارية العليا بشأن القواعد المتعلقة  
بإعلان الدعوى الادارية والتظلم والمواعيد ..... ٥٢

## **الباب الثاني :**

- شروط قبول الدعوى وتحضيرها ..... ٦٣

## الفصل الأول :

٦٦	..... شروط قبول الدعوى
٦٧	..... ( المبحث الأول ) شرط المصلحة
٧٣	..... ( المبحث الثانى ) شرط الصفة
٨٥	..... ( المبحث الثالث ) شرط الأهلية

## الفصل الثانى :

٩٤	..... تحضير الدعوى بمعرفة هيئة المفوضين
----	-----------------------------------------

## الباب الثالث :

٩٩	..... اجراءات سير الخصومة أمام القضاعين العادى والادارى
----	---------------------------------------------------------

## الفصل الأول :

١٠٣	..... الضبات
-----	--------------

## الفصل الثانى :

١١٤	..... التدخل واختصاص الغير فى الدعوى فى ظل أحكام القضاعين العادى والادارى ، وتطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الادارية العليا ....
-----	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

## الفصل الثالث :

١٣٣	..... الدفوع وتطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الادارية العليا .....
-----	---------------------------------------------------------------------

## الفصل الرابع :

١٦٧	..... حالات سقوط الخصومة ، وحالات وقف الدعوى التأديبية وسقوطها وانقضاؤها
-----	--------------------------------------------------------------------------

## الباب الرابع :

١٧٣	..... ضرورة القضاء المستعجل ، وطلب ايقاف تنفيذ القرار الإدارى ومجال التطبيق أمام القضاعين العادى والادارى
-----	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------

## الفصل الأول :

- ضرورة القضاء المستعجل ، وفوائده ومجالات تطبيقه ، وشروطه التي  
يمكن استلزامها بالقضاء الإداري ..... ١٧٦

## الفصل الثاني :

- الشروط المتعلقة بطلب وقف تنفيذ القرار الإداري النهائي المشتق من  
طلب الإلغاء ..... ١٩٧

## الفصل الثالث :

- أهم أحكام القضاء الإداري بشأن القواعد القانونية المتعلقة بطلب وقف  
تنفيذ القرار الإداري النهائي ..... ٢١٢

## الباب الخامس :

- أهم حالات وقف تنفيذ القرار الإداري ، مع أهم القواعد القانونية التي  
قررتها المحكمة الإدارية العليا في أحكامها الحديثة ..... ٢٣٣

## الفصل الأول :

- أهم حالات وقف تنفيذ القرار الإداري وهي : ..... ٢٣٥  
(أولا) المنازعات المتعلقة بشئون الوظيفة العامة .  
(ثانيا) المنازعات المتعلقة بطلب استمرار صرف الراتب .  
(ثالثا) المنازعات المتعلقة بكفالة الحريات العامة ، وبترخيص  
الصحف .  
(رابعا) المنازعات المتعلقة بالعملية الانتخابية .  
(خامسا) المنازعات المتعلقة بشئون الطلبة .  
(سادسا) المنازعات المتعلقة بقرارات نزع الملكية للمنفعة العامة .  
(سابعا) المنازعات المتعلقة بعدم مشروعية قرارات استيلاء المحافظين  
على العقارات في غير الحالات المستعجلة أو الطارئة .

- (ثامنا ) المنازعات المتعلقة بالقرارات الصادرة من النيابة العامة والمتصلة بالمصابين بأمراض عقلية .  
 (تاسعا) المنازعات المتعلقة بتراخيص المحال العامة .  
 (عاشرا) المنازعات المتعلقة بال عقود الادارية .  
 (الحادى عشر) الطلبات المستعجلة المتعلقة باثبات الحالة .

### الفصل الثمانى :

- أهم القواعد القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى أحكامها الحديثة بشأن الطلب المتعلق بوقف تنفيذ القرار الادارى ..... ٢٨٣

### الباب السادس :

- ضوابط الأحكام المستعجلة وأحكام وقف تنفيذ القرار الادارى ، وطبيعة هذه الأحكام ، وقطعيتها ، والتميز بين حجية الشيء المقضى وقوة الأمر المقضى ، وتنفيذ الأحكام وطرق الطعن فيها ، والاجراءات التى تتخذ فى حالة الامتناع عن تنفيذها ..... ٢٩٩

### الفصل الأول :

- ضوابط الأحكام المستعجلة وأحكام وقف تنفيذ القرار ، وطبيعة هذه الأحكام ، وقطعيتها ، والتميز بين حجية الشيء المقضى وقوة الأمر المقضى ، وتعدى أثر الحكم فى الالغاء الكامل والالغاء النسبى ..... ٣٠٠

- (المبحث الأول) : ضوابط الأحكام المستعجلة وأحكام وقف تنفيذ القرار الادارى وطبيعتها وحجيتها ..... ٣٠٠  
 (المبحث الثانى) : التميز بين حجية الشيء المقضى وقوة الأمر المقضى وتعدى أثر الحكم بالالغاء الكامل والجزئى ..... ٣٠٨

### الفصل الثمانى :

- تنفيذ الأحكام ..... ٣٢٤



### الفصل الثالث :

الطعن في الحكم الصادر في الطلب المتعلق بوقف تنفيذ القرار الإداري ٣٥١

### الفصل الرابع :

الاجراءات التي تتخذ ضد الادارة في حالة الامتناع عن تنفيذ الأحكام  
الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ..... ٣٦٢

### الباب السابع :

عرض عام لاشكالات التنفيذ أمام القضاء العادى والتي يمكن استلهاهم  
بعض القواعد المتعلقة بها أمام القضاء الإدارى ..... ٣٧٧

### الفصل الأول :

مدخل موجز في قضاء التنفيذ واشكالاته أمام القضاء العادى ..... ٣٨١  
(المبحث الأول) مفهوم منازعات التنفيذ واختصاص قاضى التنفيذ بها... ٣٨١  
(المبحث الثانى) عرض عام لاشكالات التنفيذ الوقتية ..... ٣٩٣

### الفصل الثانى :

الاجراءات المتعلقة بمقدمات التنفيذ أمام القضاءين العادى والإدارى ... ٤٠٤

### الفصل الثالث :

مفهوم المنازعة المتعلقة باشكالات التنفيذ أمام محكمة القضاء الإدارى ،  
والتمييز بين المنازعات الوقتية والموضوعية وبين أثر الاشكال الأول  
والثانى والاشكال المقام من الغير ..... ٤٢٢

### الفصل الرابع :

اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر اشكالات التنفيذ المقامة أمامها  
والمحالة اليها من القضاء العادى للاختصاص الولائى ..... ٤٣٣

**الباب الثامن :**

- أهم المبادئ العامة المتعلقة بعدم الاختصاص المحلى والنوعى  
والولاى ، وتطبيقات قضائية حديثة ، مع عرض لأهم القواعد القانونية  
فى منازعات التنفيذ وأشكالته ..... ٤٣٩

**الفصل الأول :**

- أهم المبادئ العامة فى عدم الاختصاص المحلى والنوعى والولاى مع  
تطبيقات قضائية حديثة ..... ٤٤٣

**الفصل الثانى :**

- عرض لأهم القواعد القانونية فى منازعات التنفيذ وأشكالته المتبعة أمام  
القضاة العادى والإدارى ..... ٤٥٦

**الباب التاسع :**

- الدعاوى المتعلقة بتفسير الحكم ، وتصحيحة ، والتعاس اعادة النظر ،  
ودعوى البطلان الأصلية فى أحكام القضاء الإدارى ..... ٤٨٣

**الفصل الأول :**

- دعوى تفسير الحكم ..... ٤٨٥

**الفصل الثانى :**

- دعوى تصحيح الحكم ..... ٤٩٤

**الفصل الثالث :**

- التعاس اعادة النظر مع تطبيقات من أحكام النقض والقضاء الإدارى ..... ٤٩٩

**الفصل الرابع :**

- دعوى البطلان الأصلية فى أحكام القضاء الإدارى ..... ٥٢١

الموضوع	الصفحة
<b>الباب العاشر :</b>	
الصيغ القانونية والمبادئ المتعلقة بها .....	٥٢٥
<b>الفصل الأول :</b>	
الصيغ المتعلقة بالاجراءات الادارية والقانونية .....	٥٢٨
<b>الفصل الثانى :</b>	
الصيغ المتعلقة بالاعلانات والانتذارات القضائية .....	٥٥٧
<b>الفصل الثالث :</b>	
الصيغ المتعلقة بالشق المنعجل والموضوعى (الايقاف والالغاء) ...	٥٧٢
<b>الفصل الرابع :</b>	
الصيغ العملية المتعلقة باشكالات التنفيذ فى أحكام القضاء الادارى ، وصور لبعض الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى فى الاشكالات المحالة اليها من القضاء العادى لاختصاصها الولائى بنظرها .....	٥٨٩
<b>الفصل الخامس :</b>	
الصيغ العملية المتعلقة بدعوى البطلان الأصلية فى الأحكام الصادرة من القضاء العادى ومن المحكمة الادارية العليا .....	٦١٣
<b>الفصل السادس :</b>	
صيغ دعاوى متنوعة .....	٦٣٧
<b>الخاتمة :</b>	
التعريف بالمؤلف وياتناجه العلمى .....	٦٥٩

تم بحمد الله سبحانه وتعالى



رقم الإيداع بدار الكتب

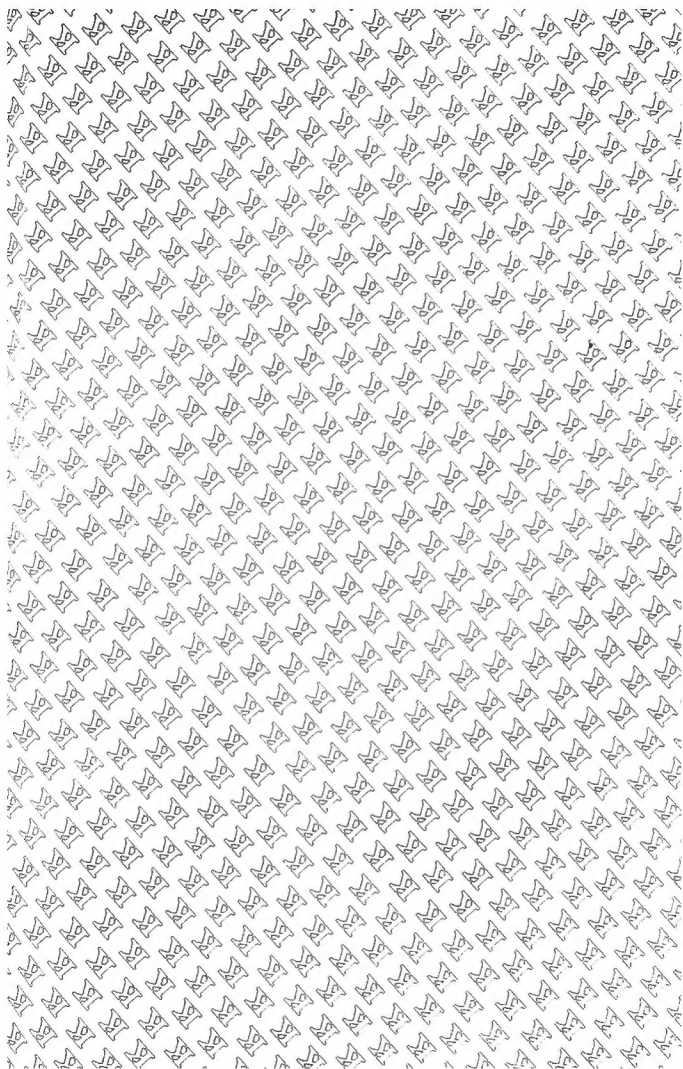
٧٢٥٦

ناس

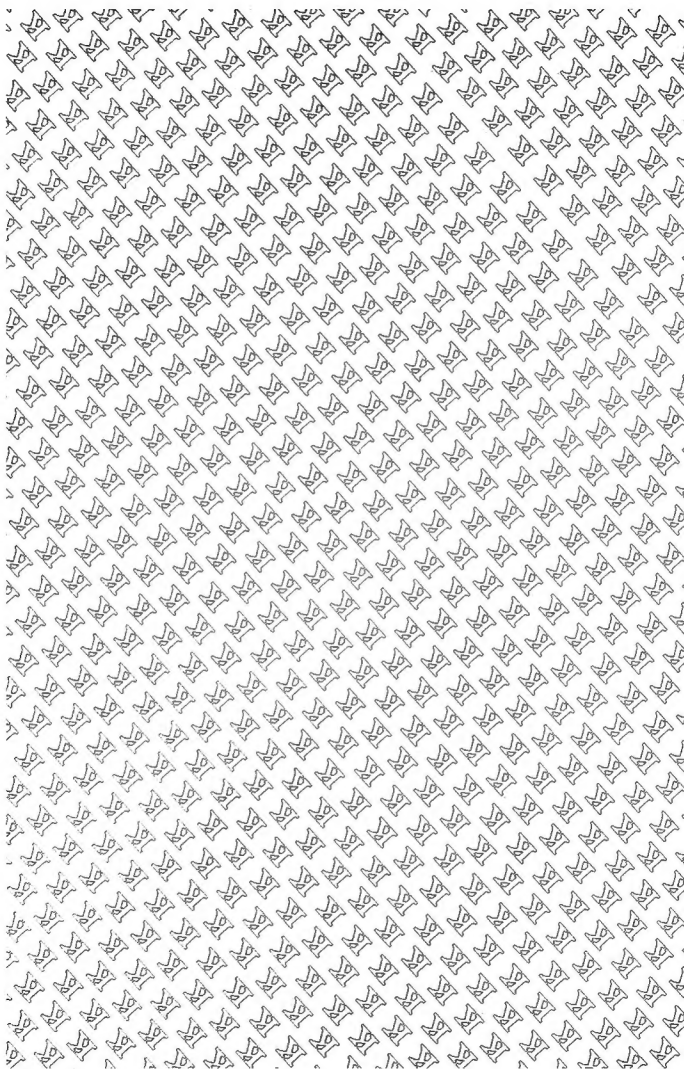
ت: ٣٩٢٥٣٧٦













Bibliotheca Alexandrina



0548973